كتاب الكُنّاش

في فنّي النّحو والصّرف

للملك المؤيّد عماد الدّين أبي الفداء
إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي
الشّهير بصاحب حماة
المتوفّى ٧٣٢هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور رياض بن حسن الخوّام
الأستاذ بكليّة اللّغة العربيّة
جامعة أم القرى - مكّة المكرّمة

الجزء الثاني

المكتبة العصريّة
صيدا - بيروت

١٤٢٥هـ - 2004 م

ISBN 9953-34-371-3

ISBN 9953-34-369-1

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٦٥٥٠١٥ ٠٠٩٦١١
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٧٢٠٣١٧ ٠٠٩٦١٧
E-mail: alassrya@terra.net.lb - alassrya@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني
في الفعل [1]

الفعلُ ما دلَّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، فقولهُ: ما دلَّ على معنى كالجنسِ، وقوله: في نفسه فصلٌ يخرجُ الحرفَ، وقوله: مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة يخرجُ الاسمَ.

واعلم أنَّ الحَدَثَ والزمانَ هُمَا جزءا الفعلِ، وأحدُهما مقارنٌ للآخر، والفعلُ يدلُّ عليهما بالوضْعِ، وعلى كلٍّ منهما مفرداً بالتضمُّنِ، ومن خواصِّهِ دخولُ قَدْ لِمَا فيها من تقريبِ الماضي مِنَ الحالِ، وذلك خاصٌّ بالفعلِ والسينِ وسوفَ، لأَنَّ وضْعَهُمَا للدلالةِ على الاستقبالِ، والفعلُ مخصوصٌ به الاستقبالُ، ومن خواصِّه أيضا لحوق الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة نحو: ضَرَبْتُ ضربتُمَا ضربتُم ضربتِ ضربَا ضَرَبُوا ضَرَبْنَ، فهذه هي المختصَّةُ بالفعلِ بخلافِ الضمائرِ المستكنَّةِ لدخولها الأسماءَ أيضاً نحو: ضاربٌ وضاربانِ وضاربونَ وبخلافِ الضمائرِ التي ليست مرفوعة نحو: إنَّه ولَهُ، فإِنَّها لا اختصاصَ لشيءٍ منها بالفعلِ، وإنَّما اختصَّت المرفوعةُ البارزةُ بالفعلِ، لأَنَّها فاعلةٌ والفاعِلُ مختصٌّ بالفعلِ حقيقةً، ومن خواصِّه أيضاً دخولُ تاءِ التأنيث الساكنةِ لأَنَّ وضعَها ساكنةً لتكونَ فرقاً بين تاءِ الأَسماءِ وتاءِ الأَفعالِ [2] فوجبَ اختصَاصُها.

---

(١) الكافية، ٤١٥.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية، ١/ ٢٢٤ وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل.

ذِكْرُ الفعلِ الماضي [١]

الماضي هو الفعلُ الدَّالُّ على زمانٍ قبلَ زمانٍ أنتَ فيه أعني زمانَ الحَالِ من غيرِ قرينة كَلَمْ ولمَّا، فما دلَّ على زمانٍ، شاملٌ لجميع الأفعالِ، وخرجَ بقولهِ: قَبْلَ زمانٍ أنتَ فيه، المستقبلُ والحالُ، وخرجَ بقوله: الفعلُ نحو: أمسِ، فإنَّه وإنَّ دلَّ على زمان قَبْلَ زمانِكَ، فإنَّه لَيْسَ بفعلٍ، ويُفهَمُ من هذا التعريفِ تعريفُ المستقبلِ بأن يُقَالَ: ما دلَّ على زمانٍ بَعْدَ زَمانِكَ، وتعريفُ الحالِ بأن يُقالَ: ما دلَّ على زمانٍ هو زمانُ إخبارِك، والماضي مبنيٌّ على الفتح لفظاً نحو: ضَرَبَ أو تقديراً نحو: رمَى، ٧٣/ظ وبُنِيَ على الفتح لكونه أخفَّ، وسكَّنُوا آخرَ الفعلِ / الماضي إذا اتصلَ به ضميرٌ مرفوعٌ متحركٌ نحو: ضَرَبْتُ وضربْتُما، لأنَّ الضميرَ المرفوعَ المتصلَ كالجزءِ فلمَّا كانَ متحركا كرهُوا بقاءَ الفعلِ الماضي متحرِّكا لئلا يؤدي إلى توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدةِ، وإذا اتصلَ بالفعلِ الماضي واو الجمعِ كقولك: ضَرَبُوا وقتلُوا ضمُّوا آخره ليناسبَ الواو [٢].

ذِكْرُ الفعل المضَارع [٣]

وهو ما أشبه الاسمَ بأحدِ حروفِ نأيتُ، ووجهُ المشابهَةِ بين الفعل المضارع والاسم، وقوعُ كلٍّ منهما مشتركا ومخصصاً، أَما اشتراكُ الاسم فكرجلٍ وأما تخصيصهُ فنحو: هذا الرجل، وأَمَّا اشتراكُ الفعلِ المضارع فنحو: يَضْرِبُ لكونه للحالِ والاستقبالِ، وأَمَّا تخصيصهُ فنحو: سيضرِبُ وسوفَ يضربُ [٤] وأَمَّا معاني حروف نأيتُ، فالهمزةُ للمتكلِّم المفرَدِ مذكَّراً كان أو مؤنثاً نحو: أَضربُ وآكلُ، والنونُ قد تُستعمَلُ للواحدِ للتعظيم كقولهِ تعَالَى: ﴿**نَحْنُ نقصُّ عليكَ أَحْسَنَ القَصَصِ**﴾ [٥] وللمتكلِّم مع غيرهِ نحو: نَقُومُ مذكَّرينِ كانا أو مؤنَّثَيْنِ أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً

---

(١) الكافية، ٤١٥.

(٢) شرح الوافية، ٣٣٨ وانظر شرح المفصل، ٧/ ٣ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤.

(٣) الكافية، ٤١٥.

(٤) في علة إعراب الفعل المضارع وأوجه المشابهة بينه وبين الاسم انظر الإنصاف، ٢/ ٥٤٦ وإيضاح المفصل، ١/ ١١ وشرح الكافية، ٢/ ٢٢٦ وحاشية الصبان، ١/ ٥٩.

(٥) من الآية ١٢ من سورة يوسف.

ومجموعاً كانَ أو مثنًى، والتاءُ للمخاطَبِ المذكَّرِ ولمثنّاهُ وجمعِهِ نحو: تضربُ يا زيدُ وتضربَانِ يا زيدانِ وتضربُون يا زيدونَ، وللمخاطَبِ المؤنَّثِ ولمثنَّاه وجمعهِ نحو: تضربِينَ يا هندُ وتضربَانِ يا هندانِ، وتضربنَ يا هنداتُ، وللمؤنثِ الغائبةِ والغائبَتيْنِ نحو: هند تضرب والهندانِ تضربانِ، قال اللّه تَعَالَى: ﴿ولمّا وَرَدَ مَاءَ مَدْينَ وَجَدَ عَلَيهِ أمةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُوْنَ ووَجَدَ مِنْ دُونهمُ امرأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [١] والياءُ لكلِّ غائبٍ غيرِ الغائبةِ والغائبتَيْنِ كما تقدَّمَ في التَّاءِ فمثالُ ذلكَ [٢]: زيدٌ يقومُ والزيدانِ يقومَانِ والزيدونَ يقُومونَ، وللجمعِ المؤنَّثِ نحو: الهنداتُ يَقُمْنَ [٣].

واعلم أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا اتَّصلَ به نونُ جماعةِ المؤنَّثِ التي هي ضميرُ الفاعلِ رَجَعَ مبنيًّا [٤] فلم تعملْ فيه العواملُ لما سنذكر نحو: أنتُنَّ تضربْنَ وهُنَّ يضربْنَ ولا تضربْنَ، واعلم أنَّ نحو؛ يَفْعَلَان ويَفْعَلُون ليس تثنيةً للفعلِ، ولا جمعاً له، لأنَّ الأفعالَ لا تثنَّى ولا تُجمَعُ؛ لأنَّ الغَرَضَ من التثنيةِ والجمع الدلالةُ على الكثرةِ؛ ولفظُ الفعلِ يُعبَّر به عن القليلِ والكثيرِ فإنَّ نحو قولك: قَامَ زيدٌ، محتملٌ أن يكونَ قد قَامَ مراراً أو قامَ مرةً، وإنَّما التثنيةُ والجمعُ في يفعلَانِ ويفعلونَ للفاعلِ خاصَّةً، فإنَّ الألفَ في يفعلانِ اسمٌ وهي ضميرُ الفاعلِ وليست كالألفِ في الزيدانِ لأنَّها حرفٌ [٥] وهي في يضربانِ اسمٌ، وكذلك القولُ [٦] في واو يضربونَ ونحوه فإنَّها اسمٌ وهو ضميرُ الفاعلِ، وواو زيدونَ حَرْفٌ، وكذلك الياءُ في تضربينَ ضميرُ الفاعلِ وهي اسمٌ وإذا قُلْتَ: الهنداتُ ضَرَبْنَ وقُمْنَ فالنونُ اسمٌ وهو ضميرٌ راجعٌ على الهندات وإذا قلتَ: قمْنَ الهنداتُ فالنونُ حرفٌ مؤذِنٌ بأنَّ الفعلَ للمؤنَّثَ على لغة أكلوني البراغيثُ مثل التاءِ في: قامت هندٌ [٧]، ولا يجوزُ أن تكونَ ضميراً لئلا يلزَم الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ،

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة القصص.
(٢) بعدها في الأصل مشطوب عليه «الياء للغائبين المذكرين».
(٣) شرح الوافية، ٣٤٠.
(٤) غير واضحة في الأصل.
(٥) انظر في هذه المسألة الكتاب، ٢/ ٤٠ وشرح المفصل، ٧/ ٧ ـ ٨ وشرح ابن عقيل، ٢/ ٧٩ ـ ٨٢ وشرح التصريح، ١/ ٢٧٦ وهمع الهوامع، ١/ ١٦٠ وشرح الأشموني، ٢/ ٤٦.
(٦) في الأصل للقول.
(٧) في الكتاب، ٢/ ٤٠ واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء=

٧٤/و وأَمَّا الياءُ في نحو: اضربي واخرجي، فإنها اسمٌ وهي ضميرُ الفاعلِ [١]/ وقال بعضُهم: إنَّها حرفُ علامةٍ للتأنيثِ والفاعلُ مستكنٌّ [٢] كما في المذكَّر نحو: قُمْ واذهبْ، والأَولُ أَصَحُّ [٣]. وأَمَّا حركاتُ حروفِ المضارعةِ [٤] فقد ضُمَّت في الرباعي خاصَّةً وهو ما كانَ على أَربعةِ أحرفٍ [٥] نحو: أكرمَ وكَرَّم ودَحَرج وقاتَل، تقول: يُكرِمُ ويُكرِّمُ ويُدحرِجُ ويُقاتل بضمِّ الياءِ في ذلك كلِّه، وفتحت فيمَا سوى الرباعي سواء نقصَ عن الرباعي نحو: يضربُ أو زادَ عليه نحو: ينطلقُ وشَذَّ الضمُّ في فعلَيْنِ من الخماسي، وهما أَهْرَاقَ يهرِيقُ، واسطاع يُسطيعُ، لأَنَّ الأَصلَ أَراق وأطاع فزيدت الهاءُ والسينُ على غيرِ قياس [٦] وإنَّما أُعرِبَ المضارعُ دون غيرِهِ من الأَفعالِ لمشابهتهِ الاسمَ كما مرَّ، وإعرابُه مشروطٌ بأمرينِ [٧]. أحدهما: عَدَمُ إتصالهِ بنون التأكيد خفيفةً كانت أو ثقيلةً كمثل: هل تضربَنْ يا رجلُ، وهل تضربَنَّ يا رجلُ، والثاني: عَدَمُ إتصالهِ بنون جمعِ الإناثِ نحو: تضربْنَ يا هنداتُ والهنداتُ يضربْنَ حسبما تقدَّمَ، وإنَّما بُنِيَ مع نونِ التأكيدِ، لأَنَّه لو أُعرِبَ على ما قَبْلَ النونِ لالتبسَ مع مَنْ هو له [٨]، ولو أُعرِبَ على النونِ لكانَ إعراباً على ما أَشبَهَ التنوينَ فكان ذلك مانعاً من إعرابه [٩] وإنَّمَا بُنِيَ مع نونِ جَمْعِ المؤنَّثِ لأنَّه لو أُعرِبَ بالحركاتِ لكانَ علَى خلافِ قياسِ إعراب فِعْلِ الجمعِ، ولو أُعرِبَ بالنونِ لأَدَّى إلى الجمعِ بَيْنَ ضَميرَيْنِ أو نونَيْنِ مع

= التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، وهي لغة طيّ أو أزد شنوءة وبلحارث المغني، ١/ ٤٧٨.

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب المازني والأخفش إلى أنها حرف انظر الكتاب، ٢/ ٣٦٨ وشرح المفصل، ٧/ ٧ وشرح التصريح، ١/ ٩٩.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) شرح المفصل، ٧/ ٧ ـ ٨ وشرح التصريح، ١/ ٩٩.

(٤) الكافية، ٤١٦.

(٥) بعدها مشطوب عليه «سواء أكانت أصلية أو زائدة».

(٦) الكتاب، ٤ / ٢٨٥.

(٧) الكافية، ٤١٦.

(٨) أي لم يعلم المقصود أهو مفرد أم جمع في نحو قولنا: هل تضربَنَّ.

(٩) شرح الكافية، ٢/ ٢٢٨.

مخالفةِ أخواتهِ فلذلك بُنِيَ [١].

ذِكْرُ إعرابِ المضَارع [٢]

وهو رفعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ، لأَنَّ مشابهَتَهُ بالاسم لمَّا كانت قويةً أُعرِبَ من ثلاثِ جهات كإعرابهِ، والجَزْمُ فيهِ عوضُ الجرِّ، وليس إعرابُ الأَفعالِ لمعنى الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ الموجودةِ في الأَسْمَاءِ، ولكن دخلَها الإعرابُ على وجهٍ من الشَّبَهِ اللفظي [٣]، والفعلُ المضارعُ الصحيحُ [٤] إذا لم يتصلْ به ضميرُ التَّثنيةِ مطلقاً ولا ضميرُ الجمع المذكَّر خاصةً، ولا ضميرُ المخاطبةِ وكانت لامُهُ صحيحةً وهو الفعلُ الذي لا يكونُ في آخرهِ ألفٌ ولا واو ولا ياءٌ نحو: تضربُ، فإعرابهُ بالضمَّةِ حالَ الرفع وبالفتحةِ حالَ النصب وبالسكونِ حالَ الجزمِ، تقولُ: هو يضربُ ولن يضربَ ولم يضربْ، وأَمَّا الأفعالُ المتصلُ بها الضميرُ البارزُ المرفوعُ وهي خمسة كما سنذكر قريباً فإِنَّها لا تُعرَبُ بالحركاتِ بل بإثباتِ النون وحذفِهَا.

ذِكْرُ إعرابِ الفعلِ المعتَلِّ [٥]

المعتلُّ إن كان آخرُهُ ياءً أو واواً فرفعهُ بضمَّةٍ مقدرَّةٍ، والنصبُ بفتحةٍ ملفوظٍ بهَا، وجزمُهُ بالحَذْفِ كقولكَ: زيدٌ يغزُو ولن يغزو ولم يغزُ، وكذلكَ القولُ فيما آخره ياء نحو: زيدٌ يرمي ولن يرمي ولم يرمِ، وإن كانَ معتلاً بالألفِ فرفعهُ ونصبهُ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ لامتناع تحريكِهَا، وجزمُه بحذف الألفِ كقولك: زيد يخشَى ولن يخشَى ولم يخشَ، وأَمَّا قولُهُ تَعالَى: ﴿سَنُقرِئُكَ فلا تَنْسَى﴾ [٦] فيُحتَملُ أَن تكونَ لا نافيةً، فيكون التقديرُ: نقرِئك قراءةً لا تَنْسَاهَا [٧] وقد كَثُرَ في قولهم لم يَكُنْ حتى جَازَ حَذْفُ النونِ

---

(١) شرح الكافية، ٢/٢٢٩.

(٢) الكافية، ٤١٦.

(٣) شرح الوافية، ٣٤١.

(٤) الكافية، ٤١٦.

(٥) الكافية، ٤١٦.

(٦) الآية ٦ من سورة الأعلى.

(٧) قال العكبري في التبيان، ٢/١٢٨٣ لا نافية أي فما تنسى، وقيل: هي للنهي ولم تجزمْ لتوافق رؤوس الآيِ، وقيلَ: الألفُ ناشئةٌ عن إشباعِ الفتحةِ.

٧٤/ظ على وجهِ التخفيفِ فقالوا / لم يَكُ ولم يَجُزْ في غيرهِ نحو: لم يخُنْ، وضَعُفَ حَذْفُها في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذينَ﴾ (١) لقوَّتِهَا بالحركةِ (٢).

ذِكْرُ إعراب الأَفعالِ (٣) التي تقدَّمَ أنَّ إعرابَها بإثباتِ النونِ وحَذْفِهَا، وهي الأفعالُ المتصلُ بها الضميرُ المرفوعُ البارزُ: (٤)

وهي خمسةٌ:

الأَول: الفعلُ المتصلُ به ضميرُ المثنَّى المخاطَبِ سواء كان مذكَّراً أو مؤنَّثاً نحو: تضربَانِ يا زيدان، وتضربَانِ يا هندانِ.

الثاني: المتصلُ به ضميرُ المثنَّى الغَائبِ سواء كان مذكَّراً أو مؤنَّثاً نحو: الزيدان يضربَانِ، والهندان تضربَانِ بتاء مثنَّاةٍ من فوقِهَا.

الثالث: المتصلُ به ضميرُ جَمْعِ المذكرينَ المخاطبينَ نحو: أنتم تضربونَ.

الرابع: المتصلُ به ضميرُ جَمْعِ المذكرينَ الغائبينَ نحو: هم يضربونَ.

الخامس: المتصلُ به ضميرُ المؤنَّثِ المخاطبَةِ نحو: أَنْتِ تضربينَ.

وإعرابُ هذه الأنواعِ الخمسةِ بالحَرْفِ، رَفْعُهَا بإثباتِ النونِ، ونصبُها وجَزْمُها بحذفِ النونِ نحو: لم يضربَا لم يضربُوا لم تضربي، لن يضربَا لن يضربُوا لن تضربي، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتّقوا النَّارَ﴾ (٥)، وكأنَّهم لمَّا حَمَلُوا النصبَ على الخفضِ في ضاربَيْنِ وضاربِينَ (٦) حَمَلُوا النصبَ على الجزمِ في تضربَانِ ويضربونَ وتضربونَ وتضربينَ، لئلا يكونَ للفعلِ على الاسم مزيةٌ.

---

(١) من الآية ١ من سورة البينة، وقد أجاز يونس الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين. انظر الكتاب، ١/ ٢٦٤ وشرح التصريح، ١/ ١٩٦ والهمع، ١/ ١٢٢.

(٢) شرح الوافية، ٣٤٢ والنقل منه.

(٣) هو في الأصل بمداد أحمر وما بعده بمداد أسود ورأينا جمعهما ليتسق الكلام.

(٤) الكافية، ٤١٦.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٦) ضاربَيْنِ مثال المثنى، وضاربِينَ مثال الجمع فكما حملوا في التثنية والجمع النصب على الخفض حملوا النصب على الجزم في الأمثلة الخمسة. وانظر شرح الوافية، ٣٤٣.

ذِكْرُ الفعلِ المضَارعِ [1] المرفوعِ [2]

ويرتَفعُ المضارعُ إذا تجرَّدَ عن الناصبِ والجازمِ [3] وهو مَذْهَبُ الكوفيينَ، ومَذْهَبُ البصريينَ أنه مرتفعٌ [4] بوقوعهِ موقعَ الاسمِ [5] كقولك: زيدٌ يقومُ فيقومُ في موضعِ قائم، لأن خَبَرَ المبتدأ في الأصلِ إنما يكونُ اسماً مثله وكذلِكَ قولك: مررت برجلٍ يقوم، هو في موضعِ قائم فالرافعُ له وقوعُه موقعَ الاسمِ مرفوعاً كان الاسمُ أو منصوباً أو مجروراً، وقد أُورِدَ على مَذْهَبِ البصريينَ أنَّ الفعلَ يرتفعُ ولا يصحُّ أن يقعَ موقعَ الاسمِ في قولك: كادَ زيدٌ يقومُ، إذ لا يُقَالُ: كادَ زيدٌ قائماً، وأَجابوا: أن الأصل صحة وقوع الاسم موقع الفعل المذكور، فيقال: كاد زيد قائماً لكنَّهم تركوا الأَصلَ لغَرضٍ وهو أنَّ معنَى كادَ زيدٌ يقومُ، قَارَبَ زيدٌ القيامَ فعدَلُوا عن الأَصلِ إلَى لفظِ الفعلِ، ليكونَ أدلَّ على ما أرادُوه من المقاربةِ وقد استُعمِلَ الأصلُ في قول الشاعرِ: [6]

فَـأُبْـتُ إلَـى فَهْـمٍ ومـا كِـدْتُ آيبَـاً ....

فهو على هذا واقعٌ موقعَ الاسمِ.

ذِكْرُ الفعلِ المضارعِ [7] المنصوبِ [8]

وينتصبُ الفعلُ المضارعُ بأنْ ولَنْ وإذنْ وكي، وأَمَّا باقي الحروفِ كالفاءِ وأو

---

(١) في الأصل ذكر الفعل المرفوع.

(٢) الكافية، ٤١٦.

(٣) بعدها مشطوب عليه «ورافعه خلوه عنهما».

(٤) بعدها مشطوب عليه «بعامل معنوي نظير المبتدأ والخبر في ذلك وذلك المعنى هو».

(٥) المسألة خلافية انظرها في الإنصاف، ٢/ ٥٥٠ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٢ وشرح المفصل، ٧/ ١٢ وشرح الكافية، ٢/ ٢٣١ والهمع، ١/ ١٦٤.

(٦) البيت لتأبَّط شرًا وعجزه:

وكَـمْ مثلُهـا فـارقتُهـا وهـي تَصْفـرُ

روي منسوبا له في شرح الحماسة، للمرزوقي، ١/ ٨٣، وشرح المفصل، ٧/ ١٣ وشرح الشواهد، للعيني، ١/ ٢٥٩ ورُوي من غير نسبةٍ في شرح المفصل، ٧/ ١١٩ ـ ١٢٥ والإنصاف، ٢/ ٥٥٤ وشرح الكافية، ٢/ ٢٣١ وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٢٥ وهمع الهوامع، ١/ ١٣٠.

(٧) زيادة يتسق بها الكلام.

(٨) الكافية، ٤١٦.

والواو وحتَّى واللامِ، فالنصبُ إنَّما هو بأنْ مقدرة بعدَها.

فأَنْ الناصبة: معناها الطَّمعُ والرجاءُ المنافيَانِ لمعلوم التحقُّق، ولذلك اشتُرِطَ لها أَنْ لا يكونَ قَبْلَها فعلٌ من أفعالِ العِلْم؛ لأَنَّ الواقعَ بَعْدَ العِلْم معلومُ التُّحقق، فلذلكَ لم
٧٥/و تَقَعْ بَعْدَ العِلْم ومتَى وَقَعَ بَعْدَ العِلْم أَنْ فلا ينتصبُ / بها الفعلُ لأَنَّها تكونُ المخفَّفة من الثقيلةِ لا الناصبة ويلزَمُ المخففةَ من الثقيلةِ الواقعةَ بَعْدَ العِلْم أَحدُ ثلاثةِ أشياءَ إمَّا؛ قَدْ، أو حرفُ استقبال، أو حرفُ نفي، كما سنذكُر ذلك مع أَنَّ المشددةِ، وإنْ وقعت أَنْ المخففة بعد فعلِ ظَنٍّ فيجوز أن تكونَ هي المخفَّفة من الثقيلةِ ويلزمها حينئذٍ ما شُرِطَ فيها ويجوز أن تكون الناصبة كقولهِ تعالَى: ﴿**وحَسِبُوا أَنْ لا تكونَ فِتْنَةٌ**﴾ [١] برفع تكون ونصبهِ في السبعة [٢] وإنَّما جازَ الوجهانِ، لأَنَّ الظنَّ إن رَجحَ فيه التحقُّقُ أُجريَ مجرى العِلْم، وإنْ رَجُحَ فيه الرجاءُ والشك لم يَجرِ مجرى العِلْم وعَمِلَت حينئذ.

ولن: [٣] تنصبُ مطلقاً ومعنَاها نفيُ المستقبلِ مثل لا، إلاَّ أَنَّ لن آكدُ، تقولُ لا أَبرحُ، فإذا أكدتَ قُلتَ: لَنْ أبرحَ [٤]، قالَ اللّهُ تعالَى: ﴿**فَلَنْ أَبرَحَ الأَرضَ**﴾ [٥].

وإذن: [٦] تنصبُ في المستقبلِ بشرطِ أَلاَّ يعتمدَ ما بَعْدَهَا على ما قَبْلَها نحو قولك: إذن أُكرِمَك جواباً لمن قال: أنا آتيكَ، فإذا انتفى الاستقبالُ بَطلَ عملُها نحو قولكَ لمن حدَّث: إذن أَظنُّك كاذباً برفع أظنُّك لأَنَّ الفعلَ للحالِ، ومثالُ بُطلان عملها عند الاعتمادِ، قولك: أَنا إذن أُكرمُك، لأَنَّ مَا بَعْدَها وهو أُكرمُك خَبَرُ المبتدأ [٧] فلو عمِلَت إذن، لَزِمَ تَواردُ عامِلَيْنِ على معمولٍ واحدٍ، فألغيت إذن لذلك، وإذا وقعت إذن بَعْدَ الواو أو الفاءِ فالأفصحُ إلغاؤها [٨] نحو قولك: وإذن أُكرمُك بالرفع في

---

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٢) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون ونصب الباقون. الكشف، ١/ ٤١٦ والتبيان، ١/ ٤٥٢ والنشر، ٢/ ٢٥٥.

(٣) الكافية، ٤١٦.

(٤) شرح الوافية، ٣٤٥.

(٥) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٦) الكافية، ٤١٦.

(٧) شرح الوافية، ٣٤٥.

(٨) همع الهوامع، ٢/ ٧.

جوابِ مَنْ قَالَ: أنا آتيكَ، قالَ اللَّه تَعالَى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوْنَكَ من الأَرْضِ لِيُخرِجُوكَ منها وإذاً لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلاَّ قليلاً﴾[1] وقُرِيءَ في غيرِ السبعةِ: ﴿وإذن لا يلبثوا﴾ بحذف النون للنصب[2].

وكي:[3] تنصبُ أبداً ومعنَاهَا أَنَّ ما قَبْلَها سَبَبٌ لِمَا بَعْدَها كقولك: أسلمتُ كي أَدخلَ الجنةَ، فإنَّ الإسلامَ سَبَبُ دخولِ الجنَّة، وهي ناصبةٌ للفعلِ المضارع عند الكوفيينَ وهو اختيارُ ابنِ الحاجب[4]، وذهبَ بعضُهم[5] إلَى أنَّ كي حَرفُ جرٍّ فلا تدخلُ على الفعلِ إلاَّ بتقدير أنْ بَعْدَهَا، ورُدَّ بأنَّها لو كانت حَرْفَ جرٍّ لمَا جازَ الجَمْعُ بينهَا وبَيْنَ اللاَّمِ في نحو قولك: قُمْتُ لكي تقومَ[6].

ذِكْرُ إضمارِ أَنْ

وأَنْ تنصبُ الفعلُ مضمرةً بَعْدَ خمسةِ أحرفٍ وهي: حتَّى واللَّامُ والفَاءُ والواو وأَو.

ذِكْرُ حَتَّى[7]

أَمَّا حتَّى فإنَّها حرفُ جرٍّ فإذا وقَعَ بَعْدَها الفعلُ المضارعُ فلا بدَّ وأَن تكونَ في تأويلِ الاسمِ ليصحَّ دخول حرفِ الجرِّ عليه، ولا تكونُ بتأويلِ الاسمِ إلاَّ (بأَنْ أو ما أو كي) ولا يستقيمُ تقديرُ ما لأنَّها لا تعمَلُ مظهرةً فكيفَ تَعْمَلُ مقدَّرَةً، ولا تقديرُ كي لفسَادِهِ في مثلِ: سرتُ حتَّى تغيبَ الشمسُ، فتعينت أَنْ فوجَبَ تقديرُهَا[8]، وإنَّما

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

(٢) قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي خلافك بكسر الخاء وبألف بعد اللام، وقرأ الباقون خلفك، وهما لغتان بمعنًى واحد، وقرأ أبي وإذاً لا يلبثوا بحذف النون وكذا هي في مصحف عبد اللّه، انظر الكشف، ٢/ ٥٠ والبحر، ٦/ ٦٦ والتبيان، ٢/ ٨٢٩ والنشر، ٢/ ٣٠٨ وشرح المفصل، ٧/ ١٦ وشرح التصريح، ٢/ ٥٣٥.

(٣) الكافية، ٤١٦.

(٤) في شرح الوافية، ٣٤٦ «والصحيح أنها الناصبة».

(٥) سيبويه والبصريون. الكتاب، ٣/ ٥ ـ ٧ وشرح الكافية، ٢/ ٢٣٨.

(٦) انظر هذه المسألة في الإنصاف، ٢/ ٥٧٠ وشرح المفصل، ٧/ ١٨، والهمع، ٢/ ٤ وقال ابن الحاجب في شرح الوافية، ٣٤٦ بعد ذكره المثال ما نصه «فمتفق على أنها في مثل ذلك الناصبة».

(٧) الكافية، ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٨) بعدها في شرح الوافية، ٣٤٦ فثبت أن النصب بها.

ينتصبُ ما بَعْدَ حَتَّى بشرطِ أن يكونَ ما بَعْدَهَا مستقبلاً بالنظرِ إلَى ما قَبْلَها سواء كان مستقبلاً عند الإخبارِ أو لم يكن نحو قولك: سرتُ أمسِ حتَّى / أَدخَلَ البَلَدَ بالنصب، ٧٥/ظ
إذ الغرَضُ هو الإخبارُ عنِ الدخولِ المترقَّبِ عند ذلكَ السيرِ من غيرِ نَظَرٍ إِلَى حصولهِ[١] وتكونُ حتَّى بمعنَى كي، أي للسببيَّةِ وهو الغالبُ نحو: أسلمتُ حتَّى أَدخلَ الجنَّةَ، بمعنى كي أدخلَ الجنَّةَ وتكونُ بمعنَى إلَى أي بمعنَى انتهاءِ الغاية نحو: سرتُ حتَّى تغيبَ الشمس، لأَنَّ السيرَ ليس سبباً لغيبوبةِ الشمسِ إلاَّ أنَّ في حتَّى معنًى ليس في إلَى وهو الاستبعادُ والاستعظامُ، أَلاَ تَرَى مَن قال ضَرَبْتَهم حتَّى صغيرَهم، فإنَّه يريدُ استعظاماً ومبالغةً حين أَرادَ أنَّ ضَرْبَهُ انتهى إلَى الغايةِ القصوى، فإنْ فُقِدَ كونُ ما بَعْدَ حتَّى مستقبلاً بالنسبة إلَى ما قَبْلَها وذلك بإرادتك الحالَ نحو: سرتُ حتَّى أَدخلُ البلدَ، وأَنت مخبرٌ عن السيرِ حالَ الدخولِ كانت حرفَ ابتداءٍ فيرفَعُ ما بَعْدَها، وإنما لم ينْصبْ حينئذ لامتناع تقدير أَنْ، لأنَّ أنْ للطمع والرَّجَاءِ الدَّالَّيْنِ على الاستقبالِ فلا تقدَّرُ أَنْ بَعْدَها إذا كانت للحَالِ لتحقُّقِ المنَافَاةِ بَيْنَ الحَالِ والاستقبالِ، وإذَا كانت حَرْفَ ابتداءٍ وَجَبَ أن يكونَ ما قَبْلَها سَبَباً لِمَا بَعْدَها لأَنَّها إذا كانت حَرْفَ ابتداءٍ صَارَ ما بَعْدَها مستقبلاً في الإخبارِ به فوجَبَ الاتصالُ المعنوي لتحقُّق[٢] الغايةُ التي هي مدلولها، وذلك كقولهم: شربت الإبلُ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ[٣] فهُنَا حتَّى حرفُ ابتداءٍ وما قَبْلَها أعني الشربَ سبب لِمَا بَعْدَها أعني جرَّ البطنِ، ومن ذلك قولُهم: مَرِضَ حتى لا يرجُونَهُ، فالمَرضُ هو سَبَبُ عَدَمِ الرَّجَاءِ[٤] ويمتنع: ما سرتُ حتى أدخلُها بالرفع، لأنَّ نفيَ السيرِ ليس سبباً للدخولِ[٥] وكذلك يمتنعُ أَسرتَ حتى تدخلُهَا، لأَنَّه لا يستقيمُ إثباتُ المسبَّبِ مع الشكِّ في وجودِ السَّبَبِ، وكذلك يمتنعُ: كانَ سَيري حتى أدخلُها بالرفع إذا كانت كانَ الناقصة، ويتحتَّمُ النصبُ لأَنَّ كانَ الناقصة تحتاجُ إلى خبر[٦]، فلو رفعت ما بَعْدَ حتَّى للزمَ أن تكونَ جملةً تامةً، لأَنَّ

---

(١) الكتاب، ٣/ ١٧ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤١.
(٢) في الأصل ليتحقق.
(٣) الكتاب، ٣/ ١٨.
(٤) شرح التصريح، ٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٥) الكتاب، ٣/ ٢٤ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٢.
(٦) بعدها في الأصل مشطوب عليه «عائد من الجملة إلى اسم كان».

التقديرَ حتَّى أنا أدخلُها فلا تكون هذه الجملةُ خبراً لكانَ لخلوها من الضميرِ العائدِ على اسم كانَ، ولفَصل حتى بَيْنَ اسم كان الذي هو سيري وبَيْنَ ما وقعَ خبراً عنه من غير سبب، وأَمَّا لو زدتَ شيئاً يصلُح أن يكونَ خبراً لكان [1] وقلتَ مثلاً: كان سيري سيراً متعباً أو أمسِ حتى أدخَلُها، جاز النصبُ والرفعُ، فتكون حتى في النصبِ بمعنى إلى أَنْ، وفي الرفع حرفُ ابتداءٍ أي حتَّى أنا أدخلُها، وكذلك يجوزُ الوجهانِ إذا كانت كانَ في المثالِ المذكورِ تامَّةً فإنَّها لا تحتاجُ حينئذٍ إلَى خَبَرٍ ويصيرُ التقديرُ: وُجِدَ سيري حتى أدخلُها بالرفع والنصب على الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ في حتى وأَمَّا قولُكَ:
٧٦/و أيُّهم سَارَ حتى يدخَلُ / البلدَ، فيجوز فيه الرفعُ والنصبُ لأنَّه لم يشك في السيرِ وإنَّما شُكَّ في السائرِ ويكون المعنَى في الرفع: أيُّهم سَارَ حتى هو يدخلُها، وفي النصب: أيُّهم سَارَ إلَى أن يدخَلها [2].

ذِكْرُ لام كي، ولامِ الجحُودِ [3]

أَمَّا لامُ كي؛ فمعناها معنَى كي، وينصبُ الفعلُ بَعْدَها بتقديرِ أنْ، وأَمَّا لامُ الجحودِ فهي لامٌ لتأكيدِ النفي الداخلِ على كانَ كقولهِ تعالَى: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيْهِمْ﴾** [4] وينصَبُ الفعلُ بتقديرِ أَنْ بَعْدَها كما قيل في حتَّى، والفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ لامِ كي، لزومُ اختلالِ المعنَى بحَذْفِ لامِ كي، بخلافِ لامِ الجحودِ لكونها زائدة [5].

ذِكْرُ الفاءِ الناصبَةِ للفعلِ [6]

أَمَّا الفاءُ فتنصب الفعلَ باضمار أَنْ بشرطَيْنِ: أحدهُما: أن يكونَ ما قبلها سبَباً لما بَعْدَها، والثاني: أَنْ يكونَ قَبْلَها أَحدُ الأمورِ الستة وهي: الأَمرُ والنهيُ والنفيُ

---

(١) بعدها تكرر قوله: لخلوها... إلى: هو سيري... وشطب الناسخ عليه وزاد بعد «لكان» كلمة «لفظاً» ثُمَّ شطب عليها أيضاً.
(٢) انظر شرح الوافية، ٣٤٧ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٢ وشرح التصريح، ٢/ ٢٣٨.
(٣) الكافية، ٤١٧.
(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.
(٥) شرح الوافية، ٣٤٧.
(٦) الكافية، ٤١٧.

والاستفهامُ والتمني والعرضُ [1] ولذلك ارتفَعَ يغضبُ في قولهم: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، لفوات أحدِ الأُمورِ الستةِ وإن كانت الفاءُ فيه للسببِ، وأَمَّا قولُ الشَّاعرِ [2].

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تميمٍ　　　وأَلحَقُ بالحِجَازِ فَأَستَرِيحَا

فأُجريَ الكلامُ الموجَبُ مجرى أحدِ الأمورِ الستةِ لضرورةِ الشعرِ.

واعلم أنَّ الفِعْلَ الذي بَعْدَ الفاءِ في تقديرِ المصدَرِ، وهو معطوفٌ بالفاءِ فوجَبَ أن يُجعَلَ ما قبلَهُ في تقديرِ المَصْدَرِ لئلا يلزَم عَطْفُ الاسمِ على الفعلِ، فمثال الأمرِ: أكرمني فأكرمَكَ أي ليكنْ منك إكرامٌ فإكرامٌ مني، ومثال النهي قولُه تعالى: ﴿وَلاَ تَطْغَوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيكُمْ غَضَبِي﴾ [3] أي لا يكن منكم طُغيانٌ فحلولُ غَضَبٍ مني، ومثالُ النفي: ما تأتينا فتحدِّثَنَا [4] أي لا إتيانَ منك فلا حديثَ، ومثال الاستفهام قولُه تعَالى: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [5] أي هَلْ حصولُ شفعاءَ فشفاعةٌ لنا، ومثالُ التمني قولُه تعَالَى: ﴿يا ليتَني كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفوزَ فَوْزَاً عظِيماً﴾ [6] أي ليت لي [7] كوناً معهم ففوزاً عظيماً لي، ومِثَالُ العَرَضِ: أَلا تزورنا فنكرمَكَ، أي أَلا يكون زيارةٌ منك فإكرامٌ منا.

واعلم أنَّ الفاءَ كما تنصبُ بإضمارِ أن بعد الأُمور الستةِ كما ذكرناه فكذلك تنصبُ بَعْدَ الدعاءِ والتحضيضِ، مثالُ الدُّعاءِ: اللهمَّ ارزقني بعيراً فأَحجَّ عليه، ومثالُ

(١) كذا في شرح الوافية، ٣٤٧ وزاد عليه الدعاء والتحضيض وسيأتيان بعد، ومن النحويين من يجتزىء عن كل ذلك بالأمر وحده، وزاد الفراء الترجي. شرح المفصل، ٧/ ٢٦ وشرح التصريح، ٢/ ٢٣٨.

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي، رُوِيَ منسوباً له في شرح الشواهد، ٣/ ٣٠٥ وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٩٧ ومن غير نسبةٍ، في الكتاب. ٣/ ٣٩ _ ٩٢ والمقتضب. ٢/ ٢٢ وأمالي ابن الشجري، ١/ ٢٧٩ والمقرب، ١/ ٢٦٣ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٥ وشرح شذور الذهب، ٣٠١ والمغني، ١/ ١٧٥ وهمع الهوامع، ١/ ٧٧ _ ٢/ ١٠ وشرح الأشموني، ٣/ ٣٠٥.

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٤) الكتاب، ٣/ ٣٠ _ ٤٠ وشرح المفصل، ٧/ ٢٧.

(٥) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٧) في الأصل ليتني.

التحضيضِ قولُه تعَالَى: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَقَ﴾ [1] لأَنَّ لولا هنا حرفُ تحضيضٍ مثل هَلاّ أي هلاّ تأخيرٌ منك فتصدُّقٌ مني، وقد يُرفَعُ ما بَعْدَ الفاءِ إِمَّا عَلَى العَطْفِ كقولهِ تعَالَى: ﴿ولا يُؤْذَنُ لَهُم فَيَعتَذِرُونَ﴾ [2] وإِمَّا عَلَى القَطْعِ كقولِ الشَّاعِر: [3]

أَلَمْ تَسْأَلِ [4] الرَّبْعَ القَواءَ فينطِقُ ....

أي فهو ينطقُ، لأنه لم يجعل السؤالَ سبباً للنطقِ بل جَعَلَه ينطِقُ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن السؤال، وللفاءِ بَعْدَ النفي معنَيان:

أَحدُهما: ما تقدَّمَ أعني مثالَ النفي وهو: ما تأتينا فتحدثَنا أي لا إتيانَ فلا حديثَ/ لأَنه إذا انتفَى السَّبَبُ وهو الإتيانُ انتفَى المسبَّبُ وهو الحديثُ. ٧٦/ظ

والثاني: أن يكونَ بانتفاءِ أَحَدِ الأجزاءِ وهو نفي الحديثِ وإنْ وقَعَ الإتيانُ فكأنه يقول: كُلَّما أَتيتني لم تحدثني أي لا يجتمِعُ الإتيانُ والحديثُ، ومنه قولُه ﷺ، «لا يموتُ لأَحَدٍ ثلاثةٌ مِنَ الوَلَدِ فتمسَّهُ النَّارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسم» [5] أي لا يجتمِعُ على أحدٍ موتُ ثلاثةٍ من الولدِ ومسُّ النار وهو مغايرٌ للمعنى الأَول قَطْعاً [6].

ذِكْرُ الواو الناصبَةِ للفعل [7]

أما الواو فتنصبُ الفعلَ بإضمارِ أنْ بشرطَيْنِ: أحدهما: أن تكونَ الواو للجَمْعِ

---

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٣) البيتُ لجميل بثينةَ ورد في ديوانه، ٩١ وعجزه:

وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

ورُوِيَ البيتُ من غير نسبةٍ في الكتاب، ٣/ ٣٧ وشرح المفصل، ٧/ ٣٦ ـ ٣٧. وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨ والمغني، ١/ ١٦٨ واللسان سملق، وهمع الهوامع، ٢/ ١١ ـ ١٣١. الربع: المنزل. القواء: القفْر. السملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً.

(٤) في الأصل تسل.

(٥) انظره في صحيح البخاري، ٢/ ٧٢ ومتن البخاري بحاشية السندي، ١/ ٢١٧، وإرشاد الساري، ٢/ ٤٣٣ والفائق للزمخشري، ١/ ١٤٤ والأمثال النبوية للغروي، ١/ ٣٢٧ وانظر روح المعاني للآلوسي، ٦/ ١٢٢.

(٦) شرح الوافية، ٣٤٩ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٦:

(٧) الكافية، ٤١٧.

بَيْنَ ما قَبْلَها وما بَعْدَهَا والثاني: أَن يكونَ ما قَبْلها أحد الأمور المذكورة مع الفاءِ أعني الأمرَ أو النهيَ إلى آخرِهَا. والعلَّة في اشتراطِ الشرطَيْنِ في الواو هي العلَّةُ المذكورةُ في الفاءِ، والأَحكامُ كالأحكامِ، لأنَّ الواو والفاءَ للعَطْفِ ويلزَمُ منه جَعْلُ الفعلِ الذي قبلَ الواو في تقديرِ المصْدَر، ليكونَ عطف الاسم على الاسم، فمثالُ الأَمرِ: أكرمني وأكرمَك أي فيجتمِعُ الإكرامانِ [1]، ومنه قولُ الشَّاعِرِ [2]:

فَقُلْتُ ادعي وأَدعُوَ إنَّ اندى ... لِصَوتٍ أنْ يُنَادي دَاعِيَانِ

بنصب أدعُوَ أي ليجتمِع الدُّعاءانِ، ومثالُ النهي: لا تأكل السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ، أي لا تجمع بينهما بمعنى لا يكون منك أكلٌ للسمكِ وشربٌ للَّبن [3]، ومن ذلك [4]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيكَ إذَا فَعَلْتَ عَظيمُ

أي لا يكن منك نهيٌ عن شيءٍ وإتيانُ ما نَهيتَ، ومثالُ الاستفهام قولُ الشَّاعِرِ: [5]

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بيني ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

---

(١) في شرح الوافية، ٣٤٩ ليجتمع الإكرامان.

(٢) اختلف حول قائله، نسبه صاحب الكتاب، ٣/ ٤٥ إلى الأعشى، وليس في ديوانه، وفي شرح المفصل، ٧/ ٣٣ ـ ٣٥ «وعزاه صاحب الكتاب ـ الزمخشري ـ إلى ربيعة بن جشم وقيل: هو للأعشى، وقيل: للحطيئة» ونسبه صاحب الأغاني، ٢/ ١٥٩ وابن بري فيما نقله العيني ٣/ ٣٠٧ إلى دثار بن شيبان. وروي بلا نسبة في الإنصاف، ٢/ ٥٣١ وشرح شذور الذهب، ٣١١ والمغني، ٢/ ٣٩٧ والهمع، ٢/ ١٣، والأشموني، ٣/ ٣٠٧ وسجل الأزهري، ٢/ ٢٣٩ الخلاف حوله. اندى: أفعل تفضيل من الندى وهو بعد الصوت.

(٣) شرح الوافية، ٣٥٠.

(٤) اختلف حول قائله فنسب للأخطل في الكتاب، ٣/ ٤١ ـ ٤٢ وشرح المفصل، ٧/ ٢٤ وورد في ملحلقات ديوان الأخطل، ٣٩٧ ونسب أيضاً لأبي الأسود الدؤلي في شرح الشواهد، ٣/ ٣٠٧ وقال: من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ قال وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكناني وشرح التصريح، ٢/ ٢٣٨ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٥٧١ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٢/ ٢٦، وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٩ وشذور الذهب، ٣١٢ والمغني، ٢/ ٣٦١ وشرح ابن عقيل، ٤/ ١٥.

(٥) البيت للحطيئة ورد في ديوانه، ٢٦ وورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٤٣ وشرح الشواهد، ٣/ ٣٠٧ ومن غير نسبة في المقتضب، ٢/ ٢١٧ وشرح ابن عقيل، ٤/ ١٦ وشرح الأشموني، ٣/ ٣٠٧ وحاشية الخضري، ٢/ ١١٦.

فالمسؤول عنه اجتماعُ الجوارِ والمودَّة، ومثالُ النفي: ما تأتيني وتحدثَني، فالمنفي اجتماعُ الأمرين، ومثالُ التمني: قولُه تَعَالَى: ﴿**يا لَيتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكُونَ مِنَ المُؤْمنِيْنَ**﴾ [١] قُرِيء في السبعة نكَذِّبَ ونكونَ بالنصب [٢] فيهما والمعنى تمني اجتماعُ الأمرين وهو الردُّ وانتفاءُ التكذيب [٣] ومثالُ العرض: ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيراً، ومثالُ التحضيضِ: هلاَّ تأتيني وتكرمَني، وهذا معنى الجمعيَّة في كلِّ واحدٍ من الأَمْثلةِ المذكورةِ، ويجوزُ الرفعُ بعد هذه الواو إمَّا على العَطْفِ، وإمَّا على القَطْعِ والاستئنافِ بحسب ما قبلها [٤]، وَيَنْتَصِبُ أيضاً بَعْدَ الواو العاطفةِ بتقدير أَنْ إذا عطفتَ فِعْلاً مضارعاً على اسم ليكونَ في تأويلِ الاسمِ فيستقيم عطْفُه على الاسم نحو [٥]:

لَلُبْـسُ عَبَـاءَةٍ وتَقَـرَّ عينـي   أَحَـبُّ إِلـيَّ مِـنْ لُبْـسِ الشَّفُـوفِ

بنصب تقرَّ، وأَمَّا نحو قولهِ تعالَى: ﴿**ويَعْفُ عَنْ كثيرٍ وَيعلَمَ الذينَ**﴾ [٦] في قراءة - غير [٧] نافع وابن عامر - النصب [٨] فإنَّه قدَّر معطوفاً على فعلٍ مقدَّرٍ منصوبٍ أي لينتقِمَ ويعلمَ، وعند الكوفيينَ أنَّ الفعلَ المُضَارِعَ إذا صُرِفَ عن جوابِ الشرط إلى غيرِهِ كانت الواو ناصبةً [٩].

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.
(٢) قرأ حمزةُ وحفصُ ولا نكذِّبَ بالنصب، وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ وحفصُ ويكونَ بالنصبِ ورَفَعَهُما الباقون. انظر الكشف، ١/ ٤٢٧ والتبيان، ١/ ٤٨٩ والنشر، ٢/ ٢٥٧.
(٣) التبيان، ١/ ٤٨٩ وشرح المفصل، ٧/ ٢٥ - ٢٦.
(٤) الكتاب، ٣/ ٤٤ - ٥٢.
(٥) البيت لميسون بنتِ بَحْدَل زوج معاويةَ بن أبي سفيانَ، وردَ منسوباً إليها في المغني، ١/ ٢٦٧ - ٢٨٣ - ٢/ ٣٦١ - ٤٧٩ - ٥٥١ وشرح شذور الذهب. ٣١٤ وشرح التصريح، ٢/ ٢٤٤ ورُوِيَ من غير نسبةٍ في الكتاب، ٣/ ٤٥ والمقتضب، ٢/ ٢٧ والمحتسب، ١/ ٣٢٦ وأمالي ابن الشجري، ١/ ٢٨٠ وشرح المفصل، ٧/ ٢٥ وشرح الكافية، ٢/ ٢٥٠ وشرح ابن عقيل، ٤/ ٢٠ وهمع الهوامع، ٢/ ١٧ وشرح الأشموني، ٣/ ٣١٣.
(٦) من الآيتين ٣٤ - ٣٥ من سورة الشورى.
(٧) زيادة يستقيم بها الكلام، لأن نافعاً وابن عامر قد قرآ ويعلم بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، انظر الكشف، ٢/ ٢٥١، والنشر، ٢/ ٣٦٧.
(٨) في الأصل بالنصب.
(٩) شرح الوافية، ٣٥١.

ذِكْرُ أَوْ الناصبَةِ للفعلِ [1]

وأَوْ تنصبُ الفعلَ بتقدير أَنْ، لأنَّها في معنَى إلَى فيجبُ فيها تقديرُ أَنْ، وقالَ
٧٧/و بعضهُم: إنَّها في معنَى إلاَّ المتصلةِ [2] ومنه قولُه/ تعالَى: ﴿ليسَ لَكَ مِنَ الأَمرِ شيءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيهِمْ أَو يُعَذِّبَهُم فإنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [3] ومنه قولُ الشَّاعر [4]:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَو تَسْتَقِيمَا

إمَّا بتقديرِ إلَى أَنْ، أو بتقدير إلاَّ أَنْ، ومنه قولُ امرئِ القَيْسِ [5]:

فَقُلْتُ لَه لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

أي إلى أن نموت فنعذرَ، أو إلاَّ أن نموت فنعذر، ونصبَ فنعذر عطفاً على أن نموت، واعلم أنَّه ليسَ يتحتمُ نصبُ الفعلِ بأوفي هذه المواضع قال سيبويهِ في البيتِ المذكورِ: لو رفعتَ نموتُ لكان عربيًّا جائزاً. كأنك قلت: إنما نحاولُ وإنما نموتُ [6]. واعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعلٍ منصوبٍ نحو: أريد أن تأتيني ثم تحدثَني، فإن أردَت منه الحديثَ مرتَّباً على الإتيان نصبْتَ تحدثني، وإن لم تُرِدْ ذلك وقطعته عن المعطوف عليه بمعنى أُريد إتيانَك ثم قد استقرَّ عندي أنك تحدثُني، أي هذا منك معلومٌ عندي، رفعتَ، ومنه قولُ الشاعرِ [7]:

---

(١) الكافية، ٤١٧.

(٢) شرح الوافية، ٣٥١ وانظر الكتاب، ٣/ ٤٧ وشرح المفصل، ٧/ ٢٢ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٩.

(٣) من الآية ١٢٨ من سورة آل عمران، وفي التبيان، ٢/ ٢٩١ «معطوفان على «يقطع» وقيل أو بمعنى إلا أن» ومراده العطف على قوله تعالى السابق: ليقطع طرفاً من الآية ١٢٧.

(٤) البيت لزياد الأعجم ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٤٨ والمقتضب، ٢/ ٢٨ وشرح الشواهد، ٣/ ٢٩٥ ولسان العرب غمز. وورد من غير نسبة في المغني، ١/ ٦٦ وشرح ابن عقيل، ٤/ ٩، والكعوب: جمع كعب وهو الرمح.

(٥) ديوانه، ١٧١ وورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٤٧ والمقتضب، ٢/ ٢٧ وشرح المفصل، ٧/ ٢٢ ومن غير نسبة في الخصائص، ١/ ٢٦٣ وشرح الكافية، ٢/ ٢٤٨ وشرح الأشموني، ٣/ ٢٩٥.

(٦) في الكتاب، ٣/ ٤٧ والمعنى على إلا أن نموت فنعذرا... ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت. واكتفى أبو الفداء بذكر وجه واحد للرفع. وانظر شرح المفصل، ٧/ ٢٣.

(٧) اختلف حول قائل هذا الرجز، فقد ورد في ملحقات ديوان رؤبة، ٣/ ١٨٦، ونسب له في الكتاب، =

الشِّعْـرُ صَعْـبٌ وطَـويـلٌ سُلَّمـه   يـــريـــدُ أن يُعْـــرِبَـــهُ فيعجمُـــه

بالرفع أي فإذا هو يُعجِمُه، ومنه: أُريد أن تتكلَم بخيرٍ أو تسكتُ فيجوزُ في تسكت الرفعُ والنصب، فالرفعُ على تقدير أو أنت تسكتُ، والنصبُ على تقدير أن تسكتَ، وكذلك حكمُ العطفِ على المجزومِ نحو: إن تأتني آتِكَ فأحدثُكَ عطفاً على الجوابِ الذي هو آتِكَ، وكذلك لو عطفتَ بالواوِ أو ثُمَّ، ويجوز رفع فأحدثك على الابتداء [1].

ذِكْرُ المواضعِ التي يجوزُ فيها إظهارُ أن والتي يجبُ والتي يمتنعُ [2]

أَمَّا المواضعُ التي يجوزُ فيها إظهار أَنْ فَبَعْدَ لامِ كي نحو: جئتُ لتكرمَني ولأن تكرمني، وبَعْدَ الحروفِ العاطفةِ نحو: أُريدُ حضورَكَ وتكرمَني وأن تكرمَني [3]، وأَمَّا موضعُ وجوبِ إظهارها، فَبَعْدَ لامِ كي إذا توسَّطَ بينها وبَيْنَ الفعل لا النافية كقولهِ تَعالَى: ﴿**لِئلاَّ يَعْلَمَ أَهلُ الكِتَابِ**﴾ [4] كراهةَ دخولِ حرفِ الجرِّ على حرفِ النفي [5] فَأُظهرتْ أَنْ لتفصِلَ [6] بينَهُمَا، وأَمَّا مواضعُ امتناعِ إظهارِ أن فيمتنع إظهارُهَا مع سوى لام كي وحرفِ العَطْفِ، وإِنَّما وَجَبَ إضمارُهَا مع غيرِ ذلك لدَلالةِ القرينةِ عليها، وكونِ الحذفِ أخصرَ، وإِنما جَازَ إظهارُهَا مع الحروفِ العاطفةِ لكراهتهم عَطْفَ الفعلِ على الاسمِ ظاهراً كقولك: أُريدُ حضورَكَ وأَنْ تكرمَني، وإن كانت القرينةُ حاصلةً [7].

= ٣/ ٥٢ ـ ٥٣، ولسان العرب، عجم، وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٧٧، وورد في ديوان الحطيئة أيضاً ١١١، ونسب له في العمدة، للقيرواني، ١/ ١١٦ والأغاني، ٢/ ١٦٥، وورد من غير نسبة في المقتضب، ٢/ ٣٢ والمغني، ١/ ١٦٨ والعقد الفريد، ٢/ ٤٨٠ والهمع، ٢/ ١٣١.

(١) انظر الهمع. ٢/ ١٦.

(٢) الكافية، ٤١٧.

(٣) بعدها في الأصل مشطوب عليه «فرقاً بين العاطفة على صريح الاسم وبين العاطفة على ما هو في تأويل الإسم» وقد ذكرها في نهاية الفقرة.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٥) بعدها في الأصل مشطوب عليه «حذراً من بطلان صدرية حرف النفي».

(٦) في الأصل لتفضل.

(٧) شرح الوافية، ٣٥١.

ذِكْرُ جَوازمِ الفعلِ [1]

وهي قسمان:

القسمُ الأَولُ: جوازمُ فعلٍ واحدٍ، وهي أربعةٌ: لامُ الأمرِ: وهي اللامُ المكسورةُ
٧٧/ظ التي يُطْلَبُ بها الفعل، كقولهِ تعالَى: ﴿**لِيُنفقْ/ ذو سَعَةٍ من سَعَتِهِ**﴾ [2]، ولَمْ: وهي لقَلْبِ المضارعِ ماضياً ولنفيهِ. كقولك: لم يَخْرُجْ، ولمَّا: مثلُها إلاَّ أنها آكدُ في قلْبِ المضارعِ إلى الماضي، وتفيدُ دَوامَ الانتفاءِ إلى حينِ الإخبارِ، نحو نَدِمَ ولمَّا ينفعْهُ النَّدَمُ، فيلزم استمرارُ عدَمِ النفي من الماضي إلى وقتِ الإِخبارِ لازديادِ مَعْنَاها بزيادةِ ما [3] ولا: للنهي وهي التي يُطْلَبُ بها تَرْكُ الفعلِ [4]، كقولهِ تعالَى: ﴿**ولا تَأْكُلُوا أَموالَهُم إِلَى أَموالِكُم**﴾ [5].

والقسم الثاني: جوازمُ فعلَيْنِ، وهي كَلِمُ المِجازاةِ [6] تدخلُ على الفعلَيْنِ لتدلَّ على أنَّ الأول سببٌ للثاني، فالأول: سَبَبٌ والثاني: مسبَّبٌ وسُمِّيَ الأَولُ شَرْطاً، والثاني جزاءً، وكَلِمُ المجَازاةِ حروفٌ وأسماءٍ، فالحروفُ: إنْ وإِذْ مَا على رأي [7] والأسماءُ ما عَدَاهُما كما سنذكرها، وإنما جزمت الأسماءَ التضمُّنِها معنَى إنْ، لما في ذلك مِنَ الايجاز والاختصارِ، وهي ضَرْبانِ: ظروفٌ وغيرُ ظروف.

الضرب الأول: الأسماء التي هي ظروفٌ: وهي إذ ما علَى رأي نحو قولِهِ [8]:

---

(١) الكافية، ٤١٧.

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٣) انظر رصف المباني، ٢٨١.

(٤) شرح الوافية، ٣٥٢.

(٥) من الآية ٢ من سورة النساء.

(٦) الكافية، ٤١٧.

(٧) هو رأي سيبويه والجمهور، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي أن إذما اسم ظرف زمان. انظر لذلك الكتاب، ٥٦/٣ ـ ٦٣ وشرح شذور الذهب، ٣٣٤ وشرح التصريح، ٢٤٨/٢. وانظر شرح الوافية، ٣٥٢.

(٨) للعباس بن مرداس وعجزه:

حقـــــاً عليـــــك إذا اطمـــــأنّ المجلـــــس

ورد منسوباً له في الكتاب، ٥٧/٣ والكامل للمبرد ٢٩٠/١ والحلل ٢٨٩ وشرح المفصل، ١٧/٤، ٤٦/٧ =

إذْ مَا أَتيتَ علَى الرسولِ فَقُلْ لَهُ ....

فدخولُ الفاء في جوابها يدلُّ على الجَزْمِ بِهَا، ولا تُستعمَلُ في المجازاةِ إلاَّ مع ما، وحيثما كذلك نحو [(1)]:

وحيثمـا يكُـنْ أَمْـرٌ صَـالـحٌ أكُـنِ ....

وأين في المكان، ويجازى بها مجردة ومع ما كقوله تعالَى: ﴿**أَينَما تكونُوا يُدْرِكْكُم المَوْتُ**﴾ [(2)] وكقولِ الشَّاعرِ [(3)]:

أيْنَ تَضْـرِبْ بِنَـا العُـدَاةُ تَجِـدْنَـا   نَصْرِفُ العِيسَ نَحْـوَهـا للتَّـلَاقـي [(4)]

ومتى في الزمانِ، كقولِ الشَّاعرِ [(5)]:

مَتَى تـأتِـهِ تَعْشُـو إلَـى ضَـوءِ نَـارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

بجزم تأتِه وجزمِ تجد، وأَمَّا تعشو فمرفوعٌ وهو مثلُ قولكِ: إن تأتني تَسَلْنِي أُعطِكَ، ومعناه إنْ تأتني سَائلاً أُعطِكَ، فإنَّ الفعلَ إذا كانَ في موضعِ الحالِ فهو مرفوعٌ وتعشو كذلك، أي مَتَى تأته عاشياً تَجِدْ، وأَمَّا قولُ الشَّاعرِ [(6)]:

= ومن غير نسبة في المقتضب، ٢/٤٦ والخصائص، ١/١٣١ وشرح الكافية، ٢/٢٥٣ ورصف المباني. ٦٠.

(١) لزهير بن أبى سلمى، وصدره:

هـنَـاكَ ربُّـكَ مـا أعـطَـاكَ مـنْ حـسـن

ديوانه ١٢٣، ورد منسوباً له في دلائل الإعجاز للجرجاني، ٣١٠. وقال السيوطي في الهمع، ٢/٥٨ «ولا يجزم بحيث وإذ مجردين من ما، وأجازه الفراء قياساً على أين وأخواتها، ورد بأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بخلافها».

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٣) البيتُ لعبدِ اللَّه بن همَّام السلولي ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/٥٨ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٢/٤٧ وشرح المفصل، ٤/١٠٥ ـ ٧/٤٥ وشرح الأشموني، ٤/١٠ العيس: الإبل البيض مفردها أعيس وعيساء.

(٤) في الأصل لتلاق.

(٥) البيت للحطيئة ورد في ديوانه، ٢٥ وورد منسوباً له في الكتاب، ٣/٨٦ والحلل، ٢٨٧ وأمالي ابن الشجري، ٢/٢٧٨ وشرح الشواهد، ٤/١٠ وشرح شواهد المغني، ١/٣٠٤ وورد من غير نسبةٍ في المقتضب، ٢/٦٣ وشرح المفصل، ٤/١٤٨ ـ ٧/٤٥ ـ ٥٣ وشرح ابن عقيل، ٤/٢٧ وشرح الأشموني، ٤/١٠.

(٦) البيت لعبيد بن الحر، ورد منسوباً له في شرح المفصل، ٧/٥٣ ـ ١٠/٢٠ وورد من غير نسبة في الكتاب، =

مَتَى تأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجَا

فإنَّما جَزَمَ تُلمِمْ على البَدل من تأتِنا، ونظيرهُ في الأسماء قولك: مررتُ برجلٍ عبدِ اللَّه ففسَّر الإتيانَ بالإلمام [١] وتأجَّجا ألفُه للتثنيةِ والفعلُ ماضٍ وهو للحَطَبِ والنَّار [٢]. .

وأنّى: ظَرْفُ مكانٍ نحو قولِ لَبيد [٣]:

وأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِس بِهَا   ....

ولا تُستعمَلُ أَنَّى مقترنةً بما.

الضربُ الثاني: الأسماءُ التي هي غيرُ ظروفٍ، وهي: مَا ومَنْ وأي ومَهْمَا نحو قولهِ تعَالَى: ﴿**وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾ [٤] ومَنْ يكرمني أكرمْهُ، وقولُه تعَالَى: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾ [٥] وقولُه تعالَى: ﴿**وقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾ [٦]، والجزمُ بكيفما شاذٌّ خِلافاً للكوفيينَ، فإنَّهم يجزمون بكيفَ مع مَا وبدونِهَا [٧] وكذلك [٨] الجزمُ بإذا شاذٌّ [٩]، وقَدْ وَرَدَ في الشعرِ كقوله [١٠]/ ٧٨/و

= ٣/ ٨٦ والمقتضب، ٢/ ٦١ والإنصاف، ٢/ ٥٨٣ وهمع الهوامع، ٢/ ١٢٨ وشرح الأشموني، ٣/ ١٣١.

(١) الكتاب، ٣/ ٨٦.

(٢) هذا رأي من آراء فيها، وقيل: إن تأججاً مفرد من صفة الحطب، لأنه أهم إذ النار به تكون، ويجوز أن يكون من صفة النار وذكر على معنى شهاب أو على إرادة النون الخفيفة وأبدل منها ألفاً في الوقف. انظر الإنصاف، ٢/ ٥٨٣ وشرح المفصل، ٧/ ٥٤.

(٣) صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ورد في ديوانه، ٦٥ برواية: تبتئس مكان تلتبس، وعجزه:

كِلا مَركبيها تحتَ رجليك شاجرُ

ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٥٨ والحلل، ٢٩٠ ومن غير نسبة في المقتضب، ٢/ ٤٧ وشرح المفصل، ٤/ ١١٠ ـ ٧/ ٤٥. والشاجر: المائل.

(٤) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٦) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٧) الكتاب، ٣/ ٦٠ والإنصاف، ٢/ ٦٤٣ والهمع، ٢/ ٥٨ وشرح الأشموني، ٤/ ١٤.

(٨) في الأصل ولذلك.

(٩) قال ابن مالك في شواهد التوضيح، ١٨ «وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير».

(١٠) لم أهتد إلى قائله. وورد في شرح الفاكهي على قطر الندى، ١/ ١٧٧ برواية غمامة.

وإذا تُصِبْكَ مِنَ الحَوادِثِ نكبةٌ فاصبرْ فكلُّ عمَايَةٍ فَسَتَنْجَلي

واعلم أَنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ [1] إن كَانَا مُضَارِعَيْنِ نحو: إن تَقُمْ أَقمْ فجزمُ كلِّ واحدٍ منهما واجبٌ، لكونِ كل منهما معرَباً، والجازم موجود، فإن اقترنَ بالجزاءِ «لا» نحو: إنْ تَقُمْ لا أقمْ، لَمْ يتحتم الجزمُ بل يجوزُ الرفعُ على تأويلِ لا، بليسَ فيكون الجزاءُ لا مع اسمِهَا وخبرِها وتكونُ الفاءُ مقدرةً حينئذٍ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿**وَإِنْ تَصْبِرُوا وتَتَّقوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيئاً**﴾ [2] قُرِىءَ يضرُّكم بالوجهَيْنِ في السبعة [3] وإن كانَ الشرطُ مُضَارعاً والجزاءُ ماضياً نحو: إنْ تضربْ ضَرَبْتُ فالجزمُ أيضاً واجبٌ في الأولِ لكونه مُعرَباً، وإن كانَ الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً نحو: إن ضَرَبْتَ أضرِبُكَ، فيجوزُ فيه الرفعُ والجَزْمُ خلافاً للمبرِّد، فإنه لا يجوزُ فيه عنده إلاَّ الجزمُ [4] ومثالُ رفعِهِ قولُ زهير [5]:

وإنْ أَتَـاهُ خَليـلٌ يَـومَ مَسْغَبَـةٍ يقـولُ لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

ذِكْرُ امتناعِ دخولِ الفاءِ في الجَزَاءِ والجَوازِ والوجوبِ [6]

إذا وَقَعَ الفعلُ الماضي جزءاً وكان مَعناه الاستقبالُ بأداةِ الشرطِ، لم يجز دخولُ

---

(١) الكافية، ٤١٨.

(٢) من الآية، ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٣) قال صاحب الكشف، ١/ ٣٥٥ لا يضركم قرأه الكوفيون وابنُ عامر بفتح الياء والتشديد وضم الضاد والراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر الضاد والجزم، وقال العكبري في التبيان، ١/ ٢٨٩ وفي رفعهِ ثلاثةُ أوجه: أحدها: أنه في نية التقديم أي لا يضركم كيدُهم شيئا إن تتقوا، والثاني: أنه حذفَ الفاءَ وعلى هذيْن القولين الضمةُ إعراب، والثالث: أنها ليست إعرابا بل لما اضطرَ إلى التحريكِ حرك بالضم إتباعا لضمّة الضاد.

(٤) قال في المقتضب، ٢/ ٦٧ ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء. وانظر لذلك شرح الوافية ٣٥٢ فالنقل منه، وشرح المفصل، ٨/ ١٥٧، وشرح الأشموني، ٤/ ١٧.

(٥) شاعر جاهلي معروف مشهور، انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء، ١/ ٥١ والشعر والشعراء، ١/ ٧٦. والبيت في ديوانه ١٥٣ وورد منسوبا له في الكتاب، ٣/ ٦٦ والمقتضب، ٢/ ٦٨ والإنصاف، ٢/ ٦٢٥ وشرح المفصل، ٨/ ١٥٦ ـ ١٥٧ ومن غير نسبة في شرح شذور الذهب، ٣٤٩ وشرح ابن عقيل، ٤/ ٣٥، والهمع ٢/ ٦٠ وشرح الأشموني، ٤/ ١٧.

(٦) الكافية، ٤١٨ وفي شرح الوافية، ٣٥٣ «مواضع امتناع دخول الفاء في الجزاء، ومواضع الجواز، ومواضع الوجوب».

الفاءِ، كقولك: إن أكرمتني أكرَمْتُكَ، إلاّ إذا كان الجزاءُ الماضي المذكور مع قدْ لفظاً أو معنًى فيجبُ دخولُ الفاء كقولِهِ تعالَى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ له مِنْ قَبْلُ﴾ (١) ومِثَالُ معنَى قَدْ قولُه تعَالَى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أهلها إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكاذِبِينَ﴾ (٢) وإذا وَقَعَ المضارعُ جزاءً مُثبَتاً أو منفياً بلا، جازَ دخولُ الفاءِ وجَازَ حَذْفُها، لصحَّةِ تقديرِ تأثيرِ الشَّرْطِ فيهما وصحَّةِ نفي تأثيرِهِ، فدخولُها نحو: إنْ قمتُ فيقومُ أي فهو يقومُ، قالَ اللَّه تعالى: ﴿ومَنْ عَادَ فينتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (٣) وحَذْفُها نحو: إن قمتُ تَقُمْ، ومثالُ دخولِهَا في المضارع المنفي بلا، قولُه تَعالَى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فلا يَخَافُ بَخْساً ولاَ رَهقاً﴾ (٤) ومِثَالُ حَذْفِهَا قولُه تَعالَى: ﴿وإِنْ تَصْبِرُوا وتتقوا لا يضرُّكم كَيْدُهُمْ شيئاً﴾ (٥) هذا إذا كان الجزاءُ منفياً بلا خاصة، فأمَّا إذا لم يكن الجزاءُ كذلك فيجبُ دخولُ الفاءِ (٦) سواء كانت الجملةُ اسميَّةً كقوله تَعالَى: ﴿أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾ (٧) أو أمراً كقوله: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فاتَّبِعُونِي﴾ (٨) أو نهياً كقولِهِ تَعَالَى: ﴿فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤمِناتٍ فَلاَ تَرجِعُوهُنَّ إِلَى الكُفَّارِ﴾ (٩) أو استفهاماً نحو: إنْ تركتَنا فَمَنْ يرحمُنَا، أو دعاءً نحو: إن أكرمتَنَا فيرحمُكَ اللَّه، وَقَدْ وَرَدَ حَذْفُ هذه الفاءِ شاذاً، كقول الشاعرِ (١٠):

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الجن.

(٥) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٦) بعدها ثلاثة أسطر مشطوب عليها تعذرت قراءتها وظاهر من بعض كلماتها أنها تكرار لقوله السابق جاز دخول وجاز حذفها... إلخ قوله تأثيره... وقد أتى الطمس بعد ذلك على عدد من الآيات القرآنية المذكورة.

(٧) من الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٨) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٩) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(١٠) وعجزه:

والشــــر بــــالشــــرِّ عنــــد اللَّـــه مثــــلان

والبيت اختلف حول قائله فقد ورد منسوباً لحسان بن ثابت في الكتاب ٣/ ٦٥ ـ ١١٤ وليس في ديوانه، وورد منسوباً لعبد الرحمٰن بن حسان في المقتضب، ٢/ ٢٠ والمغني، ١/ ٦٥ ـ ٩٨ ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣ وشرح =

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها ....

أي فاللَّه وقد تجيء إذا مع الجملَةِ / الاسميَّةِ موضِعَ الفاءِ [١] كقوله تعَالَى: ٧٨/ظ ﴿وإِنْ تُصِبْهُمْ سيِّئةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [٢] وإنما جَازَ وقوعُ إذا موضعَ الفاءِ لِدلالتِهَا علَى المفاجأةِ والتعقيبِ كالفاءِ [٣] وضَابِطُ دخُولِ الفاءِ وَحَذْفِهَا هو أَنَّ كلَّ موضِعٍ أَفَادَ حَرْفُ الشَّرْطِ في جزائه الاستقبالَ، امتنَعَ دخولُ الفاءِ لوضوحِهِ في الارتباطِ، وكلُّ موضعٍ لا يفيدُ حَرْفُ الشرطِ فيه الاستقبالَ فلا بدَّ من الفاءِ لتوضح الارتباط، وكلُّ موضعٍ يحتملُ التقديرَيْنِ جَازَ فيه الأمران [٤].

ذِكْرُ الجَزْمِ بتقدِيرِ إن [٥]

وينجزمُ الفعلُ المضارعُ بإنْ مضمرةً بَعْدَ أمورٍ خمسة: وهي الأمرُ والنهي والاستفهامُ والتمني والعَرضُ، وإنما انجزَم الفعلُ في جوابِ هذه الخمسة لوجودِ معنَى الشَّرطِ فيها ومَعْنَى الجزاءِ في جوابها، لأنَّ هذه الخمسةَ كلَّها فيها طَلَبُ الفعلِ المستلزمِ وقوعهُ وقوعَ الفعلِ الذي بَعْدَهُ، ففي الأَمرِ طلبُ الفعلِ، وفي النهي طلَبُ الانتهاء عنه، وفي الاستفهام طَلبُ الإخبار، وفي التمني طَلَبُ الشيء الذي يتمناه، وفي العرض طَلَبُ نحو النزول، وهذه المطلوبات كلُّها شروطٌ لما وقَعَ بَعْدَها، وإذا كانت شروطاً لِمَا بَعْدَها ففيها معنَى الشرط فإذا قُلْتَ في الأَمرِ: أكرمني أُكرِمْكَ كانَ المَعْنَى إن تكرمْني أكرمك، وإذا قُلْتَ في النهي: لا تضربْ زيداً يكنْ خيراً لك كان التقديرُ إن لا تضربْهُ يكن خيراً لك، وإذا قلت في الاستفهام: ألا تأتيني [٦] أُحدثْك

= التصريح، ٢/ ٢٥٠ ومن غير نسبة في المحتسب، ١/ ١٩٣ والمنصف، ٣/ ١١٨ والمقرب، ١/ ٢٧٦ وشرح الكافية، ٢/ ٢٦٣ ـ ٣٩٤ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٠.

(١) في الكتاب، ٣/ ٦٥ ـ ٦٤ وسألت الخليل عن قوله عز وجلَّ «الآية» فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلَّقة بالكلام الأول.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) في الأصل لدلالتها على السببية كالفاء، لأن إذا للمفاجأة، شطبها الناسخ وأحال إلى ما أثبتناه من الهامش وكتب بجواره صح.

(٤) شرح الوافية، ٣٥٤ وبعدها «باعتبار التقديرين» وانظر شرح التصريح، ٢/ ٢٥٠ والهمع، ٢/ ٦٠.

(٥) المفصل، ٢٥٢ وشرح الوافية، ٣٥٤.

(٦) في الأصل «تأتني» بالجزم. وفي شرح الوافية، ٣٥٥ وهل تأتيني أحدثك.

وأَين بيتُك أزرْكَ، كان التقديرُ إنْ تأتني أحدثك وإن تعلمني بيتك أَزرْكَ، فإذا قلت في التمني: أَلاَ ماءَ أشربْهُ، وليتَهُ عندنا يحدثْنا، كانَ التقديرُ إن أَجد الماءَ أشربْه وإنْ تكن عندنا تحدثنا، وإذا قلت في العرض: ألا تنزلُ عندنا تُصبْ خيراً، كان التقديرُ إن تنزلْ تصبْ خيراً [1] وكذلك ما فيه معنى الأَمرِ والنهي فإنه منزَّلٌ منزلةَ الأمرِ والنهي في جزمِ الجواب [2] وذلك مثل قولهم: اتَّقى اللَّه امرؤٌ وفعل [3] خيراً يُثَبْ عليه، بجزم يثب على جواب الأمر إذا كان المراد، ليتقِ امرؤ وليفعل خيراً يُثَب عليه بمعنى إن يفعل خيراً يُثَبْ عليه، وكذلك: صه أكرمْكَ، والمعنى اسكت إنْ تسكت أكرمْك.

واعلم أنه من حَقِّ المضمَرِ أن يكونَ من جنسِ المظهر ليدل عليه [4]، لأنَّ المضمَر إذا لم يكنْ من جنس المظهر إيجاباً أو نفياً لم يصح أن يكونَ المظهَرُ دليلاً عليه، لأنَّه إنما يدلُّ على ما هو من جنسِهِ، فإذا قلتَ: لا تَعْصِ اللَّه يدخلك الجنة، كان صحيحاً، لأنَّ التقديرَ: إن لا تعصه يدخلْكَ الجنةَ لأنَّك إِنَّما تُضْمِرُ مثلما تُظْهِر من النفي والإثبات، وإذا قلتَ: لا تَدْنُ من الأسدِ يأكلكَ كان فاسداً، لأنَّ النهيَ لا يدلُّ على الإثباتِ، لأنَّ التقديرَ إن لا تدنُ من الأَسد يأكلك، وهو فاسدٌ، وإنما كانَ هذا هو
٧٩/و التقديرُ، لأنَّ قولَك: لا تدنُ من الأَسد، إنما يدلُّ على ما هو من جنسِه والذي / هو من جنسِهِ هو النهي، وإذا قدرت النهيَ لم يستقم المعنى [5]، وأجازَ الكسائي لا تدن من الأسد يأكلْك، اعتماداً على وضوح المعنَى، وتقديرُه عنده لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ إِنْ تَدْنُ منه يـأكلْـكَ [6] واعلـم أنَّ القـرَّاء كلَّهـم خـلا أَبِـي عمـرو قـرأوا ﴿فَـأَصَّـدَّقَ وأَكُـنْ مِـنَ الصَّالِحِينَ﴾ [7] بجزم أكن عَطْفاً علـى موضِـع أصدَّق، لأنَّه في موضعِ جزمٍ كأَنَّهُ قالَ:

---

(١) شرح الوافية، ٣٥٥ وشرح المفصل، ٧/ ٤٨.

(٢) المفصل، ٢٥٣.

(٣) في الأصل بلا واو، ونحوه في الأوضح، ٤/ ١٩١ وشرح التصريح، ٢/ ٢٤٣ وفي الكتاب ٣/ ١٠٠ والمفصل، ٢٥٣ وشرح المفصل، ٧/ ٤٩ «وفعل» وهي مثبتة في التقدير المذكور بعد.

(٤) المفصل، ٢٥٣.

(٥) إيضاح المفصل، ٢/ ٣٧.

(٦) شرح الوافية، ٣٥٥ وإيضاح المفصل، ٢/ ٣٨ وفي شرح الكافية للرضي، ٢/ ٢٦٧ «إنه ليس ببعيد لو ساعده نقل» وانظر النحو الوافي لعباس حسن، ٤/ ٣٩٤.

(٧) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

إن أخرتني أصدَّقْ وأكنْ، وقرأَهُ أَبو عمرو خاصةً ﴿فَأَصَّدَّقَ وأكونَ﴾ بنصب أكون عطفاً على قوله فأصَّدَّق على لفظه [(١)] وإنما لم يلحق النفي بالأمورِ الخمسةِ في ذلك، لأنَّ النفيَ مجرَّدُ إخبار لأنَّكَ إذَا قلتَ: ما أتيتنا، قطعت بأنه ما أتى فليس فيه طَلَبٌ، فلا يتضمَّنُ معنَى الشرطِ كما تضمَّنه الأمرُ والنهي إلى آخر الأمورِ الخمسةِ، لأنَّ الفعلَ إنما ينجزم إذا كان جواباً لما فيه معنَى إن الشرطية، وليس في النفي معنى إن كما هو في الأُمور الخمسةِ فمِنْ ثَمَّ لم يجز: ما تأتنا تحدثنا بالجزم، ولكنه يجوزُ برفع تحدثُنا على الحالِ أي ما تأتينا محدثاً لنا وهو مثلُ قولهِ تَعَالَى ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [(٢)] أي لاعبين، ومثلُ قولك: انطلق تتكلَّمُ أي انطلق متكلِّماً، وأَمَّا قولُك: إن تأتني تَسْأَلُني أُعطِكَ، وإن تأتني تمشي أَمْشِ معك، فهو برفع المتوسِّط على الحال [(٣)]، وجزم الطرفين، وتقديره: إن تأْتني سائلاً أُعطِكَ وإن تأتني ماشياً أمش معك ومثلُه [(٤)]:

متَـى تـأتِـهِ تَعْشُـو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ ... تَجِـدْ خَيْـرَ نَـارٍ عنـدهـا خَيْـرُ مُـوقِـدِ

بجزم تأتِهِ وتجدْ، ورفعِ تعشو على الحالِ أي مَتَى تأتِهِ عاشِياً تجدْ كيتَ وكيتَ [(٥)].

ذِكْرُ صيغةِ الأَمرِ [(٦)]

ويُقَالُ له أيضاً: مثالُ الأَمرِ [(٧)]، وإنَّما سُمِّي فعل الأَمْرِ بمثالِ الأَمْرِ، لأَنَّ الأَمْرَ من فعلٍ قد يماثِلُ الأَمْرَ من فعْلٍ آخَرَ، نحو: هَبْ من وَهَبَ، فإنَّه يماثِلُ الأَمْرَ من هَابَ يَهَابُ، وَكِلْ أَمْرَكَ إِلَى اللَّهِ، يُمَاثِلُ الأَمْرَ مَنْ كَالَ الطَّعَامَ يكيلُهُ فُسمِّيَ [(٨)] الباب كله مثالاً لوقوع ما ذكرنا فيه وصيغةُ الأَمرِ هي التي يُطْلَبُ بها الفعلُ من الفاعلِ

---

(١) الكشف، ٢/ ٣٢٢ والتبيان، ٢/ ١٢٢٥ والنشر، ٢/ ٣٨٨.

(٢) من الآية ٩١ من سورة الأنعام.

(٣) المفصل، ٢٥٤ وانظر المقتضب، ٢/ ٦٥ ـ ٦٦ وإيضاح المفصل، ٢/ ٤١.

(٤) تقدم الكلام على هذا البيت في الصفحة ٢/ ٢٣.

(٥) المقتضب، ٢/ ٦٥.

(٦) الكافية، ٤١٨.

(٧) وهو ما درج عليه صاحب المفصل، ٢٥٦ وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٤٦

(٨) بعدها مشطوب عليه «مثالاً لهذا، وما لم يكن مماثلاً لغيره من هذا الباب فملحق به».

المخَاطَب، بِحَذْفِ حَرْفِ المضَارَعَةِ فتقول في يَضَعُ: ضَعْ، وفي يُضَارِبُ: ضَارِبْ وفِي يُدحرج: دَحْرِجْ، ولا يريدُ[(١)] بصيغةِ الأمرِ ما يدلُّ على الطَلَب مُطْلَقاً بل هذه الصيغةُ المخصوصةُ فيخرج: ليفعلْ زيدٌ كذا، لأنه ليسَ للفاعِلِ المخاطَب، ويخرجُ: لتفعلْ كذا لأَنَّهُ ليس يُحْذَفُ حَرْفُ المضارَعَةِ، وإن كان قولُهم: لتفعل كذا بالتاء المثَنَّاة من فوقِهَا، قليلاً ومنه القراءة الشَّاذَّةُ ﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ** ﴾[(٢)] وعلى كلِّ حال فإنَّ الفعلَ الداخلَ عليه لام الأمر لم يحذَفْ منه حرفُ المضارعة، وهو معربٌ بالجزمِ وصيغةُ الأمرِ مبنيةٌ[(٣)] فلا مَدْخَل لأحدِهما في باب الآخر، وحكمُ آخرِهِ حكمُ المجزوم[(٤)] باللاَّم لاشتراكِهِمَا في الطلب نحو: اضربْ
٧٩/ظ اضرِبُوا، اغزُ ارم / اخشَ فإنَّه مثلُ: ليضربْ ليضرَبا ليضربوا ليغزُ ليرم ليخشَ، وإذا حذفت حرفَ المضارعة، فلا يخلو ما بَعْدَهُ من أن يكونَ متحركاً أو ساكناً فإن كان متحركاً نطقت به على ما هو عليه كقولك في يقول: قُلْ وفي يعِدُ: عِدْ وفي تدحرج: دَحْرِجْ وفي تتعلَّمُ تعَلَّمْ وفي تقي وتفي وتَرَى: قِه وفِه ورَه، والتزموا هاءَ السكتِ في مثل ذلكَ إذا وقَفُوا عليه. ليحصلَ الابتداءُ بالمتحرِّك، والوقوفُ على الساكنِ، وإن كَانَ ما بَعْدَ حَرْفِ المضارعَةِ ساكناً وليس برباعي زدتَ همزةَ وصل ليُتوصَّلَ بها إلى النطقِ بالسَّاكِنِ مضمومةً إن كانَ بَعْدَ السَّاكِنِ ضَمَّةٌ أصليَّةٌ نحو: اخرُج واقتُل، واحترز بقوله: أصلية[(٥)] عن الضمَّةِ العارضةِ في نحو: يَمْشُونَ ويَبْنُونَ، فإن أصلَهما: يَمشِيُون ويَبْنِيُونَ فاستثقلت الضمَّةُ على الياءِ، فحذفت فالتَقَى سَاكَنَانِ الياءُ والواو فحذفت الياءُ ثم ضُمَّ ما قَبْلَ الواو للمناسَبَةِ، فصار يَمْشُونَ وَيَبْنُونَ، فالضَّمَّةُ فيهما

---

(١) أي ابن الحاجب في الكافية، ٤١٨ حيث قال: الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب» ونحوه في شرح الوافية، ٣٥٦.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة يونس، وفي المحتسب، ١/ ٣١٣ ومن ذلك قراءة النبي ﷺ، وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وغيرهم «الآية... ونص الزمخشري في كشافه، ٢/ ٢٧٧ على أن هذه القراءة هي الأصل والقياس».

(٣) في الأصل مبني.

(٤) الكافية، ٤١٨ وانظر شرح الوافية، ٢٥٧.

(٥) في الشافية، ٥٢٠: ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم نحو اقتل... بخلاف ارموا.

عارضةٌ فلذلك لم تُعْتَبَرْ هذه الضمَّةُ، وكسرتْ همزةُ الوصلِ في نحو: امشُوا وابنُوا ولم تضمَ، وأَمَّا إذا لم يكن بَعْدَ الساكنِ ضمَّةٌ أصليَّةٌ، فإنك تكسرُ همزةَ الوصلِ سواء كَانَ ما بَعْدَ السَّاكِنِ كسرةٌ أو فتحةٌ نحو: اضرِبْ وانزِلْ [١] واعلَمْ واجعَلْ، وإنْ كَانَ الفعلُ رباعياً وما بَعْدَ حَرْفِ المضارعَةِ ساكن نحو: يَعْلَمُ ويُرْسِلُ، جئتَ بالهمزةِ المحذوفةِ من المضارع لزوالِ المقتضي لحذفِهَا، لأَنَّ أَصْلَ يَعْلَمُ ويُرْسِلُ يُؤَعِلْمُ ويُؤَرْسِلُ، لأنَّ حروفَ المضارعةِ تُزَادُ على الماضي، وماضيهما أَعْلَمَ وأَرْسَلَ مثل دَحْرَجَ، وكما أنَّ المضارعَ من دَحْرَجَ: يُدَحْرِجُ فكذلك المضارع من أَعلمَ وأَرْسلَ، يُؤَعلِمُ ويُؤَرسِلُ لكن كرهوا اجتماعَ الهمزَتَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ، فحذفوا الثانيةَ تخفيفاً ثم أجروا حروفَ المضارعة كلَّها مُجْرَىً واحداً، فلمَّا حَذَفُوا حَرْفَ المضَارَعَةِ لِبنَاءِ صيغَةِ الأمر، زالَ موجبُ حَذْفِ هذهِ الهمزةِ فوجَبَ الإتيانُ بها مفتوحةً مقطوعةً فتقول في الأمر من أعلمَ وأرسلَ: أَعلمْ وأَرْسلْ، بفتحِ أولهما كما تقول في الأمر من دَحْرَجَ: دَحْرِجْ، والأمرُ مبنيٌّ على السكون لِذَهَابِ حَرْفِ المضارعَةِ الذِي بِهِ حَصَلَ الشَّبَهُ المقتضي للإعراب، والكوفيونَ يقولونَ مُعَربٌ بالجزم بلامٍ مقدَّرةٍ فإنَّ قولَك: اغزُ وارمِ واخشَ مثلُ المعربِ المجزومِ بلامِ الأَمْرِ أعنِي: ليغزُ وليرمِ وليخش [٢].

ذِكْرُ فِعْلِ ما لم يُسَمَّ فَاعِلُه [٣]

وهو الفعلُ الذي حُذِفَ فاعلهُ وأُسنِدَ إلى ما يقومُ مقَامَ الفاعلِ إمَّا للاختصارِ أو للإبهامِ أو للجهلِ بالفاعلِ، وكيفية بنائِهِ أنَّ الفعل إذا كان مَاضِياً ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قَبْلَ آخرِهِ نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ ودُحْرِجَ، فإن كانَ في أولِ الفعلِ همزةُ وصلٍ فتضَمُّ الهمزةُ والحرفُ الثالثُ وهو ما يلي الساكن الذين بَعْدَ الهمزة / نحو: اقتُدِرَ واسْتُخْرِجَ ٨٠/و بضمِّ الهمزةِ والتاءِ فيهما، لأنَّه لو اقتُصِرَ على ضمِّ الهمزةِ وَحدَها وهي تزولُ في الوصلِ، لا لتبَس بالأَمر عِنْدَ سُقُوطِهَا نحو: ألا اقتدرْ وألا استخرجْ، وإن كانَ في أولِ

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف، ٢/ ٥٢٤ وشرح المفصل، ٧/ ٦١ وشرح الكافية، ٢/ ٢٦٨ وانظر شرح الوافية، ٣٥٧.

(٣) الكافية، ٤١٨.

الفعلِ تاء [1] نحو باب تَفَعَّل وَتَفاعل فتضمُّ التاءَ مع ضمِّ الحرفِ الثاني فتقول في تَعَلَّم وَتَجَاهَلَ: تُعُلِّم وتُجُوهِلِ بضمِّ التاءِ والحَرْفِ الثانِي، إذ لو اقتُصِر على ضمِّ التاءِ لم يُدْرَ مضارعٌ هو أم فعلٌ لم يسمَّ فاعِلُه.

وإذا كانَ الماضي ثلاثياً معتلَّ العَيْنِ مثل: قالَ وَبَاعَ فلكَ فيه ثلاثُ لغاتٍ [2]:

إحداها: أن تقولَ: قِيلَ وبِيْعَ بالياءِ فيهما وهي أفصحُها.

والثانية: أن تقولَ: قولَ وبُوعَ بالواو فيهما، وهي أضعفُها.

والثالثة: أن يُشَمَّ أولُهَا الضمَّ تنبيهاً على أَنَّ أَصْلَهُ الضمُّ وهي فصيحةٌ [3] وإنما كان قِيل وبيعَ أفصحُها، لأنَّ الأَصلَ بُيِعَ بضمِّ البَاءِ الموحدة وكسرِ الياءِ فكرِهُوا الكسرةَ على الياءِ بَعْدَ الضمِّ فأسكنُوها، فلم يمكن بقاؤها ساكنةً مع ضمِّ ما قبلَها، ودار الأَمر بَيْنَ جَعْلِ موضع الباءِ واواً، أو تغيير ضمَّةِ الباءِ بكسرةٍ، فكان تغييرُ الحركةِ أَولَى من تغيير الحَرْفِ فقيل: بِيعَ بكسر الباءِ وَحَمَلُوا قيل عليه لأَنَّهُما من بابٍ واحدٍ، وقد عُلِمَ بذلك ضَعْفُ لغةِ قول وبُوع لأنَّهم قَلَبُوا الياءِ واواً فحملوا الأخفَّ على الأثقل، ومثلُه بابُ اختِيرَ [4] لأنَّ أصلَ اختِيرَ اخْتُيِرَ بضمِّ التَّاء وكسرِ الياءِ فجَرَى في تُير من اخْتُيِرَ اللغاتُ الثلاث كما جَرت في بِيْعَ، والقولُ فيه كالقولِ في بِيعَ، وكذلك نحو: انقِيدَ، وأما أُقِيمَ، واستُخِيرَ فأصلهما أُقْوِمَ واستُخْيِرَ فليسَ فيهما قبل حرف العلة ضَمَّةٌ لسكونِ القافِ والخاءِ كما تَرَى، فلا يجيء فيه ما قيل في بِيعَ وقِيلَ، وحكمُ ذلك أن تُنْقَلَ حركةُ الواو والياء إلى ذلك الساكنِ وحركتهما الكسرة، فلذلك وَجَبَ أن يُقَالُ: أُقِيْمَ واستُخِيرَ بكسرِ القافِ والخاءِ اللذينَ كانَا ساكنَيْنِ لغة واحدة.

وإن بُنَى المضارعَ لِمَا لم يسمِّ فاعِلُه [5] ضُمَّ أَوَّلُه وفُتِحَ ما قَبْلَ آخره ليتميَّز عن

---

(١) قيدها بعضهم بالزائدة احترازا من نحو: ترمس شيء بمعنى رمسه، انظر شرح التصريح، ١/ ١٢٩.

(٢) الكافية، ٤١٨ وانظر شرح الوافية، ٣٥٨.

(٣) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد، والضم الخالص موجود في كلام هذيل. انظر الكتاب، ٤/ ٣٤٢ وشرح المفصل، ٧/ ٧٠ وشرح الكافية، ٢/ ٢٧٠ وشرح التصريح، ١/ ٢٩٤.

(٤) الكافية، ٤١٩، وانظر شرح الوافية، ٣٥٩.

(٥) الكافية، ٤١٩.

بناءِ الفاعل نحو: يُضْرَبُ [(١)] وإن كان المضارعُ معتلَّ العَيْنَ فتقلَبُ عينُه ألفاً سواء كانت واواً أو ياءً، تقول في يقولُ ويبيع: يُقَالُ ويُبَاعُ، لأنَّ أصلَهَما يُقْولُ ويُبْيعُ فنقلتْ حركةُ الواوِ والياءِ إِلَى ما قَبْلَهُما وقُلِبَتْ أَلْفاً لتحركهما في الأَصلِ وانفتاحِ ما قبلهما، فَصَارَا يُقَالُ وَيُبَاعُ [(٢)].

ذِكْرُ الفعلِ المتعدِّي [(٣)]

المتعدِّي هو الذي لا يُعْقَلُ إلاَّ بمتعلِّقٍ غير الفاعل نحو: ضَرَبَ زيدٌ، فإنَّ فهمَهُ يتوقفُ على شيء يتعلَّقُ به ضَرْبُ الضَّارِبِ، بِخِلاَفِ غير المتعدي نحو: قَعد زيدٌ، فإنَّ فهمَهُ لا يتوقَّفُ على شيءٍ آخر، وغيرُ المتعدي يصيرُ متعدِّياً، إمَّا بالهمزةِ نحو: أذهبتُ زيداً، أو بتضعيف العينِ نحو: فرَّحتُ زيداً أو بحرف الجرِّ نحو: ذَهَبْتُ بزيدٍ [(٤)] والمرادُ بتعديةِ الفعلِ تضمينُه معنَى التصييرِ إذ معنَى خَرَجْتُ به صيَّرْتُهُ خارجاً، والفعلُ المتعدِّي إن كانَ متعلِّقه واحداً كان متعدِّياً إلى واحد، وإنْ كان / متعلِّقه اثْنَيْنِ كانَ متعدِّياً إلى ٨٠/ظ
اثنَيْنِ مثل: كَسَوْتُ وأَعْطَيْتُ وَعَلِمْتُ وَظَنَنْتُ، وليس في المعاني ما تتوقَّفُ عقليَّته على ثلاثِ متعلِّقات غير فعلَيْنِ وهما: أعلمتُ وأَريتُ أُدخل على علمت ورأيت الهمزة فتعدَّى إلى ثلاثة، لزيادة الهمزة الفعلَ معنًى ازدادَ بسببَهِ مفعولاً آخر، فإذا قلتَ أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً، كان معنَاه صيَّرْتُ زيداً ذا عِلْم بأن عمراً فاضلٌ، وكذلك أريتُ، وزاد الأَخْفَشُ أظَنَنْتُ وأَحسبْتُ وأَخَلْتُ وأَزعمتُ، وهو غيرُ مسموع [(٥)] وأُجريَ مُجْرَى أعلمتُ وأريت: أخبَرْتُ وخَبَّرْتُ وحدَّثْتُ وأنبأتُ ونبَّأتُ، فنصبُوا بها ثلاثةَ مفاعيل

---

(١) مراده أن فيما زاد على الثلاثةِ وأريد بناؤه لاسم الفاعل يضمُّ أولهُ ويُكْسَرْ ما قبلَ آخره، وفي حالة بنائه للمجهولِ يْضمُّ أوله ويُفْتَحْ ما قبلَ آخرهِ أيضاً وكأنَّ فَتْحَ ما قبل آخرهِ جاء تمييزاً له عن اسم الفاعل، وقد علَّل الرضي ذلك تعليلاً آخرَ فقال: إنَّما ضُمَّ أولُ المضارع حملاً على أولِ الماضي، وأمَّا فَتْحُ ما قَبْلَ آخره دُونَ الضمِّ والكسر فلتعتدل الضمةُ بالفتحةِ في المضارع الذي هو أثقَلُ من الماضي. انظر شرح الكافية، ٢/ ٢٧٢.

(٢) شرح الوافية، ٣٥٩.

(٣) الكافية، ٤١٩.

(٤) شرح المفصل، ٧/ ٦٤ وشرح الكافية، ٢/ ٢٧٤.

(٥) شرح الوافية، ٣٦٠ وفي الهمع، ١/ ١٥٩ نسب إلى ابن السراج أيضاً وزاد عليها الفعل أوجد، قال: قياسا على أعلم وأرى ولم يسمع وانظر رد الرضي على هذا الرأي في شرح الكافية، ٢/ ٢٧٥.

أيضاً كما نَصَبُوا بأعلمتُ ثلاثة مفاعيل، وأصلُها أن تتعدَّى إلى الثاني بحرفِ الجرِّ نحو: حدَّثت زيداً عن عمرٍو، ولكن لمَّا كانَ الإنباءُ مُرادِفاً للإخبار، والإخبارُ مرادفاً للإعلامِ أُعمِلت الأفعالُ المذكورةُ إعمالَ أعلمتُ [١].

ذِكْر أَفْعَالِ القلوبِ [٢]

وهي: ظننتُ وحسبتُ وعلمتُ وزعَمْتُ ورأيتُ ووجدْتُ وخِلْتُ، تدخلُ على الجملةِ لأنَّها تتعلَّقُ بالنِّسَبِ ولا تكونُ نسبةٌ إلاَّ من جزءين، فلذلك افتقرت إلى جزءين وإنَّما سمِّيَتْ أفعالَ القلوب، لأنَّ المفعولَ الثاني فيها محكومٌ به على الأوَّلِ والحكمُ على الشيءِ أمرٌ عقلي فعبَّرُوا عن ذلك بالقَلْبِ [٣] والمشهُورُ أنَّ هذه الأفعالَ سبعةٌ ثلاثةٌ للظنِّ وهي: ظننتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ بمعنى ظَنَنْتُ، وثلاثةٌ لليقينِ وهي: عَلِمْتُ ورأيتُ ووجدْتُ إذا كانت [٤] بمعنَى عَلِمْتُ، وواحدٌ محتمل للأمرينِ وهو زَعَمْتُ، ومنهم من يلحق بها أَفعالاً أُخرى [٥] وهي: شَعَرْتُ ودَرَيْتُ وألفيتُ وتوهَّمتُ، وهب في قوله: [٦]

هَبُونـي امْـرَأً منكُـم

وجعلت واتخذت، أما جعلت فإذا كانت إما بمعنى سمَّيت كقولِه تعَالَى: ﴿وجَعَلُوا المَلائكةَ الذينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحمٰنِ إناثاً﴾ [٧] أي سمَّوهم، أو بمعنى صيَّرت كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَني [٨] نَبِيّاً﴾ [٩] وأمَّا اتخذتُ ففي نحو قوله تعالى: ﴿واتَّخَذَ اللَّهُ

---

(١) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وعد مفعولها الأول كمفعول أعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت» وانظر شرح الوافية، ٣٦١.

(٢) الكافية، ٤١٩.

(٣) شرح المفصل، ٧/٧٨ وانظر شرح الوافية، ٣٦٢.

(٤) في الأصل كانا.

(٥) منهم ابن هشام اللخمي، الهمع، ١/١٥٩.

(٦) قطعة من بيت تمامه:

.... أضـلَّ بـعـيـرَهُ   لَـهُ ذِمَّـةٌ إنَّ الـذِّمَـامَ كـثـيـرُ

البيت لأبي دهبل الجمحي ورد في ديوانه ٧٧ ونسب إليه في تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ٧٧.

(٧) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٨) في الأصل وجعله.

(٩) من الآية ٣٠ من سورة مريم وبعدها مشطوب عليه «أو بمعنى الخلق».

إبراهِيمَ خَلِيلاً﴾ (١) وتختصُّ هذه الأَفعالُ بالجملةِ الاسميَّةِ لبيانِ ما تكونُ عليه تلكَ الجملةُ من ظنٍّ أو علْم، وتنصبُ الجزأين بمعنى المفعولَيْنِ، وإنَّما نصبتْهُمَا لأَنَّهما متعلِّقَان لها كما (٢) ينصَبُ بأعطيتُ ونحوه مفعولَيْنِ (٣).

ذِكْرُ خَصَائِصِ هذه الأفعالِ (٤)

من خصائصها: أنَّه لا يُقتَصرُ على أحدِ مفعولَيْها، وإن جَازَ أن لا يُذْكَرَا معاً، كقولِه تَعَالَى: ﴿ويَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الذينَ زَعَمْتُمْ﴾ (٥) أي زعمتمُوهُمْ إِيَّاكُمْ، لأَنَّ هـذه الأَفْعَـالَ داخلـةٌ علـى المبتـدأ والخَبَـرِ، فكمـا أَنَّـهُ لا بـدَّ للمبتـدأ مـن الخَبَـرِ وبالعكس، فكذلك لا بدَّ لأَحدِ المفعولَيْنِ من الآخر هذا هو المشهورُ، والأَجودُ أَنْ يُقَالُ (٦): لأَنَّ متعلَّقَها النسبةُ، وهي لا تتحقَّقُ بدونِ المُنْتَسِبَيْنِ (٧) وليس كذلك / باب ٨١/و أعطيتُ لأنَّه غيرُ داخلٍ عَلَى المبتدأ والخبر.

ومن خصائِصهَا: إذا توسطت هذه الأَفعال بَيْنَ المفعولَيْنِ أو تأخرَتْ جَاز إلغاؤهَا وجَاز إعمالُها كقولكَ: زيدٌ عَلِمْتُ منطلقٌ، وزيداً علمتُ منطلقاً، وكقولك: زيدٌ مقيمٌ ظننتُ، وزيدا مقيماً ظَنَنْتُ، والإعمال أَوْلَى، إذا توسَّطت لقربِهَا من رتبتِهَا، والإِلْغَاءُ أولى إِذَا تأخرت وإِنَّما جَازَ الإلْغاءُ لاستقلالِ الجزءين كلاماً، بخلافِ باب أعطيتُ، ولم تُلْغَ إِذَا قدِّمت على الأَصَحِّ لقوَّتِهَا بالتقدُّمِ (٨).

ومن خصائِصهَا: أَنَّها تُعَلَّق مع لام الابتداءِ ومع النفي ومع الاستفهامِ، ومعنَى تعليقِهَا إبطالُ عملها (٩) نحو: علمتُ لزيدٌ منطلقٌ، وعلمت ما زيدٌ قائمٌ، وعلمتُ

---

(١) من الآية ١٢٥ من سورة النساء.

(٢) بعدها في الأصل مشطوب عليه «ونحوه المفعولين» وأثبتها بعد.

(٣) شرح الوافية، ٣٦٢.

(٤) الكافية، ٤١٩.

(٥) من الآية ٥٢ من سورة الكهف.

(٦) هذا رأي ابن الحاجب ذكره في شرح الوافية، ٣٦٢ وانظر الهمع، ١/١٥٢.

(٧) بعدها في الأصل مشطوب عليه «ليكون فرقاً بينهما وبين المبتدأ والخبر».

(٨) شرح الوافية، ٣٦٢ وانظر إيضاح المفصل، ٢/٦٨.

(٩) بعدها مشطوب عليه «وجوباً» وهي ساقطة أيضاً من شرح الوافية، ٣٦٢ مع أن النقل منه.

أزيدٌ عندكَ أَمْ عمرو [١] لأنَّ ما ذُكِرَ له صَدْرُ الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بَعْدَهُ.

واعلم أنَّ الفرقَ بَيْنَ التعليقِ والإلغاءِ أن الإلغَاءَ: هو إبطالُ عَمَلِهَا لفظاً ومحلاً، وأَمَّا التعليقُ: فهو إبطالُ عَمَلِهَا لفظاً لا محلاً، فإنَّ موضِعَ الجملةِ في قولكَ: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، نصب [٢] وإنَّما لم يعملْ لفظاً، لأنَّ لامَ الابتداءِ وحرفَ النفْيِ وحرفَ الاستفهامِ لهنَّ صدرُ الكلامِ، والعاملُ له حكمُ التَّصدرِ على معمولهِ فتدَافعَا [٣].

ومن خصائِصِ هذه الأَفعالِ أيضاً: أنه يجوزُ أن يكونَ فيها ضميرُ فاعلٍ ومفعولٍ لشيءٍ واحدٍ كقول الشخصِ عن نفسهِ عَلِمتُنِي منطلقاً، وفي غيرها يُعْدَلُ إِلَى لَفْظِ النفسِ فيُقَالُ: ضربْتُ نفسي وكرهتُ نفسي، لأَنَّ الغالبَ في غيرِ أَفْعَالِ القلوبِ تعلُّقُ فعلِ الفاعلِ بغيرِهِ، فلو جُمِعَ بينهما لسبق الفهمُ إِلَى المغايرةِ [٤] وليس كذلك أفعال القلوبِ لأَنَّها تَتَعَلَّق بالاعتقاداتِ من العِلْم والظنِّ، وعِلْمُ الإنسَانِ وظنُّه يتعلَّقُ بصفاتِ نفسهِ أكثر من صفاتِ غيره [٥] وقد تجيءُ بعضُ هذه الأفعالِ بمعنى آخر [٦] فتجيءُ ظننتُ من الظِّنَّةِ بمعنى التُّهمةِ، وتجيءُ عَلِمْتُ بمعنى عَرَفتُ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الذينَ اعْتَدوا مِنْكُم في السَّبْتِ**﴾ [٧] أي عَرَفْتُم، وتجيءُ وجدتُ بمعنى وجدَانِ **الضَّالَّةِ** أي بمعنَى الإصابةِ تقولُ: وجدتُ ناقتِي أي أصبتُها، وتجيء رأيتُ بمعنى رؤية **البصرِ** تقولُ: رأيتُ زيداً أي أبصرتُهُ وإذا استُعمِلَتْ هذه الأفعالُ في هذه المعانِي **المذكورة** فلا تتعدَّى إِلَى أكثر من مفعولٍ واحدٍ، لأنَّ معانِيهَا حينئذٍ لا تقتضي إلاَّ **التعلُّقَ** بمعنى واحدٍ فتقولُ: علمتُ زيداً كما تقول: عَرَفْتُ زيداً [٨].

---

(١) بعدها مشطوب عليه «أي علمت جواب هذا السؤال» والأمثلة جميعها مذكورة في شرح الوافية، ٣٦٢ وسقط منها أيضاً ما شطب هنا وذكر بعد مثال الاستفهام ما نصه «والمعنى العلم بمضمون الجمل بعدها».

(٢) شرح الكافية، ٢/ ٢٧٩.

(٣) إيضاح المفصل، ٢/ ٧١، وشرح المفصل، ٧/ ٨٨.

(٤) غير واضحة في الأصل.

(٥) بعدها في الأصل مشطوب عليه «فالأكثر على أن أن المفتوحة مع اسمها وخبرها في نحو: علمت أن زيداً منطلق، سدت مسد المفعولين لاشتمالها على مقتضاها الذي هو المسند والمسند إليه، وعلى رأي المفعول الثاني محذوف للعلم به وتقديره: علمت انطلاق زيد حاصلاً» ولم يذكر ابن الحاجب شيئاً من ذلك في شرح الوافية، ٣٦٢.

(٦) الكافية، ٤٢٠.

(٧) من الآية ٦٥ من سورة البقرة.

(٨) شرح الوافية، ٣٦٣ وانظر شرح المفصل، ٧/ ٨١ وشرح الكافية، ٢/ ٢٨٩.

ذِكْرُ الأَفعالِ النَّاقِصَةِ [1]

وهي: كانَ وصَارَ وظَلَّ وبَاتَ وأَصبحَ وأَمسى وأَضحَى وآضَ وعَادَ وغَدَا ورَاحَ وما فَتِيءَ وما بَرِحَ وما انفكَّ وما زَالَ وما دَامَ وليسَ، وهذه الأَفعال تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ لإعطاءِ الخَبَرِ حكمَ معنَاها فترفعُ الأولَ وتنصبُ الثاني، وسيبويهِ لم يذكر منها غيرَ أربعة وهي: كانَ وصَار وما دَامَ وليسَ، ثم قال: وما كانَ نحوهنَّ من الفعلِ مما لا يستغني عن الخبرِ [2] وذلك يدلُّ على أنَّ هذه الأفعالَ / غيرُ محصورةٍ لِمَا أعطاهُ ٨١/ظ
من الضابطِ [3] وقد جَاءَ: ما جاءتْ حاجتَكُ [4]، وقَعَدْت كأَنَّها حربةٌ [5]، بنصب حاجتك لأَنَّه خبرُ جَاءَ وهي بمعنى صَارَ واسمُ جاءَ ضميرٌ يعودُ إِلَى ما، والتقدير: أيَّةُ حاجةٍ صارتْ حاجتك ومنهم من يرفع حاجتُك ويجعل ما استفهامية والأشهرُ النصب، وأما قعدتْ كأنَّها حربةٌ أي أرهفَ شفرتَهُ حتى قعدَتْ كأنَّها حربةٌ أي حتى صارت كأنها حربةٌ، فموضع كان واسمها وخبرها نصبٌ، لأنَّه خبرُ قعدتْ واسم قعدت مضمرٌ يعودُ إِلى الشفرةِ، قالَ اللَّه تعَالَى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إلهَاً آخرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومَاً مَخْذُولاً﴾ [6] أي فتصير [7]، وإنما سميَّتْ هذه الأفعالُ ناقصةً لنقصِهَا عن غيرِهَا من الأَفعالِ، لأَنَّ غيرَها يتمُّ كلاماً بمرفوعهِ، وهذه إن لم يذكر منصوبُها مع المرفوعِ لم

---

(١) الكافية، ٤٢٠.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٥.

(٣) وصل عددها إلى ثلاثين فعلاً، بعضها اتفق عليه، وبعضها نوزع فيه. الهمع، ١/ ١١٣ وانظر شرح الوافية، ٣٦٣.

(٤) في الكتاب، ١/ ٥٠ ومثل قولهم: من كان أخاك قول العرب: ما جاءت حاجتك كأنه قال: ما صارت حاجتك. . . . وإنما صيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل وفي الهمع، ١/ ١١٢ قيل: وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علي إليهم، ويروى برفع حاجتك».

(٥) في شرح المفصل، ٧/ ٩١ «ونظيره قعد في قول الأعرابي: أرهف شفرته. . . إلخ وانظر شرح الكافية، ٢/ ٢٩٢ وشرح الأشموني، ١/ ٢٢٩.

(٦) من الآية ٢٢ من سورة الإسراء.

(٧) في الهمع، ١/ ١١٢ وجعل منه الزمخشري قوله تعالى (الآية) وفي الكشاف، ٢/ ٥١٢ «فتقعد من قولهم: شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى صارت».

يكن كلاماً [١]، وجميعُها تدخلُ على الفاعلِ لتفيدَ تقريرَه على صفةٍ باعتبارِ معنَاهَا، فيكتسب الخبرُ حُكمَ معنَاها [٢] وهو إما إثباتٌ كما في كان، وإمَّا نفيٌ، كما في ليسَ وإما استمرارٌ كما في ما زالَ، وإنما رفعت الأولَ لأنها تفتقرُ إلى اسم يُسْنَدُ إليه كسائرِ الأفعالِ، فارتفعَ ما أُسندت إليه تشبيهاً له بالفاعلِ، فلما رفعت الأولَ وجَبَ نصبُ الثاني على التشبيه بالمفعولِ، ويُسمَّى الأولُ اسمَ كان والثاني خبرَ كان [٣] وحالُ اسم كانَ وأخواتِهَا وخَبَرِها مثلُ حالِهما في باب المبتدأ والخبرِ، فيكون الأصلُ في اسمها أن يكونَ معرفةً، وخبرها نكرةً، وأمَّا قولُ القطامي: [٤]

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضُبَــاعَــا ... ولا يَــكُ مَــوْقِــفٌ مِنْــكِ الــوَدَاعَــا

فإنه قلبَ فجعلَ الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً، لأَنَّ المعنَى غيرُ مجهولٍ مع ضعفِ ذلك [٥] وقد رُوِيَ: ولا يَكُ موقفي، ومثل ذلك قولُ حسَّانَ: [٦]

ورُبَّ سبيئَــــةٍ مِـــــنْ بيـــتِ رَأْسٍ ... يكــونُ مِــزَاجَهــا عَسَــلٌ ومَــاءُ [٧]

ومثلهُ بيتُ الكتابِ: [٨]

فــإِنَّــكَ لا تُبَــالِــي بَعْــدَ حَــوْلٍ ... أظبْــيٌ كَــان أمّــكَ أمْ حِمَــارُ

فاسم كانَ نكرةٌ وهو ظبيٌ، لأَنَّ التقديرَ أكانَ ظبيٌ، لاقتضاءِ الهمزةِ الفعلَ بَعْدَها، وخبرُها معرفةٌ وهو قوله: أمّكَ، وارتفع حمارُ على تقديرِ أم هو حِمارُ.

---

(١) تسهيل الفوائد، ٣٥، وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٠ والهمع، ١/ ١١٥.

(٢) الكافية، ٤٢٠.

(٣) الإنصاف، ٢/ ٨٢١ شرح الوافية، ٣٦٤ وشرح التصريح، ١/ ١٨٤ والهمع، ١/ ١١١ وحاشية الصبان، ١/ ٢٢٥.

(٤) عمير بن شييم شاعر فحل رقيق الحواشي حلو الشعر، انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء، ٢/ ٥٣٥ ومعجم الشعراء، للمرزباني ١٦٦. والبيت ورد في ديوانه، ٣٧، ومنسوباً له في الكتاب، ٢/ ٢٤٣ والمقتضب، ٤/ ٩٤ والحلل، ٥١ وشرح الشواهد، ٣/ ١٧٣ وخزانة الأدب، للبغدادي ٢/ ٣٦٧ ومن غير نسبة في المغني، ٢/ ٨٤٩ وشرح الأشموني، ٣/ ١٧٣.

(٥) بعدها في الأصل مشطوب «والوداع بفتح الواو وكسرها» وانظر اللسان، ودع.

(٦) حسان بن ثابت، الشاعر المعروف انظر أخباره في الشعر والشعراء، ١/ ٢٢٣.

(٧) تقدم الكلام على هذا الشاهد في ١/ ١٤٥.

(٨) البيت لخداش بن زهير، نسب له في الكتاب، ١/ ٤٨ والمقتضب، ٤/ ٩٤ وشرح المفصل، ٧/ ٩١ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٩١٨ ومن غير نسبة في المغني، ٢/ ٥٩٠.

ذِكْرُ معاني كَانَ [1]

وتكون ناقصةً وتامَّةً وزائدةً:

أَمَّا الناقصةُ فهي التي لا تدلُّ على الحَدَثِ وهي التي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر وهي على أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أن تدلَّ على أمرٍ كان فيما مضَى ثم انقطَع، كقولك: كانَ هذا الفقيرُ غنيًّا.

ثانيها: أن تدلَّ على أنَّ هذا الذي نشاهدُه الآن كان أيضاً كذلك فيما مضَى بمعنَى لم يزلْ، كقولهِ تعَالَى: **﴿وكانَ اللّه قويًّا عَزيزاً﴾** [2].

ثالثها: أن يكونَ فيها ضميرُ الشأنِ والقصةِ، ولا يكونُ خبرُها إلا جملةً [3] نحو قولكَ: كانَ زيدٌ قائمٌ، أي كانَ الحديثُ زيدٌ قائمٌ وكقولِ الشاعرِ / [4]. ٨٢/و

إذا مـــتُّ كَـــانَ النَّـــاسُ صِنْفَـــانِ ... شَامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصنَعُ

فالناسُ مبتدأ، وصنفانِ خبرهُ، واسمُ كانَ مضمرٌ فيها، وهذه الجملةُ مفسرةٌ له أي كان الشأن هذه الجملةَ، لأَنَّ قولَك: الناس صنفان شأنٌ وجملةٌ وحديث، فإذا قيل ضميرُ الشأن فمعناه ضمير هذه الجملة لأَنَّها قصةٌ وشأنٌ وحديثٌ [5].

رابعها: أن تكونَ بمعنَى صَار كقولهِ تَعَالَى: **﴿كَيْفَ نكلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبِيًّا﴾** [6] وقيل: هي زائدةٌ [7] وكقولِ الشَّاعرِ: [8]

---

(١) الكافية، ٤٢٠.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.

(٣) شرح الوافية، ٣٦٤ - ٣٦٥ وانظر شرح المفصل، ٧/ ٩٧ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٣.

(٤) البيت للعُجير بن عبد اللّه السلولي، ورد منسوباً له في الكتاب، ١/ ٧١ والنوادر، ١٥٦ والحلل، ٦٤ وشرح الشواهد، ١/ ٢٣٩ وورد من غير نسبةٍ في أمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٣٩ وشرح المفصل، ١/ ٧٧ - ٣/ ١١٦ - ٧/ ١٠٠ وشرح الأشموني، ١/ ٢٣٩. وفي الحلل، ٦٤ «ويروى صنفان وصنفين ونصفين... ومن نصب جعل الناس اسم كان وصنفين خبرها ولا شاهد فيه على هذه الرواية».

(٥) وقيل إن كان المضمر فيها ضمير الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير. شرح الكافية، ٢/ ٢٩٣.

(٦) من الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٧) التبيان، ٢/ ٨٧٣.

(٨) ورد البيت في شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ١٠٢ منسوباً لابن كنزة، ونسبه البغدادي في خزانة الأدب=

بِتَيْهَـــاءَ قَفْـــرٍ والمطـــيُّ كـــأَنَّهَـــا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

أَي صَارَتْ، لأَنَّ البَيْضَ لا يكونُ فِراخاً [١]، بل الفراخ كانت [٢] بيضاً، وكانَ الناقصة لا مَصْدَر لَهَا [٣] لأَنَّ الفعلَ إنَّما يتعدَّى إلَى ما كَانَ فيه دلالة عليه، وليسَ في كانَ الناقصة دلالةٌ على المَصْدَرِ، فلا يصحُ أن يكونَ منصوباً بها فإن اقترنَ بها مَصْدَرٌ فهو منصوبٌ بفعل آخرَ يدلُّ عليه هذا، فلو قُلْتَ: كرهتُ كونَ زيدٍ قائماً، فهو مَصْدَرٌ كانَ التامَّةِ، ويجوز أن تقولَ في التامة: كانَ الأَمْرُ كوناً كما تقول: وَقَعَ وقوعاً، ولا يجوزُ أن تقول في الناقصةِ: كانَ زيدٌ قائماً كوناً، فهذه معاني كان الناقصة، وأَمَّا التامةُ فتكون بمعنَى حَضَرَ أو ثَبَتَ أو حَدَثَ أو وَقَعَ كقولهِ تعَالَى: ﴿**وإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلَى مَيْسَرةٍ**﴾ [٤] ومنه: ما شَاء اللَّه كَانَ، أي ما شَاء اللَّه وَقَعَ، ومنه قولُه تَعَالَى: ﴿**إنَّمَا أَمْرُهُ إذا أَرادَ شيئاً أَنْ يَقُولَ له كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [٥] أي أحدُثْ فيحدُث، ومنه: كانت الكائنةُ أي حدَثَتْ وحَصَلَتْ.

وأَمَّا الزائدةُ فهي التي لا يختلُّ أصلُ الكلام بإسقاطها، كقولِ الشَّاعِرِ: [٦]

سَـــرَاةُ بنـــي أَبـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَـــى عَلَـــى كَـــانَ المُسَـــوَّمَـــةِ العِـــرَابِ

وكَقَولِه تَعَالَى: ﴿**كَيْفَ نُكلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبِيًّا**﴾ [٧]، ونصبَ صبيًّا على الحالِ، أي كيفَ نُكلِّمُ مَنْ في المهد صبيًّا، وقيل: هي بمعنَى صَار [٨] كما تقدَّم،

= (طبعة بولاق) ٤/ ٣١ لابن أحمر، ورواه الأشموني، من غير نسبةٍ في شرحه، ١/ ٢٣٠. ومعنى البيت أنه شبّه سُرعة المطي في الفلاة بسرعةِ القطا التي فارقت فراخها لتحملَ إليها الماءَ.

(١) بعدها في شرح الوافية، ٣٦٥ إلا على معنى صارت.

(٢) في الأصل تكون. ولا يتضح المعنى بذلك.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل، ٥٢ ـ ٥٣ بعد رده على القائلين بمنع دلالتها على الحدث ما نصه: «فالأصح دلالتها عليه إلا ليس» وفي المغني، ٢/ ٤٣٦ والصحيح أنها دالة عليه.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٨٢ من سورة يّس.

(٦) البيت لم يعرف قائله، ورد في شرح المفصل، ٧/ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٣ وشرح ابن عقيل، ١/ ٢٩١ وشرح الشواهد، ١/ ٢٤١ وهمع الهوامع، ١/ ١٢٠ وشرح الأشموني، ١/ ٢٤١ المسومة: الخيلُ التي جُعلت لها علامةٌ ثم تُركت في المرعى، العِرَاب: هي خلاف البراذينَ والبَخَاتي.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٨) في التبيان، ٢/ ٨٧٣: وصبيا حال من الضمير في الجار، وقيل: هي بمعنى صار، وقيل: هي التامة.

وإنما أتيَ بالزائدةِ تحسيناً للكلامِ وتأكيداً له [١] وإنَّما ذكرَ كانَ التامة والزائدة في بابِ الناقصة للاتفاقِ في اللفظ.

ذِكْرُ مَعْنَى صَارَ [٢]

ومَعْنَاها الانتقالُ وهي في ذلك على استعمالَيْنِ:

أَحدهما: باعتبارِ العوارضِ، نحو: صَار زيدٌ غنيًّا، وصَار زيدٌ إِلى عمرو.

والثاني: باعتبارِ الحقائقِ نحو: صَار الطينُ خَزَفاً، وصَار الماءُ هواء [٣].

ذِكْرُ أَصبحَ وأَمسَى وأَضْحَى [٤]

وهي على ثلاثةِ معانٍ:

أحدها: اقترانُ مضمونِ الجملةِ بأوقاتِهَا الخاصة التي هي الصباحُ المساءُ والضحى، والمرادُ بمضمونِ الجملةِ نسبةُ الخبَرِ إِلَى الاسم، ومعنَى اقتران مضمونِ الجملةِ بأوقاتِهَا، أن يثبُتَ للخبَرِ الحصولُ في الزمانِ المستفاد من لفظِ [٥] هذه الأفعالِ نحو: أصبحَ زيدٌ عالماً، وأمسى زيدٌ عارفاً، وأضحى زيدٌ أميراً، إن اقترنَ بالصبحِ ثبوتُ / العِلْم لزيدٍ، وكذا الكلامُ في أمسى وأضحَى [٦]. ٨٢/ظ

وثانيها: أن تكونَ بمعنَى صَار نحو: أصبحَ أو أمسَى أو أضحَى زيدٌ غنيًّا أي صَار، قال الشاعرُ: [٧]

ثُـــمَّ اضحَـــوا كـــأَنَّهـــم وَرَقٌ جَـ ... فَّ فـــأَلْـــوَتْ بِـــهِ الصَّبَـــا والـــدَّبُـــورُ

وثالثها: أن تكونَ تامةً بمعنَى أنَّ فاعِلَها دخلَ في هذه الأوقاتِ [٨] كقولك أصبحنا أو أمسينا.

---

(١) شرح الكافية، ٢/ ٢٩٣.

(٢) الكافية، ٤٢٠.

(٣) شرح الوافية، ٣٦٦.

(٤) الكافية، ٤٢٠.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) شرح الوافية، ٣٦٦ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٣.

(٧) البيت لعدي بن زيد، ورد منسوباً له في شرح المفصل، ٧/ ١٠٤ ـ ١٠٥. وورد من غير نسبةٍ في همع الهوامع، ١/ ١١٤ وشرح الأشموني، ١/ ٢٣٠ الصَّبا والدَّبور: ريحان معروفان.

(٨) شرح الكافية، ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

ذِكْرُ ظَلَّ وبَاتَ [1]

وهُمَا على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: اقترانُ مضمونِ الجملةِ بوقتيهما فظلَّ لجميعِ النَّهارِ، وبَاتَ لجميعِ الليل، أي لثبوتِ الخبَرِ لاسمهما نَهاراً أو ليلاً قال الشَّاعر: [2]

ولَقَدْ أَبيتُ علَى الطَّوَى وأَظلُّهُ   حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَريمَ المَأْكَلِ

أي أبيتُ على الطوى ليلاً وأظله نهَاراً.

والثاني: بمعنَى صَارَ [3] كقولهِ تعَالَى: **﴿وإذا بُشِّرَ أَحدُهُمْ بالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾** [4] أي صَارَ.

ذِكْرُ مَا فتيء وَما زَالَ وما بَرِحَ وما انفكَّ [5]

هذه الأَربعةُ بمعنى واحدٍ، وهي للدلالةِ على استمرارِ خَبَرِهَا لاسَمِها مذ قَبِلَه فإذا قلتَ: ما فتيء أو ما زالَ زيدٌ أَميراً كان معناها، أَنه لم يمضِ له زمانٌ إلاَّ وهو فيه كذلكَ، وذلكَ مُذْ كانَ قابلاً للإمارةِ لا في حالِ طُفُوليَّتهِ، قالَ اللَّه تعَالَى: **﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾** [6] أي لا تزالُ تذكرُ يوسُفَ، ولدخولِ النفي على النفي في هذه الأفعالِ جرت مَجْرَى كان في كونها للإثباتِ [7].

---

(١) الكافية، ٤٢٠.

(٢) عنترة بن شداد، ورد في ديوانه، ٦٥ ورد منسوباً له في أمالي ابن الشجري، ٢/ ٤٦ ومن غير نسبة في شرح المفصل، ٧/ ١٠٦.

(٣) أثبته الزمخشري في مفصله، ٢٦٧ وذكر في الكافية، ٤٢٠ وفي شرح الوافية، ٣٦٦ وفي الإيضاح، ٢/ ٨٨ وشرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣٤٦ وشرح الأشموني، ١/ ٢٣٠. وانظر شرح المفصل، ٧/ ١٠٥.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

(٥) الكافية، ٤٢٠.

(٦) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٧) شرح الوافية، ٣٦٧ وشرح المفصل، ٧/ ١٠٦ وشرح التصريح، ١/ ١٨٤.

ذِكْرُ مَا دَامَ [1]

وهي لدلالةِ توقيت فِعْلٍ بمُدَّةٍ ثبوتِ خَبَرِها لاسمِهَا، كقولكَ: أقومُ ما دمتَ قائماً، فقولك: ما دمتَ قائماً، توقيتٌ لقيامِ المتكلِّم بمدَّةِ ثبوتِ قيام المخاطَبِ، ومن ثمَّ احتاجت ما دَام إلى كلام، لأنَّها ظَرْفٌ ولا بدَّ له مما يقَعَ فيه [2]، ويجوزُ في البابِ كلِّه تقديمُ الخبَرِ عليها أنفسِهَا [3] نحو: قائماً كانَ زيدٌ، إلاَّ ما أَولُه ما، فإنه لا يقدَّم عليها الخبَرُ فلا يُقَالُ: قائماً ما فتىءَ زيدٌ، لأنَّ ما، إمَّا نافيةٌ أو مصدريةٌ ويمتنعُ تقديمُ ما في حيِّزِ النفي عليه، وتقديمُ معمولِ المَصْدَرِ على المَصْدَر [4]، وأَمَّا جوازُ تقديم أخبارِهَا على أسمائها نحو: كانَ قائماً زيدٌ، وأُكرِمُك ما دَامَ قائماً زيدٌ، فمتَّفَقٌ على جوازِه [5] وجوَّز ابنُ كيسان تقديمَ الخَبَرِ على الجميعِ ولم يستثنِ غيرَ ما دَامَ فقط [6].

ذِكْرُ لَيْسَ [7]

أصلُ لَيْسَ، لَيِسَ بكسر الياءِ ثمَّ لزِمَها التخفيفُ بالسكونِ لجمودِهَا عن التصرُّفِ [8] ومعناها نَفي مضمونِ الجملةِ الاسميَّةِ في الحالِ عندَ الأكثرِ [9] تقول:

---

(١) الكافية، ٤٢٠.

(٢) شرح الوافية، ٣٦٧ وإيضاح المفصل، ٢/ ٨٦.

(٣) الكافية، ٤٢٠ ـ ٤٢١، وسيأتي حديثه عن تقدم خبر ليس عليها.

(٤) الإنصاف، ١/ ١٥٥ وشرح المفصل، ٧/ ١١٢ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٧ والهمع، ١/ ١١٧.

(٥) تبع أبو الفداء ابن الحاجب في ذلك، فقد نص في الإيضاح، ٢/ ٨٧ على جوازه مطلقاً، وهو مذهب البصريين كما في الهمع، ١/ ١١٧، وقد ذكر ابن هشام في القطر ١٨٣ ما نصه: «وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس، ومنع ابن معط في ألفيته تقديم خبر دام» وفي الهمع، ١/ ١١٧ ومنعه الكوفيون في الجميع.

(٦) وبعدها في شرح الوافية، ٣٦٧ ورأى أن غير ما دام أنها لما صارت للإثبات أجريت مجرى كان. وليس بشيء، وأما ما دام فما مصدرية ولا يتقدم ما في حيز المصدرية عليها، فلذلك كان المنع إجماعاً، وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٧٧ شرح المفصل، ٧/ ١١٣.

(٧) الكافية، ٤٢٠.

(٨) همع الهوامع، ١/ ١١٥.

(٩) أجاز المبرد وابن درستويه أن ينفى بها في المستقبل، قال ابن الحاجب في الإيضاح، ٢/ ٨٦ ولا بعد في ذلك. انظر المقتضب، ٤/ ٨٧ وشرح المفصل، ٧/ ١١٢ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٦ وفي الهمع، ١/ ١١٥ والصحيح هو ما ذكره الشلوبين بأن أصلها لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ليس زيد قائماً في الحال ولا تقول غداً، وقيل: إنها للنفي مطلقاً للحالِ والاستقبالِ، واستدلَّ هذا القائلُ بقولهِ تعالَى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِم ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم**﴾ (١) فهذا نفيٌ لصَرْفِ العذابِ عنهم يَوْمَ القيامةِ، فهي لنفي المستقبَلِ (٢)، ومَذْهَبُ بعض النحاةِ أنها حرفٌ (٣) واحتجَّ على ذلك بوقوعها موقعَ ما (٤) في قول العَرَبِ: ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ، بالرفعِ على المبتدأ والخبَرِ كما تقول / ما الطيبُ إلا المسكُ، بالرفعِ، ٨٣/و
والصحيحُ أنها فعلٌ لاتصالِ الضمائرِ بها نحو: لَسْتُ ولَسْتَ ولستُم وما أشبَه ذلكَ، وذلك من خواصِّ الأفعالِ، ويَقَعُ فيها ضميرُ الشأنِ (٥)، وأَمَّا جَوازُ تقديم خبرِهَا عليها نفسِها فقد اختُلِفَ فيه (٦) فمنهم من ألحقَها بكانَ لكونِهَا فعلاً محققًّا، ومنهم من أَلحقها بما فَتِىءَ، واستدلَّ من أَلحقَها بكانَ بقولِه تَعَالَى: ﴿**أَلاَ يومَ يَأْتِيهم ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم**﴾ (٧) ووجْهُ الاستدلالِ أنَّ يَوْمَ يأتيهم معمول لمصروفاً، وإذا قُدِّمَ المعمولُ، صَحَّ أن يقدَّمَ العاملُ لأنَّ المعمولَ فَرْعٌ للعاملِ، وأُجيبُ عن ذلك أنه من الجائزِ أن يكونَ تقديمُه لاتِّساعهم في الظروفِ فلا يجوزُ تقديمُ غيرِ الظَّرفِ (٨).

ذِكْرُ أَفعالِ المقاربَةِ (٩)

وهي ما وضعت لدنُو الخَبَرِ أي مقاربته ثم دنُو الخَبَرِ وقربُه تارةً يكونُ على سبيلِ الرجَاءِ، وتارةً يكونُ على سبيلِ مقاربَةِ حصولهِ، وتارةً يكونُ على سبيل الأَخذِ والشروعِ فيه، فحينئذٍ أفعالُ المقاربةِ على ثلاثة أقسام:

---

(١) من الآية ٨ من سورة هود.
(٢) إيضاح المفصل ٢/ ٨٦.
(٣) ومنهم ابن السراج والفارسي وابن شقير، المغني، ١/ ٢٩٣ وانظر شرح الكافية، ٢/ ٥٩٦ ورصف المباني، ٣٠٠ وشرح التصريح، ١/ ١٨٦.
(٤) في الأصل «لا» وما بعدها يوضحه وانظر الإنصاف، ١/ ١٦٠.
(٥) مجيب الندا للفاكهي، ٢/ ٦.
(٦) المسألة خلافية انظرها في الإنصاف، ١/ ١٦٠ وإيضاح المفصل، ٢/ ٨٨ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٧ والهمع، ١/ ١١٧ وشرح الأشموني، ١/ ٢٣٤.
(٧) من الآية ٨ من سورة هود.
(٨) انظر توجيهات أخرى تؤيد مذهب البصريين في المصادر المذكورة سابقاً.
(٩) الكافية، ٤٢١.

القسم الأول: [1]الفعلُ الذي وُضِعَ لدنوِّ الخَبَرِ على سبيلِ [2] الرَّجَاءِ وهو عسى

فإنَّها وضعتْ لدنوِّ الفعلِ على سبيلِ الرَّجاءِ نحو قولك: عَسَى اللَّهُ أن يشفيَ مريضَكَ، تريد أن قُرْبَ شفائهِ مرجوٌ مِنَ اللَّهِ، وعَسَى فعلٌ غيرُ متصرِّفٍ بمعنى؛ أنه لا يأتي منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ولا الأمرُ ولا النهي، وإنما لم تتصَّرفْ لتضُمنِها معنى [3] لعلَّ، فإنه كما مُنِعَ الاسمُ الإعرابَ لمشابهةِ الحرفِ، كذلك مُنِعَ الفعلُ التصرُّفَ لمشابهَةِ الحَرْفِ لأنَّ الحروفَ وضعتْ لإنشاءِ المَعْنَى، لا للإخبارِ عن المَعْنَى، والتصرُّفُ ينافي الإنشاء، لأنَّ التصرفَ يدلُّ علَى الخَبَرِ في الماضي أو في الحَالِ أو في الاستقبالِ بحسب صيغَتهِ [4] وتأتي عَسَى على ضَرْبَيْنِ ناقصةٍ وتامةٍ:

ذِكْرُ عَسَى الناقصَةِ

وهي تُقَدَّرُ بفعلٍ متعدٍّ فتقدَّرُ بمعنَى قَارَب، وَيَقَعُ بَعْدَها اسمٌ إمَّا ظاهرٌ أو مضمَرٌ، وخَبَرُها أَنْ مع الفعلِ، ولا تتمُّ بدونِ الخبَرِ نحو: عَسَى زيدٌ أَنْ يخرُجَ، وعسيتُ أنْ أخرجَ، والتقديرُ: عَسَى زيدٌ الخروجَ، أَي قاربَ زيدٌ الخروجَ، وأصلُ خبرِ عَسى الناقصة أن يكونَ اسماً قياساً على خبرِ كان، إلاَّ أنه صَارَ متروكاً، وقد شَذَّ مجيئُهَ اسماً صريحاً كقولهم: [5] «عَسَى الغُوَيْرُ أَبؤساً»، وقد تمثَّلت به الزباءُ لمَّا عَدَلَ قُصَيرٌ عن الطريق وأخذ على الغُويرِ، فاستنكرت حالَه وقالت: عَسَى الغُويرُ أَبؤسا أي

(١) الكافية، ٤٢١.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) بعدها في الأصل مشطوب عليه «الإنشاء فأشبه الحرف من حيث أن معاني الإنشاء أصلها أن تكون بالحرف» وشبيه به ما ذكره في إيضاح المفصل، ٢/ ٩٠ وجعل ابن يعيش في شرح المفصل، ٧/ ١١٦ جمودها لمشابهتها ليس.

(٤) وبعدها في الإيضاح، ٢/ ٩٠ وذلك مناقض لمعنى الإنشاء إذ لا يستقيم أن يكون لماضٍ ولا لمستقبل، وأيضاً فإن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والإنشاء بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما.

(٥) المثل في الكتاب، ١/ ٥١ وفصل المقال، ٣٣٥، ومجمع الأمثال، ١/ ٤٧٧ والمستقصى، للزمخشري، ٢/ ١٦١ وشرح الكافية، ٢/ ٣٠٢. والغوير تصغير غار، وقال ابنِ الأعرابي: نصب أبؤساً على معنى عسى الغوير يصير أبؤساً، ويجوز أن يقدر: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، وقال أبو علي: جعل عسى بمعنى كان ونزل منزلته.

عسى أن تأتي تلك الطريقُ بشرٍّ، والبأسُ مَصْدَرٌ وجمعُه أبؤسٌ، وقيلَ: لا يجوز أن يكونَ أَنْ مع الفعلِ خبراً لاسم عسى، لأَنَّ ذلكَ في تأويلِ المَصْدَرِ، والمَصْدَرُ لا يُخبَرُ به عن الجثَّةِ، إذ تقديره: عسى زيدٌ الخروجَ، وأُجيب عنه بجوابَيْنِ: أحدهما: أَنَّ المَصْدَرَ هنا بمعنى اسم المفعول، إذ تقديرُه: قَارَبَ زيدٌ الخروجَ، والثاني: أنَّه على تقديرِ حَذْفِ المضَافِ أي عسى زيدٌ ذا خروجٍ (١).

ذِكْرُ عَسَى التَّامَّةِ

وهي تقدَّرُ بفعلٍ لازمٍ وهو قَرُبَ إذا تقدَّم الخَبَرُ على اسمها نحو: عَسَى أن يقومَ
٨٣/ظ زيدٌ، فقولك: أَنْ يقومَ فاعلُ عسَى، وزيدٌ فاعلُ يقومُ، والتقديرُ قَرُبَ / قيامُ زيدٍ فإن قدمت زيداً علَى عَسَى، جاز أن تكون تامة وجَازَ أَنْ تكونَ ناقصةً، فإذا قلتَ: زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ، فإن جعلتَ في عَسَى ضميراً يعودُ إلى زيدٍ فعسَى ناقصة، وأن يقومَ في موضع نصبٍ بأنه خبرُها، وإن لم تجعل فيها ضميراً فهي التامَّةُ، وأنْ يقومَ في موضع رفعِ فاعل عسى، فتقول في الناقصةِ: الزيدان عَسَيَا أنْ يقومَا، وفي التامة: الزيدانَ عَسَى أن يقوما، فتبرز الضميرَ المستكنَّ في الناقصةِ، والتامَّةُ لا ضميرَ فيها؛ لأَنَّ ما بَعْدَها هو الفاعل (٢)، ويجوز في الناقصةِ حَذْفُ أَنْ من خبرِها حملاً على كَادَ، فتقول: عسَى زيدٌ يخرجُ، ومنه قولُ الشَّاعرِ: (٣)

---

(١) قال السيوطي في الهمع، ١/ ١٣٠ ولا خِلافَ في ذلك حيث كان الفعلُ بَعْدَها غيرَ مقرونٍ بأن، أما المقرونُ بها، فزعمَ الكوفيونَ أنه بدل من الأولِ بدل المَصْدَر فالمعنى في كاد أو عسى زيدٌ أن يقومَ، قَرُبَ قيامُ زيدٍ، فقدِّم الاسمُ وأخِّر المَصْدَرُ، وزعم آخرون أن موضِعَهُ نصبٌ بإسقاط حرفِ الجر، لأنَّه يسقطُ كثيراً مع أن، وقيل: يتضمَّن الفعلُ معنى قَارَبَ، وزعم ابن مالك أن موضِعَهُ رفعٌ فإنَّ الفعلَ بدلٌ من المرفوعَ سَادٌّ مَسَدَّ الجزءين وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٩١ وشرح الكافية، ٢/ ٣٠٢.

(٢) نقل السيوطي في الهمع، ١/ ١٣١ عن أبي حيان قوله: وقفتُ من قديم على نقلٍ، وهو أن ـ التجريدَ لغةٌ لقومٍ من العَرَبِ، والإلحاق لغةٌ لآخرينَ ونسيتُ اسمَ القبيلتَيْنِ فليس كلُّ العَرَبِ تنطقُ باللغتَيْنِ وإنما ذلك بالنسبةِ إلى لغتين.

(٣) البيت لهدبة بن الخشرم، نسب له في الكتاب، ٣/ ١٥٨ ـ ١٥٩ وشرح المفصل، ٧/ ١٢١ وشرح الشواهد، ١/ ٢٦٠ وشرح التصريح، ١/ ٢٠٦ وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٤٣ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٣/ ٧٠ وشرح الكافية، ٢/ ٣٠٤ والمغني، ١/ ٥٢ والهمع، ١/ ١٣٠ وشرح الأشموني، ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٤.

عَسَى الهَمُّ الذي أمسَيْتُ فيهِ   يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فَحَذَفَ أَنْ مِنْ قَولِهِ يكونُ، والفصيحُ أن لا يحذَف.

القسمُ الثاني مِنْ أقسامِ أفعالِ المقاربةِ [(١)] وهو كَادَ [(٢)]

ووُضِعَ لمقاربَةِ الخَبَرِ على سبيلِ الحصولِ، وكَادَ خَبَرٌ مَحْضٌ فلذلك تصرَّفَ، وفاعلهُ اسمٌ مَحْضٌ وخَبَرُهُ فعلٌ مضارعٌ من غير «أَنْ» ليدلَّ على تقريبِ حصولِ الخبرِ من الحالِ، نحو: كادَ زيدٌ يجيءُ [(٣)]، وقد تدخلُ أنْ على خَبَرِهِ تشبيهاً بعَسى كقولك: كادَ زيدٌ أنْ يَخرجَ، قالوا: ولا يَحْسُن في سَعَةِ الكلامِ [(٤)] لأَنَّ كادَ للتقريبِ من الحالِ، وأَنْ للاستقبالِ والفعلُ يتباعَدُ عنِ الحالِ بدخول أن، وقَدْ جَاءَ في الشعرِ كقولِ رؤبةَ: [(٥)]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

يصفُ رَبْعاً، ومعنى أن يَمْصَحَ: أن يَعْفُوَ، يُقَالَ: مصحَ الأثرُ إذا ذَهَبَ [(٦)] ولا يدخلُ حرفُ الاستقبال على كَادَ فلا يُقَالُ: سَيَكَادُ ولا سَوفَ يكادُ؛ لمنافاةِ السينِ لمعنى كادَ؛ لأَنَّ كَادَ تفيدُ التقريبَ من الحالِ، ولذلك لا يُقالَ: كادَ زيدٌ يسافرُ بَعْدَ سَنَةٍ، ويُقَالُ ذلك في عسى كقولك: عسى زيدٌ أَنْ يسافرَ بَعْدَ سنةٍ، وإذا دخلَ النفيُ

---

(١) بعدها في الأصل مشطوب عليه «الفعل الذي وضع لدنو الخبر على سبيل الحصول» وقد تكرر بعد قوله: وهو كاد.

(٢) الكافية، ٤٢١.

(٣) شرح الوافية، ٣٦٩.

(٤) قصره الأندلسيون على الشعر. انظر شرح الكافية، ٢/ ٣٠٤ وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٣٠ والهمع، ١/ ١٣٠.

(٥) الرجز لرؤبةَ بن العجَّاج، يُكْنَى أبا الجحاف شاعرٌ رجَّازٌ وهو أكثر شعراً من أبيه توفي في البصرة سنة ١٤٥ هـ انظر أخبارهُ في طبقات فحول الشعراء، ٢/ ٧٦١ والشعر والشعراء، ٢/ ٤٩٥ ومعجم الشعراء، ١٢١ ووفيات الأعيان لابن خلكان، ٢/ ٣٠٣ ورد البيت في ملحقات ديوانه، ٣/ ١٧٢ وقبله:

رسمٌ عفا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ انْمَحى

ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ١٦٠ والحلل، ٢٧٤ وشرح المفصل، ٧/ ١٢١ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٣/ ٧٥ والإنصاف، ٢/ ٥٦٦ وشرح الكافية، ٢/ ٣٠٥ وهمع الهوامع، ١/ ١٣٠.

(٦) لسان العرب، مصح.

على كادَ ففيها ثلاثةُ مذاهبَ [1]:

الأولُ: وهو الأَصحُ، أَنّها كالأفعالِ إذا دخلَ عليها النفيُ كان مَعْنَاها نفياً، وإذا تجرَّدت مِنَ النفي كانَ مَعْنَاهَا إثباتاً، لأَنَّ قولكَ: كادَ زيدٌ يقومُ، معناه إثباتُ قُرْبِ القيامِ لا إثبات نفسِ القيامِ، فإذا قلتَ: ما كادَ زيدٌ يقومُ، فمعنَاهُ نفي قربِ القيامِ.

والمذهب الثاني: أن تكونَ [2] كاد على العكسِ من الأفعالِ الماضيَةِ والمستقبلَةِ، إثباتُها نفيٌ ونفيُها إثباتٌ، كما إذا قلتَ: كادَ زيدٌ يخرجُ، فالخروجُ غيرُ حاصلٍ، وما كادَ زيدٌ يخرجُ، فالخروجُ حاصلٌ.

والمَذْهَبُ الثالثُ: أن تكونَ كادَ في نفي المستقبَلِ كالأَفْعَالِ تمسُّكاً بقولهِ تعَالَى: ﴿**إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يكدْ يَرَاهَا**﴾ [3] لأَنَّه لا يستقيمُ أن يكونَ المعنَى إلاّ كذلك لأنه واقعٌ بَعْدَ قولِه تعَالَى: ﴿**يَغْشَاهُ مَوجٌ مِنْ فوقِهِ مَوجٌ مِنْ فوقِهِ سَحَابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُها**
٨٤/و **فَوْقَ بَعْضٍ**﴾ [3] وفي الماضي خاصة / على العكسِ من الأفعالِ نفياً وإثباتاً تمسُّكاً بقولِه تعَالَى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [4] ووجهُ التمسُّكِ أنَّ فِعْلَ الذَّبْحِ واقعٌ بلا شك، واللفظُ منفيٌّ، أعني ما كادَ، والجوابُ: أنه محمولٌ على أنَّ حالَهم كانت قَبْلَ الذَّبْحِ في التعنُّتِ حالُ مَنْ لَمْ يقارب الفعلَ، فالإخبارُ عن نفي مقاربةِ الذَّبْحِ قَبْلَ الذَّبْحِ عند ذلك التعنُّتِ، والإخبارُ عن الذَّبْحِ بَعْدَ ذلك، أي فَذَبَحُوهَا وما كادوا قَبْلَ ذلك يُقاربونَ أن يَفْعَلُوا [5] وقد أَخذَ على ذي الرُّمةِ مَنْ يَرَى أنَّ كادَ نفيُها إثباتٌ في قَولِهِ: [6]

إذا غَيَّـرَ الهَجْـرُ المحبيـنَ لَـمْ يَكَـدْ ... رَسيـسُ الهَـوى مِـنْ حُـبِّ مَيَّةَ يَبْـرَحُ

وهو أنه فَهِمَ من ذلك الإثباتَ وهو زوالُ رسيسِ الهَوى، والصوابُ حَمْلُ البيتِ المذكورِ على الصِّحةِ، لأَنَّ المعنى؛ إذا غَيَّرَ الهجرُ المحبينَ لم يقارب حُبِّيَ التغييرُ

(١) إيضاح المفصل، ٢/٩٣ وشرح الكافية، ٢/٣٠٦ والهمع، ١/١٣٢ وشرح الأشموني، ١/٢٦٨.
(٢) في الأصل يكون.
(٣) من الآية ٤٠ من سورة النور.
(٤) من الآية ٧١ من سورة البقرة.
(٥) إيضاح المفصل، ٢/٦٣ وشرح الوافية، ٣٧١.
(٦) البيت لغيلان بن عقبة المشهور بذي الرمةِ ورد في ديوانه، ٧٨ وروي منسوباً له في إيضاح المفصل، ٢/٩٥ وشرح الوافية، ٣٧٠ وشرح المفصل، ٧/١٢٤ وشرح الأشموني، ١/٢٦٨ ورواه الرضي في شرح الكافية، من غير نسبةٍ، ٢/٣٠٨.

وهو أبلغُ من نفي نفسِ التغييرِ [١].

القسمُ الثالثُ من أَقسام أَفعالِ المقاربةِ: [٢] وهو ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الخبرِ علَى وجهِ الشروعِ فيه والأخذِ في فِعْلِه

وهو خمسةُ أَفعالٍ، أربعة منها تُستعمَلُ استعمالَ كادَ بغيرِ أَنْ، وهي جَعَلَ وَطَفِقَ وكَرَبَ وأَخذَ كقولك: جَعَلَ زيدٌ يقولُ، وكقولِه تعَالَى: ﴿**وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ**﴾ [٣] وكربت الشمسُ تغيبُ، وأَخذَ زيدٌ يقولُ، وواحدٌ وهو أوشكَ يُستعمَلُ استعمالَ عَسَى في مَذْهَبَيْهَا، واستعمالَ كادَ بغيرِ أَنْ، فمثالُه بمعنَى عَسَى الناقصة: أوشكَ زيدٌ أن يقومَ وبمعنى التامة: أوشكَ أنْ يقومَ زيدٌ، ومثالُهُ بمعنَى كادَ: أوشكَ زيدٌ يقومُ [٤].

ذِكْرُ فِعْلِ التعجُّبِ [٥]

فِعْلُ التعجُّبِ ما وُضِعَ لإنشاءِ التعجُّبِ فلا يدخل فيه مثلُ: تعجَّبتُ وعجبتُ لأنَّه خبرٌ وليس بإنشاءٍ للتعجُّبِ، والتعجُّبُ انفعالُ النفسِ عند رؤيةِ ما خَفِي سببه [٦] وخرجَ عن نظائرِه، ومن هُنَا يُعْلَمُ أنَّ اللَّه تَعَالَى لا يصدُرُ منه التعجُّبُ لفَقْدِ الانفعالِ، وما جاءَ في التنزيلِ على صيغةِ التعجُّب، فبالنَّظرِ إلَى المخاطَبِ كقولهِ تعَالَى: ﴿**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾ [٧] وفعلُ التعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ، لأَنَّه لمَّا تضمَّنَ معنَى الإنشاءِ أشبَهَ الحَرْفَ فمُنِعَ من التصرُّفِ كما قيلَ في عَسى.

وللتعجب صيغَتانِ؛ إحدَاهما: ما أَفعَلَهُ، والثانيةُ: أَفعلْ بهِ نحو: ما أُحسَنَه

---

(١) شرح الوافية، ٣٧١ وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٩٥ وشرح الكافية، ٢/ ٣٠٧.
(٢) الكافية، ٤٢١.
(٣) من الآية ٢٢ من سورة الأعراف.
(٤) شرح الوافية، ٣٧١.
(٥) الكافية، ٤٢١.
(٦) غير واضحة في الأصل.
(٧) مـن الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

وأَحسنْ به، فما أحسَنَهُ هي الأصلُ وهي جملة اسميَّةٌ لأنَّها مصدَّرةٌ بالاسم وهو ما، وأحسنْ به معدولٌ عنها وهي جملةٌ فعليَّةٌ وأحسنْ بزيدٍ، ليسَ بأمرٍ بَلْ هو عند سيبويهِ خبرٌ بلفظِ الأمرِ [1] وجاءَ الخَبَرُ بلفظِ الأمرِ كما جاءَ الأَمر بلفظِ الخَبَرِ في نحو قولهِ تعَالَى: ﴿**والمطلَّقَاتُ يَترَبَّصْنَ بأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروءٍ**﴾ [2] وكمَا جَاءَ الدّعَاءُ بلفظ الخبر في قولك: رحمك الله، ويدلُّ على أن قولك: أكرمْ بزيدٍ، ليس بأمر، دخولُ التصديق فيه وخلو الفعلِ من الضميرِ الذي يلحقُ فعلَ الأمرِ في المثنَّى والمجموع نحو: أَحسِنَا وأحسِنُوا، فإنه لا يُقالَ: أَحْسِنَا بزيدٍ، ولا أَحسِنُوا بزيدٍ، ولا يُبْنَى فِعْلا التعجُّبِ إلاَّ مما
٨٤/ظ يُبْنَى منه أفعلُ التفضيلِ [3] لكون كلِّ/ واحدٍ منهما للمبالغَةِ فلا يُبْنَيَانِ إلاَّ من فعلٍ ثلاثيٍّ ليسَ بِلَونٍ ولا عيبٍ [4] ويُتَوصَّلُ في الممتنع بمثلِ ما يُتوصَّلُ به إلى التفضيلِ فيُقالُ: ما أَشدَ استخراجَه واشدُد باستخراجهِ، كما قالوا في التفضيلِ: زيدٌ أشدُّ استخراجاً من عمرو، وكذلك تقولُ: ما أَشدَّ حُمْرته وما أقبح عَوَرَه، وقد شذَّ نحو: ما أَعطاهُ وما أولاه للمعروفِ، وما أَفقَرهُ وما أكرَمَهُ، وقيل [5]: إنه مردودٌ من الرباعي إلَى أصلهِ الثلاثي؛ أي من عَطا يَعْطُو، ومن وَلي يلي، ومن فَقرَ وكَرمَ، ولا يُبْنَى فِعْلُ التعجُّبِ إلاَّ للفاعلِ دونَ المفعولِ نحو قولهم: ما أبغضَه إليَّ وأحبَّه وأشغلَه، ولا يَتصرَّفُ في صيغتِي فعلِ التعجُّبِ بتقديم ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ [6] لكونِهمَا غيرَ متصرفَيْنِ فلا يُقَالُ: ما زيداً أحسنَ ولا زيداً ما أحسنَ، ولا يقال أيضاً: بزيدٍ أحسنْ ولا ما أحسنَ اليومَ زيداً، وأجازَ المازني الفصلَ بالظرفِ لِمَا سُمِعَ مِنَ العربَ: ما أحسنَ بالرجلِ أن يَصْدُقَ [7] ففُصِلَ بَيْنَ أَحسنَ ومعمولهِ بالجارِ والمجرور، و«ما»

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢ وشرح المفصل، ٧/ ١٤٧.
(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة وفي الأصل أربعة أشهر.
(٣) الكافية، ٤٢١.
(٤) الكتاب، ٤/ ٩٧ وشرح الوافية، ٣٧٣.
(٥) ذهب إلى ذلك الأخفش والمبرد، ورده ابن يعيش بقوله: وذلك ضعيف، لأن العرب لم تقل: ما أعطاه إلا والفعل للمعطى، لأنه منقول من عطوت. وعطوت للأخذ، وكذلك ما أولاه إنما هو للمولى لا لمن ولي شيئاً. ينظر المقتضب، ٤/ ١٧٨ وشرح المفصل، ٧/ ١٤٤ وشرح التصريح، ٢/ ٩١ والهمع، ٢/ ١٦٦.
(٦) الكافية، ٤٢٢.
(٧) نسب إلى الجرمي في شرح الوافية ٣٧٣ وإيضاح المفصل، ٢/ ١١١ وفي شرح الكافية، ٢/ ٣٠٩ وأجازه=

في ما أفعلَه مبتدأٌ نكرةٌ بمعنَى شيءٍ عند سيبويهِ والخليلِ وأصلُه شيءٌ أحسنَ زيداً [1] والجملَةُ أعني أحسنَ زيداً في محل الرفعِ بأنه خبرُه، وهو مثلُ: شرٌّ أهرَّ ذاناب [2] حسبما تقدَّمَ في موضِعِهِ [3] والأخفشُ يرى [4]: أَنَّ «ما» في: ما أفعله موصولةٌ والجملةُ التي بَعْدها صلتُها، والصلةُ مع الموصولِ في محلِّ الرفعِ بأنه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ تقديرُهُ: الذي أحسنَ زيداً شيءٌ [5] ومَذْهَبُ سيبويهِ في: أَكرمْ بزيدٍ أَنَّ الجارَّ والمجرورَ أعني بزيدٍ في موضع رفع بأنه فاعلُ أكْرِمْ؛ فلا ضميرَ فيه، والباءُ زائدةٌ في الفاعلِ كقولهِ تَعالَى: ﴿وكَفَى باللَّه شَهِيداً﴾ [6] فجُعِلَ فعلُ الأمرِ أعني: أكرمْ بزيدٍ، بمعنَى الماضي أي: أكرمَ زيدٌ بمعنَى صَار ذا كَرَمٍ، وفي هذا المَذْهَب شذوذانِ أحدُهما: استعمالُ الأمرِ بمعنَى الماضي، والثاني: زيادةُ الباء في الفاعلِ [7]، ومَذْهَبُ الأحفشِ أَنَّ بزيدٍ في أكرمْ بزيدٍ مفعولٌ به [8] وهو المتعجَّبُ منه، فَعَلَى هذا يكونُ أفعلْ أمراً لا خبراً [9] فيكونُ فيه ضميرٌ مرفوعٌ بأنه فاعله يعودُ إلى المخاطَبِ أي أنه أمرٌ لكلِّ مخاطَبٍ بأَنْ يجعلَ زيداً كريماً أي بأن يصفَهُ بالكرمِ هذا أصلُه ثم أُجرِيَ مُجْرَى الأَمثالِ فلم يغير عن لفظِ الواحدِ تقولُ: يا رجلُ ويا رجلانَ ويا رجالُ أَحسنْ

= الفراء والجرمي وأبو علي والمازني. وانظر الهمع، ٢/ ٩١ وحاشية الخضري، ٢/ ٤١.

(١) الكتاب، ١/ ٧٢.

(٢) أي أن ما نكرة تامة، وجاز الابتداء بها لأنها في قوة الموصوفة، وثمة من قال: جاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب قطر الندى، ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٣) انظر ١/ ١٤٥.

(٤) في واحد من أقواله، فقد روي عنه قولان آخران، الأول موافقته لقول سيبويه والجمهور والثاني: أن ما نكرة ناقصة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة صفة لها والخبر محذوف. شرح التصريح، ٢/ ٨٧.

(٥) ورده المبرد بقوله: «وليس كما قالوا: وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها. المقتضب ٤/ ١٧٧.

(٦) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية، ٢/ ٣١٠ وضَعَّفَ قوله أي سيبويه بأن الأمرَ بمعنى الماضي مما لم يُعْهَدْ بل جَاَزَ الماضي بمعنى الأمر نحو: اتقى امرؤ ربَّه، وبأن أفعلْ صار ذا كذا قليل، ولو كان منه لجاز ألحمْ بزيد وأشحم بزيد، وبأن زيادة الباءِ في الفاعل قليل. وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ١١٠.

(٨) انظر همع الهوامع، ٢/ ٩٠.

(٩) تسهيل الفوائد، ١٣٠.

بزيدٍ، والباءُ علَى هذا الوجهِ إمَّا زائدةٌ، وإما للتعديَّةِ، فعَلَى تقدير أنَّها زائدةٌ تكونُ الهمزةُ للتعديةِ والباءُ زائدةٌ مثل: أُلْقِيَ بيده، وعلى تقدير أنَّها للتعديةِ تكونُ الهمزةُ للصيرورةِ مثل قولهم: أغدَّ البعيرُ، ثم جيءَ بالباءِ لتعديةِ الفعلِ فصارَ ما كانَ فاعِلاً مفعولاً وعلى التقديرَيْنِ، زيدٌ في أكرمْ بزيدٍ مفعولٌ لأكْرِمْ وأكْرِمْ متعدٍّ إليه إمَّا بالهمزةِ وتكون الباءُ زائدةً، وإمَّا بالباءِ وتكونُ الهمزةُ للصيرورةِ لا للتعديَةِ [1] ومعنى فعل
٨٥/و التعجُّبِ معنى قائم برأسه/ متميز عن غيره وهو أنَّ ذلك الوصفَ على أَبلغ ما يكونُ، وأَنَّه نهايةٌ وغايةٌ وزائد على نظرائِهِ نادرٌ في بابه، وإذا قلتَ: ما كانَ أحسنَ زيداً فقد زيدت كانَ إيذاناً بأَنَّ التعجُّبَ واقعٌ فيما مضَى [2] كما زيدَ مستقبل كان ليؤذنَ بالتعجُّب في المستقبلِ، إذا كانَ في الحالِ الحاضرَةِ دليلٌ عليه كقولهم: ما يكونُ أطولَ هذا الصبِيَّ، فإن قيل: كيفَ جازَ ما كانَ أحسنَ زيداً، وأحسنَ فعلٌ ماضٍ فكيفَ دَخل كانَ عليه، فالجوابُ: أَنَّ فعلَ التعجُّب لمَّا مُنِعَ عن التصرُّفِ كانَ ماضيهِ كلا ماضي، لأنه لمَّا لم يتصرَّفْ ولزِمَ طريقةً واحدةً أشبَهَ الأسماءَ ولذلك صُغِّرَ في نحو: [3]

يَـا مَـا أُمَيْلِـحَ غِـزْلاَنـاً عـرَضْـنَ لَنَـا [4]

وقد قالوا: ما أَصبَح أَبْرَدَهَا، وأَمسَى أَدفَأها، وهو شاذٌّ عند أكثرِ النّحاةِ [5] والضميرُ في أَصبَح وأمسَى للغدَاةِ والعشيَّةِ، وإذا قلتَ: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، رفعت

---

(١) شرح الوافية، ٣٧٤.

(٢) الكتاب، ١/ ٧٣.

(٣) هذا صدر بيت تمامه:

مِـنْ هَـؤُلَـيَّـائِـكُـنَّ الـضَّـالِ والـسَّـمُـرِ

وقد اختلف حول قائله فقد نسبه البغدادي في الخزانة، ١/ ٩٣ للعرجي وهو في ديوانه، ١٨٣ وقيل: لذي الرمةِ وهو غير موجود في الديوان أو لكامل الثقفي أو للحسين بن عبد اللّه، ورُوِي منسوبا للعرجي في شرح الشواهد، ١/ ١٨ وشرح شواهد المغني السيوطي، ٢/ ٩٦١ ونسبه ابن منظور في مادة شدن إلى علي بن أحمد العريتي برواية ياما أحيسنَ وورد البيت من غير نسبةٍ في أمالي ابن الشجري، ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٣ ـ ١٣٥ والإنصاف، ١/ ١٢٧ والمغني ٢/ ٦٨٢ وهمع الهوامع، ١/ ٧٦ ـ ٢/ ٩٠ ـ ١٩١ وشرح الأشموني، ٣/ ١٨ ـ ٢٦. ورواية البيت عند جميعهم: شدنَّ لنَا.

(٤) بعدها في الأصل مشطوب عليه «والأجود أن يقال: بأن فعل التعجب لما وضع للإنشاء انتقل من المعنى الماضي إلى معنى الإنشاء».

(٥) انظر شرح المفصل، ٧/ ١٥٢.

زيداً بكانَ وهي التامَّة والتقديرُ: ما أَحسَنَ كونُ زيدٍ، وأَجَازَ المبرِّدُ: ما أحسَن ما كانَ زيداً بالنَّصْبِ عَلى تقديرِ: ما أحسَن الرجلُ الذي كانَ زيداً [١].

ذِكْرُ أَفعالِ المَدْحِ والذَّمِّ [٢]

وهي ما وُضِعَ لإنشاءِ مَدْحٍ أو ذمٍّ، والأَصلُ فيها نِعْمَ وبِئْسَ فلا يدخلُ في ذلك نحو: مَدَحْتُهُ وذَمَمْتُه وكَرُمَ وقَبُحَ، لأَنَّها من بابِ الخَبرِ لا الإنشاءِ [٣] فنِعْمَ للمدحِ وبِئْسَ للذمِّ، وَشَرْطُ فاعلِ نِعْمَ مثلُ شَرْطِ فاعلِ بِئْسَ من غيرِ فرق، وشرطُهما أن يكونَ فاعِلُهما أحدَ أمور ثلاثةٍ، وهو أن يكونَ معرَّفاً باللاَّمِ تعريفَ العهدِ الذهني [٤] نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو يكونَ مضافاً إلَى المعرَّفِ باللاَّم نحو: نِعْمَ صاحبُ الرجلِ زيدٌ، أو يكونَ مضمراً مميَّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ، أو بما [٥]، مثالُ المضَمرِ المميَّزِ بالنكرةِ المنصوبَةِ نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، أي نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، ومثالُ المميَّز بمَا قولُه تعالَى: ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فنِعِمَّا هي**﴾ [٦] وهُنَا مَا بِمعنَى شيءٍ وموضِعُها النصبُ على التمييزِ [٧] وهي المميِّزةُ لفاعلِ نِعْمَ أي: فنِعْمَ الشيءُ شيئاً هي، وهي ضميرُ الصدقاتِ وهي المخصوصةُ بالمدحِ، وهذا المضمَرُ [٨] المميَّزُ بالنكرةِ إضمارٌ قبلَ الذكرِ على شريطَةِ التفسير فأصلُ نِعْمَ رجلاً زيدٌ، نِعْمَ الرجلُ ثم أضمرتَ الرجلَ، فصار نِعْمَ هو ثم استكنَّ الضميرُ المرفوعُ في الفعلِ فاستتر فيه، فيلزَمُ أن يبيَّنَ [٩] ويفسَّرَ بنكرةٍ منصوبةٍ على التميزِ، وقيل: [١٠] تعريفُ الرجلِ في قولك: نِعْمَ الرجلُ،

---

(١) وتجويزه ذلك على ضعف كما في المقتضب، ٤/ ١٨٥.
(٢) الكافية، ٤٢٢.
(٣) إيضاح المفصل، ٢/ ٩٦.
(٤) هذا رأي من آراء فيها، ومذهب الجمهور أنها جنسية وسيذكر أبو الفداء ذلك بعد. وانظر الهمع، ٢/ ٨٥.
(٥) الكتاب، ٢/ ١٧٥ والمقتضب، ٢/ ١٤٠ وشرح الوافية، ٣٧٥.
(٦) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.
(٧) الكتاب، ١/ ٧٣ وثمة وجوه أخرى لـ «ما» انظرها في الهمع، ٢/ ٨٦ وشرح الأشموني، ٣/ ٣٦.
(٨) في الأصل «وهذا المضمر المذكور هو ضمير الاسم المميز بالنكرة أعني المعرف باللام» وبعدها جملة غير واضحة لكثرة الشطب عليها، وشطب الناسخ العبارة الأولى وأبقى منها «المميز بالنكرة».
(٩) غير واضحة في الأصل.
(١٠) هذا القيل هو مذهب الجمهور كما في الهمع، ٢/ ٨٥.

هو تعريفُ الجنسِ لا تعريفُ العهدِ، لأنَّك إذا مدحتَ جنسَ الشيءِ لأجلِ ذلك الشيءِ فقد بالغتَ في مَدْحِ ذلك الشيءِ [1] واعلم أنَّ مَنْ قَالَ أنه للعهدِ، إنما يريد به أنه لمعهودٍ في الذهنِ لا لمعهودٍ معيَّنٍ في الخارجِ، وذلك المعهودُ الذهني مبهَمٌ باعتبارِ الوجودِ الخارجي، كما أنَّ أسامَة معرفةٌ باعتبارِ الذهنِ/ وليس معرفة باعتبارِ الوجودِ في الخارجِ. ٨٥/ظ

وبعد ذكرِ الفاعلِ يُذكَرُ المخصوصُ بالمدحِ أو الذمِّ فإذا قلتَ: نعمَ الرجلُ زيدٌ، فالمخصوصُ بالمدحِ هو زيدٌ، كأنهم قصدُوا إلى إبهامِ المخصوصِ أولاً ليعظُمَ وقعُه في النفسِ وتتشوقَ النفسُ إلى تفسيرِهِ ثم فسَّرَ بنحو: زيد، وكذلك إذا قيلَ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ فإنَّ الفاعلَ أُضمِرَ وأُبهِمَ ثم فُسِّرَ جنسُ ذلك المضمَرِ بالنكرةِ المميزة، فيكونُ التقديرُ: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ.

واعلم أنه يجوزُ الجمعُ بين الفاعلِ الظاهرِ وبَيْنَ النكرةِ الممَيزةِ تأكيداً للفاعلِ الظاهرِ فتقول: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، وهو جَمْعٌ بينَ المفسِّرِ والمفسَّرِ، لكن جُوِّزَ لتأكيدِ الظاهر، وللتنبيهِ على أنَّ هذا هو الأَصلُ [2] وفي إعراب المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ وجهان:

أَحدُهما: أن يكونَ مبتدأ والجملةُ التي قبلهُ أعني نِعْمَ وفاعلُها خبرُه، فيكونُ أَصلهُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، واستغنَى الخَبَرُ عن ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ الذي هو زيدٌ، لكون زيدٍ هو الرجلُ، لأنَّ المخصوصَ عبارةٌ عن الفاعلِ ومفسِّر له ولا يحتاجُ إلى عائدٍ.

والثاني: أن يكونَ خبراً والمبتدأ محذوفٌ علَى تقدير: هو زيدٌ، فَعَلَى الوجهِ الأولِ يكونُ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، جملةً واحدةً، وعلى الوجهِ الثاني يكونُ جملَتَيْنِ [3] وَشَرْطُ هذا المخصوصِ [4] أن يكونَ مطابقاً لفاعلِ نِعْمَ في المعنى والإفرادِ والتثنيةِ

---

(١) إيضاح المفصل، ٢/ ٩٩.

(٢) هذا رأي المبرد وابن السراج والفارسي، ومنع سيبويه والسيرافي وجماعة ذلك. انظر الكتاب، ٢/ ١٧٥، ١٧٩ والمقتضب، ٢/ ١٥٠ والخصائص، ١/ ٣٩٥، وشرح المفصل، ٧/ ١٣٢ والهمع، ٢/ ٨٦.

(٣) شرح الوافية، ٣٧٥ والهمع، ٢/ ٨٧.

(٤) الكافية، ٤٢٢.

والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ، ونِعْمَ الرجالُ الزيدونُ، ونعمت المرأةُ هند واعلم أنَّه يجوزُ نعم المرأةُ هندٌ[١] وإن كانَ لا يجوزُ: قامَ المرأةُ، لأنَّ نِعْمَ غيرُ متصرِّف، بخلافِ قامَ، وإنَّما وجَبَ مطابقَةُ المخصوصِ للفاعلِ، لأَنَّ المخصوصَ عبارةٌ عن الفاعلِ، ولمَّا كانَ المخصوصُ لا بدَّ وأن يكونَ مطابقاً لفاعل نِعْمَ أو بِئْسَ، وجَبَ تأويلُ ما جاءَ على خلافهِ مثلُ قولهِ تَعالَى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَومِ الذينَ كَذَّبُوا﴾[٢] لأَنَّ المخصوصَ هو الذينَ كذَّبوا وهمُ غيرُ مطابقينِ لمثَلِ القومِ الذي هو الفاعل، لأَنَّهم ليسوا من جنسِ المثَلِ، لأنَّ المَثَلَ هو القولُ الوجيزُ، والذين كذَّبوا ليسوا بقولِ وجيزِ، وتأويله على حَذْفِ المضافِ أي بِئْس مثلُ الْقومِ مثلُ الذين كذَّبوا[٣].

ومما يناسِبُ بئْسَ، سَاء[٤] وهي مثلُ بِئْس معنًى واستعمالاً فحكمُها حكمُها، وقد تُسْتَعملُ على غير ذلك كقولك: ساءني ما صنعتَ[٥].

والمخصوصُ قد يُعْلَمُ فيجوزُ حَذْفهُ[٦] كقوله تَعالَى: ﴿إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ﴾[٧] بَعْدَ أن تقدَّمَ ذِكْرُ أيوبَ فعُلِمَ أَنَّ المرادَ نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ، وكذلك قولُه تعَالَى: ﴿والأَرْضَ فرَشْنَاهَا فنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[٨] أي فنِعْمَ الماهدونَ نَحْنُ يدلُّ عليه سياقُ الكلام[٩].

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٧٨.
(٢) من الآية ٥ من سورة الجمعة.
(٣) اكتفى أبو الفداء بتوجه من توجيهين ذكرهما الزمخشري في المفصل، ٢٧٥، قال عن الثاني: ورؤي أن يكون محل الذين مجروراً صفة للقوم، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم. وانظر شرح الوافية ٣٧٦ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٠٤ وشرح المفصل، ٧/ ٣٨ وتفسير النسفي، ٤/ ١٩٢.
(٤) الكافية، ٤٢٢.
(٥) شرح الوافية، ٣٧٦.
(٦) الكافية، ٤٢٢.
(٧) من الآية ٤٤ من سورة صٓ. وقبلها: واذكر عبدنا أيوب... ص الآية ٤١.
(٨) من الآية ٤٨ من سورة الذاريات.
(٩) شرح الوافية، ٣٧٧.

٨٦/و ومما يناسِبُ نِعْمَ، حَبَّذَا [١] وهو مركَّبٌ مِنْ حَبَّ وذا / [٢] وفاعلُهُ ذا، ويُرادُ به مشارٌ إليه في الذهنِ، وذا في حبَّذا، لا يتغيَّرُ سواء كان المخصوصُ مفرداً أو مثنًى أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً [٣]، تقول: حبَّذا زيدٌ وحبَّذا الزيدان وحبَّذا الزيدونَ وحبَّذا هند وحبَّذا الهندانِ وحبَّذا الهنداتُ، وإنما لم يتغيَّرْ عن هذا اللفظ، لأنَّهم جَعَلُوا الفعلَ والفاعلَ كالكلمةِ الواحدةِ فكرِهُوا التصرُّفَ فيه، واستغنوا بالمخصوص عن تفسيرِ الفاعلِ ولم يستغنوا في نِعْمَ بالمخصوصِ عن تفسيرِ الفاعلِ المضمَرِ بل فسَّروهُ بالنكرةِ، لئلا يؤدي حذفُ النكرةِ المفسِّرةِ في نِعْمَ إلى التباسِ المخصوصِ بفاعلِ نِعْمَ في كثيرٍ مِنَ الصورِ، ألاَ تَرَى أنَّك لو قلتَ نِعْمَ السلطانُ وجوَّزتَ الإضمارَ في نِعْمَ من غيرِ تفسيرٍ، لم يُعْلَم هل الفاعلُ السلطانُ أم المخصوصُ بالمَدْحِ بخلافِ حبَّذا فإن «ذا» مؤذنٌ بأنه الفاعلُ، وإعرابُ مخصوص حبَّذا كإعراب مخصوص نِعْمَ [٤] في كونِ المخصوص مبتدأ وما قبله خَبَرُهُ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ [٥] ويجوزُ قبلَ ذِكْرِ مخصوص حبَّذا أن يقعَ حالٌ موافقٌ للمخصوصِ في الإفراد والتثنيةِ والجمع والتذكيرِ والتأنيثِ نحو: حبَّذا راكباً زيدٌ، وحبَّذا راكبَيْنِ الزيدانِ، ويجوزُ وقوعُ هذه الحالِ بَعْدَ المخصوصِ أيضاً نحو: حبَّذا زيدٌ راكباً وحبَّذا الزيدانِ راكبَيْنِ، ويجوزُ أيضاً أن يقعَ قبلَ المخصوصِ وبَعْدَهُ تمييزٌ على وفقِ المخصوصِ في الإفرادِ وغيرِهِ كما قيل في الحالِ نحو: حبَّذا رجلاً زيدٌ، وحبَّذا زيدٌ رجلاً [٦] والعَامِلُ في هذه الحال وهذا التمييزُ ما في حبَّذا مِنْ مَعْنَى الفاعليَّةِ، وذو الحالِ ذا في حبَّذا لا زيدٌ، لأَنَّ زيداً هو

---

(١) المفصل ٢٧٥ وفيه: وحبذا مما يناسب هذا الباب وفي الكافية ٤٢٢ ومنها حبذا وفاعله ذا، وفي شرح الوافية ٣٧٧ وحبذا مما يناسب نعم.

(٢) بعدها في الأصل مشطوب عليه «لأن أصله حب وذا».

(٣) في الكتاب، ٢/ ١٨٠ وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل.

(٤) هذا التفصيل زيادة عما في شرح الوافية، ٣٧٧.

(٥) أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً وذهب بعضٌ إلى أنه بدَلٌ وبعضٌ آخرُ إلى أنه عطفُ بيانٍ ويردهما أنه يلزَم عليهما وجوبُ ذِكْر التابع ويُرَدُّ البَدَلُ أنه لا يحلُّ محلَّ الأول، ويُرَدُّ البيانُ وروده نكرةً انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣/ ٤١.

(٦) قال السيوطي في همع الهوامع، ٢/ ٨٩: إن كان مشتقاً فهو حالٌ وإلاّ بأن كان جامداً فهو تمييزٌ وقال الأخفش والفارسي والربعي: حال مطلقاً، وقال أبو عمرو بن العلاء: تمييزٌ مطلقاً، وقيل: إنه منصوبٌ بأعني مضمرة فهو مفعولٌ لا حالٌ ولا تمييزٌ قاله أبو حيان وهو غريب.

المخصوصُ، والمخصوصُ لا يجيءُ إلاَّ بَعْدَ تمام المَدْحِ لفظاً أو تقديراً [(١)].

ذِكْرُ أَبنيةِ الماضي الثلاثي المجرَّدِ عَنِ الزيَادةِ [(٢)]

ولا تكونُ فاؤه إلاَّ مفتوحةً [(٣)] لكنَّ عينَه تتحرَّكُ بالحركاتِ الثلاثِ فهو بحسبِ ذلك ثلاثةُ أقسام:

فالأولُ: فَعَل بفتحِ العَيْنِ نحو: ضَرَب وجَلَس.

والثاني: فَعِل بكسرِ العَيْنِ نحو: شَرِبَ وَفَرِحَ وكلٌّ من هَذَيْنِ القسمَيْنِ يكونُ متعديًا ولازماً كما رأيت من الأمثلةِ المذكورةِ.

والثالث: فَعُل بضمِّ العينِ ولا يكونُ إلاَّ لازماً نحو: كَرُمَ.

واعلمْ أنَّ مضارعَ هذه الثلاثةِ يجيءُ على القياسِ وعلى غيرِ القياس، والمُرادُ بالقياسي أن يكونَ المضارعُ مخالفاً للماضي في البناءِ بحيثُ، إن كانَ الماضي مفتوحَ العَيْنِ يكونُ المضارعُ إمَّا مكسورَ العَيْنِ أو مضمومَها، وإن كانَ الماضي مكسورَ العين يكونُ المضارعُ إمَّا مفتوحَ العَيْنِ أو مضمومَها [(٤)] إلاَّ أنَّ ضَمَّ المضارعِ مع كسرِ الماضي أُهمِلَ لِثقلِهِ، وما وَرَدَ منه فمركَّبُ كَمَا يأتي بيانهُ، ويُسمَّى ما جَاءَ على القياسِ الدعائم نحو: كَتَمَ يَكْتُمُ وشَتَمَ يشتِمُ وعَلِمَ يَعْلَمُ وما بخلافِهِ ليسَ من الدعائم نحو: فَعَلَ يَفْعَل بفتحِهما معاً، أو بضمِّهما معاً، أو بكسرِهما معاً/ . ٨٦/ ظ

ذِكْرُ مضارعِ فَعَلَ بفتحِ العَيْنِ [(٥)]

اعلم، أنَّ المضارعَ يحصلُ بزيادةِ حرفِ المضارعةِ على الماضي وقد جاءَ مضارعُ فَعَلَ على ثلاثةِ أمثلةٍ:

---

(١) شرح الوافية، ٣٧٧ واكتفى ابن الحاجب فيها بمثال للحال وآخر للتمييز.

(٢) المفصل، ٢١٧ والشافية ٥٠٠ وانظر الكتاب، ٤/ ٥ والمقتضب، ١/ ٧١ والممتع، ١/ ٦٦.

(٣) قال نقره كار في شرح الشافية، ٢/ ٢٠ لخفتها ولثقل الفعل فلا يجوزون فيه الابتداء بالثقيل في أصل الوضع لأنَّ الابتداءَ بالأخف أولى لتحصلَ للمتكلِّم العذوبةُ في اللفظ ويصغي السامعُ إليه بخلاف الاسم فإنه لمَّا كانَ خفيفاً يجوزون الابتداءَ فيه بالثقيل.

(٤) شرح المفصل، ٧/ ١٥٢.

(٥) الشافية، ٥٠٢.

أحدها: يَفْعِلُ بكسرِ العينِ ومثالهُ من المتعدِّي: ضَرَب يَضْرِبُ ومن اللاّزم: جَلَس يَجلِسُ.

ثانيها: يَفْعَل بضمِّ العَيْنِ ومثالهُ من المتعدِّي: قَتَلَ يَقْتُلُ، ومن اللاّزم: قَعَدَ يَقْعُد.

ثالثها: يَفْعَلُ بفتحِ العَيْنِ على خلافِ الأصلِ ولا يكونُ إلاَّ مما عينُه أو لامه حرف حلقٍ، وحروفُ الحلقِ، الهمزةُ والهاءُ والحاءُ والعينُ والخاءُ والغينُ نحو: سَأَل يَسْأَلُ وذَهَبَ يَذْهَبُ ومَدَحَ يَمْدَحُ ومَنَعَ يَمْنَعُ وَسَلَخَ يَسْلَخُ وصَبَغَ يَصْبَغ [١] بفتحِ عَيْنِ يَفْعَلُ في الجميع [٢] ولكن ليس الفتحُ لازماً في كلِّ ما هو كذلك بل يجوزُ أن يأتيَ على الأصل نحو: يَصْبُغُ [٣] بالضمِّ [٤] وشَذَّ ما جَاءَ على فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح وليس عينُه أو لامُه حَرْفَ حَلْقٍ نحو: أَبَى يَأْبَى [٥] وَرَكَنَ يَرْكَن، وقيل: إنَّ رَكَن يَرْكَنُ مركَّبٌ كما سيأتي بيانُ التركيبِ، وإنَّما فُتِحَت عينُ يَفْعَلُ من هذه الأفعال بسببِ حروفِ الحَلْقِ لأَنَّ حروفَ الحَلْقِ ثقيلة [٦] والفتحةُ تناسب ذلكَ لينجبرَ الثِّقَلُ بالخفَّةِ [٧].

واعلم أَنَّ فَعَلَ بفتح العينِ إذا كان معتلَّ الفاءِ أو العينِ أو اللاَّم أو مضاعفاً فلمضارعه أحكامٌ أُخَرُ، أَمَّا معتلُّ الفاءِ بالواو فمضارِعُه على يَفْعِلُ بكسرِ عينِ المضارعِ [٨] نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وشَذَّ: وَجَدَ يَجُدُ بالضمِّ [٩] وأَما معتلُّ العَيْنِ أو اللاَّم

---

(١) في الأصل وصبع يصبع.

(٢) انظر نحو هذه الأمثلة مما عينه أو لامه حرف حلقي في الكتاب، ٤/ ١٠١.

(٣) يقال: صبغ الثوب والشيء ونحوهما يصبَغه ويصبُغه ويصبِغه ثلاث لغات. اللسان، صبغ.

(٤) في الأصل «نحو يصبغ وينبح بالضم فيهما» أبقى الناسخ على ما أثبتناه.

(٥) في الكتاب، ٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦ وقالوا أبى يأبى فشبهوه بيقرأ. . . ولا نعلم إلا هذا الحرف، وأما غير هذا فجاء على القياس.

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وإنما لم يجب فتح عين ما فاؤه حرف حلق لأن الفاء تسكن في يفعل كما سكنت همزة أبى في يأبى فإن الفاء تسكن في المضارع لئلا يجتمع أربع حركات متوالية في كلمة واحدة في الأصل ولا تتحرك الفاء في المضارع إلا حركة عارضية في معتل العين نحو: يقول ويبيع لأنها منقولة عن العين المحذوفة.

(٨) بعدها مشطوب عليه «لحصول موجب حذفها من وقوعها بين ياء وكسرة».

(٩) هي لغة عامرية كما في اللسان، وجد. وانظر الكتاب، ٤/ ٥٤.

بالواو فمضارعهُ[١] على يَفْعُلُ بالضم، نحو: قالَ يقولُ ودَعَا يَدْعُو لمناسبةِ الضمَّةِ للوَاو وقد شذَّ: طَاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ عند مَنْ قَالَ: طوَّحْتُ أَطوحُ وَتوَّهْتُ أتوهُ، لأَنَّ قياسَهُ حينئذٍ أن يأتيَ على طَاحَ يَطُوحُ وَتَاه يَتُوهُ[٢]، وأمَّا معتلُّ العينِ أو اللاَّم بالياءِ فمضارِعُهُ على يَفْعِلُ بالكسرِ للمناسبة[٣] نحو: بَاعَ يَبِيعُ ورَمَى يَرمي، وأَمَّا فَعَلَ المضاعَف اللاَم، فإنْ كانَ متعديّاً فمضارَعُه مضمومُ العينِ لا سيما إن لحِقَهُ الضميرُ نحو: شدَّه يَشُدُّهُ ومَدَّهُ يَمُدُّه، وجَاءَ الكسرُ في بعضِه نحو: نَمَّهُ يَنِمُّه وبَتَّه يَبِتُّه، وأَمَّا حَبَّه فَيُحِبُّه بالكسرِ ليس إلاَّ[٤]، وإنْ كانَ لازماً فمضارِعُه مكسورُ العَيْنِ[٥] غالباً نحو حنَّ يَحِنُّ وأَنَّ يئِنُّ.

ذِكْرُ مُضَارِعِ فَعِلَ بكسرِ العَيْنِ[٦]

ومضارعهُ يأتي على مِثالَيْن:

أحدهما: يَفْعَلُ بفتح العينِ ومثالُه من المتعدِّي شرِبَ يَشْرَبُ، ومن اللاَّزمِ فَرِحَ يَفْرَحُ.

وثانيهما: يَفْعِلُ بكسرِ العَيْنِ مثل الماضي ومثالُه من المتعدِّي: حَسِبَ يَحسِبُ، ومن اللاَّزِمِ: نَعِمَ يَنْعَمُ وبَئِسَ يَبْئِسُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَبِسَ يَيْبِسُ إذا/ جَفَّ، وقد ٨٧/و
جَاءَ الفتحُ أيضاً في هذه الأفعالِ المذكورة أعني يحسبُ وينعَمُ إلى آخرها بفتحِ عينِ

(١) الشافية، ٥٠٣.

(٢) في الكتاب، ٤/ ٣٤٤ وأما طاح يطيح وتاه يتيهُ فزعم الخليل أنهما فعِل يفعل بمنزلة حسب يحسب، وهي من الواو ويدلك على ذلك طوحت وتوهت. . . ومن قال: طيحت وتيهت فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة. وفي اللسان، طوح وتوه: هما لغتان.

(٣) أي لمناسبة الكسرة للياء.

(٤) قال الجوهري في الصحاح مادة بتت: والبَتُّ القطعُ تقول: بَتَّ يبُتُّه ويَبِتُّهُ وهذا شاذٌّ لأنَ بابَ المضاعَف إذا كان يَفْعِل منه مكسوراً لا يجيء متعديًا إلا أحرفَ معدودة وهي بتَّه يبِتُّه وعلَّهُ في الشرب يَعُلُّه ويعِلُّه ونمَّ الحديثَ يَنُمّه ويَنِمُّه وشدَّه يشُدُّه ويَشِدُّه وحبَّه يَحُبُّه ويَحِبُّهُ وهذه وحدَهَا على لغةٍ واحدةٍ وذكر الفيروز أبادي في القاموس المحيط حب: حببتُه أَحِبُّه بالكسرِ شاذ وانظر اللسان، حبب.

(٥) بعدها مشطوب عليه «إلا نحو ظل يظل».

(٦) الشافية، ٥٠٣.

يَفْعَلُ [١]، وجاءَ وَلِهَ يَلِهُ والأكثرُ يَوْلَهُ [٢] وَولِغَ يَلِغُ، وحُكِيَ يَوْلَغُ وَيلِغُ [٣] وجَاءَ منها بالكسرِ فقط، وَرِثَ يَرِثُ ووَثِقَ يَثِقُ وَوَمِقَ يَمِقُ ووَرِمَ يَرِمُ، وأَمَّا ما جَاءَ عَلَى فَعِلَ يَفْعُلُ بكسرِ عينِ الماضي وضمِّ عينِ المضارعِ مثل: فَضِلَ يَفْضُل فمركَّبٌ [٤] والمرادُ بالتركيبِ أن يبادَلَ بينَ صيغتَيْنِ لفعلٍ واحدٍ، قد جاءَ ماضي كلِ صيغةٍ منهما ومضارعُها على الأصلِ كما جاءَ فَضَلَ يَفْضُل على صيغة قَتَلَ يقتُلَ، وجاء أيضاً فَضِلَ يَفْضَلُ على صيغةِ شَرِبَ يَشْرَبُ فأُعطِي ماضي إحداهما مضارع الأُخرى فتركَّب من ذلك فَضِلَ يَفْضُل بكسرِ عينِ الماضي وضمِّ عينِ المضارعِ على خلافِ بابهِ [٥].

ذِكْرُ مضارعِ فَعُلَ بضمِّ العَيْنِ [٦]

وهو لا يكونُ [٧] إلاَّ لازماً ومضارعُه على مثالٍ واحدٍ على يَفْعُلُ بضمِّ العينِ مثل ماضيه نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ وكأنَّه إنَّما جَاءَ كذلك كراهة أن يشاركَ غيرُ المتعدِّي المتعدِّيَ [٨].

ذِكْرُ أَبْنيةِ الثلاثي المزيدِ فيه [٩]

وهي خمسةٌ وعشرونَ بناءً، خمسةَ عشرَ منها للإلحاق وعشرة لغيرِ الإلحاق [١٠] والمرادُ بالإلحاق جَعْلُ مثالٍ على مثالٍ أزيد منه بجعلِ الزائدِ مقابلَ الأصلي، وميزانُهُ اتِّحادُ المَصْدَرَيْنِ أو الجمعَيْنِ كما سيظْهَرُ من الأمثلةِ الآتي ذِكْرُها.

---

(١) في الكتاب، ٤/٣٩ والفتح في الأفعال جيد وهو أقيس.

(٢) لأنها على القياس، اللسان، وله.

(٣) الوَلْغُ: شربُ السِّباع بألسنتِها.. ويقال: وَلِغَ يَلَغُ ولْغاً وَولِغَ يلِغُ ومن العربِ من يقولُ: وَلِغَ يَوْلَغُ مثل وَجِلَ يوْجلُ اللسان، ولغ.

(٤) وَفَضَلَ الشيءُ يفْضُل مثال دخَل يدخُل وفَضِلَ يَفْضلُ كحَذِرَ يَحْذَر وفيه لغةٌ ثالثةٌ مركَّبةٌ منهما فَضِلَ بالكسر يَفْضُل بالضمِّ وهو شاذٌ. اللسان، فضل.

(٥) في الكتاب، ٤/٤٠ وفضل يفضُل أقيس... كما أن فضِل يفضُل شاذ.

(٦) الشافية، ٥٠٣.

(٧) غير واضحة في الأصل.

(٨) الكتاب، ٤/٣٨.

(٩) المفصل، ٢٧٨.

(١٠)إيضاح المفصل، ٢/١١٦ والممتع، ١٦٧ ـ ١٦٨.

أما الخمسةَ عشَر الموازنةُ للرباعي على سبيلِ الإلحاقِ:

فمنها ستةٌ ملحقةٌ بدحرج أي بالرباعي المجرَّدِ وهي: جَلْبَبَ وَحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وَقَلْنَسَ وَقَلْسَى [١] لأنَّهم زادوا في كلِّ واحدٍ منها زيادةً ليوافقَ دحرَجَ في وزنه، فَجلْبَبَ فَعْلَلَ، زيدت فيه الباءُ من موضعِ لامِ الفعلِ، وحَوْقَلَ فَوْعَلَ زيدَتْ فيه الواو ثانيةً، وبَيْطَرَ فَيْعَلَ، زيدت فيه الياءُ ثانيةً أيضاً، وجَهْوَر فَعْوَلَ زيدت فيه الواو ثالثةً، وَقَلْنَسَ فَعْنَلَ زيدت فيه النون ثالثةً، وقَلْسَى من قلسيتُه بالقَلَنْسوة فَقَلْسَيْتُ على فَعْلَيْتُ، زيدت فيه الياءُ رابعةً، ودليلُ إلْحاقِ هذه كلِّها بدحرَج، أنَّها مثلُه في الماضي والمستقبلِ والمصدَرِ واسمِ الفاعلِ نحو: جَلْبَبَ يُجَلبِبُ فهو مُجَلْبِبٌ وقس على ذلك البواقي [٢].

ومنها سبعةٌ ملحقةٌ بتدحرج [٣] أي بالرباعي المزيدِ فيه التاء [٤] وهي نحو: تَجَلْبَبَ وتَجورَبَ [٥] وَتَشَيْطَنَ [٦] وَتَرَهْوَكَ [٧] وَتَمَسْكَنَ وَتغافَلَ وَتَكَلَّمَ، فكما أنَّ جَلْبَبَ ملحقٌ بدحرَج، كذلك تَجَلْبَبَ ملحقٌ بتدحرجَ وكذلك القولُ في تَشَيْطَنَ وَتَرَهْوكَ، وأمَّا تَمَسْكَنَ على وزن تَمَفْعَلَ، فقد قيل: إن تَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ شاذَّانِ [٨] والأكثرُ أن يُقَالُ فيهما: تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ وكذلك الكلام في تمندَلَ إذا مَسَحَ يَدَهُ بالمنديلِ، فإن الأَوْلَى أن يقالَ: تندَّل [٩]، وتَغَافَلَ ملحقٌ بتدحرج فتصريفُهُ مثلُه يقال:

---

(١) يُقالُ: قلسيتُهُ فَتَقَلْسَى وَتَقَلْنَسَ وَتقَلَّس أي ألبستُه القَلَنْسُوةَ فلبِسَها. اللسان، قلس، وانظر الكتاب، ٢٨٦/٤ وشرح المفصل، ١٥٥/٧.

(٢) قال في الكتاب، بعد ذكره هذه الأمثلة، ٢٨٦/٤ «فهذه الأشياء بمنزلة دحرجت».

(٣) المفصل، ٢٧٨.

(٤) الكتاب، ٢٨٦/٤ وإيضاح المفصل، ١٦٦/٢ وشرح المفصل، ١٥٥/٧.

(٥) يقال: جَوْرَبْتُهُ فتَجَوْرَبَ أي ألبستُه الجورَبَ فلبِسَهُ. اللسان، جرب.

(٦) تشيطنَ الرجلُ وَشَيْطَنَ إذا صار كالشيطانِ وفَعلَ فِعْلَهُ. اللسان، شطن.

(٧) الترهوكُ: هو المشي الذي يشبه الموج اللسان، رهك.

(٨) وحكم عليها سيبويه، ٢٨٦/٤ بالقلة.

(٩) قال ابن يعيش في شرح المفصل، ١٥٦/٧ فقولهم: تمسكن شاذ من قبيل الغلط ومثله قولهم: تمدرع وتمندل والصواب: تسكن وتدرع وتندل وقال الرضي في شرح الشافية، ٦٨/١ وفي عدِّ النحاةِ تمدرعَ وتمندلَ وتمسكن من الملحقِ نظرٌ أيضاً وإن وافقت تدحرَج في جميع التصاريفِ، وذلك لأنَّ زيادةَ الميمِ فيها ليست لقصدِ الإلحاق بل هي من قبيلِ التوهم والغَلط ظنُّوا أن ميمَ منديلٍ ومسكين ومدرعة فاء الكلمة=

٨٧/ظ تَغَافَلَ يتَغَافَلُ تغافُلاً كما يقال: تدحرَجَ يتدحرَجُ، تدحرجاً وإن كان غافَلَ / غيرُ ملحَقٍ بِدَحْرَجَ، وكذلك تكلَّم ملحقٌ بتدحرَجَ (١) ودليلُ إلحاق هذه كلها بتدحرجَ أنها مثلُه في الماضي والمستقبَلِ والمَصْدَرِ واسمِ الفاعل.

ومنها اثنان ملحقَانِ باحرنجم (٢) أي بالرباعي المزيد فيه النون وهما: اقعَنْسَسَ واسلَنْقى (٣)، لتصرُّفهما تصرُّفَ احرنجَم في الماضي والمستقبلِ والمَصْدَرِ، ومعنَى احرنجَم اجتمعَ، واقعنَسَسَ تأخَّر.

وأَمَّا العشرةُ الغيرُ الملحقَةِ فمنها ثلاثةٌ موازنةٌ للرباعي (٤) لكن على غيرِ سبيلِ الإلحاقِ وهي: أخرجَ وجرَّبَ وقاتَلَ، فزيادةُ أخرجَ الهمزةُ، وزيادةُ جرَّب من جنس الكلمة بتضعيف عين الفعلِ من موضِعِهَا، وزيادةُ قاتَل الألفُ، فهذه الثلاثةُ وإنْ وافقت دحرَج في وزنه بما زيدَ فيها فليست ملحقةً به، لأَنَّ حَرْفَ الإلحاقِ هو الذي لَيْسَ له معنى غيرُ الإلحاق، بخلافِ الهمزةِ في أفعلَ، فإنَّها موضوعةٌ لمعانٍ كالتعديةِ وغيرها، وكذلكَ تضعيفُ العين في نحو: جرَّب، وأمَّا الألفُ في نحو: قاتَلَ فموضوعةٌ لأنْ يكونَ من غيركَ إليكَ ما كانَ منكَ إليه (٥)، وهذا كلُّه بخلافِ حروفِ الإلحاقِ (٦)، فإنَّ زيادتَها لا تفيدُ معنى غير الإلحاقِ، وأيضاً فإنَّ مصادِرَ هذه مخالفةٌ لمصدَرِ دحرَج، لا يُقَالُ: أخرجَ إخراجاً مثل دحرجَ دحراجاً، لأَنَّا نقولُ: إنَّ الاعتبار إنَّما هو بالفعلَلَةِ لا بالفعلالِ، لأنَّ الفعْلَلَةَ هي المَصْدَرُ الملازِمُ لبابِ دَحْرَجَ بخلافِ

= كقافِ قنديل ودالِ درهم والقياسُ تدرَّع وتندل وتسكَّن.

(١) تبع أبو الفداء الزمخشري في مفصله، ٢٧٨ وقد رد ابن يعيش في شرح المفصل، ٧/١٥٦ ذلك بقوله «وكذلك تغافَلَ ليست الألفُ للإلحاق، لأنَّ الألفَ لا تكونُ حشواً ملحقةً لأنَّها مدةٌ محضةٌ فلا تقع موقع غيرها من الحروفِ إنما تكونُ للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقصِ المدِّ فيها مع أن حقيقةَ الإلحاق إذا وقع آخر' إنما هو بالياء ولكنَّها صارت ألفاً لوقوعِهَا موقعَ المتحرِّكِ وقبلها فتحةٌ، وتكلَّم كذلك تضعيفُ العين لا يكون ملحقاً فإطلاقه ـ أي في المفصل ـ لفظ الإلحاق هنا سهو. وانظر شرح الشافية، ١/٦٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/٣٩.

(٢) المفصل، ٢٧٨.

(٣) أي نام على ظهره، القاموس المحيط، سلق.

(٤) المفصل، ٢٧٨.

(٥) الكتاب، ٤/٦٨.

(٦) إيضاح المفصل، ٢/١١٦ والنقل منه.

دِحْراج (١).

ومنها سبعةٌ غيرُ موازنةٍ للرباعي (٢) بوجه وهي: انطلقَ واقتَدَرَ واستخَرَجَ واشهابَّ واشهبَّ (٣) واغدَوْدَنَ (٤) واعلوَّط بالطاء المهملةِ (٥) لأَنَّ استخرجَ مثلاً ليس موازناً لاحرنجَمَ، لأنَّا لا نعني بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما نعني وقوعَ الفاءِ والعينِ واللاَّمِ في الفَرْعِ موقعها في الأَصل الملحق بِهِ، واستخرجَ بالنسبةِ إلى احرنجمَ بخلافِ ما ذكرناه في الأصليَّةِ والزيادةِ جميعاً، أَمَّا الأصليَّةُ، فهو أَنَّ الخَاءَ من استخرجَ فاءٌ وقد وقعت موقعَ النونِ من احرنجَمَ، وهي زائدةٌ في الأصل وليس الأمر كذلك فيما هو ملحقٌ، وأَمَّا الزيادةُ فالنونُ واقعةٌ في الأَصلِ بَعْدَ الفَاءِ والعَيْنِ وليسَ في استخرَجَ الذي هو الفَرْعُ نون في موضِعها ولا في غيرِ موضعها، وأيضاً فإنَّ مصادِرَ هذه الأفعالِ مخالفةٌ لمَصْدَرِ احرنجمَ (٦).

ذِكْرُ معاني فَعَلَ بفتحِ العَيْنِ (٧)

ومعانيه لا تنضبط كثرة لخفَّةِ بنائِهِ، فيقَعُ على ما كان عملاً مرئِياً (٨) نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ وعلى غيرِ المرئي نحو: شَكَرَ وَمَدَحَ وَنَطَقَ الإنسانُ وَهَدَر الحَمَامُ وصَهلَ الفرسُ وعلى ضدِّه نحو: سَكَتَ وَصَمَتَ، وعلى بابِ المغالبةِ وهو أن يكونَ الفعلُ بين اثنَيْنِ وَيغلبُ أحدُهما فيقَعُ بفتحِ عين الماضي وضمِّ المستقبلِ نحو: كارمتهُ فكرمته أُكرِمُه، وخاصمني فخَصَمتُه أَخصُمُه، وكاثَرني فكثرته أكثرُه (٩) / إلاَّ بابَ معتلِّ الفاءِ ٨٨/و

(١) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٩.
(٢) المفصل، ٢٧٨.
(٣) اشهَبَّ واشهابَّ رأسه واشتهب: إذا غلب بياضُه سواده، اللسان، شهب.
(٤) في الكتاب، ٤/ ٧٦ واجلوَّذَ واعلوّط: إذا جدَّبه السير، وانظر اللسان، علط.
(٥) اغدودن النبت: إذا اخضرَّ. اللسان، غدن.
(٦) إيضاح المفصل، ٢/ ١١٧ وشرح المفصل، ٧/ ١٥٦.
(٧) المفصل، ٢٧٨.
(٨) غير واضحة في الأصل، والمراد بالمرئي: ما كان متعدياً فيه علاج من الذي يوقعه بالذي يوقع به فيشاهد ويرى، شرح المفصل، ٧/ ١٥٧.
(٩) بعدها مشطوب عليه «وبابها على فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المستقبل، وإن لم يكن منها نحو: كارمني فكرمته وضاربني فأضربه أي غلبته وأغلبه في الكرم» وبعدها كلمتان لم أستطع =

بالواوِ، ومعتلِّ العينِ واللاَّمِ بالياءِ [١] فإنَّ مضارعَها لا يجيءُ مضموماً بَلْ على يَفْعِلُ بكسرِ العين [٢] نحو: وامَقَه فَوَمَقَه يمِقُهُ، وبايَعَهُ فَبَاعَه يبيعهُ، وراماه فرَماه يرميهِ [٣]، وعن الكسائي فيما عينه أو لامه حرف حلقٍ على يَفْعَل بفتح العين نحو: شاعَرْتُه فَشَعرْته أَشْعره وما ذكره غيره أولى [٤]، لثبوتِ الضمِّ في مثلهِ نقلاً، قال أبو زيدٌ: شَاعَرْتُهُ أَشْعُره وفاخَرْتُهُ أفخُره بالضمِّ فيهما على الأصل [٥].

ذِكْرُ مَعَانِي فَعِلَ بكسرِ العَيْنِ [٦]

وهو يكثرُ في [٧] الأَعراضِ من الأَفراحِ والأَحزانِ والعِلَلِ والأَلوانِ كَفَرِحَ وَحَزِنَ وَمَرِضَ وَسَقِمَ وأَدِمَ وَشَهِبَ وَسَوِدَ [٨].

ذِكْرُ مَعَانِي فَعُلَ بضمِّ العَيْنِ [٩]

وهو للمعاني التي تكونُ في الأَشياء أي الغرائز كَحَسُنَ وَقَبُحَ وَصَغُرَ وَكَبُرَ وَضَعُفَ وَنَظُفَ وَمَلُحَ وَصَلُبَ وَصَعُبَ.

ذِكْرُ مَعَانِي تَفَعْلَلَ [١٠]

يجيءُ مطاوعَ فعللَ كجورَبه فتجورَبَ ومعنى المطاوعةِ قبولُ المفعولِ به فعلَ الفاعلِ، فإذَا قلتَ: كَسَرتُهُ فانكَسَرَ أي قَبِلَ الكسرَ، وقد يكونُ تَفَعْلَلَ بناءً مقتضياً غيرَ

= تبينهما، وأول المشطوب من نص المفصل، ٢٧٨ وانظر الكتاب، ٦٨/٤ وشرح المفصل، ١٥٧/٧.

(١) المفصل، ٢٧٨ وانظر شرح المفصل، ١٥٦/٧.

(٢) بعدها في الأصل مشطوب عليه «حذراً من استثقال الواو».

(٣) في الكتاب، ٦٨/٤ ولا يجيء إلا على يَفْعِلُ.

(٤) في إيضاح المفصل، ١١٨/٢ «واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى» وانظر شرح الشافية، ٧١/١.

(٥) في اللسان، شعر «وشاعَره فشعَره يشعَره بالفتح أي كان أشعر منه وغلبه» ونحوه في فخر «وفاخره يفخُرُه، وَيفخِرهُ، فضله عليه...».

(٦) المفصل، ٢٧٨.

(٧) في الأصل فيه.

(٨) الكتاب، ١٧/٤ وإيضاح المفصل، ١١٩/٢ وشرح الشافية، ٧٢/١.

(٩) المفصل، ٢٧٨ ـ ٢٧٩ وإيضاح المفصل، ١٢٠/٢ وشرح الشافية لنقره كار، ٢٤/٢.

(١٠) المفصل، ٢٧٩.

مطاوع لشيءٍ نحو: تَرَهْوَكَ وهو مُلْحَقٌ بتدَحْرَجَ يُقَالُ: تَرَهْوَكَ النَّاسُ في كذا إذَا تحرَّكُوا فيه.

ذِكْرُ معاني تَفَعَّلَ [1]

يجيءُ مطاوعَ فعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّر، وقطَّعتُه فتقطَّع، ويجيء بمعنَى التشبيه بالشيءِ كقولِ رؤبةَ: [2]

كَقَيْـــــسِ عَيْـــــلاَنَ وَمَـــــنْ تَقَيَّسَـــــا

أي تَشَبَّه بقيسٍ، ومنه تَهَوَّدَ وتنصَّرَ، ويجيءُ بمعنَى تكلُّفَ الشيءَ نحو: تشجَّع وتصبَّرَ إذا تكلَّف ذلك، ويجيء بمعنَى استفعلَ نحو: تكبَّر وتعظَّم بمعنى استكبَرَ واستعظَمَ ويجيءُ بمعنَى أخذ الشيءِ بَعْدَ الشيءِ في مُهْلَةٍ، نحو: تجرَّعَ الماءَ وتحسَّاهُ [3] ومنه: التجسُّس والتفهُّم والتبصُّر والتسَمُّعُ [4] والتعرُّف والتعهُّد، ويجيءُ بمعنى اتّخاذ الشيءِ نحو: توسَّدْتُ الترابَ وتديَّرتُ المكانَ أي اتخذتُه داراً، وتبنَّى فلانٌ فلاناً أي اتَّخذه ابناً [5]، ويجيءُ بمعنَى التجنُّب للشيء نحو: تهجَّد أي اجتنَب الهجودَ وهو نَوْم الليلِ [6] ويجيءُ وليسَ فيه شيءٌ من هذه المعاني نحو: تبسَّم وتكلَّم [7].

ذِكْرُ مَعَانِي تفاعَل [8]

يجيءُ لما يكونُ من اثنَيْنِ فصاعداً غالباً نحو: تَضَارَبَا وتضارَبُوا فإنْ كانَ فَاعلَ من المتعدِّي إلَى مفعولٍ واحدٍ كضارَبَ لم يتعدَّ تفاعل بل يكونَ لازماً نحو: تَضَارَبَ

---

(١) المفصل، ٢٧٩.

(٢) ديوانه. ٣/٣٣ ونسبه ابن منظور في مادة قيس إليه ونقل عن ابن بري انه للعجاج وبعده:

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

(٣) أي حسوة بعد حسوة انظر إيضاح المفصل، ٢/١٢٢.

(٤) في شرح الشافية، ١/١٠٥ «والظاهر أن تفهَّم للتكلف في الفهم كالتسمُّع والتبصُّر».

(٥) إيضاح المفصل، ٢/١٢٣.

(٦) بعدها مضروب عليه «ويجيء بمعنى فَعَّل بتشديد العين نحو: تقسَّم بمعنى قسمه، وتقطعه بمعنى قطعه».

(٧) انظر الكتاب، ٤/٧١ ـ ٧٣، وشرح المفصل، ٧/١٥٨ وشرح الشافية، ١/٧.

(٨) المفصل، ٢٧٩.

زيدٌ وعمرو، وإنْ تَعَدَّى إلَى مفعولَيْنِ نحو: نازَعْتُهُ[1] الحديثَ تعدَّى إلَى واحدٍ نحو: تنازَعَ زيدٌ وعمرو الحديثَ وتجاذَبَا الرِّداءَ، ويجيءُ تفاعل أيضاً ليريَ الفاعلُ من نفسهِ حالاً ليس هو فيها ولا يريدُ أن يكونَ هو فيها[2] وذلك نحو: تعامَيْتُ وَتَغَافَلْتُ وتناسَيْتُ وتَمَارَضْتُ، كقولِ الشَّاعرِ: [3]

إذَا تخـازَرْتُ وَمَـا بِـي مِـنْ خَـزَرْ ... ثُمَّ كَسرتُ الطرْفَ مِنْ غيرِ عَوَرْ

والتخازر أن يضيِّقَ جفنه ويكسِرَهُ، ويجيءُ بمعنى فعلتُ ولا يُرادُ به الفعل من اثنينِ نحو: توانيتُ في الأمر وتلافيتُه وتداركتُه، ويجيء بمعنى تفعَّلْتُ نحو: تعاهدتُ

٨٨/ظ إذا فعلتُ الشيءَ مرَّة بعد أخرى، ويجيءُ مطاوع فاعلتُ نحو: باعدته / فتباعدَ، ويجيءُ متعدياً بمعنى أَفعَلَهُ كقولِهِ تعالَى ﴿تُساقِطُ عليكِ رُطَباً﴾[4] أي تُسقِطُ عليك النخلةُ رُطَباً.

ذِكْرُ معاني أَفْعَلَ[5]

صيغة[6] أفعل تأتي على وجوه[7]:

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) الكتاب، ٤/ ٦٩ والمقتضب، ٢/ ٧٨ والممتع، ١/ ١٨٢.

(٣) هذا الرجز مختلف حول قائله؛ فقيل: هو لأرطاةَ بين سُهَيَّةَ وقيل: هو لعمرو بن العاص وقيل: هو لأبي غطفان الصاردي. انظر سمط اللآلي، للبكري، ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ولسان العرب، خزر ومرر، وورد الرجز من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٦٩ والمقتضب، ١/ ٧٩ والمحتسب، ١/ ١٢٧ وشرح المفصل، ٧/ ٨٠ ـ ١٥٩ والممتع، ١/ ١٨٣ والمخصص، ١٤/ ١٨٠. والخَزَرُ كَسْرُ العينِ بصرَها أو ضيقُها وصِغَرُهَا أو النظر كأنه في أحد الشقين.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة مريم، قرأ حمزة بفتح التاء مع تخفيف السين والأصل تتساقط، وقرأ حفص بضم التاء مع كسر القاف، مضارع ساقطت متعد ورطباً مفعوله أو يقدر تساقط ثمرها فرطباً تمييز، والباقون بفتح التاء وتشديد السينِ وفتح القاف؛ انظر البحر المحيط، ٦/ ١٨٤ والإتحاف، ٢٩٨ وذكر مكي في قراءة الفتح أن نصب رطباً فيه بعد، لأن مستقبل تفاعل هو في أكثر أحواله لا يتعدى إلا إذا قيل إن تساقط مطاوع ساقط. الكشف، ٢/ ٨٨.

(٥) المفصل، ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) الكتاب، ٤/ ٥٨ ـ ٦٣ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٢٦ وشرح المفصل، ٧/ ١٥٩ والممتع، ١/ ١٨٦، وشرح الشافية، ١/ ٨٣ ـ ٩٠ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٤٦.

١ ـ أن تكونَ لتعديةِ الفعلِ في الأَكثرِ نحو: أَجلَسْتُهُ.

٢ ـ أن تكونَ لتعريضِ الشيءِ للشيءِ وأن يجعَلَ بسببٍ منه نحو: أقتَلْتُه أي عرَّضتُه للقتل، وأَبعْتُ الغلامَ وغيره عرَّضتُه للبيعِ، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿ثم أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [١] أي جعلَ له قبراً.

٣ ـ أفعلَ الشيءَ إذا صَارَ ذا كذا أي ذا أمرٍ من الأمورِ التي دَلَّ عليها الفعلُ نحو: أغدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ، والغُدَّةُ في الإبل كالطاعون في الإنسان. وأقشَعَ السحابُ إذا صار ذا انكشافٍ.

٤ ـ أفعلَ إذا حَانَ وبلغَ نحو: أحصَدَ الزرعُ إذا بَلَغَ الحَصَادَ.

٥ ـ أن تكون أفعلتُه بمعنى وجدته [٢] كذلك تقول: أحمدت الرجل أي وجدتُه محموداً أو موصوفاً بالحمدِ، وتقولُ: أبخلته أي وجدتُه بخيلاً.

٦ ـ أن تكونَ بمعنَى السلب والإزالة نحو: شَكَا فأشكاه أي زال شكواه، وأعجمت الكتابَ إذا نقطته لأنك تزيلُ عجمته، لأنَّه قبل النقط ذو عجمة لا تُعرَفُ الباءُ من التاءِ.

٧ ـ أن تكونَ بمعنى الدخولِ في الشيءِ مثل: أظلَم إذا دخلَ في الظلام، وأصبح إذا دَخَلَ في الصباح، وأحرَمَ إذا دخل في الأشهر الحرم، وأحرم إذا لم يأتِ ما يوجب عليه عقوبة، لأنَّه دخلَ في حرمةٍ لا تُهْتَكُ، وأحرم إذا دخل في الصلاة والحج [٣].

٨ ـ أن يقالَ: ألبَن الرجلُ وأتمرَ وألحَم وأشحَم إذا كثر عنده ذلك.

٩ ـ أن تجيءَ لمعنى في نفسِه ولم يرد به شيءٌ من هذه المعاني، نحو: أَشفق وأَلحَّ.

١٠ ـ أن تجيءَ بمعنى فَعَلَ نحو: قالَه البيعَ، وأَقاله، وشَغَلَهُ وأَشْغَلَهُ، وأَشْغَلَ

---

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس.

(٢) بعدها في الأصل مشطوب عليه «على صفة أصل الفعل مفعولاً إن كان».

(٣) اللسان، حرم.

لغةٌ رديئةٌ [١] وبكرت بكوراً وأبكرت إبكاراً بمعنى [٢].

ذِكْرُ معاني فَعَّلَ [٣]

وفعَّلَ يؤاخي أفعلَ في التعديَةِ نحو: فرَّحتُه، ويجيءَ فعَّلْتُه ويرادُ به النسبةُ نحو: فَسَّقْتُهُ وزنَّيْتُه وفجَّرتُه، ويجيءُ ويرادُ به قلتُ له ذلك نحو: جدَّعته وعقَّرته أي قلت له: جَدْعاً له وعَقْراً [٤]، ويجيءُ بمعنَى التنحيةِ نحو: قرَّعتُه إِذَا أَزلتُ قَرْعَهُ وهو بثْرٌ أبيض، وقذَّيتُ عينَه إذا أزلتُ قَذَاهَا، وجلَّدت البعيرَ إذا أزلت جِلْدَهُ، كما يقولون: سَلَخْتُ الشاةَ ولا يكاد يقولون سلَخْتُ البعيرَ، وقرَّدته، أزلتُ قُرَادَهُ [٥] ويجيءُ بمعنى فَعَلَ نحو: بَكَرَتُ وبكَّرت، وميَّزت الشيءَ بمعنَى عزلْتُ بعضَهُ عن بعضٍ ومِزْتُه، وتقول: أعاضني وعاضني وعوضني بمعنى [٦]، وقَصَرتُ الصلاةَ وقصَّرتُها، ويجيءُ بمعنى التكثيرِ غالباً نحو: علَّقتُ الأبواب وقطَّعتُ الثوبَ وجوَّلَ في الأرض. ويجيء بمعنى صَارَ الشيءُ بصفةِ كذا نحو: عجَّزَت المرأة وثيَّبتْ، ويجيءُ ولا يرادُ به شيءٌ مما ذُكِرَ نحو: كلَّم وسلَّم ووقَّر وبجَّل وجرَّبَ [٧].

ذِكْرُ معاني فَاعلَ [٨]

٨٩/و يجيءُ لِمَا يكونُ بَيْنَ اثنين غالباً بأن يفعلَ [كلٌّ منهما مع الآخر ذلك] [٩] / الفعلَ نحو: قاتل وضارَب، فإذا قلتَ: ضَارَبَ زيدٌ عمراً، نسبت الفعلَ إِلَى أحدِهما فرفعت [١٠]، وجعلته واقعاً على الآخر فنصبته، والفاعلُ هنا مفعولٌ أيضاً في المعنى

---

(١) في القاموس المحيط شغل: وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو رديئة، وانظر التاج، شغل.

(٢) اللسان، بكر.

(٣) المفصل، ٢٨١.

(٤) الجدع: قطع الأنْف أو الأذن أو الشفة، والعقر: العقم. القاموس المحيط، جدع وعقر.

(٥) القراد: دويبة تعضُّ الإبل، اللسان، قرد.

(٦) اللسان، عوض.

(٧) الكتاب، ٤/ ٦٤ ـ ٦٥ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٢٨ والممتع، ١/ ١٨٨.

(٨) المفصل، ٢٨١.

(٩) ما بين المعقوفين أصاب الطمس بعض حروف كلماته.

(١٠) أي: أحدهما.

كما أنَّ المفعولَ فاعلٌ أيضاً في المعنى، ولهذا جاز عند البصريينَ في الضرورةِ خاصةً: خاصمَ زيدٌ عمرو برفعهما، وحكى ابن الأنباري [(١)] أنَّ بَعْضَ النحاةِ يجيزُ نصبَهما كما يُجيزُ رفعهما [(٢)]، ويجيء فاعلَ بمعنَى فَعَلَ نحو: سَافَرَ [(٣)]، ويجيء بمعنَى أَفعَلْتُ نحو: عَافَاهُ اللَّهُ أي أَعْفَاهُ، وطارقْتُ النَّعْلَ أي أَطرُقها، ويجيءُ بمعنى فعَّلَ نحو: صَاعَر خدَّه أي صعَّرَ، وضَاعَفَ أي ضعَّفَ، ويجيءُ بمعنَى تفاعَل نحو: سَارَعَ وتَسَارَعَ وجاوزَ وتَجَاوزَ بمعنى [(٤)].

ذِكْرُ مَعانِي انْفَعَلَ [(٥)]

لا يكونُ إلاَّ مطاوعَ فَعَلَ، نحو: كَسَرته فانكَسَرَ إلاَّ ما شَذَّ من مجيئِهِ مطاوعاً لأَفْعَلَ نحو: أقحَمْتُهُ فانقحَمَ، وأغلقْتُهُ فانغلَقَ، وأَزْعجتُه فانزعَجَ، ولا يكونُ إلاَّ حيثُ علاجٌ وتأثيرٌ، لأَنَّه قبولُ المعفولِ فعلَ الفاعِلِ، ولهذا كان قولُهم: انعدمَ، خطأ، لأنَّه لا معالجةَ فيه إنَّما هو فَقْدٌ وذهابٌ فليس هو مثلُ انقطَعَ الذي هو قَبُولُ القَطْعِ، فأما قولهم: هذا القولُ لا ينقالُ وقد انقالَ، فهو لأنَّ القائلَ يعملُ في تحريكِ لسانِهِ وإدارته ويُقَالُ: طردته فَذَهَبَ ولا يقالُ: انطَرَدَ استغناءً بذهَب عنه [(٦)].

ذِكْرُ معاني افتَعَلَ [(٧)]

وهو يجيءُ بمعنَى انْفَعَلَ [(٨)] غالباً في كونه مطاوعَ فعَلَ كقوله: غَمَمْتُهُ فاغتَمَّ

---

(١) هو أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري المتوفى ٥٧٧ هـ من تصانيفه الإنصاف وأسرار العربية، انظر ترجمته في إنباه الرواة، ٢/ ١٦٩ ووفيات الأعيان، ٣/ ١٣٩ والبلغة، ١٢٤.

(٢) وذلك أنَّ فاعليَّةَ زيدٍ ومفعوليَّةَ عمرو مما صرَّحت به ويجيءُ العكسُ الذي هو فاعليَّةُ عمرو ومفعوليَّةُ زيد ضمنا، إذ الضربُ كما وقَعَ من زيدٍ على عمرو وقَعَ من عمرو على زيد، لأنَّهما متشاركان فيه وكلُّ واحد منهما فاعلٌ من وجه ومفعولٌ من وجهٍ آخر. انظر حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، ١/ ٤٧، وانظر الأمالي الشجرية، ١/ ٢١٨.

(٣) أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير فسافرت بمعنى سفرت. مناهج الكافية، ٢/ ٢٨.

(٤) الكتاب، ٤/ ٦٨ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٢٩ وشرح الشافية، ١/ ٩٦.

(٥) المفصل، ٢٨١ والكتاب، ٤/ ٦٥ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٣١ وشرح الشافية، ١/ ١٠٨.

(٦) في الكتاب، ٤/ ٦٦ وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون: فانطرد ولا فاطَّرد. وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ١٣١ ومناهج الكافية، ٢/ ٣١.

(٧) المفصل، ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٨) بعدها في الأصل: المطاوع في كونه غالباً وشطب الناسخ على «كونه».

وانغمَّ[١] ويجيءُ افتعلَ أيضاً بمعنى تفاعل نحو: اختَصَمُوا والتَقوا واجتَوروا كما تقولُ: تخاصَمُوا وتلاقَوا وتَجَاورُوا وكذا اختَصما[٢] واصْطَلَحَا، مثل: تخاصَمَا وتَصَالَحا، ويجيءُ بمعنَى اتخاذ الشيءِ نحو: اذَّبح إذا اتَّخذَ لنفسِهِ ذبيحةً، والأصل اذْتَبَحَ، وكذلك اشْتَوَى واختَبَزَ إذا اتخذَهما[٣] ويجيءُ بمعنى فَعَلَ نحو: قَرَأَ واقترأَ وخَطِفَ واختطفَ، ويجيءُ لزيادةِ المعنَى نحو: كَسَبَ واكتسبَ وَعَمِلَ واعتَمَلَ، فمعنى كَسَبَ أنه أصابَ الشيءَ، وَمعنى اكتسبَ أنه أصابه بتصرُّفٍ وطلبٍ وكذلك اعتملَ، ويجيءُ وليس فيه شيءٌ من ذلك نحو: اشتَمَلَ وارتجلَ[٤].

ذِكْرُ مَعَانِي استَفْعَلَ[٥]

أصلُ استفعلَ أن يكونَ لطلبِ الفعلِ[٦] فإذا قلتَ: استعلمتُ منه الخَبَرَ فالمعنَى طلبتُ منه أن يُعلِمَني، واستحقَّ إذا طلبَ حقاً، واستعملتُه طلبتُ منه العملَ، واستعجَلَ طلبَ العجلةَ، ويجيءُ بمعنَى التحوُّل من حَالٍ إلى حال نحو: استحجَرَ الطينُ أي تحوَّل حجرا واستنسر البغاثُ أي صَارَ نَسْراً، وفي المثل، «إنَّ البُغَاثَ بأرضِنا يَسْتَنْسِرُ»[٧]، ويجيءُ بمعنى وجود الشيء على صفة نحو: استسمَنْتُه بمعنى وجدْتُه، كذلك واستعظَمْتُهُ أي وجَدْتُهُ كذلك، واستسمَنْتُ ذا وَرَمٍ أي اعتقدْتُ فيه السمن، ويجيء بمعنَى فَعَلَ نحو: استَعَلَى أي عَلاَ، ويجيُ بمعنى أَفْعَلَ نحو: استنقذه

(١) قال الرضي في شرح الشافية، ١/ ١٠٨ فلمّا لم يكن ـ أي افتعل ـ موضوعاً للمطاوعةِ كانفعلَ جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: غممْتُهُ فاغتمّ ولا تقلْ فانغمّ، غير أن سيبويهِ قال في الكتاب، ٤/ ٦٥ وغممتُهُ فاغتمّ وانغمّ عربيّةٌ.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) أي اتخذهما لنفسه.

(٤) الكتاب، ٤/ ٧٤ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٣١ وشرح المفصل، ٧/ ١٦٠ والممتع، ١/ ١٩١ وشرح الشافية، ١/ ١٠٩.

(٥) المفصل، ٢٨٢.

(٦) بعدها في الأصل مشطوب عليه «غالبا».

(٧) يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يُعَزُّ بعد الذُّلِّ، جمهرة الأمثال، ١/ ١٤١ ـ ١٦٣ وفصل المقال للبكري، ١١٥ ومجمع الأمثال، ١/ ١٠ ـ ١٩٧ ـ ٢٠٣.

أي أنقذَهُ، ويجيءُ بمعنى الحينونةِ والبلوغِ نحو: استَرْقَعَ / الثوبَ [١] واستحفَرَ النهْرَ، ٨٩/ظ ويجيءُ ولا يُرَادُ به شيءٌ مما ذُكِرَ نحو: استرجَعَ عند المصيبة [٢].

ذِكْرُ مَعَاني افْعَوْعَلَ [٣]

وهو بناءُ مبالغةٍ وتوكيدٍ نحو: اخشَوْشَنَ واعشَوشَبَت الأرضُ واحلَوْلَى الشيءُ مبالغاتٌ في خَشُنَ وأَعشبَت وحلا [٤] واعَرْوَى: إذا ركِبَ الفرسَ أو الحمار عَرِيًّا.

ذِكْرُ أبنيةِ الفعلِ الرباعي [٥]

للمجرَّدِ منه بناءٌ واحدٌ على فَعْلَلَ، ويكونُ متعديًا وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحو: دحرجْتُ الحجرَ، وغيرُ المتعدي نحو: دَرْبَخَ الرجلُ، إذا ذلَّ، ودربَخت الحمامةُ للذكر إذا خَضَعَتْ له.

وللمزيدِ فيه ثلاثةٌ: افْعَنْلَلَ وافعَلَّل وتَفَعْلَلَ [٦] نحو: احرنْجَمَ احرنجاماً، واقشعررتُ اقشعراراً، وتدحرجَ تدحُرجاً، وجميعُ المزيدِ المذكورِ لازم [٧]، واعلم أنَّ مضارعَ غير الثلاثي المجرَّدِ سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرَّداً أو رباعيًّا مزيداً فيه فإنه يكسَرُ ما قبلَ آخرِهِ إذا لم يكن أول الماضي تاء نحو: يَنْطلِق ويُدحرِج ويَحْرَنجم، وأما إذا كان أول ماضيه تاء زائدة نحو: تَضَارَبَ وتدَحرجَ وتكلَّم فمضارعهُ حينئذٍ لم يكسَرْ ما قبلَ آخرِهِ ولكن يبقَى مفتوحاً نحو: يَتَضَارَبُ ويَتَدَحْرَجُ ويَتكلَّمُ.

---

(١) أي حان رقعه، وكذا حان للنهر أن يحفر، اللسان، رقع وحفر.
(٢) أي قال: إنا للّه وإنَّا إليه راجعون.
(٣) المفصل، ٢٨٢.
(٤) الكتاب، ٤/ ٧٥ وشرح المفصل، ٧/ ١٦١.
(٥) المفصل، ٢٨٢.
(٦) الكتاب، ٤/ ٨٥ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٣٥.
(٧) شرح المفصل، ٧/ ١٦٢.

القسمُ الثالثُ
في الحَرْفِ [1]

وهو ما دلَّ على معنى في غيره، والهاءُ في غيرِهِ راجعةٌ إلَى ما دَلَّ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على الحَرْفِ في أول الكتاب [2] والحَرْفُ يأتي لمعنًى في الاسمِ خاصةً؛ كحرفِ التعريفِ، وحرفِ الجرِّ، وحرفِ النداءِ، ويأتي لمعنًى في الفعل خاصةً كقَدْ والسينِ وسَوْفَ والجوازمِ والنواصبِ، ويأتي للربطِ ويندرجُ فيه ما يربطُ بين اسمَيْنِ أو بَيْنَ فِعْلَيْنِ مجرَّدَيْنِ عن الضميرِ تقديراً كحَرْفِ العَطْفِ، أو بَيْنَ اسمٍ وفعْلٍ، كحرفِ الجرِّ أو بَيْنَ جملتَيْنِ كحَرْفِ الشَّرْطِ، وإذن، وواو الحالِ، وحرف الجوابِ، ويأتي لقلبِ معنَى الجملةِ، وهو إمَّا مغيِّرٌ للإعرابِ نحو: لَيْتَ ولَعَلَّ وكأنَّ، وإمَّا غيرُ مغيِّرٍ كحرفِ الاستفهامِ، وحرفِ النفي، ويأتي للتوكيدِ؛ إمَّا مغيِّرٌ للإعراب نحو: إنَّ وأَنَّ، أو غيرُ مغيِّرٌ له نحو: لام الابتداءِ، ويأتي للزيادةِ إمَّا في الجملةِ نحو: بحسبك زيدٌ، وما زيدٌ بقائمٍ، وإمَّا في غيرِ الجملةِ كقولهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُم﴾ [3] والحَرْفُ ينقسمُ: [4] إلى بسيطٍ: ويُرَادُ به ما هو حرفٌ واحدٌ كالباءِ واللَّامِ وكافِ التشبيهِ ونحوِها، وإلى مركَّبٍ: إمَّا ثنائي كمِنْ وعَنْ وإمَّا ثلاثي كعَلَى أو رباعي كحتَّى أو خماسي نحو: لكنَّ [5] ولا يتجاوزُ أصولَ الأسماءِ في العِدَّةِ.

---

(١) المفصل، ٢٨٣ والكافية، ٤٢٢.

(٢) في ١/١١٥.

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة النساء وبعدها في الأصل مشطوب عليه «وقال ابن السراج إنه لا زائد في كلام العرب، لأن كل ما يحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد فهو داخل» وأعاده أبو الفداء في حروف الزيادة وأتمه بالقول: فهو داخل في قسم المؤكد وفي الأصول، ٢/٢٥٩ ما يفيد أن الزائد يفيد التوكيد ويأتي لغيره، وانظر الأصول أيضا، ١/٤٢ ـ ٤٣ وشرح المفصل، ٨/٥.

(٤) بعدها في الأصل مشطوب عليه «أيضاً».

(٥) معاني الحروف، للرماني، ١٣٣.

ذِكْرُ حُروفِ الجرِّ [١]

حَرْفُ الجرِّ ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو شبههِ أو معناهُ إلَى ما يليهِ، قولُه: ما وُضِعَ للإفضاء أي للإيصالِ، وقولُه: إلَى ما يليهِ، أي إلَى ما يلي حَرْفَ الجرِّ من الأَسماءِ وقولُه: بفعلٍ احترازٌ من الاسمِ، والحَرْفِ، فإِنَّ الأصلَ / في الاسمِ أن لا ٩٠/و يعملَ، وما عمل منه [٢] إنَّما كانَ لشبههِ بالفعلِ، وكذلك الحرفُ قولهُ: وشِبْهِهِ [٣] أو معناهُ أي شبهُ الفعلِ من الأسماءِ أو معنَى الفعلِ من الأَسماءِ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ وغيرِ ذلك، أَمَّا الفعلُ فنحو: مررت بزيدٍ، وأَمَّا شبهُ الفعلِ فنحو: أنا مَارٌّ بزيدٍ، ومروري بزيدٍ حَسَنٌ فالباءُ هي التي أوصلت الفعلَ وشبهَه إلى ما يليها مِنَ الاسمِ، وأَمَّا معنى الفعلِ فنحو: زيدٌ في الدار لإكرامِكَ، فاللَّامُ متعلِّقةٌ بما في الدَّارِ مِنْ معنى الاستقرارِ، وكذلكَ هذا أبوكَ في الدَّارِ، فإِنَّ العَامِلَ ما في هذا من معنَى الإشارةِ وإذا قلتَ: خرجتُ من البصرةِ فمِنْ أوصلتْ معنَى الخروج إلى البصرةِ علَى سبيلِ الابتداءِ، وكذلك قدمتُ إلَى بغدادَ فإلى أوصلت معنَى القدوم إلى بغدادَ، علَى سبيلِ الانتهاءِ.

وسُمِّيتْ حروفَ الجرِّ إمَّا لأنَّها تجرُّ معانيَ الأفعالِ إلَى الأَسماءِ [٤] وإما لأنَّها أُضيفَت إلَى عَملها كقولهم: حروفُ الجزمِ وحروفُ النصبِ [٥].

وحروفُ الجرِّ ثمانيةَ عَشَر حرفاً وهي: مِنْ وإلَى وحَتَّى وفي والباءُ واللامُ ورُبَّ وواو رُبَّ وواو القسمِ وتاؤه وعَنْ وعَلَى والكافُ ومنذُ ومُذْ وحَاشَا وعدَا وخَلا.

واعلم أنَّ عشرةً من هذهِ الحروفِ وهي: مِنْ وإلَى وحَتَّى وفي والباءُ واللَّامُ وربَّ وواو ربَّ وواو القسم وتاؤه لا تكونُ إلاَّ حروفاً، وخمسةٌ تكونُ حروفاً وأسماء وهي: عَنْ وعَلَى والكافُ ومنذُ ومذْ، والثلاثةُ البواقي تكونُ حروفاً وأفعالاً وهي:

---

(١) في الكافية، ٤٢٣ حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه ونحوه في شرح الوافية، ٣٨٠.

(٢) في الأصل منها.

(٣) قوله: وشبهه سقط من الحد المذكور في الكافية، ومن شرح الوافية، ٣٨٠، وذكر عند الرضي، ٢/ ٣٩٩.

(٤) نسبه السيوطي في الهمع، ٢/ ١٩ إلى ابن الحاجب ونحوه في شرح الوافية، ٣٨٠.

(٥) نسب إلى الكوفيين في الهمع، ٢/ ١٩ وفي إيضاح المفصل، ٢/ ١٤٠ بعد ذكره الرأي الأول قال «وكذلك تجره» وانظر شرح المفصل، ٨/ ٧ وشرح الكافية، ٢/ ٣١٩ وحاشية الخضري، ١/ ٢٢٦.

حاشَا وعَدا وخَلا.

أما مِنْ [(١)] فتكونُ للتبعيضِ وللبيانِ وللابتداءِ فالتي للتبعيضِ هي التي يحسُنُ مكانها بعضُ نحو: أَخذتُ من الدَّرَاهم، والتي للتبيينِ، هي التي يحسن مكانها الذي نحو قوله تعَالَى: ﴿**فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوثَانِ**﴾ [(٢)] أي الرجس الذي هو وثنٌ [(٣)] والتي للابتداءِ تُعْرَفُ بأَنْ يحَسُنَ في مقابلتها إلَى، إمَّا لفظاً أو تقديراً نحو: سرتُ من البصرةِ إلَى الكوفةِ، وزيدٌ أفضَلُ من عمرو، فإنَّ معناهُ أَنَّ ابتداءَ فضلهِ كانَ متراقياً في الزيادةِ من عمرو [(٤)] وأما أعوذُ باللَّهِ مِنَ الشيطانِ الرجيم، فابتداءُ الاستعاذةِ كانَ مِنَ الشيطانِ مع قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الانتهاءِ، لأَنَّه لا يتعلَّقُ به غرضٌ، وكذلك أخافُ من عقابِ اللَّهِ فإِنَّ ابتداءَ الخَوْفِ مِنَ العِقَابِ لا يقبَلُ الانتهاءَ، والبصريونَ يخصِّصونَها بأنَّها للابتداءِ في غيرِ الزَّمانِ [(٥)]، والكوفيونَ يُعَمِّمُونَهَا في الزمانِ وغيرِهِ، ويستدلُّون بقولهِ تَعَالَى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ**﴾ [(٦)] فقد دخلت علَى الزمانِ وتأولها البصريونَ بمعنَى مِنْ تأسيسِ أولِ يومٍ [(٧)] وتَقَعُ مِنْ زائدةً وتُعْرَفُ بأنَّك لو حذفتَها لكانَ المعنَى الأصلي على حَالِهِ ولا يفوتُ بِحَذْفِهَا سوى التأكيدِ، كقولك: ما جاءني من أحدٍ [(٨)] وهي مختصَّةٌ عند البصريينَ بغيرِ الموجبِ، وجوَّز الكوفيونَ والأخفشُ زيادتَها في الموجبِ أيضاً [(٩)]
٩٠/ظ واستشهدوا / بقولهم «قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ» وتأويلُه قد كان شيءٌ من مَطَرٍ، فيكون

---

(١) الكافية، ٤٢٣.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٣) شرح الوافية، ٣٨١ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٤٢ وفي المغني، ١/ ٣١٩ أنكر وقوعها قوم، قال: وهذا تكلف.

(٤) هذا رأي سيبويه والمبرد في من الواقعة بعد أفعل التفضيل، الكتاب، ٤/ ٢٢٥ والمقتضب، ١/ ٤٤ ـ ٤٥ وانظر بقية الآراء في معاني الحروف، للرماني ٩٧ والمغني، ١/ ٣٢١ وشرح الأشموني، ٣/ ٤٥.

(٥) في الكتاب، ٤/ ٢٢٤ «وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن».

(٦) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٧) اقتصر أبو الفداء على إيراد دليل واحد، وثمة أدلة أخرى انظرها في الإنصاف، ١/ ٣٧٠ وشرح الكافية، ٢/ ٣٢٠ ورصف المباني، ٣٢٢ والمغني، ١/ ٣١٨.

(٨) في الكتاب، ٤/ ٢٢٥ «ولو أخرجت من كان الكلام حسناً ولكنه آكد بمن».

(٩) بشرط تنكير مجرورها فقط، ونسب إلى الأخفش والكسائي وهشام جواز زيادتها بلا شرط، شرح التصريح، ٢/ ٨ ـ ٩، وانظر شروط زيادتها في المغني، ١/ ٣٢٣.

للتبعيضِ واستدلُّوا أيضاً بقولهِ تَعالَى: ﴿يَغْفِرْ لكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾ [١] وقَدْ قَالَ: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جميعاً﴾ [٢] والجوابُ: أنَّ مِنْ ها هنا أيضاً للتبعيضِ، أي يغفر لكم بعضَ ذنوبكم وهو خطابٌ لقومِ نوحٍ [٣].

وأمَّا إلى وحتَّى [٤] فلانتهاءِ الغايةِ، إلاَّ أنَّ حتَّى تفيدُ معنى، «مع» أي يدخلُ ما بَعْدَها فيما قَبْلَها [٥] بخلافِ إلَى، فإذا قلتَ: قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةِ فكأنك قلتَ: مع المشاةِ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسها ونمتُ البارحةَ حتَّى الصباح أي أكلتُ الرأسَ مع السمكةِ ونمت الصباحَ مع البارحةِ، هذا هو المختارُ، وقيلَ: الضابطُ في دخولِ ما بَعْدَ حتَّى فيما قَبْلَها، أن يكونَ ما بَعْدَها داخِلاً في مسمَّى ما قَبْلَها فيدخل الرأسُ في الأكلِ لدخولهِ في مسمَّى السمكةِ ولا يدخلُ الصباحُ في النوم، لأنَّه غيرُ داخلٍ في مسمَّى البارحةِ وإلى لا يدخلُ ما بَعْدَها فيما قبلَها في الأصحِّ [٦] وقيل: يدخلُ، وقيل: إن كانَ من جنسِ ما قَبْلَهُ دَخَلَ وإلا لم يدخلْ [٧]، وعلى الأصحِّ فإنَّما دخلت المرافقُ والكعبان في قولهِ تَعالَى: ﴿فاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وأَيديكُم إلى المَرافِقِ وامسَحُوا برؤوسِكُم وأَرجُلَكُم إلَى الكَعْبَيْنِ﴾ [٨] ببيانِ ذلكَ مِنَ النبيِّ ﷺ بالفعلِ، ولولا ذلك لم يُحْكَمْ بدخولهِ [٩].

وتجيءُ إلَى بمعنى مَعَ قليلاً [١٠] كقولهِ تَعالى: ﴿ولا تَأْكُلُوا أَمْوالَهم إلَى أَمْوالِكُم﴾ [١١] وأمَّا قولُه تَعالَى: ﴿كَمَا قَالَ عيسَى ابنُ مريمَ لِلحَوارِيِّينَ مَنْ أَنْصَاري إلَى

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٣) المسألة خلافية انظرها في رصف المباني، ٣٢٥ وشرح الكافية، ٢/ ٣٢٢ وشرح المفصل، ٨/ ١٣ والمغني، ١/ ٣٢٥.

(٤) الكافية، ٨/ ١٣ والمغني، ١/ ٣٢٥.

(٥) في الجنى، ٥٤٥ وذهب المبرد وابن السراج وأبو علي وأكثر المتأخرين إلى أنه داخل.

(٦) وهو قول أكثر المحققين، الجنى، ٣٨٥ ـ ٥٤٦.

(٧) شرح الوافية، ٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٨) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٩) إيضاح المفصل، ٢/ ١٤٤ وشرح الوافية، ٣٨٢ والنقل منه.

(١٠) وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين المغني، ١/ ٧٥، والجنى، ٣٨٦.

(١١) من الآية ٢ من سورة النساء.

اللَّهِ﴾ [١] فهي للغَايةِ أي مَنْ ينصرُني إِلَى أن يَتمَّ أمرُ اللّه [٢] وحتَّى لا تدخلُ إلاَّ علَى اسمٍ ظاهرٍ [٣] فلا يُقَالُ حَتَّاهُ كما يُقَالُ: إليه، خِلاَفاً للمبرِّدِ [٤].

وأَمَّا في [٥] فمعنَاهَا الظرفيَّة كقولك: جلستُ في المسجد وتكون كعلى قليلاً كقوله تعالى: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [٦] أي علَى [٧].

وأَمَّا الباءُ [٨] فتكون للإلصاق كقولِكَ: به داءٌ أي التصقَ الدَّاءُ بهِ، وكقولك: أقسمتُ باللّه أي أَلصقتُ قسمي باللّه، وللاستعانةِ كقولك: كتبتُ بالقَلَم، وللمصاحبَةِ كقولك: اشتريتُ الفرسَ بسرجهِ ولجَامهِ، وللتعديَةِ كخرجتُ به [٩]، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمينُ﴾ [١٠] أي أهبط القرآنَ جبريلُ، وللمقابلَةِ نحو: بِعْتُ هذا بهذا، وبمعنى في كقولك: ظننتُ به خيراً، وتكون زائدةً في غيرِ الموجبِ في خبرِ المبتدأ نفياً واستفهاماً قياساً نحو: ما زيدٌ بقائم، وهل زيدٌ بقائمٍ، وفي الموجبِ سماعاً نحو: أُلقى بيدِهِ، وبحسبِكَ زيدٌ [١١].

وأَمَّا الَّلامُ [١٢] فتستعمَلُ لمعانٍ:

١ ـ للاختصاصِ نحو: الجلُّ [١٣] للفرسِ، والمالُ لزيدٍ.

٢ ـ للتعليلِ نحو: ضربتُه للتأديبِ.

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الصف، وفي الأصل وإذ قال.

(٢) الخصائص، ٣٠٨/٢ وحروف المعاني، ١١٥ وتفسير النسفي، ١٩٠/٤.

(٣) هذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب، ٢٨٣/٢.

(٤) شرح المفصل، ١٦/٨.

(٥) الكافية، ٤٢٣.

(٦) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٧) هذا رأي الزمخشري ورده كثير من النحويين انظر المقتضب، ٣١٨/٢ وإيضاح المفصل، ١٤٧/٢ ورصف المباني، ٣٨٨ والمغني، ١٦٨/١.

(٨) الكافية، ٤٢٣.

(٩) بعدها في شرح الوافية، ٣٨٢ بمعنى أخرجته.

(١٠) من الآية ١٩٣ من سورة الشعراء.

(١١) شرح الوافية، ٣٨٢.

(١٢) الكافية، ٤٢٣.

(١٣) الجلُّ: ما تلبسه الدابّة لتصان به. القاموس المحيط، جلل.

٣ ـ للزيادةِ كقولهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ (١) أي رَدِفكم (٢).

٤ ـ أن تكونَ بمعنى «عَنْ» إذا استُعمِلت مع القولِ كقولهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الذينَ كَفَرُوا لِلَّذينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرَاً ما سَبَقُونَا إِلَيهِ﴾ (٣) وليس معنَى الآيةِ أنَّ الكافرينَ / خَاطَبُوا المؤمنينَ لأنَّه لو كانَ كذلك لوجَبَ أن يقولَ: سبقتمُونا إِلَيه، فعُلِمَ أَنَّ معنَاهُ قالَ الذينَ كَفَرُوا عَنِ الذينَ آمنوا (٤). ٩١/و

٥ ـ أن تكونَ بمعنَى واو القسَمِ في التعجُّبِ في اسم اللَّهِ تعالَى كقولِ الشَّاعِرِ: (٥)

لِلَّهِ يَبْقَى علَى الأيَّام ذو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

وأَمَّا رُبَّ فللتقليلِ (٦) كَما أَنَّ كَمْ للتكثيرِ، ولرُبَّ أحكامٌ:

أَحدُها: أنَّ لهَا صدرَ الكلامِ لكونِهَا لإنشاءِ التقليلِ.

والثاني: اختصاصُها بنكرةٍ موصوفةٍ بمفرَدٍ أو جملةٍ نحو: ربَّ رجلٍ كريم اجتمعتُ به، وربَّ رجلٍ أبوه عالمٌ، وربَّ رجلٍ مررتُ بهِ، واختصَّتْ بالنكرةِ لعَدَمِ الاحتياجِ إِلَى المعرفةِ، ووجَبَ أن تكونَ النكرةُ موصوفةً على الأَصحِّ (٧) ليتحقَّقَ

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٢) في المقتضب، ٢/٣٦ وقال بعض المفسرين في قوله (الآية) معناه ردفكم، وفي المغني، ١/٢١٥ بل ضمن ردف معنى اقترب، وانظر البيان، للأنباري ٢/٢٢٧.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأحقاف.

(٤) تفسير النسفي، ٤/١٠٨.

(٥) البيت اختُلِفَ حولَ قائلهِ فقد نسبه سيبويه في الكتاب، ٣/٤٩٧ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسبه السكري في كتاب شرح أشعار العرب، ١/٤٣٩ وابن منظور في لسان العرب، حيد، إلى مالك بن خالد الخناعي الهذلي، ونسبه ابن السيد البطليوسي في كتابه الحلل، ٩٦ إلى أبي ذؤيب الهذلي، قال: وأبو عمرو يروي هذا الشعر للفضل بن عبّاس، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل، ٩/٩٩ لأمية بن أبي عائذ وأضاف قيل: بأن البيت لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس الليثي. وورد البيت من غير نسبة في المقتضب، ٢/٣٢٣، وشرح الكافية، ٢/٣٤٠ ورصف المباني، ١١٨ ـ ١٧١ ـ ٢٢١ ومغني اللبيب، ١/٢١٤ وهمع الهوامع، ٢/٣٢ ـ ٣٩ وشرح الأشموني، ٢/٢١٦. الحِيَدُ جمع حَيد بالفتح وهو كلُّ نتوءٍ في قرْنٍ أو جبلٍ، والمشمخرُ: الجَبَلُ العالي، الظيَّانُ: ياسمينُ البر، الآسُ: الريحانُ، يبقى: أراد لا يبقى، وهو حذفٌ قياسيٌّ لأَنَّ المضارعَ وقع جواباً للقسم.

(٦) الكافية، ٤٢٣ وانظر إيضاح المفصل، ٢/١٤٩ وشرح الوافية، ٣٨٣.

(٧) هذا مَذْهَبُ ابن السراجِ والفارسي وأكثر المتأخرين وقالَ الأخفشُ والفراء والزجاجُ وابنُ طاهر وابن =

التقليلُ الذي هو مدلولُ رُبَّ، لأنَّه إذا وُصِفَ الشيءُ صَارَ أخصَّ مما لم يوصفْ [١].

والثالثُ: أن يكونَ فِعْلُها أي جوابُها وعامِلُهَا فعلاً ماضياً محذوفاً غالباً؛ لأنَّ وضعَها لتقليلٍ تحقَّقَ، ولأنَّ الصفةَ قد أغنت عنه وسدَّت مسدَّهُ، وإنَّما قيَّدَ الحَذْفَ بالغالبِ [٢]، لأنَّه قَدْ يَظْهَرُ نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ اجتمعتُ بهِ، فكريم صفةٌ لمجرورِ رُبَّ، واجتمعتُ به هو فعلُها الماضي، وهو جوابُها، وعامِلُها الذي يتعلَّقُ به رُبَّ، ولا يتعلَّقُ إلاَّ بما بَعْدَهَا لما ذكرنا من أنَّ لها صدرَ الكلامِ فلا يكونُ العَامِلُ إلاَّ بَعْدَهَا، وجوَّزَ بَعْضُهُم [٣] كونَ فعلِهَا مضارعاً نحو: رُبَّ رجلٍ وجيهٍ يقولُ ذلكَ، وقد تدخلُ رُبَّ على مضمَرٍ يميِّزُ ذلك المضمَرُ بنكرةٍ منصوبةٍ نحو: رُبَّهُ رجلاً، وهذا الضميرُ مُبْهَمٌ كالضميرِ المستترِ في: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وهذا الضميرُ مفرَدٌ مذكَّرٌ عند البصريينَ نحو: رُبَّهُ رجلاً، وربَّهُ رجلَيْنِ، ورُبَّهُ رجالاً، وربَّهُ امرأةً ورُبَّهُ امرأَتَيْنِ، ورُبَّه نساءً، لكونهِ راجعاً إِلَى مقدَّرٍ ذهني لا لشيءٍ مقدَّمٍ ذِكْرُه لتجبَ مطابقتُه، خلافاً للكوفيينَ فإنهم قالُوا: بمطابقةِ هذا الضميرِ للتمييزِ في الإفراد والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فيقولونَ: رُبَّهما ورُبَّهم ورُبَّها ورُبَّهُنَّ [٤].

وتَلْحَقُ رُبَّ ما الكافة فتدخل على الجملةِ سواء كانت فعليةً أو اسميةً إذا قصدُوا تقليلَ النسبةِ المفهومةِ من الجملِ نحو: رُبَّما قامَ زيدٌ، ورُبَّما زيدٌ قائمٌ، ولا يُقَالُ: ربَّما يقومُ زيدٌ، لأنَّ رُبَّ للزمانِ الماضي [٥]، وأَمَّا قولُه تَعالَى: ﴿**رُبَما يَوَدُّ الذينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ**﴾ [٦] فهو بمنزلةِ المضيِّ لصدْقِ الوعدِ بهِ [٧].

وأما واو رُبَّ فهي الواو التي يُبْتَدأُ بِهَا في أول الكلامِ بمعنَى رُبَّ ولهذا تدخلُ

= خروف: لا يجب ذلك. انظر الأصول لابن السراج، ١/٤١٧ ـ ٤١٨ وشرح الكافية، ٢/٣٣١ وهمع الهوامع، ٢/٢٦.

(١) شرح المفصل، ٨/٢٨.

(٢) مراده ابن الحاجب في قوله في الكافية، ٤٢٣ «وفعلها ماضٍ محذوف غالباً».

(٣) كابن هشام في المغني، ١/١٣٧ وانظر رصف المباني، ١٩٢.

(٤) شرح الوافية، ٣٨٣ وانظر الهمع، ٢/٢٦ ـ ٢٧.

(٥) شرح الوافية، ٣٨٣ وإيضاح المفصل، ٢/١٥٢.

(٦) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٧) انظر المغني، ١/١٣٧.

على النكرةِ الموصوفةِ وتحتَاجُ إلى جوابٍ مذكورٍ أو محذوفٍ ماضٍ، كما قيلَ في رُبَّ وهذا مذهب الكوفيينَ والمبرِّدِ (١) فإنَّ الجرَّ عندهم بالواو لا بُربَّ، والمَذْهَبُ الآخر مذهبُ سيبويهِ (٢) وغالبُ البصريينَ أَنَّ واو رُبَّ إنَّما تجرُّ بربَّ مضمرة بَعْدَها لأَنَّ رُبَّ تُضْمَرُ بَعْدَ ثلاثةِ أحرفٍ / الواو والفاءِ وبل، أَمَّا الواو فكقوله: (٣) ٩١/ظ

وبَلْـــدَةٍ ليـــسَ بِهَـــا أنيـــسُ إلاَّ اليَعَـــافِيـــرُ وإلاَّ العِيْـــسُ

فجرَّ بلدة برُبَّ مضمرة قالوا: (٤) لأَنَّ الواو حرفُ عطف في الأصل، وهو لا يعمَلُ، وأَمَّا الفاءُ فكقوله: (٥)

فـــإنْ أَهلـــكْ فـــذي حَنَـــقٍ لَظَـــاهُ علَـــيَّ يكَـــادُ يَلْتَهِـــبُ التِهَـــابَـــا

أي فربَّ ذي حَنَقٍ، ومثلُه قولُه: (٦)

فحـــورٍ قَـــدْ لَهَـــوتُ بِهـــنَّ عِيْـــنٍ

أي فربَّ حُورٍ، وأَمَّا بَلْ فكقولهِ: (٧)

بَـــلْ بَلَـــدٍ مِـــلْء الفِجَـــاجِ قَتَمُـــهْ

---

(١) المقتضب، ٢/٣١٨ ـ ٣٤٦ والإنصاف، ١/٣٧٦ وشرح الكافية، ٢/٣٣٣.

(٢) الكتاب، ٢/١٦٢ ـ ١٦٤.

(٣) قد تقدم الكلام على هذا الرجز ومواضع وروده في ١/١٩٦ بما يغنينا عن إعادته.

(٤) والقول للبصريين، انظر الإنصاف، ١/٣٨١.

(٥) البيت لربيعة بن مقروم الضبي، ورد منسوباً له في أمالي ابن الشجري، ١/١٤٣ برواية تكاد عليّ مكان عليّ يكاد، وشرح شواهد المغني، ١/٤٦٦ وورد من غير نسبة في شرح الكافية، ٢/٣٣٣ والمغني، ١/١٦٤.

(٦) هذا صدر بيت لمالك بن عويمر الهذلي وعجزه:

نـــواعـــمَ فـــي المـــروطِ وفـــي الـــرِّيَـــاطِ

ورد منسوباً له في شرح الشواهد، ٢/٢٣٢ وورد من غير نسبةٍ في الإنصاف، ١/٣٨٠ وشرح المفصل، ٢/١١٨ وشرح الأشموني، على الألفية، ٢/٢٣٢.

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج وقد ورد في ديوانه، ٣/١٥٠ وبعده:

لا يُشْتَـــرى كتَّـــانُـــهُ وجهـــرمُـــه

ورد منسوباً له في لسان العرب، جهرم، وشرح الشواهد، ٢/٢٣٢ وورد من غير نسبة في الإنصاف، ٢/٥٢٩ ومغني اللبيب، ١/١١٢ وشرح الأشموني، ٢/٢٣٢. القَتَام بزنةِ سَحابَ: الغبارُ، الفِجَاج جمع فَجٍّ وهو الطريقُ الواسع.

وأَمَّا واو القسم وتَاؤه [(١)] فيتوقَّفانِ على معرفَةِ القَسَم، وهو مصدرُ أَقسمتُ، والقَسَمُ في العُرْفِ اليمينُ، والأفعالُ الموضوعةُ للقسَم: أَقسَمتُ وحلَفتُ وآليتُ وقد أُجريَ مُجْرَاها: عَلِمَ اللَّهُ، ويَعْلَمُ اللَّهُ، وهو خَبَرٌ في اللَفظِ، إنشاءٌ في المَعْنَى، بمنزلةِ قولِكَ: بِعْتُ واشتَرَيْتُ وطلَّقتُ ونحوها، ولا يتمُّ القسمُ إلاَّ بجملَتَيْنِ أُولَى وثانية، الأُوْلَى نحو: حَلَفْتُ باللَّه، والثانيةُ نحو: لَقَدْ قَامَ زيدٌ، أو لتقومنَّ، ولكلٍّ واحدةٍ منهُمَا أحكامٌ تخصُّها:

منها أَنَّ الأُولى لا تكونُ إلاَّ إنشائيَّةً بخلافِ الثانيةِ فإنَّها تكونُ خبريَّةً وطلبيَّةً، والأُولَى لا تكونُ إلاَّ مؤكِّدةً للثانيةِ، والثانيةُ مؤكَّدةٌ بالأُولَى، والأُولَى هي القسمُ بالحقيقةِ لأَنَّها تشتملُ على الاسم الذي يُلْصَقُ به القسَمُ ليعظمَ بهِ ويفخَّمَ وهو المقسَمُ بهِ كاسمِ اللَّه في حلفْتُ باللَّهِ، والثانيةُ هي المقسَمُ عليها، وإذا كانت الثانيةُ خبريَّةً فهو القسَمُ لغيرِ الاستعطافِ نحو: حَلَفْتُ باللَّه لَقَدْ قَامَ زيدٌ، وإذا كانت طلبيَّةً فهو القسَمُ للاستعطافِ نحو: حلفتُ باللَّه لتقومنَّ، ولكثرةِ القسَمِ في كلامهم أكثروا التصرُّفَ فيه على وجوهٍ مِنَ التخفيفِ:

منها أَنَّهم حذَفُوا الفعلَ وحَرْفَ القسَم كما سنذكر، وحذَفُوا الخبرَ من الجملةِ الأُولى وهو قسمي في قولك: لعَمْري ولعَمْرُ أبيكَ، ولعَمْرُ اللَّهِ ويمينُ اللَّه وايمُنُ اللَّهِ وايمُ اللَّهِ وأمانة اللَّهِ وعمر بفتحِ العَيْنِ وضمِّها بمعنى، ولكنَّ المستعملَ في القسم المفتوحُ العَيْنِ، ومعنى لعَمْرُ اللَّهِ، الحَلْفُ ببقاءِ اللَّه ودوامه، وإذا قلت: لعَمْرُكَ اللَّهَ فكأنَّك قلتَ: بتعميرِكَ اللَّه أي بإقرارِكَ له بالبقَاءِ، وأَمَّا ايمُنُ اللَّهِ فاسمٌ مفرَدٌ عند البصريينَ موضوعٌ للقسَم مأخوذٌ من اليمينِ والبركةِ كأنهم أَقسَمُوا بيمينِ اللَّهِ، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مفتوحة [(٢)] وتدخلُ عليه لامُ الابتداءِ كما تدخلُ في قولك: لعمرك وذهبَ الكوفيونَ: إلى [(٣)] أن أيمن جمع يمينٍ وهمزتهُ همزةُ قَطْعٍ وإنما سقطت في الوصلِ

(١) الكافية، ٤٢٣ ـ ٤٢٤ وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ١٥٥ وشرح الوافية، ٣٨٣ وما ذكره أبو الفداء بعد من أحكام القسم منقول بجملته من شرح المفصل، ٩/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) هذا مذهب سيبويه، ٤/ ٥٠٣ والمسألة خلافية انظر الإنصاف، ١/ ٤٠٤ وشرح المفصل، ٩/ ٩٢، وقد حكى يونس كسرها أيضاً.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

لكثرةِ الاستعمالِ، وتُحْذَفُ نونُه فيبقى: ايمُ اللَّه، ويجوزُ في: ايم اللَّهِ بحذْفِ النونِ، فتحُ الهمزةِ وكسرهَا، وأَمانة اللَّه كذلكَ [1] مرفوعةٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ، ومن ذلكَ: عليَّ عَهْدُ اللَّهِ، فعَهْدُ اللَّه مرفوعٌ بالابتداءِ وعليَّ الخبَرُ [2] ولمَّا كانت أفعالُ القَسَمِ غير متعديةٍ بنفسِهَا، عُدِّيت بالحروفِ التي هي واو القَسَمِ وتاؤه والباءُ.

أَمَّا الواو: [3] فلا تكونُ إلاَّ عند حَذْفِ الجملةِ الأُوْلَى المقسم بهَا فلا يُقَالُ: حلفتُ واللَّهِ، لأَنَّ الواوَ عوضٌ عنِ الباءِ والفعل / لأَنَّ الواوَ للجمعِ والباءَ للإلصاقِ ٩٢/و وما أُلصِقَ بالشيءِ فقد جَامَعَهُ، ولا تستعمَلُ أيضاً في قَسَمِ الاستعطافِ، فلا يُقَالُ: واللَّهِ أخبرني كما يُقَالُ: باللَّهِ أَخبرني، ولا تدخلُ على المضمَرِ فلا يُقَالُ: وكَ لأفعلَنَّ كما يُقَالُ: بِكَ لأَفعلَنَّ وبه لأقومَنَّ، وإنَّما اختصَّت الواو بالظاهرِ، لأَنَّها بدلٌ عن الباءِ، والمضمَرُ بدلٌ عنِ المظهَرِ، فلم يجوِّزوا دخولَها على المضمَرِ، لئلا يجمعوا بين البَدَلَيْنِ [4].

وقد يُحْذَفُ حَرْفُ القَسَمِ وحَذْفُه على ضَرْبَيْنِ: بعوضٍ وبغيرِ عوض، أَمَّا حَذْفُه بعوضٍ فنحو: ها اللَّهِ لأفعلَنَّ أي واللَّهِ لأفعلَنَّ، وها اللَّهِ لا أفعلَنَّ أي واللَّهِ لا أفعلَنَّ، فهنا قد عُوِّضَ من حرفِ القسم حرفُ التنبيه، وكذلك يُعوَّضُ منه ألفُ الاستفهامِ نحو: آللَّهِ لأفعلَنَّ بالمدِّ، وجرِّ اسمِ اللَّه كما هو مع حرفِ التنبيه [5]، وأَمَّا حَذْفُه بغيرِ عوضٍ فنحو: اللَّهَ لأفعَلَنَّ بنصبِ اسم اللَّه تَعَالَى بفعلِ القَسَمِ المقدَّر قالَ امرؤ القيسِ: [6]

فقَــالَــتْ يميــنَ اللَّـــهِ مـــالَـــكَ حِيلَـــةٌ

---

(١) في الأصل لذلك.

(٢) الكتاب، ٣/ ٥٠٣ والمقتضب، ٢/ ٣٢٤.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٩٦.

(٤) إيضاح المفصل، ٢/ ١٥٤ وشرح المفصل، ٩/ ٩٩ والهمع، ٢/ ٣٩.

(٥) الكتاب، ٤/ ٥٠٠ والمقتضب، ٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٦) ديوانه، ٧٢ وعجزه:

وما إنْ أرى عنكَ العَمَايةَ تنجلي

وروي بالضم، على الابتداء، والخبر محذوف والتقدير: لازمني يمين اللَّه.

بنصب يمين، ويجوز عند سيبويه [١] اللَّهِ لأَفعَلَنَّ، بالجرِّ على إرادةِ الحَرْفِ المَحْذوفِ، وردَّه المبرِّدُ بأنَّ حرفَ الجرِّ لا يعمَلُ مضمراً [٢]، وإنَّما يجوزُ الجرُّ في اسمِ اللَّه تعَالَى خاصَّةً لكثرةِ القَسَمِ به، والنصبُ فيه وفي غيره.

وأمَّا التاء: فمثلُ الواو في وجوبِ حَذْفِ الفعلِ مَعَهَا، وهي مختصَّةٌ ببعضِ الظاهر وهو اسمُ اللَّه تَعَالَى: [٣] ﴿**تاللَّهِ لأَكيدَنَّ أَصْنامَكُم**﴾ [٤] والتاءُ بدلٌ من الواو كما أُبدلت في تجاه وتُراث فهي فَرْعُ الواو التي هي فرع الباءِ فلذلك ضَاقَ مجالُهَا، واختصَّت باسمهِ تعَالَى [٥].

وأَمَّا الباءُ: فهي أعمُّ من الواو والتاء لأَنَّها تُستعمَلُ مع الفعلِ، وحذفه، ومع السؤال وغيره ومع الظَّاهرِ والمضمَرِ ومع اسم اللَّه وغيره [٦] فمثالُهَا مَعَ الظَّاهرِ ومع الفعلِ: حَلَفْتُ باللَّهِ، ومثالُها مع حَذْفِهِ: باللَّهَ قُمْ، ومثَالُها مع المضمَرِ: حَلَفْتُ بِك وبِهِ، وأَمثلةُ الباقي ظاهرةٌ، وإنَّما اختصَّت الباءُ بهذه الأُمور، لأَنَّها حَرْفُ جرٍّ وحروفُ الجرِّ تضيفُ معنَى الفعلِ وشبهه إلى ما بَعْدَها، فلذلك أَضافت معنَى أقسمتُ إِلَى المقسَمِ به، وظَهَرَ الفعلُ مَعَهَا ودخلت على المضَمَرِ.

ذِكْرُ أَحْكام جَوَابِ القَسَمِ [٧]

قد عَلِمْتَ أَنَّ القسمَ نوعانِ: قسمٌ لغيرِ السؤال والاستعطاف، وقسمٌ للسؤالِ والاستعطافِ، أما قسمُ غير السؤالِ والاستعطاف فيجابُ أَيْ يُتَلَقَّى بِإِنَّ أو باللاَّمِ أو بكلَيْهِمَا، أو بحرفِ النفي، نحو: واللَّه إِنَّ زيداً قائمٌ، وواللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، ونحو قولِهِ

(١) قال في الكتاب، ٣/ ٤٩٨ «ومن العرب من يقول: اللَّه لأفعلنَّ وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه».

(٢) قال بعد ذكره ذلك «وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي» المقتضب، ٢/ ٣٣٥.

(٣) الكتاب، ٣/ ٤٩٦ ـ ٤٩٩ والمقتضب، ٢/ ٣٢٢ ـ ٤/ ٢٣٩.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٥) رصف المباني، ١٧٢.

(٦) الكافية، ٤٢٤ وشرح الوافية، ٣٨٣.

(٧) المصدران السابقان.

تَعَالَى: ﴿والعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفي خُسْرٍ﴾ (١) فتُلُقِّيَ القَسَمُ بِهِمَا، وواللَّهِ ما زيدٌ قائماً، وواللَّهِ لا رجلٌ أفضلُ منك، وإنْ كان المقسَمُ عليه جملةً فعليّةً وفعلُهَا ماضٍ مثبَتٌ جازَ تلقِّيهِ باللاّم وقد معاً نحو: واللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وأَجَازَ بعضُهم تَلَقِّيَهُ بقدْ وحْدَها (٢) كقولِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٣) جواب: ﴿والشَّمْسِ وضُحَاهَا﴾ (٤) وما بَعْدَه، قال التبريزي (٥) والتقديرُ لَقَدْ (٦)، وجَازَ تلقِّيهِ باللاَّمِ وَحْدَهَا كقولِ امرىء القيس (٧):

حَلَفْتُ لَهَا باللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولاَ صَالِ

فتلقَّاهُ / بقولِهِ لَنَامُوا، وإنْ كانَ فعلُ الجملةِ المقسَمُ عليها مضارعاً مُثْبَتاً فيُتلَقَّى ٩٢/ظ باللاَّمِ ونونِ التأكيدِ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿ولَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وليكونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٨) وقد تحذَفُ نونُ التأكيدِ في ضرورةِ الشِّعرِ كقوله: (٩)

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بيوتُكُمْ ... لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ أوسَعُ

أي ليعلمَنَّ ربِّي، وإن كَانَ الفعلُ منفياً فيلزمُ الماضي «ما»، نحو: واللَّه ما قَامَ زيدٌ، وقَدْ يكونُ ماضياً لفظاً ومستقبلاً معنًى فتدخل عليه، «لا» نحو: واللَّهِ لا قُمْت،

---

(١) الآيتان ١ ـ ٢ من سورة العصر.
(٢) والأولى الجمع بين اللام وقد، شرح الكافية، ٢/ ٣٣٩ والهمع، ٢/ ٤٢.
(٣) من الآية ٩ من سورة الشمس.
(٤) الآية ١ من سورة الشمس.
(٥) لعله يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي المعروف بالخطيب التبريزي أصله من تبريز، ونشأ ببغدادَ ورحل إلى بلاد الشام، وأخذ عن أبي العلاء وأخذ منه الجواليقي، وهو من أئمة اللغةِ والأدب له من التصانيف تهذيبُ إصلاح المنطق، وشرح اللمع لابن جني، وشرح المقصورة الدريديه توفي سنة ٥٠٢ هـ، ترجمته في نزهة الألباء، ٣٧٢ والبلغة، ٢٨٣ والبغية، ٢/ ٣٣٨ والأعلام، ٩/ ١٩٧.
(٦) نسب الأنباري في البيان، ٢/ ٣١٢ ـ ٥١٦ هذا القول إلى الفراء وليس في المعاني ٣/ ٢٦٧ ما يفيد ذلك.
(٧) البيت لامرىء القيس وردَ في ديونه ١٠٨ وورد منسوباً له في شرح المفصل، ٩/ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٩٧ وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٩٤ وورد من غير نسبةٍ في مغنى اللبيب، ١/ ١٧٣ ـ ٢/ ٦٣٦ وهمع الهوامع، ١/ ١٢٤ ـ ٤٢.
(٨) الآية ٣٢ من سورة يوسف.
(٩) البيت لم يعرف قائله ورد في شرح الكافية، ٢/ ٣٣٩ ـ ٣٩٤ ـ ٤٠٤ برواية أوسع وانظره في شرح الشواهد، ٣/ ٢١٥ وشرح التصريح، ٢/ ٢٥٤ وشرح الأشموني على الألفية، ٢/ ٢١٥، ٤/ ٣٠.

وكقولِ الشَّاعِرِ: [١]

حَسْبُ المحبِّينَ في الدُّنْيَا عَذَابُهم   واللَّـهِ لا عَـذَّبَتْهُـمْ بَعْـدَهَـا سَقَـرُ

أي لا تعذِّبُهم، ويلزم المضارعَ أَعني المنفي ما أو لا مع نونِ التأكيدِ وبدونها نحو: واللَّهِ لا أَفعلنَّه أبداً، وواللَّهِ ما أَفْعَلُ، ويجوزُ حذفُ حرفِ النفي مِنَ المضَارِعِ المنفي المذكورِ لدلالةِ الحالِ عليه كقولِ الشاعِرِ: [٢]

تَنْفَكُّ تسمَعُ ما حَييتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أي لا تنفكُّ، وكقولِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [٣] أي لا تزالُ، وكقَولِ امرىءِ القيسِ: [٤]

فقلـتُ يميـنُ اللَّـهِ أبـرَحُ قـاعِـداً   ولـو قطعُـوا رَأْسِـي لَـدَيْـكِ وأوصالِـي

أي لا أَبْرَحُ، وكقولِ الآخرِ: [٥]

للَّـهِ يَبْقَـى عَلَـى الأَيَّـامِ ذو حِيَـدٍ

أي لا يبقى.

وأَمَّا قسمُ السؤالِ والاستعطاف، فلا يحتاجُ جوابه إِلَى ما ذُكِرَ من إنَّ أو اللام أو حرفِ النفيِ، لقيامِ الطلبِ أو ما في معناه مقام ذلك كقولك: باللَّهِ أخبرني هل قَامَ زيدٌ، وكقولك في النهي: باللَّهِ لا تقمْ ونحو ذلك.

---

(١) البيت لمؤمل بن أميل، ورد منسوباً له في خزانة الأدب، ٣/ ٥٢٢ ـ ٤/ ٢٢٨ (طبعة بولاق) وورد من غير نسبةٍ في مغنى اللبيب، ١/ ٢٤٣.

(٢) البيت لخليفة بن نزار ورد منسوباً له في خزانة الأدب، ٤/ ٤٧ ـ ٤٨ (طبعة بولاق) وورد من غير نسبةٍ في الإنصاف، ٢/ ٨٢٤ وشرح المفصل، ٧/ ١٠٩ ـ ١١٠ وشرح الكافية، ٢/ ٢٩٥ ـ ٣٤٠ وهمع الهوامع، ١/ ١١١.

(٣) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٤) البيت لامرىء القيس ورد في ديوانه، ١٠٧ وورد منسوباً به في الكتاب، ٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤ والخصائص، ٢/ ٢٨٤ وشرح المفصل، ٧/ ١١٠ ـ ٨/ ٣٧ ـ ٩/ ١٠٤ والحلل، ٩٩ وشرح الشواهد، ١/ ٢٢٨، وشرح التصريح، ٢/ ٣٨ وورد من غير نسبةٍ في المقتضب، ٢/ ٣٢٥ وشرح الكافية، ٢/ ٣٤٠ ومغني اللبيب، ٢/ ٦٣٧ وهمع الهوامع، ٢/ ٣٨ وشرح الأشموني، ١/ ٢٢٨.

(٥) تقدم الكلام على هذا الشاهد في ٢/ ٧٧.

ذِكْرُ حَذْفِ جَوَابِ القَسَمِ (١)

ويُحْذَفُ جوابُ القسمَ إِذَا تقدَّمَ على القَسَمِ ما يدلُّ عليه نحو: زيدٌ عالمٌ واللّهِ، وكذلك يُحْذَفُ إذا اعتَرضَ القسمُ أي توسَّط نحو: زيدٌ واللّه قائمٌ، فجوابُ القَسَمِ في كله محذوفٌ لدلالة الجملةِ المتقدمَةِ والمعترضةِ على الجوابِ لأَنَّه مثلُها بعينِهَا (٢).

وأَمَّا عن: (٣) فللمجاوزةِ نحو: رميتُ عن القوسِ، لأَنَّها يقذَفُ عنها بالسَّهم ويتجاوزُ عَنْهَا، وأطعَمَهُ عن جوعٍ وكساه عن عُري لأَنَّه يجعلُ الجوعَ والعريَ متجاوزَيْنِ عنه، ويدخلُ عليها حَرْفُ الجرِّ فتكون اسماً بمعنَى الجانبِ نحو: جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يمينِهِ، أي مِنْ جانبها (٤).

وأما عَلَى (٥): فمعنَاهَا الاستعلاءُ تقول: جَلَسْتُ على الحصيرِ، وعليه دَيْنٌ، وفلانٌ أميرٌ علينا، قالَ تعالَى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الفُلْكِ﴾ (٦) (٧) وتقولُ في سَعَةِ الكَلاَمِ: مَرَرْتُ عَلَيْهِ إذا جُزْتَهُ، وتكون اسماً كقولك: قمت من على الحائط، وكقول الشاعر: (٨)

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدمَا تَمَّ ظِمْؤهَا ....

---

(١) الكافية، ٤٢٤.

(٢) شرح الوافية، ٣٨٤.

(٣) الكافية، ٤٢٤.

(٤) إيضاح المفصل، ٢/١٥٦ وشرح الوافية، ٣٨٤ ورصف المباني، ٣٦٧ والمغني، ٢/١٤٩.

(٥) الكافية، ٤٢٤.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة المؤمنون.

(٧) شرح الوافية، ٣٨٤ وفي إيضاح المفصل، ٢/١٥٦: والأول للاستعلاء الحقيقي والثاني للمجازي، والآية للحسي.

(٨) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وعجزه:

تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهَلِ

ورد منسوبا له في شرح المفصل، ٨/٣٧ ـ ٣٨ والحلل، ٧٨ ولسان العرب، علا وشرح الشواهد، ٢/٢٢٦ وشرح التصريح على التوضيح، ٢/١٩ وشرح شواهد المغني، ١/٤٢٥ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/٢٣١ برواية بعد ما تمَّ خمسها، والمقتضب، ٣/٥٣ ومعاني الحروف، ١٠٧ وشرح الكافية، ٢/٣٤٣ ورصف المباني، ٣٧١ ومغني اللبيب، ١/١٤٦ ـ ٢/٥٣٢ وشرح ابن عقيل، ٣/٢٨ وهمع الهوامع، ٢/٣٦ وشرح الأشموني، ٢/٢٢٦.

أي مِنْ فوقِهِ يَصِفُ قَطَاةً غَدَتْ مِنْ فوقِ فَرْخِهَا طالبةً للوِرْدِ.

وأما الكافُ [(١)]: فللتشبيهِ نحو: زيدٌ كالأَسَدِ، وزائدة [(٢)] كقولِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [(٣)] ويدخلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الجَرِّ فتكونُ اسماً بمعنَى مثل [(٤)] كقوله: [(٥)]

يَضْحَكْـــنَ عَـــنْ كـــالبَـــرَدِ المنْهَـــمِّ

وأمَّا مُنْذُ وَمُذْ: [(٦)] فيكونان اسمَيْنِ وقد تقدَّما في الظروفِ، ويكونَانِ حَرْفَي جر، ويُفرَّق بينَهُمَا، أَمَّا من جهةِ اللفظِ، فإِنَّهُمَا إِذَا كانَا اسمَيْنِ رُفِعَ ما بَعْدَهُمَا وإِنْ كَانَا
٩٣/و حَرْفَيْنِ جُرَّ ما بَعْدَهُمَا وأَمَّا مِنْ جِهَةِ المعنَى، فإِنَّهما إذا كانَا حَرْفَيْنِ / تعلَّقا بِمَا قَبْلَهُمَا وَكَانَ الكَلاَمُ بِهِما جملةً واحدةً، وإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ ورُفِعَ ما بَعْدَهُمَا كقولكَ: ما رأيتُهُ مُذْ يومَانِ، كَانَ الكلاَمُ جُمْلَتَيْنِ الجملةُ الأُولَى فعليَّةٌ والثانية اسميَّةٌ يصحُّ أن يَصْدُقَ في إحداهما ويَكْذِبَ في الأُخرَى [(٧)] فيصدُقُ في قولِهِ: ما رأيتُهُ ويكذبُ في قوله: مُذْ يَومَانِ، وهذا المعنَى مستحيلٌ فيهما إذا كَانَا حَرْفَيْنِ، وفَرْقٌ آخرُ: أَنَّهما إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ فالمعنَى كائنٌ فيما دَخَلاَ عليه لا فيهما، فإذا قلتَ: زيدٌ عندنا مُذْ شَهْرٍ، وخفضت كانَ الشَّهرُ هو الذي حَصَلَ فيه الاستقرارُ هناك وكانت مُذْ حينئذٍ بمعنَى في، وإِنْ رَفَعْتَ الشهرَ تعيَّنتْ مُذْ للاسميَّةِ وكانَ المعنَى أَنَّ الوقتَ الذي حَصَلَ فيه الاستقرارُ شهرٌ، وذهبَ قومٌ من النحاةِ إِلَى أنهما لا يكونانِ إِلاَّ اسمَيْنِ فإِذَا رفعتَ ما بَعْدَهُمَا كانَ التقديرُ

---

(١) الكافية، ٤٢٤.

(٢) المغني، ١/ ١٧٩.

(٣) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٤) في الكتاب، ١/ ٤٠٨ إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل، وانظر شرح الوافية، ٣٨٤ وشرح المفصل، ٨/ ٤٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٤٣ ورصف المباني، ١٩٦ والهمع، ٢/ ٣٠.

(٥) هذا عجز بيت من الرجز للعجاج وقبله:

بيـــــــض ثــــــلاث كنِعَـــــاج جُـــــمٍّ

ورد في ديوانه، ٢/ ٨٧ وورد منسوباً له في شرح الشواهد، ٢/ ٢٢٥ وشرح التصريح على التوضيح، ٢/ ١٨ وشرح شواهد المغني، ١/ ٥٠٣، وورد من غير نسبةٍ في شرح المفصل، ٨/ ٤٢ ـ ٤٤ ومغنى اللبيب، ١/ ١٨٠ وهمع الهوامع، ٢/ ٣١. المنهمّ: الذائب يعني أن النسوةَ يضحكنَ عن أسنان كالبَرَدِ الذائب لطافةً ونظافةً.

(٦) الكافية، ٤٢٤.

(٧) شرح المفصل، ٨/ ٤٤ ـ ٤٥ ويبدو أن المصنف ينقلُ عنه.

ما تقدَّمَ، وإذَا خفضتَ كانَا في تقديرِ اثْنَيْنِ مَضَافَيْنِ وَإِنْ كَانَا مَبنيين [1] كقولِهِ تعَالَى: ﴿مِن لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [2] وهُمَا لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ الماضي، كما أنَّ مِنْ الابتداءِ الغايةِ في المكانِ نحو: ما رأيتُه مُذْ يوم الجمعَةِ، ويدخلانِ على الزمنِ الحاضرِ فيكونَانِ بمعنى في نحو: ما رأيته مُذْ يومنَا أو مُذْ شهرنا، أي في يومِنَا أو شَهْرِنَا [3]، والبصريونَ يخصّونَ مِنْ بغير الزمانِ فلا يجيزونَ: ما رأيتُه مِنْ يومِ الجمعةِ، والكوفيونَ يُجيزُونَهُ [4].

وأَمَّا حَاشَا وَعَدا وَخَلاَ [5]: ففيها معنَى الاستثناءِ، وإذا جررتَ بها تكونُ حروفاً [6]، وإذا نصبتَ بها تكونُ أفعالاً قد أُضمِرَ فاعِلُوها، فإن دخلت «ما» عليها كقولك: قَامَ القومُ ما عدا عمراً، تعيَّنتْ للفعليَّةِ وتعيَّن النصبُ، واعلم أنَّ «كي» عند الزمخشري [7] وغيرِهِ من البصريينَ حَرْفُ جرٍّ بمنزلةِ اللام إِذَا قال: جِئْتُكَ لأَمرٍ، فتقولُ: كَيمه كما تقول: لِمَه، لأنَّ كي دخلت على ما الاستفهاميَّةِ وهي اسمٌ فلا بدَّ مِنْ أن تكونَ كي حرفاً من حروفِ الجرِّ لدخولِهَا على الاسم، لأنَّها لو كانتْ هي الناصبةُ للفعلِ لم تدخلْ على الاسم، لأَنَّ عواملَ الأَفعالِ لا تدخل على الأَسماءِ.

ذِكْرُ حَذْفِ حرفِ الجَرِّ [8]

ويُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فيتعدَّى الفعلُ بنفسه كقوله تعَالى: ﴿**واختارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً**﴾ [9] أي من قومه وكقولِ الشاعر: [10]

---

(١) ورده ابن هشام في المغني ١/ ٣٣٥ حيث قال: والصحيحُ أَنَّهما حرفا جرٍّ. وانظر الإنصاف، ١/ ٣٨٢ وشرحِ التصريح، ٢/ ٢٠ ـ ٢١.

(٢) من الآية ٦ من سورة النمل.

(٣) شرح الوافية، ٣٨٥.

(٤) الإنصاف، ١/ ٣٧٠ والنقل من شرح الوافية، ٣٨٥.

(٥) الكافية، ٤٢٤.

(٦) شرح المفصل، ٨/ ٤٩ والهمع، ١/ ٣١.

(٧) المفصل، ٢٩١، والإنصاف، ٢/ ٥٧٠.

(٨) المفصل، ٢٩١ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٦٠.

(٩) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٠) هذا صدر بيت لم يعرف قائله وعجزه:

ربَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ

ورد في الكتاب، ١/ ٣٧ والمقتضب، ٢/ ٣٢٠ والخصائص، ٣/ ٢٤٧ وشرح المفصل، ٧/ ٦٣، =

أَسْتَغْفِرُ اللَّـهَ ذَنْبـاً لَسْـتُ مُحْصِيَـهُ ....

أي من ذنبٍ، ودخلتُ الدارَ أي في الدار، وكقولِ الشَّاعِرِ: (١)

أَمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ   فَقَـدْ تَـرَكْتُـكَ ذا مَـالٍ وذا نَشَـبِ

أي أمرتُكَ بالخيرِ، وكقولكَ: كِلْتُ زيداً، ووزنت زيداً، أَي كلتُ لزيدٍ الطعامَ، ووزنت لزيدٍ الدراهمَ، فحذفوا حَرْفَ الجرِّ، وحذفوا أيضاً الطعامَ والدراهمَ، لأنَّ معناه: كِلْتُ الطعامَ ووزنت الدراهمَ لزيدٍ (٢) وإِذَا حُذِفَتْ حُرُوفُ الجرِّ وَجَبَ النصبُ لأنه مفعولٌ، فلا وجهَ إلا النصبُ، ويُحْذَفُ حَرْفُ الجرِّ مع أَنَّ المفتوحَة المشددة وأَنْ

٩٣/ظ المفتوحة المخففة كثيراً مستمراً والمرادُ بالمفتوحةِ / المخففةُ الناصبةُ للفعلِ لا المخففةُ من الثقيلةِ، ولا المفسرةُ نحو: عجبتُ أنكَ قائمٌ وجئت أنَّكَ أكرمتني أي مِنْ أنك ولأَنَّكَ (٣) وكقولِهِ تَعَالَى: ﴿**يَأْمُرُكُمْ بالسُّوءِ والْفَحْشَاءِ، وأَنْ تَقُولُوا على اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ (٤) أي وبأنْ تَقُولُوا، ومثلُ ذلكَ كثيرٌ في الكتاب العزيز وغيره، وجميعُ ذلك إِمَّا منصوبٌ أو في موضعِ النصب.

فإن قيل: إذا كانَ الفعلُ لا يتعدَّى إلاَّ بحرفِ الجرِّ فكيف تعدَّى بَعْدَ حَذْفِهِ فنصبَ المفعولِ؟ فالجوابُ: أَنَّ الفعلَ إذا تعدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ وكَثُرَ استعمالُهُ وَصَارَ ذلك مَعْلُوماً حُذِفَ اختصاراً حينَ عُلِمَ أَنَّ أصلَ الكلامِ كذلك كما حذَفُوا أشياءَ كثيرةً من الكلامِ لحصولِ العِلْمِ بها تخفيفاً، كحَذْفِ المبتدأ والخبر ونحوهما، وهذا هو المسمَّى بالمنصوبِ بنزعِ الخافضِ وقد يُزَادُ حَرْفُ الجَرِّ مع الفعلِ المتعدِّي تأكيداً

= ٨/ ٥١ وشرح الشواهد، ٢/ ١٩٤، وشرح التصريح، ١/ ٣٩٤ وهمع الهوامع، ٢/ ٨٢ وشرح الأشموني، ٢/ ١٩٤.

(١) البيت اختلف حول قائله، ورد منسوباً لعمرو بن معد يكرب في الكتاب، ١/ ٣٧. وأمالي ابن الشجري، ١/ ١٦٥ ـ ٢/ ٢٤٠ والحلل، ٣٤ ومغني اللبيب، ١/ ٣١٥ وذكر البطليوسي في الحلل، ٣٤ أن البحري نسبه في نوادره لأعشى طرود. وورد البيت من غير نسبةٍ في المقتضب، ٢/ ٣٥ ـ ٣٢٠ والمحتسب، ١/ ٥١ وشرح المفصل، ٢/ ٤٤ ـ ٨/ ٥٠ وهمع الهوامع، ٢/ ٨٢. النشب: الأشياء الثابتة التي لا براحَ لها كالدور والضياع.

(٢) قوله لزيد كرر في الأصل.

(٣) إيضاح المفصل، ٢/ ١٦٠ والنقل منه مع اختلاف يسير.

(٤) من الآية ١٦٩ من سورة البقرة.

للمعنَى وتقويةً لعَمَلِ العَامِلِ نحو: نصحت زيداً ونصحتُ لَهُ وشكرتُه وشكرتُ له [١]، وقد يُزَادُ حَمْلاً على تَدَاخُلِ المعنَيَيْنِ كقوله: [٢]

نضْــرِبُ بــالسيــفِ ونَــرْجُــو بــالفــرَج

فعدَّى نرجو بالباء لمَّا كانَ الرجاءُ بمعنَى الطَّمَعِ أي ونطمع بالفَرَجِ، والقياسُ أن لا يضمرُ حَرْفُ الجَرِّ، لأنَّهُ والمجرُورُ كشيءٍ واحدٍ، وقد جَاءَ ذلك في مواضِع لا يُقَاسُ عَلَيْهَا منها: إضمار رُبَّ وإضمارُ باءِ القسم قليلاً في قولك: اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ بجرِّ اسم اللَّهِ تَعَالَى، وجَرُّ هذا عند المحققينَ لا يجوزُ إلاَّ مع همزةِ الاستفهامِ أو هاء التنبيه كقولك: آللَّهِ لأَفْعَلَنَّ وَهَا اللَّهِ لأفْعَلَنَّ، ليكون عِوضاً عن حرفِ القسم [٣]، وأُضمِرَ حَرْفُ الجَرِّ شاذاً، فمنه إضماره في قولِ رؤبةَ: [٤] «خيرٍ عَافَاكَ اللَّهُ» بجرِّ خيرٍ، إذ قيلَ له: كيفَ أَصْبَحْتَ، وأَجَازَ سيبويه في قولِ زُهيرٍ: [٥]

بَــدَا لــيَ أَنِّــي لَسْــتُ مُــدْرِكَ مَــا مَضَــى ولاَ سَــابِــقٍ شيئــاً إِذَا كَــانَ جَــائِيــاً

خَفْضَ سابقٍ على إضمارِ الباءِ في مدرك، أي لستُ بمدرك ولا سابق [٦].

---

(١) الهمع، ٢/ ٨٢.

(٢) النابغة الجعدي، ورد في ديوانه، ٢١٦ ونسب له في رصف المباني، ١٤٢ ورد من غير نسبة في الإنصاف، ١/ ٢٨٤ والمغني، ١/ ١٠٨.

(٣) الكتاب، ٣/ ٤٩٦ والمقتضب، ٢/ ٣٢٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٣٦.

(٤) انظر القول في إيضاح المفصل ٢/ ١٦٢ والإنصاف ٢/ ٥٣٠ وشرح المفصل ٨/ ٥٣ والأشباه والنظائر، ٣/ ٨.

(٥) البيت اختلف حول قائله. ورد في ديوان زهير، ٢٢٧ برواية:
ولا ســـابقـــي شـــيء إذا كـــان جـــائيـــاً
وورد في الكتاب، ١/ ١٦٥ برواية ولا سابقاً وفي ٣/ ٢٩ ـ ٥١ ـ ١٠٠ برواية ولا سابق منسوباً لزهير أيضاً، ونسبه أيضاً لصرمة الأنصاري في الكتاب، ١/ ٣٠٦ ورواه من غير نسبةٍ أيضاً في الكتاب، ٢/ ١٥٥ ورواه البطليوسي في الحلل، ١١٠ منسوباً لزهير وقال: يروى لصرمةَ الأنصاري ورواه ابن الأنباري في الإنصاف، ١/ ١٩١ ـ ٣٩٥ منسوباً لزهير ولابن صرمة الأنصاري، في حين رواه ابن هشام في المغني ١/ ٩٦ ـ ٢٨٨ ـ ٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨ منسوباً لزهير، ومن غير نسبة في ٢/ ٤٦٠ ـ ٤٧٨ ـ ٥٥١ ـ ٦٧٨ وورد البيت من غير نسبة في الخصائص، ٢/ ٣٥٣ ـ ٤٢٤ ورواه السيوطي منسوباً لزهير في شرح شواهد المغني، ٢/ ٦٩٥ والهمع، ٢/ ١٤١.

(٦) الكتاب، ٣/ ٢٩.

ذِكْرُ الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعل [1]

وهيَ: إنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ وَلَيْتَ ولَعَلَّ ولكنَّ، تدخلُ علَى الجملةِ الاسميَّةِ فتنصبُ المبتدأ ويسمَّى اسمَها وترفعُ الخَبَرَ ويسمَّى خَبَرَها، ووجْهُ شبهِهَا بالفعلِ المتعدي أَنَّهَا تَقْتَضِي اسمَيْنِ كما يقتضيهما الفعلُ المتعدِّي، فتنصبُ أحدَهما وتَرْفَعُ الآخر كما صُنِعَ في مقتضَى الفعلِ المتعدِّي، وقُدِّمَ المنصوبُ على المرفوعِ للفرقِ بَيْنَ الفعلِ وما أَشْبَهَهُ [2] وكلُّهَا لها صَدْرُ الكَلاَمِ غَيْرَ أَنَّ المفتوحَة، وإنَّما كَانَ لها صَدْرُ الكلامِ لأَنَّ كلاً منها يدلُّ على قسمٍ من أقسامِ الكلامِ من تمنٍ أو ترجٍّ أو استدراكٍ أَوْ غيرِ ذلكَ فوجَبَ التقديمُ، وأَمَّا أَنَّ المفتوحة فَإِنَّها مع ما فِي حَيِّزها في تأويلِ المفرَدِ، وإِنَّما التَزَمُوا أن لا تكونَ أَوَّلَ الكلام [3] لئلا تبقَى عرضةً لدخولِ إنَّ المكسورة عليها، فإنه
٩٤/و لا يجوزُ أن تقول: إنَّ أَنَّ زيداً منطلقٌ عند سيبويه [4] وذكر أنَّ / العرَب اجتنبت ذلك كراهة لاجتماعِ اللفظَيْنِ المشتبهَيْنِ، وأَجَازه الكوفيون [5] وتلحقُ هذه الحروف ما [6] فتلغيها عن العَمَلِ على الأفصحِ، وتدخلُ حينئذٍ على الجملةِ الفعليَّةِ أيضاً، كقولك: إِنَّما زيدٌ قائمٌ، وإنما قامَ زيدٌ [7]، ولا يتحتم الإلغاءُ مع ما بل يجوزُ الإعمال أيضاً [8]

---

(١) الكافية، ٤٢٤.

(٢) في شرح الوافية، ٣٨٨ وما أشبه الفعل.

(٣) بعدها في شرح الوافية، ٣٨٩ لئلا تلتبس بـ «أنَّ» التي بمعنى لعلَّ، وتلك لا تكون إلا أول الكلام ثم قال ابن الحاجب: أو لئلا تكون عرضة. وهو ما نقله أبو الفداء هنا. وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ١٦٥.

(٤) في الكتاب ٣/ ١٢٤: واعلم أنه ليس يحسن لأنَّ أن تلي إنَّ، ولا أنَّ كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة. وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ١٦٥.

(٥) شرح المفصل، ٨/ ٥٩ - ٦٠.

(٦) الكافية.، ٤٢٤.

(٧) شرح الوافية، ٣٨٩ والنقل منه.

(٨) قال الزجاجي في الجمل، ٣٠٤: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم ولعلما بكراً مقيم فيلغي ما، وينصب بإن وكذلك سائر أخواتها» وظاهر كلام أبي الفداء تبعاً أيضاً لابن الحاجب في شرح الوافية، ٣٨٩ أنه يجوز في الأدوات جميعها الإعمال والإلغاء في حين أن جمهور النحويين قيدوا ذلك فقالوا: إن قرنت هذه الأدوات بـ «ما» الزائدة ألغيت وجوباً، إلا ليت فجوازاً، واقتصار أبي الفداء في التمثيل ببيت النابغة لعله يفيد أنه تابع للجمهور، انظر لذلك كتاب، ٣/ ١٣٠ وشرح المفصل، ٨/ ٥٤ والهمع، ١/ ١٤٣ وشرح الأشموني، ١/ ٢٨٣.

كما في قولِ النَّابِغَةِ: [1]

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ

بالوَجْهَيْنِ، برَفْعِ الحَمَامِ وَنَصْبِهِ [2]

ذِكْرُ إِنَّ وأَنَّ [3]

إنَّ المكسورة لا تغيِّرُ معنَى الجملة بمعنَى أنَّها لا تُخْرِجُهَا عن حُكْمِ الاستقلال ولذلك يحسُنُ السكوتُ على الجملَةِ التي دخلتْ عَلَيْهَا، كما كان يحسنُ السكوتُ عليها قَبْلَ دخولِهَا فإذَا قُلْتَ: إنَّ زيداً قائمٌ، أَفَدْتَ به ما أفدتَ بقولك: زيدٌ قائمٌ مع زيادةِ التأكيدِ والمبالغةِ، وأَنَّ المفتوحةَ تغيِّرُ معنَى الجملة وتجعلُها في تأويلِ المفرَدِ، الذي هو مَصْدَرُ خَبَرِهَا نحو: أعجبني أنَّكَ قائمٌ أي قيامُك، وأعجبني أنَّ زيداً أخوكَ أي أخوَّة زيد، فهي مع الجملةِ التي بَعْدَهَا في تأويلِ المفرَدِ، فإن تعذَّرَ قُدِّرت بالكونِ نحو: أَعجبني أنَّ هذا زيدٌ، أي كونُه زيداً، ومن أجلِ كونِ المكسورةِ لا تغيِّرُ معنَى الجملةِ، وَجَبَ الكسرُ لفظاً أو حكماً في كلِّ موضعٍ تَبْقَى فيه الجملةُ بحَالِهَا، ومِنْ أجلِ كونِ المفتوحةِ تغيِّرُ معنَى الجملةِ وتجعَلُهَا في حكمِ المفرَدِ، وَجَبَ الفَتْحُ لفظاً أو حكماً في كلِّ موضعٍ تكونُ مع ما بَعْدَهَا في محلِّ المفرَدِ. [4]

---

(١) النابغة هو زيادُ بن معاويةَ ويُكنى أبا أمامة انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء، ١/ ٥٠ والشعر والشعراء، ١/ ٩٢ والبيت ورد في ديوانه، ٢٤ وورد منسوباً له في الكتاب، ٢/ ١٣٧، والخصائص، ٢/ ٤٦٠ ومعاني الحروف، ٨٩ والإنصاف، ٢/ ٤٧٩ ورصف المباني، ٢٩٩ ـ ٣١٦ ـ ٣٠٨ ومغني اللبيب، ١/ ٦٣ ـ ٢٨٦ ـ ٣٠٨ وشرح الشواهد، ١/ ٤٨٢ وشرح التصريح، ١/ ٢٢٥، وورد من غير نسبة في شرح الكافية، ٢/ ٣٤٨ وهمع الهوامع، ١/ ٦٥ ـ ١٤٣ وشرح الأشموني، ١/ ٢٨٤.

(٢) في الكتاب، ٢/ ١٣٧: وأما ليتما زيداً منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني (البيت).

(٣) الكافية، ٤٢٤.

(٤) إيضاح المفصل، ٢/ ١٦٦ وشرح المفصل، ٨/ ٥٩.

ذِكْرُ المَواضِعِ التي تُكْسَرُ فيها إِنَّ [١]

وهي تكسَرُ إذا وقعت ابتداءً لكونهِ موضعَ الجملةِ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، وتكسَرُ أيضاً بعدَ القولِ نحو: قلتُ إنَّ زيداً قائمٌ، لأنَّ مقولَ القولِ جملةٌ [٢]، وتكسَرُ أيضاً إذا وقعت جوابَ القسم، نحو: واللّه إنَّ زيداً قائم لأَنَّ جَوابَ القَسَم لا يكونُ إلاَّ جملة [٣] وتكسَرُ أيضاً بَعْدَ الموصولِ نحو: جاءني الذي إن أباه عالَمٌ، لأنَّ صلةَ الموصولِ لا تكون [٤] إلاَّ جملةً، قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿**وآتيناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ أُولي القُوَّةِ**﴾ [٥] أي الذي إن مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعصبةِ، وتكسَرُ أيضاً إذا وقعتْ بَعْدَ واوِ الحالِ نحو: جاءني زيدٌ وإنه ضاحكٌ، وبَعْدَ حتَّى التي للابتداءِ خاصةً نحو: قامَ القومُ حتَّى إن زيداً قائمٌ، وبَعْدَ «ألا» و«أما» [٦] من حروفِ التنبيهِ نحو قولهِ تَعَالَى: ﴿**أَلا إنَّهُم هُمُ السُّفَهَاء**﴾ [٧] وكذلك تكسَرُ إذا وَقَعَ في خبرِهَا اللّامُ نحو: علِمْتُ إنك لقائمٌ، قالَ اللّه تَعَالَى: ﴿**إنَّ ربَّهمُ بِهِم يَوَمَئِذٍ لَخَبيرٌ**﴾ [٨] وبَعْدَ حروفِ التصديقِ نحو: نَعَمْ إنَّ زيداً قائمٌ.

ذِكْرُ مواضِعِ فَتْحِهَا [٩]

وهي تُفْتَحُ إذا كانت مع مَا بَعْدَهَا فاعلةً نحو: بلغني أَنَّ زيداً عالمٌ أي بلغني عِلْمُ زيدٍ، لوجوبِ كونِ الفاعلِ مفرداً، وتُفْتَحُ أيضاً إذا وقعت مفعولةً نحو: كرهتُ أَنَّ زيداً
٩٤/ظ جاهلٌ أي كرهتُ جهلَ زيدٍ، وتفتَحُ أيضاً إذا كانت مَعَ ما بَعْدَها / مبتدأ نحو: عندي أنكَ عالمٌ، لأَنَّ المبتدأَ من خواصِّهِ أن يكونَ مفرداً، وتفتح أيضاً إذا وقعتْ بَعْدَ «لولا»

(١) الكافية، ٤٢٤.
(٢) الكتاب، ٣/١٤٢.
(٣) الكتاب، ٣/١٤٦.
(٤) في الأصل لا يكون.
(٥) من الآية ٧٦ من سورة القصص.
(٦) غير واضحة في الأصل.
(٧) من الآية ١٣ من سورة البقرة.
(٨) من الآية ١١ من سورة العاديات.
(٩) الكافية، ٤٢٤.

نحو: لولا أنَّكَ منطلِقٌ انطلقتُ لأَنَّ ما بَعْدَ لولا مبتدأ خبرهُ محذوفٌ، لأَنَّ المفردَ بَعْدَ لولا ملتزَمٌ في الاستعمالِ، وتُفْتَحُ أيضاً إذا وقعت بَعْدَ «لو» نحو: لو أنَّك قائمٌ لوقوعِهَا موقعَ المفرَدِ لكونه فاعلاً لفعلِ محذوفٍ أي لو وقعَ قيامُك كانَ كذا، وتُفْتَحُ أَيْضاً إذا وقعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الجرِّ نحو: عجبت من أنَّكَ منطلقٌ أي مِنْ انطلاقك لأَنَّ المجرورَ لا يكونُ إلاَّ مفرداً، وتُفْتَحُ أيضاً إذا وقعتْ بَعْدَ حيث أيضاً على المختارِ، وإن كانت الجملةُ بَعْدَها ملتزمةً اعتباراً بالأصلِ لأَنَّها ظرفٌ، والأَصلُ إضافتُها إِلَى المفرَدِ فاعتُبِرَ الأَصْلُ فيها [(١)] واعلم أنه إذا تعذَّر تأويلُ الجملةِ التي بعد أَنَّ بالمفرَدِ قُدِّرت بالكونِ، كقولهِ تَعالَى: ﴿ولَو أَنَّ ما في الأَرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾ [(٢)] أي لو ثبتَ كونُ ما في الأرض [(٣)].

ذِكْرُ المَواضِعِ التي يجوزُ فيها كسرُ إن وفتحُها [(٤)]

وهو أنَّ كلَّ موضعٍ وقعتْ فيه واحتُمِلَ أن تُقدَّر موضعاً للجملةِ، وأَن تقدَّر موضعاً للمفرَدِ، جازَ الكسرُ والفتحُ باعتبارِ التقديرينِ مثل قوله: [(٥)]

وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قِيْلَ سَيِّداً ... إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

فإنْ قَدَّرتَ أَنَّها وقعتْ موقعَ إذا هو عَبْدُ القَفَا، كَسَرْتَ لِمكانِ الجملَةِ، وإن قَدَّرتَ إذا العبوديّة والخبرُ محذوفٌ فَتحتَ لوقوعِهَا مَوقعَ المفرَدِ، لأَنَّ المعنَى فإذا العبودية حاصلةٌ، وكذلك إذا قُلْتَ: مَنْ يُكرمني فإنِّي أكرمُهُ إن قَدَّرتَ أَنَّها وقعَتْ مَوقعَ

---

(١) هذا رأي ابن الحاجب في شرح الوافية، ٣٩٠، ونصَّ ابن هشام في المغني، ١/ ١٣٢ على ندرة إضافتها إلى المفرد، ثم قال: والكسائي يقيسه. وانظر الهمع، ١/ ١٣٧ وحاشية الصبان، ١/ ٢٧٤.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٣) إيضاح المفصل، . ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٤) الكافية، ٤٢٤.

(٥) البيتُ لم يُعرَفْ قائلُهُ وقد ورد في الكتاب، ٣/ ١٤٤ والمقتضب، ٢/ ٣٥٠ ـ والخصائص، ٢/ ٣٩٩ وشرح المفصل، ٤/ ٩٧ ـ ٨/ ٦١ ـ ٦٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٥٠ وشرح الأشموني، ١/ ٢٧٦ وشرح التصريح، ١/ ٢٢٨ وهمع الهوامع، ١/ ١٣٨ عبدُ القفا واللهازم: كناية عن الخسَّةِ واللهازم جَمْعُ لهزمة بكسرِ اللامِ وهي طرف الحلقوم أراد أنه ظنَّ سيادته فلما نَظَر إلى قفاه ولهازمه تبيَّن عبوديته ولؤمه، وخَصَّ هذين لأنَّ القفا موضِعُ الصفعِ، واللهازمَ موضعُ اللكز والمعنى كنت أظنُّ سيداً كما قيل؛ فإذا هو ذليلٌ خسيس.

فأنا أُكرِمُه، كسرتَ لمكانِ الجملةِ، وإن قدَّرتَ فجزاؤه أَني أُكرِمُه أي فجزاؤه الإكرامُ فتحتَ لوقوعها خبرَ المبتدأ وهو موضعُ المفردِ الذي هو الإكرامُ [١].

ذِكْرُ العَطْفِ علَى اسم إنَّ المكسورة بالرفعِ [٢]

لَمَّا كانت إنَّ المكسورة لم تغيِّر معنَى الجملةِ صحَّ أن تقدَّر كالعَدَم، فيعطَفُ علَى محلِّ اسمها، لأَنَّ معنَى الابتداء باقٍ فيه لكن بشرطِ أن تكونَ مكسورةً لفظاً أو حكماً، لأَنَّ المفتوحةَ تغيِّر معنى الجملةِ إلَى المفرَدِ، فمثالُ إن المكسورة لفظاً: إنَّ زيداً منطلِقٌ وعمرو بالرفع عطفاً على محلِّ اسمها، ومثالُ إنَّ المكسورة حكماً الداخلةِ على ما أصله المبتدأ والخبرُ، كالداخلةِ على مفعولَي أَفعالِ القلوبِ فهي مكسورةٌ حكماً وإن كانت مفتوحة لفظاً نحو: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ فيجوز العَطْفُ على موضع اسمها بالرفع، وإنَّما قلنا إنَّ: المفتوحةَ بَعْدَ أَفعالِ القلوبِ في حكم المكسورة، لأَنَّ هذه الأَفعال إذا عُلِّقت رجعَ ما بَعْدَها إلَى أَصلهِ من المبتدأ والخبَرِ نحو: عَلِمتُ لزيدٌ قائمٌ [٣] ومن ذلك بيتُ الكتابِ: [٤]

وإلاَّ فَاعلَمُوا أَنَّا وأَنتم ... بُغَاةٌ ما بقِينَا في شِقَاقِ

٩٥/و / فعطفَ علَى محَلِّ المكسورةِ حكماً المفتوحةِ لفظاً، أَنتم، وهو صيغةُ المرفوعِ، وبُغاةٌ خبرُ أَنتم، وأَمَّا خَبَرُ أَنَّ فمحذوفٌ لدلالةِ خبرِ المعطوفِ عليه، لأَنَّه بلفظهِ إذَ تقديرُه: فاعلَمُوا أَنَّا بُغَاةٌ وأَنتم بُغَاةٌ، وشَرْطُ العَطْفِ بالرفع أَنْ يمضيَ الخَبَرُ لفظاً أو تقديراً، فاللفظ كقولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو والتقديرُ كقولك: إنَّ زيداً وعمرٌو قائم، وأَنَّا وأنتم بغاةٌ، لأَنَّ التقديرَ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو قائمٌ، بخلافِ قولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، فإنه ممتنعٌ عندَ البصريينَ [٥] لأَنه لم يجيء عنهم مثله

---

(١) بعدها في شرح الوافية، ٣٩١ والمبتدأ محذوف أي جزاؤه.

(٢) الكافية، ٤٢٤.

(٣) شرح الوافية، ٣٩١ وانظر الإنصاف، ١/ ١٨٥ وشرح الكافية، ٢/ ٣٥٣.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم ورد في ديوانه، ١٦٥ برواية: ما حيينا مكان ما بقينا، وورد منسوباً له في الكتاب، ٢/ ١٥٦ والإنصاف، ١/ ١٩٠ وشرح المفصل، ٨/ ٦٩ ـ ٧٠ وشرح التصريح، ١/ ٢٢٨ وورد من غير نسبة في شرح الكافية، ٢/ ٣٥٣.

(٥) الإنصاف، ١/ ١٨٥.

ولا يستقيم قياسُه على محلِّ الإجماع أعني: إنَّ زيداً وعمرو قائم، لأنَّ الأولَ منصوبٌ بإنَّ، والثاني مرفوع بالابتداءِ بخلاف: إن زيداً وعمرو قائمان لأنَّه يلزمُ أن يكونَ قائمان معمولا لإنَّ وللابتداء معاً وهو باطلٌ [1]، لأنَّه مِنْ حيثُ هو معمولٌ للابتداءِ لا يكونُ معمولا لإنَّ، ومن حيثُ هو معمولٌ لإنَّ لا يكون معمولاً للابتداء، وإلاَّ لَزِمَ اجتماعُ عامِلَيْنِ مختلفَيْن عَلَى معمولٍ واحدٍ، فيلزم أن يكونَ معمولاً لإنَّ، غير معمولٍ لإنّ وهو فاسدٌ، والمبرِّدُ [2] من البصريين جوَّزَ العطفَ بالرفع على اسم إنَّ قَبْلَ مُضيِّ الخبرِ ـ لا لفظا ولا تقديراً ـ بشرطِ أن يكونَ اسمُ إنَّ مبنيًّا نحو: إنِّي وزيدٌ ذاهبان، لأنَّ اسمَ إن لمَّا كان مبنياً لم تعملْ فيه إنَّ فلم تعملْ في الخبرِ أيضاً فيكونُ الخبرُ معمولاً للابتداء فقط. وقد ثبتَ بالنصِّ عن العربِ قولهم: إنكَ وزيدٌ ذَاهِبَانِ [3] وأمَّا: إنَّ زيداً وعمرو ذاهبان، فالمبرِّدُ وغيرهُ من البصريينَ متفقُون على امتناعهِ خلافاً للكوفيينَ، فإنهم يجوّزون: إنَّ زيدا وعمرو ذاهبانِ برفع عمرو [4]، وإذا عَطَفْتَ على اسم إنَّ قبلَ مضيِّ الخبرِ فالواجبُ عند البصريينَ النصبُ في المعطوفِ، وأمَّا الخبرُ فالمختارُ تثنيتهُ مع الواو حينئذ نحو: إنَّ زيدا وعمرا قائمانِ، وإفراده مع أو ومع لا ومع ثُمَّ ومَعَ الفاءِ نحو: إنَّ زيدا أو عمرا قائمٌ، وإنَّ زيداً لا عمراً قائمٌ، وكذلك مثالُ ثُمَّ والفاءِ، ولكنَّ المشددة [5] مثل إنَّ المكسورة في جوازِ العَطْفِ والرفع على محلِّ اسمِها بذلكَ الشرط، والنصبُ على اللفظِ نحو: كانَ كذا لكنَّ عمراً منطلقٌ وبشرٌ وبشراً، وإنَّما جَازَ ذلك في إنَّ المكسورة وفي لكنَّ خاصةً لكون كلٍّ منهما لا يغيِّرُ معنَى الجملةِ بخلافِ الأربعةِ الباقيةِ التي هي أنَّ المفتوحة وكأنَّ وليتَ ولعلَّ، فإنه لا يجوزُ العَطْفُ على

---

(١) شرح الوافية، ٣٩٢ والنقل منه مع تصرف يسير وانظر شرح المفصل، ٨/٦٨ وشرح التصريح، ١/٢٢٧ وشرح الأشموني، ١/٢٨٥.

(٢) وكذا نسب إليه في شرح الوافية، ٣٩٢ وإيضاح المفصل، ٢/١٨١، ونسب إلى الفراء في الإنصاف، ١/١٨٦ وشرح التصريح، ١/٢٢٨ ونسب إلى المبرد والكسائي في شرح الكافية، ٢/٣٥٥.

(٣) في الكتاب، ٢/١٥٥: واعلم أنه ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان وفي شرح الوافية، ٣٩٢ «وهو عند المحققين غلط منهم لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء».

(٤) المقتضب، ٤/١١١ وإيضاح المفصل، ٢/١٨١ والإنصاف، ١/١٨٥.

(٥) الكافية، ٤٢٥.

محلِّ اسمها كما جَازَ في إن المكسورة ولكنَّ المقدمتي الذكر، لتغييرِ هذه الأربعةِ معنَى الابتداءِ، لأَنَّ هذه الأربعةَ تضمَّنت معاني أَفعالٍ مخصوصةٍ من جَعْلِهَا في تقديرِ المفرَدِ من تشبيهٍ وتمنٍ وترجٍ [1].

ذِكْرُ دخولِ لامِ الابتداءِ مع إنَّ المكسورة [2]

وتدخلُ لامُ الابتداءِ مع إنَّ المكسورة دونَ أخواتِهَا إمَّا علَى خَبَرِهَا، نحو: إنَّ زيداً لقائم [3] وإمَّا على متعلِّق الخبرِ، بشرطِ تقديمهِ على الخَبَرِ [4] نحو: إنَّ زيداً لَطَعامَكَ آكلٌ، وإمَّا على اسمها / إنْ فُصِلَ بينَهُ وبَيْنَ إنَّ فاصلٌ نحو: إنَّ في الدار لزيداً، أما لو أَخَّرتَ متعلِّقَ الخبرِ وأدخلتَها عليه نحو: إنَّ زيداً آكلٌ لَطَعامَكَ لم يجز، لأَنَّها لا تتأخَّرُ عن الاسم والخبرِ جميعاً، وإنَّما اشتُرِطَ في دخولِهَا على الاسم الفصلُ، لامتناعِ دخولِهَا إذا لم يُفْصَلْ بينَهُمَا، نحو: إنَّ لَزيداً قائمٌ لكراهتهم اجتماعَ حرفي ابتداءٍ. ٩٥/ظ

واعلمْ أنَّ دخولَ هذهِ الَّلامِ مع لكنَّ كما شُرِحَ في إنَّ ضعيفٌ استعمالاً [5] وإن لم يَزُلْ معنَى الابتداءِ، وقَدْ جَاءَ مع ضعفِهِ كقولِهِ: [6]

.... ولكنَّنـــي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَعَميـــدُ

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٤٦.

(٢) الكافية، ٤٢٥.

(٣) بين أبو الفداء شرطاً من شروط دخولها على المعمول، وترك شروط دخولها على الخبر تبعاً لابن الحاجب في شرح الوافية، ٣٩٤، وهي: كونه مؤخراً عن الاسم مثبتاً غير ماض، ولعله اكتفى بالتمثيل عن التفصيل.

(٤) وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً للاَّم. شرح التصريح، ١/ ٢٢٣.

(٥) الإنصاف، ١/ ٢٠٨ وشرح الكافية، ٢/ ٣٥٨ والهمع، ١/ ١٤٠ وشرح الأشموني، ١/ ٢٨٠.

(٦) قال ابن هشام في المغني، ١/ ٢٩٢ ولا يعرفُ له قائلٌ ولا تتمة ولا نظير. وقد روى ابن عقيل، ١/ ٣٦٣ صدره:

يلـــومـــونـــي فـــي حـــبِّ لَيْلَـــى عـــواذلـــي

وعجز البيت ورد في الإنصاف، ١/ ٢٠٩ برواية لكميدُ، وشرح المفصل، ٨/ ٦٢ ـ ٦٤ ـ ٦٩ وشرح الكافية، ٢/ ٣٥٨ ومغنى اللبيب، ١/ ٢٣٣ وشرح الشواهد، ١/ ٢٨٠ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٦٠٥ وشرح الأشموني، ١/ ٢٨٠.

ذِكْرُ تَخفيفِ إنَّ المكسورةِ [١]

وتُخَفَّفُ المكسورةُ فيلزَمُهَا اللَّام نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ بالرفع ولزمتَها اللَّامُ فرقاً بينها وبَيْنَ النافيةِ في مثل: إنْ زيدٌ قائمٌ بمعنَى ما زيدٌ قائمٌ، ويلزَمُهَا أيضاً هذه اللَّام عند عَمَلِهَا، وإنْ لَمْ تشتبه بالنافيةِ حينئذٍ طرداً للبابِ نحو: إنْ زيداً لقائمٌ ويجوزُ إعمالها وإلغاؤها، فمثالُ إعمالِهَا قولهُ تَعَالَى: ﴿وإنْ كُلاًّ لمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٢] ومثالُ إلغائِهَا قَولهُ تَعَالَى: ﴿وإنْ كُلٌّ لمَّا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون﴾ [٣] وإن المكسورة إذا خففَتْ جَاز دخولُها على الأَفعالِ العاملةِ في المبتدأ والخبرِ [٤] ويَبْطُلُ عَمَلُها حينئذٍ نحو: إنْ كان زيدٌ لقائماً وكقولهِ تَعَالَى: ﴿وإنْ وَجَدْنَا أكثرَهُم لفَاسِقينَ﴾ [٥] وقولهِ تَعَالَى: ﴿وإنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِم لَغَافِلِيْنَ﴾ [٦] خِلافاً للكوفيينَ في التعميمِ فإنهم عمَّموا دخولَها على الأَفعالِ سواء كانت الأفعالُ عاملةً في المبتدأ والخبرِ أو غيرَ عاملة وأَنشدُوا: [٧]

بِاللَّهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلمَاً ... وجَبَتْ عليكَ عقوبَةُ المتعمِّدِ

---

(١) الكافية، ٤٢٥.

(٢) من الآية ١١١ من سورة هود، قرأ نافع وابن كثير إن ولما بالتخفيف ـ وقرأ ابن عامر وحفص وأبو جعفر بتشديد إنَّ ولمَّا، وقرأ أبو بكر بتشديد لما وتخفيف إن، السبعة، ٣٣٩ والكشف، ١/ ٥٣٦، والبحر المحيط، ٥/ ٢٦٦ والنشر، ٢/ ٢٩٠ والإتحاف، ٢٦٠.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يس. قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد لما، وخفف الباقون الكشف، ٢/ ٢١٢ والنشر، ٢/ ٣٥٣ والإتحاف، ٣٦٤.

(٤) بعدها في الأصل مشطوب عليه «دون غيرها، لاشتمال هذه الأفعال على مقتضاها وهو المبتدأ والخبر بخلاف غيرها».

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٥٦ من سورة الأنعام.

(٧) البيت لعاتكة بنتِ زيدٍ زوج الزبير بن العوام، والخطابُ في البيت لعمرو بن جرموز قاتل الزبير، وقد ورد منسوبا لها في شرح الشواهد، ١/ ٢٩٠ وشرح التصريح، ١/ ٢٣١ وشرح شواهد المغني، ١/ ٧١ وورد من غير نسبة في المحتسب، ٢/ ١٥٥ وشرح المفصل، ٨/ ٧٢ ـ ٧٦ ومغني اللبيب، ١/ ٢٤ وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٨٢ وهمع الهوامع، ١/ ١٤٢ وشرح الأشموني، ١/ ٢٩٠.

فدخلت إنْ علَى قتلتَ وهو ليسَ من الأفعالِ الداخلَةِ على المبتدأ والخَبَرِ وهو شاذٌّ عند البصريينَ [١].

ذِكْرُ تَخْفيفِ أنَّ المفتوحة [٢]

وتخفَّفُ المفتوحةُ كما تخفَّفُ المكسورةُ فتعمَلُ على سبيلِ الوجوبِ في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ، وإنَّما كَانَ كذلك لأَنَّ المفتوحةَ أكثرُ مشابهةً [٣] للفعلِ من المكسورةِ وقد عَمِلتِ المكسورةُ حسبما تقدَّم، ولم تعمل المفتوحةُ المخفَّفَةُ في الظاهرِ فقدَّروا عَمَلَها في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ لئلا ينحطَّ الأَقوى عن الأَضعفِ، وتدخلُ المخففةُ المفتوحةُ على الجملِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ سواء كان الفعلُ عاملاً في المبتدأ والخبَرِ أو غير ذلكَ، ويلزَمُها إذا دخلت على الأَفعالِ، إما حرفُ نفي أو قَدْ أو سوفَ إلاَّ أن يكونَ الفعلُ غيرَ متصرفٍ فلا يلزمُ ذلك كقولهِ تَعَالَى: ﴿**وأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ**﴾ [٤] وإنَّما لزِمَها ذلكَ إمَّا لتكونَ كالعِوضِ عَمَّا ذَهَبَ منها، أو للفَرْقِ بَيْنَها وبَيْنَ أن المصدرية، فأنْ المصدرية لا تجامعُ شيئاً من الأُمورِ الثلاثة المذكورةِ، ويُفْرَّقُ بينهما أيضاً أنَّ المصدرية تنصبُ الفعلَ المضارع والمخففةَ / المذكورةَ لا تنصبُهُ، وأن المصدرية لا ٩٦/و
تقَعُ بَعْدَ العِلْم، والمخففة تقعُ بعدَهُ، ومثالُ المخففَّةِ مع حَرْفِ النفي: عَلِمتُ أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وكقَولهِ تَعَالَى: ﴿**أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إليهِمْ قَوْلاً**﴾ [٥] وقد استُعمِلت مَعَهَا ليسَ مكانَ لا لشبهها بِهَا في النفي كقولهِ تَعَالَى: ﴿**وأَنْ لَيسَ للإنسانِ إلاَّ مَا سَعَى**﴾ [٦] وقد عوَّضُوا لَمْ عنها قالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾ [٧] وأَمَّا قَولُه تَعَالَى: ﴿**وقَدْ نَزَّلَ عليكُم في الكتابِ أَنْ إذا سَمِعتُم آياتِ اللَّه يُكْفَرُ بِهَا ويُسْتَهْزَأُ**

(١) شرح الوافية، ٣٩٥ والنقل منه.

(٢) الكافية، ٤٢٥.

(٣) في الأصل مشبهابهة.

(٤) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف، وبعدها في الأصل مشطوب عليه «حيث لا تجتمع معها الناقصة».

(٥) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٦) من الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٧) من الآية ٧ من سورة البلد.

بِهَا﴾ (١) فلِمَا في «إذا» مِنْ معَنى الشرطِ المختَصِّ بالاستقبالِ، صارت بمنزلةِ السينِ وسوفَ، ومثالُها مَعَ قَدْ عَلِمْتُ (٢) أَنْ قَد خرجَ زيدٌ، ومثالُها مع السينِ قولُه تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (٣) وأَمَّا إذا دخلت على الاسمِ فلا يلزمُها شيءٌ من هذه الحروفِ، لأَنَّها حينئذ لا تشتبه بأن المصدريَّةِ نحو بيت الكتابِ: (٤)

فـي فتيـةٍ كسيـوفِ الهنـدِ قَـدْ عَلِمُـوا   أنْ هـالـكٌ كـلُّ مَـنْ يَحْفَـى ويَنْتَعِـلُ

وشَذَّ إعمال أن المفتوحة في غير ضمير الشأن المقدر كقول الشاعر: (٥)

فلـو أنـكِ فـي يـومِ الـرَّخـاء سـألتِني   فِـرَاقَـكِ لـم أَبخَـلْ وأنـتِ صَـدِيـقُ

فأوقع بعدها صيغة المنصوب.

ذِكْرُ كَأَنَّ (٦)

وهي لإنشاء التشبيهِ نحو: كأنَّ زيداً الأَسدُ، وتخفَّفُ فتُلْغَى على الأفصح (٧) لكونها أضعفَ من أنَّ، نحو قولهِ: (٨)

ونَحْـــــرٍ مُشْـــــرقِ اللَّـــــونِ   كـــــأَنْ ثَـــــدْيَـــــاهُ حُقَّـــــانِ

وتدخلُ على الفعلية أيضاً حينئذ كقولهِ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ

---

(١) من الآية ١٤٠ من سورة النساء.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٤) البيت للأعشى ورد في ديوانه، ١٠٩ برواية:

أَنْ ليـــسَ يَـــدْفَـــعُ عـــن ذي الحيلَـــةِ الحِيَـــلُ

وورد منسوباً له في الكتاب، ٢/ ١٣٧ ـ ٣/ ٧٤ ـ ٤٥٤ والخصائص، ٢/ ٤٤١ والمنصف، ٣/ ١٢٩ والمحتسب، ١/ ٣٠٨ والإنصاف، ١/ ١٩٩ وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ٨/ ٧٤ وشرح الكافية، ٢/ ٣٥٩ وهمع الهوامع، ١/ ١٤٢ وحاشية الصبان، ١/ ٢٩٠.

(٥) البيت لم يعرف قائله، ورد في المنصف، ٣/ ١٢٨ والإنصاف، ١/ ٢٠٥ وشرح المفصل، ٨/ ٧١ ـ ٧٣ وشرح الكافية، ٢/ ٣٥٩ وفي اللسان، مادة حرر: قال شمر: سمعت هذا البيت من شيخ باهلة وما علمت أن أحداً جاء به، وشرح الشواهد، ١/ ٢٩٠ والهمع، ١/ ١٤٣ وشرح الأشموني، ١/ ٢٩٠.

(٦) الكافية، ٤٢٥.

(٧) شرح الوافية، ٣٩٦ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٩٧ وانظر الهمع، ١/ ١٤٣.

(٨) البيت لم يعرف قائله ورد في الكتاب، ١/ ١٤٠، ٢/ ١٣٥ والمحتسب، ١/ ٩ والمنصف، ٣/ ١٢٨ والإنصاف، ١/ ١٩٧ وشرح المفصل، ٨/ ٧٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٦٠ وشرح ابن عقيل على الألفية، ١/ ٣٩١ وشرح التصريح، ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥ وهمع الهوامع، ١/ ١٤٣.

بالأمسِ﴾ [1] ومنهم مَنْ يُعمِلُها كقولهِ: [2]

كَـــأَنْ وريـــدَيْـــهِ رِشَـــاءا خُلْـــبِ

ذِكْرُ لكنَّ [3]

وهي للاستدراك، تتوسَّطُ بَيْنَ كلامَيْنِ متغايرَيْنِ بالنفي والإثبات لرفعِ وهم نشأَ من كلامٍ سابق، والمعتبَرُ فيه إنما هو التغايرُ المعنوي لا اللفظي، تقول: ما جاءَ زيدٌ لكنَّ عمرا جاء، فالتغايرُ هنا حاصلٌ لفظاً ومعنًى، وتقول: سَافَر زيدٌ لكنَّ عمراً حاضر، فالتغايرُ ها هنا حاصل معنًى لا لفظاً. وتخفَّفُ فتلْغَى [4] أي يبطلُ عملها مطلقا لعدَمِ الاختصاصِ الموجبِ للعملِ أعني لدخولِها على الجملتَيْنِ الاسميةِ والفعليةِ [5] وأكثرُ ما تستعمَلُ مع الواو كقولهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [6] وقولهِ تَعَـــالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلكنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا﴾ [7] بتخفيف لكن ورفع ما بعدها في قراءة ابن عامر [8] وحمزةَ والكسائي [9] وقالَ

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج ورد في ملحقات ديوانه، ٣/ ١٦٩، وقبله:

إذا دعـــــاهـــــا أقبلـــــتْ لا تُتْئِـــــبِ

وقد ورد هذا الرجز من غير نسبة في الكتاب، ٣/ ١٦٤ والإنصاف، ١/ ١٩٨ وشرح المفصل، ٨/ ٨٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٦ ولسان العرب، خلب ونسبه الأزهري في شرح التصريح، ١/ ٢٣٤ لرؤبة أيضا.
الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق، الرشاءُ: الحبلُ. الخُلب بالضم: الليفُ.

(٣) الكافية، ٤٢٥.

(٤) شرح الوافية، ٣٩٦ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٩٦.

(٥) خلافا ليونس والأخفش فقد أجازا إعمالها قياسا على إنّ وأنّ وكأنّ، الهمع، ١/ ١٤٣ وقال الرضي ٢/ ٣٦٠ ولا أعرف به شاهدا.

(٦) من الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٧) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٨) هو عبد اللّه بن عامر اليحصبي أحدُ القراء السبعة قرأ على الصحابي عثمان بن عفان وأخذ القراءة عنه يحيى بن الحارث الزماري وخلاّد بن يزيد، كان إماماً كبيراً وتابعياً جليلا، أَمَّ المسلمين بالجامع الأُموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز، وجمع بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق توفي سنة ١١٨ هـ. انظر ترجمته في الفهرست، ٤٣ والنشر، ١/ ١٤٤ وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ٥/ ٢٩٢ وغاية النهاية، ١/ ٤٣٢.

(٩) في الكشف، ١/ ٢٥٦ قرأ حمزة والكسائي وابن عامر بتخفيف النون وكسرها ورفع ما بعدها، والباقون=

بعضُهم: [1] إذا خففت لكن كانت حرفَ عطفٍ فلم يجزْ معها ذِكْرُ الواو لامتناعِ دخولِ حرفِ العطفِ على مثلهِ.

ذِكْرُ ليتَ [2]

وتستعملُ لإنشاء التمني كقولهِ تعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قومِه في زِينَتِهِ قَالَ / الذينَ يُريدُونَ الحَياةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثلَ مَا أُوتِـيَ قارُونُ﴾ [3] وكقولهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يا ليتنَا نُرَدَّ ولا نكذِّبُ بآياتِ ربِّنَا﴾ [4] وجوَّزَ الفراءُ ليتَ زيداً قائماً، إجراءً لها مُجْرَى أتمنَّى، ٩٦/ظ
وجـوَّزه الكسـائـي أيضـاً لكـن بتقـديـر كـانَ أي ليـت زيـداً كـان قـائمـاً وتمسَّكـا بقـولِ الشَّاعِرِ: [5]

يـــا ليـــتَ أيَّـــامَ الصِّبَـــا رواجعَـــا

وأجيبَ عنه: بأنَّ رواجعَ منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المقدّر في الخبرِ المحذوفِ أي يا ليتَ أيامَ الصبا لنا رواجِعًا، فرواجع حال من الضمير المستكن في لنا [6].

ذِكْرُ لَعَلَّ [7]

وهي لإنشاء ترجّي وقوع أمرٍ والفرقُ بين التمني والترجي؛ أنَّ الترجي لا يكون إلاَّ فـي الممكنـاتِ، والتمنـي يكـونُ فـي الممكنـات والمستحيـلات، فـإن الإنسـانَ لا يتـرجَّـى الطيـران وقـد يتمنـاه، وزعَـم أبـو زيـد أنَّ مـن العـربِ مـن يجـرُّ بلعـل [8]

= بالتشديد ونصب ما بعدها، وانظر الاتحاف، ١٤٤.

(١) ومنهم أبو حاتم على ما ذكر ابن يعيش، ٨/ ٨٠ وانظر تفصيلاً أَوْفَى المغني، ١/ ٢٩٣.

(٢) الكافية، ٤٢٥.

(٣) من الآية ٧٩ من سورة القصص.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٥) الرجز للعجاج ورد في ملحقات ديوانه، ٣/ ٨٢ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٢/ ١٤٢ وشرح المفصل، ٨/ ٨٤ ومغنى اللبيب، ١/ ٢٨٥ وهمع الهوامع، ١/ ١٣٤.

(٦) شرح الوافية، ٣٩٧ وإيضاح المفصل، ٢/ ١٩٨ وشرح المفصل، ٨/ ٨٤ والهمع، ١/ ١٣٤.

(٧) الكافية، ٤٢٥.

(٨) وهم بنو عقيل كما سيذكر بعد، ولعل المجرورُ بها ثابتة اللام الأولى، ومحذوفتها، مفتوحة الأخيرة=

وأنشد [١]:

فَقُلْتُ ادعُ أُخرَى وارفع الصَّوتَ مرَّةً لعَلَّ أبي المغوارِ مِنْكَ قريبُ

وهي لغة عقيليَّةٌ وأجابوا: بأنَّ ذلك شاذٌّ [٢] وفيها لغاتٌ: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ وعنَّ [٣].

ذِكْرُ حُروفِ العَطْفِ [٤]

وهي عشرة: الواو والفاءُ وثُمَّ وحتَّى وأو وإمَّا [٥] وأمْ ولا، وبَلْ ولكنْ فأربعة وهي: الواو والفاءُ وثمَّ وحتَّى، للجمع بين الثاني والأولِ في الحكم الذي نُسِبَ إلى الأَول، تقولُ: جاءني زيدٌ وعمرو فتجمَعُ الواو بَيْنَ الرجلَيْنِ في المجيء، وتقولُ: زيدٌ يقومُ ويقعدُ، فتجمَعُ بين الفعلينِ في إسنادهما إلى ضميرِ زيد، وتقولُ: زيدٌ قائمٌ وأخوه قاعد، وهَلْ قامَ بشرٌ وسَافر خالدٌ، فتجمَعُ بَيْنَ مضموني الجملتَيْنِ في الحصول، وكذلك: ضَرَبْتُ زيداً فعمراً، وذَهَبَ عبدُ اللَّهِ ثمَّ أخوه ورأيت القومَ حتَّى زيداً، ثم إنها تفترَقُ بعد ذلك.

فالواو للجَمْع المطلَقِ ليسَ فيها دلالة عَلَى أَنَّ الأول قَبْلَ الثاني ولا بالعكس ولا أنهما معاً، بلْ كلُّ ذلك جائز [٦]، ويدلُّ على ذلك قولُه تعالَى: ﴿**ما هِيَ إلاَّ حَيَاتُنا**

= ومكسورتها قال الصبان، ٢/ ٢٠٤ فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل.

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي وهو يرثي أخاه أبا المغوار، وورد منسوباً له في الأصمعيات ٩٦ برواية لعلَ أبا، ونوادر أبي زيد، ٣٧ ولسان العرب جوب وشرح الشواهد، ٢/ ٢٠٥ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٦٩١ وورد من غير نسبة في شرح الكافية، ٢/ ٣٦١ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٦ ـ ٢/ ٤٤١ وشرح ابن عقيل، ٣/ ٤ وشرح التصريح، ١/ ١٥٦ ـ ٢١٣ وهمع الهوامع، ٢/ ٣٣ وشرح الأشموني، ٢/ ٢٠٥. ويروى: جهرة ورفعة وثانيا مكان مرّة.

(٢) انظر ما قالوه حول هذا البيت في شرح الكافية، ٢/ ٣٦١ والمغني، ١/ ٢٨٦ والهمع، ٢/ ٣٣.

(٣) بعدها مضروب عليه «ولغنّ وأنّ ولأنّ» وانظر لغاتها في الإنصاف، ١/ ٢٢٤ وشرح الكافية، ٢/ ٣٦١.

(٤) الكافية، ٤٢٥.

(٥) لم يعد الفارسي إما في حروف العطف لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه. إيضاح المفصل، ٢/ ٢١٢ وشرح المفصل، ٨/ ١٠٤.

(٦) شرح الوافية، ٣٩٩ وانظر الكتاب، ٣/ ٤٢ ـ ٤/ ١٢٦ وشرح المفصل، ٨/ ٩٠، ورصف المباني، ٤١٠ والمغني، ٢/ ٣٥٤ والهمع، ٢/ ١٢٨.

الدُّنْيَا نَمُوْتُ ونَحْيَا﴾ (١) فالموتُ بَعْدَ الحيَاةِ مع أنه قدَّمَهُ عليها.

والفاء للجمع مع الترتيب أي أن الثاني بَعْدَ الأول بغير مهلةٍ، والأخفَشُ يجوِّز وقوعَ الفاءِ زائدةً (٢) خلافاً لسيبويه (٣) وينشد (٤):

لا تَجْـزعـي إنْ منفِسـاً أَهلَكتُـهُ فإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلكَ فاجزعِي

فزيدت الفاء على عند، لأنَّ التقديرَ: فاجزعي عند ذلك، وثُمَّ مثل الفاءِ إلاَّ أن بينَهُمَا مُهلةً وتراخياً (٥) وقد تجيءُ بمعنَى الواو نحو: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ (٦) وقيل زائدةٌ (٧).

وأما حتى (٨) فللترتيب بمهلةٍ لكنَّ الواجبَ فيها أن يكونَ المعطوفُ بها جزءاً من المعطوفِ عليه، إمَّا جزؤه الأَفضل أو جزؤه الأَضعف (٩)، نحو: ماتَ الناسُ حتى الأَنبياءُ، وقدمَ الحاجُّ حتى المشاةُ وثلاثةٌ وهي: أو وإمَّا وأمْ لإثباتِ الحكم إمَّا للمعطوفِ أو للمعطوفِ عليه، مبهماً أي لا على التعيينِ لكن أو وإما يقعان في الخبر

(١) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية، وذلك إخبار عن منكري البعث.
(٢) قال ابن هشام في المغني، ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦ وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً وحكى أخوك فوجد، وقيَّد الفراء والأعلم وجماعةٌ الجواز يكون الخبر أمراً أو نهياً قال ابن برهان: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً كقوله. (البيت).
(٣) قال في الكتاب ١/ ١٣٨، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم.
(٤) تقدم الكلام على هذا الشاهد في ١/ ١٤٩.
(٥) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وتجيء للتمكين في نفس المخاطب نحو: ثم كلا» وقوله: ثم كلا، إشارة إلى الآيتين «كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون» ٤ ـ ٥ من سورة النبأ ففي الكشاف، ٤/ ٦٨٤ ومعنى «ثم» الإشعار بأن الوعيد الثاني أبلغ من الأول وأشد».
(٦) من الآية ١١٨ من سورة التوبة ونصها: وعلى الثلاثةِ الذين خُلِّفُوا حتى إذا ضاقَتْ عليهم الأرضُ بما رَحُبَتْ. . . . . . ثم تاب.
(٧) قال بذلك الأخفش والكوفيون وجعلوا تابَ عليهم هو الجواب وثمَّ زائدة، وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب أى فرجَ الله عنهم أو لجأوا إلى الله ثمَّ تَابَ. إلخ فثُمَّ عاطفةٌ على هذا المحذوفِ. وقيل: إذا بعد حتَّى قد تجرَّدُ عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاجُ إلى جواب بل تكون غايةً بالفعلِ أي خُلِّفوا إلى هذا الوقتِ ثم تَابَ عليهم. انظر شرح المفصل، ٨/ ٩٦ ومغنى اللبيب، ١/ ١١٧ وهمع الهوامع، ٢/ ١٣٢ وحاشية الصبان، ٣/ ٩٥ ـ ٩٦.
(٨) الكافية، ٤٢٥.
(٩) بعدها في شرح الوافية ٣٩٩ لأنها للغاية، وانظر الإيضاح، ٢/ ٢٠٧.

٩٧/و والأمر والاستفهام فمثالُهما في الخبر/ جاءني زيدٌ أو عمرو ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مائةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُوْنَ﴾ (١). على أحدِ التأويلَيْنِ، والتأويلُ الثاني: مذهَبُ الكوفيينَ، أنَّها بمعنى الواو (٢)، وجاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، ومثالُهما في الأمر: اضرب رأسَهُ أو ظهرَهُ، واضرب إمَّا رأسَهُ وإمَّا ظهرَهُ، ومثالُهما في الاستفهام: أَلقيتَ عبدَ اللَّهِ أو أخاهُ! وألقيتَ إمَّا عبدَ اللَّه وإمَّا أخاه، والمشهور في أو وإمَّا، أنهما في الخبرِ للشك وفي الأمر للتخييرِ والإباحة فمثالُ الشكِّ ما تقدَّمَ من قولك جاءني زيدٌ أو عمرو، ومثالُ التخيير خُذْ هذا أو ذلكَ، ومثالُ الإباحة: جَالس الحَسَنَ (٣) أو ابنَ سِيرينَ (٤) وقد تأتي أو في الخبر لغير الشكِّ، كقولهم: كنتُ بالبصرةِ آكلُ السمكَ أو التمرَ أي هذا مرَّةً وهذا مرَّةً، ولم يرد به الشك وقد تكون أو بمعنَى الواو (٥) كقولِ الشَّاعرِ (٦):

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ منهمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشرعَتْ أو سَلاسِلُ

---

(١) من الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٢) قال الأنباري في البيان، ٢/٣٠٨ أو، فيها أربعة أقوال:
١ ـ أن تكون للتخيير والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يعدهم مائة ألف أو يزيدون.
٢ ـ أن تكون للشك يعني أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم.
٣ ـ أن تكون بمعنى بل.
٤ ـ أن تكون بمعنى الواو، والوجهان الأولان مذهب البصريين، والوجهان الآخران مذهب الكوفيين» وانظر الأمالي الشجرية، ٢/٣١٨ والمغني، ١/٦٤ ـ ٦٥ ورصف المباني ١٣٢ والهمع، ٢/١٣٤ وشرح الأشموني، ٣/١٠٧.

(٣) هو الحسنُ بنُ يسارٍ البصري تابعي كبير كان إمامَ أهلِ البصرةِ قرأ على حِطَّانَ بنِ عبد اللَّه الرقاشي وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري توفي سنة ١١٠ هـ انظر ترجمته في غاية النهاية، ١/٢٣٥ وحلية الأولياء، للأصبهاني، ٢/١٣١ وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ٢٨ والأعلام، ٢/٢٤٢.

(٤) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري، مولى أنسٍ بن مالك كان إمام زمانِه في علوم الدين بالبصرةِ تفقَّه وروى الحديثَ واشتهرَ بالورع وتعبير الرؤيا توفي سنة ١١٠ هـ. انظر ترجمته في حلية الأولياء، ٢/٢٦٣ وتاريخ اليعقوبي، ٣/٥١ وطبقات الحفاظ، ٣١ والأعلام، ٧/٢٥.

(٥) قال ابن مالك في التسهيل، ١٧٦ وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً. وانظر همع الهوامع، ٢/١٣٤.

(٦) البيت لجعفرِ بن علبةَ الحارثي، ورد منسوباً له في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ١/٤٥ وشرح شواهد المغني، ١/٢٠٣ وورد من غير نسبةٍ في المغني، ١/٦٥ وهمع الهوامع، ٢/١٣٤ وشرح الأشموني على الألفية، ٣/١٠٧.

فأوهنا بمعنَى الواو بدليل قولهِ: لا بُدَّ منهما [(١)] وتقع أو في النهي كقولِه تَعَالى ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُمَا آثِمَاً أَوْ كَفُوْراً﴾ [(٢)] أي لا تطع واحداً منهما، فيكونُ معناها النهي عنهما معاً [(٣)] والفَرْقُ بَيْنَ أو وإِمَّا أن كلامَك مع «أو» مِنْ أوله مبنيٌّ على صورةِ اليقينِ ثُمَّ يعترضُه الشَكُّ نحو جاءني زيدٌ أو عمرو وكلامُكَ مع إمَّا من أولهِ مبنيٌّ على الشَّكِّ لأنَّه لا بد من تقدّم إمَّا قبل المعطوفِ عليه تقول: جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو [(٤)] وأَمَّا أمْ فتكونُ متصلة ومنقطعة فالمتصلةُ تختصُّ بالاستفهام فلا تستعمَلُ في غيره ويلزم أن تستعمَلَ مع همزةِ الاستفهام، والأفصَحُ أن يقَع أحدُ الأمرين بَعْدَ الهمزةِ والآخر بَعْدَ أَمْ نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ، ليتضح للمسؤول من أول الأمرِ المسؤول عن تعيينه، ولا يحسنُ أن يفصلَ بين الهمزةِ وبين المسؤولِ عن تعيينه نحو: أفي الدار رجلٌ أم امرأة، ومن أجل أنَّ أم المتصلة يليها أحد المستويَيْنِ ويلي المستوى الآخر الهمزةُ ضَعُفَ أو امتنع أن يُقَالَ: أرأيتَ زيداً أم عمراً لكونِ ما يليهما مختلفاً؛ لأنَّ ما يلي الهمزة فعلٌ وما يلي أم اسمٌ، وذهبَ بعضُهم إلى أَنَّ ذلك ليس يمتنع ولا ضعيفٍ [(٥)] وإنَّ سيبويه نصَّ على جوازه وحَسَّنَه [(٦)] ومنهُ قولُ الشاعر [(٧)].

لَيْتَ شعري نُعْمَى أتهوينَ مَنْ يَهْـ ـواكِ أَمْ مَـنْ رضيتـه بـالشَّبَـابِ

فأوقَعَ بعْدَ الهمزةِ فعلا وهو تهوينَ وبعد أم اسماً وهو مَنْ ويجبُ أن يكونَ جوابُ قولك: أرجلٌ في الدار أم امرأة، تعيينٌ لأحدِهما لا، لا، ولا، نَعَمْ [(٨)] لأَنَّ السائلَ عالمٌ أنَّ أحدَهما في الدار لكن لا على التعيينِ بخلافِ أو في قولك: أرجلٌ في الدار أَوْ امرأةٌ فإنَّ المتكلم مترددٌ هل في الدار أحدٌ أم لا، فجوابهُ نَعَمْ أولا، ولو

---

(١) قال المرزوقي في شرحه على الحماسة، ١/ ٤٦ وقوله: لا بُدَّ منهما أراد لا بُدَّ منهما على طريقِ التعاقب لا على طريق الجمع بينهما وإلاَّ سقط التخيير الذي أفاده أو من قوله: أو سلاسل.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(٣) شرح الوافية، ٤٠٠.

(٤) شرح الوافية، ٤٠٠ والنقل منه.

(٥) المغني، ١/ ٤١.

(٦) في الكتاب، ٣/ ١٧٠ «ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً».

(٧) لم أهتد إلى قائله، ولم أر أحداً رواه.

(٨) شرح الوافية، ٤٠٠.

أجبتَ بالتعيينِ كانَ الجوابُ وزيادة، لأنَّ أو، لا / تقتضي وجود أحدهما وأم تقتضيه.

والمنقطعة [١] معناها مَعْنَى بَلْ وهمزة الاستفهام، وتستعمَلُ مع الهمزةِ، وتستعمَلُ في الخبرِ والاستفهامِ، أَمَّا الخَبرُ فكقولك لشبحٍ رأَيتَهُ: إنَّها لإبلٌ قطعاً، فإذا حصَل الشكُّ في أنه شاء قلت: أم شاءٌ قاصداً إلى الإضراب عن الإخبار الأول واستئناف سؤال، فكأنك قلت: بل أَهي شاء [٢] وأَمَّا الاستفهام فكقولك: أَعندكَ زيدٌ أم بكر؟ وكأنك سألت أولاً عن حصولِ زيد ثم أضربت عنه إلى السؤال عن حصولِ بكر وجوابه لا أو نَعَمْ.

وثلاثةٌ وهي لا وبل ولكن المخففة [٣]، لإثبات الحكمِ لأَحدِ الأمرين معيناً، فلا: لنفي ما وجَبَ للأَولِ عن الثاني نحو: جاءني زيدٌ لا عمرو، فَثبَتَ الأولُ ونُفِيَ الثاني.

وبَلْ: للإضراب عن الأول موجباً كان أو منفياً نحو: جاءني زيدٌ بل بكرٌ، إذا وقعَ الإخبار عن زيدٍ، غلطاً، ونحو: ما جاء زَيدٌ بل عمروٌ فيُحتمَلُ إثباتُ المجيء لعمرو مع تحقّق نفيهِ عن زيد، ويُحتمَلُ أن يكونَ بياناً لمن نُسِبَ إليه المجيءُ المنفي أولاً كما في الإثبات.

وأما لكنْ، فإن وقَع بَعْدَها مفرَدٌ كانت للاستدراكِ، ولَزِمَ تَقَدُّمُ النفي عليها نحو: ما جاءني زيدٌ لكن بكر [٤] وأجازَ الكوفيونَ العَطْفَ بها بَعْدَ الإيجاب في المفردَاتِ وهو ضعيفٌ [٥] وإن وَقَع بَعْدَها جملةٌ فيجوز أن تَقَعَ بعد النفي والإيجاب كما قيل في بل في عطف المفردَاتِ فمالثُها في النفي: ما قامَ زيدٌ لكن عمرو قامَ، ومثالُها في الإيجاب: قامَ عمرو لكن بكر لم يقمْ، فهي أدَّت لعطفِ جملةٍ على جملةٍ لمغايرةِ ما بَعْدَها لِمَا قَبْلَها وقيلَ: التي تَقَعُ في الجملِ ليست بعاطفةٍ بل حرف ابتداء [٦] وقد

---

(١) الكافية، ٤٢٦.

(٢) شرح الوافية، ٤٠١ وانظر كتاب، ٣/ ١٧٢.

(٣) الكافية، ٤٢٦.

(٤) المغني، ٢/ ٢٩٢ والهمع، ٢/ ١٣٧.

(٥) الإنصاف، ٢/ ٤٨٤.

(٦) رصف المباني، ٢٧٦ والهمع، ٢/ ١٣٧.

ظهرَ على الأَفصح أن لكنْ في المفردات لا تكون إلاَّ بَعْدَ النفي وبَلْ تَقَعُ بَعْدَ المنفي وبَعْدَ الموجبِ [١].

ذِكْرُ حُرُوفِ التنبيه [٢]

وهي ثلاثةٌ: هَا وأَمَا وأَلاَ، والقصدُ منها تنبيهُ المخاطَب بذكرها على ما يأتي بَعْدَها من القولِ [٣].

أَمَّا أَما وأَلا: فلا تدخلانِ إلاَّ على الجملةِ كقولك: أَمَا زيدٌ قائمٌ، وكقولِهِ تعَالَى: ﴿**أَلاَ إِنَّ أَولياءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [٤] وتُحْذَفُ ألف أما في القسم نحو: أَمَ واللَّهِ لأَفعلَنَّ، لكثرةِ الاستعمال [٥].

وأَمـا هَـا فتـدخـلُ علـى المفـرد والجملـةِ قـالَ اللّـهُ تَعـالَـى: ﴿**هَـا أَنتـم أُولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ**﴾ [٦] وهَا هو قائـمٌ، وهَا زيدٌ قائمٌ، وأَمَّا قولهم: ها أَنذا ونحوه فحرفُ التنبيهِ داخلٌ على الاسم المضمَرِ عند سيبويهِ، لأَنَّ أنا في ها أَنذا، هو الذي يلي حرف التنبيهِ وأَمَّا عندَ الخليلِ فداخلٌ على المبهَم أعني «ذا» والتقديرُ «أنا هذا» ففُصِلَ بالمضمَر بَيْنَ حرفِ التنبيهِ وبينَ المبهَم [٧] وتدخلُ على أسماءِ الإشارة نحو: هذا وهذه وتدخلُ على المضمَر نحو ما ذكَرنا أَعني ها هو، وها أنت وها أنا، وقيل: دخولها على أسماءِ الإشارة هو الأكثر، لأَنَّ أسماءَ الإشارة لَمَّا كانت مبهمةً تصلحُ لكلِّ حاضرٍ من حيوانٍ وجمادٍ/ زيدَ عليها حرفُ التنبيهِ تقويةً على تعيينِ ذلك المشارِ ٩٨/و
إليه بخلافِ ها أنت فإنه لا يكون إلاَّ للمخاطَبِ، فلا يحتاجُ إلى التنبيهِ كما يحتاجهُ المبهمُ [٨].

---

(١) شرح الوافية، ٤٠١ وانظر الانصاف، ٢/ ٤٨٤ وشرح المفصل، ٨/ ١٠٥.
(٢) الكافية، ٤٢٦.
(٣) شرح الوافية، ٤٠١.
(٤) من الآية، ٦٢ من سورة يونس.
(٥) شرح المفصل، ٨/ ١١٦.
(٦) آل عمران، ١١٩ وفي الأصل هؤلاء.
(٧) الكتاب، ٢/ ٣٥٤ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٠ وشرح المفصل، ٨/ ١١٦.
(٨) شرح المفصل، ٨/ ١١٦.

ذِكْرُ حُروفِ النِّدَاءِ [١]

وهي: يا وأَيا وهَيَا وأي والهمزةُ، والمرادُ بها تنبيهُ المدعوّ ودعاؤه أي طلبُ إقبالـه، فيـا أعـمُّ هـذه الحـروف استعمـالاً، لأَنَّهـا تُستعمَـلُ فـي القـريـبِ والبعيـدِ والمتوسطِ[٢] وأيا وهَيَا تختصَّانِ بالمنادَى البعيدِ، وأي والهمزةُ بالمنادَى القريب لكنَّ الهمزةَ للمنادَى الأقربِ، وأمَّا وا فتختصُّ بالمندوبِ [٣] حسبما تقدَّمَ ذكره في أوائلِ الكتاب [٤].

ذِكْرُ حُروفِ الإيجابِ والتَّصديقِ [٥]

وهي ستةٌ: نَعَمْ وَبَلَى وإيْ وأَجَلْ وجَيْرِ وإنَّ، وإنَّما سُميَّتْ حروفَ التصديقِ والإيجابِ لأنَّها مصدِّقةٌ لما سبَقَها، فنَعَمْ لتصديقِ ما سَبَقَها من الكلامِ وتقريره مثبتاً كَانَ أو منفيًا، استفهاماً كانَ أو خبراً، تقول لمن قال: قامَ زيدٌ، أو ما قَامَ زيدٌ أو لم يقم زيدُ أو أَلَمْ يقم زيد: نَعَمْ، تصديقاً لِمَا قاله هذا بحسب اللغة دون العُرْفِ، أَلاَ ترَى أنه لو قيل لك: أَلَيس لي عندك كذَا مالاً، فقلت: نَعَمْ لأَلزمكَ القاضي به تغليباً للعُرْفِ، وأمَّا بحسب اللغةِ فلا يلزم شيءٌ لأنَّه تصديقٌ لقول ليسَ لي عليك شيء.

وبَلَى مختصَّةٌ بإيجاب بَعْد النفي استفهاماً كان ذلك أو خبراً تقول في جوابِ مَنْ يقولُ: لَمْ يَقُمْ زيدٌ أَو أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ: بَلَى، أي بلى قَدْ قَامَ زيدٌ، ومنه قولُه تعَالَى: ﴿**أَلَسْتُ بربِّكُم قَالُوا: بَلَى**﴾ [٦] أي بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا، ولو قيل في الجواب: نَعَمْ كانَ كُفْراً [٧] لأَنَّ

---

(١) الكافية، ٤٢٦.

(٢) شرح المفصل، ٨/ ١١٨ والهمع، ١/ ١٧٢.

(٣) وقد تنوب مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة، شرح الكافية، ٢/ ٣٨١.

(٤) في ١/ ١٧٠.

(٥) الكافية، ٤٢٦.

(٦) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٧) رواية عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ كما في المغني، ٢/ ٣٤٦، وفي شرح المفصل، ٨/ ١٢٣ هذا قول النحويين المتقدمين من البصريين، وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن تقع نعم موقع بلى، وهو=

نَعَمْ مقررةٌ لِمَا قَبْلَهَا نفياً كانَ أو إيجاباً إلاَّ أن تُحْمَلَ على العُرفِ كما قُلْنَا.

وإيْ بكسر الهمزة، حرفٌ للتحقيق وهي للإثبات بَعْدَ الاستفهام، ويَلْزَمُها القَسَمُ قالَ اللّهُ تعالَى: ﴿ويَسْتَنْبِؤُنَكَ أَحَقٌّ هو قُلْ إيْ وربِّي إنَّه لَحَقٌّ وما أَنتم بمُعْجزِينَ﴾ [1] فيلزم أنْ يقع قَبْلَها الاستفهامُ، وبَعْدَها القَسَمُ.

والثلاثةُ الباقيةُ وهي أَجَلْ وَجيرِ وإنَّ، تصديقٌ للمخبر كقولِكَ في جواب مَنْ يقول: أقامَ زيدٌ: أَجَلْ أو جَيْرِ أو إنَّ، واستشهادُهم في إنَّ على أنَّها بمعنَى نَعَمْ بقولِ الشَّاعرِ [2]:

وَيُقلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّه

ضعيفٌ؛ لاحتمالهِ إنَّ الأَمر كذلك، وإنَّما يَظْهَرُ ذلك في قولِ ابنِ الزبير [3] لمَّا قالَ: ـ لِمَنْ قَالَ له: لَعَنَ اللّهُ ناقةً حملتني إليك ـ: إنَّ وصاحبَها [4].

ذِكْرُ حُروفِ الزيادةِ [5]

وهي: الباءُ ومِنْ وإنْ وأَنْ ومَا ولا واللاَّمُ، وإنَّما سُمِّيت هذه الحروفُ حروفَ الزيادة لأَنَّها قد تَقَعُ زائدةً [6]، والغَرَضُ مِنَ حروفِ الزيادة التأكيدُ والفصاحةُ أو غيرهما قال ابن السرَّاجِ: [7] إنَّه لا زائدَ في كلامِ العربِ لأَنَّ كلَّ ما يُحكَمُ بزيادتِهِ

= خلاف نص سيبويه. وانظر الهمع، ٢/ ٧١.

(١) من الآية ٥٣ من سورة يونس.

(٢) البيت لعُبَيدِ اللّه بنِ قيس بن الرّقيّات ورد في ديوانه، ٦٦ وورد منسوباً له في لسان العرب أنن وشرح شواهد المغني، ١/ ١٢٦ وورد من غير نسبةٍ في الكتاب، ٣/ ١٥١ ـ ٤/ ١٦٢ وشرح المفصل، ٣/ ١٣ ـ ٨/ ٦ ـ ٧٨ ـ ١٢٢ ـ ١٢٥ ورصف المباني، ١١٩ ـ ١٢٤ ـ ٤٤٤ ومغني اللبيب، ١/ ٣٨، ٢/ ٦٤٩.

(٣) هو عبدُ اللّه بن الزبير بن العوّام أَمّهُ أسماءُ بنتِ أبي بكرٍ أحد العبادلةِ لازَم النبيَّ ﷺ وحدَّث عنه عدة أحاديث، وشهد اليرموكَ مع أبيه الزبير، قُتِلَ أيام الحجَّاج في مكةَ سنة ٧٣ هـ انظر أخباره في تاريخ ابن خلدون، ٣/ ٨٧ وغاية النهايةَ ١/ ٤١٩ والإصابة لابن حجر، ٢/ ٣٠٩.

(٤) شرح الوافية، ٤٠٣.

(٥) الكافية، ٤٢٦.

(٦) والمراد من الزائد أن يكون دخوله كخروجه والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين شرح المفصل، ٨/ ١٢٨ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٤.

(٧) هو محمد بن سهل المعروف بابن السراج النحوي صَحِبَ المبرِّدَ وروى عنه الزجاجي والسيرافي له من الكتب الأصول والموجَزُ وكتاب الجمل توفي سنة ٣١٦ هـ انظر ترجمته في نزهة الألباء، ٢٤٩ وإنباه الرواة، ٣/ ١٤٥.

فإنَّه يفيدُ التوكيدَ، فهو داخلٌ في قسم المؤكِّد [(١)] فالباءُ ومِنْ واللاَّمُ تقدَّم ذكرها في حروفِ الجرِّ [(٢)] وإنْ المكسورة الخفيفةَ تزادُ بَعْدَ ما النافية لتأكيدِ النفي [(٣)] ويبطلُ عَمَلُ ما حينئذٍ، كقولِ الشَّاعرِ: [(٤)]

فَمَـــا إنْ طِبُّنَـــا جُبْـــنٌ ولَكِـــنْ   مَنَـــايَـــانَـــا ودَولَـــةُ آخَـــرِينَـــا

٩٨/ظ وكقَولِ النَّابغَةِ:/ [(٥)]

مـــا إنْ أَتيـــتُ بشـــيءٍ أَنـــتَ تكـــرَهُـــهُ   إِذَنْ فَـــلاَ رَفَعَـــتْ سَـــوطـــي إِلـــيَّ يَـــدي

وكقولِ امرىء القيس: [(٦)]

حَلَفْـــتُ لهـــا بـــاللَّـــه حَلْفَـــةَ فـــاجـــرٍ   لنَـــامُـــوا فمـــا إنْ مِـــنْ حـــديـــثٍ ولا صَـــالِ

وتزادُ أيضاً بَعْدَ ما المصدريَّةِ قليلاً [(٧)] نحو: انتظرني ما إنْ جَلَس القاضي، أي مدةَ جلوسهِ، وكذلك تُزَادُ بَعْدَ لمَّا قليلاً [(٨)] نحو: لمَّا إنْ قمتَ قمتُ.

وأنْ المفتوحة المخففة تُزَادُ بَيْنَ لو والقسم نحو: واللَّه أَنْ لو قمتَ قمتُ، وبَعْدَ لمَّا في الكثير [(٩)] كقـولـهِ تعـالَـى: ﴿**فلمَّا أَنْ جَاءَهُ البشيرُ أَلقَاهُ عَلَى وجْهِهِ فارتَدَّ بَصِيْراً**﴾ [(١٠)] وقلَّت زيادتُها بَعْدَ الكَافِ

---

(١) تقدم ذكره في ٢/ ٧٢.

(٢) في ٢/ ٧٣.

(٣) الكافية، ٤٢٦ وبعدها في شرح الوافية، ٤٠٥ وزعم الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا.

(٤) البيت لفروة بن مُسيك ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ١٥٣ وشرح شواهد المغني، ١/ ٨١ وخزانة الأدب، ٤/ ١١٢ وورد من غير نسبةٍ في المقتضب، ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٣ والخصائص، ٣/ ١٠٨ والمنصف، ٣/ ١٢٨ والمحتسب، ١/ ٩٢ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٤ ومغني اللبيب، ١/ ٢٥ وهمع الهوامع، ١/ ١٢٣.

(٥) البيت للنابغة الذبياني ورد في ديوانه، ٢٥ برواية:

مـــا قُلْـــتُ مِـــن سَـــيِّءٍ ممـــا أُتيـــتَ بـــه

وورد منسوبا له في شرح شواهد المغني، ١/ ٧٤ وورد من غير نسبةٍ في مجالس ثعلب القسم الأول، ٣٠٢ ومغني اللبيب، ١/ ٢٥.

(٦) تقدم في ٢/ ٨٣.

(٧) شرح الوافية، ٤٠٥ وشرح المفصل، ٨/ ١٣٠ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٤.

(٨) غير واضحة في الأصل.

(٩) المقتضب، ١/ ٤٩.

(١٠) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

كقولِه (١):

. . . . كأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إِلَى نَاظر السَّلْمِ (٢)

فيمن رواه بجرِّ ظبيةٍ كأنه قال، كظبيةٍ، فجرَّ ظبيةً بالكافِ، وأَنْ زائدةٌ، و«ما» تُزادُ مع متى (٣) وإذا وأين وأيٍّ ومع إنْ، إذا وَقَعَتْ شُروطاً نحو: متَّى ما تكرْمني، وإذا ما أكرمتني أكرمْتك، وأَينما تكن أكنْ، ونحو قولهِ تعالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرحمٰنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسماءُ الحُسْنَى﴾ (٤) وأَمَّا زيادةُ ما بَعْدَ إنْ الشرطية، فكقولهِ تَعالَى: ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (٥) وإذا زيدتْ ما بَعْدَ إنْ الشرطية فيلزم (٦) فعلَها نونُ التأكيد غالباً، ويكونُ مضارعاً كقولهِ تعالىَ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ للرَّحمٰنِ صَوْماً﴾ (٧)، وتكونُ لغيرِ التأكيدِ كقولِ الأَعشَى (٨):

إِمَّـا تَـرَيْنَـا حُفَـاةً لا نِعَـالَ لَنَـا ... إِنَّـا كـذَلـك مـا نَحْفَـى ونَنْتَعِـلُ

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

ويـــومـــاً تـــوافينـــا بـــوجـــه مقســـم

وقد اختلف حول قائله فقد نسبه سيبويه في الكتاب، ٢/ ١٣٤ وابن يعيش في شرح المفصل، ٨/ ٨٣ إلى ابن صريم اليشكري، ونسبه الأنباري في الإنصاف، ١/ ٢٠٢ إلى زيد بن أرقم ونسبه ابن منظور في لسان العرب مادة قسم إلى باعث بن صريم اليشكري ثم قال: ويقال: هو كعبُ بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح ونسبه العيني في شرح الشواهد، ١/ ٢٩٣ إلى كعب بن أرقم اليشكري أيضاً ووضح السيوطي الخلاف حول قائله في شرح شواهد المغني ١/ ١١١ فبين أنه ينسب لكل من علباءَ بن أرقم أو لباعث بن صريم أو لأرقم بن علباء. وورد البيت من غير نسبة في المنصف، ٣/ ١٢٨ ومعاني الحروف، ١٢١ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٤ ومغني اللبيب، ١/ ٣٣ وهمع الهوامع، ١/ ١٤٣ ـ ٢/ ١٨ وشرح الأشموني على الألفية، ١/ ٢٩٣.

(٢) الشاهد في البيت قوله: كأن ظبيةٍ فقد زيدت أَنْ بين الجار والمجرور ويروى بنصب ظبيةً على أنها اسم كأن والجملة بَعْدَها صفة لها والخبَرُ محذوفٌ، والتقديرُ: كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأةَ على التشبيه المعكوس ويُروى برفع ظبيةٍ على أنها الخَبرُ والجملةُ بعدها صفة والإسم ضميرُ الشأن محذوف والتقدير كأنها ظبيةٌ.

(٣) الكافية، ٤٢٦.

(٤) من الآية، ١١٠ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٤١ من سورة الزخرف.

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٨) البيت للأعشى، ديوانه، ١٠٩ ورد منسوباً له في أمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٤٦ ومغني اللبيب، ١/ ٣١٤ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٧٢٦ وورد من غير نسبة في شرح الكافية، ٢/ ٣٩٤.

وإذا قصدتَ بإذ وحَيْثُ المجازاةَ فلا بُدَّ معهما حينئذٍ مِنْ ما كقوله [1]:

إذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرسول فَقُلْ لَهُ ....

فدخولُ الفاءِ في الخَبَرِ دليلُ المجازاةِ، وحيثما تكنْ أَكنْ [2]، وتُزَادُ ما أيضاً بَعْدَ بعضِ حروفِ الجرِّ كقولهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُم﴾ [3] و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ﴾ [4] و﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ [5] وقلَّت زيادتُها بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه نحو: غضبتُ مِنْ غَيرِ ما جُرْمٍ أي من غيرِ جرمٍ [6]، وأَمَّا قولُهم: جئتُ لأَمرٍ ما، فقد قيلَ: زائدةٌ وقيلَ: صفةٌ كما تقدَّم في الموصولات [7] و«لا» تُزَادُ مَعَ الواو لتأكيدِ نفي سَابقٍ كقولهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ المغضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّيْنَ﴾ [8] وكذلك تُزَادُ بَعْد أن المصدرية كقولِه تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ [9] وكقولهِ تعَالَى: ﴿لئلاَّ يَعْلَمَ أَهلُ الكِتَابِ﴾ [10] وتُزَادُ «لا» قَبْلَ أقسمُ قليلاً كقولهِ تعَالَى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوم القِيَامَةِ﴾ [11] أي أُقسمُ بيومِ القيامةِ، وقالَ بَعْضُهم: هي نافيةٌ في التقدير وأُقسمُ بَعْدَهَا للإثباتِ [12]

---

(١) تقدم في ٢/ ٢٣.

(٢) انظر ٢/ ٢٣. فثمة شاهد شعري، وبعدها هنا في الأصل مضروب عليه «وحيثما كُنتم فولّوا وجوهكُم شطره» البقرة الآية ١٤٤، وهي غير مثبتة في شرح الوافية ٤٠٦ الذي ينقل منه.

(٣) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح، كذا في الأصل وهي قراءة أبي عمرو جعله جمع خطية على الجمع المكسر، وقرأ الباقون خطيئاتهم جعلوه جمعاً مسلماً، الكشف، ٢/ ٣٣٧ والاتحاف، ٤٢٥.

(٦) شرح الوافية، ٤٠٦ وانظر المقتضب، ١/ ٤٨ والجنى الداني، ٣٠٣.

(٧) انظر ١/ ٢٦٣.

(٨) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٩) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(١٠) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(١١) من الآية ١ من سورة القيامة.

(١٢) شرح الوافية، ٤٠٦ وفي التبيان للعكبري، ٢/ ١٢٥٣: في «لا» وجهان: أحدهما: هي زائدة، والثاني ليست بزائدة وفي المعنى وجهان أحدهما: هي نفي للقسم بها، والثاني: أن «لا» ردٌّ لكلام مقدر لأنهم قالوا: أنت مفترٍ على الله في قولك؛ نُبعث فقال: لا، ثم ابتدأ فقال: أقسم وهذا كثير في الشعر (بتصرف) وانظر البيان، ٢/ ٤٧٦ وإيضاح المفصل، ٢/ ٢٢٩ وشرح المفصل، ٨/ ١٣٦ والمغني، ١/ ٣٢٨.

وشذَّت زيادة «لا» بَيْنَ المضَافِ إليه كقولهِ: [1]

فــي بئــرِ لا حُــورٍ سَــرَى وَمــا شَعَــرْ

أي في بئرِ حورٍ، والحورُ جمعُ حَائرٍ، مِنْ حَارَ إذا هَلَكَ أي في بئرِ هَلاكٍ.

ذِكْرُ حرفَي التفسيرِ وهما [2] أي وأنْ

أَمَّا أي: فيكونُ حَرْفَ نداء كقولكَ: أي زيدُ أَقبلْ، ويكون تفسيراً لمعنَى قولٍ صريحٍ كتفسيركَ لقولهِ تَعَالَى: ﴿واختَارَ مُوسَى قَوْمَه سَبْعِيْنَ﴾ [3] أي من قومهِ، ويكون تفسيراً لغيرِ قولٍ صريحٍ كما تفسر / قولك: استكتَمتُه سرِّي أي سألتُه كتمانَه، ويكون تفسيراً لمعنَى قولٍ غير صريحٍ كقولك: أَشرتُ إليه أي افعل كذا، فُسِّرتِ الإشارةُ بذلك.

وأَمَّا «أنْ»: فلا يُفسَّرُ بها إلاّ ما كان في معنى القولِ لا نفسَ القولِ على الأَصحِّ [4] كقولهِ تَعَالَى: ﴿ونَادينَاهُ أَنْ يا إبراهيمُ﴾ [5] وكتبْتُ إليه أنْ قُمْ، فلو قلتَ: قلتُ له: أنْ قمْ، لم يجزْ لأنَّه لا يفسَّر بها نفسُ القولِ بل معنَاهُ.

ذِكْرُ الحرفَيْنِ المصدريَّيْنِ [6]

وهما: مَا وأنْ، وسُمِّيَا مصدريينِ لأنَّهما معَ الفعلِ الذي بَعْدَهُمَا بتأويلِ المصدَرِ نحو: أعجبني ما صنعتَ أي صنيعُك، وأَعجبني أنْ خرجتَ وأنْ تخرجَ أي خروجُك،

---

(١) الرجز للعجاج، ورد في ديوانه، ٢/١٦ برواية: ولا شعر، وقبله:

وغبــــراً قتمـــــاً فيجتــــــاب الغُبَــــرْ

ورد منسوباً له في شرح المفصل، ٨/١٣٦ واللسان «لا» و«حور» وخزانة الأدب ٤/٥١ ومن غير نسبة في الخصائص، ٢/٤٧٧ وشرح الكافية، ٢/٣٨٥ بئر حور: بئر هلاك، والحور جمع حائر من حار إذا هلك، ويحتمل أن يكون اسم جمع حائر أي هُلَّك وقيل: هي بئر يسكنها الجن.

(٢) في الأصل وهي، وانظر الكافية، ٤٢٧.

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٤) في إيضاح المفصل، ٢/٢٣٠ ولا تقع أن إلا بعد فعل فيه معنى القول... وهل يقع بعد لفظ القول نفسه؟ كقولك: قال زيد أن أفعل كذا، فيه نظر... ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول وانظر الهمع، ٢/١٨.

(٥) من الآية ١٠٤ من سورة الصافات.

(٦) الكافية، ٤٢٧.

ومنه قولُه تَعَالَى: ﴿وأَنْ تَعْفُوا أَقرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [(١)] ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم﴾ [(٢)] و ﴿أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾ [(٣)] مصدريَّة عند البصريينِ في موضع نصب على المفعولِ من أجلهِ أي، لأَنْ جَاءَهُ الأَعمى، وعند الكوفيينَ أنها بمعنى إِذ، أي إِذ جَاءَهُ الأَعمى [(٤)]، وأَلْحَق ابنُ الحاجبِ بهمَا حرفاً ثالثاً وهو أَنَّ المشددة المفتوحة [(٥)] وهي بتأويل الاسميَّةِ بِمصدَرِ خبرها أو بما في معناهُ أو بالكونِ نحو: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ وأَنَّه أخوكَ وأَنه في البحرِ أي قيامُه، وأُخوَّته؛ وكونُه فيه.

ذِكْرُ حروفِ التحضيضِ [(٦)]

وهي: هَلاَّ ولَوْلاَ ولَوْمَا وأَلا، واعلمْ أنَّ هذه الحروفَ إذا دخلت على الفعلِ الماضي دلَّتْ على اللَّوم والتوبيخِ على تَرْكِ الفعلِ نحو: هلاَّ قرأتَ، وإذا دخلتْ على الفعلِ المضارع دلَّت على الحثِّ والطَّلَبِ نحو قولهِ تعَالَى: ﴿وقالُوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ لَوْمَا تَأْتِينَا بالمَلائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقينَ﴾ [(٧)] وتلزمُ هذه الحروفُ الفعلَ لفظاً أو تقديراً، لأَنَّ مَعْنَاهَا لا يصحُّ إلاّ فيه لأَنَّ الحَثَّ على الشيء توكيدٌ للأَمرِ بفعلهِ، فمثالُ وقوعِ الفعلِ بَعْدَهَا لفظاً: هلاَّ ضربتَ زيداً، ومثاله تقديراً: هلاَّ زيداً ضربْتَهُ، أي هَلاَّ ضربتَ زيداً ضربتَهُ ومنه قولُ جريرٍ: [(٨)]

---

(١) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢ من سورة عبس.

(٤) قال الإربلي ٢٤ «الكوفيون على أنها تأتي بمعنى إذ، كقوله تعالى «الآية» أي إذ جاءه والأظهر تقدير حرف التعليل وهو اللام، أو من، لأن المعنى عليه وحذف حرف الجر عندهم قياس مطرد» وانظر التبيان، ٢/ ١٢٧١.

(٥) ذكرها في متن الكافية، ٤٢٧ وشرح الوافية، ٤٠٨ ونصَّ عليها أيضاً في إيضاح المفصل، ٢/ ٢٣١ مشيراً إلى إسقاط الزمخشري لها في المفصل، انظر ٣١٤ ثم قال: «والظاهر أنه أسقطها لتقدم ذكرها في غير موضع».

(٦) الكافية، ٤٢٧.

(٧) الآيتان ٦ ـ ٧ من سورة الحجر.

(٨) البيت لجرير بن عطيةَ ورد في ديوانه، ٣٣٨ برواية: سعيكم مكان مجدكم، وهَلاَّ مكان لولا، وقد ورد منسوباً له في الخصائص، ٢/ ٤٥، والحلل، ٣٢٨ وشرح المفصل، ٢/ ٣٨، ١٠٢ ـ ٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥ وشرح الشواهد، ٤/ ٥١ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٦٦٩ وخزانة الأدب، ٣/ ٥٥ وورد من غير نسبةٍ في=

تَعـدُّونَ عَقْـرَ النِّيـبِ أَفْضَـلَ مَجْـدِكُـم   بنـي ضَـوْطَـرى لَـوْلاَ الكمـيَّ المقنَّعَـا

فنصبَ الكميَّ بفعلٍ مقدَّرٍ أي هَلاَّ تعدونَ الكميَّ، والضوطَرى: الضخمُ لا غَناءَ عندهُ، ومعنى البيت: أنَّكم تفتخرونَ بعقر النِّيبِ ـ وهو جمعٌ نابٍ وهي المسنَّةُ من الإبل [1] ـ وليسَ لكم في الشجاعةِ نصيبٌ، ومن ذلك قولُه تَعَالَى: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [2] وقولُهُ: ﴿فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُم غَيْرَ مَدِينِيْنَ تَرْجِعُونَهَا﴾ [3] والتقديرُ: فلولا ترجعونَها إن كنتم غيرَ مدِينينَ، ولحروفِ التحضيضِ صَدْرُ الكلامِ لكونها دالةً علَى نوعٍ من أنواعِ الكلامِ، فوجَبَ أن يكونَ لها صَدْرُ الكلام لما مرَّ في باب إنَّ وغيرِهَا.

ذِكْرُ حَرْفِ التوقُّع [4]

وهو قَدْ، وقيل له حَرْفُ التوقُّع لاقترانهِ بالأَفعالِ المتوقعة في الحالِ، ومنه قولُ المقيم: قَدْ قامت الصَّلاةُ، لقومٍ يتوقَّعُون قيامَها، وإذا دَخَلَ على الماضي قرَّبَهُ من الحالِ نحو: كنت أتمنَى الحجَّ، وقد حجَجْتُ في زمنٍ قريبٍ من زمنِ إخباره وإذا / دخَلَ على المضارع كانَ للتقليلِ كقولهم: إنَّ الكذوبَ قَدْ يصدقُ [5]، فهو في هذا النوع من الأَفعالِ بمنزلَةِ رُبَّ في الأَسماءِ، وقد يُحْذَفُ الفعلُ بَعْدَه إذَا فُهِمَ كقولهِ: [6] 99/ظ

أَزِفَ التَّـرحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكَـابَنَـا   لَمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِنَـا وكَـأَنْ قَـدِ

= الكامل، 1/278 ومعاني الحروف، 123 وشرح الكافية، 2/387 ورصف المباني، 293 ومغنى اللبيب، 1/274 وشرح الأشموني، على الألفية، 4/51.

(1) سموها بذلك حين طال نابها وعظم، اللسان، نيب.

(2) من الآية 10 من سورة المنافقون.

(3) الآيتان 86 ـ 87 من سورة الواقعة.

(4) الكافية، 427.

(5) شرح الوافية، 409 وانظر المغني، 1/171.

(6) البيت للنابغة الذبياني. ورد في ديوانه، 89 برواية أَفد مكان أزفَ وورد منسوباً له في شرح المفصل، 9/18 ومغني اللبيب 1/171 وشرح الشواهد، 1/31 وشرح شواهد المغني، 2/764 وورد من غير نسبةٍ في الخصائص، 2/361 ـ 3/131 وشرح المفصل، 8/5 ـ 110 ـ 148 ـ 9/52 ومغنى اللبيب، 2/342 وشرح ابن عقيل على الألفيَّةِ، 1/19 وهمع الهوامع، 1/143 وشرح الأشموني، على الألفية، 1/31.

أي وكأنْ قَدْ زالتْ، ويجوزُ الفَصْلُ بَيْنَ قَدْ وبَيْنَ الفعلِ بالقسم، كقولك: قَدْ واللّهِ أحسنتُ، ونحو: قَدْ لعمري بِتُّ ساهِراً، وقَدْ تأتي للتحقيقِ نحو: ﴿قد يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [(١)].

ذِكْرُ حَرْفَي الاستفهام [(٢)]

وهُمَا الهمزةُ وهَلْ، ويدخلانِ علَى الجملتَيْنِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ كقولِكَ: أزيدٌ قائمٌ، وأَقامَ زيدٌ، وهلْ عمرو خارج، وهَلْ خَرَجَ عمرو، ولَهُمَا صَدْرُ الكلام لكونِهَما لنوعٍ مِنْ أنواعِ الكَلامِ وذلك يقتضي تقديمهما ليحصُلَ العِلْمُ في أول الأَمرِ بأَنَّ الكلامَ للاستفهامِ.

والهمزةُ أكثرُ تصرفاً في الاستعمال مِنْ هَلْ، لأَنَّ الخبرَ إذا كانَ في الجملةِ الفعليَّةِ فعلاً، جاز استعمالُ الهمزةِ دونَ هلْ فيجوز: أزيدٌ قامَ ولمْ يجزْ: هَلْ زيدٌ قَامَ إلاّ علَى شذوذٍ، لأَنَّ أصلَ هَلْ أن تكونَ بمعنَى قَدْ [(٣)] كقولهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾ [(٤)] فكما لا يُقَالُ: قَدْ زيدٌ خرجَ لا يُقَالُ: هَلْ زيدٌ خرجَ، فإنْ قيل: لَو كَانَ كذلك لامتنعَ: هَلْ زيدٌ خارجٌ، كما امتنعَ: قَدْ زيدٌ خارجٌ، قلنا: إنَّما جَازَ هَلْ زيدٌ خارجٌ حَمْلاً على أختِهَا وهي: أزيدٌ خارجٌ وإنَّما لم تُحْمَلْ عليها في: أزيدٌ خرجَ، لأنَّ اعتبارَ هَلْ في هذه الجملةِ أعني خرجَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهَا على أختِهَا لكونِهَا بمعنَى قَدْ، وقَدْ وُجِدَ ما تقتضيه [(٥)] وتَقَعُ الهمزةُ لكونها أعمَّ تصرفاً للإنكار أيضاً كقولكَ: أتضربُ زيداً وهو أخوكَ؟ ويَقَعُ بَعْدَها المفعولُ كقولك: أزيداً ضربتَ؟ وتَقَعُ للتقرير كقولهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُم مِنْ مَاءٍ مَهينٍ﴾ [(٦)] ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [(٧)] وتَقَعُ مع أمْ نَحو: أزيدٌ عندكَ أمْ عمرو، وتدخلُ الهمزةُ على حروفِ العَطْفِ كقولهِ تَعَالَى: ﴿أَوَ

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٢) الكافية، ٤٢٧.

(٣) شرح الوافية، ٤١٠.

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الإنسان.

(٥) أي الفعل لأنها في الأصل تدخل على الأفعال، شرح الكافية، ٢/٣٨٨.

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المرسلات.

(٧) من الآية ١ من سورة الانشراح.

كُلَّما عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فريقٌ مِنْهُم﴾ [١] وكقولهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٢] وقولهِ تَعَالَى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ﴾ [٣] ولا تَقَعُ هَلْ هذه المواقعَ إِمَّا لكونِ الهمزةِ أخصرَ وأكثرَ استعمالاً، وإِمَّا لكونِ هَلْ في الأَصلِ بمعنَى قَدْ [٤].

ذِكْرُ حروفِ الشَّرْطِ [٥]

وهي: إِنْ ولَو وأَمَّا، وما يَقَعُ شرطاً من غيرِها فأسماء تضمَّنَتْ معنَى الشَّرْطِ وقد تقدَّم ذكرها في قسم الاسم، ولحروفِ الشَّرْطِ صَدْرُ الكلام لأَنَّها لإنشاءِ نوع من أنواع الكلامِ، وتدخلُ إِنْ ولَو علَى جملتَيْنِ فتجعلانِ الأُولَى شَرْطاً والثانية جزاء كقولك: إِنْ تضربْني أضربْكَ، ولو جئتني لأكرمْتُكَ، لكن إِنْ للاستقبالِ [٦] بمعنَى أنها تجعَلُ الفعلَ الذي دخلت عليه بمعنَى الاستقبالِ، سواء كانَ الفعلُ ماضياً نحو: إن ضربْتَ ضربْتُ، أو مضارعاً نحو: إِنْ تضربْ أضربْ، ولو للمضي سواء دخلَتْ على الماضي نحو: لو ضربْتَ ضربْتُ، أو المضارعِ نحو: لو تضربُ أضربُ ويلزمان الفعلَ لفظاً أو تقديراً، فالفعلُ لفظاً نحو: إِنْ ضربْتَ ضربْتُ، ولو ضربْتَ ضربْتُ، وتقديراً نحو قوله تَعَالَى: ﴿وإِنْ أَحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٧] وقولهِ تَعالَى: ﴿قُلْ لَوْ أَنتمُ تَمْلِكُونَ خزائنَ / رَحْمةِ ربِّي﴾ [٨] أي وإن استجاركَ أَحدٌ، ولو تملكونَ، وقالَ السَّيِّدُ [٩] في ١٠٠/و
حروفِ الشَّرْطِ: وينبغي أنْ يُعْلَمَ أن مفسِّر المحذوفِ مضارعٌ مجزومٌ إِنْ كان المفسِّر مضارعاً مجزوماً نحو: إِن زيدٌ يقمْ، ليطابقَ المذكور. وأَمَّا الأَسماءُ المتضمنة معنَى

---

(١) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ١٧ من سورة هود.
(٣) من الآية ٥١ من سورة يونس.
(٤) مجمل ما ذكره من شرح الوافية، ٤١٠ وإيضاح المفصل، ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩ وانظر شرح المفصل، ٨/ ١٥٤ وشرح الكافية، ٢/ ٣٨٨ ورصف المباني، ٣٨٨ ـ ٤٠٦ والمغني، ١/ ١٧٤.
(٥) الكافية، ٤٢٧.
(٦) المفصل، ٣٢٠ بتصرف يسير.
(٧) من الآية ٦ من سورة التوبة.
(٨) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.
(٩) لم أعثر على نص السيد ركن الدين الاستراباذي في الوافية المسمَّاة بالمتوسط ولا في الشرح الكبير على الكافية المسمَّى بالبسيط. وانظر شرح المفصل، ٩/ ١٠.

الشرطِ نحو: مَنْ، فلا تُحْذَفُ أَفعالُها لكونها فرعَ إِنِ الشرطيَّةِ فلا يُتَصرَّفُ فيها كما تُصُرِّفَ في إِنْ إلاَّ في الضرورةِ كقولِ الشَّاعرِ: [1]

فَمَنْ نَحْنُ نُؤمِنْهُ يبِتْ وهو آمنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

وتقديرُهُ: فَمَنْ نؤمنه نَحْنُ، ومن أجلِ أنَّ لو وأنْ يلزمان الفعِلَ، قيلَ: لو أنك انطلقت [2] بأن المفتوحة المشدّدة لأنَّها في تأويلِ المفرَدِ، لكونِهَا هي وما عَمِلتْ فيه فاعلاً للفعل المقدَّرِ بَعْدَ لو، والتقديرُ: لو تَحَقَّقَ أو ثَبَتَ انطلاقُكَ انطلقتُ، وإِنَّما كَانَ الفعلُ المقدَّرُ تَحَقَّق أو ثبتَ، لِمَا في أَنَّ من الدلالة على التحقيقِ والثبوتِ ولأَجلِ دلالة أَنَّ على ذلك، استُغنيَ عن فعلٍ مفسِّر للفعل المقدَّرِ المذكورِ ولكن التزم أن يكونَ خبرُ أَنَّ في هذه الصورة فِعْلاً إِنْ أَمكنَ [3] ليكونَ كالعِوَض عن لفظِ الفعلِ المفسِّر لتحصلَ لأَنَّ المفتوحةِ المشددة التقويةُ بصورةِ الفعلِ فلذلك جَازَ: لو أنك انطلقتَ لانطلقتُ ولم يَجُزْ: لو أنكَ منطلِقٌ انطلقتُ، لفواتِ التقويةِ بصورةِ الفعلِ، لأَنَّه أوقعَ منطلقٌ مع إمكان انطلق [4]، ومنه قولهُ تَعَالَى: **﴿وَلَوْ أَنَّهم صَبَرُوا حتَّى تَخْرُجَ إِليهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾** [5] **﴿وَلَوْ أَنَّهم آمنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾** [6] ويلزم أن يكونَ الفعلُ الواقعُ في خبرِ أنَّ هذه ماضياً ليطابقَ معنَى لو في الماضي، أَمَّا إذا تعذَّرَ أن يكونَ خبرُ أَنَّ فعلاً بأن يكونَ جامداً، جاز أن يقعَ غير فعلٍ حينئذٍ نحو: لو أنك زيدٌ لأكرمتُكَ، لتعذُّر الإتيانِ بالفعلِ ومنه قولُه تَعَالَى: **﴿وَلَوْ أَنَّ ما في الأَرْضِ مِنْ**

---

(١) البيت لهشام المرّي ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ١١٤ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٨٣٩ ونسبه صاحب الخزانة، ٣/ ٦٤٠ إلى مرة بن كعب بن لؤي القرشي (طبعة بولاق) وورد البيت من غير نسبةٍ في المقتضب، ٢/ ٧٣ والإنصاف، ٢/ ٦١٩ ومغني اللبيب، ٢/ ٤٠٣ وهمع الهوامع، ٢/ ٥٩.

(٢) الكافية، ٤٢٧.

(٣) قوله هذا تبع فيه ابن الحاجب في شرح الوافية، ٤١٢ وخالف ذلك ابن مالك في التسهيل، ٢٤٠ إذ قال: «وإن وليها أنَّ لم يلزم كون خبرها فعلاً خلافاً لزاعم ذلك» وفي الرضي، ٢/ ٣٩١ «فلا نشك أن استعمال الفعل في خبر أن الواقعة بعد لو أكثر، وإن لم يكن لازماً».

(٤) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وهي تفيد التحقيق والثبوت فيدل حينئذٍ على الفعل المقدر المحذوف وهو تحقق أو ثبت فيكون التقدير لو ثبت انطلاقك انطلقت» وقد ذكر قبلُ.

(٥) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

(٦) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

شَجَرةٍ أَقلامٌ﴾ [1] إذ لا فِعْلَ بمعنى أقلام فيوقع خبراً، وقد أوردُوا قولَه تَعالَى: ﴿لَوْ أنَّهُم بَادُونَ في الأَعرابِ﴾ [2] لأنَّه أوقعَ بادُونَ خبراً مع إمكان بَدَوا، وأجيب عن ذلك: بأنَّ لو هذه ليست لو الشرطية وإنَّما هي للتمني بمعنى يودُّون لو أنَّهم بادُونَ [3].

فصل

والفعلُ الواقعُ بَعْدَ إنْ الشرطية معناهُ الاستقبالُ وقد يُرَادُ بِهِ الماضي مع المستقبَلِ جميعاً [4] كقولهِ تَعَالَى: ﴿وإنْ تُؤمِنُوا وَتَـتَّقُوْا يُؤْتِكُم أُجُوْرَكُم﴾ [5] فيدخل في مثلِ ذلك الماضي والمستقبَلِ إذ المرادُ: مَنْ آمنَ، ﴿ومَنْ يؤمنُ﴾ [6]، لأَنَّ سياقَ الكلامِ يقتضي ذلك، وكذلك: ﴿وإنْ كُنْتُم جُنُباً فاطَّهَرُوا﴾ [7] سواء كانوا جُنُباً أو يُجنبونَ في المستقبَلِ، فإنَّ الحكمَ لا يختصُّ بأحدِهما [8].

فصل [9]

وإذا اجتمَع القَسَمُ والشَّرْطُ وتقدَّمَ القَسَمُ على الشَّرْطِ نحو: واللّهِ إنْ أتيتَني لأكرمتُكَ كانَ الجوابُ للقسَم دونَ الشَّرطِ، ووجَبَ أن يكونَ فِعْلُ الشَّرطِ ماضياً كما في المثالِ المذكورِ أعني: أَتيتني، فلو أجبتَ الشرطَ دونَ القسم وقلت: واللّه إنْ أَتيتني / أكرمُكَ، كانَ رديئاً، وإنَّما أُجيبَ القَسَمُ دونَ الشرطِ لأَنَّ الشرطَ جاءَ معترضاً ١٠٠/ظ
بَيْنَ القسم وجوابِهِ، والمعترضُ في حكمِ العدمِ، فأُلغِيَ جَوابهُ لذلك وإنَّما لَزِمَ أن يكونَ فِعْلُ الشرطِ ماضياً لفظاً كما ذكرنا أو معنًى نحو: واللّه إنْ لم تكرمْني لأكرمَنَّكَ،

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الأحزاب.

(٣) شرح الوافية، ٤١٣ وانظر شرح المفصل، ٩/١١ وشرح الكافية، ٢/٣٩١.

(٤) بعدها في شرح الوافية، ٤١٣ «لا الماضي وحده كما يجوزه بعضهم مثل قوله وإن تؤمنوا (الآية)».

(٥) من الآية ٣٦ من سورة محمد.

(٦) من الآية ١١ من سورة الطلاق ونصها: «ومن يؤمن باللّه ويعمل صالحاً يدخله. . .» ذكرها ابن الحاجب شرح الوافية، ٤١٤ وقال بعدها: «وأشباهها، والمراد من آمن، ومن يؤمن لأن المعنى والسياق يقتضيان ذلك».

(٧) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٨) ونحوه في شرح الوافية، ٤١٤.

(٩) الكافية، ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

لأنَّ حَرْفَ الشرطِ لمَّا بَطَلَ عملُه في الجوابِ الذي هو لأكرمنَّك لكونهِ جواباً للقسم، طلَبَ أن يكونَ فعلُ الشرطِ ماضياً حَتَّى لا يظهرَ لحرفِ الشرط فيه عمل لئلا يكونَ العاملُ في الجزاءِ القسمَ، والعاملُ في الشرطِ حرف الشرطِ فيختلفُ العاملُ في الشرطِ والجزاءِ وهو غيرُ جائز، فلذلك التزم أن يكونَ فعلُ الشرطِ ماضياً، لأَنَّ الماضيَ لا يظهرُ فيه عَمَلٌ لحرفِ الشرطِ ولا لغيره.

وإنْ **توسَّطَ القَسَمُ** وتقدَّمَ عليه إمَّا شرطٌ أو غيرُ شرطٍ، والشرطُ مؤخَّرٌ عن القسم، جازَ اعتبار القسَم وإلغاؤه لإمكان ذلك، فمثالُ تقدُّم الشرطِ والقسمُ معترضٌ قولك: إنْ تكرمني فوالله لأكرمنَّكَ، فيجوز اعتبارُ القسم لإمكان الوفاءِ بجوابِ الشرطِ وجواب القسم، لأَنَّ الشرطَ إنَّما يُجابُ في مثل ذلك بالفاء ولا يمتنع دخولُها على القسم، فأمكنَ جوابُ الأَمرين على ما تقتضيه أبوابُهما [(١)]، ويجوزُ إلغاء القسم بأن يُجْعَلَ معترضا فيتعيَّنُ الجوابُ للشرط كقولك: إنْ تكرمني والله أكرمْكَ، ومثالُ تقدُّم غيرِ الشرط على القسم والشرطُ مؤخَّرٌ عن القسم قولك: أنا والله إن تكرمني أكرمْكَ، فيجوز أن تعتبرَ القسَمَ وتقول: أنا والله إنْ أكرمتني لأكرمنَّكَ فتجعلُ الشرطَ معترضا، فيتعيَّنُ الجوابُ للقسَم، ويكونُ القسَمُ وجوابهُ والشَرْطُ خَبَرَ المبتدأ، ويجوزُ أن تجعلَ القسمَ معترضاً وتقول: أنا والله إنْ تكرمني أُكرمْكَ، فيتعيَّن الجوابُ للشرطِ ويكون الشرطُ وجوابهُ والقسَمُ خبراً للمبتدأ، وإذا كانَ القَسَمُ مقدَّراً قَبْلَ الشرطِ ولم يكن ملفوظاً به فهو كالملفوظ به في كونِ الجوابِ للقسم لفظاً كقولهِ تَعَالَى: ﴿**وإنْ قُوتِلْتُم لَنَنْصُرَنَّكُمْ**﴾ [(٢)] ﴿**وإنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ إنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ [(٣)] فإنَّ تقديرَه: واللهِ إنْ قوتلتم، وإنْ أَطعتموهم، فإنه لولا تقديرُ القسم قبلَ الشرطِ لوجَبَ دخولُ الفاءِ على: إنكم لمشركونَ [(٤)].

---

(١) شرح الوافية، ٤١٦ وانظر شرح الكافية، ٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٢) من الآية ١١ من سورة الحشر.

(٣) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الوافية، ٤١٧ ما نصه: «وقول من قال؛ التقدير فإنكم لمشركون، ضعيف رديء لم يجيء مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر».

وأَمَّا أَمَّا الشرطية [١] فحرفُ شرطٍ ولذلك لزمتْهَا الفاءُ، وتُستعمَلُ لتفصيلِ أُمورٍ في نفس المتكلِّم، إلاَّ أنهم لم يلتزموا ذِكْرَ المتعدد بل قد يُذكَرُ الجميعُ نحو قولهِ تَعالَى: ﴿فأَمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وأَمَّا السَّائِلَ فلا تَنْهَرْ وأَمَّا بنعمَةِ رَبِّكَ فحدِّثْ﴾ [٢] وقد يُذْكَرُ واحدٌ ويُتْرَكُ غيرهُ نحو قوله تَعالَى: ﴿فأَمَّا الذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فيَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ ابتَغَاءَ الفِتْـنَةِ﴾ [٣] ولم يذكر بَعْدَها أَمَّا أخرى، لكونه معلوماً من الأَوَّل [٤] ومن ذلك قولُ القائلِ: أَمَّا أنا فَقَدْ فَعَلْتُ كَذا، ويَسْكُتُ، وكانَ الواجبُ في «أما» أن يليَها الفعلُ لكونها حرفَ شرطٍ لكن التزموا حذفَ الفعلِ معَها وَجعَلُوا الواقعَ بعدَها عوضاً من الفعلِ المحذوفِ نحو: أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ، فزيدٌ قَدْ وَقعَ قَبْلَ الفاءِ وبَعْدَ أَمَّا، ليكون عوضاً منَ الفعلِ المحذوفِ، لأَنَّ الاسمَ الواقعَ، بعدَ أَمَّا هو المقصودُ دونَ الفعلِ وأَصلُه أن يكونَ / بَعْدَ الفاءِ، لأَنَّ معناه، مَهْمَا يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، فوقعت أَمَّا ١٠١/و
موقعَ مَهْمَا، وزيدٌ موضعَ الفعلِ المحذوفِ، أَعني «يكن» فصار أما زيدٌ فمنطلقٌ، وحينئذٍ، إمَّا أنْ يكونَ الاسمُ الذي بعد أَمَّا مرفوعاً أو منصوباً، فإنْ كانَ مرفوعاً فهو مبتدأ خبره ما بعد الفاءِ نحو: أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ، وإنْ كانَ منصوباً نحو: أَمَّا زيداً فأنا مكرمٌ، ﴿وأَمَّا السَّائِلَ فلا تَنْهَرْ﴾ [٥] فالأَصَحُ أنَّ العَامِلَ فيه ما بَعْدَ الفاءِ لاقتضاءِ ما بَعْدَ الفاءِ إياه، ولأَنّه قُدِّمَ على عامِله ليكونَ عوضاً عَنِ الفعلِ المحذوفِ، لأَنَّ التقديرَ: إن أردتَ بيانَ مَنْ تَعلَّق به إكرامي فأنا مكرمٌ زيداً، وإن أردتَ بَيَانَ مَنْ تعلَّقَ به النهيُ عن القهرِ مني، والنهيُ عن النهرِ مني؛ فلا تقهر اليتيمَ ولا تنهر السائلَ [٦]، وكذا إذا كانَ المنصوبُ الذي بَعْدَ أما ظرفاً نحو: أَمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلِقٌ، فيومَ الجمعةِ معمولٌ لمنطلقٍ، لأَنَّ التقديرَ إنْ أَرَدتَ بَيَانَ زَمانٍ وَقعَ فيه انطلاقُ زيدٍ فزيدٌ منطلقٌ يومَ

(١) الكافية، ٤٢٨.

(٢) الآيات ٩ ـ ١٠ ـ ١١ من سورة الضحى.

(٣) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٤) مراده من ذلك أن قوله تعالى بعد: «والراسخون في العلم» على معنى: وأما الراسخون في العلم، ولم تذكر أما لكونها معلومة من سياق ما سبق. انظر إيضاح المفصل، ٢/٢٦٠ ـ ٢٦٢ وشرح الكافية، ٢/٣٩٤.

(٥) من الآية ١٠ من سورة الضحى.

(٦) شرح الوافية، ٤١٨.

الجمعةِ، وقد ظَهَر ـ ممَّا قلنا ـ أَنَّ أصلَ المنصوبِ أن يكونَ بَعْدَ الفاءِ وقُدِّمَ على عامله ليكونَ عوضاً عن الفعلِ المحذوفِ [١].

وبعضُهم مَنَعَ أن يعملَ ما بَعْدَ الفاءِ فيما قَبْلَها كما هو مَذْهَبُ البصريينَ [٢] وذَهَبُوا إلَى أنَّ العَامِلَ في الاسم الذي بَعْدَ أَمَّا إنَّما هو الفعلُ المحذوفُ المقدَّرُ بَعْدَ أَمَّا، فإذا قلتَ: أَمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ، كأنكَ قلتَ: مَهْمَا تذكر يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلِقٌ، ومَهْمَا تذكرُ اليتيمَ فلا تَقْهَر، وَمَهْمَا تذكر السائلَ فلا تَنْهَر.

وقالَ قومٌ: [٣] إن جازَ تقديمُ الاسم المنصوبِ بَعْدَ أَمَّا على جواب أَمَّا نحو: أَمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ، فهو معمولٌ بمَا في حيِّز الفاءِ، لأَنَّ يومَ الجمعةِ يجوز أن يكونَ ظرفاً لمنطلقٍ ومتقدِّماً عليه، وإنْ لم يجُزْ تقديمُه نحو: أَمَّا زيداً فإني مكرمٌ، فالعامِلُ فيه الفعلُ المحذوفُ المقدَّر أعني: مَهْمَا تذكر زيداً فإني مكرمُهُ، لامتناعِ أن يعمل ما بَعْدَ إن فيما قبلها [٤].

ذِكْرُ حَرفِ الرَّدعِ [٥]

وهو كلاَّ، لأَنَّه وُضِعَ للرَّدْعِ والتنبيه على الحَقِّ، وإنَّما يُستعمَلُ إذا سمع محال أو تَقُوِّلَ على إنسان، كما إذا قيلَ: فلانٌ يشتمك فتقول: كلاَّ، أي: ارتدع عن هذا، وقد جَاء كلاَّ بمعنَى حقًّا نحو قولهِ تَعَالَى: ﴿كلاَّ إنَّ الإنسَانَ لَيَطْغَى﴾ [٦] أي حقًّا، وإذا وقفتَ على التي بمعنَى الردع كان مستقيماً [٧]، وكلاَّ التي بمعنى حقًّا، اسمٌ عند بعضهم، لكنَّه بُنِيَ لموافقتهِ كَلاَّ التي بمعنَى الرَّدع في اللفظ [٨].

---

(١) وهو مذهب المبرد وابن الحاجب، جواهر الأدب، ٥١٧.

(٢) شرح الكافية، ٢/٣٩٦.

(٣) قال الإربلي ٥١٧ «وهو مذهب من رأى التفصيل وقال: وهو الصواب».

(٤) انظر إيضاح المفصل، ٢/٢٦٢ والهمع، ٢/٦٨.

(٥) الكافية، ٤٢٨.

(٦) من الآية ٦ من سورة العلق.

(٧) شرح الوافية، ٤٢٠.

(٨) في شرح الكافية، ٢/٤٠١ «وإذا كانت بمعنى حقًّا جاز أن يقال إنها اسم» وفي الهمع، ٢/٧٤ وزعمها مكي اسماً حينئذٍ كمرادفها... وغيره قال: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها...».

ذِكْرُ تَاءِ التَّأنيثِ الساكنَةِ [١]

اعلم أَنَّ تَاءَ التَّأنيثِ الساكنة حرفٌ يلحق الأَفعالَ الماضيةَ خاصَّةً للإيذانِ من أولِ الأَمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنَّثٌ نحو: قامتْ هندٌ، ولا تدخلُ المضارع لأَنَّ التاءَ في قولك: تقومُ هند، أغنت عن ذلك، والفرقُ بَيْنَ تاءِ التأنيثِ الداخلةِ علَى الأَسماءِ التي تقدَّم ذكرها في باب المذكَّر والمؤنثِ / نحو: طلحةَ وبين هذه التاء، أنَّ اللاحقةَ للأسماء ١٠١/ظ تكونُ متحركةً في الوصل نحو قولك: طلحةُ الطلحات وامرأةٌ قائمةٌ أمامكَ، وهذه التاءُ التي تلحَقُ الأَفعالَ لا تكونُ إلاَّ ساكنةً وَصْلاً ووقفاً إلاَّ إذا لقيها ساكنٌ فإنها تحرَّك لالتقاءِ الساكنَيْنِ فهي ساكنةٌ بالذَّاتِ ومتحرِّكة بالعَرَضِ نحو قولكَ: رَمَتِ المرأةُ ورمَتا وقامتَا، فإن لحقت نحو: غزا ورَمَى حَذَفْتَ آخرهما لالتقاءِ الساكنَيْنِ، تاءِ التأنيث وحرفِ العلَّةِ، فقلتَ: غزتْ ورَمتْ بحذفِ الألفِ ولا تُرَدُّ، ولو تحركت التاءُ في نحو: رمتِ المرأةُ ورَمتا فلا يُقَالُ: رَمَاتَا [٢] كما سنذكر في التقاءِ الساكنين، وأَمَّا إلحاقُ الفعل علامةَ التثنية والجمعَيْنِ [٣] نحو: قَامَا الزيدانِ وقامُوا الزيدونَ وقُمْنَ النساءُ، فضعيفٌ استعمالاً قويٌّ قياساً على التاءِ مع جوازِ جَعْلِ ما جعل فاعلاً [٤] مبتدأ خبرُه ما قُدِّمَ عليه، والعلامَةُ ضميرٌ عائدٌ إليه معنًى، وهي لغةُ أكلوني البراغيث [٥] وفي أكلوني البراغيث شذوذان آخران؛ أَحَدُهما: جَعْلُ الواو علامةً لِمَا لا يعقِلُ، والثاني: جَعْلُ القَرْصِ أَكلاً [٦] وعَلَى تقدير إلحاقهَا فإنها ليست بضمائرَ لئلا يلزم الإضمارُ قبل الذكر، بل علامات أُلحقت بالفعلِ لتدلَّ على أحوالِ الفاعلِ كتاءِ التأنيثِ، وإِنَّما قَوِيَ إلحاقُ علامة التأنيث وضَعُفَ إلحاق علامة التثنية والجمع، للزوم التأنيثِ الحقيقي للاسم، وَعدَمِ لزومِ التثنية والجمع لعروضِهِمَا، واعلم أنَّ التاءَ في:

---

(١) الكافية، ٤٢٨.

(٢) في شرح المفصل، ٩/ ٢٨ وقد قال بعضهم: رماتا فرد الألف الساقطة وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة، وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٢٧٦ وشرح الكافية، ٢/ ٤٠١.

(٣) في المغني، ٢/ ٣٦٥ «في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث».

(٤) أي الاسم الظاهر المرفوع.

(٥) انظر باب المبتدأ والخبر ١/ ١٤١.

(٦) نسب إلى أبي سعيد السيرافي في المغني، ٢/ ٣٦٦ ورده ابن هشام.

ثُمَّتَ ورُبَّتَ ولاتَ، ليست تاءَ التأنيثِ المذكورةَ بل دخلت هذه التاءُ لتأنيثِ اللفظةِ للمبالغةِ في مَعْنَاهَا كما دخلتْ في: علاَّمة ونسَّابةٍ للمبالغةِ لا لتدلَّ على أنَّ الفاعِلَ مؤنَّثٌ.

ذِكْرُ التنوينِ (١)

التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تتبَعُ حركة الآخر لا لتأكيدِ الفعل واحترزَ بقوله: لا لتأكيدِ الفعلِ، عن نونِ التوكيد نحو: اضربَنَّ والتنوينُ ستةُ أنواع:

أحدها: تنوينُ التنكيرِ (٢)، وهو يدلُّ على أنَّ الاسم نكرةٌ نحو: صَهْ وصهٍ وسيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

والثاني: تنوينُ التمكينِ (٣)، وهو يلحقُ الاسمَ ليدلَّ على أنَّ له مكانةً في الاسميَّةِ نحو: زيدٍ ورجلٍ، ولا بُدَّ من زيادةِ شَرْحٍ لتنوينِ التمكينِ وتنوينِ التنكيرِ فنقول: إنَّ الأَسماءَ المعربةَ تنقسِمُ إلى خفيفٍ في غايةِ الخفَّةِ، وهو ما لم يخرجْ عن أَصلِهِ إلَى مشابَهَةِ الفعلِ بوجه نحو: رجلٍ وفرسٍ، وإلَى ثقيلٍ وهو ما لا ينصرفُ، وإلَى متوسط وهو ما فيه علة واحدةٌ فرعيَّةٌ نحو: زيدٍ وعمرو فتنوينُ التمكين هو الداخلُ على الاسم النكرةِ الخفيفِ في الغايةِ نحو: رجلٍ، وعلى المعرفةِ المنصرفةِ نحو: زيدٍ، وعلى الاسم الذي يُنكَّر فيفصل مما لا ينصرف، ويلحَقُ بزيدٍ، نحو: مررتُ بعثمانَ وعثمانٍ آخرَ وبأحمَد وأحمدٍ آخر، وأَمَّا تنوينُ التنكير: فهو الذي يلحَقُ ١٠٢/و الاسمَ المبنيَّ للفَرْقِ بَيْنَ معرفتِهِ ونكرَتِهِ/. نحو ما تقدَّم من صَهْ وصهٍ وسيبويهِ وسيبويهٍ آخَر، فإنَّه معرفةٌ إذا لم ينوَّنْ، ونكرةٌ إذا نُوِّنَ، وإذا قلت: صَهْ بغير تنوين أمرتَه بالسكوتِ المعهودِ، وإذا نونت أمرتَه بسكوتٍ ما.

والثالث: (٤) تنوينُ العِوَضِ وهو الذي يلحَقُ الاسمَ عوضاً إمَّا عن الياءِ أو عن إعلاله نحو: جوارٍ حسبما تقدم في أوائل الكتاب (٥)، وإمَّا عن المضافِ إليه نحو:

---

(١) الكافية، ٤٢٨: التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.

(٢) الكتاب، ٢/١٩٩ وشرح الكافية، ٢/٤٠٢.

(٣) الكتاب، ١/٢٢.

(٤) الكتاب، ٣/٣١٠.

(٥) انظر ١/١٢٨.

يومئذٍ أي يومَ إذ كانَ كذا، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ إليه وهو: كانَ كذا، عُوِّضَ عنه التنوينُ، وكذلك: مررتُ بكلٍ قائماً، أي بكلِّهم، وهو جوابُ قولِ القائل: هَلْ لَكَ عهدٌ بالقوم؟ فيقال: مررتُ بكلٍّ قائماً.

والرابع: تنوينُ المقابلةِ، ولا يكونُ إلاَّ في جمعِ المؤنَّثِ، فإنَّه لمقابلةِ نونِ جمعِ المذكَّرِ السالم ولو حُمِلَ على غير ذلك لم يتَّجهْ، فإنك لو جعلت تنوين مسلماتٍ للصرفِ تعذَّر، لوجودِهِ في عَرَفَات مع المانِعِ من الصَّرْفِ وكذلك لو جعلته للتمكين [(١)] أو للتنكيرِ لم يتَّجه، فتعيَّن أن يكونَ للمقابلةِ.

والخامس والسادس: تنوينُ الترنُّم والتنوينُ الغالي، ويلحقانِ أواخرَ الأَبياتِ والأنصافِ المصرَّعةِ لتحسين الإنشاد، وهو إن لَحِقَ القافيةَ المطلقةَ سُمِّيَ تنوينَ الترنم [(٢)] وتنوينَ الإطلاق كقوله: [(٣)]

يَـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أو عَسَـــاكَـــنْ

ومنه: [(٤)]

أَقلِّـي اللَّـومَ عـاذِلَ والعِتـابَـنْ ... وقُـولـي إنْ أَصبْـتُ لَقَـدْ أصـابَـنْ

فنابَ التنوينُ مَنابَ حَرْفِ الإطلاقِ في [(٥)] نحو: ألف العِتَابَا، ويقَعُ في الأسماءِ والأفعالِ ولا يختصُّ بأحدِهِما، وإن لحق القافية المقيَّدة سُمِّي التنوينَ الغالي [(٦)] نحو

---

(١) وهو مذهب رديء لم يصر إليه ذو تحقيق، إيضاح المفصل، ٢/٢٧٨ وممن ذهب إلى ذلك الربعي، شرح الأشموني، ١/٣٦، وقد أوضح ابن الحاجب في الإيضاح تعذر جعله واحداً من أقسام التنوين الأخرى بأكثر مما ذكره أبو الفداء.

(٢) المغني، ٢/٣٤٤.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج، ٣/١٨١ وقبله:

تقـــول بنتـــي قـــد آن أنـــاكَـــنْ

نسب له في الكتاب، ٢/٣٧٥ وشرح الشواهد، ٣/١٥٨ وروي من غير نسبة في **المقتضب**، ٣/٧١ والخصائص، ٢/٩٦ والإنصاف، ١/٢٢٢ وشرح المفصل، ٢/١٢ وهمع الهوامع، ١/١٣٢ وشرح الأشموني، ١/٢٦٧ ـ ٣/١٥٨.

(٤) البيت لجرير بن عطية، ورد في ديوانه ٦٤ ونسب له في الكتاب، ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٨ وشرح المفصل، ٩/٢٩ ـ ٣٣ وشرح شواهد المغني، ٢/٧٦٢ وروي من غير نسبة في المقتضب، ١/٢٤٠ والمنصف، ١/٢٢٤ والإنصاف، ٢/٦٥٥، وهمع الهوامع، ٢/٨٠. عاذل مرخم عاذلة.

(٥) مطموسة في الأصل.

(٦) وزاده الأخفش المغني، ٢/٣٤٢.

قولِ رؤبة: [١]

وَقَـاتِـمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوي المخْتَـرَقْـنْ

وقَدْ جمع بعضهم أقسَامَ التنوينِ نظماً وهو: [٢]

عَـوِّضْ بتنـويـنٍ وقـابـل بـه نَكِّـرْ بِـهِ الاسـمَ ومكِّنَّـه
وإنْ تـرنَّمْـتَ فعمِّـمْ بـه ومثلُـه الغـالـي فعينَّـه

ويُحْذَفُ التنوينُ من العَلَم الموصوفِ بابنٍ مضافٍ إلَى عَلَمٍ آخَرَ نحو: جاءني زيدُ بنُ عمرو، لشدَّةِ اتصالِ الموصوفِ بالصفة [٣] ويُعْلَمُ منه أنهُ لو كان صفةً لغيرِ العَلَمِ نحو: جاءني رجلٌ ابنُ ظالم، أو كان ابنُ مضافاً إلى غير العَلَم نحو: زيدٍ ابن أخي لم يحذف التنوين، وكذلك لَم يحذَف التنوينُ إذا لم يكن صفةً نحو: أن يكونَ أحدُهما مبتدأ والآخر خبراً وشبه ذلك كقولك: زيدٌ ابن عمرو.

واعلم أنَّه حيثُ يسقط التنوينُ من الموصوفِ بابنٍ تسقطُ الألِفُ من الخطِّ أعني همزة ابن، وحيثُ يثبتُ التنوينُ في اللفظ تثبتُ الهمزةُ في الخطِّ فتسقطُ من زيدٍ بنِ عمرو وتثبتُ في زيدٍ ابن أخي وشبههِ، واعلم أنَّ حُكْمَ ابنة كحكم ابن في جميع ما ذكرنا [٤].

ذِكْرُ نُونِ التأكيدِ [٥]

وهي نوعان: خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشدَّدةٌ مفتوحةٌ مع غير الألفِ لأنَّها تُكْسَرُ مع الألفِ في المثنَّى والمجموعِ المؤنَّثِ نحو: اضربانِّ واضربنانِّ / واعلم أنَّ الثقيلةَ أبلغُ ١٠٢/ظ

(١) ورد في ملحقات ديوانه، ٣/ ١٠٤ وبعده:

مشتبـه الأعـلام لمَّـاع الخَفَقْـنْ

نسب له في شرح المفصل، ٩/ ٢٩ ـ ٣٤ والمغني، ٢/ ٣٤٢ وشرح الشواهد، ١/ ٣٢ وورد من غير نسبة في اللسان، وجه، والهمع، ٢/ ٨٠ وشرح الأشموني، ١/ ٣٢.

(٢) لم أهتد لقائله.

(٣) في شرح الكافية، ٢/ ٤٠٢ وذلك لكثرةِ استعمال ابن بَيْنَ علمَيْن وصفاً فطُلِبَ التخفيفُ لفظاً بحذفِ التنوينِ من موصوفهِ وخطاً بحذفِ ألف ابن، وانظر الكتاب، ٣/ ٥٠٤ وشرح الوافية، ٤٢٤.

(٤) شرح الوافية، ٤٢٣ وشرح الكافية، ٢/ ٤٠٢.

(٥) الكافية، ٤٢٨.

في التأكيدِ مِنَ الخفيفةِ [(١)] ولا يؤكَّدُ بالمخفَّفةِ والمشدَّدةِ إلاَّ الفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنَى الطَّلبِ كالأمر والنهي والاستفهامِ والتمني والعرضِ والقسم والتحضيض [(٢)]، وإنَّما دخلت النون في هذه المواضع، لأنَّها مواضعُ طلبٍ فتدخلُ النونُ تأكيداً لذلك الطلبِ وحَثًّا على إيقاعه، ولذلك لم يؤكَّد الماضي والحالِ، لأنَّ الماضيَ وَقَعَ، والحالَ حاصلٌ فلا طَلَبَ فيهما لحصولِهما، ولا يؤكد النفيُ إلاَّ قليلاً [(٣)] نحو: زيد ما يقومَنَّ، لخلوِّهِ عن معنَى الطَّلَبِ وإنَّما جَازَ فِيهِ ذلكَ على قِلَّتِهِ تشبيهاً لَهُ بالنهي، ومنه [(٤)]:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخَاً عَلَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وهذا مشبَّهٌ بالنهي، لأنَّ يَعْلَمَ مجزومٌ مثلُ النهي، وأَلْفُ يَعْلَمَا ألفُ نونِ التأكيدِ، كان يَعْلَمَنْ فوقفَ عليها بالألفِ، وأَمَّا قولُ جذيمة الأبرش [(٥)]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبِي شَمَالاتُ

فهي على التشبيهِ بالنفي، لأَنَّ رُبَّ للتقليلِ، والتقليلُ يقاربُ النفي، وقال

---

(١) قال سيبويه، ٣/٥٠٩ فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا وانظر شرح المفصل، ٩/٣٧.

(٢) شرح الوافية، ٤٢٤ والنقل منه.

(٣) الكافية، ٤٢٩.

(٤) هذا الرجز اختلف حول قائله فقيل: هو لعبد بني عبس وقيل: هو لأبي حيان الفقعسي وقيل: هو للعجاج وليس في ديوانه وقيل: هو لمساور العبسي، انظر خلافهم في خزانة الأدب، ٤/٥٦٩ (طبعة بولاق) وقد ورد البيتُ منسوباً لأبي حيان في شرح الشواهد، ٣/٢١٨ وشرح التصريح، ٢/٢٠٥ ورواه العدوي في فتح الجليل، ٢٢٣ منسوباً للعجاج، وورد من غير نسبة في الكتاب، ٣/٥١٦ ومجالس ثعلب القسم الثاني، ٥٥٢ وأمالي الزجاجي، ١٨٩ وأمالي ابن الشجري، ١/٣٨٤ والنوادر، ١٣ وشرح المفصل، ٩/٤٢ وهمع الهوامع، ٢/٧٨ وشرح الأشموني، ٣/٢١٨.

(٥) هو جذيمة بن مالك التنوخي ثالثُ ملوكِ الدولةِ التنوخية في العراق يقال له: الأبرشُ والوضَاحُ لبرص كان فيه، طَمَعَ في امتلاك مشَارفِ الشام وأرضِ الجزيرة فغزاها وقاتل ملكها عمرو بن الظرب فقتله ثم إنّ الزباء ابنته عرضت عليه نفسها زوجة فجاءَ إليها فقتلته. انظر أخباره في معجم الشعراء للمرزباني ٣٤ وتاريخ ابن خلدون، ٢/٥٤٠ والأعلام، ٢/١٠٥ وقد ورد البيت منسوبا له في الكتاب، ٣/٥١٨ وشرح المفصل، ٩/٤٠ ـ ٤١ وشرح الشواهد، ٢/٢٣١ ـ ٣/٢١٧ وشرح التصريح، ٢/٢٢ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٣/١٥ وشرح الكافية، ٢/٤٠٣ ومغني اللبيب، ١/١٣٥ ـ ١٣٧ العلَمْ الجبلُ، والشَّمالَاتُ جمعُ شَمالٍ بالفتح: وهي الريح التي تهبُّ من هذه النَّاحية.

يونُسُ: [1] إنَّهم يقولون: رُبَّما تقولَنَّ ذاكَ، وهو مثلُ:

رُبَّمـــا أوفيـــتُ فـــي عَلَـــم تَـــرْفَعَـــنْ. . . . .

ولزمت نونُ التأكيدِ في جوابِ القَسَمِ المثبتِ نحو: واللَّه ليخرجَنَّ زيدٌ، لأنَّ القَسَم وضع للتأكيدِ، ولَمَّا لَزِمَ ذلك في القَسم المثبَتِ تعيَّنَ للنفي في قولكَ: واللَّهِ يخرجُ زيدٌ ونحوه أي لا يخرجُ، لأنَّه قد عُلِمَ أنه لو كان مثبتاً لم يكن بُدٌّ لَهُ من النون [2] ولا يحذَفُ في جوابِ القسم المنفي من حروفِ النفي إلاَّ «لا» خاصةً فلو حذفتَ ما وقلتَ: واللَّه زيدٌ منطلقاً تَعني ما زيدٌ منطلقاً لم يجز، وكَثُرَ دخولُ نون التأكيدِ مع فعلِ الشرطِ عند تأكيدِ إنْ الشرطية بما كقولِهِ تعالَى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً**﴾ [3] ويجوزُ تركُهَا كقول الشّاعر: [4]

فـــإِمَّـــا تَـــرَيْنِـــي وَلِـــي لِمَّـــةٌ فـــإِنَّ الحـــوادِثَ أودَى بِهَـــا

فزاد «ما» مع حرفِ الشرطِ ولم يؤكد فِعْلَهُ بالنونِ فقال: تريني، فإنه لو أكده انكسرَ وزنُ البيتِ.

ذِكْرُ حركاتِ ما قَبْلَ نونِ التأكيدِ بحسَبِ الضمائر

والضمائرُ تنقسمُ إلى بارزةٍ وغير بارزةٍ:

ذِكْرُ أَحْكامِ نونِ التأكيدِ مع الضمائرِ البارزةِ [5]

والمذكورُ هنا منها إنَّما هو ضميرُ جمعِ المذكَّرِ وضميرُ المؤنَّثِ المخاطبةِ، وأَمَّا

---

(١) الكتاب، ٣/٥١٨.

(٢) وبعدها في شرح الوافية ٤٢٤ «وقد كثرت في مثل إما تخرُجَنَّ فأنا خارجٌ كأنهم لما أكدوا حرف شرط بـ «ما» أكدوا فعله بالنون.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٤) البيت للأعشى ورد في ديوانه، ٢٢١ برواية تعهديني مكان تريني وألوى مكان أودى وورد منسوباً له في الكتاب، ٢/٤٦ برواية:

فـــإِمَّـــا تَـــرَي لِمَّتـــي بُـــدِّلَـــت

وأمالي ابن الشجري، ٢/٢٤٥ وشرح الشواهد، ٢/٥٣ ـ ٣/٢١٦ وورد من غير نسبةٍ في الإنصاف، ٢/٧٦٤ وشرح المفصل، ٩/٦ وشرح الكافية، ٢/٤٠٤ وشرح الأشموني، ٢/٥٣.

(٥) الكافية، ٤٢٩.

ضميرُ التثنيةِ مطلقاً وضميرُ جَمع المؤنثِ فسنذكر حكمهما في فصلٍ مفرَدٍ لهما، وحكمُ الضميرَيْنِ البارزَيْنِ المذكورَيْنِ أعني ضميرَ جمع المذكَّر وضميرَ المؤنثِ المخاطبة مع نونَي التأكيدِ الخفيفةِ والشديدةِ كالكلمةِ المنفصلة كما سيظهَرُ من الأَمثلة ويجبُ في الضميرَيْنِ المذكورينِ أن يُضمَّ ما قَبْلَ نونِ التأكيدِ مع ضمير جَمْعِ المذكَّرِ، ويكسرَ مع ضميرِ المخاطبةِ نحو: هَلْ تضربُنَّ يا قَوْمُ بضمِّ الباءِ، وهَلْ تضربِنَّ يا هند بكسر الباءِ وأصلُهما تضربونَ وتضربين [1] فحذِفَتْ نونُ الإعراب / منهما لزوالِ الإعراب بدخول ١٠٣/و
نون التأكيد ثم حُذِفَتْ الواو التي هي ضميرُ الجمع والياءِ التي هي ضميرُ المخاطبة لالتقاء الساكنَيْنِ أعني الواو والياء، ونونَ التأكيد كما تُحذَفُ كُلٌّ من الواو والياء المذكورَتَيْنِ إذا لقيَهُمَا ساكنٌ مِنْ كلِمَةٍ أخرى منفصلةٍ نحو: يا رجالُ اضربوا القومَ، ويا هندُ اضربي القومَ، بحذفِ الواو والياءِ لسكونِهما وسكونِ لام التعريف.

وأَمَّا حكمُ الفعلِ المعتلِّ اللاَّم مع الضميرَيْنِ البارزَيْنِ المذكورَيْنِ فالذي لامُه واو أو ياء حكمُه كما ذُكِرَ، فتقول مع ضميرِ جمعِ المذكَّرِ: هَلْ تَغْزُنَّ وهَلْ ترمُنَّ يا قومُ بضمِّ ما قبلَ النونِ، والأصل تَغْزُون وترمُونَ فحذِفت نونُ الإعراب [2] ثمَّ واو ضميرِ الجمعِ لما تقدَّم شرحُه، كما تحذفها لِساكنٍ في كلمة أخرى نحو: يا رجالُ اغزوا القوم وارمُوا القوم، وتقولُ مع ضمير المخاطبةِ: هل تَغزِنَّ وهَلْ ترمِنَّ بكسر ما قبل النونِ والأصلِ تغزينَ وترمينَ فحذفت نونُ الإعراب ثمَّ ياء ضميرِ المخاطبةِ لما ذُكِرَ، كما تحذِفُهَا لساكنٍ في كلمةٍ أخرى نحو: يا هندُ اغزي القومَ وارمي القومَ.

وأَمَّا الذي لامُه ألفٌ فلا تحذَفُ ولكن تُحرَّك بالضَّمَّةِ مع ضميرِ جمع المذكَّرِ، وبالكسرة مع ضميرِ المخاطبةِ فتقول مع ضميرِ جمع المذكَّرِ: يا قومُ اخشَوُنَّ اللَّه كما تقولُ: يا قومُ اخْشَوُا الرجالَ، قالَ اللَّه تَعَالَى: **﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ اليقِيْنِ﴾** [3] فحُرِّكَ الواو بالضَّمِّ، وتقولُ مع ضمير المخاطبة: يا هندُ اخْشَيِنَّ اللَّه كما تقولُ: اخشي القومَ، قال اللَّه تعالى: **﴿فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحداً﴾** [4] فحرِّك الياءُ بالكسرِ، لأنَّ نونَ

---

(١) كذا في الأصل، وهو صواب، لأن نون التوكيد قد دخلت عليهما بعدُ. ونحوه في شرح الوافية، ٤٢٥.

(٢) أي بعد دخول نون التوكيد.

(٣) من الآية ٧ من سورة التكاثر.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

الإعرابِ لمَّا حُذِفَتْ التقَى ساكنانِ حرفُ العلَّةِ ونونُ التأكيد فضمَّت الواوُ وكسرت الياءُ كما يُفْعَلُ بهما إذا اتصلا بساكن مِنْ كلمة أُخرى، وإنَّما حُرِّكَ ما أصلُه الألف ولم يحذفْ كما حذفت الواو والياء في: يا قومُ اغزنَّ ويا هند اغْزنَّ لوجود الضمَّةِ والكسرة في اغزُنَّ واغزِنَّ الدالَّتَيْنِ على الواوِ والياءِ والمحذوفَتَيْنِ بخلافِ ما أصلُهُ الألف، لانفتاح ما قبْلَهُ فَلَوْ حُذِفَ [1] لم يَبْقَ على حذْفِهِ دليلٌ.

ذِكْرُ أحكامِ نون التأكيدِ مع الضمائِرِ المستترةِ [2]

وهي ضميرُ المفرَدِ المذكَّرِ مخاطباً كان أو غائباً وضميرُ المؤنث الغائبةِ، وحكمُ نوني التأكيدِ مع هذه الضمائر المستترة كحكمِهَا مع الكلمةِ المتصلةِ، والمرادُ بالكلمة المتصلةِ الفعلُ المتصلُ به ضميرُ المثنَّى نحو: قَامَا وغزوا، ويجبُ في الضمائر المذكورةِ أن يُفْتَحَ ما قَبْلَ نونِ التأكيدِ طلباً للخفَّةِ نحو: زيد ليقومَنَّ وأَنْتَ لتقومَنَّ، وهندٌ لتقومَنَّ، والفعلُ المعتلُّ اللاَّم كذلكَ تقولُ: هل تَرَيَنَّ يا رجُلُ فتقلبُ الألفَ وتحرِّكها لسكونِ نونِ التأكيدِ كما تحركُها إذا لقيها ضميرُ التثنية نحو: أَلَمْ تَرَيَا وتقول: اغزُوَنَّ يا رَجُلُ، فتحركُ الواوَ بالفتح كما تحركها لاتصالِ ضميرِ التثنيةِ نحو: اغزُوَا وكذلك حكم الياء، تقولُ للمفردِ المذكر: ارمِيَنَّ يا رجُلُ فتحركُ الياءَ بالفتْح كما تقول: ارْمِيَا، وإنَّما حرِّكت الواو والياءُ هنا ولم يُحْذَفَا كما حُذِفَا مع الضمائِرِ البارزةِ،
١٠٣/ظ لأَنَّ الواو / والياءَ هنا لو حُذِفَا وَقَعَ اللَّبْسُ، ولو لم يُحْذَفَا مع الضمائرِ البارزةِ لوقَعَ اللَّبْسُ أيضاً، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ في جمعِ المذكَّرِ: اغزُوَنَّ وحرَّكْتَ الواو بالفتح لالتَبَس بالمفرَدِ المخاطَبِ، ولو حَرَّكْتها بالكسرِ لحَصَلَ الاستثقالِ، أو بالضمِّ اجتمع الواو وضمها مع ضمِّ ما قبلها وذلك مستثقلٌ أيضاً.

ذِكْرُ نونِ التأكيدِ مع المثنَّى مطلقاً، ومع جَمْعِ المؤنَّثِ [3]

وهو أن تثبتَ الألفَ في المثنَّى وتأتيَ بالنونِ المشدَّدةِ نحو: اضربانِّ لئلا تشتبه بالواحدِ، وتقولُ في جمعِ المؤنَّثِ: اضرِبْنَانِ بزيادةِ ألفٍ بَعْدَ نونِ الجمعِ وَقَبْلَ نوني

(١) في الأصل حذفت.
(٢) الكافية، ٤٢٩.
(٣) الكافية، ٤٢٩.

التوكيدِ لئلا تجتمع ثلاثُ نوناتٍ (١) ويجبُ كسرُ نون التأكيد المشددة مع المثنَّى، وجمع المؤنث السالِم لوقوعها بعدَ الألفِ، ولا تدخلُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ المثنَّى وجمعَ المؤنَّثِ، لأنَّه يستلزمُ إما تحريك النونِ، وإمَّا حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما يتعذَّرانِ خلافاً ليونس (٢) فإنَّه أجازَهُ، وجوَّزَ التقاء الساكنَيْنِ على غير حده (٣)، كما سيأتي بيانُه في باب التقاء الساكنين في قسمِ المشتركِ إنْ شاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فلو أتيتَ بنونِ التأكيدِ المخفَّفةِ لم يكن الساكنُ الثاني مدغماً، فلم يكن على حدِّه فلم يجز.

ونونُ التأكيدِ المخفَّفةُ تُحْذَفُ لأحد أمرين: وهما التقاءُ الساكنَيْنِ والوقْفُ.

أَمَّا حذْفُهَا لالتقاءِ الساكنَيْنِ فنحو قول الشاعر: (٤)

لا تهيــنَ الفقيــرَ علَّــكَ أَنْ تَــرْ ... كَـعَ يـومــاً والـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

أي لا تهينَنْ، والذي يدلُّ على أنَّه كذلك أنه لولاه لقيل: لا تُهِنِ، لأنه يكون مجزوماً وحينئذٍ كان ينكسر وزنُ البيتِ، وربَّما حذفتْ نونُ التأكيدِ الخفيفةُ المذكورةُ في الشعرِ وإن لم يكن بعدهَا ساكنٌ على توهمِ الساكنِ نحو قولِهِ: (٥)

اضــرِبَ عَنْـكَ الهمُـومَ طَـارِقَهَـا ... ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

---

(١) الكتاب، ٣/٥٢٣، والهمع، ٢/٧٩ وشرح الأشموني، ٣/ ٢٢٤.

(٢) والكوفيين، انظر شرح المفصل، ٩/٣٨.

(٣) في الكتاب، ٣/ ٥٢٧ وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم» وانظر هذا الرأي في شرح الكافية، ٢/ ٤٠٥ وشرح التصريح، ٢/ ٢٠٧ والهمع، ٢/ ٧٩.

(٤) البيت للأضبطِ بْنِ قُرَيعٍ. ورد منسوباً له في أمالي القالي، ١/١٠٧ برواية ولا تعادِ وشرح الشواهد، ٣/ ٢٢٥ وشرح التصريح، ٢/ ٢٠٨ وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٥٣ وورد من غير نسبةٍ في الكامل، ٢/١٣٦ وأمالي ابن الشجري، ١/٣٥٨ والإنصاف، ١/ ٢٢١ وشرح المفصل، ٩/٤٣ ـ ٤٤ وشرح الكافية، ٢/ ٤٠٦ وشرح الشافية، ٢/ ٢٣٢ ورصف المباني، ٢٤٩. وشرح ابن عقيل على الألفية، ٣/٣١٨ وهمع الهوامع، ١/ ١٣٤ ـ ٢/ ٧٩ وشرح الأشموني، ٣/ ٢٢٥.

(٥) البيت لطرفة بن العبدِ وليس في ديوانه، وقد قال عنه ابن جني في المحتسب، ٢/ ٣٦٧ بأنه مصنوعٌ، وورد البيت منسوباً لطرفة في النوادر، ١٣ وشرح الشواهد، ٣/ ٢٢٦ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٩٣٣. وورد من غير نسبة في الخصائص، ١/ ١٢٦ والإنصاف، ٢/ ٥٦٨ ومغني اللبيب، ٢/ ٦٤٢ وهمع الهوامع، ٢/ ٧٩ وشرح الأشموني، على الألفية، ٣/ ٢٢٦. القونس: هو العظمُ الناتىء بين أُذني الفَرسِ.

أي اضربَنْ فحذف نون التأكيد الخفيفة، وبقيت فتحةُ الباءِ دالّةً عليها، ولولا ذاك لكانت الباءُ ساكنةً لفعل الأمرِ.

وأمّا حذفُها للوقفِ [1] فتُحذَفُ إذا لم يكن ما قَبْلَهَا مفتوحاً كما يُحْذَفُ التنوينُ، وإذا حُذِفَتْ وَجَبَ رَدُّ ما كَانَ قَدْ حُذِفَ لأجلها، فيرجعُ الفعلُ معرباً على حسبه، فتقول فِي هَلْ تخرُجَنَّ يا قَومُ: هل تخرجونَ بردِّ الواو والنونِ، وهذه النونُ نونُ الإعرابِ لأنَّ نونَ التأكيدِ حذفت للوقف، وكذلك إذا وقفت على هل تخرجِنَّ يا امرأة قلت: هل تخرجينَ كما قيل في هل تخرجونَ [2] وأَمّا نونُ التأكيدِ التي يكونُ ما قبلها مفتوحاً، فتقلَبُ أَلْفاً عند الوقف تشبيهاً لها بالتنوين كقولك في اضربَنْ يا رجلُ: اضربا، لتكونَ علامةُ التأكيد باقيةً بوجهٍ مع كونِ الفتحةِ مناسبةً للألف ومنه قوله
١٠٤/و تعَالَى: ﴿كَلاَّ لَئِن لَمْ يَـنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيَةِ﴾ [3]/ وكذا قولُه تعَالَى: ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ﴾ [4] فإذا وقفْت وَجَبَ أن تقفَ بالألفُ فتقول: لنسعفا وليكونا، وإذا لَقيتْ ساكناً بَعْدَهَا حذفتَها كقولك في اضربَنْ الرجلَ: اضربَ الرجل وتَبْقَى الفتحةُ التي كانت قبلَ نونِ التأكيدِ لتدُلَّ عليها، ولم يحرِّكوهَا كَما حرَّكوا تنوينَ الأَسماءِ فرقاً بينَ ما يدخل الاسمَ وبَيْنَ ما يدخل الفعلَ، ليكونَ لما يدخلُ الأسماءَ على ما يدخلُ الأفعالَ مزيةٌ [5] وقدْ وضعنا جدولاً لجميع أمثلةِ نونِ التأكيد وهذه صورته:

* * *

---

(١) الكافية، ٤٢٩.

(٢) شرح الوافية، ٤٢٧، وانظر شرح التصريح، ٢/٢٠٨ والهمع، ٢/٧٩.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٥) هنا انتهى كتاب شرح الوافية لابن الحاجب وانتهى نقل أبي الفداء منه.

نون التأكيد	مفرد مذكر بفتح ما قبل النون	مثنى مشترك بكسر النون	مفرد مؤنث بكسر ما قبل النون	جمع المذكر بضم ما قبل النون [1]	جمع المؤنث بكسر النون
الأمر	انزلَنّ وليغزونّ	انزلانِّ واغزوانِّ	انزلِنَّ واغزِنَّ	انزلُنَّ واغزُنَّ	انزلنانِّ واغزونانِّ [2]
النهي	لا تنزلَنَّ ولا تغزوَنَّ	لا تنزلانِّ ولا تغزوانِّ	لا تنزلِنَّ ولا تغزِنَّ	لا تنزلُنَّ ولا تغزُنَّ	لا تنزلنانِّ وتغزونانِّ
الاستفهام	هل تنزلَنَّ وهل تغزونَّ	هل [3] تنزلانِّ وتغزوانِّ	هل تنزلِنَّ وتغزِنَّ	هل [4] تنزلُنَّ وتغزُنَّ	هل تنزلنانِّ وتغزونانِّ
التمني	ليتك تنزلَنَّ وتغزونَّ	ليتكما تنزلانِّ وتغزوانِّ	ليتك تنزلِنَّ وتغزِنَّ	ليتكم تنزلُنَّ وتغزُنَّ	ليتكن [5] تنزلنانِّ وتغزونانِّ
العرض	ألا تنزلَنَّ وتغزونَّ	ألا تنزلانِّ وتغزوانِّ	ألا تنزلِنَّ وتغزِنَّ	ألا تنزلُنَّ وتغزُنَّ	ألا تنزلنانِّ وتغزونانِّ
القسم	واللّه لتنزلَنَّ وتغزوَنَّ	واللّه لتنزلانِّ ولتغزوانِّ	واللّه لتنزلِنَّ ولتغزِنَّ	واللّه لتنزلُنَّ ولتغزُنَّ	واللّه لتنزلنانِّ ولتغزونانِّ
التحضيض	هلاّ تنزلَنَّ وتغزوَنَّ	هلاّ تنزلانِّ وتغزوانِّ	هلا تنزلِنَّ وتغزِنَّ	هلاّ تنزلُنَّ وتغزُنَّ	هلا تنزلنانِّ وتَغْزُونَانِّ

* * *

(١) في الأصل «اللام».
(٢) سها الناسخ فأسقط الواو من اغزونان وتغزونان في كل خانات الجدول.
(٣) في الأصل هلا.
(٤) في الأصل هلا.
(٥) في الأصل ليتك.

ذِكْرُ حرْفَي الخِطَابِ [1]

وهما الكافُ والتاءُ اللاحقتانِ علامةً للخطابِ، واحترزَ بقولِه: علامةً للخطاب عن كافِ المذكَّر والمؤنَّثِ المخاطبَيْنِ نحو: ضربتُكَ وضَربتُكِ فإنَّها اسمٌ بدليلِ دخولِ الجارِ عليها نحو: مررتُ بكَ وبكِ وعجبتُ منكَ ومنكِ، فأما التي تأتي لمجرَّدِ الخطابِ علامةً له فتلك حرفٌ. وتَلْحَقُ أواخرَ الضمائر نحو: إيَّاك، وإنّما لحقت أخرَ هذا الضمير لبيانِ المخاطبين، وتلحقُ اسمَ الإشارةِ نحو: ذاك، وذلك وأولئك
١٠٤/ظ وهناك [2] وتلحقُ أيضاً اسمَ الفعلِ نحو: هَاكَ ورويدكَ [3] وأمَّا تاءُ الخطاب/ فهي التاء في نحو: أنتَ وأنتِ وهي حرفٌ بخلافِ التاءِ في نحو: قمتُ وقمتَ، فإنَّها اسمٌ لأنها فاعلٌ، وأما كونُهَا حرفاً في نحو: أَنتَ فلاتصالها بالمضمَر الذي هو أَنْ في قولك: أَنتَ قائمٌ، وحرفا الخطاب تلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما تلحَقُ الضمائرَ كقولك: ذلكمُ وذلكُنَّ [4] قالَ اللَّهُ تعالَى: ﴿**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُم خَالِقُ كُلِّ شيءٍ**﴾ [5] وقال تَعالَى: ﴿**قَالَتْ فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فِيْهِ**﴾ [6] وكذلك أنتما وأنتم وأنتنَّ، وإنما لحقهما علامةُ التثنيةِ والجمع والتذكير والتأنيث، لاختلاف أَحوال المخاطبين تثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ولا موضعَ لهذين الحرفَيْنِ من الإعراب لأنهما ليسا بضميرَيْنِ.

ونظيرُ كافِ الخطاب [7] الهاءُ في إياه، والياء في إياي فإنهما حرفان مجرَّدانِ عن الاسميةِ للخطاب، وإيا، هو الضميرُ [8] وهذه اللواحقُ لا موضعَ لها من

---

(١) قال الزمخشري في المفصل، ٣١١: وهما الكافُ والتاءُ اللاحقتانِ علامةً للخطابِ في نحو: ذاكَ وذلكَ وأولئكَ وهناك.. ورويدك.. وإياكَ وفي أنتَ وأنتِ...

(٢) انظر الكتاب، ٤/٢١٨.

(٣) الكتاب، ١/ ٢٤٤.

(٤) المفصل، ٣١١، وانظر الهمع، ٢/ ٧٦.

(٥) من الآية ٦٢ من سورة غافر.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٧) المفصل، ٣١١.

(٨) في الأصل: هو الضم.

الإعرابِ، وكذلك إياهما وإياهم وإيانا كلُّها حروفٌ منزلةٌ منزلةَ حرفي الخطابِ [1].

ذِكْرُ حَرْفِ التعليلِ [2]

وهو كي، يقولُ القائلُ: قصدتُ فلاناً، فتقول له: كيمه، فيقولُ: كي يحسنَ إليَّ، وكَيمهْ مثلُ: فيمَه وعمَّه ولمَهْ، دخلَ حرف الجرِّ على ما الاستفهاميةِ محذوفاً ألفها ولحقت بها هاءُ السكت، واختُلف في إعراب ما الاستفهامية حينئذٍ فهي عند البصريينَ مجرورةٌ، وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعلٍ مضمَرٍ تقديره كي تفعلَ ماذا [3].

ذِكْرُ هاءِ السكت [4]

وهي التي في نحو قولهِ تَعالى: ﴿ما أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [5] وإنما سميت هاءَ السكت لأنها يُسكتُ عليها، وهي مختصةٌ بالوقفِ، لأَنها اجْتُلِبتْ لبيانِ الحركةِ الموجودةِ في الوصل، والحركةُ موجودةٌ في الوصل، ولما كانَ الوقفُ يُذهبُ الحركةَ، جُعِلَ السكتُ علَى الهاءِ وثبتت الحركةُ قبلَها، وهي تلحقُ كلَّ متحركٍ ليست حركتُه إعرابية ولا مشبهة به [6] فلحقت المبنيَّاتِ، وكانت حركةُ البناء أحقَّ بها من حركة الإعراب، لأنَّ حركَة الإعراب تنتقلُ وتتغيرُ وحركةُ البناءِ لا تتغيَّرُ وكذلك وُقِفَ بهذه الهاءِ على نحو: ليتهْ وكيفَهُ وثمَّهْ وثُمَّ مَه أي·وثُمَّ ماذَا، وإنَّه بمعنَى نَعَمْ، وحَيَّهلَه أي أسرع، وتلحقُ أيضاً لبيانِ الألفِ وذلك نحو: وا زيداَه وارَبَّاه واعجبَاه ويا مرحَباه، قال السخاوي في شرح المفصل: ولا يرَى النحاةُ إدخالَها في الوصلِ، لأنَّه إذا وصلَ أمكنَ تحريكُ الحرفِ وظهرت الألفِ أيضاً فلم يكن إليها حاجةٌ، فعند هؤلاء لا يجوزُ الوصلُ بالهاءِ وإن لم يؤدِّ إِلَى تحريكِ الهاءِ، ويقولُ هؤلاءِ في قولهِ تَعالَى:

---

(١) الانصاف، ٢/ ٦٩٥ وشرح الكافية، ٢/ ٣٢ والهمع، ١/ ٧٧ وفي اللسان «أيا» مبحث مفصل عن حرف الخطاب.

(٢) المفصل ٣٢٤، والتشابه لفظي.

(٣) المسألة خلافية انظرها في الإنصاف، ٢/ ٥٧٠، وإيضاح المفصل، ٢/ ٢٦٥ وشرح المفصل، ٨/ ٤٩.

(٤) المفصل، ٣٣٢.

(٥) الآيتان ٢٨ ـ ٢٩ من سورة الحاقة.

(٦) شرح المفصل، ٩/ ٤٥ وشرح الكافية، ٢/ ٤٠٨ والهمع، ٢/ ٢١٠.

﴿كِتَابِيَهْ وحِسَابِيَهْ﴾ [1] ونحو ذلك: أنه يجب أن يتعمَّدَ الوقفُ عليه لئلاَّ يخالفَ الخطُّ ثم قال: وأقول: إنَّ هذه الهاءَ في بعضِ المواضعِ قد وقَع الإجماعُ على إثباتها في الوصل وفي بعض المواضع قد أَثبتَها أكثرُ القرَّاءِ، انتهى كلامُ السخاوي. وقد منَع

١٠٥/و صاحبُ المفصَّلِ/ مِنْ تحريكها في الوصل وأنكر ذلك [2] والتحريكُ إنما يجيءُ في التي تأتي لبيانِ الألَف وقد جاءَ ذلك في الشعر في قوله: [3]

يَـــا مَـــرْحَبَـــاهُ بحمـــارِ عَفْـــرَاءْ   إذَا أَتَـــى أدنيتُـــه لِمَـــا شَـــاءْ

مِـــنَ الحشيـــشِ والشعيـــرِ والمَـــاء

وقال: [4]

لا [5] مَـرْحَبَـاهُ بحمـارِ نـاجيَـهْ   إذا أتَـى أَدنيتُـه للسَّـانيـه

والبصريونُ يحملونَ مثل هذا على تشبيهِ هاءِ السكتِ بهاءِ الضميرِ [6] وقيل: إنه لما جعلَ الهاءَ آخرَ المنادي ضمَّها، وأَجاز الكوفيونَ: يا مرحباهِ ويا عَجباهِ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ [7].

ذِكْرُ حَرْفِ الإنكار [8]

وهو زيادةٌ تلحقُ الآخر في الاستفهامِ، وله معنيان: أَحدهما: إنكار أن يكونَ

---

(١) من الآيتين ١٩ ـ ٢٠ من سورة الحاقة.

(٢) قال في المفصل، ٣٣٢ «وتحريكها لحن».

(٣) الرجز لعروة بن حزام العذري، نسب له في شرح المفصل، ٩/ ٤٦ وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١٤٤، وروي من غير نسبة في المنصف، ٣/ ١٤٢ وشرح الكافية، ٢/ ٤٠٩.

(٤) لم يسم أحد قائله وقد ورد في الخصائص، ٢/ ٣٥٨ والمنصف، ٣/ ١٤٢ وشرح المفصل، ٩/ ٤٦ ـ ٤٧ والممتع، ١/ ٤٠١ وشرح الكافية، ١/ ١٥٨ ـ ٢/ ١٣٨ ـ ٤٠٩ ورصف المباني، ٤٠٠ وهمع الهوامع، ٢/ ١٥٧ وخزانة الأدب، ٢/ ٣٨٧ وتاج العروس، للزبيدي، مادة سنا. حمارُ ناجيه: اسمُ صاحبِ الحمار، السانية: الدلو العظيمة.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) في شرح المفصل، ٩/ ٤٧ وقد رويت بضم الهاء وكسرها، والكسر لالتقاء الساكنين، والضم على التشبيه بهاء الضمير في نحو: عصاه ورحاه» وانظر شرح الكافية، ٢/ ٤٠٩.

(٧) شرح المفصل، ٩/ ٤٧.

(٨) المفصل، ٣٣٤ والنقل منه، وفي إيضاح المفصل، ٢/ ٢٨٦ هذه الزيادة لهذا المعنى إنما وقعت في غير الكلام الفصيح» وانظر شرح الكافية، ٢/ ٤٠٩.

الأَمرُ على ما ذكرَ المخاطبُ والثاني: إنكار أن يكونَ على خلافِ ما ذكر كقولك: أزيدُ نيهِ لِمَنْ قال: قَدِمَ زيدٌ، منكراً لقدومِه أو لخلافِ قدومِه.

ذِكْرُ شينِ الوقْفِ وسينِه [(١)]

وكلٌّ منهما تلحَقُ بكافِ المؤنَّثِ في الوقف نحو قولك: أكرمتُكِشْ وأكرمتُكِس، ومررت بكِشْ ومررت بكس، ويسمَّى الوقوفُ على الشينِ المعجمَةِ الكشكشةُ وهي في تميم [(٢)] والوقوفُ على السينِ المهملةِ الكسكسة، وهي في بكر [(٣)] والغَرضُ بالكشكشةِ والكسكسةِ بيانُ كسرةِ الكافِ تأكيداً لبيانِ التأنيثِ.

ذِكْرُ حَرْفِ التذكُّرِ [(٤)]

وهو حرفٌ يشغِلُ المتكلِّمُ لسانَه به إلى أن يتذكرَ، لأنَّه لا يريدُ أن يقطعَ الكلامَ فهو يشعرُ السامعَ بأنه يتذكَّرُ نحو إذا أراد أن يقولَ: قال زيد فذهب عنه زيدٌ، فيقول: قالاَ، فيأتي بألف يشتغلُ بها إلى أن يتذكَّر زيداً، وكذلك إذا أراد أن يقولَ؛ زيدٌ يقولُ لعمرو، فذهبَ عنه لعمرو فيقول: زيد يقولو، فيشتغل بالواو، وكذلك إذا أراد أن يقولَ: خرجت من العام الذي جاء فيه زيدٌ، فذهب عَنه ما بَعْد العام فيقول: خرجتُ من العامي، فيشتغل بالياء إلى أن يتذكَّرَ [(٥)]، وهذه الزيادة تابعةٌ لما قبلَها، إن كان متحركاً بمنزلةِ زيادةِ الإنكارِ، فتكون ألفاً إن كان قبلَها فتحٌ، وواواً إن كان قبلَها ضمٌ، وياءً إن كانَ قبلها كسرٌ، فإن عرضَ التذكر عند ساكنٍ فتكون كسرةً، فتقول في: زيدٌ قَدْ ضربَ قدي حسبما تقدم، وكذلك حكمُ التنوينِ لأنَّ التنوينَ لا يتحرك إلا في ثلاثة مواضع كلها لالتقاءِ الساكنين نحو: سَيْفُني في سيفٌ قاطع، وزيدٌ العاقل، وأَزيدُنيهِ في

(١) المفصل، ٣٣٣.
(٢) في الكتاب، ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠ «فأمَّا ناس كثير من تميم، وناس من أسد».
(٣) في الكتاب، ٤/٢٠٠ «واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين» وقال ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٢٨٥ عن اللغتين «هذه لغات ضعيفة ولا معول عليها ولم تأت في كلام فصيح». وانظر شرح الكافية، ٢/ ٤١١.
(٤) المفصل، ٣٣٥ وانظر الكتاب، ٣/ ٣٢٥ ـ ٤/ ١٤٧ ـ ٢١٦.
(٥) في إيضاح المفصل، ٢/ ٢٨٩ «لم يقع ـ أي حرف التذكر ـ في كلام من يؤبه له».

الإنكار [١]، قال السخاوي: والتنوينُ يتحركُ أيضاً في موضعٍ رابع: وهو أن تُلْقَى عليه حركةُ الهمزة نحو: زيدٌ أبوكَ.

ذِكْرُ اللاَّماتِ [٢]

قَدْ أكثرَ النحاةُ في ذكرِ اللاَّماتِ حتَّى صنَّفَ بعضُهم فيها كتاباً [٣] وقد أثبتنا من أوصافِها ما اخترنا إثباته، فنقولُ: إنَّ اللاَّم تجيءُ في الاستعمالِ على عدَّةٍ وجوه:

أحدها: لام الجرِّ ويُقَالُ لها: لامُ الإضافةِ [٤] وهي وإن كان تقدَّم ذكرها في
١٠٥/ظ حروفِ الجرِّ لكن إعادتها هنا لا يخلو من زيادةِ فائدةٍ، ولامُ الإضافةِ ضروبٌ منها:/ لامُ المِلْكِ كالمالِ لزيدٍ، ولامُ الاستحقاق كالحمد للَّه والفضل والمنة لَهُ؛ لأنَّ هذه الأحوال ليستْ مما تُتَمَلَّكُ وإنما تُستَحَقُّ [٥] واللاَّمُ التي بمعنَى إلَى كقولهِ تعالَى: ﴿**قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ**﴾ [٦]، ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ**﴾ [٧] واللاَّمُ التي بمعنَى على كسقط [٨] لوجههِ وكقولهِ تعالَى: ﴿**يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا**﴾ [٩] واللام التي بمعنَى مع كقول متمِّم [١٠]:

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢١٦ وشرح المفصل، ٩/ ٥٢ وشرح الكافية، ٢/ ٤١١.
(٢) المفصل، ٣٢٦.
(٣) في الجنى الداني ٨٦ «وقد جمعت لها من كلام النحويين ثلاثين قسماً» وفي كشف الظنون لحاجي خليفة، ٢/ ١٤٥٢ ـ ١٥٣٥، أسماء عدد من النحويين واللغويين الذين ألفوا في هذا الجانب.
(٤) الكتاب، ٤/ ٢١٧، وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٧١ والجني الداني ١٠٣.
(٥) شرح المفصل، ٨/ ٢٥ وتسهيل الفوائد ١٤٥ ورصف المباني ٢١٨ والمغني، ١/ ٢٠٨.
(٦) من الآية ٣٥ من سورة يونس.
(٧) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام.
(٨) في الأصل لسقط،
(٩) من الآية ١٠٧ من سورة الإسراء.
(١٠) هو متممُ بن نويرةَ بن جمرةَ يكنى أبا نهشل، رثى أخاه مالك بن نويرة بعد أن قتلَهُ خالدُ بن الوليدِ في حروب الردة. انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء، ١/ ٢٠٣ والشعر والشعراء، ١/ ٢٥٤ وقد ورد البيت منسوباً له في المفضليات، ٢٦٧ وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٢٧١ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٥٦٥، وورد من غير نسبة في رصف المباني، ٢٢٣ ومغني اللبيب، ١/ ٢١٣ وشرح التصريح ٢/ ٤٨ وهمع الهوامع، ٢/ ٣٢ وشرح الأشموني، ٢/ ٢١٨.

فلمّا تَفَرَّقْنَا كأَنّي ومَالِكاً ... لِطُولِ اجتماعٍ لم نبتْ لَيْلَةً معاً

واللاَّمُ التي بمعنَى بَعْدَ كقولِه تعالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (١) أي بَعْدَ دلوكِها وكـ «صُومُوا لرؤيتِهِ» (٢) أي بَعْدَ رؤيتِهِ، واللاَّمُ التي بمعنَى مِنْ كسمعت لزيدٍ صياحاً أي منه، واللاَّمُ التي بمعنى في كقولهِ تَعَالَى: ﴿ونَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَومِ القِيَامةِ﴾ (٣) أي فيه، واللاَّمُ التي للتعليلِ (٤) بمعنى مِنْ أجل كقولك: جئتك للسمن واللبن، وكقولهِ تَعَالَى: ﴿وإِنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَديدٌ﴾ (٥) أي من أجلِ حُبِّ الخيرِ، ولامُ التعديَةِ، كنصحْتُ له، ولامُ التعجب كللَّه درُّه أي للَّه ما يجيء منه بمنزلةِ درِّ الناقةِ، وكقولِ الأَعشى (٦):

شَبَابٌ وشيبٌ وافتقارٌ وثَروةٌ ... فللَّهِ هذا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ولامُ التبيينِ وهي التي تكونُ بَعْدَ المصادرِ المنصوبَةِ كبعداً له وسقياً له ورعياً له، وويلاً له، فإنه لولاها لم يُعلم المدعو له من المدعوِّ عليه، فإن قلت: ويلٌ لزيدٍ، كانت لامَ الاستحاقِ كـ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِيْنَ﴾ (٧) واللاَّمُ الداخلة بين المضافِ والمضافِ إليه لتوكيد الإضافةَ مثل: يا ويحَ لِزَيدٍ، ولامُ الاستغاثةِ ولامُ كي، ولامُ الجحود وقد تقدمت، واللاَّمُ التي بمعنَى «أَنْ» (٨) وتشبه لام كي كقولهِ تَعالَى: ﴿ومَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (٩) ولا تكونُ هذه اللامُ إلاَّ بَعْدَ «أمرتُ أو أردتُ»، ولامُ العاقبةِ

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٢) سنن النسائي، ٤/ ١٣٣ ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ٤/ ٩٧، ومختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، ٧٦.

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٤) وهي في كلام العرب كثيرة، الرصف ٢٢٣ وانظر الهمع، ٢/ ٣٢.

(٥) من الآية ٨ من سورة العاديات.

(٦) ديوانه ١٨٥، ورد منسوباً له في الأمالي الشجرية، ١/ ٢٦٨ والجنى ٩٨، وشرح شواهد المغني، ٢/ ٥٧٥ ومن غير نسبة في المغني، ١١/ ٢١٥ وشرح الأشموني، ٢/ ٢١٧.

(٧) من الآية ١ من سورة المطففين.

(٨) في الجنى، ١٢٢ «ذهب إلى ذلك الفراء، ونقله ابن عطية عن الكوفيين».

(٩) من الآية ٥ من سورة البينة.

ويسمِّيها الكوفيونَ لامَ الصيرورةِ (١) وهي تشبهُ لامَ كي أيضاً كقولِ سَابق البربري: (٢)

أمـوالُنـا لـذوي الميـراثِ نجمَعُهَـا ودورُنـا لخـرابِ الـدَّهْـرِ نبنيهَـا

وكقولِ الآخر: (٣)

هُـمُ سَمَّنُـوا كَلْبـاً ليـأكـلَ بعضَهُـمْ ولو أخذُوا بالحَزْمِ ما سمَّنوا الْكَلْبَا

كأنه فُعِلَ ليكونَ عاقبةُ الفعلِ هذا (٤).

ثانيها: لامُ التعريفِ: (٥) وإنما لم تعملْ مع أنَّها مختصَّةٌ بالأسماء، لأنَّها تصيرُ مع ما دخلت عليه كبعضِ أجزائه، وهي ضروبٌ منها: لامُ تعريفِ الجنسِ، ولامُ العهد وتفترقان، أنك تريدُ بالتي للجنس استغراقَ الجنسِ، وبالتي للعهدِ شيئاً واحداً معهوداً لكَ ولمن تخاطبُه وقد تقدَّم ذكرهما (٦) واللام التي تكون عوضاً من يَاءَي النسب كاليهود والمجوس فدخولُ اللَّامِ عليهما إنما هو عوضٌ عن ياء النسبةِ (٧) لأَنَّ الأصلَ يهوديُّون ومجوسيُّون، واللام التي بمعنى الذي وقد تقدم ذكرها (٨) واللَّامُ الزائدةُ كقولِ الشاعرِ (٩):

---

(١) الجنى، ١٢١.

(٢) هو سابقُ بن عبد اللّه البربري يكنى أبا سعيد شاعر من الزهاد وله كلام في الحكمةِ والرقائق، وهو من موالي بني أمية، سكن الرقة وكان يفد على عمرَ بن عبد العزيز روى عن عاصم وروى عنه الإمام الأوزاعي، وقد ورد البيت منسوباً له في تهذيب تاريخ ابن عساكر، ٦/٣٨ وبعده:

والنفـس تكلـفُ بـالـدنيـا وقـد علمـت أنَّ السـلامـةَ منهـا تـركُ مـا فيهـا

انظر أخباره في البيان والتبيين، ١/١٧٧ وتهذيب تاريخ ابن عساكر، ٦/٣٨ والأعلام، ٣/١١١.

(٣) لم اهتد إلى قائله.

(٤) في الأصل بهذا.

(٥) الكتاب، ٣/٣٢٥

(٦) في الكناش، ١/٢٩٣.

(٧) الكتاب، ٣/٢٥٤ ـ ٢٥٥ ومعاني الحروف للرماني، ٦٦

(٨) في الكناش، ١/٢٦٦.

(٩) نسب ابن منظور هذا البيت في لسان العرب، أبل، لعمرو بن عبد الحق وورد البيت من غير نسبة في المنصف، ٣/١٣٤ ومعاني الحروف، ٦٩ وأمالي ابن الشجري، ١/١٥٤ ـ ٢/٤١ والإنصاف، ١/٣١٨ وانظر لسان العرب المواد لوى وقنن وعزز ونسر. والعندم: دم الأخوين.

أمــا ودمــاءٍ لا تــزالُ كــأنَّهــا على قُنَّةِ العُزّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا

فالألفُ واللام/ في قوله: وبالنَّسر زائدتان لأن نسراً مثل زيد وعمرو، قال اللّه ١٠٦/و تعالى: ﴿ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْراً﴾ [١] فاللام زائدةٌ لأنَّ نسراً مثلُ زيد، وأما اللام في مثل: الحارث والحسين والحسن، فقال الخليل: [٢] دخلت لتجعلَ الاسم لشيءٍ بعينهِ، لأنَّ الأصل أن يُقَالَ: رجلٌ حارثٌ والمعرَّفُ عند الخليل الألِفُ واللاّمُ [٣] مثل قَدْ وهَلْ، وقال: وأَصلُ همزتها القَطْعُ وإنما وصلت لكثرةِ الاستعمالِ ويدلُّ على ذلك ثبوتها مع حرف الاستفهامِ [٤] وفي قولهم: يا أَللّهُ، وقال سيبويه: اللاّمُ وحدَها حرفُ التعريفِ وإنما جيءَ بالهمزةِ ليتوصل بها إلى النطق بالساكنِ كما زيدت في ابن [٥]، وقد مَالَ أبو العَلاءِ المعري [٦] إلى قولِ الخليل في قوله [٧]:

وخِلَّيْـنِ مَقْـرُونَيْـنِ لمَّـا تَعَـاونَـا أَزالا قَصيَّـاً فـي المحـلِّ بعيـدَا

وينفيهما إنْ أَحدثَ الدَّهْرُ دولةً كمـا جَعَـلاَهُ فـي الـديـار طـرِيـدَا

وسمَّى التنوينَ قصياً لأنه يكونُ في آخر الاسم، والألفُ واللاَّم في أوله أي أنهما يطردان التنوين فإذا زالَ التعريفُ عادَ التنوينُ ونفاهما.

ثالثها: لامُ جوابِ القسم: كـ: واللّهِ لأَفعلَنَّ، واللّهِ لزيدٌ قائمٌ، وواللّهِ لزيدٌ أفضلُ من عمرو وقد تقدَّم ذكرها [٨].

رابعها: اللام الموطئة للقسم: وهي ما تدخل على الشرطِ بَعْدَ تقدّمِ القَسَمِ

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة نوح.
(٢) الكتاب، ٢/ ١٠١.
(٣) الكتاب، ٣/ ٣٢٥ وانظر المقتضب ١/ ٢٢١.
(٤) الكتاب، ٤/ ١٤٨ ـ ١٥٠.
(٥) الكتاب، ٣/ ١١٧ ـ ٣٥٤ ـ ٤/ ١٤٥ ـ ١٤٧ والمقتضب، ١/ ٨٣ ـ ٢/ ١٢١ وشرح التصريح، ١/ ١٤٨.
(٦) هو أحمد بنُ سليمانَ التنوخي قرأ على أبيه بالمعرَّة وعلى محمد بن عبد اللّه سعيد النحوي بحلب كان غزيرَ العلم وافر الأدب، روى عنه الخطيب التبريزي، صنف تصانيفَ كثيرة وتركَ أشعاراً جمَّة من تصانيفه سقط الزند، ولزوم ما لا يلزم توفي سنة ٤٤٩ هـ بالمعرَّة. انظر ترجمته وأخباره في نزهة الألباء، ٣٥٣ وإنباه الرواة، ١/ ٤٦ ووفيات الأعيان، ١/ ١١٣.
(٧) لم أعثر على البيتين في كتب أبي العلاء وقد وردا في الأشباه والنظائر، ٣/ ١٢٦ من غير نسبة.
(٨) في ٢/ ٨٢.

عليه، إيذانا من أول الأَمرِ بأَنَّ الجوابَ له لا للشَّرطِ كقولك: واللّه لئن أكرمتني لأكرمنَّكَ، فاللاَّمُ في لأكرمنك هي جوابُ القسم، وفي لئن هي الموطئة، وهي زائدةٌ ومؤكدةٌ ومشعرةٌ باستقبالِ اليمينِ ويجوزُ إسقاطها لأنها زائدةٌ [١].

خامسها: لامُ جواب لو ولولا [٢]: كقولهِ تعَالَى: ﴿**لَوْ كَانَ فيهِمَا آلهةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [٣] وكقولهِ ﴿**ولَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيكُم وَرَحْمَتُه لاتَّبعْتُمُ الشَّيطَانَ**﴾ [٤] ودخولها لتأكيد ارتباطِ إحدى الجملتَيْنِ بالأُخرى، ويجوزُ حَذْفُها كقولهِ تَعالى: ﴿**لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجَاً**﴾ [٥] ويجوزُ حَذْفُ الجوابِ أصلاً كقولك: لو كانَ لي مالٌ، وتسكت، أي: لأَنفقتُ وفعلت [٦].

سادسها: لامُ الأَمر [٧] نحو: لِيفعلْ زيدٌ، وهي مكسورةٌ ويجوزُ تسكينُها عند واو العطف وفائه كقولهِ تعَالَى: ﴿**فَلْيَسْتَجِيبُوا لي ولْيُؤْمِنُوا بي**﴾ [٨] وهي تدخل على المأمورِ الغائبِ، لأنك إذا خاطبت المأمورَ استغنيتَ عن اللاَّم بقولكَ: اذهبْ وقمْ، وقد تدخلُ على المخاطَبِ كما قرىء [٩] ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾[١٠] وقد جاء حذفها في ضرورةِ الشعرِ نحو [١١]:

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٢٢.
(٢) المفصل، ٣٢٧ والنقل منه.
(٣) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.
(٤) من الآية ٨٣ من سورة النساء.
(٥) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.
(٦) فعلت في الأصل مكرر، وفي المفصل ٣٢٧ غير مكرره.
(٧) المفصل، ٣٢٧.
(٨) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة.
(٩) سبق تخريج القراءة في ٢/ ٣٠.
(١٠) من الآية ٥٨ من سورة يونس.
(١١) نسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ لأبي طالب، ونسبه الرضي في شرح الكافية، ٢/ ٢٦٨ إلى حسان، وفي حاشية الإنصاف، ٢/ ٥٣٠ قال الشيخ محمد محيي الدين ـ رحمه الله ـ «وهو غير موجود في ديوانه» ومن قبل نصَّ الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ في حاشية الكتاب، ٣/ ٨ على أنه قد نسب إلى أبي طالب وحسان والأعشى وليس في ديوان واحد منهم» وانظر الخزانة «بولاق» ٣/ ٦٤٩ ـ ٦٦٦. وورد البيت من غير نسبة في الكتاب، ٣/ ٨ والمقتضب، ١٣٢ وأسرار العربية، ٣٢١ وشرح المفصل، ٧/ ٣٥ ـ ٦٠ ـ ٦٢ والمغني، ١/ ٢٢٤ وشرح الشواهد، ٤/ ٥ وشرح التصريح، ٢/ ١٩٤ والهمع، ٢/ ٥٥ وشرح=

محمَّـدُ تَفْـدِ نفسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ أَمْـرٍ تَبَـالا

أي لتفدِ نفسَكَ، وقد مَنَعَ بعضُهم [1] من ذلك ولم يجوزه في ضرورةِ الشعر أيضاً.

سابعها: لامُ الابتداء: [2] وهي مفتوحةٌ كقولك: [3] لَزَيْدٌ منطلقٌ، وتدخلُ على الاسم والفعلِ المضارع كقولهِ تعَالَى: ﴿**لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً**﴾ [4]، ﴿**وإِنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بينَهُمْ**﴾ [5] وتدخلُ على المقسمَ به كقولك: لَعَمْرُكَ لأقومَنَّ، والخبرُ محذوفٌ أي لَعَمْرُكَ قسمي، وهذه اللاّم تعلِّقُ الفعلَ عن العملِ وتؤكدُ مضمونَ الجملةِ وليست بلام القسمِ، وإِنْ شابَهتهَا لأنَّكَ إذا قلت: لَزيدٌ قائمٌ فإنما قصدت تحقيقَ خبركِ من غيرِ يمينٍ، فأما إذا صحبتها إحدى النونين فهيَ لامُ القسم، ذُكِرَ القَسمُ قبلها أو لم يذكرُ كقولك: لأَقومَنَّ ولتخرجَنَّ يا زيدُ [6].

ثامنها: اللامُ الفارقة: [7] وتسمَّى أيضاً لام الفصل، ويسميها الكوفيون لام إلاَّ [8] كقوله تعَالَى: ﴿**وإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغَافِلِينَ**﴾ [9] ونحو: ﴿**إِنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ [10] وإنْ هذه هي المخففة من الثقيلةِ وسميت الفارقَةَ لأَنها تُفْرِقُ بين «إنْ» التي بمعنى «ما» نحو قوله تعَالَى: ﴿**إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا**﴾ [11] وبين «إنْ»

= الأشموني، ٤/ ٥. والتبال: سوء العاقبة والهلاك.

(١) ومنهم المبرد إذ نصَّ في المقتضب، ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣ على أن هذا البيت ليس بمعروف ونقل ابن هشام في المغني، ١/ ٢٢٥ ما ذكره المبرد ثم قال: وهذا الذي منعه المبرد في الشعر، أجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم «قل».

(٢) المفصل، ٣٢٨.

(٣) في الأصل لقولك وفي المفصل: هي اللام المفتوحة في قولك: لزيد منطلق.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الحشر.

(٥) من الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٦) انظر الإنصاف، ١/ ٣٩٩ وشرح المفصل ٩/ ٢٥ ورصف المباني ٢٤٠ والمغني، ١/ ٢٢٨.

(٧) المفصل، ٣٢٨.

(٨) المغني، ١/ ٢٣٢.

(٩) من الآية ٣ من سورة يوسف.

(١٠) من الآية ٤ من سورة الطارق.

(١١) من الآية ٦٨ من سورة يونس.

المخففة من الثقيلةِ، لأَنَّكَ لو لم تأتِ باللاَّم الفارقةِ وقلتَ: إن زيدٌ ذاهبٌ، وأردت المخففةَ من الثقيلة لم يكن بينَها وبَيْنَ قولك: إن زيدٌ ذاهبٌ وأنت تريدُ: ما زيدٌ ذاهبٌ فرقٌ، فإذا قلتَ: إنْ زيدٌ لذاهبٌ تعينت أنها المخففةُ ولم يَحتملْ أن تكونَ التي بمعنى «مـا».

ذِكْرُ الواو

وهي ضروبٌ: فمنها: واو العطفِ، والاعتذارُ في إعادة ذكرها كما تقدَّم في اللّام، وواو العطف ضروبٌ، الواو التي للجمع كما تقدم في حروف العطف، والواو التي بمعنَى مع ولا تنصبُ [(١)] نحو: مزجتُ عسلاً وماءً ويحسنُ موضِعُهَا الباء، والواو التي بمعنَى مع وتنصبُ وقد تقدَّم ذكرها [(٢)].

والواو الزائدة عند الكوفيينَ [(٣)] وقد قوَّى ذلك ابنُ مالك [(٤)] نحو قوله تعالى: ﴿حتَّى إِذَا جَاؤُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [(٥)] وكقول الشَّاعر: [(٦)]

فَلَمَّـا رَأَى الـرحمٰـنُ أن ليـسَ منهـمُ ... رشيـدٌ ولاَ نـاهٍ أَخَـاهُ عَـنِ الغَـدْرِ
وَصَـبَّ عليهـم تغلـب ابنـةَ وائـلٍ ... فكـانـوا عليهـم مثـلَ راغبـةِ البَكْـرِ [(٧)]

قوله: وصَبَّ الواو زائدةٌ، والواو المحذوفةَ كقولِهِ ﷺ [(٨)] «تَصَدَّقَ رجلٌ مِنْ

---

(١) في الأصل ولا ينصب.
(٢) في ٢/١٧.
(٣) الإنصاف، ٢/٤٥٦ وشرح المفصل، ٨/٩٣ ورصف المباني، ٤٢٥ والهمع، ٢/١٣٠.
(٤) قال في التسهيل، ١٧٥: وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة وفاقاً للأخفش».
(٥) من الآية ٧٣ من سورة الزمر. قال ابن الأنباري في البيان، ٢/٣٢٧ جواب إذا فيه ثلاثة أوجه الأول: أن يكون محذوفاً وتقديره إذا جاؤوها فازوا ونعموا والثاني: أن يكون الجواب قوله تعالى: وفتحت أبوابها والواو زائدة وتقديره حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها والثالث: أن يكون الجواب وقال لهم خزنتها والواو زائدة وتقديره حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها.
(٦) البيتان للأخطل، وقد وردا في ديوانه ٤٣٠ برواية: أمالَ مكان وصَبَّ، والشاهد هو قوله: وصبَّ فقد عدَّ الكوفيونَ ومعهم ابن مالك أنَّ الواو زائدةٌ في حين يرى البصريون أنها عاطفةٌ والجوابُ محذوف.
(٧) في الأصل راعية.
(٨) انظره في سنن النسائي، ٥/٧٦ ومختصر شرح الجامع الصغير، ٢/٧٢ والهمع، ٢/١٤٠ وشرح الأشموني، ٣/١١٧.

ديناره مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ تمره» [1] ومنه سَمَاعُ أبي زيد من العرب: أكلتُ خبزاً لحماً تمراً [2] ومنه قولُ الشَّاعرِ: [3]

كَيْـفَ أَصبحـتَ كيـفَ أَمسَيْـتَ   مما يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

فإنَّ واو العطفِ مقدرة في ذلك كله.

والواو التي بمعنى أو كقولِهِ تَعَالَى: **﴿فانْكِحُوا ما طَابَ لكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾** [4] أي مَثْنَى أَوْ ثَلاثَ أو رَبَاعٍ [5].

ومنها: واو الابتداءِ وهي المنقطعةُ عن العطفِ لأَنَّ ما بَعْدَهَا مبدوء به مستقلٌ بنفسهِ لا تعلُّقَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ نحو: **﴿واللَّهُ عَزِيْزٌ حَكِيْمٌ﴾** [6] وَيُقَالُ لها أيضاً واو الاستئنافِ [7].

ومنها: واو الحال كقولك: مررتُ بزيدٍ وعمرو جالسٌ وقد تقدَّمَ ذكرها في الحال.

١٠٧/و ومنها: الواو التي بمعنَى رُبَّ، وهي تجرُّ بنفسِهَا عند الأَخفشِ [8] وقيل / تجرُّ بإضمارِ رُبَّ بَعْدَهَا.

ومنها واو القسم حَسْبَمَا تقدَّمَ ذِكْرُهَا [9] ومنها الواو التي يُنْصَبُ بعدَهَا الفعلُ

---

(١) في الأصل بتمره.

(٢) في الخصائص، ١/ ٢٩٠: حكاية من أبي عثمان المازني عن أبي زيد ونصه: أكلت لحماً سمكاً تمراً، وانظره في المغني، ٢/ ٦٣٥ والهمع، ٢/ ١٤٠ وشرح الأشموني، ٣/ ١١٧.

(٣) لم يعرف قائله، ورد في الخصائص، ١/ ٢٩٠ ـ ٢/ ٢٨٠ ورصف المباني، ٤١٤ والهمع، ٢/ ١٤٠ وشرح الأشموني، ٣/ ١١٦.

(٤) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٥) قال المزني في الحروف ١٤ بعد تقريره مجيء الواو بمعنى أو وسوقه للآية ما نصه «لأنه لولا ذلك لحل تسع» وأنكرها المالقي، ٤٢٦ بقوله: والصحيح أن الواو للعطف وابن هشام في المغني، ٢/ ٣٥٨ إذ قال: «والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس» وانظر أقوالاً أخرى حولها في البحر المحيط، ٣/ ١٦٣.

(٦) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٧) في الجنى، ١٦٣ وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها.

(٨) والكوفيين والمبرد، الإنصاف، ١/ ٣٧٦ ورصف المباني، ٤١٧ والجنى، ١٥٤ والمغني، ١/ ٣٦١.

(٩) في ٢/ ٧٩.

المضارعُ بإضمار أَنْ وقد تقدَّم ذكرُها [1] أيضاً.

ومنها: واو الإضراب كقولِ بعضهم مخاطِباً لعمَر بن الخطابِ رضيَ اللّه عنه: لا وأَصلَحَ اللّهُ الأَمِيرَ [2] [3].

واعلم أنَّ مِنْ هذه الواوات ثنتَيْنِ ينجَرُّ ما بَعْدَهُمَا وهُمَا: واو رُبَّ وواو القسم، وثنتَيْنِ يُنْصَبُ ما بَعْدَهُمَا وهما واو مع، وواو الجمعِ الناصبة للفعل بإضمارِ أَنْ، وثنتَيْنِ يرتَفِعُ ما بَعْدَهما وهما: واو الحال وواو الابتداء.

ذِكْرُ الفَاءِ

ولها مواضعُ:

منها ما تقدَّمَ في رُبَّ، وكونها زائدةً.

ومنها: أن يُعْطَفَ بها، وتدلُّ على الترتيبِ والتعقيبِ مع اشتراكِ ما بَعْدَها مع ما قبلها [4] كقولك: ضَرَبْتُ زيداً فعمراً.

ومنها: أن يكونَ ما قبلها علة لما بَعْدَها وتجري على العَطْفِ والتعقيب دونَ الإشتراكِ كقولك: ضَرَبَهُ فبكى وَضَرَبَهُ فأوجعه، إذا كان الضربُ علةً للبكاءِ والوجع [5].

ومنها: أن تكونَ للابتداءِ ويُقَالُ لها فاءُ الجوابِ [6] لمجيئها في جوابِ الشَّرطِ كقولك: إِنْ تزرني فأنتَ محسنٌ، وأماكونها للابتداء فلأَنَّ ما بَعْدَهَا كلامٌ مستأنفٌ يعمَلُ بعضُه في بعضٍ، لأَنَّ قولَكَ أنت مبتدأ ومحسنٌ خبرُه، وقد صارت الجملةُ

(١) في ٢/ ١٧.

(٢) هذه الواو هي المستعملة في حال الوصل لرفع الوهم، قال السيوطي في شرح عقود الجمان، ٦٣: لا وأيدك اللّه وصلت وإن كان بينهما كمال الانقطاع، لأن الأولى خبر، والثانية إنشاء، لئلا يتوهم أن لا داخلة على جملة وأيدك اللّه فتكون دعاء عليه». ولم أقف على ذكر لها عند النحويين وانظر الإيضاح للقزويني، ٩٣.

(٣) بعدها في الأصل مشطوب عليه: ومنها الواو التي هي علامة الرفع في الأسماء الستة.

(٤) الكتاب، ٣/ ٤١ ـ ٤٢ وشرح المفصل، ٨/ ٩٥، والمغني، ١/ ١٦١، والهمع، ٢/ ١٣٠.

(٥) رصف المباني، ٣٧٧.

(٦) المغني، ١/ ١٦٣.

جواباً بالفاءِ وكذلك [١] حكمها إذا وقعت بعد الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، إلاَّ أنَّك تنصبُ ما بعد الفاء في هذه الأَشياء الستة بإضمار أن حسبما تقدم [٢].

واعلم أنَّ فاءَ الجوابِ إنما تأتي في غير الموجب أي في غير الخبرِ الثابتِ كالشرطِ والجزاءِ والأمورِ الستةِ المذكورةِ، ولا تأتي هذه الفاء في الموجب أصلاً فإنك لو أدخلتها في الموجب وقلت: تأتيني فأعطيك لم يجز لفواتِ مَعْنَى: إنْ تأتني [٣] أعطك، وإذا قلتَ: إنْ تأتني فأعطيك كان المعنى: إن تأتني أُعطِكَ فيصحُّ، فلما كانت هذه الأشياء كلها غير موجبةٍ وجاءَ الجوابُ عنها بالفاءِ على إضمار إن، حَصَلَ معنَى الشرطِ والجزاءِ، وذلك أَنَّ هذه الأمورَ تناسِبُ الشرط مِنْ قِبَلِ أنها غير موجبةٍ كما أنَّ الشرطَ غير موجب [٤].

ذِكْرُ حُروفِ النفي [٥]

وهي ما، ولا، ولم، ولما، ولن، وإن:

فـ«ما» لنفي الحالِ ولنفي الماضي المقرَّب من الحالِ أيضاً في قولك: ما فَعَلَ، فكأنها نفي لقول القائِلِ: قَدْ فَعَلَ [٦]، وتدخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ، كقولك: ما زيدٌ قائماً وقائمٌ على اللّغتَيْنِ، وَمَا قَامَ زيدٌ.

و«لا» لنفي المستقبلِ في قولك: لا تَفْعَل وهي نفي لقولك: ستفعلُ [٧]، وتدخلُ على النكرةِ، فتنفيها نفياً عاماً مستغرقاً للجنسِ [٨] في قولك: لا رجُلَ في الدار، وهو إخبار في خلو الدار عن الجنسِ كله قليله وكثيره، وتكون لنفيٍ ليسَ بعامٍ

(١) في الأصل ولذلك.
(٢) في ٢/ ١١.
(٣) في الأصل: تأتيني.
(٤) شرح الكافية للرضي، ٢/ ٣٦٦.
(٥) المفصل، ٣٠٦.
(٦) الكتاب، ٤/ ٢٢١ ورصف المباني، ٣١٠ والمغني، ١/ ٣٠٣ والأشموني، ٢/ ٢٤٧.
(٧) الكتاب، ٤/ ٢٢٢ وشرح المفصل، ٨/ ١٠٨.
(٨) المفصل، ٣٠٦.

ولا مستغرقٍ كقولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ولا زيدٌ في الدار ولا عمرو، فيجوز أن يكونَ في الدار رجلان فصاعداً أو امرأتانِ فصاعداً وتكون نهياً [(١)] في قولك:
١٠٧/ظ لا تقمْ، ولا يقمْ زيدٌ بالجزمِ ولا يتصور النهي إلا في المستقبلِ / والدعاء كالنهي نحو: لا قطعَ اللّهُ يَدَهُ ولا رَعَاهُ ولا يغفر له بالجزم، وقد تنفي الماضي نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [(٢)].

ولَمْ وَلَمَّا لقلبِ معنَى المضارع [(٣)] إلَى الماضي، ونفيه فيصيرُ الفعلُ المستقبلُ منفياً فيما مضى إلاَّ أنَّ بينهُما فرقاً، وهو أَنَّ لم يفعلْ، نفيُ فَعَلَ، ولمَّا يَفْعَلْ، نفيُ قَدْ فَعَلَ [(٤)] وأصل لمَّا، لَمْ زيدَتْ عَليها ما، فأفادت طولَ المعنى كما طالت الكلمةُ، فلذلك دلَّت على نفي المتوقع، فإذا قلتَ: نَدِمَ ولم يَنْفَعْهُ الندم، أخبرتَ أن ندمَهُ لم ينفعْهُ لا غَيْرَ، وإذا قلتَ: لمَّا ينفعْهُ الندم، أخبرتَ أنه إلى الآن على ذلك، وتكونُ لمَّا ظرفاً منصوباً انتصابَ الظروف [(٥)] كقولكَ: لمَّا قَامَ قمتُ، ولا بُدَّ فيها من فعلَيْنِ، أَحدهما جوابُ الآخر، فكأنك جعلت قيامَكَ كالجزاءِ لقيامه لأنَّك علَّقتَ وقوعَه بوقوعِهِ، والعاملُ في لمَّا هو الجواب، وتكونُ بمعنَى إلاَّ أيضاً [(٦)].

ولن لتأكيدِ ما تعطيه لا، من نفي المستقبل تقول: لا أبرَحُ اليومَ مكاني، فإذا أكدت قلتَ: لَنْ أبرَحَ [(٧)] والصحيحُ أَنَّها حرفٌ برأسِهَا لا أنَّها مِنْ لا أنْ [(٨)].

وإنْ المكسورة الخفيفة تكونُ نفياً وغير نفي [(٩)]، فإذا كانت نفياً كانت بمنزلةِ ما في نفي الحالِ، ودخلت حينئذٍ على الجملَتَيْنِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ كما دخلت ما عليهما

---

(١) بعدها مشطوب عليه «للمخاطب».
(٢) من الآية ٣١ من سورة القيامة وفي الأصل: لا صدق ولا صلَّى.
(٣) المفصل، ٣٠٦ ـ ٣٠٧.
(٤) الكتاب، ٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢٣ والمغني ـ ١/ ٢٧٨.
(٥) وإلى ذلك ذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وابن جني وجماعة، وهي عند سيبويه حرف، الكتاب، ٤/ ٢٣٤ والمغني، ١/ ٢٨٠.
(٦) رصف المباني، ٢٨٢ والمغني، ١/ ٢٨١.
(٧) المفصل، ٣٠٧ والتشابه تام. وانظر الكتاب، ١/ ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٨) هذا رأي سيبويه، والتركيب رأي الخليل، وذهب الفراء إلى أن نونها مبدلة من ألف لا. انظر الكتاب، ٣/ ٥ ـ ٤/ ٢٢٠ وشرح المفصل، ٨/ ١١١.
(٩) المفصل، ٣٠٧.

كقولك: إن قامَ زيدٌ، وإنْ زيدٌ قائمٌ، كما تقول: ما زيدٌ قائمٌ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾ [1] أي ما يتبعونَ إلاَّ الظنَّ، وقال تعالى: ﴿إِنِ الحُكْمُ إِلاَّ للَّهِ﴾ [2] أي ما الحكمُ إلاَّ للَّهِ، ولا يجوزُ إعمالُها عملَ ليسَ عند سيبويه [3] وأجازه المبردُ [4].

ذِكْرُ حروفِ الاستثناء [5]

وهي: إلاَّ وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلاَ في بعض اللغات [6] وحَاشَا حرفُ جرٍ [7] وفيه معنَى الاستثناءِ، وهي فعلٌ عند المبرِّدِ وغيره [8] وفيها لغاتٌ أُخَر، حاشَ وحشَا وحَشَى، وَعَدا وخَلاَ حرفا جرٍّ وفيهما أيضاً معنى الاستثناء، والأكثر أن يكونَا فعلَيْنِ ويُنصَبُ الاسمُ بعدهما على أنه مفعولٌ والفاعلُ مضمَرٌ فإذا قلتَ: جاءَ القومُ عدا أو خلا زيداً كان معناه عدا بعضُهم زيداً وخلا بعضُهم زيداً [9].

ذِكْرُ حُرُوفِ الاستقبالِ [10]

وهي: سَوفَ والسينُ وأَنْ ولا وَلَنْ، فإنَّ هذه الحروفَ إذا دخلت على الفعلِ الذي يحتملُ الحالَ والاستقبالَ أَخلصته للاستقبالِ، وإنَّما لم تعمل السينُ وسوفَ، وقد اختصَّتَا بالفعلِ لأنهما جُعِلاَ مع الفعلِ كأحَدِ أجزائه وأَحدُ الأَجزاء لا يعمَلُ في سائرها، وبنيت سَوْفَ عَلَى الفتحِ، وفي سوفَ زيادةُ تنفيسٍ على السين، ومنه سوَّفته

---

(١) من الآية ١١٦ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأنعام.
(٣) الكتاب، ٢/ ٣٦٢.
(٤) المقتضب، ١/ ٥٠، وانظر شرح المفصل، ٨/ ١١٣.
(٥) المفصل، ٣١١ وانظر الكتاب، ٢/ ٣٠٩.
(٦) في إيضاح المفصل، ٢/ ٢٢٤ قوله: في بعض اللغات راجع إلى عدا وخلا في الظاهر لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات ولا ينبغي أن تكون حاشا معهما في ذلك، لأن كونها حرفاً هو اللغة المعروفة فهي على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي أن تشرك معهما في قوله: في بعض اللغات، فيوهم التسوية وهو خلاف ما عليه أمرهما.
(٧) وهو رأي سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤٩.
(٨) المتقضب، ٢/ ٣٩١، وانظر الإنصاف، ١/ ٢٧٨ ورصف المباني، ١٧٨ والمغني، ١/ ١٢٢.
(٩) الكتاب، ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠ وشرح المفصل، ٨/ ٤٩.
(١٠) المفصل، ٣١٧.

إذا قلتُ له مرَّةً بعد مرة: سوف أفعلُ [1].

و«أَنْ» تدخلُ على الماضي والمضارعِ فيكونان معها في تأويلِ المصدَرِ وإذا دخلت على المضارع لا يكونُ إلاَّ مستقبلاً كقولك: أُريدُ أن تخرجَ، ومما يدلُّ على أنها للاستقبالِ أنها لا بدَّ منها في خبر عسى [2]، لأَنَّ عسَى لَمَّا كانت فعلاً على لفظِ الماضِي، غير متصرفٍ، وهي للترجي والترجي مخصوصٌ بالاستقبال فلذلك اشترط

١٠٨/و في / خبرها «أَنْ» لتخصِّصها بالاستقبال الذي هو معنى الترجي، ولذلك لم يجعل المصدَرُ مكانَ «أَنْ» والفعل لأَنَّ المصدَرَ مبهمٌ لا يُعْلَمُ وقتُه.

ذِكْرُ الهمزة [3]

وهي عند البصريينَ ضربان همزةُ وصلٍ نحو: اخرج وهمزةُ قطعٍ نحو: أكرم، والمرادُ بهمزةِ القطع الهمزةُ التي بُنيت الكلمةُ عليها لمعنى، كالتعديةِ وغيرها، وهمزةُ الوصل هي التي ليس لها معنى غيرُ الوصلة إلى النطق بالساكنِ، وعند الكوفيينَ الهمزاتُ ستٌّ: همزةُ وصل، وهمزةُ قطع كما ذُكِرَ والثالثة: همزة أصلٍ نحو همزةِ إِي وأي، والرابعة: همزةُ الاستفهام نحو: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ﴾ [4] والخامسةُ: همزةُ المتكلمِ نحو: أقومُ والسادسةُ: همزة ما لم يُسَمَّ فاعله نحو: استُخرج المالُ وانطُلِقَ بزيدٍ.

---

(١) الكتاب، ٤/٢١٧ ـ ٢٣٣ والإنصاف، ٢/٦٤٦ وشرح المفصل، ٨/١٤٨ ورصف المباني، ٣٩٨، والمغني، ١/١٣٩.

(٢) المفصل، ٣١٧.

(٣) الصاحبي ١٢٥ ـ ١٣٠ وجواهر الأدب، للإربلي، ١٢.

(٤) من الآية ١٦، من سورة المائدة.

القسمُ الرابع
في المشترك

وهو ما التقطناه من مشترك المفصل، ويشتمل على فصول:

الفصل الأول
في الإمالة [١]

ويشتركُ فيها الاسمُ والفعلُ، وهي أن تنحو بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ [٢] ليتجانَس الصوتُ كما أُشربت الصَّادُ صوتَ الزاي في نحو: المصدَرِ، لتحصلَ الموافقةُ بينَ الصاد والدال، لأَنَّ جريَ اللسانِ في طريقٍ واحدٍ أخفُّ من جريهِ في طُرُقٍ مختلفةٍ وليست الإمالة أمراً لا يُخْرَجُ عنه، فإنه قد يميلُ أحدُهم ما ينصبُه الآخرُ، وعلى هذا جَاءَ القرآنُ العزيزُ، والإمالةُ هي لغةُ بني تميم ومَنْ جَاوَرَهُم [٣] وهي ضدُّ التفخيمِ الذي هو لغةُ أهلِ الحجَازِ [٤]، واعلم أنَّ الألفَ اللينة صوتٌ لا مُعتمَدَ له في الفم فلا يكونُ إلاَّ تابعاً للحركةِ التي قبلَهُ فإذا أردتَ إمالَة الألفِ نحو الياءِ قَرَّبْتَ الفتحة التي قَبْلَهُ من الكسرةِ فحينئذٍ تميلُ الأَلف.

وأَسبابُ الإمالةِ سبعةٌ: [٥]

---

(١) المفصل، ٣٣٥ وفيه: وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة.

(٢) في إيضاح المفصل، ٢/٢٩١ وقد عبر غيره بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وقال قوم: بالألف نحو الياء، وقال قوم: بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء والجميع خير من عبارته.

(٣) كأسد وقيس، شرح المفصل، ٩/٥٤.

(٤) قال سيبويه بعد أن ذكر أسباب الإمالة، ٤/١١٨ وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز، وفي مناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري، ٢/١٦٤ وليست الإمالة دأب جميع العرب فإن الحجازيين لا يميلون، وأحرص الناس عليها بنو تميم».

(٥) المفصل، ٣٣٥.

أحدها: أن يقَع بقربِ الألفِ كسرةٌ ككسرةِ عين عِماد ولامِ عالم يستوي في ذلك التأخرُ والتقدُّمُ، وإنَّما تؤثِّرُ الكسرةُ قَبْلَ الأَلفِ إذا تقدمته، إمَّا بحرفٍ ككسرةِ عينِ عِمَاد، أو بحرفين أولهما ساكن ككسرةِ شين شِمْلاَل، فإنْ تقدمت الكسرةُ الألف إما بحرفَيْنِ متحركين نحو قولك: أكلتُ عِنَباً أو بثلاثةِ أحرفٍ نحو: فتلت قِنَّباً لم تُمْنَع الإمالةُ، وأَمَّا قولُهم: يريدُ أن ينزِعَهَا ويضرِبَهَا وهؤلاءِ عِنْدَهَا، ولَهُ دِرْهَمَانِ بإمالةِ الأَلِفِ لكسرةِ الزاي في ينزِعَهَا وراء يضرِبَهَا وعينِ عِنْدَهَا، ودال دِرْهَمان، فشاذ، والذي سوغه أنَّ الهاءَ خفيةٌ فهي كالمعدومةِ فلم تُعَدَّ حاجزاً (١).

واعلم أنَّ الألفَ تُمالُ مع الفتحةِ في نحو: يريد أن يضرِبَها، ولا تُمَالُ مع الضمةِ في قولك: هو يضرِبُها، لأَنَّ الضمةَ من الواو، والواو الساكنة لا إمالةَ معها، والفتحةُ أقربُ إلى الكسرةِ من الواو، فلذلك أُميلت مع الفتحةِ ولم تمل مع الضمةِ.

ثانيها: أن تقعَ بقربِ الألفِ ياءُ وتقدمت الياءُ نحو: سَيَالٍ وَشَيْبَانَ (٢) وأميلت فيهما الألفُ من أجلِ الياءِ، لأَنَّ الألفَ تطلبُ فتحَ الفم والياءُ تطلبُ خِلاَفَ ذلك، فأميلت الألفُ ليجريَ اللسانُ على / طريقةٍ واحدةٍ والسَيَال: ضربٌ من الشجر (٣). ١٠٨/ظ

ثالثها: أن تكونَ الأَلفُ منقلبةً عن واو مكسورةٍ نحو أَلف: خافَ فإنَّها ممالةٌ واختُلِفَ في سَبَبِ (٤) إمالتها، والأولَى أن يُقَالُ: إنَّها للكسرةِ التي كانت في عين الفعلِ إذ أَصل خَافَ خَوِفَ (٥).

رابعها: أن تكونَ الألفُ منقلبةً عن ياء نحو: ألف هَابَ لأنَّه من الهيبَة وألف نَابَ لأن جمعَه أنياب، فالإمالة هنا لتدلَّ عل أنَّ أصلَ الألف الياءُ وليست للمشاكَلَةِ كما تقدَّم إذ لا ياء ها هنا في اللفظ ولا كسرة (٦).

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٥٧ وانظر شرح الشافية للجاربردي مع حاشية ابن جماعة، ١/ ٢٣٩.
(٢) الكتاب، ٤/ ١٢٢.
(٣) له شوك، اللسان، سيل.
(٤) غير واضحة في الأصل.
(٥) الكتاب، ٤/ ١٢٠ ـ ١٢١ وشرح المفصل، ٩/ ٥٨ وشرح الشافية، ٣/ ١٠ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٢٤.
(٦) في حاشية ابن جماعة، ١/ ٢٤١ والإمالة ـ فيهما ـ أي في نحو: خاف وهاب نقلت عن بعض أهل الحجاز وفاقاً لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو: خاف فلا يميلون، وذوات الياء نحو: طاب فيميلون.

خامسها: أن تكونَ الأَلِفُ صائرةً ياءً في موضع نحو ألف دَعَا فإنَّها تصيرُ ياءً في: دُعِيَ ونحو ألف: مغزى من الغزو فإنَّها تصيرُ ياءً في التثنيةِ، لأنَّ ما كان على أكثر من ثلاثةِ أَحرف، رجعَ إِلَى الياءِ وإِنْ كَانَ مِنَ الواو، ونحو ألف حُبْلَى وأُخرى ومُوسى، فإِنَّها وإِنْ لم يكن لها أصلٌ في الياءِ لكنَّها تصيرُ ياءً في التثنيةِ والجمعِ كقولك حُبْليان وحُبْلَيَات فأشبهت الألف التي لها أصلٌ فأميلت [١].

سادسها: الإمالة لأجلِ الإمالةِ وهو سببٌ ليسَ بقويٍّ [٢] نحو: رأيتُ عِماداً في الوقف بإِمالة الأَلف المبدلة من التنوين، لأَجل إمالة الأَلف التي قَبْلَ الدال الممالة لأَجلِ كسرة العين.

سابعها: الإمالة للتشاكلِ كإمالة ﴿**ضُحَاهَا**﴾ [٣] لتشاكلَ ﴿**جَلاَّهَا**﴾ [٤] وهو ليسَ بكثيرِ الوقوعِ وإن كان قوياً، وقَدْ أجروا في الإمالة الألفَ المنفصلة مجرى المتصلةِ [٥] والكسرة العارضة مجرى الأصليَّةِ، والمرادُ بالمنفصلةِ الألفُ المبدلة من التنوين، وبالمتصلةِ أَلفُ التأنيث، والألف في نحو: عيلان [٦] فقالوا: رأيت زيداً كما قالوا: رأيتُ حُبْلَى، ومررت بغيلان بالإمالة، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الأَلفَيْنِ المذكورتَيْنِ زيادةٌ زيدتَ على الكلمةِ لمعنًى، وليست منقلبةً عن واو ولا ياء، والمرادُ بالكسرةِ العارضةِ كسرةُ نحو اللام في قولك: أخذتُ مِنْ مالِهِ، فهي عارضة لأَنَّها حركةُ إعراب تتغيَّرُ ولا تلزم فأشبهت الأصليةَ في نحو: عَالِم وكَافِر.

واعلم أَنَّ الألفَ إذا وقعت آخرَ الكلمة [٧] فإن كانت في فعل أُميلت نحو: غزا وإن كانت في اسم ولم يعرف انقلابُهَا عن الياءِ لم تُمَلْ ثالثةً وتُمَالُ رابعةً فلا يُمَالُ ألف قَفَا وَعَصَا ونحوهما لأَنَّ الأسماء لم تنتقلْ من حالٍ إلى أخرى، ولم تتصرف بخلافِ

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٢٠ ـ ١٢٣.

(٢) إيضاح المفصل، ٢/ ٢٩٦ وشرح المفصل، ٩/ ٥٨ وشرح الشافية، ٣/ ١٣ وشرح التصريح، ٢/ ٣٤٨.

(٣) الشمس، الآية ١ ونصها: ﴿والشمس وضحاها﴾.

(٤) الشمس، الآية ٣ ونصها: ﴿والنهار إذا جلاَّها﴾، وقد أمالها الكسائي ووافقه حمزة فيها، الكشف، ١/ ١٩٠ وإبراز المعاني، ٢٢٦.

(٥) المفصل، ٣٣٦.

(٦) في الكتاب، ٤/ ١٢٢ وقالوا شيبان وقيس عيلان وغيلان فأمالوا للياء.

(٧) المفصل، ٣٣٦.

الأَفعالِ، فإن أَلفها من الواو ترجعُ إِلَى الياءِ في بَعضِ الأَحوالِ مثل اغزي وغُزي، فرجعت إلى الياءِ.

والألف المتوسطة أعني التي هي عين الفعلُ إن كانت منقلبةً عن ياءٍ أُميلت سواء كانت في اسم كنابٍ أو في فعل كَـ«بَاع»، وإن كانت منقلبةً عن واو فلا تُمالُ إلاّ إذا كانت في فعلٍ وكان يُقَالُ فيه فَعِلَ بكسرِ العَيْنِ نحو: خَافَ، وقد خَرَجَ مما قلناه ما كانَ من الأَسماءِ مِنْ ذواتِ الواوِ نحو: باب، وخرج أيضاً من الأفعالِ ما كانَ من ذواتِ الواو مما لا يقالُ فيه فَعِلْتُ نحو: قَالَ.

ويَمنَعُ الإمالةَ سبعةُ أحرف [1] إذا وليت الألفَ سواء كانت قَبْلَ الألفِ أو بَعْدَهَا
١٠٩/و وهي: الصاد كَصَاعد وعاصم / والضادُ كضامنٍ وعاضدٍ والطاءُ كطائفٍ وعاطسٍ والظاءُ كظالم وعاظِلٍ [2] والغينُ كغائبٍ وواغلٍ والخاءُ كخامدٍ وناخل والقافُ كقاعدٍ وناقفٍ، وهذه الحروفُ السبعةُ تُسَمَّى المستعلية لأَنَّ اللسانَ يطلُب العلوَّ في النطق بها إِلَى الحنكِ الأَعلى، ولما كانت كذلك، وكانت الألفُ أيضاً تستعلي، والإمالةُ انخفاضٌ فيتنافيان، فكُرِهَ الجمعُ بَيْنَ هذَيْنِ الأَمرين من الاستعلاء والانخفاض فامتنعت الإمالةُ ليكون العملُ في وجهٍ واحدٍ، لأنَّه أخفُّ فلم تُمَل [3] واستثنيَ بابُ رَمَى وَبَاعَ، فإنَ الحرفَ المستعلى لا يمنع الإمالةَ في هذين البابَيْنِ وكذلك طابَ وخَافَ، فإنه يمالُ مع وجودِ حروفِ الاستعلاء لأنَّ سَبَب الإمالةِ قوي، لأَنَّ الالفَ نفسَهَا ياءٌ أو عليها كسرة بخلاف ما لا يُمَالُ، فإنَّ السبَبَ إما قَبلَ الألفِ أو بعدها، وكما منعت هذه الحروفُ الإمالةَ إذا وليت الألفَ قبلها وبعدَها فكذلك تمنع الإمالة إذا وقعت بعد الأَلفِ بحرفٍ أو حرفَيْنِ علَى الأَكثرِ كناشصٍ [4] ومقاريض [5] وعارضٍ ومعاريضَ [6] وناشطٍ ومناشيطَ [7]

---

(١) المفصل، ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) الكتاب، ٤/١٢٨.

(٣) شرح المفصل، ٩/٥٩، ٦٠ ومناهج الكافية، ٢/ ١٧٠.

(٤) المرتفع، اللسان، نشص.

(٥) جمع مقراض لما يقطع به، اللسان، قرض.

(٦) التورية بالشيء من الشيء اللسان، عرض، وشرح المفصل، ٩/٥٩.

(٧) جمع منشوط من نشط العقدة إذا ربطها ربطاً يسهل انحلالها، ويجوز أن تكون جمع منشاط للرجل يكثر =

باهظٍ ومواعيظَ [١] وبالغٍ ومباليغَ [٢] ونافخٍ ومنافِيخَ [٣] ونافقٍ ومغاليقَ [٤] وأَمَّا إذا كانت هذه الحروف قبل الألفِ بحرفٍ، وهي مكسورةٌ أو ساكنةٌ بعد مكسورٍ أو كانت قبلَ [الألف] [٥] بحرفَيْنِ أو أكثر لم يمنع عند الأكثرِ نحو: صعابٍ ومصباحٍ وضعافٍ ومضحاكٍ وطلابٍ ومطعامٍ وظماءٍ وإظلامٍ وغلابٍ ومفتاحٍ وخباثٍ وإخباثٍ وقِفَافٍ ومِقْلَاتٍ [٦]، وإنَّما منعت متأخرَةً لِثَقِلِ الاستعلاءِ بَعْدَ الاستفالِ ولم تمنع متقدمةً [٧] لأَنَّ الاستعلاءَ قبلَ الاستفال أخفُّ من الاستعلاء بعد الاستفال، وأَمَّا من سوَّى بينهما وهو الذي ليس بالأكثر فلا إشكال عليه [٨].

وإذا كانت الراءُ مفتوحةً أو مضمومةً وجاورت الألف قبلها أو بعدها منعت الإمالةُ منعَ المستعلية [٩] كهذا راشدٌ وحمارُكَ ورأيت حمارَكَ لأَنَّ الراءَ لما فيها من شَبَهِ المضاعفةِ تكونُ فتحتُها كفتحتَيْنِ وضمّتُها كضمَّتَيْنِ فلا يقوى سَبَبُ الإمالة عليها، فأَمَّا إنْ كانت الراءُ مكسورة كانت كسرتُها ككسرَتَيْنِ فيقوَى سَبَبُ الإمالة نحو: ﴿**وانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ**﴾ [١٠] ومررتُ بطاردٍ فتميلُها، والراءُ المكسورةُ بَعْدَ الألفِ إذا وليت الألفَ تغلبُ الراءَ غير المكسورةِ كما غلبت الراءُ المكسورةُ المستعلية كقولك: مِنْ قَرارِكَ بالإمالةِ فإنْ تباعدت الراءُ المكسورةُ لم تؤثر أي لم تُوجِبِ الإمالةَ عند أكثرهم

= نشاطه. اللسان، نشط وشرح المفصل، ٩/٥٩.

(١) جمع موعوظ من الوعظ الذي هو النصح اللسان وعظ، وشرح المفصل، ٩/٦٠.

(٢) جمع مبلوغ من قولهم قد بلغت المكان إذا وصلت إليه اللسان، بلغ وشرح المفصل، ٩/٦٠.

(٣) جمع منفاخ، وهو ما ننفخ به في النار وغيرها، اللسان، نفخ.

(٤) كذا في الأصل، وفي المفصل، ٣٣٦ ومعاليق، وكذا في الكتاب، ٤/١٣٠ وفي الهامش ذكر المحقق أنها في ب ومغاليق. ومعاليق جمع معلاق كما أن مغاليق جمع مغلاق قال في اللسان، علق: وفرق ما بين المعلاق والمغلاق أن المغلاق يفتح بالمفتاح، والمعلاق يعلّق به الباب ثم يدفع المعلاق من غير مفتاح.

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٦) الكتاب، ٤/١٣٠، وشرح المفصل، ٩/٦٠.

(٧) غير واضحة في الأصل.

(٨) شرح المفصل، ٩/٦٠ وشرح الشافية للجاربردي، ١/٢٤٣.

(٩) المفصل، ٣٣٧.

(١٠) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة، في الأصل فانظر، وقد قرأ بالإمالة فيها الكسائي وأبو عمرو انظر إبراز المعاني، ٢٣٣ والإتحاف، ٨٣.

فأمالوا: هذا كافِرٌ ولم يميلوا مررت بقادِر، لأنَّ الراءَ لمَّا تباعدت لم تغلب حرفَ الاستعلاء لكنَّ بعضَهم خَالَفَ ففخم نحو: كافِرٍ وأَمالَ نحو: بقادِرٍ [(١)]، وشذ إمالة الحجاج والناس، لأنهما في حالةِ الرفع والنصبِ ليسَ فيهما كسرةٌ ولا ياءٌ ولا شيءٌ من أسباب الإمالة [(٢)] وقد أُميلت الفتحةُ قَبْلَ الرَّاءِ المكسورةِ من أجلها لتشبه الفتحةُ

١٠٩/ظ الكسرَة نحو / من الضَّرَرِ ومن الكبرِ والمحاذرِ [(٣)] بإمالةِ الذالِ دونَ الألفِ لأنَّ كسرةَ الراءِ لم تقوَ على إمالةِ الألفِ مع الذالِ، لأنَّ الألَفَ قبلها فتحةٌ، والْحَرْفُ الذي بعدها وهو الذال مفتوحٌ أيضاً [(٤)] والحروفُ لا تمالُ نحو: حتَّى وعلَى وأَمَّا، وإلاَّ [(٥)]، إلاَّ إذا سُمِّيَ بِهَا، وقد أُميلَتْ «بَلَى» لشبهِهَا بالاسم لكونَها على ثلاثةِ أحرفٍ، وأُميلتْ «لا» في «إمَّا لا» لإغنائِهَا عَنِ الجَمَلِ لأَنَّها قَدْ تقعُ جواباً ويُكتَفى بِهَا وكذلك «يا» في النداء أُميلَتْ لأنَّها نائبةٌ عنِ الفعلِ، والأسماءُ المبنيَّةُ [(٦)] يُمَالُ منها ما يستقلُّ بنفسه، نحو: ذا ومَتَى، وأَنَّى، ولا يُمَالُ ما ليسَ بمستقلٍّ نحو «ما» الاستفهامية أو الموصوفة أو الشرطية ونحو: إذا، وأَمَّا «عَسَى» فإمالتُهَا جيِّدَةٌ [(٧)].

الفصلُ الثاني
في الوقفِ [(٨)]

وهو قَطْعُ الكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا لفظاً أو تقديراً، ويشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وفي الوقفِ على ما هو متحرك في الوصلِ لغاتٌ:

منها: الإسكانُ الصريحُ في كلِّ حالٍ كقولك: هذا بكرْ ورأيت بكرْ ومررت ببكرْ

(١) الكتاب، ٤/ ١٣٨ وفي الشافية، ٥٣٠ «وبعضهم يعكس وقيل هو الأكثر» وانظر مناهج الكافية، ٢/ ١٧٠.
(٢) الكتاب، ٤/ ١٢٧ ـ ١٢٨ والمقتضب، ٣/ ٥١ وشرح المفصل، ٩/ ٦٣.
(٣) المفصل، ٣٣٧.
(٤) شرح المفصل، ٩/ ٦٥.
(٥) في الكتاب، ٤/ ١٣٥ «ومما لا يميلون ألفه حتَّى وأمَّا وإلاَّ» وانظر المفصل، ٣٣٧ ـ ٣٣٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٤٧.
(٦) غير واضحة في الأصل.
(٧) في المقتضب، ٣/ ٥٣ فأما عسى فإمالتها جيدة لأنها فعل وألفها منقلبة عن ياء تقول عسيت كما تقول رمى، رميت» وفي المفصل، ٣٣٨ قال المبرد: وإمالة عسى جيدة.
(٨) المفصل، ٣٣٨، وشرح الشافية، ٥٢٠.

لأنه لمَّا وجبَ الابتداء بالمتحرك اختير الوقفُ بالسكونِ ليخالفَ الانتهاءُ الابتداءَ، وإن اجتمَع ساكنانِ فإنه يجوزُ في الوقفِ الجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ لأَنَّ الوقفَ يُوفِّرُ علَى الحرفِ الموقوفِ عليه الصوت فيجري ذلك له مجرى تحريكهِ كما جَرَى المَدُّ مَجْرَى الحركةِ، وليس كذلك الوصلُ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قلتَ: بَكر في حالِ الوقفِ وجدتَ في الراءِ مِنَ التكريرِ وزيادةِ الصوت ما لا تجدهُ في حالِ الوصلِ [١].

ومنها: الإشمامُ وهو ضمُّ الشفتَيْنِ بَعْدَ الإسكان على صورتهما إذا لفظت بالضمَّةِ، فذلِكَ [٢] هو الدلالة على الأشمام، والغرض الفرقُ بَيْنَ ما هو متحرك في الوصلِ ـ وإنَّما سُكِّن في الوقفِ ـ وبَيْنَ ما هو ساكنٌ في كلِّ حال، ويختصُّ الإشمام بالمرفوعِ والمضموم [٣] لأَنَّه هو الذي يمكن فيهِ أَنْ يجعلَ العضو على صورةِ الضمَّةِ، دونَ المنصوبِ والمجرورِ.

ومنها: الرَّومُ وهو أَن ترومَ التحريك [٤] والغَرَضُ به هو الغَرَضُ بالإشمام إلاَّ أنه أَتمُّ في البيان، والقرَّاءُ لا يرومونَ حركةَ المنصوبِ لِخفَّةِ النطقِ بها، ولا المنصوب المنوَّن للوقوفِ عليه بالألفِ ولكن يرومونَ ما سِواهُمَا [٥] وإِذَا رمتَ الحركةَ فهي موجودةٌ فلم تحتج [٦] إلى دليلٍ عليها.

ومنها: التضعيفُ، وهو تشديدُ الحرف الذي تقفُ عليه نحو: يا فرجّ بتشديد الجيم والغرضُ به الإعلامُ بأَنَّ هذا الحرفَ متحركٌ في الوصلِ، ويختصُّ التضعيفُ بكلِّ كَلمَةٍ آخرها حرفٌ صحيحٌ قَبْلَه متحركٌ، فإن كانَ قَبْلَهُ ساكنٌ لم يصحّ التضعيفُ، لاستلزامِه الجمعَ بَيْنَ ثلاثةِ سواكنَ، وكذا إِن كانَ آخره همزة لم يضعَّفْ وكذا حَرْفُ العلَّة لا يضعَّفُ لِثقلهما [٧] وكذا المنصوبُ المنوَّنُ لا يضعَّفُ للوقوفِ عليه بالألفِ،

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٧١ والنقل منه.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) الإتحاف، ١٠١ وانظر شرح الجاربردي، ١/ ١٧٠.

(٤) في شرح المفصل، ٩/ ٦٧ وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاساً وذلك مما يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون متحركا.

(٥) الإتحاف، ١٠٠ ـ ١٠١ وشرح التصريح، ٢/ ٣٤١.

(٦) في الأصل يحتج.

(٧) شرح المفصل، ٩/ ٦٧ وشرح الشافية للجاربردي، ٢/ ١٨٢ وشرح التصريح، ٢/ ٣٤٢.

فَأَمَّا ما لا ينون فيضعَّفُ نحو: رأيت أَحمدّ، فحينئذٍ قد اشترك في التضعيفِ المرفوعِ
١١٠/و والمجرورِ والمنصوبُ غير المنون / وقد جعلُوا لهذه الأربعةِ علاماتٍ فعلامةُ الإسكانِ الخاءُ، والإشمامِ نقطةٌ، والرومِ خطٌّ بين يدي الحرفِ، والتضعيفِ الشينُ [١].

ومنها: أن تقفَ على المنصوبِ المنوَّنِ حالَ النصبِ بالألف وفي الرفعِ والجرِّ بالإسكان.

ومنها: الوقفُ على المرفوع بالواو، والمنصوبِ بالألف، والمجرور بياءٍ سواء فيه المنون وغيره تقول: رأيتُ أحمدَا ومررت بأحمدي وجاءني أَحمدو [٢].

ومنها: تحويلُ ضمَّةِ الحرفِ الموقوفِ عليه وكسرتِهِ على السَّاكنِ قَبْلَهُ دونَ الفتحةِ في غير الهمزةِ كما سيأتي حكمُها، فتقولُ: هذا بكُرْ ومررتُ ببَكِرْ ورأيتُ بكراً، فتبدل من التنوين في حال النصب ألفاً، ويُشتَرطُ لهذِهِ اللغة أن يكونَ ما قبلَ الآخر ساكناً صحيحاً كسكونِ كافِ بَكْرٍ، وأَنْ لا تخرجَ الكلمةُ بالتحويلِ إلَى ما لا نظيرَ له فلا يُقَالُ: هذا عِدُل لِعَدَمِ فِعُل بكسر فاء الفعلِ، وضمِّ عينهِ ولا مررت بقُفِلَ لعدم فُعِل أعني ضمَّ الفاءِ وكسرِ العينِ، وأَجازَهُ الأَخْفَشُ متمسكاً بُدئِل اسم قبيلةٍ [٣]، ويشترط أيضاً أَن لا يكونَ مثل: ثَوْب وزيد، فلا يقالُ: ثَوُبٌ وزَيِدٌ لِثِقَلِ الضمِّ والكسر على الواو والياءِ، ويشترط أيضاً أن تكونَ الحركةُ حركةَ إعراب غالباً فلا يُقالُ: من قَبُلْ ومِنْ بَعُدْ، لأنَّ الحرصَ إنَّما هو على معرفَةِ حركةِ الإعرابِ لا علَى حركةِ البناءِ، ويجري ذلك في المعرَّفِ باللَّام أيضاً فتقول: هذا البكُرْ ومررت بالبكِرْ، قال الشَّاعرُ: [٤]

قَـــدْ نَصَـــرَ اللَّـــهُ وسَعْـــدٌ فـــي القَصِـــرْ

(١) قال في الكتاب، ٤/ ١٦٩ ولهذا علامات، فللإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين وانظر شرح المفصل، ٩/ ٦٨ وشرح التصريح، ٢/ ٢٤٠.

(٢) عند المازني أنها لغة قوم من أهل يمن وليسوا فصحاء. حاشية ابن جماعة. ١/ ١٧١.

(٣) شرح الأشموني، ٤/ ٢٠٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله.

وقال: [1]

أَنَـا جَـريـرٌ كنيَتـي أَبُـو عَمِـرْ   أَضرِبُ بالسيْفِ وسعدٌ في القَصِرْ

أراد أبو عمرو: فحوَّل كسرة الراءِ إلَى الميم، وكذلك حوَّلَ كسرة راءِ القصرِ إلى الصادِ، وأما في حال النَّصْبِ فلا تحوَّل، لأنَّ أَصله أن يظهَر إعرابُه في الوقفِ إذَا كان منوناً، ولكن لمَّا زال التنوينُ لِلَّام كانَ التنوينُ كأَنَّه موجودٌ فيه فتقول على هذه اللغة: رأَيت البكْرَ بفتح الراء كأنك قلتَ: رأَيتُ بكْراً وقد حُوِّلت الحركةُ في نحو: لم أضرِبُهْ وهندٌ ضَرَبتُهْ [2] وكان ينبغي أن لا تحوَّلَ لأنَّ حركة الهاء فيها ليست بحركةِ إعراب، ولكن لما سكنت الهاء خفيت وزادها خفاءً الساكن قبلها، فلذلك حولت حركتها إلى ما قبلها قال زياد الأعجم: [3]

عَجِبْـتُ والـدَّهـرُ كثيـرٌ عَجَبُـهْ   مِـنْ عنَـزِيٍّ سَبَّنِـي لَـمْ أَضْـرِبُـهْ

كان لَمْ أضرِبْهُ [4] فسكَّن الهاءَ وحوَّلَ حركَتها إلَى الساكن الذي قبلها وهو الباء صار: لم أَضربُهْ.

فأَمَّا ما آخره همزة [5] إذا وقفتَ عليها في هذه اللغةِ فتحوِّل حركاتِها الثلاثَ الضمَّةَ والكسرةَ والفتحةَ أيضاً إلَى ما قَبْلَهَا وذلك لخفاءِ الهمزةِ والحرصِ على بيانها فتقول في الخَبْء بالهمز وسكون الباء: هذا الخَبُؤْ ورأيت الخَبَأْ ومررتُ بالخبِىءْ بتسكين الهمزةِ وتحريكِ الباءِ بالضَّـمِّ/ والفتحِ والكسرِ، وكذلك تقول في البطْء ١١٠/ظ بسكونِ الطاءِ: هذا البُطُؤْ ورأيت البُطَأْ ومررت بالبُطِيءْ فتسكن الهمزةَ وتحرك الطاء

---

(١) لم أهتد إلى قائله. ورد من غير نسبة في الإنصاف، ٢/ ٧٣٣ وبعده:
أجبنـاً وغيـرةً خلـف السِّتـر

(٢) المفصل، ٣٣٨ وانظر الكتاب، ٤/ ١٧٩.

(٣) هو زيادُ بن سُليم العبدي كان رجُلاً هجَّاء قليل المدح للملوك وكانت فيه لكنة فلذلك قيل له الأعجم. انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء. ٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٣ والشعر والشعراء، ١/ ٣٤٣ وقد ورد البيت منسوباً له في الكتاب، ٤/ ١٧٩ ـ ١٨٠ وشرح المفصل، ٩/ ٧٠ ـ ٧١ ولسان العرب، ابن منظور مادة لم، برواية:
يـا عجبـاً والـدّهـر جَـمٌّ عَجَبُـه
وورد من غير نسبة في شرح الشافية، ٢/ ٣٢٢ وهمع الهوامع، ٢/ ٢٠٨ وشرح الأشموني، على الألفية، ٤/ ٢١٠.

(٤) في الأصل: لم أضربهو.

(٥) المفصل: ٣٣٩.

بالضمِّ والفتح والكسر، وكذلك تقول: هذا الرَّدُؤْ ورأيت الرَّدَأْ ومررت بالرَّدِئ،
وجوَّزوا الرِّدُؤ وشبهَه على وزن فِعُل بكسرِ الفاءِ وضمِّ العينِ، وإن لم يكن في الكلام
فِعُل، كلُّ ذلك لِمَا قلنا من الحرصِ على بيان الهمزة لخفائها، ومنهم مَنْ يقولُ: هذا
الرَّدِئْ فيكسرونَ الدَّالَ اتباعاً للكسرةِ التي قبلها [١] ويقول: من البُطُؤْ فيضمونَ الطاء
إتباعاً للضمَّةِ التي قَبْلَهَا كراهةَ الانتقالِ من ضمٍّ إلى كسرٍ وبالعكسِ.

ومن لغاتِ الوقفِ على المهموز [٢] أن يُبدِلُوا من الهمزةِ حرفَ لينٍ سواء تحرك
ما قَبْلَها نحو: الكَلأ أو سكن نحو: الخَبْء وسواء كان فاءُ الكلمة مفتوحاً، أو
مضموماً، أو مكسوراً، فيقولونَ: هذا الكَلُوْ والخَبُوْ والبُطُوْ والرِّدُو ـ ورأيت الكَلاَ
والخَبَا والبُطَا والرِّدَا، ومررت بالكَليْ والخَبِيْ والبُطيْ والرِّدي، ومنهم من يقول: هذا
الرِّدِي بالياء في الأحوال الثلاث وهذا البُطُو بالواو في الأحوال الثلاثِ على إتباع
حركةِ ما قبل الهمزةِ حركة فاء الفعل، وأهلُ الحجازِ يقولون في الكَلأ وأكمؤ وأَهنِىء
مهموزة: الكَلاَ بالألف وأكمُو بالواو وأهني بالياء في الأحوال الثلاث [٣]، لأنَّ الهمزةَ
سكِّنت للوقفِ فقلبتْ على حَسَبِ ما قَبْلَهَا، فقلبت في كلأ ألفا كما قلبتْ في رأس
ألفا، وفي أكمؤ واوا كما قلبت في جؤنه، وفي أهني ياء كما قلبت في ذئب [٤] وأكمؤُ
جَمْعُ قلَّة لِكَمْءٍ [٥] أحَدُ الكَمْأَةِ التي تؤكل وجَمْعُ الكثرةِ كُمَأَةٌ، وقد جَاءَ الكمء للمفردِ
بغير هاءٍ، والكَمْأَةُ بالهاءِ للجمعِ على خِلاَفِ القياسِ والهنيءُ العَطَاءُ يقال: هَنَأْتُهُ أهنُؤُه
هَنَاءَ أي أعطيتُه [٦].

ذِكْرُ الوقفِ علَى المعتلِّ [٧]

وإذا اعتلَّ الآخر وما قَبْلَه ساكنٌ كظبي ودلوٍ فيجري في الوقفِ مجرى الصحيح
فتقول: هذا ظبيْ ومررت بظبيْ ورأيت ظبيا، وإن كان ما قبل حَرْفِ العلَّةِ متحركاً وهو

---

(١) الكتاب، ٤/١٧٧: وأما ناس من تميم فيقولون هو الرِّديء، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فِعُلٌ فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم. وانظر شرح المفصل، ٩/٧٣.

(٢) المفصل، ٣٣٩ـ ٣٤٠.

(٣) الكتاب، ٤/١٧٩.

(٤) الكتاب، ٤/١٧٨ وشرح المفصل، ٩/٧٣ وشرح الأشموني، ٤/٢١٢.

(٥) في الأصل لكمي.

(٦) انظر اللسان، كمأ وهنأ.

(٧) المفصل، ٣٤٠.

ياءٌ قَبْلَهَا كسرةٌ كقاضي وقد حذفت للتنوين في الوصلِ نحو: قاضٍ وجوارٍ في الرفع والجرّ، فالأكثر أن يوقف على ما قَبْلَه كما تصل [1] فلا تُرَدُّ الياءُ في الوقفِ لأنَّها غيرُ موجودةٍ حكماً لأنَّ الياءَ إنَّما حُذفتْ له لا للوقف، وسيبويه يختارُ هذا المذهَب [2].

ومنهم من يَرُدُّ الياءَ في الوقفِ لأنَّ الموجبَ لحذفها في الوصلِ هو التنوينُ وقد زالَ للوقفِ، فتقول: هذا قاضي وجواري، ومررت بقاضي وجواري ويونُس يختارُ هذا المذهَب [3] وهو كقولِهِ تعَالَى: ﴿ولِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [4] ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي﴾ [5] بإثبات الياء [6] فإن كانت هذه الياءُ ثابتةً في الوصلِ نحو: جاء القاضي، ويا قاضي، في النداء، ورأيت جواري، فالوقف عليه بالياء عند الأكثر [7] لأنَّه لا تنوينَ ها هنا تُحْذَفُ / له الياءُ، لسقوطِه في القاضي للألف واللام، وفي يا قاضي، للنداء، وفي رأيت جواري لعدم الصَّرفِ. ١١١/و

وذهبَ قومٌ إلَى حذفها [8] فقالوا: هذا القاض ومررت بالقاض ويا قاض وهذا عكسُ ما حذفت فيه الياءُ للتنوينِ وصلاً نحو: قاض فإنَّ الوقفَ عليه بغير ردِّ الياء هو الأَكثرُ وبردِّها هو الأقل والذي فيه الياء ثابتة في الوصل نحو: القاضي ويا قاضي ورأيت جواري، الوقوف عليه بالياء هو الأكثر والوقوف عليه بحذف الياءِ هو الأَقَلُّ.

ويُوقَفُ على اسم الفاعل [9] من أَرى يُري بتخفيفِ الهمزةِ بالياءِ، وإنْ كانَ قد أذهبَها التنوينُ في الوصلِ فتقول: هذا مُري ويا مُري لئلاَّ يَجمَعوا عليه ذهابَ الهمزة

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٧٥.

(٢) قال في الكتاب، ٤/ ١٨٣ في «باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك: هذا قاض وهذا غاز . . . أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل».

(٣) في الكتاب، ٤/ ١٨٣: وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي.

(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

(٥) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٦) وهي قراءة ابن كثير في حال الوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف والوصل الكشف، ٢/ ٢١ والنشر، ٢/ ١٣٧ والإتحاف، ١٠٥.

(٧) الكتاب، ٤/ ١٨٣.

(٨) وإلى ذلك ذهب يونس، الكتاب، ٤/ ١٨٤.

(٩) المفصل، ٣٤٠.

والياءِ [1].

وإنْ كَانَ حَرْفُ العلَّةِ ألفاً [2] فالأَكثَرُ أن تقفَ عليه بالألفِ فتقول: هذه عَصَا ومررت بعَصَا ورأيت عَصَا، وكذلك حُبْلَى تقفُ عليها بالألف في الأحوال الثلاث وبعضهم يقول: هذه حبلي بالياء [3] وبعضُهم يقول: حُبْلو بالواو [4] وبعضهم يقول: حُبْلأٌ بقلبِ الألفِ همزةً في الوقفِ لمناسَبَةِ الهمزةِ الألفَ لأنَّه من مخرجِهَا [5] ومذهَبُ سيبويهِ أن ألف عصَا الموقوف عليها في حالةِ النصبِ هي المبدَلةُ من التنوينِ إجراءً للمقصورِ مجرى الصحيح [6] وأمَّا في الرفعِ والجرِّ فهي الألفُ الأصليَّةُ التي هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو في عَصا وعن الياءِ في رحى، وذَهَبَ المبرِّدُ إِلَى أنها أَصليَّةٌ في الأحوالِ الثلاث [7] أي المنقلبة، وذهَب المازني إِلَى أنها أَلفُ التنوين في الأَحوال الثلاث [8] والوقوفُ على الفعلِ الصحيحِ كالوقوفِ على الاسم حسبما تقدم.

وأَمَّا المعتل فيُوقَفُ على المرفوعِ والمنصوبِ من الفعلِ الذي اعتلَّت لامه بإثبات أواخرِهِ [9] نحو: هو يغزو ولن يخشَى، وأما الوقوفُ على المجزومِ ففيه وجهان:

الأوَّلُ: وهو الأجود، أن تقفَ عليه بهاءِ السكتِ نحو: لم يغزُهْ ولم يرْمِهْ ولم يخشَه، وكذلك المبني نحو: أغزُهْ وارمِهْ واخْشَهْ بحذفِ لامِ الفعلِ للجزمِ وإلحاقِ هاءِ السكتِ، ليقعَ الوقفُ عليها بالسكون وتسلم الحركات التي قبلها لتدلَّ علَى المحذوفِ.

والثاني: أن تقفَ بلا هاءٍ بحذفِ اللاَّمِ وإسكانِ ما قَبْلَها فتقول: لم يَغْزْ ولم يَرمْ

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٨٤ وشرح المفصل، ٩/ ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) المفصل، ٣٤٠.

(٣) في الكتاب، ٤/ ١٨١ حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف فأن تدعَ الألف على الوقف على حالها ولا تبدلها ياء وإذا وصلت استوت اللغتان.

(٤) وهي لغة لبعض طيء، الكتاب، ٤/ ١٨١.

(٥) قال ابن جماعة، ١/ ١٧٣ قلبها همزة لغة لبعض طيء وهؤلاء ليس من لغتهم التخفيف.

(٦) الكتاب، ٤/ ١٧٦ ـ ١٨٧.

(٧) لم أقف على نصٍّ له في المقتضب يفيد ذلك، وقد قال ابن جماعة، ١/ ١٧٢ بعد نسبته هذا الرأي إلى المبرد ما نصه سبقه إلى ذلك أبو عمرو والكسائي وبهذا المذهب قال ابن كيسان والسيرافي وابن برهان: وانظر المرتجل، ٤٧ والهمع، ٢/ ٢٠٥.

(٨) وهو مذهب الأخفش والفراء وأبو علي أيضاً، حاشية ابن جماعة، ١/ ١٧٣.

(٩) المفصل، ٣٤٠.

ولم يَخشْ واغزْ وارمْ واخشْ هذا إذا كانَ الباقي بَعْدَ الحَذْفِ حرفَيْنِ فصاعداً، فأما إِذَا أفضى الحذفُ إلى أن يَبْقَى علَى حَرفٍ واحدٍ، لم يكن بُدٌّ من الهاءِ نحو قولك في الأمر من وقَى يقي: قِه ومَنْ رأَى: رَهْ ومِنْ وعى يعي: عِهْ واغتُفِر أمرُ الإلباسِ بهاءِ الضميرِ، لأَنَّه لا يوقَفُ عليه إلاَّ كذلك ضرورة عند الابتداء به [1] ويجوزُ في الوقف على القوافي ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: [2] أن تصلَ المضمومَ بالواوِ والمكسورَ بالياءِ والمفتوحَ بالألفِ للترنُّم بالشعرِ نحو: [3]

. . . . الخِيـــــامُـــــو

. . . . ومَنْــــزِلــــي [4] . . . .

. . . . والعِتَـــابَـــا [5] . . . .

ثانيها: إبدالُ [6] حروفِ المَدِّ نوناً ساكنةً بَعْدَ حَرْفِ الروي نحو: [7]

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٨٤ وشرح المفصل، ٩/ ٧٠ وشرح الشافية، ٢/ ٢٩٦ وشرح الأشموني، ٤/ ٢١٥.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٠٤.

(٣) هذه كلمةٌ من بيتٍ لجرير بن عطية والبيت:

مَتَــى كَــانَ الخيــامُ بــذي طلــوح   سُقيــتِ الغيــثَ أيتُهــا الخيــامُ

ورد في ديوانه، ٥١٢ وورد منسوباً له في الكتاب، ٤/٢٠٦ وشرح المفصل، ٩/ ٣٣ وشرح شواهد المغني، للسيوطي، ٢/ ٧٨٥ وورد من غير نسبةٍ في المنصف، ١/ ٢٢٤ وشرح المفصل، ٤/ ١٥ ـ ٩/ ٧٨ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٨.

(٤) هذه كلمةٌ من بيت لامرىء القيس من مطلع قصيدته المشهورة:

قفــا نبــكِ مِــنْ ذكــرى حبيــب ومنــزلِ   بسقْــطِ اللِّــوَى بَيْــنَ الــدَّخـولِ فَحَــوْمَـلِ

ورد في ديوانه، ٦٠ وورد منسوباً له في الكتاب، ٤/ ٢٠٥ وشرح المفصل، ٩/ ٣٣ ـ ٨٩ ـ ١٠/ ٢١ وشرح التصريح، ٢/ ١٣٦ وشرح شواهد المغني، ١/ ٤٦٣ وهمع الهوامع، ٢/ ١٢٩ وورد من غير نسبة في المنصف، ١/ ٢٢٤ والمحتسب، ٢/ ٤٩ ومغني اللبيب، ١/ ١٦١ ـ ١٦٢، ٢/ ٣٥٦ وشرح الأشموني على الألفية، ٣/ ٣٠٩.

(٥) هذه كلمة من بيت لجرير ونصه:

أقلِّــي اللَّــومَ عــاذل والعِتَــابَــا   وقــولــي إنْ أصبــتُ لقــد أصــابَــا

وقد تقدم الكلام على هذا البيت ومواضع وروده في ٢/ ١٢٥.

(٦) قال في الكتاب، ٤/ ٢٠٦ وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون.

(٧) من بيت جرير السابق.

للترنم بالشعر أيضاً.

١١١/ظ ثالثها: وهو يشمَلُ القوافي / وفواصل الآيات، أن تقِفَ عليها كما تقفُ على غيرها من الكلام، وتَحْذِفَ الواو والياء إن كانتا أصليتين [١] وإن كانَ الحرفُ الأصلي لا يُحْذَفُ في الكلامِ فإنه إذا جاءَ في القوافي بَعْدَ حَرْفِ الروي، أو في الآيات بَعْدَ الفواصلِ حرفٌ أصلي من واوٍ أو ياءٍ جاز حذفُه واستوى الأصلي والزائد، لأَنَّ حَرْفَ المَدِّ وإنْ كان أَصلياً فإنه إذا جَاءَ بَعْدَ الروي أو الفاصلةِ وقعَ موقعَ الزائدِ وهو من جنسهِ فيُحْذَفُ، وأَنْشَدَ سيبويهِ: [٢]

لا يُبْعِـدُ اللّـهُ إخْـوَانـاً تـركتُهُـمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ ما صَنَعْ

بتسكينِ العَيْنِ، أرادَ ما صَنَعُوا، واعلم أنَّ الوزنَ ينكسرُ بمثلِ هذا الوقف وإنَّما جَازَ ذلك لأنَّه قَدْ أَتَى مِنَ الكلامِ بما يدلُّ علَى المَعْنَى وليسَ من شَرْطِ دِلاَلَةِ الكلام على المعنَى أن يكون موزوناً، وأَمَّا الوقفُ علَى فواصلِ الآياتِ عَلَى هذا الوجه الثالث فنحو قولِه تَعَالَى: ﴿**والليْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾ [٣] ليوافقَ ﴿**والفَجْرِ وَليَالٍ عَشْرٍ والشَّفْعِ والوَتْرِ**﴾ [٤] فالفاصلةُ الراءُ، والياءُ في يسري واقعةٌ موقعَ الزائدِ، كالواقعةِ بَعْدَ حَرْفِ الروي وقوله: ﴿**الكَبِيرُ المُتَعَالِ**﴾ [٥] لأنَّ الفاصلةَ اللاَّمُ، فحُذِفت الياءُ الواقعة بَعْدَهَا وهي من أصلِ الكلمة وكذلك ﴿**يَوْمَ التَّنَادِ**﴾ [٦] الفاصلةُ الدَّالُ وكذلك ﴿**ومَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فمَالَهُ مِنْ هَادٍ**﴾ [٧] ومثله كثيرٌ في الكتاب العزيز [٨] وتُقْلَبُ تاءُ التأنيثِ في الاسم

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢٠٨.

(٢) البيت لتميم بمن مقبل ورد في ديوانه، ١٦٨ وورد منسوباً له في شرح شواهد الشافية، ٤/ ٢٣٦ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٢١١ وشرح المفصل، ٩/ ٧٨ ـ ٧٩ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٨٤ وشرح الشافية، ٢/ ٣٠٦ ومناهج الكافية، ٢/ ١٣٠.

(٣) من الآية ٤ من سورة الفجر.

(٤) الآيات ١ ـ ٢ ـ ٣ من سورة الفجر.

(٥) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة غافر.

(٧) من الآية ٣٣ من سورة الرعد.

(٨) قال السيوطي في الهمع، ٢/ ٢٠٦ وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك.

المفرَدِ هاء [1] في الوقف رفعا ونصباً وجرا تقول: جاءني طَلْحَهْ وقائمهْ ورأيتُ طلحهْ وقائمَهْ ومررت بطلحهْ وقائمهْ، بخلافِ الوصلِ، فإنها تَبْقَى تاءً على حَالِهَا كقوله: [2]

.... طَلْحَـــةَ الطَّلَحَـــاتِ

ومنهم من يقفُ عليها بالتاء [3] إجراءً للوقفِ مجرى الوصلِ فيقول: هذا طلحتْ وعليك السَّلامُ والرحمتْ، قالَ الشَّاعِرُ: [4]

والـلّـــهُ أَنْجــاكَ بِكَفَّـــي مسلمَـــتْ ... مِـنْ بَعْـدِمَـا وَبَعْـدِمَـا وَبَعْـد مَـتْ

صارتْ نفوسُ القومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكــادَتْ الحُـرَّة أنْ تُـدْعـى أَمَـتْ

أي بَعْدَمَا، فأبدلَ من الألفِ هاءً ثم أبدلَ من الهاءِ تاءً، ومثلُ ذلك في الموقوفِ عليه بالهاءِ والتاءِ هيهات [5] فمن فَتَح آخرها كتَبها بالهاءِ، ووقف عليها بالهاءِ، فيقول هَيْهَاهْ، لأنَّها واحدةٌ كأرطاة ومن كسرَ آخرها كتَبها بالتاءِ فتقول: هيهات لأنها جمعُ هَيْهاة [6] عندهم، فيقفُ عليها بالتاءِ كما يقفُ علَى جمعِ المؤنَّثِ نحو: مسلمات [7] ويجوزُ أن يجريَ الوصلُ مجْرَى الوقفِ وقد قيل: إنَّه يختصُّ بالضرورةِ، وقيل: لا يختصُّ بها لوقوعِهَا في كلامِ اللَّهِ تَعَالَى نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [8] ومنه ﴿مِنْ

---

(١) المفصل، ٣٤١ وانظر الكتاب، ٤/١٦٦.

(٢) هذه القطعة من بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ونصه:

نضَّـــر اللَّـــهُ أعظمـــا دفنـــوهـــا ... بسجستـــان طَلْحـــة الطَّلحـــات

ورد في ديوانه، ٢٠ وورد منسوبا له في شرح المفصل، ١/٤٧ ولسان العرب ابن منظور، مادة طلح وورد من غير نسبة في الإنصاف، ١/٤١ وهمع الهوامع، ٢/١٢٧ وطلحة الطلحات هو طلحةُ بن عبيد الله بن خلف الخزاعي.

(٣) في الكتاب، ٤/١٦٧ وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحتْ.

(٤) الرجز لأبي النجم، ورد منسوبا له في اللسان، «ما»: وشرح التصريح، ٢/٣٤٤. وورد من غير نسبة في الخصائص، ١/٣٠٤ وشرح المفصل، ٥/٨٩ ـ ٩/٨١ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/١٧٤ وشرح الشافية، ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠ وشرح الشواهد، ٤/٢١٤ وهمع الهوامع، ٢/٢٠٩ وشرح شواهد الشافية، ٤/٢١٨.

(٥) المفصل، ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٦) في الأصل لأنها جماعة هيهاة.

(٧) إيضاح المفصل، ٢/٣١٤ وشرح المفصل، ٩/٨١ ومناهج الكافية، ٢/١٥٢.

(٨) من الآيتين ٢٨ ـ ٢٩ من سورة الحاقة.

﴿سَبَأٍ﴾ [١] بإسكان الهمزة في الوصلِ، إجراءً للوصلِ مُجْرَى الوقفِ [٢] وكذلك قول الشاعر: [٣]

لَقَــدْ خشيــتُ أن أرَى جــدبّــا ... في عَـامِنَـا ذَا بَعْـدَمَـا مـا أَخْصَبَّـا

١١٢/و فإنَّ التشديدَ إنَّما يكونُ / في الوقفِ نحو ما تقدَّمَ في الوقفِ بالتضعيفِ من يا فرجّ واحمرّ فشدَّد الشاعرُ أَخْصبَّا في الوصلِ تشبيهاً بالوقفِ فإنه يقالُ في الوقفِ أخصبّ بغير ألفِ الوصلِ، فجمَعَ في أخصبَّا بَيْنَ الحركةِ والتشديدِ، وشَرْطُ أحدهما انتفاءُ الآخر، فأُجرِيَ المشدَّدُ في الوقفِ مُجْرَى غيرِ المشدَّدِ في الوصل [٤]، وحكى سيبويه أنهم يقولونَ في العَدَد: ثلاثَهَ ارْبَعَه إجراءً للوصل مُجْرَى الوقفِ [٥].

ذِكْرُ الوقفِ على الكَلِم غير المتمكِّنة [٦]

تقولُ في الوقفِ عليها: أنا، وأَنَهْ، إمَّا بالألف أو بهاءِ السَّكْتِ [٧] لأنَّكَ لو سكَّنْتَ النونَ وقلت: أنْ بمعنى أنا أشبه أنْ التي هي حرف، فجيءَ بالألفِ أو بهاءِ السكتِ للفرقِ بينهُمَا [٨] وتقولُ: هُوْ وهيْ بإسكانِ الواو والياء، وهُوَهْ وهِيَهْ بتحريكهما وإلحاق هاءِ السكت، أمَّا سكونُهما فلأنَّ حكمَ ما يوقفُ عليه السكونُ،

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٢) قرأ قنبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه، والباقون بالكسر والتنوين فهو مصروف لإرادة الحي، الإتحاف، ٣٣٥، ٣٣٦، وانظر السبعة لابن مجاهد، ٤٨٠ والكشف، ٢/ ١٥٥.

(٣) الرجز اختُلِفَ حول قائله فقد نسبه سيبويه، ٤/ ١٧٠ لرؤبةَ، وقد ورد في ملحقاتِ ديوانه، ٣/ ١٦٩ ونسبه ابن يسعون كما ذكر البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/ ٢٥٤ لربيعةَ بن صبيح، وقد ورد منسوباً له في شرح الشواهد، ٤/ ٢١٩ ونسبه الرضى في شرح الشافية، ٢/ ٣١٩ لرؤبَةَ وسجل الخلاف حوله الأزهري في شرح التصريح، ٢/ ٣٤٦ وورد الرجز من غير نسبة في شرح المفصل، ٩/ ٦٩ وشرح الأشموني، ٤/ ٢١٩.

(٤) في الأصل التوصل.

(٥) في الكتاب، ٣/ ٢٦٥ وزعم من يوثق به، أنه سمع من العرب من يقول: ثَلاَثَه اربَعَهْ طرح همزة اربعَه على الهاء ففتحها وفي إيضاح المفصل، ٢/ ٣١٥ ولا يختص بحال الضرورة تقول: ثَلاَثَه اربعَهَ.

(٦) المفصل، ٣٤٣.

(٧) في إيضاح المفصل، ٢/ ٣١٧ أنها اللغة الفصيحة وقال الجاربردي، ١/ ١٧٧ ويجوز أن يكون الهاء بدلا من الألف لقرب مخرجها.

(٨) هذا تعليل من تعليليين ذكرهما ابن الحاجب في الإيضاح، ٢/ ٣١٧.

وأَمّا إلحاق هاءِ السكت فلأَنَّ الواوَ والياءَ في هو وهي متحركَتانِ في الوصلِ فجيءَ بالهاءِ في الوقفِ لبيانِ حركتِهِمَا [(١)] وتقولُ: ها هُنَا وهَا هُنَاه، وهؤلاء وهؤلاه، إذا قُصِرَا أعني إذا قصر هؤلاء وهؤلاه، والهاءُ لبيانِ الألفِ لأنها خفية، ولا يجوزُ أن تأتيَ بهذه الهاءِ في الأسماء المتمكنةِ التي آخرها ألفٌ فلا تقول: أفعاه كما قلت: هؤلاه، لئلا تلتبس بالإضافة وتقول: أكرمتك وأَكْرَمْتُكَهْ بإلحاق هاءِ السكتِ لبيانِ الحركةِ [(٢)] وتقول: غلاميْ بالإسكان وغلامِيَهْ بإلحاقِ الهاءِ، أَمّا السكونُ فَعَلَى الأصلِ، وأما إلحاق الهاءِ فلبيانِ حركةِ ياء المتكلِّم في الوصلِ، لأنَّ ياءَ المتكلِّم مفتوحةٌ على المختارِ [(٣)] وتقولُ: ضربنيْ بإثباتِ الياءِ ساكنةً، وضربنِيهْ بإلحاقِ الهاءِ وضَرَبَنْ بالحذفِ وسكون النون، أما ثبوتُ الياءِ ساكنةً فعلَى الأصل في الوقف، وأما إلحاقُ الهاءِ فلبيَانِ حركة ياءِ المتكلِّم، وأما الحذفُ وسكونُ النون، فلأَنَّ الوقفَ من شأنِهِ حذْفُ الحركةِ وقرأ أبو عمرو [(٤)] ﴿أَكرَمَنْ وأَهَانَنْ﴾ [(٥)] قالَ الأَعشَى: [(٦)]

ومِـنْ شَـانِـىءٍ كـاسِـفٍ وجهُـهُ إذَا مـا انتَسَبْـتُ لَـهُ أَنْكَـرَنْ

وتقولُ: ضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ وعليهمْ وبهمْ بإسكان الميم في الوقفِ، لأنَّ من شأنِ الوقف أن يحذفَ الحركةَ وما يجري مجراها من حروفِ المدِّ واللين، لِمَا بينَهُمَا من المجانسة والمناسبةِ فيُحْذَفُ حرفُ المدِّ الذي هو الواو في ضربهُمُو وما أشبَهَهُ في الوقفِ، لأنه كالحركةِ ومنه قولك: أخذتُ مِنْهْ وضربُهْ بإسكان الهاءِ في الوقفِ، ومثلُ هذا لا يكونُ في الوصلِ إلا موصولاً أي متحركَ الهاءِ، وتقول في الوصلِ: هذي أَمَةُ اللّهِ فإذا وقفتَ قلتَ: هـذِهْ، لأنَّ الـوقـفَ لَمّـا كـانَ مسلَّطاً علـى حـذفِ الحـركـةِ وما جانَسها من الياءِ والواوِ حذفتْ لَهُ الياءُ من هذي فبقيَ الاسمُ على حرفٍ واحدٍ فوجَبَ إلحاقُ الهاءِ للعوضِ فقالوا: هَذِهْ، وأَمّا قولُهم: هَذِ هِي، فهو لأَنَّهم أَجرَوا

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ٨٤.
(٢) المفصل، ٣٤٣.
(٣) حاشية ابن جماعة، ١/ ١٨٠.
(٤) السبعة، ٦٨٤ والكشف، ٢/ ٣٧٤ والنشر، ٢/ ١٩١ ـ ٤٠٠.
(٥) من الآيتين ١٥ ـ ١٦ من سورة الفجر.
(٦) ديوانه ٦٩ ونسب له في الكتاب، ٤/١٨٦ ـ ١٨٧ والأمالي الشجرية، ٢/ ٧٣ وشرح المفصل، ٩/ ٨٣ ـ ٨٦.

١١٢/ظ هذه الهاءَ مُجْرَى الهاءِ التي لإضمارِ / المذكَّرِ في نحو: بِهِ فإذا وقفتَ على هذِ هي، حذفتَ الياءَ فقلت هذهْ، ليس إلاَّ، كما تفعلُ في به [(١)]، وتقول: حتَّام، وحتَّامه وفيم وفيَمهْ، بغير هاءِ وبإلحاقِ الهاءِ، لأنَّ ما الاستفهامية المتصلة بحروفِ الجرِّ المذكورة لك فيها أن تحذفَ ألفَها في الوقفِ كما تحذفه في الوصلِ من غير تعويض كقولك: حَتَّام كما تقول في الوصل: حَتَّام أنت واقفٌ، ولك أن تعوِّضَ من ألفها هاءَ السكتِ كما قلنا في حتَامَهْ وفيمَهْ لأنَّه قد بقي اسمُ الاستفهامِ على حرفٍ واحد، وتقول في الوصل: مجيءَ مَ جئت، ومثْلَ مَ أنتَ، فإذا وقفتَ عوَّضْتَ وقلتَ: مجيءَ مَهْ ومثلَ مَهْ، بإلحاقِ هاءِ السكتِ ليس إلاَّ، لأنَّ اتصالَ ما الاستفهامية بمجيء وبمثل، ليس كاتصالِهِ بحرفِ الجرِّ، لأنَّ مجيءَ ومثلَ يصحُّ الوقوفُ عليهما منفصلَيْنِ عن ما، فتبقى «ما» على حرفٍ واحدٍ فيجبُ إلحاقُ الهاءِ بخلافِ حرف الجرِّ، فإنه لا ينفصلُ من ما لشدَّة اتصالِ حرف الجرِّ، فلذلك وجبت الهاءُ في ما مع مجيء ومثل، ولم تجب في حَتَّامَ وبابِهَا [(٢)]، وتقول في الوقفِ على نونِ التأكيد الخفيفة في اضربَنْ: اضرَبا، فتبدلها ألفاً حسبما تقدم في نون التأكيد، قال الأعشى: [(٣)]

. . . . ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فاعْبُدَا

وتقول في يا قوم هل تضرُبْن: هل تضربُون بإعادةِ واو الجمع، لأَنَّ نونَ التأكيدِ، حذفت للوقف كما تحذفُ للتنوينِ لشبهها به، فعادت واو الجمع ونونُ الإعراب، لأنَّهما إنما حُذِفَا من أَجل نون التأكيدِ وقد زالت للوقفِ [(٤)]. وهو أيضاً مما تقدَّم مَعَ نُونِ التأكيدِ، واعلم أنَّ الزمخشريَّ ذكرَ في المشتَرَكِ القَسَمَ بعد الوقفِ وَنَحْنُ

(١) الكتاب، ٤/ ١٩٨.
(٢) الكتاب، ٤/ ١٦٤ وشرح المفصل، ٩/ ٨٧ ـ ٨٨ وحاشية ابن جماعة، ١/ ١٧٨.
(٣) هذا عجز بيت للأعشى وصدره:

فإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لا تقربنَّها . . . .

ورد في ديوانه، ١٨٧ برواية: وذا النَّصبَ المنصوبَ لا تنسكَنَّه، والأوثانَ في مكان الشيطان وورد البيت بالرواية الأولى منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٥١٠ وشرح المفصل، ٩/ ٨٨ ـ ١٠/ ٢٠ وشرح التصريح، ٢/ ٢٠٨ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٥٧٧ ـ ٧٩٣. وورد من غير نسبة في الإنصاف، ٢/ ٦٥٧ وشرح المفصل، ٩/ ٣٩ ومغني اللبيب، ٢/ ٣٧٢.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٢٢ وشرح المفصل، ٩/ ٩٠.

قدَّمْنَاهُ في قسمِ الحروفِ فلذلك لم نذكره هنا.

الفصلُ الثالثُ
في تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ [١]

وهو أن تُرَدَّ الهمزةُ إِلَى وجهٍ مِنَ التخفيفِ، ويشتركُ فيه الأَضربُ الثلاثة الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وإِنَّما خفِّفت الهمزةُ، لأَنَّها أبعَدُ الحروفِ مخرجاً فاستُثْقِلَ إخراجُها من أقصى الحَلقِ إذ هو مثلُ السَّعلةِ أو التهوع [٢].

وفي تخفيفها ثلاثةُ أوجه [٣]: الإبدالُ والحذفُ وأن تُجعلَ بَيْنَ بَيْنَ، أي بَيْنَ مخرجِهَا وبَيْنَ مخرجِ الحَرْفِ [٤] الذي منه حركتُها وهذا هو بَيْنَ بَيْنَ المشهور، وأما غيرُ المشهورِ فهو بينَ بينَ الشاذ، وهو أن تُجعلَ الهمزةُ بَيْنَ الهمزةِ وبَيْنَ الحَرْفِ الذي منه حركة ما قبلها في بعضِ المحال، ولا تخلو الهمزةُ من أنْ تكونَ ساكنةً أو متحركة:

أما الهمزةُ الساكنةُ فتبدلُ بحرفٍ يجانسُ حركةَ ما قبلها فإن كانت حركتُهُ فتحة، أُبدلت ألفاً نحوَ: رأس ورَاس وإن كانت كسرةً أبدلت ياءً نحو: بِئْر وبير، وإن كانت ضمَّةً أُبدلت واواً نحو: لُؤم ولوم، وكذلك حكمُ الهمزةِ إذا كانت في كلمة والحركةُ التي قبلها من كلمةٍ أُخرى نحو قولهِ تَعَالَى: ﴿**إِلَى الهُدَى ائْتِنَا**﴾ [٥] اجتَمعَ في «**ائْـتِـنَا**» همزتان، الأُولَى همزةُ وصلٍ مكسورة جيءَ بها وصلةً إِلَى النطقِ بالساكن، والثانية فاءُ الفعلِ ساكنة فلمَّا اتصلت / بالهدَى سقطت همزةُ الوصلِ فاجتمعَ ساكنان ألف الهُدَى ١١٣/و
وهمزةُ ائتنا الساكنة فحذفت الألف فبقيت الهمزةُ ساكنةً وقبْلَها مفتوحٌ أعني دالَ الهدَى فبقي إلى «**الهُدَأْتِنَا**» فإذا خُفِّفت انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها كما قلبت في رأس فتبقى إلى «**الهُدَاتِنا**» بألفٍ محضةٍ، وقسْ [٦] على ما ذَكرناهُ ما يأتي من ذلك نحو

---

(١) المفصل، ٣٤٩.

(٢) السعلة: إلقاء الشيء من الصدر، والتهوع: تكلف القيء، اللسان، والقاموس، سعل، هوع.

(٣) المفصل، ٣٤٩.

(٤) أتى الطمس على بعض حروفها.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام، وانظر النشر ١/ ٣٠٦.

(٦) غير واضحة في الأصل.

﴿الَّذِيْ ائْتُمِنَ﴾ (١) فتسقطُ همزةُ الوصلِ للاتصالِ بالذي، فيلتقي ساكنان ياءُ الذي وهمزةُ ائْتُمِنَ الساكنة فتحذَفُ ياءُ الذي فتبقَى «الذِئْتُمِنَ» فتحصلُ الهمزةُ ساكنةً وقبلها كسرة فتقلب ياءً كما قلبت في ذِئْب فتبقى «الذِيتُمِنْ» (٢) وأمَّا الهمزةُ المتحركةُ فإن لم يتقدَّمها شيءٌ، نحو قولك ابتداءً: أبٌ أُمٌّ إبلٌ فلا يمكنُ تخفيفُها بل تَبْقَى همزةً خالصة، وإن تقدَّمها شيءٌ فلا يخلو ما قَبْلَها من أَنْ يكونَ ساكناً أو متحركاً فذلك قِسْمَان:

ذِكْرُ الهمزةِ المتحركةِ التي قَبْلَها ساكنٌ (٣)

وهي إنْ كانَ السَّاكنُ الذي قبلها ياءً أو واواً زائدتَيْنِ مدَّتَيْنِ أو ما يشبهُ المدَّة نحو ياء التصغير قلبت الهمزةُ إلَى مثلِ تلكَ المدَّةِ جوازاً وأُدغمت فيها تلكَ المدَّةُ فتقول في خطيئة ومقروءة بالهمز: خطيَّةٌ ومَقْرُوَّةٌ بقلبِ الهمزةِ ياءً وواواً والإدغام فيها، وَكُثَر ذلكَ في نبيّ وبريَّة لكثرةِ استعمالهما (٤) والمرادُ بالمدَّةِ ياءٌ ساكنةٌ مكسورٌ ما قبلها أو واو ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها ومعنَى كونهما زائدتَيْنِ مدَّتَيْنِ أن تكونا قد زِيدَتا للمَدِّ، لأنَّهما إذا زيدَتا لا لمعنى، فإنما جاءَتا (٥) للمَدِّ لا غير، وذلك مثلُ ياءِ خطيئة فإنها ياءٌ مكسورٌ ما قبلها زائدةٌ لا للإلحاق ولا لغيرِهِ فهي للمَدّ ليس إلاَّ، وكذا الكلامُ في واو مقروَّةٌ، وأما مشابهةُ ياءِ التصغيرِ للمدَّةِ فهو إنما تشبهُها في أَنَّها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً فلذلك إذا اجتمعت مع الهمزةِ المتحركة تُقَلَبُ الهمزةُ ياءً، وتدغَمُ فيها ياءُ التصغيرِ وذلك نحو: أُفَيِّس جمع فَأْس والأصل أَفْؤُسٌ، فصغِّرَ لأنَّه جَمْعُ قلَّةٍ فصارَ أُفَيْئِسٌ على

(١) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٢) شرح المفصل، ٩/١٠٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/٢٥١.

(٣) المفصل، ٣٤٩.

(٤) خالف ابنُ الحاجب وتبعَهُ أبو الفداء الزمخشريَّ فيما ذهبَ إليه فقد نصَّ على الالتزام في حين قالَ ابنُ الحاجب: وقولُهم: التزم في نبيٍّ وبريّة غيرُ صحيح ولكنه كثيرٌ وإنما قال ابنُ الحاجب ذلك لأن نافعاً قرأ النبي بالهمز في جميع القرآن ونافعاً وابنَ ذكوان قرَآ البريئة بالهمز أيضاً، وأيَّد الجار برديُّ ابنَ الحاجب فقال: ما نقلهُ القراءُ أولى لأنَّهم ناقلونَ عمَّن ثبتَتْ عِصْمَتُه من الغَلطِ وهم أَعدَلُ من النحاة فالمصيرُ إلى قولهم أولى. انظر الشافية، ٥٣١ وإيضاح المفصل، ٢/٣٣٦ وشرح المفصل، ٩/١٠٨ وشرح الشافية، ١/٢٥٣ ومناهج الكافية، ٢/١٧٤. والنشر، ١/٤٠٧.

(٥) في الأصل جاء،

وزن أُفيعِل، فقلبت الهمزةُ ياءً وأدغمَ فيها ياء التصغيرِ مثل خطيَّة فصار أُفيِّس، وإن كانَ السَّاكنُ الذي قَبْلَ الهمزةِ المتحركة ألفا [١] وأردتَ تخفيفَها جعلتها بَيْنَ بَيْنَ لتعذُّر الإدغام، لأَنَّ الألفَ لا تُدْغَمُ ولا يُدغَمُ فيها، ولتعذُّر إلقاء حركتِهَا على الألِفِ، لأَنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ فلما تعذَّرَ قلبُها والإدغامُ فيها، وتعذَّر نَقْلُ حركتِهَا وحَذْفُها، لم يَبْقَ إلاَّ أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ إذ فيه بَقِيَّةٌ منها، وفيه تخفيفُها وتليينها وتسهيلُ نَبرتِهَا [٢] فإن كانت الهمزةُ مفتوحةً جعلتَها بَيْنَ الهمزةِ والألفِ نحو: ساءل، وإن كانت مضمومةً جعلتَها بَيْنَ الهمزة والواو نحو: التَسَاؤل، وإن كانت مكسورةً جعلتها بَيْنَ الهمزةِ والياءِ نحو: قائل، وإن كانَ الساكنُ الذي قبلها حرفاً صحيحاً وأردت تخفيفها أَلقيت عليه حركةَ الهمزةِ وحذفَتها وبقَّيتَ من أعراضها ما يدلُّ/ عليها وهو حركتُها المنقولة إلى الساكن قبلَها ١١٣/ظ
فتقول في مسألة: مسَلَه وفي الخَبْء: هذا الخَبُ يا فتى، وكذلك الحكمُ في كلمتَيْنِ نحو: مَنْ أَبوك فتقول منَ آبوك فتلقي الحركةَ على النونِ وتفتحُها وتسقطُ الهمزةَ، وتقول: كم اِبِلُكَ فتكسرُ الميم بنقلِ كسرةِ همزةِ إبلك إليها وتحذِفُ الهمزة [٣] وإن كان السَّاكنُ الذي قبلها ياءً أو واواً زائدتَيْنِ لا للمدِّ، ولكن لمعنًى وهو إلحاق بناءٍ ببناءٍ كانَ حكمُها حكمَ الحرفِ الصحيح في إلقاء حركةِ الهمزةِ عليهما وحذفهما فتقول في جَيْأَل: جَيَلٌ وهو عَلَمٌ للضبع وياؤه لإلحاقه بجعفرٍ فتنقَلُ حركةُ الهمزةِ وهي فتحةٌ إلَى الياء الساكنةِ التي قَبْلَها وتحذَفُ الهمزةُ فيصيرُ: جَيَل [٤]، فإن قيلَ: كيف لم تنقلبْ ياء جيل حينئذٍ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؟ فالجوابُ: أنَّ الياءَ في نيَّةِ السكونِ والهمزةَ في نيَّةِ البقاء وكذا تقولُ في حَوْأَبة حَوَبَةٌ وهي الدَّلو الضخمة، وواوها لإلحاقها ببناتِ الأربعةِ والكلام في عدَمِ انقلاب واوها ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها كالكلام في جيل [٥] وكذا حكمُ الياءِ والواوِ الأَصْلِيَتَيْنِ المنفصلتَيْنِ فتقول في هذا أبو إسحاق ونحوه: أَبُو سْحَاق فتلقى حركةَ الهمزةِ على الواو وتحذفُها وتبقَى الواو مكسورةً لأَنَّكَ حرَّكتها بحركةِ

---

(١) المفصل، ٣٤٩.

(٢) شرح المفصل، ٩/١٠٩.

(٣) الكتاب، ٣/٥٤٥ ـ ٥٥٦.

(٤) وذلك لأن حذفها ـ أي الهمزة ـ أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن، الجار بردي، ١/٢٥٣.

(٥) انظر الكتاب، ٣/٥٤٨.

الهمزة وكذا مررت بأبي إسحاق فتقول: بأبي سْحاق تنقل كسرة الهمزة إلى الياء وتحذف الهمزة فتبقى الياءُ متحركةً بالكسرةِ يليها السين الساكنةُ، وتقول في ذو أمرهم: ذوَمْرهم فتنقل فتحةَ الهمزةِ إلى الواو وتحذف الهمزَة فتبقى الواو مفتوحةً يليها الميمُ الساكنةُ [(١)]، وتقول في قاضُو أبيك: قاضوَبيك بنقلِ فتحة الهمزة إلَى الواو وحذفِ الهمزة، وتقول في ابْتَغى أمره: ابتغيَ مْرُهُ [(٢)]، وقد التُزِمَ تخفيفُ الهمزةِ في باب أَرى وترى ويرى [(٣)] لأَنَّ الماضيَ رأَى فكان قياسُ المضارعِ أن يكون أرأى وترأى ويَرْأَى كما قالوا في نأى يَنْأَى فالتُزم تخفيفُه بنقلِ حركةِ همزة ترَأى إلى الراء وحذفِ الهمزة وجوباً [(٤)] ولزِمَ هذا التخفيفُ لكثرةِ الاستعمالِ، وقدْ جَاءَ على الأصلِ في ضرورة الشعر [(٥)] كقوله: [(٦)]

أَلَمْ تَرَ ما لاقيتُ والدَّهرُ أعصرٌ ... ومَنْ يتَملَّ العيشَ يَرْأَى ويَسْمَعُ

وقد شَذَّ عند سيبويهِ [(٧)] تخفيفُ همزةِ المرْأَةِ والْكَمْأَةِ حيثُ قالوا: المراة والكماة بألفٍ خالصة، فأبدلوا من الهمزةِ المفتوحةِ ألفاً فانفتَح ما قبل الألف ضرورةً وإنما كان شاذًّا لأَنَّ طريقَ هذه الهمزة أن تُلقَى حركتُها على ما قبلها وتحذفَ فتبقى: مَرة وكَمَه لكن قالوا: مراة وكماة فيقتَصرُ فيه على السَّمَاعِ ولا يُقَاسُ عليه عند البصريينَ، وأَمَّا الكوفيونَ فيقيسون عليه ويجعلونه مطردا [(٨)].

ذِكْرُ الهمزةِ المتحرِّكةِ التي قَبْلَها متحرِّكٌ [(٩)]

١١٤/و وهي تسعةُ أقسامٍ، مفتوحةٌ وقبلها/ الحركاتُ الثلاث، ومكسورةٌ، وقبلها

(١) الكتاب، ٣/ ٥٤٧.
(٢) الكتاب، ٣/ ٥٤٨.
(٣) المفصل، ٣٤٩.
(٤) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٥٤.
(٥) قال ابن جماعة في حاشيته، ١/ ٢٥٤ نقل أبو حيان وغيره أَنَّ الإتمام لغةُ تيم اللات.
(٦) البيت للأعلم بن جرادةَ السعدي، روي منسوباً له في النوادر، ١٨٥ ولسان العرب رأى، ومن غير نسبة في المحتسب، ١/ ١٢٩ وأمالي الزجاجي، ٨٨ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٢٥٤ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٢٥٤.
(٧) الكتاب، ٣/ ٥٤٥.
(٨) شرح المفصل، ٩/ ١١٠ ـ ١١١ وشرح الشافية، ٣/ ٤٠ ـ ٤١.
(٩) المفصل، ٣٤٩ ـ ٣٥١.

الحركاتُ الثلاثَ، ومضمومةٌ وقبلها الحركاتُ الثلاث، أَمَّا المفتوحةُ وقَبْلَها مفتوحٌ ومكسورٌ ومضمومٌ فنحو: سَأَل ومِائة ومُؤجَّل، وأَمّا المكسورةُ وقبلَها الحركاتُ الثلاثُ المذكورةُ فنحو: سَئِمَ ومستهزِئينَ وسُئِلَ، وأَمَّا المضمومةُ وقبلها الحركاتُ الثلاثُ المذكورةُ فنحوَ: رؤُوف ومستهزِئُون ورُؤوسٍ.

فقسمانِ من هذه التسعةِ وهما المفتوحةُ وقبلها مضمومٌ أو مكسورٌ، يخفَّفان بِقلبِ الهمزةِ واواً أو ياءً فتقلَبُ المفتوحةُ التي قبلَها مضمومٌ واواً فتقول في جُؤَنٍ جَمْعُ جَؤْنة: جُوَن وفي مُؤَجّل: مؤجَّل بواوٍ مفتوحةٍ محضةٍ فيهما بغيرِ همزةٍ، وتُقلَبُ المفتوحةُ التي قبلها مكسورٌ في نحو: مِائة ياءً محضةً مفتوحةً، وإنما لم تجعلْ بَيْنَ بَيْنَ لأَنَّ الهمزة إذا جُعلت بَيْنَ بَيْنَ تَقْرُبُ مِنَ الألفِ وَقَبْلَها ضمَّةٌ أو كسرةٌ فكرهوا الضمَّ أو الكَسر على ما يقرُبُ من الألفِ [1].

وباقي الأقسامِ من التسعةِ وهي سبعةٌ: المفتوحةُ التي قَبْلَها مفتوحٌ، والمكسورةُ التي قبلَها الحركاتُ الثلاث، والمضمومةُ، التي قبلَها الحركاتُ الثلاثُ، إنَّما تُخَفَّفُ بجعلِهَا بَيْنَ بينَ لا بالنَّقلِ ولا بالإبدالِ، أما النقلُ، وهو أن تُنقلَ حركتُها إلَى ما قبلَها وتحذَفَ فلِتعذُّره لأنَّ ما قبلَها متحرِّكٌ ولا سبيلَ إلى تحريكهِ بحركتَيْنِ، وأما الإبدالُ، فلقوَّةِ الهمزةِ بالحركَةِ خلا ما تقدَّم من نحو: مؤجل ومائة، كما تقدَّم، وإذا انتَفَى في هذه الأقسامِ النقلُ والإبدالُ تعيَّن بَيْنَ بَيْنَ.

وقد جوَّز بعضُهم [2] في قسمَيْنِ من هذه السبعة، الإبدالَ. أحدهما: المضمومةُ المكسورُ ما قبلَها نحو: مستهزئون فجوَّز أن تقلبَ همزتُها ياءً محضةً، وثانيهما: المكسورةُ المضمومُ ما قبلَها نحو: سُئِلَ فجوَّز [3] أن تقلبَ همزتُها واواً محضةً، وأما عند سيبويهِ فلا يجوزُ فيهما غيرُ جعلِهما بَيْنَ بَيْنَ [4] لكن سُئِلَ ومستهزئون خاصةً يجوزُ جعلُهما بَيْنَ بَيْنَ المشهور وبينَ بينَ الشاذ أيضاً، وباقي الأَقسامِ إنَّما تُجعلُ بينَ بينَ المشهور لا غير، وقد تُقلبُ الهمزةُ المتحركةُ المتحركُ ما قبلَها حرفَ لينٍ من

---

(١) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٥٦.
(٢) ومنهم الأخفش، انظر شرح المفصل، ٩/ ١١٢ والهمع، ٢/ ٢٢١ ومناهج الكافية، ٢/ ١٧٨.
(٣) غير واضحة في الأصل.
(٤) الكتاب، ٣/ ٥٤٢ _ ٥٤٥.

جنسِ حركَةِ ما قبلَها علَى غيرِ قياس، لأَنَّ قياسَ مثلها أن يجعلَ بينَ بينَ فقلبوها علَى غيرِ قياس ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها نحو قوله في واجىء [١] بالهمز: هو واجي بياءٍ محضةٍ في الوصلِ [٢]، وألفاً إذا انفتحَ ما قبلَها نحو: سأل بألفٍ محضةٍ في نحو قولِ حسّانَ [٣]:

سَالَتْ هُذَيلُ رسولَ اللّهِ فاحشةً ضَلَّتْ هُذَيلُ بِمَا سَالتْ ولم تُصِبِ

وكانوا قد سَألُوا من رسول اللّهِ ﷺ إباحةَ الزّنا، والشاهدُ فيه قوله: سَالت بألف محضةٍ، والأَصلُ سألت بهمزة مفتوحةٍ قبلَها سينٌ مفتوحةٌ، وقياسُها بَيْنَ بَيْنَ لا قلبُها ألفاً، واعلم أنَّ الخارجَ عن القياسِ إنّما هو واجي بقلب الهمزة ياءً في الوصلِ كما/ ١١٤/ظ قلنا، لا واجيء في البيتِ المشهورِ الذي هو: [٤]

وكنتَ أذلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ وَاجِيْ

خلافاً لسيبويه [٥] فإنَّ قلبَها ياءً في البيت المذكور شاذٌّ عنده، وليس بحقّ لأَنَّ الهمزَة سكَّنَها الوقفُ وقبلها مكسورٌ وهو الجيمُ فهو كثيرٌ [٦] فقياسُها أن تقلبَ ياءً محضةً كما فعلَ الشّاعِرُ وقَدْ حذفُوا الهمزة في «كُلْ ومُرْ وخُذْ» حذفاً غيرَ قياسي، لأَنَّ قياسَ الأَمر من هذه الأفعالِ أن يقالَ: أُؤْكُل وأؤمُرْ وأوْخذْ، لأَنَّ الأَصلَ أُأْكُلْ، أُأْخُذْ، أُأْمَرْ، إلا أَنَّ هذه الأفعالَ كثُرَ استعمالُها فاستثقلُوا ذلكَ فيها، فأَسقطوا الهمزَةَ الثانية

(١) الوجء: اللّكزُ، ووجأه باليدِ والسكينِ وجئاً مقصورٌ ضرَبهُ. اللسان، وجأ.

(٢) الكتاب، ٣/ ٥٥٤.

(٣) ورد في ديوانه، ٣٧٣ وورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٤٦٨ ـ ٥٥٤ والمقتضب، ١/ ١٦٧ وشرح المفصل، ٩/ ١١١ ـ ١١٤ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٣٩ وورد من غير نسبة في المحتسب، ١/ ٩٠ وشرح الشافية، ٣/ ٤٨ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣١٧.

(٤) البيت لعبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت الأَنصاري يهجو به عبد الرحمٰن بن الحكم بن أبي العاص ورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٥٥٥ والمقتضب، ١/ ١٦٦ والخصائص، ٣/ ١٥٢ وشرح المفصل، ٩/ ١١١ ـ ١١٤ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٤١. وورد من غير نسبة في المحتسب، ١/ ٨١ والمنصف، ١/ ٧٦ وشرح الشافية، ٣/ ٤٩ ومناهج الكافية، ٢/ ١٧٨. الفهر الحجر، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه إذا ضربته.

(٥) الكتاب، ٣/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٦) تبع أبو الفداء ابن الحاجب في رده على سيبويه، انظر ذلك في إيضاح المفصل، ٢/ ٣٤١ والشافية ٥٣٢ وشرح الشافية، ٣/ ٤٩ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٢٥٧.

على غيرِ قياسٍ فحَصَلَ الاستغناءُ عن همزة الوصل، لأَنَّ ما بعدَ الهمزةِ الساكنةِ الساقطةِ متحركٌ، وقد التزموا الحذفَ في كُلْ وخُذْ دونَ مُرْ [(١)] قالَ اللَّه تعالَى: ﴿وَأْمُر بالعُرْف﴾ [(٢)] واعلمْ أَنَّ قولَكَ: مُرْ أفصح من أؤمر، وَأْمُرْ أَفْصَحُ من وَمُرْ [(٣)].

ذِكْرُ تَخفيفِ همزة باب الأَحمرِ [(٤)]

إذا خفِّفت همزةُ نحو: الأَحمر، بأن أُلقيت حركتُها على لامِ التعريفِ ففي ألفِ الوصل بعد ذلك مذهبان:

الأَوّلُ: حذفُ ألفِ الوصلِ اعتداداً بحركةِ اللاَّمِ كقولك: لَحْمَر وهو القياسُ لأَنَّ الحاجةَ إِلَى همزةِ الوصلِ كانت من أجلِ سكونِ اللاَّمِ، فإذا تحركت فقد استُغنيَ عن همزةِ الوصلِ.

الثاني: إبقاءُ ألفِ الوصل لعدَم الاعتدادِ بحركةِ لام التعريفِ لأَنَّها عرضةٌ لسكون اللام في الأصل كقولك أَلَحْمر.

وقد جَاءَ عَلى المذهبِ الأَول أعني مثل لَحْمَر ﴿عادَلُّوْلَى﴾ [(٥)] في قراءة أبي عمرو بادغام نون التنوين في اللاَّم [(٦)] ومنه قولك في من الآن: مِلاَّنٌ، بتسكينِ نونِ مِن وادغامها في اللام، ومنه: قولك في اسأَلْ: سَل، وقد جاءَ على المذهبِ الثاني أَعني مثلَ أَلَحْمر: منَ لاَنَ بتحريكِ النونِ لالتقاءِ السَّاكنَيْن، وهما نونُ مِن ولامُ التعريف، لعدَم الاعتدادِ بحركةِ لام التعريف، ومنه قراءةُ مَنْ قَرأ [(٧)] (مِنَ لرْضِ) في ﴿مِـنَ الأَرْضِ﴾ [(٨)] و(مِـنَ لَخِـرَةِ) فـي ﴿مِـنَ الآخِـرَةِ﴾ [(٩)]، ومِـنَ لَخْسـرِيـنَ فـي مِـنَ

---

(١) المفصل، ٣٥١.

(٢) من الآية، ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٣) الشافية، ٥٣٢ والنقل منها وانظر إيضاح المفصل، ٢/٣٤٣ ومناهج الكافية، ٢/١٧٩.

(٤) المفصل، ٣٥١.

(٥) من الآية ٥٠ من سورة النجم.

(٦) قال ابن مجاهد في السبعة، ٦١٥ قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي عاداً الأولى منونةً مهموزةً، وقرأ نافع وأبو عمرو عادلّولى موصولةً مدغمة. وانظر الكشف، ١/٨٧ ـ ٩٢ والاتحاف، ٤٠٣.

(٧) هي لغة لبعض العرب اختص بروايتها ورش، النشر، ١/٤٠٨ والاتحاف، ٥٩ ـ ٦٠.

(٨) من الآية، ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

الأَخسرين بتحريكِ نونِ مِنْ لسكونِ اللَّام في الأصل، ومنه أيضاً قولُ الشاعرِ [١]:

أَبْلِـغْ أَبـا دَخْتَنُـوشَ مَـأْلُـكَـةً [٢] غيـرَ الـذي قَـدْ يُقَـالُ مِلْكَـذِبِ

الأَصلُ مِنَ الكذبِ، فحذَفَ النونَ تخفيفاً لالتقاءِ الساكنين لعدَمِ الاعتدادِ بحركةِ اللَّامِ، وكانَ الوجهُ تحريكَها لا حذفها، فحذفَها على غيرِ قياس.

ذِكْرُ التقاءِ الهمزَتَيْنِ والثانيةُ ساكنةٌ [٣]

ويلتقيان على وجهين:

أَحدهما: أَنْ يلتقيا في كلمةٍ واحدةٍ فتقلَبُ الثانيةُ حرفَ لينٍ، ومَذْهَبُ سيبويهِ أَنَّ ذلكَ واجبٌ [٤] لأَنَّه إذا استثقلت الهمزةُ الواحدةُ، فإذا اجتمعَ ثنتانِ في كلمةٍ كانَ الثقلُ أَبلَغَ.

فمن ذلك آدمُ وأيمّةُ وجاءٍ وخَطايَا، أَمَّا آدمُ فأصلُه أَأْدَمُ بهمزَتَيْنِ فقلبت الثانيةُ ألفاً لسكونِهَا وانفتاحِ ما قبلَها كما قيلَ في رأس، لكن رفضت هذه الهمزةُ وصارت ألفاً كألفِ كاهلٍ وضاربٍ، ولذلك جُمِعَ على أَوادم وصُغِّرَ على أُويدِم، كما جُمِعَ كَاهلٌ على كواهل، وصُغِّرَ على كُويهل [٥].

١١٥/و وأما أيمة، فالأصـلُ/أَأْمِمَةٌ على وزن أَفعِلة جَمْعُ إمام كما جُمِعَ مِثالُ على أمثلة، فلما اجتمَعَ في أَأْمِمة همزتان الأُولَى همزةُ الجمع والثانيةُ فاءُ الفعلِ، كان القياسُ قلبَ الثاني ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها لكن لما وقعَ بَعْدَهَا مثلان، وأَرادُوا الإِدغام نقلُوا حركة الميم الأُولَى وهي كَسرةٌ إِلَى الهمزةِ الثانيةِ الساكنةِ وأدغموا الميمَ في الميمِ، فانقلبت الهمزَةُ الثانيةُ ياءً، لأَنَّ الهمزَتَيْنِ لمَّا اجتمعَتا في كلمةٍ لزِمَ الثانيةَ

---

(١) البيت لم يعرف قائله، وقد ورد في الخصائص، ١/ ٣١١ ـ ٣/ ٢٧٥ وأمالي ابن الشجري، ١/ ٧ ـ ٣٨٦ وشرح المفصل، ٨/ ٣٥ ـ ٩. ١٠/ ١١٦ ولسان العرب، ود ختنوش بالفارسية دُختَ نوش، وهي بنتُ لقيط بن زرارة سمَّاها أبوها باسم بنت كسرى. انظر المعرب، للجواليقي، ١٩٠.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) المفصل، ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٤) الكتاب، ٣/ ٥٥٢.

(٥) الكتاب، ٣/ ٥٥٢ وشرح المفصل، ٩/ ١١٦.

البدلُ، فأبدلت ياءً لانكسارِهَا فصار أَيِّمة بياءٍ مكسورةٍ [١].

وأما جاءٍ بهمزةٍ وتنوين مثل قاضٍ فأصلُه جايِىءٌ بياءٍ قبلَ الهمزةِ وعينُ الفعل في مثله تُقلَبُ همزةً كما في قائلٍ وبائع على ما سيُذكَرُ في الإعلال [٢]، فلمَّا قلبت ياءُ جايِىء همزةً صَارَ جائِىء بهمزتَيْنِ فأُبدلت الهمزةُ الأخيرةُ ياءً، وذلكَ من جنسِ حركة ما قبلها، فصارَ جائي مثلَ قاضي، ثُمَّ حذفت الياءُ في الرفعِ والجرِّ للتنوين فصار جاءٍ كقاضٍ.

وأَمَّا خَطَايَا جمعُ خطيئة فالأَصل خطائىء بهمزتَيْنِ الثانية لام الفعل، والأُولى الياءُ التي في خطيئة المنقلبة [٣] همزةً في الجمع كياءِ سفينة وقبيلة المنقلبة همزةً في سفائن وقبائل، فقلبت الثانيةُ ياءً لاجتماعِ الهمزتَيْنِ، فصار خطائِي فاستثقلوا الياءَ بَعْدَ الكسرةِ مع الهمزةِ فأبدلُوا من كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ومِنَ الياءِ ألفاً فصار خَطاءَا، فاجتمع ثلاثةُ أمثالٍ، الألفان والهمزةُ المفتوحةُ، فاستُثقِلَ ذلك فقلبت الهمزةُ ياءً فصار خَطَايَا [٤] وقالَ الفرَّاءُ وأَصحابهُ: خطيَّة مثل هَديَّة بغيرِ همزٍ فتجمَعُ على خَطايا كما قِيلَ: هَدَايَا [٥].

وثانيهما: أنْ تلتقي همزَتانِ في كلمتين نحو ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ﴾ [٦]، فإذا التقتا كذلك، جَازَ تحقيقُهما وتخفيفهما وتخفيفُ الأُولى دونَ الثانية وبالعكس [٧] بأن تجعل المخفَّفة بَيْنَ بَيْنَ [٨] قالَ ابنُ الحاجبِ: [٩] وهو غيرُ مستقيمٍ فإنه يكونُ تخفيفُ

---

(١) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٦٣.

(٢) في ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٦٨.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) ما ذكره أبو الفداء هو رأي سيبويه فيها. انظر الكتاب، ٣/ ٥٥٣ وإيضاح المفصل، ٢/ ٣٤٨ وشرح المفصل، ٣/ ١١٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٦٣ وشرح الشافية، ٣/ ٥٩.

(٥) الانصاف، ٢/ ٨٠٥.

(٦) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٧) تخفيف الأولى هو اختيار أبي عمرو، وتخفيف الثانية هو اختيار الخليل، المفصل، ٣٥١ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٨) قال الزمخشري في المفصل، ٣٥١ «وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما، وتخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين».

(٩) ونصه في إيضاح المفصل، ٢/ ٣٤٩ «وقوله: تخفيف إحدهما بأن تجعل بين بين، غير مستقيم، فإنه يكون=

إحداهما بغير ذلك، وأهلُ التحقيق [1] يحققونَهُمَا معاً [2] فيقولونَ: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [3] بهمزَتَيْنِ خالصَتَيْنِ وهو مَذْهَبُ الكوفيينَ وبه قرأَ ابن عامر [4] ومن العرب من يدخل بينهما ألفاً فراراً من ثقِلَ اجتماعِهِمَا [5] نحو قول ذي الرّمة: [6]

.... آأنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

ونحو قول الآخر: [7]

حُزُقٌ [8] إذَا مَا القَومُ ابدَوا فُكاهةً ففكَّرَ آإيَّاهُ يَعْنون أمْ قِرْدَا

والحُزُقُ القصيرُ، ومثلُه في الكتابِ العزيزِ كثيرٌ نحو قولِه تَعالى: ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ﴾ [9] ﴿أَإذا مِتْنا﴾ [10] ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ للنّاسِ﴾ [11].

= تخفيف أحدهما بغير ذلك فلا وجه لحصره تخفيف [وفي المطبوع تحقيق، ولا يستقيم بذلك الكلام]، أحدهما. بأن يجعل بين بين» وانظر مخطوط الإيضاح الورقة، ٥٠٨ و.

(١) في الأصل وأهل الحجاز، ولم يرد أبو الفداء قول الزمخشري في المفصل، ٣٥١ «وأهل الحجاز يخففونهما معاً» مع أن المشابهة داعية إلى القول بذلك ـ لأن ذكره لمذهب الكوفيين وقراءة ابن عامر للآية، بعد، ثم وضوح «يحققونهما» بقافين، في مخطوط الكناش، كل ذلك يرجح ما أثبتناه.

(٢) الكتاب، ٣/ ٥٥٠ وشرح المفصل، ٩/ ١١٨ ومناهج الكافية، ٢/ ١٨٤.

(٣) من الآية ١٨ من سورة محمد.

(٤) الكشف، ١/ ٧٤ ـ ٧٥ والنشر، ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٦ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٢٦٥.

(٥) وهم بنو تميم. الكتاب، ٣/ ٥٥١.

(٦) وصدره:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا...

ورد في ديوانه، ٦٦٢ ونسب له في الكتاب، ٣/ ٥٥١ والمقتضب، ١/ ١٦٣ والكامل، ٣/ ٥٥ والأمالي الشجرية، ١/ ٣٢٠ وشرح المفصل، ١/ ٩٤ ـ ٩/ ١١١ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٦٧ ومن غير نسبة في الانصاف، ٢/ ٤٨٢ وشرح الشافية، ٢/ ٦٤ والهمع، ١/ ١٧٢. الوعساء: الرملة اللينة، النقا: الكثيب من الرمل، جلاجل: اسم موضع.

(٧) البيت لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي ورد منسوباً له في شرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٤٩ وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ٩/ ١١٩ وشرح الشافية، ٢/ ٦٤ وهمع الهوامع، ١/ ١٥٥.

(٨) غير واضحة في الأصل، والتصويب من المفصل، ٣٥٢.

(٩) من الآية ٦٤ من سورة الواقعة.

(١٠) من الآية ٨٢ من سورة المؤمنون.

(١١) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

فصل [1]

وفي نحو قولِكَ اقرأ آيةً ثلاثةُ أوجُهٍ:

أولُها: إبدالُ الأُولى ألفاً؛ لأنَّها ساكنةٌ وقبلَها فتحةٌ فتقول: اقرأ آية تجعلُ الأول ألفاً والثانيةَ همزةً بحالِهَا.

ثانيها: تحريكُ الأُولى بحركةِ الثانيةِ وحذفُ الثانيةِ التي ألقيت حركتها على الأولى فتقول: اقرأَيةً بتحريكِ الهمزةِ الأُولى وحذفِ الثانية كما قلت: منَ ابوك.

ثالثها: لغةُ أهلِ الحجاز، أن تبدلَ الأُولَى ألفاً وتجعلَ الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ فتقول: اقرأ آية [2]، وسَهَا في المفصَّلِ [3] حيثُ قالَ «وأن تجعلا معاً بَيْنَ بَيْنَ» لأَنَّ الأُولَى ساكنةٌ/ والساكنةُ لا تجعَلُ بَيْنَ بَيْنَ أَصلاً، لأَنَّ الغرضَ من بَيْنَ بَيْنَ تقريبُها مِنَ السكونِ، فتقرُبُ إِلَى الخفَّةِ، وإذا كانت ساكنةً فقد بلغت الغايةَ في الخفةِ فلا يصحُّ أن تخفَّفَ حينئذٍ بالتقريب مِنَ السكون. ١١٥/ظ

الفصلُ الرابعُ

في التقاءِ الساكنَيْنِ [4]

وتشتركُ فيه الأضربُ الثلاثةُ، واجتماعُ الساكنَيْنِ قسمان:

الأول: اجتماعهما مِنْ غيرِ أن يغير واحدٌ منهما بشيءٍ لا بحذفٍ ولا بتحريكٍ ولا غير ذلك.

---

(١) المفصل، ٣٥٢.

(٢) شرح المفصل، ٩/ ١٢٠.

(٣) هذا السهو نبه إليه ابن الحاجب في الإيضاح، الورقة ٥٠٨ ظ. بقوله: وفي أقرأ آية ثلاثة أوجه وَهِمَ في الوجه الثالث منها، لأنه قال وأن تجعلا معاً بين بين وليست الساكنة تُجعل بين بين، لما تبين أن معنى ذلك أن تُجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها، فإذا لم يكن لها حركة فكيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حرف حركتها، فثبت أنه وهمٌ وانظر إيضاح المفصل (٢/ ٣٥١) المطبوع.

(٤) المفصل، ٣٥٢.

والثاني: إزالة اجتماعهما. إمَّا بحذفِ أحدِهما أو بتحريكه.

ذِكْرُ القسم الأَول
وهو التقاءُ الساكنَيْنِ من غَيْرِ تَغْيير[1]

وله أربعُ صور:

إحداها: أن يلتقيا على حدِّهما وهو أن يكونَ الساكنان في كلمةٍ واحدةٍ حال الدرج، والساكنُ الأولُ حرفُ مدٍّ ولينٍ، والثاني مدغمٌ والمرادُ بحرفِ المدِّ واللين الألفُ والواو الساكنةُ المضمومُ ما قبلَها، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلها نحو قوله تعَالَى: ﴿**ولاَ الضَّالِّينَ**﴾[2] و﴿**الحَآقَّةُ ما الحَآقَّةُ**﴾[3] ونحو قولك: تُمُودَّ[4] الثوبُ وهو من تَمادَدنا الثوبَ إذا بنيَته لما لم يسمَّ فاعلُه، فتضمُّ التاءَ وما بعدَها مثل: تُضُورب، وإنما وجبَ في التقاءِ الساكنين على حدِّهما أن يكونَ الاول حرفَ مدٍّ ولينٍ، والثاني مدغماً، لما في حرفِ المدِّ من المدِّ القائم مقام الحركةِ بسببِ استمرارِ الصوت المتوصَّل بهِ إِلى النطقِ بالسَّاكنِ بَعْدَهُ، ولِمَا في الحرفِ المشدَّدِ من سهولةِ النطق لِعَملِ اللِّسان عملاً واحداً، ولا بدَّ في التقائهما على حدِّهما مِنْ حصولِ هذينِ الشرطَيْنِ[5] فإنَّ حرفَ المدِّ وحدَهُ في نحو: قُوم، أو المدغم وحدَهُ في نحو: يشدّ لا يكفي ويجبُ إزالتُهما حينئذٍ بتحريكِ ميم قوم وشينِ يشدّ، ولا بدَّ مع ذلك أن يكونا في كلمةٍ واحدةٍ، لأَنَّه لو كان المدُّ في آخر كلمة، والمدغَمُ في أول أخرى لم يكن إجتماعُهما على حدِّهما ووجبَ إزالة اجتماعهما بحذفِ الأول نحو: قالُوا ادّارأنا[6]، وقالاَ ادّارأْنا[7]، وفي ادَّارأنا، فتُحذَفُ الواو والألفُ والياءُ في هذه الصور.

---

(١) المفصل، ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) الآيتان ١ ـ ٢ من سورة الحاقة.

(٤) في الأصل: وتمود الثوب.

(٥) الكتاب، ٤/٤٣٨ وشرح المفصل، ٩/١٢١

(٦) أصله تدارأنا، أي اختلفنا، فأدغمت التاء في الدال واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها، شرح الشافية للجاربردي، ١/١٥١.

(٧) في الأصل وكذا التي تليها: أدَّرأنا، وانظر شرح الشافية للجاربردي، ١/١٥١.

ثانيها: أن يلتقيَا حالَ الوقفِ فإنَّ التقاءَ الساكنَيْنِ فيه قد اغتُفِرَ لما قدَّمناه في بابِ الوقفِ، من توفُّرِ الصوتِ على الحَرْفِ الموقوفِ عليه حتَّى صار بمنزلَةِ الحركةِ [(١)].

ثالثها: أن يلتقيَا حالَ إبدال همزةِ الوصل ألفاً عند اجتماعها مع همزة الاستفهام فيلتقي ساكنان الألف المنقلبة عن همزة الوصل، ولامُ التعريف الساكنة خَوْفَ اللَّبسِ كما سنبيِّنه، ويَقعُ ذلك في كلِّ كلمةٍ أولها همزةُ وصلٍ مفتوحة، ودخلَتْ همزةُ الاستفهامِ عليها فيما فيه لام التعريف، وفي ايمُن وايم اللَّهِ خاصّةً، إذ لا ألفَ وصلٍ مفتوحةَ في سوَى ذلك كقولك آلحسَنُ عندك، آلرجل عندكَ؟ بقلبِ همزةِ الوصل ألفاً، فيلتقي ساكنانِ، هذه الألفُ ولامُ التعريفِ الساكنة التي بَعْدَها وكانَ من حقِّ هذه الألف حينَ دخَلَت همزةُ الاستفهام عليها أَن تحذفَ [(٢)] لأنَّها/ أبداً تسقطُ في الوصل ١١٦/و لكن لو سقطت لالتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ وكذلك: آيمنُ اللَّهِ يمينك، وآيمُ اللَّه يمينك؟ بإبدال همزةِ الوصلِ ألفاً لدخولِ همزة الاستفهام عليها، فيلتقي ساكنان، هذه الألفُ والياءُ في ايمن وايم للبَّسْ المذكورِ، وليسَ في العربيةِ موضعٌ تثبت [(٣)] فيه همزةُ الوصلِ في الوصلِ إلاَّ في هذَيْنِ الموضعين أعني مع همزة الاستفهام فيما فيه لام التعريف وفي ايمن وايم [(٤)]، وبعضُ العربِ يجعلُ همزةَ الوصلِ فيما ذكرنا بَيْنَ بَيْنَ وليسَ بالفصيحِ كقولِ الشاعرِ [(٥)]:

وَمَــا أَدري إِذَا يمَّمْــتُ أَرضَــاً ... أُريــدُ الخيــرَ أَيُّهمــا يَلِينــي

أَآلْخَيْــرُ الــذي أَنَــا أَبتغيــهِ ... أَمِ الشَّــرُّ الــذي هــو يبتغينــي

فإنه لو لم يجعلُها بَيْنَ بَيْنَ لم يقم الوزنُ.

رابعها: أَنْ يلتقيا فيما يُعَدَّدُ من حروفِ الهجَاءِ وغيرِها، إذا كان قبلَ السَّاكنِ حرفُ لينٍ، نحو جيمْ، عَيْن، قَاف، ميم، ثُور، زَيد، اثنان، لعدَم التركيب وقد قيل:

---

(١) مناهج الكافية، ٢/ ١٠٧.

(٢) في الأصل أن يحذف.

(٣) في الأصل ثبت.

(٤) الكتاب، ٤/ ١٥٠ وإيضاح المفصل، ٢/ ٣٥٣ وشرح المفصل، ٩/ ١٢١.

(٥) البيتان للمثقب العبدي، نسبا له في حاشية ابن جماعة ١/ ١٥٣ ومناهيج الكافية، ٢/ ١٠٩ وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٨٨ ووردا من غير نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٣٨ وشرح الشافية للجار بردي، ١/ ١٥٣.

إن السكونَ في مثله للوقفِ إجراءً للوصل مُجْرَى الوقفِ كما تقدَّم الكلامُ عليه في الوقف.

ذِكْرُ القسمِ الثاني

وهو الذي لا بدَّ فيه مِن إزالة اجتماع الساكنَيْنِ

إما بحذفِ أحدهما، أو بتحريكِه لتعذُّر النُّطقِ بهما.

القولُ على إزالة اجتماعِ الساكنَيْنِ بالحذفِ [1]

ويُزالُ اجتماعُهما بالحذفِ إذا كانَ السَّاكنُ الأول حرفَ مدٍّ، إما ألفاً أو ياءً قبلها كسرةٌ أو واواً قبلها ضمَّةٌ، أَمَّا حَذْفُ الألفِ فمثل: لم يخف، كانَ يَخَافُ فسكنِّت الفاءُ للجزمِ، والتقت مع الأَلفِ، فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين [2] ومثل: اخشَي يا امرأة، أصلها اخشَيِي تحركت الياءُ وانفتَح ما قبلَها فانقلبتُ ألفاً، فاجتمعت مع ياءِ الضمير، فحذفت الألفُ بقي اخشَي، ومثل: رَمَتْ وغزَتْ كان الأَصلُ رَمَيتْ وغزَوَتْ فتحركت الياء والواو وانفتَح ما قبلهما فانقلبتا ألفاً بقي: رَمَاتْ وغَزَاتْ، فالتقى ساكنان الألف وتاءُ التأنيث، فسقطت الألف بخلافِ رَمَيا وغَزَوا، فإِنَّ الألفَ فيهما لم تحذَف ولكن انقلبت إلى الأَصل ليمكن تحريكُها بالفتحِ، لوقوعها قبل ألفِ ضميرِ المثنَّى [3]، وكذا إذا التقيا في كلمتين فتقول: يَخْشَى القَومَ بحذفِ أَلفِ يخْشَى لسكونِهَا وسكونِ لام التعريفِ، وتقولُ في التثنية لم يضربَا القومَ، بحذف ألفِ يضربا لسكونِهَا وسكونِ لامِ التعريفِ وتقول: عَصا الرجلِ، ورحَى الحربِ، وحُبْلَى الرجل ومِعزى الرجلِ، وغُلاَمَا الرجلِ، بحذف الألفِ في ذلك جميعه، لسكونها وسكون لام التعريف وشذَّ قولهم «التقتْ حَلْقَتَا البِطَانِ» [4] بالجمعِ بَيْنَ ساكنَيْنِ من كلمتين، وهما

---

(١) المفصل، ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) الكتاب، ٤/١٥٦ ـ ١٥٧.

(٣) الكتاب، ٤/١٥٦.

(٤) المثل يُضرَبُ للأمر يبلغُ الغايةَ في الشدةِ والصعوبة. انظر المفصل، ٣٥٢ وجمهرة الأمثال، ١/١٣٤ والمستقصى، ١/٣٠٦.

ألف حلَقتا، ولامُ التعريفِ، والقياسُ حذفُها، لأنَّها مثل: غُلاما الرَّجلِ (١) وقد جاءتْ في الشعر محذوفةً على القياسِ وهو قولُه (٢):

قـد التقَـت حَلْقَتـا البِطَـانِ بِـأَقْـ ـوَامٍ وجَـاشَـتْ نفـوسُهـم جَـزَعَـا

وأمَّا حَذْفُ الياءِ فمثل: لَمْ يَبِعْ، كان يبيعُ فسكنت العين للجزمِ، والتقت مع الياءِ فحذفت/ الياءُ لالتقاء الساكنين، ومثل: ارمي يا امرأة، أصله ارميي استثقلت ١١٦/ظ الكسرةُ على الياءِ فحذفت فالتقَى ساكنان، الياءُ الأُولَى وياءُ الضميرِ فحذفت الياءُ الأُولى، ومثل: يا قوم ارمُوا، أصله ارمِيُوا كرهت الضمة (٣) على الياءِ بَعْدَ الكسرة فسكنت فاجتمع ساكنان؛ الياءُ وواو الضميرِ فحذفت الياءُ وأُبدلَ من كسرةِ الميم ضمَّةً، بقي ارمُوا، وكذلك الحكمُ في كلمتين تقول: يرمي الغرض بحذف الياءِ لسكونها وسكونِ لام التعريف، وتقولُ: لم تضربي ابْنَك فتحذف الياء لالتقائها (٤) الساكن الذي بعدها وهو الباء الموحدة، وكذا: هذا غازي المسلمينَ بحذفِ الياءِ لسكونِ لامِ التعريف بعدها، وأما حَذْفُ الواو فمثل؛ لم يَقُل، كان يقولُ فسكنت اللاَّمُ للجزم والتقت معَ الواو فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وتقول: يا قوم اغزوا، أَصلُه اغْزُوُوْا، وكرهت الضمة على الواو بعد الضمة، فسكنت فاجتمعَ ساكنان هي وواو الضمير فحذفت وبقيت واو الضمير، وكذلك الحكمُ في كلمتَيْنِ، تقول: يغزوا القوم بحذف الواو لسكون لام التعريف بَعْدَها وتقول: هذا أَخُو القومِ بحذفِ الواو لسكونِهَا وسكونَ لامِ التعريفِ بَعْدَها.

القولُ علَى إزالة اجتماعِ الساكِنَيْنِ بالتحريكِ

وذلك بأن يكونَ الساكنُ الأَوَّلُ إمَّا حرفاً صحيحاً أو حرفاً من حروف اللين غير مدة أو يكون لام التعريف، فإنها تحرَّكُ لالتقاء الساكنين كما سيأتي.

---

(١) شرح المفصل، ٩/ ١٢٣ وهمع الهوامع، ٢/ ١٩٩.

(٢) البيت لأوس بن حجر ورد في ديوانه ٥٤ برواية: ازدحمت مكان التقت وطارت مكان جاشت وورد منسوباً له في الكامل، ١/ ١٩ ومناهج الكافية ٢/ ١٠ وحاشية ابن جماعة، ١/ ١٥٤.

(٣) في الأصل الكسرة.

(٤) في الأصل لالتقاء.

ذِكْرُ تحريكِ الصَّحيحِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ [(١)]

وهو نحو قولك: اذهبِ اذْهبْ بكسرِ الباءِ لسكونها وسكونِ ذال اذهب التي بعدها لسقوط همزة الوصل، ولم أُبَلِهْ، والأَصْلُ أبالي، فحذفت الياءُ للجزم فصار لم أبالِ فأجروه مجرى مالم يحذف منه، فجزموا اللام فاجتمع ساكنان هي والألفُ فحذفت الألف فصار لم أُبَلْ ثم لحقته [(٢)] هاءُ السكت وهي ساكنةٌ فحركت اللاَّم بالكسر لالتقاءِ الساكنَيْن فصار لم أُبَلِهْ، ولم يَرُدُّوا الألف لمَّا تحركت اللاَّمُ لعروضِ حركتها، لأَنَّ هاءَ السكت غيرُ لازمةٍ لسقوطها في الوصلِ [(٣)]، وكذلك الحكمُ في كلمتَيْنِ نحو: أَخذتُ منِ ابْنك، فتكسر نون من لاجتماعِ الساكنين، النون والباء، ونحوه: مذُ اليوم، فتحركُ الذال لسكونِها وسكون لام التعريف بَعْدَها وتحركها بالضم اتباعاً لضمَّةِ الميم [(٤)] ونحو قولهِ تَعَالَى: ﴿أَلِمَ اللَّهُ﴾ [(٥)] بتحريكِ الميم بالفتح وكانَ القياسُ الكسر [(٦)]، ولكن حرِّكت بالفتحِ، أَما تحريكُها [(٧)] فلالتقاء السَاكنين الميم واللاَّم من اسم اللَّه تعَالَى، وأما الفتحُ فلأَنَّ قَبْلَ الميم ياءً وقبلَ الياء كسرةٌ فكرهوا الكسرَ فيها فحرِّكت بالفتحِ كما كرهوه في أَينَ وكيفَ للثقل، والثقلُ في الميم أبلَغُ [(٨)] ونحو: نون التنوين فإِنَّها حرِّكت بالكسرِ في نحو قولِه تعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
١١٧/و اللَّهُ﴾ [(٩)] لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، النونُ واللاَّم من اسم اللَّهِ تعَالَى، وقَدْ حُذِفتْ هذه/ النونُ لالتقاءِ الساكنين كما حذفت المدة، وكانَ مِنْ حَقِّها أن تحرَّكَ ولا تحذَف في نحو قولِ

---

(١) المفصل، ٣٥٣.

(٢) في الأصل لحقه.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٠٥.

(٤) شرح المفصل، ٩/ ١٢٤.

(٥) الآيتان، ١ ـ ٢ من سورة آل عمران. ورسمها في الأصل ألف لام ميم اللَّه. وتتمة الثانية: اللَّه لا إِلٰه إلا هو الحيُّ القيوم.

(٦) وكان الأخفش يجيز الكسر على ما يقتضيه القياس، شرح المفصل، ٩/ ١٢٤.

(٧) في الأصل أما بحركتها.

(٨) قال نقره كار في شرح الشافية، ٢/ ١١٥ معلِّلاً الفتح: أو نقول فتحت ليحصل التفخيمُ في اسم اللَّه لأَنَّها تفخَّمُ بَعْدَ الفتحةِ والضمَّةِ وترقَّقُ بَعْدَ الكسرة فلو كسرت لَزِم أن ترقَّق والتفخيمُ به أولى فهذه الفتحة على هذا القول فتحة التجاور لا فتحة الهمزة.

(٩) الآيتان، ١، ٢ من سورة الإخلاص.

الشَّاعرِ [1]:

. . . . ومِنْ بني خَلَفِ الخُضْرِ الجَلاَعِيدِ [2]

وفي قوله: [3]

عمرُو الذي هَشَمَ الثَّريدَ لقومِهِ ورجَـالُ مَكَّـةَ مُسْنِتُـونَ عِجَـافُ

وإِنَّما جَازَ ذلك لأَنَّ النونَ تؤاخي حروفَ اللِّينِ في كونها تُدْغَمُ في الياءِ والواو، وتُزَادُ كما تُزَادُ حروفُ المدِّ، فلذلك حُذِفَ التنوينُ من خَلفٍ ومن عمرٍو في الشعرِ المذكور.

ذِكْرُ تحريكِ حرفِ اللِّينِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ إذا كان غيرَ مدَّة [4]

والمرادُ بغيرِ المَدَّةِ الواو والياء إذا كَانَ ما قبلهما مفتوحاً، وذلك نحو: يا قوم اخشَوُا اللّهَ بتحريكِ الواو بالضمِّ لالتقاء الساكنين الواو ولامِ التعريف، وحرِّكت هذه الواو ولم تحذفْ لأَنَّها غيرُ مَدَّةٍ، وحرِّكت بالضمِّ لما سنذكر، ونحوه قوله تَعَالَى: ﴿**أُولئِكَ الَّذِيْنَ اشتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بالهُدَى**﴾ [5] بتحريك الواو بالضمِّ لالتقاءِ الساكنينِ الواو ولامِ التعريفِ، كان الأَصْلُ اشتَرَيُوا مثل اجتمَعُوا فاستثقلت الضمَّةُ عَلَى الياءِ فحذفت فالتقى ساكنان الياءُ والواو فحذفت الياءُ بقي اشتَروا فَلَّما لقيت الواو ساكناً بَعْدَها، وهو لامُ التعريفِ حرِّكت بالحركةِ التي كانت علَى الياء فقرأوا: [6] ﴿**اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ**﴾ بتحريك الواو بالضمَةِ، ولو قُرِئت بالكسرِ [7] ﴿**اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ**﴾ لكانَ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ورد في ديوانه، ٣٤٥ برواية:

أوفـى الـذؤابـة مـن تيـم وإِخْـوتِهـا أو مـن بنـي جمـحِ الخُضْـرِ الجـلاعيـدِ

والجلاعد: الشديد الصلب.

(٢) الشاهد في البيت قوله خلف الخضر حيث حذف التنوين من خلف لالتقاء الساكنين التنوين وسكون اللام في الخضر للضرورة، قال ابن جماعة، ١/ ١٥٦ قال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة.

(٣) البيت لعبد اللّه بن الزبعرى ورد منسوباً له في لسان العرب سنت، وهشم وورد من غير نسبة في النوادر، ١٦٧ والمقتضب، ٢/ ٣١١ والمنصف، ٢/ ٢٣١ والإنصاف، ٢/ ٦٦٣. ونسب في تهذيب اللغة، هشم، لمطرود الخزاعي.

(٤) المفصل، ٣٥٣.

(٥) من الآية ١٦ من سورة البقرة.

(٦) في الأصل فقالوا.

(٧) في المحتسب، ١/ ٥٤ ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وأبي السمال اشتروا الضلالة =

جائزاً، وقرأ بعضُهم ﴿اشْتَرَوا الضَّلَالَةَ﴾ بالفتح، وكذلكَ ما كانَ مثله نحو ﴿عَصَوُا الرَّسُولَ﴾ (١) ﴿فَتَمَنَّوُا المَوْتَ﴾ (٢)، ﴿وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ (٣) فيجوزُ فيه تحريكُ الواو بالحركاتِ الثلاث، فالكسرُ على الأصل (٤)، والضمُّ لما قدمنا ذكره، والفتحُ لأنَّه أخفُّ، وكذلك الكلامُ فيما أشبهه من اخشوا اللَّه وشبهه ونحو قولك: اخشَي اللَّه يا امرأة بتحريك ياء اخشي بالكسرِ للالتقاءِ الساكنين، هي ولامُ التعريفِ في اسم اللَّه تعالى، ونحو: مُصْطَفِي اللَّه بتحريك الياءِ بالكسرِ، كان مصطفينَ جمع مُصْطَفَى، سقطت النونُ للإضافة فالتقى ساكنان الياءُ واللَّام في اسم اللَّه، فحركت الياءُ بالكسر (٥) ونحو قولِهِ تعالَى: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُم﴾ (٦) بتحريك واو لو بالكسر للالتقاءِ الساكنين هي والسينُ (٧) واعلم أنَّ الحرف المجزوم (٨) إذا تحرَّكَ لملاقاة ساكنٍ بعدَهُ نحو: خفِ اللَّه وَرَمَتِ المرأة ويا قوم اخشَونَ اللَّه، واخشينَ، لم يُرَدَّ ما حُذِفَ منه فلا يقال: خَاف اللَّه ولا رماتِ المرأة، ولا اخشوون بواوين

= (بالكسر) قال أبو الفتح، في هذه الواو ثلاث لغات: الضم، والكسر، وحكى أبو الحسن فيها الفتح. . . ثم قال: والضم أفشى ثم الكسر ثم الفتح، وانظر البحر المحيط، ١/ ٧١، والكتاب، ٤/ ١٥٥ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٥.

(١) من الآية ٤٢ من سورة النساء، قرأ يحيى بن يعمر وأبو السمال، بكسر الواو على التقاء الساكنين والجمهور بضمها البحر، ٣/ ٢٥٣.

(٢) من الآية ٩٤ من سورة البقرة، قرأ ابن أبي إسحاق بكسر الواو، وحكى الحسن بن إبراهيم عن أبي عمرو فتحها، وروى عنه أيضاً اختلاس ضمتها، روح المعاني، ١/ ٣٢٨، وفي البحر، ١/ ٣١٠ قرأ الجمهور فتمنوا الموت بضم الواو.

(٣) من الآية، ٢٧٧ من سورة البقرة.

(٤) أتى الطمس على بعضها.

(٥) الكتاب، ٤/ ١٥٦.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة التوبة.

(٧) في المحتسب، ١/ ٢٩٢ ومن ذلك قراءة الأعمش لو استطعنا، قال أبو الفتح شبهت واو لو هذه بواو جماعة المذكرين فضمَّت كما تلك مضمومة في قوله تعالى: فتمنوا الموت وكذلك شبهتْ واو الجمع هذه بواو لو فكسرت وذلك من قرأ فتمنوا الموت والذين اشتروا، وهناك قراءة أخرى. اشتروا الضلالة بفتح الواو لالتقاء الساكنين. . ثم قال. . . فلو قرأ قارىء متقدم لو استطعنا بفتح الواو لكان محمولاً على قول من قال: اشتروا الضلالة، فأما الآن فلا يجوز لأحد أن يرتجل قراءة وإن سوغتها العربية وانظر الكتاب، ٤/ ١٥٥.

(٨) الحرف المجزوم، غير واضحتين في الأصل.

ولا اخشيين بيائين، لأَنَّ هذه الحركةَ إنما جاءت لملاقاةِ السَّاكن بَعْدَها وهو غيرُ لازمٍ، فلا يعتدُّ بها لكونها حركةً عارضةً لسقوطِهَا في الوقفِ، وعند عدَمِ الساكنِ بَعْدَها، بخلافِ ما إذا تحرَّكَ المجزُوم بحركةٍ لازمةٍ فإنه يُعتدُّ بها للزومِهَا فيرَدُّ المحذوفُ لزوالِ [(١)] السكونِ نحو: يا زيدانِ خَافَا، ويا زيدونَ خَافُوا، ويا هندُ خافي، لأَنَّ الضميرَ المتصلَ كالجزءِ فمن ثمَّ رُدَّت/ الأَلفُ في: خَافَا وخَافُوا وخافي، ولم تردَّ في ١١٧/ظ خفِ اللَّه ورَمَتِ المرأة [(٢)].

ذِكْرُ تحريكِ لامِ التعريفِ لالتقاءِ الساكنين [(٣)]

وهي تحرَّكُ بالكسر لالتقاء الساكنين إذا دخلت على اسمٍ أوله ساكن، ولكن أجتُلبتْ له همزةُ الوصلِ ليمكن النطقُ به، نحو: الاسمُ والابن والانطلاق والاستغفار [(٤)] لأَنَّ الأَولَ من هذه الأسماءِ ساكنٌ، ودخلت عليه همزةُ الوصلِ توصُّلاً إلى النّطقِ بالسَّاكنِ فلَّما دخلت عليه لامُ التعريف استُغني عن همزةِ الوصلِ فحُذِفتْ، فالتقى ساكنان لامُ التعريفِ وفاءُ الكلمة، فحركت اللاَّمُ لالتقاءِ الساكنين بالكسرِ، وكذلك الكلام في الانطلاق والاستغفار، واعلم أنه كما أُزيلَ اجتماعُ الساكنين بتحريك الأول كما تقدَّم من الأَمثلة كذلك قد يُزالُ بتحريكِ أخيه أعني الساكنَ الثاني.

ذِكْرُ تحريكِ السَّاكن الثاني [(٥)]

اعلم أنَّ تحريكَ الأَول هو الأَصلُ ومقتضى القياس، لأَنَّ الأَولَ هو الذي منعَ من الوصولِ إلَى الثاني فلا يُعْدَلُ عنه إلاَّ لِعَلَّةٍ.

فمن ذلك تحريكُ الثاني في أَيْنَ وكيفَ ومنذُ، فإنه لو حُرِّكَ الأَولُ في أينَ وكيفَ وهو الياءُ لانقلبت ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، لأَنَّ هذه الحركةَ لو وجدت لكانت لازمةً لكونها حشواً، ولزم لسكون الألفِ تحريكُ النون لسكونها في الأصل، وسكون

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٥٧.

(٣) المفصل، ٣٥٣.

(٤) الكتاب، ٤/ ١٤٩ ـ ٢٣٧ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٥ وشرح الشافية لنقرة كار، ٢/ ١١٣.

(٥) المفصل، ٣٥٣.

الألف، فكان يلزَمُ أن يتلُوه تغييرٌ بَعْدَ تغييرٍ، فلذلك حُرِّكَ الثاني من أول الأمْر، ولو حُرِّكَ الأولُ في «مُنْذُ» لذهبَ وزنُ الكلمةِ فلا نعلمُ هل هي من ساكنِ الوسطِ في الأَصل أو متحركة.

ومن ذلك تحريكُ نونِ التثنيةِ والجمع وهي الساكنُ الثاني في قولك: مسلمانِ ومسلمونَ، وحُرِّكَ فيها الثاني لامتناع تحريكِ الأول، أعني ألف مسلمانِ وواو مسلمونَ.

ومن ذلك تحريكُ الثاني إذا سكَّنوا اللاَّمَ في الأمر من نحو: انطَلْقَ يا زيدُ، فيحركون الساكنَ الثاني بالفتحِ وهو قافُ انطلق لالتقاءِ الساكنين، وهما اللاَّمُ والقافُ من انطلق، لأَنَّ الأولَ سُكِّنَ تخفيفاً لتوالي الحركاتِ حملاً على فَخذٍ فإن طَلِقَ من انطلـق مثـل فَخِـذ، فسكَّنـت الـلاَّمُ كمـا سكِّنـت خـاء فَخْـذٍ وحـركـت القـافُ لالتقـاء الساكنين، وحرَّكت بالفتحِ، لأنَّه أخفُّ وأشبه بحركةِ ما قبل اللاَّمِ، أعني طاء انطَلِق ومن ذلكَ قول الشاعر: [1]

عجبـتُ لمـولُـودٍ وليـسَ لـه أَبٌ وذي وَلَـدٍ لـم يَلْـدَهُ [2] أَبَـوانِ

أراد لم يَلِدْهُ فأسكنَ اللاَّمَ للضرورة تشبيهاً بكتْفٍ فالتقى ساكنانِ اللاَّمُ والدَّالُ فحرَّكَ الثاني بالفتحِ، وأراد بالمولودِ عيسى بن مريم، وبذي الولد آدم وبعده:

وذي شَامةٍ سوداءَ في حُرِّ وجهه مُجَلَّلَـةٍ لا تنجلـي لـزمَـانِ
ويكمُلُ في تسعٍ وخمسٍ شَبَابُهُ ويَهْـرَمُ فـي سَبْـعٍ مَضَـتْ وثَمَـانِ

١١٨/و يعني القمرَ/

ومن ذلك: ويتَّقْهِ في قراءةِ عاصم [3] ﴿ويَخْشَى اللَّهَ ويتَّقْهِ﴾ [4] بإسكان القاف

---

(١) الأبياتُ لرجل من أَزْدِ السراة ورد البيت الأول منسوباً له في الكتاب، ٢/٢٦٦ ـ ٤/١١٥ وشرح الشواهد ٢/٢٣٠ وشرح التصريح، ٢/١٨ وخزانة الأدب، ٢/٣٨١ وورد من غير نسبة في الخصائص، ٢/٣٣٣ وشرح المفصل، ٤/٤٨ وشرح الشافية، ٢/٢٣٨ وهمع الهوامع، ١/٥٤ ـ ٢/٢٦ ووردت الأبيات الثلاثة من غير نسبةٍ في المغني، ١/١٣٥ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/١٥٨ وحاشية ابن جماعة، ١/١٥٨ ومناهج الكافية، ٢/١١٣.

(٢) في الأصل يلده (بفتح اللام أيضاً).

(٣) هو عاصمُ بنُ بهدلة المشهور بأبي النجود شيخُ الإقراء بالكوفةِ وأحدُ القراءِ السبعة المشهورين جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد واختُلِفَ حول سنة وفاتهِ فقيل ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ هـ. انظر أخباره في الفهرست، ٤٣ وتهذيب التهذيب، ٥/٣٨ ووفيات الأعيان، ٣/٩ وغاية النهاية، ١/٣٤٦.

(٤) من الآية ٥٢ من سورة النور وقد قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع ويتَّقِهْ بكسر الهاء ولا يبلع بها الياء=

وكسرِ الهاء، كانَ أصلُه يتقي، حذفت الياءُ للجزم، ثمَّ ألحقت هاء السكتِ صَارَ يتَّقِهْ، ثم أسكنت القافُ تشبيهاً لتَقِه بكَتِفٍ ثمَّ حركت هاءُ السكتِ وهي الساكنُ الثاني لالتقاءِ الساكنَيْنِ [١]، قال ابنُ الحاجبِ: [٢] وفيه تعسُّفٌ مع الاستغناءِ عنه، والأَوْلَى أن يقالَ إنَّ الهاءَ ضميرٌ عائدٌ على اسمِ اللَّهِ وسكنت القافُ على ما ذكر بقي: ويتَّقْهِ من غير اجتماعِ ساكنين، ومن غيرِ تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل.

ومن ذلك: «رُدَّ» في لغة بني تميم، وهي في لغة الحجاز ارْدُدْ، فنقل بنو تميم حركةَ الدَّالِ الأُولى إلى الرَّاء فسقطت همزةُ الوصلِ وسكَّنت الدال الأولى لثقَلِ حركتها، فأدغموها في الدال الثانية، فالتقَى ساكنان الدَّالُ الأُولَى المدغمة، والثانيةُ الساكنةُ بفعلِ الأمرِ، فوجبَ تحريكُ الساكن الثاني لاجتماعِ الساكنين، لأنَّهم لو حركوا الأولَ لبطلَ الإدغامُ وانتقض ما أرادوه من التخفيفِ بالإدغام فقالوا: رُدَّ، وقالوا في المعرَبِ: لم يَرُدَّ، فالذين أدغموا دَالَ رُدَّ، شبَّهوه بالمعرَبِ المنصوبِ والمرفوعِ نحو: لن يَرُدَّ وهو يُرُدُّ، فإنَّه أُدغم إجماعاً، فشبَّهوا المبنيَّ والمجزومَ بالمعرَبِ فأدغموا لكن المعرَبَ لا يجتمِعُ فيه ساكنانِ لحركة الرفعِ والنصبِ، وأَهلُ الحجازِ كما قالوا في المبني: اردُدْ قالوا في المعرب: لم يَرْدُد، فلم يجتمع في لغتهم ساكنان [٣].

ذِكْرُ أَنَّ أصلَ هذه الحركَةِ أن تكونَ بالكسر [٤]

اعلـم أنَّ الأصـلَ فيمـا حُـرِّك مـن السـاكنيـن أن يكـونَ بـالكسـرِ لِمَـا بَيْـنَ الكسـرِ

= وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ويَتَّقِهْ جزماً بكسر القاف وقرأ حفصٌ عن عاصم ويَتَّقْهِ ساكنة مكسورة بغير ياء الكشف، ٢/ ١٤٠ والسبعة، ٤٥٧/ ٤٥٨ والاتحاف، ٣٥.

(١) هذا رأي الزمخشري في المفصل ٣٥٣ وأبي علي على ما حكاه ابن الحاجب في الإيضاح، ٢/ ٣٥٧ قال الرضي، ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت وهو بعيد.

(٢) انظر رأي ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ (المطبوع) وقد ذكر الجاربردي، ١/ ١٥٩ أن هذا الرأي للجرجاني، ومؤداه أن الهاء في يتَّقه ضمير عائد على اللَّه تعالى، وأصله يتقيه حذفت الياء للجزم، وسكنت القاف على ما ذكر فبقي يتقه، فلا اجتماع ساكنين، ولا تحريك لأجله، وانظر حاشية ابن جماعة، ١/ ١٥٩.

(٣) الكتاب، ٢/ ٢٦٥ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٧.

(٤) المفصل، ٣٥٣.

والسكونِ من المؤاخاةِ من حيثُ اختصاص كلٍّ واحدٍ منهما بقَبيلٍ من المعرَباتِ، لأَنَّ الجزمَ في الفعلِ نظيرُ الجرِّ في الاسم، فلذلك جُعِلَ الكسرُ عوضاً عن السكون عند الحاجة إلى الحركَةِ ولا يُعْدَلُ عن تحريكه بالكسرِ إلَى الضمِّ أو الفتحِ إلاَّ لمعارض يقتضي ذلك جوازاً أو وجوباً، والجوازُ قَدْ يكونُ على السواء، وقد يكونُ الأَصلُ أَوْلَى، وقد يكونُ المعدولُ إليه أَوْلَى، أما الجوازُ على السواءِ فهو أن يكونَ ما بَعْدَ الساكنِ الثاني ضمة أصلية لفظاً أو تقديراً في نفسِ الكلمة الثانية التي الساكنُ الثاني فيها، فمثالُ الضمَّةِ الأَصلية لفظاً، قولُه تعَالَى: ﴿وقَالَتِ اخْرُج﴾ [١] سقطت همزةُ الوصل فالتقى ساكنان الأول تاءُ قالت والثاني خاءُ اخرج، وبَعْدَ الثاني الراء وهي مضمومةٌ لفظاً ضمَّةً أصليةً فاستوى في تاء قالت الأمران أَمَّا الضمّ فلئلا يخرجوا من كسرةٍ إلى ضمَّةٍ لازمةٍ ولم يتعدوا بالساكن حاجزاً، وأَمَّا الكسرُ فعلَى الأَصلِ [٢].

ومن ذلك أيضاً ما قرىء في هاتين الآيتين فالأولى: ﴿أَنّيَ مَسَّنِيَ الشَّيطانُ بنُصْبٍ وعَذَابٍ اركُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [٣] والثانية ﴿إنَّ المتَّقِينَ في جنَّاتٍ وعُيونٍ ادْخُلُوهَا﴾ [٤] فإنه قرىء: وعذابِنُ اركُض، وعيونِنُ ادخُلَوها بتحريكِ نونِ تنوينِ عذابٍ ونونِ تنوينِ عيونٍ
١١٨/ظ بالضمِّ لالتقاءِ الساكنينِ، وهما التنوينُ/ المذكورُ وراءُ اركض ودال ادخلُوها، واستوى في تحريك التنوينِ الأمرانِ؛ أعني الضمَّ والكَسر، أما الضمُّ فلاتباع ضمَّةِ كافِ اركُض وخاء ادخُلوها، وأمَّا الكسرُ فعَلَى الأصلِ [٥] ومثال الضمَّةِ الأصلية تقديراً ضمَّةُ زاي

---

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) قرأ ابن كثير والكسائي ونافع وابن عامر وقالتُ اخرُج بضم التاء. وقرأ أبو عمرووعا صم وحمزة وقالتِ اخرج بكسر التاء الكشف، ١/ ٢٧٤ والسبعة ٣٤٨ والنشر ٢/ ٢٢٥ والبحر المحيط، ١/ ٤٩٠.

(٣) الآيتان ٤١ ـ ٤٢ من سورة صَ ونصهما: إِذْ نادَى رَبَّهُ أَنّي مسَّني الشيطانُ بنصبٍ وعذابٍ، اركُضْ برِجْلِك هذا مغتسلٌ باردٌ وشرَابٌ.

(٤) الآيتان ٤٥ ـ ٤٦ من سورة الحجر.

(٥) قال صاحب النشر، ٢/ ٢٢٥ «واختلفوا في كسر التاء من وقالت اخرج والتنوين من وعيون ادخلوها مما اجتمع فيه ساكنان يبتدأ ثانيهما بهمزة مضمومة، فقرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول وقرأ الباقون بالضم في ذلك كله، واختلف عن ابن ذكوان وقنبل في التنوين فروي عن الأخفش كسره مطلقاً حيث أتى» وفي الاتحاف ٢٧٥ «وكسر تنوينه (أي تنوين عيون) أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم وحمزة وروح، وقرأ رويس بضم تنوين عيون وكسر خاء ادخلوها مبنياً للمفعول» وقال في ٣٧٢ وقرأ بكسر تنوين عذاب اركض أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم وحمزة وصلاً» وقال سيبويه، =

اغزُي يا هندُ، لأنَّ الأصلَ اغزُوِي مثل اخْرُجي فاستثقلوا كسرةَ الواو فحذفوها فالتقى ساكنان الواو والياء فأسقطوا الواو لالتقاءِ الساكنين، وأبدلوا من ضمَّةِ الزاي التي كانت قَبْلَ الواو كسرةً لتصحَّ الياءُ بعدَها، لأنَّها لو بقيت لانقلبت الياءُ واواً، فضمَّةُ زاي اغزُي أصليةٌ تقديراً [١] فإذا اتَّصلَ بها كلمةٌ من قبلها، آخرها ساكنٌ فتسقط همزةُ الوصلِ ويستوي في تحريكِ الساكن الأول الضمُّ والكسرُ كقولك: قالتِ اغزُي بتحريك تاء قالت بالضمِّ والكسر لما قلنا فلو وجدت ضمَّةٌ في نفسِ الكلمةِ الثانيةِ لكنَّها ضمَّةٌ غير أصليةٍ لم يستو الأَمرانِ مثل ﴿أَنِ امْشُوا﴾ [٢] و﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [٣] فإنَّ ضمَّةَ شين امشوا ليست أصليةً لأنَّ الأصل: امشِيُوا بكسرِ الشين وضمِّ الياءِ فاستثقلت الضمة على الياء فحذفتْ، فالتقى ساكنانِ الياءُ والواو فحذفت الياءُ وأُبدلَ من كسرةِ الشين ضمَّةٌ لتصحَّ الواو وكذلك ضمَّةُ راء امْرُؤ لزوالِهَا في النصبِ والجرِّ كقولك: رأيت امرأ ومررت بامرىءٍ، ولو وجدت ضمَّةٌ بَعْدَ السَّاكنِ الثاني لكن لا في الكلمة الثانية، وإن كانت أصليةً لم يكن تحريكُ أحدِ الساكنين بالضمِّ والكسرِ على السّواء مثل: ﴿إِنِ الحُكْمُ إِلاَّ للَّهِ﴾ [٤] فإن ضمَّةَ الحاءِ وإن كانت أصليةً بَعْدَ السَّاكنِ الثاني، ولكن ليست في الكلمةِ الثانية، لأنَّ حرفَ التعريفِ كلمةٌ مستقلة فالضمَّةُ التي بَعْدَه في كلمةٍ أخرى لا في الثانية، لأنَّ الثانيةَ هي لام التعريف، وليس فيها ضمَّةٌ فلا يستوي فيه الأمران وإنما استوى الضمُّ والكسرُ فيما تقدَّم ولم يلزم الضم كما لَزِمَ في همزة الوصل في نحو: اخرُج واقتُل، لأنَّ همزَة الوصلِ مع الضمَّةِ في كلمةٍ واحدةٍ، وليس ما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمةٍ واحدة فافترقا.

ومما حُرِّكَ على خلافِ الأصل قولُه تعالَى: ﴿مُعْتَدٍ مُرِيبٍ، الَّذي﴾ [٥] فإنَّه

= ٢/ ١٥٣ عن الضم «وهذا كله عربي قد قرىء».

(١) لأنها من باب نصر ينصر فالزاي مضمومة في الأصل ولا اعتداد بكسرتها العارضة مناهج الكافية، ٢/ ١١٥.

(٢) من الآية ٦ من سورة صَ.

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة الأنعام.

(٥) من الآيتين ٢٥ ـ ٢٦ من سورة قَ، ولم أقف على صاحب هذه القراءة وفي التبيان، ٢/ ١١٧٦ «الجمهور على كسر التنوين وقرىء بفتحها فراراً من الكسرات والياء».

قُرِيءَ في الشاذ «مُريبِنَ الذي» بتحريك نون مريب بالفتح هرباً من توالي الكسرات. وأما الذي تحريكه على الأصل أَوْلَى فهو الأكثر فيما حُرِّك لالتقاءِ الساكنَيْنِ.

ومنه واو لو فإنَّ تحريكَها بالكسرِ أَوْلى، نحو قوله تعالى: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [١] لما سنذكره الآن، وأَمَّا الذي تحريكُه على خلافِ الأصلِ أَوْلَى فمنه ضَمُّ واو الضمير كما تقدَّم من نحو: اخشوا اللَّه ﴿وَاشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾ [٢] وإنما كانَ الضمُّ أَوْلَى للفرقِ بَيْنَ واو الضمير وبَيْنَ واو «لو» فإنَّ الواو المفتوحَ ما قبلها إِن كانت ضميراً ولقيت ساكناً بَعْدَها مثل ﴿ولا تَنسُوا الفضْلَ﴾ [٣] فتحريكُها بالضمِّ أَوْلَى، وإن كانت حرفاً من نفسِ الكلمة نحو واو «لو» فتحريكُها بالكسرِ أَوْلَى في مثل ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [٤] وإنما
١١٩/و تخصَّص ما هو اسمٌ بالضمِّ دون/ الحرفِ لأَنَّ الواو التي هي اسمٌ أعني واو الضميرِ قد سقَط مِن قَبْلِهَا حرفٌ مضمومٌ، لأَنَّ الأَصلَ في لا تنسوا، لا تنسيُوا، وفي اخشوا اخَشيُوا وفي ارموا ارمِيُوا وكذلك جميع ما يأتي من هذا الباب، فلما تحرَّكت الياءُ وانفتحَ ما قبلَها قلبت ألفاً ثمَّ حذفت لسكونِهَا وسكونِ واو ضمير الجمع، فلمَّا احتاجُوا إِلَى تحريك هذه الواو حرَّكوها بالحركةِ المحذوفةِ، وهي ضمَّةٌ وكانت أولى من حركةٍ غريبةٍ [٥] وأَمَّا الواو التي هي حرفٌ وهي من نفس الكلمةِ نحو واو «لو» فحركت على الأصلِ في التقاء الساكنين [٦] واعلم أَنَّه جاءَ كسر واو الضمير تشبيهاً لهَا بواو «لو»، وضَمُّ واو «لو» تشبيهاً لها بواو الضمير، لكونِ كلٍّ منهما واواً ساكنة قبلَها فتحةٌ، وللنحاة مثلُ ذلك في جعلهم كلَّ قبيلٍ مشبهاً بالآخر، كإجازاتهم الجرَّ في الضارب الرجلِ تشبيهاً بالحسنِ الوجهِ، وإجازتهم النصبَ في الحسن الوجهَ تشبيهاً بالضارب الرجلَ.

ومنه [٧] رُدَّ وشُدَّ ومُدَّ، فالأولى تحريك الساكنِ الثاني بالضم للاتباع، لأَنَّ عملَ

---

(١) من الآية ٤٢ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٢ من سورة المائدة.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) الكتاب ٤/ ١٥٣ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٦١.

(٧) المفصل، ٣٥٣ وفيه: ومنهم من يفتح وهم بنو أسد» وفي حاشية ابن جماعة ١/ ١٦١ والكسر لغة كعب=

اللسانِ في جهةٍ واحدةٍ أخفُّ، فلذلك حركوا الساكنَ الثاني بحركةٍ ما قبلَ الساكنِ الأول، وحرِّك الثاني لالتقاء الساكنين، وهما الدَّالُ الأولَى المسكَّنة للادغام، والدالُ الثانية الساكنة للأمر، ومنهم من يحرِّكُ ذلك كلَّه بالكسرِ على الأصلِ فيقولُ: ردِّ ولم يردِّ بالكسرِ ومنهم من يفتح فيقول: رُدَّ ولم يردَّ بالفتحِ طلباً للخفَّةِ هذا إذا لم يتصل به ما يقتضي خلافَ ذلك نحو: يا زيدُ رُدِّ القومَ، فالأكثر فيه الكسر، لأنه مثل: اضربِ القومَ مع جواز الضمِّ والفتحِ أيضاً، وإنما لم يجب في رُدَّ القومَ الكسرُ كما وجبَ في اضربِ القَوم للإدغام، وينشد بيت جرير [(١)]:

فغُـضَّ الطَّـرفَ إنَّــكَ مِـنْ نُمَيْـرٍ ....

على الأَوجهِ الثلاثة، وكذلك ذم في قول الشَّاعر: [(٢)]

ذُمَّ المنَــازلَ بَعْــدَ منـزلَـةِ اللّــوَى والعيــشَ بَعْــدَ أُولئِــكَ الأَيَّــامِ

وأَمَّا ما عُدِلَ به عن الأصلِ وجوباً: فمنه: رُدَّ وشبهها إذا اتصلَ بها ألفُ الضمير فتقولُ: رُدَّهَا وعَضَّها ونحوهما بفتح ما قبل الهاء وجوباً وذلك لخفاءِ الهاء حتى كأن الدالَ في رُدَّها أو الضاد في عُضَّها قد وليت الألف [(٣)] ومنه: رُدُّه وعُضُّهُ إذا اتَّصلَ به واو، ولذلكَ حُرِّكَ الساكنُ الثاني في رُدُّهُ بالضمِّ لمناسبةِ الواو المتصلة بالهَاءِ لخَفاءِ الهَاءِ حتى كأنها لم تحجُز، وليس ضَمُّ رُدُّهُ بقوة فتح رُدَّهَا [(٤)]، وكذلك وقَعَ الخلافُ

= وعتي «وانظر المقتضب، ١/ ١٨٤ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٨.

(١) ورد في ديوانه ٧٥ وعجزه:

فـــــلا كعبـــــاً بَلَغْــــتَ ولا كِـــــلاَبــــا

وورد البيت منسوباً له في الكامل، ١/ ٣٤٠ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٨ وشرح الشواهد، ٤/ ٣٥٢ وشرح التصريح، ٢/ ٤٠١ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ١٦٣ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٣/ ٥٣٣ والمقتضب، ١/ ١٨٥ وشرح الشافية، ٢/ ٢٤٤ وهمع الهوامع، ٢/ ٢٢٧ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٥٢.

(٢) البيت لجرير بن عطيةَ ورد في ديوانه ٥٥١ برواية: الأقوام مكان الأيام وورد منسوباً له في شرح المفصل، ٣/ ١٢٦ ـ ١٣٣ ـ ٩/ ١٢٩ وشرح الشافيةَ، للجاربردي، ١/ ١٦١ وشرح الشواهد، ١/ ١٣٩ وشرح التصريح ١/ ١٢٨ ومناهج الكافية، ٢/ ١١٦ وشرح شواهد الشافية ٤/ ١٦٧ وورد من غير نسبة في شرح الأشموني في الألفية، ١/ ١٣٩.

(٣) قال في الكتاب، ٣/ ٥٣٢ فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبداً».

(٤) قال الأشموني ٤/ ٢٥٢ وحكى الكوفيون ردُها بالضم والكسر وردّه بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء.

في رُدِّه وشبهه فجوَّزَ فتحَهُ قومٌ ومنَعَهُ الأكثر وغلَّطُوا ثعلباً [١] في جواز الفتح أعني دال ردَّه [٢].

ومنه: مِن مع لام التعريف [٣] نحو: من الرجل بفتح نون من وجوباً والتزموا الفتحَ لكثرةِ وقوعِ مِنْ مَعَ لامِ التعريف طلباً للخفَّةِ، وقَدْ جَاءَ الكسرُ علَى الأَصلِ فقالوا: مِنِ الرَّجلِ بكسرِ النون وهو ضعيفٌ وهو بعكس منِ ابنك لأَنَّ كسرَ نونِ مِنْ في قولِ: منِ ابنك هو الفصيح، لأنَّه علَى الأصلِ، وقَدْ جَاءَ فيه الفتحُ، وهو أَضْعَفُ

١١٩/ظ فقالوا مِنَ ابنك مثل/ مِنَ الرجلِ، فأَمَّا نونُ عَنْ فعلَى الأصلِ في الموضعَيْنِ فتقول: عنِ الرَّجلِ، وعنِ ابنك بالكسر فيهما ليس إلاَّ [٤].

ومنه: هَلُمَّ يا هؤلاء [٥] بتحريكِ الساكن الثاني وهي ميمُ هَلُمَّ المدغم فيها بالفتحِ وجوباً في لغةِ أَهلِ الحجازِ، وأمَّا أَهلُ نجدٍ فيقولون: هَلُمُّوا وهَلُمِّي [٦] على ما سَبق في موضعه.

فصل [٧]

ومنهم من كَرِهَ اجتماعَ الساكنين مطلقاً وإن كانا على حدِّهما ولم يمكنْهُ تحريك الألـفِ فيقلبهـا همـزةً لأَنَّهـا أقـربُ الحـروف إليهـا فقـالـوا: دأَبَّـة ﴿ولا الضَّـأْلِّيْـنَ﴾ [٨] بالهمز [٩] وكذلك جميعُ ما هو من بابهِ.

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى كان عالماً بالقراءاتِ وإمام الكوفيينَ في النحو واللغة من مصنفاته كتاب القراءات وكتاب مجالس ثعلب وكتاب اختلاف النحويين وكتاب معاني الشعر مات سنة ٢٩١ هـ ترجمته في الفهرست، ١١٠ ـ ١١١ ووفيات الأعيان، ١/ ١٠٢ والنشر، ١/ ١٧٣.

(٢) ممن غلطه أبو إسحاق بن ملكون وأبو بكر بن طلحة وغيرهما، حاشية ابن جماعة، ١/ ١٦٢ وقال الصبان، ٤/ ٢٥٢ لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(٣) المفصل، ٣٥٥.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية، ٢/ ٢٤٧ وحكى الأخفش عَنُ الرجل بالضم قال وهي خبيثة، وانظر همع الهوامع، ٢/ ٢٠٠.

(٥) المفصل، ٣٥٤.

(٦) الكتاب، ٣/ ٥٣٤ وشرح المفصل، ٩/ ١٢٩.

(٧) المفصل، ٣٥٤.

(٨) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وهي في الأصل والضألين.

(٩) قال ابن جني في المحتسب، ١/ ٤٦ ومن ذلك قراءة أيوب السختياني ولا الضألين بالهمزة قال أبو الفتح =

الفصل الخامس

في حكمِ أوائِلِ الكَلمِ [1]

وتشترك [2] فيه الأضرُب الثلاثة، والأصل أنْ لا يُبتدَأ إلاَّ بمتحركٍ ولا يوقفُ إلاَّ على ساكنٍ، أَمَّا الابتداءُ بالمتحركِ فلضرورةِ النطق، وليس ذلك لقياسٍ اقتضاه [3] وإنَّما هو من قبيلِ الضرورةِ وعدم إمكان الابتداء بالسَّاكنِ، وأَمَّا الوقفُ علَى الساكن فلازمٌ استحساناً لا لتعذُّره لأنَّه ممكنٌ، وقد جَاءَ من الكَلمِ ما وضع أوله علَى السكونِ وذلك يكون في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ.

القولُ على الأسماءِ التي هي كذلك

وهي ضربانِ: أسماء غير مصادر وهي سماعيَّةٌ، وأسماء هي مصادرُ وهي قياسية.

ذِكْرُ الأَسماءِ غير المصَادِرِ التي هي السَّماعية [4]

هي عشرةُ أسـماء ابنٌ وابنةٌ وابنمٌ واسمٌ واستٌ واثنانِ واثنتانِ وامرؤٌ وامرأةٌ وايمُن اللَّه.

فأَمَّا ابنٌ فَأَصْلُهُ بَنَوٌ بفتح الفاءِ والعينِ كَجَمَلٍ دَلَّ علَيْهِ جمعه، والنسبةُ إليهِ لأَنَّهُ يُجْمَعُ على أَبناء كأجمالٍ ويُنْسَبُ إليه بَنَوِيّ فحذفوا منهِ اللاَّمَ وهي واوه تخفيفاً وسكنوا أَوله وأَدخَلُوا همزةَ الوصلِ عوضاً مما حُذِفَ منه.

وأَمَّا ابنة فأصلُها بَنَوةٌ تأنيث ابن حذفت الواو تخفيفاً وسكّن أَولها وأَدْخلُوا همزةَ الوصل عَليها عوضاً عن المحذوف فصارت ابنة، والتاءُ فيها للتأنيثِ بخلافِ بنت فإِنَّ تاءَهَا ليست للتأنيثِ وإِنَّما هي بدلٌ من لامِ الكلمةِ المحذوفة حسبما سَبَقَ في التصغيرِ،

= ذكر بعض أصحابنا أن أيوب سئل عن هذه الهمزة فقال: هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين.

(١) المفصل، ٣٥٥ وفيه: تشترك فيه الأضرب الثلاثة.

(٢) في الأصل ويشرك وما أثبتناه من المفصل.

(٣) شرح المفصل، ٩/ ١٣١.

(٤) المفصل، ٣٥٥.

وأَمَّا ابنم فأصلُه ابنٌ زيدت عليه الميم للمبالغَةِ والتوكيدِ كما زيدت في زُرْقُم وسُتْهم بمعنى عظيم الزُّرقَةِ، والعظيم العجيزةِ أي الأست. وليست الميمُ بدلاً من اللاَّمِ المحذوفةِ من ابن، وإلاَّ لكانت اللاَّمُ كالثابتةِ وبَطَلَ دخولُ همزة الوصل.

وأَمَّا اسم فأَصلُه سِمْو بكسرِ فاءِ الفعلِ (١) فحذفت لامه التي هي الواو وسكِّن أَولُه، وعُوِّض همزةَ الوصل. كما قيل في ابن.

وأما اسْتُ فأصلُه سَتَهٌ على وزن فَعَلٌ بفتح العين فحذفت اللاَّمُ التي هي الهاءُ وعُوِّض بهمزةِ الوصلِ كما قيلَ في ابن، ومنهم مَنْ حَذَفَ العَيْنَ وهي تاء سَتَه فصار «سَهٌ» وهو قليلٌ (٢) ومنه قوله عليه السَّلام: «العينُ وُكَاءُ السَّهِ» (٣).

وأَمَّا اثنانِ فأَصلُهُ ثَنَيَانِ بتوالي ثلاثِ فتحات مثل: غَلَيَانِ وهو من ثنيتُ بدليل
١٢٠/و قولهم: ثَنويٌّ فحذفت ياؤهُ على غيرِ قياس، بقي ثنان، فأسكنت فاؤه وجُعِلَتْ / همزةُ الوصلِ، عوضاً مما حُذِفَ منه.

وأما اثْنتان فالقولُ فيها كالقولِ في اثنين (٤) والتاء فيها للتأنيثِ.

وأَمَّا امرؤ فخففت الهمزةُ من آخره بالحذفِ لكثرةِ الاستعمال وعُوِّضَ منها همزةُ الوصلِ ولم يحذفوا همزة الوصلِ إذا رجعت الهمزةُ لأَنَّ حَذْفَ هذه الهمزة سائغ أبداً، فلما كانت إذا رجعت بصدد الزوال صار وجودُها كعدمها قالَ ابنُ يعيش في شرحِهِ: وكثرت هذه الكلمةُ في كلامهم حتَّى صارت عبارة عن كلِّ ذكر وأنثى من الناس (٥) وأَمَّا امرأةٌ فالقولُ فيها كالقولِ في امرىء.

وأما أيمنُ اللَّهِ فقد تقدَّم الكلاَمُ عَلَى معناها في القسم، وأَمَّا همزتُها فهي همزةُ وصلٍ عند البصريين عوضاً عن اللاَّمِ المحذوفة وهي نونُ أيمَن في قولكَ: أيم اللَّه (٦)

---

(١) المسألة خلافية انظرها في الإنصاف، ١/ ٦ وشرح الشافية، ٢/ ٢٥٨ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٧٥.
(٢) ويجوز فيها الفتح والضم، اللسان ستة، وديوان الأدب للفارابي، مادة فعلم.
(٣) انظر تخريجه في ١/ ٣٧١.
(٤) وأصلها ثَنْتيان كشجرتان، شرح الجاربردي، ١/ ١٦٤.
(٥) وبعدها في شرح المفصل، ٩/ ١٣٤ أعلوها لكثرة استعمالهم إياها.
(٦) الكتاب، ٤/ ١٤٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٦٤.

ولم يحذفُوا هذه الهمزةَ وإن عادت النون، لأنَّها بصدد أن تحذفَ وهي همزةٌ مفتوحةٌ لشبَهِ أيمن بالحرف، لأنَّها اسمٌ غيرُ متمكن، ولم يستعمل إلاَّ في القسم، ففتحت الهمزةُ معها كما فُتحت مع لامِ التعريفِ وحكى يونس: اِيمن بكسرِ الهمزةِ [1].

ذِكْرُ المصادر
التي تلزَمُهَا همزةُ الوصلِ لسكونِ أَوائِلهَا [2]

أَمَّا الأَسماءُ العشرة التي هي غير مصادر المقدمة الذكر، فمسموعةٌ معدودةٌ، وأَمَّا المصادرُ فقياسيَّةٌ لأَنَّها تأتي من كلِّ فِعْلٍ بَعْدَ أَلفهِ أَربعة أحرف فصاعداً إذا ابتدىءَ به وكان ماضياً أو أمراً كانطلقَ انطلاقاً، واستخرجَ استخراجاً وقد خرج من ذلك نحو: دحرَج دحرجةً وأكرم إكراماً لعدم الألف في أول دحرج، ولكون ما بَعْدَ ألف أكرم أقل من أربعةٍ، فإذا كانَ الفعلُ بالصفةِ المذكورةِ أعني أن يكونَ أوله ألفاً وبعدهَا أربعة فصاعداً كان أوله ساكناً، وهمزتُه همزةُ وصلٍ، وكان مصدَرُه كذلك فإن قيلَ: أسطاع إسطاعاً بمعنى أطاع بقطعِ الهمزةِ عند بعضِ العربِ، وأهراق إهراقاً فِعْلَان أولهما ألف وبعدها أربعة أحرفٍ، ومع ذلك فليست الهمزةُ فيهما ولا في مصادرهمَا للوصلِ؟ فالجواب: أَنَّ زيادتَهما علَى غيرِ القياسِ، فهما شاذَّان [3] والأفعال التي مصادرها كذلك ثمانية:

١ ـ انْفَعَلَ انفِعَالاً كانطلقَ انطلاقاً.

٢ ـ افتَعَلَ افتِعَالاً كاقتدر اقتداراً.

٣ ـ استفعَلَ استِفْعَالاً كاستخرجَ استخراجاً.

٤ ـ افعلَّ افعلالاً كاحمرَّ احمراراً.

٥ ـ افْعَنْلَلَ افْعِنلالاً كاقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً.

٦ ـ افعالَّ افعِيْلالاً كاشهابَّ اشهيباباً.

٧ ـ افعوَّل افْعَوَّالاً كاخروَّط اخروَّاطاً.

---

(١) والحكاية في الكتاب، ٤/ ١٤٩ بحذف النون.

(٢) المفصل، ٣٥٥.

(٣) وقد نصَّ على شذوذهما من قبل ابن الحاجب في الإيضاح، ٢/ ٣٦٦ وانظر الكتاب، ٤/ ٢٨٥.

٨ ـ افْعَوْعَلَ افْعَوْعَالاً كاخشَوْشَنَ اخشيشَاناً [١].

فجميعُ مصادر هذه الأفعالِ وما أشبَهَهَا يلزمها همزةُ الوصلِ، لأنَّ أَوائِلَهَا وضعت على السكونِ وتسقُطُ همزاتُهَا في الوصلِ وجوباً.

ذِكْرُ الأَفعالِ التي تلزمُها همزةُ الوصلِ لسكونِ أوائلِهَا [٢]

فمنها أفعالُ المصادرِ المذكورةِ التي هي: انطلَقَ واقتدَرَ واستخرجَ إِلَى آخرها إذا كانت ماضية أو أمراً، فمهما جَاءَ من ذلكَ فهمزتُهُ همزةُ وصلٍ تسقطُ في الدرجِ، ومنه
١٢٠/ظ كلُّ فعلٍ ثلاثي سُكِّنَ فيه ما بَعْدَ حرفِ المضارعةِ نحو يضربُ إذا بنيتَهُ/ للأمرِ نحو اضربْ فيلزمه همزةُ وصلٍ مكسورةٍ إلاَّ فيما بَعْدَ ساكنهِ ضمة أصلية نحو: اقتُل واغزُ فإنها تُضَمُّ وخرج بقوله: [٣] ضمة أصلية، بابُ ارمُوا وامشُوا فإنَّ الهمزةَ فيهما مكسورة لأَنَّ الأصلَ: ارمِيُوا وامشِيُوا فما بَعْدَ الساكن إنَّما هو كسرة في الأصلِ والضمَّة عَرَضَتْ بَعْدَ الحذْفِ لأجلِ الواو حسبما تقدم ذكره.

ذِكْرُ الحروفِ التي تلزمُها همزةُ الوصلِ لوضعِهَا على السكون

وهي لامُ التعريف وميمه في لغةِ طيء [٤] كقولك: الرجلُ وامْرجل. وهمزةُ الوصلِ فيهما مفتوحةٌ لأنَّها كثرتْ في كلامهم ففتحوها طلباً للخفَّةِ.

فأوائـــلُ جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعالِ تبقى ساكنةً على حَالِهَا في الدَّرجِ، لأَنَّ الكـــلامَ المتصل صارَ وصلةً إلى النطقِ بالسَّاكن، فأغنى عن الهمزة فلذلك كان إثباتُها في الوصلِ لحناً، لأَنَّها إنَّما وضعت ليُتوصَّل بها إلى النطقِ بالساكن، وقد حصلَ ذلك بالكلامِ الذي اتصل به إلا في ضرورةِ الشعرِ نحو قولِ

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٤٤ ـ ١٤٦.
(٢) في الشافية، ٥٢٠ وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمر وفي صيغة أمر الثلاثي.. ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة إلاَّ فيما بعد ساكنه ضمَّة أصلية فإنها تضم نحو: اقتل واغز واغزي بخلاف ارموا، وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٣٦٩.
(٣) المفصل، ٣٥٥ ـ ٣٥٦.
(٤) شرح المفصل، ٩/ ١٣٦ ـ ١٠/ ٣٣ والهمع، ٢/ ٢٨١ وحاشية الخضري، ٢/ ١٩٠.

قيسِ بنِ الخطيم: [1].

إِذَا جَـاوَزَ الإثنَيْـنِ سِـرٌّ فَـإِنَّـهُ بنشـرٍ وتكثيـرِ الحـديـثِ قَمِيـنُ

فأثبتها في الإثنين لضرورة قيام الوزن. وإلاَّ [2] مع همزة الاستفهام فيما فيه لام التعريف، ومع أيمن نحو: آلرجل عندكَ؟ آيمن اللّه يمينك؟ فإنهم التزمُوا جعلَ همزة الوصل في الموضعين المذكورين ألفاً لِلبْسِ الاستخبارِ بالخَبَرِ [3] حسبما تقدَّم في التقاء الساكنين.

ذِكْرُ حُكمِ الهمزَاتِ المتوصَّلِ بِهَا إِلَى النطقِ بِالسَّاكِنِ [4]

وتُسَمَّى هذه الهمزاتُ همزاتِ الوصلِ، للتوصل بها إلى النطق بالسَّاكنِ بعدها [5] وحكمها أن تكونَ مكسورةً لأنها ساكنةٌ في الأَصل [6] وحركت لاجتماعِها مع لام التعريفِ الساكنة، والأَصلُ فيما حرِّكَ لالتقاءِ الساكنَيْنِ أن يُحَرَّكَ بالكسرِ، وإنَّما قلنا: إنَّ أصلَهَا السكونُ لأنَّها زيدت في الأَولِ كزيادةِ هاء السكت في الآخر لبيانِ الحركة فكما أَنَّ هاءَ السكت ساكنةٌ فكذلك هذه الهمزة [7] لكن تكونُ مضمومةً إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مضموماً ضماً لازماً [8] نحو: أخرج وكذلك إذا بُنيت الأفعال المقدمة الذكرِ لما لم يسمَّ فاعله نحو: استُخرِجَ المالُ وانطُلِقَ بزيدٍ واقتُدِرَ علَى عمرو، بضمِّ همزة الوصل مع ضمِّ ما بَعْدَ الساكن فيتبَعُ الضمُّ الضمَّ لأَنَّهم استثقلوا

(١) قيس بن الخطيم اسمه ثابت بن عدي ويكنى أبا يزيد انظر أخباره في معجم الشعراء، ٣٢١ ورد البيت في ديوانه، ٤٤ وورد منسوباً له في النوادر، ٢٠٤ وشرح المفصل، ٩/ ١٩ ـ ١٣٧ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ١٨٣ وورد من غير نسبةٍ في شرح الشافية، ٢/ ٢٦٥ وشرح الشافية لنقره كار ٢/ ١٢٠ وحاشية ابن جماعة، ١/ ١٦٧ ومناهج الكافية، ٢/ ١٢٠ وهمع الهوامع، ٢/ ٢١١.

(٢) معطوفة على قوله: إلا في ضرورة الشعر.

(٣) شرح المفصل، ٩/ ١٣٨ ومناهج الكافية، ٢/ ١٢٠.

(٤) المفصل، ٣٥٥.

(٥) هذا رأي البصريين، وقال الكوفيون سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، الأشموني، ٤/ ٢٧٣.

(٦) انظر خلافهم حول أصل وضعها في الهمع، ٢/ ٢١١.

(٧) الإنصاف، ٢/ ٧٣٧.

(٨) قوله: لازماً، تحرزاً من مثل ارموا واقضوا فالهمزة فيهما مكسورة وإن كان الثالث مضموماً لأن الضمة عارضة. شرح المفصل، ٩/ ١٣٧.

الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ، ولم يعتدُّوا بالساكنِ بينهما حاجزاً لأنَّ الساكنَ كالميِّتِ، وتكونُ مفتوحة مع لامِ التعريفِ وميم التعريف وإنَّما فتحت معهما ليفرِّقوا بَيْنَ دخولِهَا على الحرفِ وبَيْنَ دخولِهَا على الاسم والفعلِ، وفتحت في كلمتي القسم أيضاً وهي: ايمُنُ اللَّهِ وايمُ اللَّهِ لشبههما بلامِ التعريف في لزومهما موضعاً واحداً وهو القسمُ ففتحت معهما كما فتحت مع لامِ التعريفِ [1].

١٢١/و واعلم أنَّ هو وهي إذا اتصلتَا بالواو / أو الفاءِ أو لام الابتداء أو همزةِ الاستفهام جاز إسكانهما [2] لأنَّ قولكَ: وَهُوَ كعَضُد وقولك: وَهِيَ ككبِد فسكنت الهاءُ فيهما تشبيها بضاد عَضُد وباء كبْد، فمثالُ التسكين مع الواوِ قولُه تعالى: ﴿وَهْوَ بِكُلِّ شيءٍ عليمٌ﴾ [3] ومع الفاء ﴿فَهْوَ يُخْلِفُهُ وَهْوَ خيرُ الرَّازِقينَ﴾ [4] وقوله: ﴿وَهْيَ تَجْري بِهِمْ﴾ [5] وقوله: ﴿فَهْيَ كالحِجَارةِ﴾ [6] جميع ذلك قريءَ بالإسكان والتحريك [7] ومثاله مع لام الابتداء قوله تعالى: ﴿لَهْوَ القصَصُ الحقُّ﴾ [8] ومثالُه مع الهمزَةِ قولُ الشَّاعر: [9]

---

(١) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وأما الهمزة في نحو أكرمْ وأعط، فليست بهمزة وصل بل هي همزة من نفس الكلمة، وتسمى همزة قطع».

(٢) الكتاب، ٤/ ١٥١.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة سبأ.

(٥) من الآية ٤٢ من سورة هود.

(٦) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٧) قال مكي في الكشف، ١/ ٢٣٤ قوله وهي وهو وفهي ولهي وثم هو قرأ ذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء حيث وقع إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام أو ثم، وقرأ الباقون بضم الهاء من هو وكسرها من هي.... غير أن أبا عمرو ضم الهاء في ثم هو كالباقين، وقال ابن جماعة، ١/ ١٦٨ وقد قرأ على الأصل أي الضم أكثر القراء وهو لغة الحجازيين وقرأ بالسكون أبو عمرو والكسائي وقالون وهو لغة أهل نجد.

(٨) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٩) البيت اختُلف حول قائله فقد نسبه العيني في شرح الشواهد، ٣/ ١٠١ والأزهري في شرح التصريح، ٢/ ١٤٣ ـ والسيوطي في شرح شواهد المغني، ١/ ١٣٤ ـ ٢/ ٧٩٨ إلى زياد بن جمل ونسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/ ١٩٠ للمرَّار العدوي، وورد البيت من غير نسبة في الخصائص، ١/ ٣٠٥ ـ ٢/ ٣٣٠ وشرح المفصل، ٩/ ١٣٩ ومغني اللبيب، ١/ ٤١ ـ ٢/ ٣٧٨ وشرح الجاربردي، ١/ ١٦٧ وحاشية ابن جماعة، ١/ ١٦٧، وهمع الهوامع، ١/ ٦١ وشرح الأشموني، ٣/ ١٠١.

فقمـتُ للـزَّورِ مُـرْتـاعـاً وأَرَّقنـي   فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عَادَنِي حُلمُ

فإذا ابتدىءَ بهما رُدَّتَا إلى أصلِهما كقولك مبتدئاً: هو، بضمٍّ الأول وهي، بكسر الأول، ولامُ الأمرِ أَصلُها الكسرُ نحو: ليقمْ زيدٌ بالكسر لا غير، فإذا اتصلَ بها الواو والفاء جازَ إسكانها تخفيفاً نحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [1] ونحو: ﴿فَلْيَنْظُر﴾ [2] وكذلك يجوزُ إسكانها أيضاً مع ثُمَّ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [3] وكقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [4] بإسكانِ اللاَّم فيهما لأنه جعل الميم الثانية من ثمَّ بمنزلة الفاءِ في قولك: فَلْيَقضوا، وإنما أَوْرَدَ [5] تسكينَ الهاءِ في هو وهي ولام الأَمر في باب ما وضعَ أوله على السكونِ وإن لم يكن منه، خوفاً من أن يتوهَّم متوهمٌ أنه منه، فبيَّنَ أنَّ سكونَ ذلك عارضٌ لضربٍ من التخفيفِ فلا يعتدُّ به وأنتَ بالخيار في تسكينِ ذلكَ وتحريكه.

الفصلُ السادسُ

فــي زيادةِ الحروفِ [6]

ويشتركُ فيها الاسمُ الفعلُ [7]، والزيادةُ تكون لأحد سبعة أمورٍ:

١ ـ أن تكونَ للدلالةِ علَى معنى كزيادةِ حروفِ المضارعَةِ وحروفِ التثنيةِ والجمعِ وما أشبهَها [8].

٢ ـ أن تكونَ للإلحاق حسبما تقدم في أبنية الأسماء والأفعالِ كزيادةِ الواو في جوهر إلحاقاً بجعفر.

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحج. ونصها «ثُمَّ لْيقضُوا تفثَهم وَلْيوفوا نذورَهُم ولْيطوَّفُوا بالبيت العتيق».
(٢) من الآية ١٥ من سورة الحج.
(٣) من الآية ١٥ من سورة الحج. ونصها «ثم ليقطع فلينظر هل يذهبنَّ كيدُهُ ما يغيظ».
(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحج.
(٥) الزمخشري في المفصل، ٣٥٦ وانظر إيضاح المفصل، ٢/ ٣٧٠.
(٦) المفصل، ٣٥٧.
(٧) بعدها في الأصل مشطوب عليه «ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً في كلمة فإنه منها لا أنها تقع أبداً زوائد» وهي من نص المفصل، ٣٥٧ وبإزائها كتب بلغ مقابلة بين يدي مؤلفة أدام اللّه أيامه.
(٨) المنصف، ١/ ١٥.

٣ ـ أن تكونَ لتليينِ اللفظ [١] وإزالة قَلقِ اللِّسانِ بسببِ توالي الحركات ولا تكونُ الزيادةُ لهذا المعنى إلا من حروفِ المدِّ كألفِ عماية وياء صحيفة وواو عجوز.

٤ ـ أن تكونَ للعوضِ عمَّا حُذِفَ كتاءِ إقامة [٢].

٥ ـ أن تكونَ للتكثيرِ كميمِ زُرقُم وسُتْهُمْ [٣].

٦ ـ أن تكونَ للإمكان كألفِ الوصلِ وهاءِ السكتِ في قِهْ في الوقف لأنه لا يمكن أن يُبْتَدأَ [٤] بحرفٍ، ويوقَف عليه.

٧ ـ أن تكونَ للبيانِ كزيادةِ هاء السكتِ أيضاً في نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٥] لبيانِ الحركةِ وفي نحو: يا زيداه لبيان الألفِ [٦].

وحروفُ الزيادةِ عشرةٌ يجمعهُا قولُه: اليومَ تنساهُ، ومعنى كونها حروفَ زيادةٍ أنه إذا وقعَ في الكلمةِ حرفٌ زائدٌ لغير الإلحاق ولغير التضعيف فلا يكونُ إلاَّ منها، وليسَ المرادُ أنها لا تقعُ إلا زائدةَ فإنها قد تقع أصولاً نحو: هَولٍ، ويُعرَفُ الزائدُ من الأصلي بواحدةٍ من ثلاث وهي: الاشتقاقُ وعدَمُ النظير وكثرةُ وقوعِ الحرف زائداً،
١٢١/ظ والمقدَّم في ذلك الاشتقاقُ وهو اشتراكُ اللفظين في المعنى / الأصلي، والحروف الأصول، كضاربٍ ومضروبٍ من الضرب، ولذلك حُكِمَ بزيادة النون في عَنْسَلٍ [٧] وهو الناقةُ السريعةُ لأنَّه موافقٌ في الحروفِ الأُصولِ وفي المعنى الأصلي لعسَل إذا أسرع ومنه عسلانُ الذئب [٨]، والحرفُ الزائدُ هو الذي يسقط في تصاريفِ الكلمة

---

(١) سماها ابن جني، الزيادة للمد، المنصف، ١/ ١٤.

(٢) هي عوض عن الألف المحذوفة.

(٣) وسماها بعضهم لتفخيم المعنى، شرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٩٤ ومناهج الكافية، ٢/ ١٣٧.

(٤) في الأصل يبتدىء.

(٥) الآية ٢٨ من سورة الحاقة.

(٦) أدرجها ابن جني تحت زيادة المعنى، المنصف، ١/ ١٥.

(٧) قال في الشافية، ٥٢٤ «فلذلك حكم بثلاثية عَنْسَل» وفي الجاربردي، ١/ ٢٠٠ «وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة، فالنون أصلية واللام زائدة والأول أصح لقوة المعنى ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخراً كما في عنصل» بتصرف.

(٨) إذا اضطرب في عدوه وهز رأسه، القاموس المحيط، عسل.

تحقيقاً وتقديراً (١) وقد تقدَّم في قسمي الاسم والفعل عند ذكر الأبنيةِ المزيد فيها نُبَذٌ من القولِ في زيادةِ هذه الحروف، وأَمَّا المذكورُ هنا فهو ما يميَّزُ بهِ بَيْنَ مواقع أَصَالَتِهَا ومواقع زيادتها (٢) وابتدأنا بذكرِ زيادةِ الهمزةِ ثمَّ الألف ثمَّ الياء ثم الواو ثم الميم ثم النون ثم التاء ثم الهاء ثم السين ثم اللام.

ذِكْرُ زيادةِ الهمزةِ (٣)

وهي إمَّا أن تقعَ أولاً أو غيرَ أول، أمَّا التي تقعُ أولاً، فإن وقَع بعدَها ثلاثةُ أحرف أصولٍ قُضِيَ بزيادتها (٤) كأرنب وأكرم إلاَّ أن يقومَ دليلٌ على أَصالتهَا كإمَّعةٍ (٥) وإمَّرةٍ (٦) أو على جواز الأمرين كأَوْلَقَ (٧) أما زيادةُ الهمزةِ في أرنب فلكثرةِ زيادتِهَا في هذا الموضعِ فيما عُرِفَ اشتقاقُه، وأما أكرم فللاشتقاق لأَنَّ كَرُمَ ليس فيه همزة وكذلك ما يأتي من هذا الباب مثل أحمد وأسود وما أشبههما لعدَم الهمزة في حَمِدَ وسَوِدَ، وأَمَّا أصالتُهَا في إمَّعَةٍ فلما صرفْنَا عَنْ زيادَتِهَا وهو أَنَّ إمَّعَةً صفة للذي يكونُ تبعاً لغيرهِ لضعفِ رأيهِ، فلَو كانت الهمزةُ فيها زائدةً لكانَ وزنُها إفْعَلَة لكن ليس في الصفات إفْعَلَة فلذلكَ حُكِمَ بأصالَتَهَا فيكون وزنها فِعَّلَة (٨) وأَمَّا جوازُ الأَصالةِ والزيادةِ في همزةِ أولقَ وهو ضربٌ من الجنونِ، فبعضُهم ـ وهم الأكثر ـ يقولون: إنَّ همزتَه أصليةٌ والواو زائدةٌ فيكون وزنُ أولقَ على هذا فَوْعَلَ، لأنَّه من أَلِقَ فكما أنَّ الهمزةَ في

---

(١) ترك أبو الفداء تعريف وتوضيح عدم النظير، وكثرة وقوع الحرف زائداً في موضع ما، مع أنه ذكرهما من الطرق الدالة على الزائد، ومعنى عدم النظير أنك لو حكمت بأصالة الحرف أو زيادته ثم لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنفل فإنك تحكم بزيادتها إذ ليس في الكلام فعلل مثل سفرجل بضم الجيم، أماكثرة زيادة حرف ما في موضع ما، فمثل الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر، فهي زائدة. . . انظر شرح الشافية للجاربردي، ١/ ١٩٩ وشرح الشافية، لنقره كار، ٢/ ١٣٩.

(٢) المفصل، ٣٥٧ والنقل منه بتمامه.

(٣) المفصل، ٣٥٧.

(٤) الكتاب، ٤/ ٢٣٥ والمنصف، ١/ ١٠١ والممتع، ١/ ٢٢٧.

(٥) الإمَّعة والإمَّعُ بكسر الهمزةِ وتشديد الميم الذي لا رأيَ له ولا عزمَ فهو يتابعُ كلَّ أحدٍ على رأيه ولا يثبت على شيء والهاءُ فيه للمبالغة. اللسان، أمع.

(٦) يقال رجلٌ إمَّر وإمَّرة أي أحمقُ ضعيفٌ لا رأيَ له. فصل المقال، للبكري، ١٦١ واللسان، أمر.

(٧) الأولق: الجنون، القاموس، ألق. وانظر الكتاب، ٤/ ٣٠٨.

(٨) شرح المفصل، ٩/ ١٤٥ والممتع، ١/ ٢٤٣.

ألقِ فاءُ الفعلِ، فكذلك هي في أولقَ، وبعضهم يقول: هو من وَلَق إذا أسرَعَ فوزنُه على هذا أفعَل [١]، لأنَّ الواو أصليةٌ فهي فاءُ الفعلِ والهمزة زائدةٌ كما رأيتَ من أصالةِ الواو في الفعلِ الذي هو وَلَقَ [٢]، وإن وقعت الهمزةُ أولاً ووقَعَ بعدَهَا حرفانِ أصليان أو أربعةُ أصول قُضيَ بأصالتها كإتْبٍ وإزارٍ وإصطبلٍ وإِصْطَخْرَ [٣] أَمَّا أصالة همزة إتْب وهو ثوبٌ بلا كُمٍّ ولا جيبٍ، فلئلا ينقص الاسمُ عن مثالِ الأصولِ فيبقى على حرفَيْنِ لو جعلنا همزَتَهُ زائدة، وإزار كذلكَ لأَنَّ الألفَ زائدةٌ، وأَمَّا أصالتُها في إصطبل وإصطخروما أشبههما فلأنَّ الأربعة مستثقلةٌ والهمزةُ حرفٌ ثقيلٌ وما كانوا ليزيدوا الثقيلَ ثقلاً، فيحكَمُ بأصالَتِهَا حتى يقومَ دليلٌ على الزيادة [٤] وأَمَّا الهمزةُ التي تَقَعُ غيرَ أول فكذلك يُقضَى [٥] بأصالَتِهَا، لأَنَّ الحشوَ لا يكاد يُزَادُ فيه إلاَّ أن يأتي ما يصرفُ عن ذلكَ ويوجب زيادتها كهمزةِ شَمْأَلٍ، ونِئْدلٍ وهو الكابوسُ، وجُرائض وهو العظيمُ البطن، وضَهْيَأَة وهي التي لا تحيضُ، كأنها ضاهَتِ الرجالَ، أَما زيادةُ همزة شَمْأَلٍ، فلأَنَّهُ من شَمَلَت الريحُ [٦]،
١٢٢/و وأَمَّا نئدل فلأنه من النِّدْلِ، ولقولهم: نَيْدُلان بِغَيْرِ همزٍ ولولا / سقُوطها في النِّدلِ وفي التثنية لقضيَ بأصالَتِهَا [٧] وأما جُرَائضُ فلقولهم: جِرْواض وجرياض بغير همزٍ، وأما ضَهْيَأَةٌ فلقولهم فيها أيضاً: ضَهْيَاٌ بغيرِ هاء فتكونُ الهمزةُ زائدةً ووزنها فَعْلَاء، لأنكَ لو جعلتَ الهمزةَ لامَ الفعلِ لكانَ وزنُهَا فَعْيَلَ بالفتح وهو غيرُ موجود في كلامهم [٨].

ذِكْرُ زيادةِ الأَلفِ [٩]

وهي إذا كانت في الأسماء والأفعال ومعها ثلاثة أصول فصاعداً قُضِيَ بزيادتِهَا، فألفُ غَزَا ورَمى ليست زائدة، لأنَّها مع أقل من ثلاثةِ أصولٍ، ولا تُزَادُ الأَلِفُ أولاً

(١) نسب هذا الرأي للزجاج، الخصائص، ١/ ٩.
(٢) الممتع، ١/ ٢٣٥.
(٣) بلدة بفارس، معجم البلدان، ١/ ٢١١.
(٤) شرح المفصل، ٩/ ١٤٥ والممتع، ١/ ٢٣١.
(٥) غير واضحة في الأصل.
(٦) ولقولهم: غدير شمول تضربه ريح الشمال حتى يبرد، وشرح الجاربردي، ١/ ٢٠١.
(٧) الممتع، ١/ ٢٢٧.
(٨) الكتاب، ٤/ ٢٤٨ ـ ٣٢٥ والمنصف، ١/ ١١١ والممتع، ١/ ٢٠٨.
(٩) المفصل، ٣٥٨.

لامتناع الابتداء بالسَّاكنِ، لكن تُزَادُ ثانيةً كضاربٍ وخاتمٍ [١]، وثالثةً كحمارٍ وكتابٍ. ورابعةً كحُبْلَى وجلباب وسرداح وهي الناقةُ الكثيرةُ اللحم، وخامسةً نحو: حِلِبْلاَب وهو نباتٌ يتعلَّقُ بالشجر [٢] ولا تزاد الألف في حشو الاسم للإلحاقِ لكن في آخره كألف معزَى، فإنَّها للإلحاق بدرْهَم لا للتأنيث، أمَّا زيادتُها فلقولهم: مَعْزٌ وَمَعَزٌ [٣] وأمَّا كونها ليست للتأنيث فلتنوين معزى، والمعزى أعجمي أجرتْهُ العرَبُ مجرى رجلٍ وفرَس فدخلهُ الإلحاقُ بزيادةِ الألف كما دخلَ في الأسماءِ العربيَّةِ. وأمَّا إذا وقعت الألفُ آخرا فهي على أحدِ ثلاثةِ أوجه: إمَّا للإلحاقِ كما قلنا في ألفِ معزى، وإمَّا للتأنيثِ كألف حُبْلَى، وإمَّا لغيرِهمَا كألفِ قبَعْثَرى وهو العظيمُ الخلقِ فإنَّ ألفَه كألفِ كتاب لا للتأنيث ولا للإلحاق، أما كونها لغيرِ التأنيث فلتنوين قبعثرى، وأمَّا كونها لغير الإلحاق فللزيادةِ على الغايةِ، لأنَّ غايةَ الأُصُولِ خمسةٌ وليسَ لهم أصل سداسيٌّ ليلحق بهِ [٤].

ذِكْرُ زيادةِ الياءِ [٥]

وهي إنْ كانت مع ثلاثة أصولٍ فهي زائدةٌ أينما وقعت سواء كانت أُولَى [٦] كيَلْمَع وهو السَّرَابُ، ويَهْيَرَ وهو الحجرُ الصلبُ، ويضربُ، أو ثانيةً [٧] كَبَيْطَرٍ أو ثالثة [٨] كعِثْيَر وهو الغُبَارُ، أو رابعةً [٩] كَزِبْنِيَةٍ [١٠]، أَمَّا زيادتُها في يَلْمَع فلقولهم: لمعَ وأمَّا في يَهْيَرَ والزائدة [١١] هي الأولى، فلأننا لو جعلنا الثانيةَ هي الزائدة لَزِمَ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢٤٩.

(٢) وهو اللبلاب، القاموس المحيط، حلب.

(٣) قال ابن جماعة، ١/ ٢٠٤: وهما لغتان جاء بهما التنزيل، وبالإسكان قرأ الأكثر، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٠٨.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٠٣ والمنصف، ١/ ٥١ والممتع، ١/ ٢٠٦.

(٥) المفصل، ٣٥٨.

(٦) الكتاب، ٤/ ٢٣٦ ـ ٣١٣.

(٧) الكتاب، ٤/ ٢٣٦.

(٨) الكتاب، ٤/ ٢٦٧.

(٩) الكتاب، ٤/ ٢٦٨.

(١٠) الزبنية كهبرية متمرد الجنّ والإنس والشديد، جمعها زبانية أو واحدها زبني، القاموس، زبن.

(١١) في الأصل والزائد.

وجودُ فَعْيَل وهو غيرُ موجودٍ في كلامهم فوزنه يَفْعَلُ [1]، وأَمَّا بَيْطَرَ فلأَنَّه من بطَر إذا شَقَّ وأَمَّا في عِثْيَرٍ وزِبْنِيةٍ وهو واحدُ الزبانية، فلأنها لا تكون في مثلها فيما عُرِفَ اشتقاقهُ إلا زائدة فوجَبَ القضاءُ بزيادتِهَا فيما لم يعرَفْ اشتقاقُه حملاً على ما عُرِفَ اشتقاقُه إلَى أن يقومَ دليلٌ على خلافِهِ كالياءِ في يَأْجَجٍ وهو وادٍ بقربِ مكَّةَ [2]، وفي مَرْيَم ومدينَ، وفي صِيصِية وهي شوكةٌ يسوِّي بها الحائكُ السَّدَاةَ [3] واللُّحمة، وفي قوقيتُ، أَمَّا الدليلُ علَى أَصَالَتِهَا في يَأْججٍ فزيادة الجيم الأخيرة، لأَنَّها زائدةٌ للإلحاقِ بجعفرٍ ولأَجلِ الإلحاق لم تدغم فيها الجيمُ الأُولَى وإذا كانت الجيمُ زائدةً لزِمَ أَصالةُ
١٢٢/ظ الياءِ لئلا تنقصَ الكلمةُ عن مثال الأصولِ فوزنُ يأجج فَعْلَلَ لا يَفْعَلُ [4] / وأَمَّا الياءُ في مَريم ومِدْيَنُ فلعدَمِ فَعيلَ بفتح الفاء فوزنهما فَعْلَلَ، وكانَ القياسُ أن يقالَ: مِريمُ ومِدْيَنُ بكسر أولهما، ليصيرا على وزن عِثْيَر، وأما أصالتهما في صِيْصِيةٍ فلأَنَّهُمْ لو جعلُوا الياءين زائدتين نقصت الكلمةِ عن مثال الأصولِ، ولا وجهَ للقضاءِ بزيادةِ إحداهما دون الأُخرى، فلما امتنع أن تكونا زائدتَيْنِ لزِمَ أصالتُهما [5] وأَمَّا قوقيتُ فياؤه مبدلةٌ من واو كان الأَصلُ قَوْقَوتُ، فقلبُوا الواو الثانية ياءً لوقوعِهَا رابعةً كما قلبت في ادعيت والكلامُ في أصالتها كالكلام في صِيصية [6]. وأَمَّا إذا كانت الياءُ مع أربعة أصولٍ، فإن كانت الياءُ أولاً كيستعور وهو اسمُ مكانٍ بالحجاز [7] فهي أَصلٌ لأَنَّ بنات الأربعة إذا لم تكن جارية على الفعل فلا تلحقها الزوائد من أولها، لأن بنات الأربعة أقل تصرفاً من بنات الثلاثة، وقد ضعفت الزيادة في أوائل بنات الثلاثة ولم تتمكن كتمكنها في الوسط والآخر، لأَنَّه قد يجتمعُ فيهما زيادتانِ ولم يقع ذلك في أوائلها، وإذا كان كذلك لم تجز في أوائل بناتِ الأَربعة، بخلافِ الجارية على الفعلِ فتلحقها خاصةً الزيادةُ من أوائِلهَا نحو: منطلقٍ ومدحرجٍ، وأَمَّا إذا لم تكن الياءُ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣١٣.
(٢) معجم البلدان، ٥/ ٤٢٤.
(٣) في الأصل السّدا.
(٤) الكتاب، ٤/ ٣١٣.
(٥) الكتاب، ٤/ ٣٠٣ والمنصف، ١/ ١٤٥، وشرح الشافية، ٢/ ٣٧٥.
(٦) الكتاب، ٤/ ٣١٤ وشرح المفصل، ٩/ ١٤٩ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٢٣.
(٧) في معجم البلدان، ٥/ ٤٣٦ موضع قبل حرة المدينة فيه عضاه وسمُرٌ وطلح.

أولاً على الوجهِ المذكورِ فهي زائدةٌ كما في سُلَحفيَةَ لجمعها على سلاحف، لأَنَّ الزيادةَ في غيرِ الأَوائل لا تمتنعُ في بناتِ الأربعةِ [١].

ذِكْرُ زيادةِ الواوِ [٢]

وهي لا تُزادُ أولاً لكن في غير الأَوائل، فمثالُها زائدةً ثانيةً [٣] عَوْسَجٌ لأَنَّه من عسجَ إذا مدَّ عُنُقَهُ [٤]، وثالثةً [٥] قَسْوَرٌ لأَنَّه من القسرِ [٦]، ورابعةً [٧] عُنْفُوانٌ وهو أولُ الشباب لأَنَّه من العنف ضد الرفقِ، وخامسةً [٨] قَلَنْسوةٌ لأَنَّها من قَلْنَسَ، فالواو في مثلِ هذا كله زائدةٌ، إلاَّ أن يعترض ما يقضي بأصالتها نحو واو عِزْويت وهو اسمُ موضع [٩] لأَنَّه لو قُضيَ بزيادتِهَا لكان وزنهُ فِعْويل فيدخل في الكلامِ ماليسَ منه، لأَنَّه ليسَ في كلامهم فِعْويل، وإذا انتفى فَعْويلٌ كان وزنه فِعْليتُ مثل عِفريت، فتكون الياءُ والتاءُ زائدتَيْنِ، والواو لام الكلمة، وأَمَّا في أوائل الكلم فلا تقعُ الواو زائدةً لأَنَّهم قد يبدلون الواو الأَصلية إذا وقعت أولاً استثقالاً لهَا كما أُبدلت تاءً في تُراث وهمزةً في أُقتِّت فلئلا [١٠] تزاد أولاً بطريقِ الأَوْلَى، وأَمَّا واو وَرَنْتَل وهو الداهيةُ، فأصلية وليست زائدةً وإنما الزائدُ النون للإلحاق بسفرجل كزيادتها في جَحَنْفَل وهو الجيشُ العظيمُ ووزنه فَعَنْلَل، فإن قيل: إنَّ الواو [١١] لا تكونُ أصلاً في بناتِ الأربعةِ إلاَّ مع التضعيفِ ولا تضعيفَ في وَرَنْتَل فليست الواو فيه أصلاً، فالجواب: أنَّ جعلَ الواو أصلاً في ورنتل أقرب وأَوْلَى من جَعْلِهَا زائدةً، لأَنَّها ثبتت أصلاً في بنات الأربعة مع

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢٣٦ ـ ٢٩٣ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٢٥.
(٢) المفصل، ٣٥٨
(٣) الكتاب، ٤/ ٢٧٤ والمقتضب، ١/ ٥٧.
(٤) في المشي، اللسان، عسج.
(٥) الكتاب، ٤/ ٢٧٤ وشرح المفصل، ٩/ ١٥٠.
(٦) وهو القهر على كره، اللسان، قسر.
(٧) الكتاب، ٤/ ٢٧٥ ـ ٣١٥ والمقتضب، ١/ ٥٧.
(٨) الكتاب، ٤/ ٢٩٢ والمقتضب، ١/ ٥٧.
(٩) معجم البلدان ٤/ ١١٩.
(١٠) غير واضحة في الأصل.
(١١) في الأصل الواو والياء، وانظر السؤال والجواب في شرح المفصل، ٩/ ١٥٠.

١٢٣/و التضعيفِ ولم تكن قط زائدةً في بناتِ/ الأربعة لا مع التضعيف ولا مع غيره.

ذِكْرُ زيادةِ الميم [١]

وهي إمَّا أنْ تقَع أولاً أو غير أول، أَمَّا التي تقعُ أَولاً فإنْ وَقعَ بعدَها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصول، فحكمُها حكم الهمزة في القضاءِ بزيادتها، وهي إنما تزادُ أولاً في الأَسماء فتزاد في مفعولٍ مِنَ الفعلِ الثلاثي كمضروبٍ، وفي اسم الزمانِ والمكانِ كمقتلٍ، وفي اسمِ الفاعلِ من بنات الأَربعةِ وما وافقهُ كمُكرِم ومُدحرج، وفي مفعالٍ للمبالغة كمقياس ومفتاحٍ [٢]. وزيادةُ الميم أولاً أكثرُ من زيادةِ الهمزة أولاً، والذي يدلُّ علَى زيادتها في جميع ما ذكرناه الاشتقاق ألا ترى أَنَّ مضروباً ومقتلاً ومحبساً من الضرب والقتل والحبسِ ومُدحرِجٌ من دحرجَ ومُكرِمٌ من أكرم ومقياسٌ من قاسَ، ومفتاحٌ من فتح، فإن أَبهمَ ما يأتي فيه الميم أولاً حُمِلَ على ما عُلِمَ إلَى أَنَّ يقومَ دليلٌ على أَصالتِهَا كميم معدّ، ومعزًى، ومأجِج اسم مكان [٣] ومهدد اسمُ امرأة ومَنْجَنُونٍ وهو الدولابُ [٤]، ومَنْجَنيقٍ، فإنَّ الميمَ في جميع ذلك أصليةٌ أَمَّا مَعَدُّ فلقولهم: تمعدَدُوا، أي كونوا على ما كانَ عليه مَعَدُّ من خلقِه وطريقتِه، فميم مَعَد هي ميم تمعدَدُوا، وهي في تمعدَدُوا أَصلٌ لأَنَّ الميمَ لا تُزادُ في الأَفعالِ فهي في مَعَدٍّ أصل، ووزنه فَعَلّ بتشديد اللاَّم [٥] وأَمَّا معزى فلقيام الدليلِ على زيادة الألفِ للإلحاقِ بدرهم فلو لم تكن الميمُ أصلاً لنقصَ الاسمُ عن مثال الأصول [٦] وأَمَّا مهدَد ومأَجِجٌ فإنما كانت الميمُ أصلية فيهما، لأَنَّهما من مَهَدَ يَمْهَدُ، وَمُؤجَ يَمْؤُجُ الماءُ إذا صار أُجَاجا، وحملهما علَى ذلك أَوْلى من جعلِ الميم زائدةً حملاً على هددٍ وأَجج، لأَنَّ عدمَ تغييرِ العَلَم أَوْلَى مِنَ المصير إلَى تغييرِهِ، فوزنُ مَأْجَج ومَهْدَد فَعْلَلٌ واللاَّم الثانية زائدة للإلحاق بجعفر، ولذلك لم تدغم لأَنَّه لو أدغم لفات الغَرَضُ الذي له زيدت اللامُ،

---

(١) المفصل، ٣٥٨.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٧٢ والمقتضب، ١/ ٥٨ والمنصف، ١/ ١٢٩ وشرح المفصل، ٩/ ١٥١.

(٣) معجم البلدان، ٥/ ٣٢.

(٤) وهي الدولاب التي يستقي عليها، اللسان، منجنون، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٠٩.

(٥) المنصف، ١/ ١٢٩.

(٦) شرح المفصل، ٩/ ١٥١ ـ ١٥٢.

وهو الإلحاق [١] ولو قلنا بزيادة الميم واللام معاً لنقصَ الاسمُ عن مثالِ الأُصولِ، فَلزِمَ أَنْ تكونَ الميمُ أصلاً، وأَمَّا مَنْجَنُون فميمه أصليةٌ وقد تكررت فيه النونُ عيناً ولاماً للإلحاق بعَضْرَفُوط فوزنُهُ فَعْلَلُول إذ ليس في العربية منفعول، ومنَ الدليلِ علَى أَصالةِ النون أيضاً جمعهُ على مناجينَ، وإذا ثبتتَ أَصالةُ النون فيه ثبتت أَصالةُ الميم، وإلاَّ لكانَ وزنه مفعلُول، وهو معدوم في كلامهم [٢] وأيضاً فاجتماعُ زيادتَيْنِ في أَولِ الكلمةِ لا يكونُ إلاَّ فيما كانَ جارياً علَى الفعلِ نحو: منطلقٍ ومستخرج [٣] وأَمَّا مَنْجنيقُ ففي أَصالةِ الميم خلافٌ ومَذْهَبُ الأَكثر [٤] أَنَّها أصل، والنونُ زائدةٌ لقولهم: مجانيق فسقوطُها في الجمعِ دليلٌ علَى زيادتِهَا وإذا ثبتت زيادةُ النونِ، قضيَ بأَصالةِ الميم، لأَنَّه لا يجتمعُ زيادتانِ في أَوَّلِ الاسم، إلاَّ أَن يكونَ جارياً علَى فعله في نحو: منطلقٍ ومستخرجٍ، وإذا كانت الميمُ أَصلاً فيه/ كان وزنه فَنْعَليل، وأَمَّا إذا وقعت أولاً خامسةً فهي أصلٌ ١٢٣/ظ
كَمَرْزَنْجُوش [٥] لما سَبَق من أَنَّ زيادةَ الهمزةِ مستثقلةٌ في ذواتِ الأَربعةِ لطولِهَا فلم يكونوا ليزيدوا الثقيلَ ثِقَلاً، وإذا كانت لا تُزادُ أَولاً في ذوات الأَربعةِ فذواتُ الخمسةِ بذلك أَوْلَى، فيحْكَمُ بأَصالتِهَا ما لم يَقُم دليلٌ علَى الزيادةِ. وأَمَّا الميمُ التي تَقَعُ غيرَ أَول [٦] فهي أصلٌ لأَنَّه ليسَ بموضعِ زيادتها إلاَّ أَنْ يدلَّ دليلٌ على الزيادةِ كميم دُلامص [٧] وقُمارص وهِرْمَاس وزُرْقُم، أَمَّا دُلامصُ وهو البَرَّاقُ فلقولهم: دِلاص [٨] وأَمَّا قُمارص وهو الحامضُ، فلقولهم: لبنٌ قارص لكونه يقرصُ اللسانَ [٩] وأَمَّا

---

(١) الممتع، ١/ ٢٤٩.

(٢) الإيضاح، ٢/ ٣٨٤ والممتع، ١/ ٢٥٦.

(٣) الكتاب، ٤/ ٢٩٢ والمنصف، ١/ ١٤٥.

(٤) كسيبويه والمازني وابن جني، الكتاب، ٤/ ٢٩٣ والمنصف، ١/ ١٤٦ وشرح المفصل، ٩/ ١٥٣. والممتع، ١/ ١٥٣.

(٥) المرْزَجُوش: نبت وزنه فعللول بوزن عَضْرَفُوط، والمَرْزَنْجُوش لغة فيه، اللسان، مزرجش، وقال ابن جماعة، ١/ ٢٢١ هو المردقوش وكلاهما معرب.

(٦) بعدها مشطوب عليه (أي تقع حشواً).

(٧) في الأصل دلامص بفتح الدال، وهي بضمها في الكتاب، ٤/ ٣٢٥ ـ ٣٧٤ والمقتضب، ١/ ٥٩ واللسان دلص.

(٨) الكتاب، ٤/ ٢٧٤ ـ ٣٢٥ والمقتضب، ١/ ٥٩ والمنصف، ١/ ١٥١.

(٩) من شدة حموضته، اللسان، قرص.

هرماس وهو الأَسدُ فلأَنَّه من الهرسِ، وأَمَّا زُرْقُم ونحوه ستهم فلأنه بمعنى الأزرقِ والأَستهِ، فقد دلَّ على زيادةِ الميم حشواً في ذلك كلِّه، الاشتقاقُ، لسقوطِ الميم فيما ذُكِرَ من دِلاص وقَارص، والهرس والأزرق والأسته [١]، والميمُ من زياداتِ الأسماء، ولا حظَّ للفعلِ فيها، ولذلك قُضِيَ بأَصالةِ ميم معدّ، لكونها أَصلاً في تمعدَدُوا، وأما قولهم: تَمَسْكَنَ وتمدرعَ وتَمَنْدَلَ فشاذ [٢].

ذِكْرُ زيادةِ النونِ [٣]

ولها في ذلك موضعان: أَحدُهما: موضعٌ تكثر زيادتُها فيه فمتَى وجدت في ذلك الموضع قُضيَ بزيادتها فيه إلاّ أنْ يقومَ دليلٌ على أَصَالَتِها، وثانيهما: موضعٌ يقلُّ زيادتُها فيه، فمتى وجدت في ذلك الموضع قضيَ بأَصالتِها إلاّ أنْ يقومَ دليلٌ على زيادتها.

أَمَّا الموضعُ الذي تكثر زيادتُها فيه فلَهُ عدَّةُ صورٍ:

منها: أَنْ تقعَ النونُ أخيراً بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ قبلها ثلاثُ أحرف أصولٍ [٤] فإذا وقعت كذلك فاحكم بزيادتِهَا إلاّ أَنْ يقومَ دليلٌ على أصالِتها كما سيأتي، فإذا وقعت النونُ على هذه الصفة فالأصل أَنْ تلحقَ الصفاتِ مما مؤنثه فَعْلَى نحو: سكران لأَنَّ الصفاتِ بالزيادةِ أَوْلَى، لشبهِهَا بالأفعال، وأَمَّا الأعلام من نحو: مروان وقحطان وعثمان، فمحمولةٌ علَى الصفاتِ في ذلك، وأَمَّا نحو: عِنّان وسِنَان، فنونهما أصلٌ لعدمِ تقدُّم ثلاثة أصول على الألف [٥] وأَمَّا دهقان [٦] وشَيطان، فإنه وإن كان قبلَ الألفِ ثلاثة أُصول ولكنَّ النونَ فيهما أصلٌ لقيامِ الدليل على أصالَتِها، لأَنَّ دهقَان من تدهقَنَ، وشيطانَ من تشيطَنَ، وكذلك حسّانُ وحمَارُ قبَّان [٧] وفَيْنَانُ وهو الرجلُ

---

(١) الإيضاح، ٢/ ٣٨٣ والممتع، ١/ ٢٤٢.

(٢) الشافية، ٥٢٤، وفي الممتع، ١/ ٢٥١ والأحسن تسكَّن وتدرَّع، وفي شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٠٢ هو من قبيل الغلط على توهم الميم أصلاً.

(٣) المفصل، ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٤) الكتاب، ٤/ ٢٣٦.

(٥) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٢٧ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٦٥.

(٦) الدهقان: بالكسر والضم، القوي على التصرف مع حدة، القاموس، دهق.

(٧) دويبة، اللسان، قبن.

الكثيرُ الشعرِ فيمن صَرفَها [١]، لأَنَّها من حَسُن وقَبنَ وفَنَنَ إذا أَبعدَ في الأَرض [٢] فنونُ جميع ذلك غير زائدة، ولذلك صُرِفَتْ، ومنهم مَنْ جَعَلَ النون في حسَّان وحمار قبّان زائدةً ومنعهما الصرفَ حملاً على الأكثر وهو القياسُ، فيكون حسَّانُ من الحسْنِ وحمار قبّان من القب [٣]، والقاعدةُ في ذلك أنَّ ما آخره ألف ونونٌ بعد ثلاثة أصول إن كان مشتقاً مما ليس فيه نونٌ، فنونُه زائدةٌ وهو غيرُ منصرف كسكران لأنه من السكر فنونُه زائدةٌ وهو غيرُ منصرف، وإن كانَ مشتقاً مما فيهِ النونُ فنونُه غير زائدةٍ، وهو منصرفٌ كندمان، لأنَّه من الندامة فنونه غيرُ زائدة وهو منصرفٌ، وأَمَّا دهقانُ وشيطانُ فإن كانا/ من تَدَهْقَن وتَشَيْطَنَ فنوناهما غيرُ زائدتَيْن وهما منصرفانِ وإن كانا من دهقَ ١٢٤/و وشيطَ كانت النونُ فيهما زائدةً وهما غيرُ منصرفَيْنِ لزيادتِهَا.

ومنها: زيادتُها في أَول الفعلِ المضارعِ، والفعلِ المطاوع نحو: نَفْعَلَ وانفعلَ.

ومنها: زيادتُها في آخر الجمع نحو: غربان، وفي المصدرِ نحو: غَلَيان.

ومنها: زيادتها سادسة في نحو: زعفران وسابعة في نحو: عَبَيْثِرانَ لأنها لو جعلت أصليةً فيهما لخرجا عن وزن أبنيةِ الأصول.

ومنها: أَنْ تزادَ ثالثةً ساكنةً نحو: جَحَنْفَل [٤]، وشَرَنْبث وهو الغليظُ الكفين وعَصَنْصَر وهو اسمُ جَبَلٍ [٥] وغَضَنْفَر [٦] وعَرَنْدَد [٧] فالنونُ زائدةٌ في ذلك كلِّه، لأَنَّ الألفَ والواو والياءَ تكثرُ زيادتُها إذا وقعت هذا الموقع في بناتِ الأربعةِ كالألفِ. في نحو: مساجدَ، والواو في نحو: فَدَوْكَس وهو الأَسدُ، والياءِ في نحو: دُرَيْهِم،

---

(١) ووزنهما فعَّال، وقبان حينئذٍ من قبن، وفَيْنَان من فَنَنَ، كما ذكر أبو الفداء، وفي إيضاح المفصل، ٢/ ٣٨٤ أن معناه ذو فنون فثبت أن الياء زائدة، والنون أصلية.

(٢) هذا المعنى لقبن، وفينان قد تقدم ذكره.

(٣) ووزنهما فعلان، فوجدت العلمية والزيادة، الإيضاح، ٢/ ٣٨٥، يقال: قبَّ القوم قباً صخبوا في خصومة، وقبَّ الأسد والفحل، إذا سمعت قعقعة أنيابه، والقبُّ رئيس القوم وسيدهم، والقبُّ ضرب من اللجم أصعبها وأنظمها اللسان، والقاموس: قبب.

(٤) الجحنفل: الغليظ الشفتين، اللسان، جحفل.

(٥) وقيل: هو ماء لبعض العرب، معجم البلدان، ٤/ ١٢٨.

(٦) الأسد: وقيل هو الغليظ، اللسان، غضنفر.

(٧) العرندد والعرند بالضم: الصلب الشديد، القاموس، عرد.

فكذلك النونُ إذا وقعت هذا الموقع لأنَّها من حروفِ الزيادة، وقد وقعت في موقع كَثُرَ فيه زيادةُ الحروفِ المذكورة فوزنُ ما ذُكِرَ من جَحَنْفَلٍ إلى غضنفرٍ فَعَنْلَلٌ [1] وأَمَّا الموضعُ الذي تقلُّ زيادةُ النونِ فيه، فهو أن تقعَ غيرَ ثالثةٍ سواء كانت أُوْلَى كَنَهْشَلٍ وهو الذئبُ وهو فَعْلَلٌ مثل جَعْفَرٍ فلذلك لم يمكن الحكمُ بزيادةِ نونه، أو كانت ثانيةً كَحِنْزَقْرٍ وهو القصيرُ، وإنَّما كانت نونُه أصليَّة لأنها في مقابلَةِ الأصولِ إذ هي بإزاءِ الرَّاءِ مِنْ قِرْطَعْبٍ [2] قال سيبويهِ [3]: إذا كانت النونُ ساكنةً ثانيةً لا تُجعلُ زائدةً إلاَّ بدليلٍ، وأَمَّا إذا قامَ دليلٌ علَى الزيادةِ فهو مقدَّمٌ فيحكَمُ بزيادتِهَا حينئذٍ كما في نرجسٍ وعَنْبَسٍ وهو الأَسَدُ، وعنسل [4] وعفرنى وهو من أَسماءِ الأَسدِ، وبُلَهْنِيَةٍ، وخَنْفَقيقٍ [5] أَمَّا نرجس فلعدَم النظيرِ لو قلنا بأصالةِ نونهِ، لأنَّه ليس في الكلامِ مثلُ جعفرٍ بكسر ما قبل آخره فوزنه نَفْعِل، وأَمَّا عَنْبَسٌ وعنسلٌ فمنَ العبسِ والعسلِ وهو الإسراع، وعسلانُ الذئب شدَّةُ عدوهِ [6]، وأَمَّا عفرنًى فالنون والألف فيه للإلحاق وهو من قولهم: جاء في عُفُرَّةِ الحَرِّ بضم العين والفاء أَي في شدَّة الحَرِّ [7] وأَمَّا بُلَهنيَةٌ وخَنْفقيقٌ فالنونُ زائدةٌ فيهما لقولهم: عيش أَبلَهُ [8] وخفقَ الريحُ يخفِقُ أي أسرع [9].

ذِكْرُ زيادةِ التاءِ [10]

وهي تُزادُ في الأوائل وفي الأَواخر، فهي تزادُ حيثُ لا تزادُ الواو، وقد اطَّردت

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٢٢.

(٢) يقال: ما عليه قرطعبة، أي قطعة خرقة، وماله قرطعبة (بضم القاف) أي ماله شيء، اللسان، قرطعب.

(٣) الكتاب، ٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٤) بعدها مشطوب عليه «وهي الناقة السريعة» وقد شرحها بعد.

(٥) الخنفقيق: السريعة جداً من النوق والظلمان، القاموس، خفق.

(٦) الكتاب، ٤/ ٣٢٠.

(٧) في اللسان، عفر يقال جاءنا فلان في عُفُرَّةِ الحَرِّ بضم العين والفاء، لغة في أفرة الحر، وعفرة الحر أي شدته» وانظر الكتاب، ٤/ ٣٢٠.

(٨) أي واسع قليل الغموم، اللسان، بله، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٢٠.

(٩) في الكتاب، ٤/ ٣٢٠: ومما جعلته زائداً بثبت. . . ونون خنفقيق لأن الخنفقيق الخفيفة من النساء الجريئة، وإنما جعلتها من خفق يَخْفِقُ كما تخفق الريح، يقال: داهية خنفقيق، فإما أن تكون من خفق إليهم أي أسرع إليهم وإما أن تكون من الخفق أي يعلوهم ويهلكهم.

(١٠) المفصل، ٣٥٩.

زيادةُ التاءِ في التفعيلِ (١) كالتقطيع، لأنَّه من قطَّع فكانت التاءُ في التقطيعِ عوضاً من تشديد الطاء، وفي التَّفْعَال كالتسآل والتكرار، وفي التَّفعُّلِ كالتكلم وفي التفاعل كالتخاصم وفي فعليهما نحو: تكلَّم وتخاصمَ، وزيدت ثانيةً في نحو: الاقتطاع وفي فِعْلِه نحو: اقتطَعَ وافتقَر، وزيدت في أوائل الفعلِ المضارعِ نحو: تَقُومُ وزيدت/ في الآخر للتأنيث (٢) نحو: قامتْ ومسلمةٌ صالحةٌ، وزيدتْ في جمعِ المؤنث السَّالمِ (٣) نحو: مسلمات، وفي رغبوت (٤) وهو عظيمُ الرغبةِ، وفي جبروتٍ وعنكبوتٍ لورودِ العَنْكَب بمعناه (٥) ثمَّ التاءُ فيما سوى هذهِ المواضع أصلٌ إلا في نحو: تَرْتُب (٦) وهو الأَمْرُ الراتبُ الثابتُ، والتاءُ الأُولى فيه زائدةٌ، لأنَّه ليس في الكلامِ فَعْلُل بضمِّ اللاَّمِ الأُولَى، فهو تَفْعُل (٧)، وإلاَّ في نحو: تَوْلَج وهو كناسُ الوحشِ، والتاءُ فيه بدلٌ من الواو لأنَّه من الولوجِ فوزن تَوْلَجٌ تَفْعَل، وقيل: إنَّ تَفْعَل قليلٌ، وفوعلٌ كثيرٌ فهو فوعلٌ، فتكونُ التاءُ أصلاً على هذا القولِ الآخر (٨) وإلاَّ في سَنْبَتَةٍ وهي قطعةٌ مِنَ الدَّهرِ، وتاؤها زائدة لقولهم: مضَى سَنْبٌ من الدَّهرِ، وسنبتةٌ فسقوط التاءِ دليلٌ على زيادتِهَا (٩). ١٢٤/ظ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣١٧ ـ ٣١٨ وشرح الشافية، ٢/ ٣٧٨.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٣٦ والمقتضب، ١/ ٦٠.

(٣) الكتاب، ٤/ ٢٣٦ والمقتضب، ١/ ٦٠.

(٤) الكتاب، ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٧٢ والمقتضب، ١/ ٦٠.

(٥) الكتاب، ٤/ ٣١٦ والممتع، ١/ ٢٧٧ واللسان، عنكب.

(٦) كذا في الأصل بفتح التاء الأولى وضم الثانية، وهي في الكتاب، ٤/ ٣١٥ ترتب بضم الأولى وفتح الثانية وحكى في اللسان، الترتب بضم التاءين، والترتب بضم الأولى وفتح الثانية، وفي حاشية ابن جماعة، ١/ ٢١٩ ما نصه: «في كل منهم» أي في تَتْفُل وترتب ثلاث لُغات حكاها الموصلي وغيره، فتح الأولى وضم الثالث والعكس وضمهما» ولعل مما يؤكد أن أبا الفداء يريدها على نحو ما ضبطت أن فعلل في قوله بعد ذلك: وليس في الكلام فَعْلُل قد ضبط بفتح الفاء وضم اللام الأولى ومثله تَفْعُل، أما الضبط الوارد في الكتاب، ٤/ ٣١٥ فهو محمول على ترتب بفتح التاء الأولى قال الجاربردي، ١/ ٢١٨ وترتب بضم الأول فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فعلل موجوداً في كلامهم كبُرْثُن، لما ثبت زيادتها في تتفل وترتب بفتح الأول فيهما، لأن اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في أحدهما أصلاً وفي الآخر زائداً».

(٧) قال عنها الخليل: إنها فوعل لأنك لا تجد في الكلام تفعلاً اسماً، وفوعل كثير، الكتاب، ٤/ ٣٣٣. وما ذهب إليه الزمخشري من كونها على وزن تَفْعُل، هو رأي البغداديين، شرح المفصل، ٩/ ١٥٨.

(٨) الكتاب، ٤/ ٣٣٣ والمنصف، ١/ ٢٢٦.

(٩) الكتاب، ٤/ ٣١٦ والممتع، ١/ ٢٧٦.

ذِكْرُ زيادةِ الهاءِ [1]

وهي قد زيدت آخراً زيادةً مطردةً للوقفِ وذلكَ لبيانِ الحركةِ أو حروفِ المدِّ [2] أَمَّا زيادتُهَا لبيانِ الحركةِ فإنَّما تلحَقُ بالحركةِ الغيرِ الإعرابيَّةِ وغيرِ المشبهة بها نحو ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [3] وثمَّة، ولا تدخلُ علَى حركةِ بناءٍ تشبهُ الإعرابَ فلا تدخلُ علَى الفعلِ الماضي نحو: قامَهْ وضَرَبَهْ ولا علَى المنَادى نحو: يا زيدُهْ لأَنَّهما يشبهانِ المعرَبَ، وإذا لم تدخلْ علَى ما يشبهُ المعربَ فلئلا تدخلَ على المعرَب بطريقِ الأَولَى، وأَمَّا زيادتُها لبيانِ حروفِ المَدِّ التي هي: الألفُ والواو والياءُ فنحو وازيداه. واغُلامُهوهْ [4] ونحو: ﴿حِسَابِيَه﴾ [5] وزيدت الهاءُ أَيضاً زيادةً غير مطردة مما سُمِعَ ولا يُقَاسُ عليه في جمع أَمٍّ كقولكَ: أُمَّهات، وقالوا: أُمَّات بغير هاء لكنّ أُمَّهات بالهاءِ يكثر في الأناسي، وأُمَّات بغيرِ هاء يكثرُ في البهائم [6] وقَدْ جَمَعَ اللغتَيْنِ مَنْ قَالَ [7]:

إِذَا الأُمَّهــاتُ قَبحْـــنَ الـــوجُـــوهَ ... فَــرَجْــتَ الظَّــلامَ بــأُمَّــاتِكَــا

وزيدت الهاءُ أيضاً في الواحدِ، فقالوا: أُمَّهتي قَالَ الشاعرُ: [8]

أُمَّهتـــــي خِنْـــــدف واليَـــــاسُ أَبـــــي

---

(1) المفصل، ٣٥٩.

(2) الكتاب، ٤/ ٢٣٦ وشرح المفصل، ١/ ٢.

(3) من الآية ٢٠ من سورة الحاقة.

(4) الكتاب ٤/ ٢٣٦ وشرح المفصل، ١٠/ ٢.

(5) من الآية ٢٠ من سورة الحاقة.

(6) المقتضب، ٣/ ١٦٩ وشرح الشافية للجاربردي ١/ ٢٣٠ وشرح الشافية، ٢/ ٣٨٣ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٦٩.

(7) البيت لمروان بن الحكم ورد منسوباً له في شرح شواهد الشافية، للبغدادي، ٤/ ٣٠٨ وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ١٠/ ٣ ـ ٤ وشرح الشافية، ٢/ ٣٨٣ وحاشية ابن جماعة ١/ ٢٣٠ ولسان العرب، مادة أمم وشرح التصريح، ٢/ ٣٦٢ وهمع الهوامع، ١/ ٢٣.

(8) الرجز لقصي بن كلاب وقبله:

مُعْتَـــزِمُ الصَّـــوْلَـــة عَـــالـــي النَّسَـــب

ورد الرجز منسوباً له في شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٣٠ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٢٣٠ ولسان العرب، أمم، وسلل، ومناهج الكافية، ٢/ ١٥٨ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٧ وورد من غير نسبة في المحتسب، ٢/ ٢٢٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٣ ـ ٤ والهمع، ١/ ٤٣. خندف: امرأة إلياس بن مضر، والخندفة في اللغة: سرعة في مشي.

ووزن أُمَّ فُعْلٌ فالهمزةُ فاءٌ، والميم الأُولى عين، والميمُ الثانية لامٌ [(١)] وزيدت أيضا في أَهراق إِهراقةَ وذلك أَنَّه وردَ هَراقَ وأَهراقَ فمَنْ قالَ: هَراقَ، فالهاءُ بَدَلٌ من همزة أراقَ كما قالوا: هَرَدْتُ أَنْ أفعَل في أَردتُ [(٢)] ومن قال: أهراق فالهاءُ عنده زائدةٌ كالعوض من حركةِ العينِ [(٣)] لأَنَّ مَنْ قَالَ أَهْرَاق سكَّنَ الهاءَ وجَمَعَ بَيْنَهَا وبَيْنَ الهمزةِ، فالهاءُ حينئذ عندَهُ عوضٌ لا من حرفٍ بل من فتحةِ عينِ الكلمةِ لأنَّ الأصل أَرْوَقَ أو أَرْيَقَ، فنقلت الفتحةُ إِلَى الراءِ التي قبلَها فانقلبت الواو أَلفاً ثم جعلت الهاءُ في أَهراقَ عوضاً عنِ نَقْلِ فتحةِ عينِ الفعلِ عن العَيْنِ إِلَى الفاءِ، وأَصلُ يريق يُؤْرِيقُ فأبدلوا مِنَ الهمزةِ هاءَ بقي يُهريق، وزيدت أيضاً في هِرْكَوْلَةٍ وهي الجسيمةُ [(٤)] ووزنُها هِفْعَولَةٌ، لأَنَّها مِنَ الرَّكْلِ وهو الرفسُ، وزيدت أَيضاً في هِجْرَع وهو الطويلُ ووزنه هِفْعَلٌ، لأَنَّه من الجَرعِ وهو المكانُ السَّهْلُ [(٥)] وزيدت أيضاً في هِلْقَامة عند الأَخفشِ وهو من أسماء الأسدِ، لأَنَّه من اللَّقمِ، ويجوزُ أَن تكونَ مزيدةً في سَلْهَب/ لقولهم ١٢٥/و
سَلبٌ ومعناهما الطويل [(٦)].

ذِكْرُ زيادةِ السينِ [(٧)]

وزيادتُها قليلةٌ ولكن اطردت زيادتُها في استفعَلَ [(٨)] وما تصرَّفَ منه نحو: استخرجَ يستخرجُ استخراجاً وهو مستخرجٌ، والغالبُ عليه الطلبُ في قولك: استفهَم

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٣ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) في الكتاب، ٤/ ٢٣٨: وقد أبدلت ـ أي الهاء ـ من الهمزة في: هرقت وهمرت وهرحت الفرس: تريد أرحت.

(٣) قال سيبويه، ٤/ ٢٨٥: وأما الذين قالوا: أهرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها.. وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تزاد».

(٤) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٣١ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٧٠ ولسان العرب، هركل وركل.

(٥) في الكتاب، ٤/ ٢٨٩ على وزن «فِعْلَل» وذهب الأخفش إلى زيادة الهاء وهو ما ذكره أبو الفداء، قال ابن منظور، هجرع: وقيل إن الهاء زائدة وليس بشيء» وفي شرح الشافية لنقره كار ٢/ ١٥٩ وقال أبو الحسن: هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل، فحكم بزيادة الهاء، وفيه بعد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل فلا يصير لذلك دليلاً على زيادتها.

(٦) وهو الطويل عامة وقيل: من الرجال، وقيل: من الخيل، اللسان والقاموس، سلب.

(٧) المفصل، ٣٦٠.

(٨) الكتاب، ٤/ ٢٣٧ والمقتضب، ١/ ٦٠.

واستعلم، إذا طلبَ الفهمَ والعِلْمَ [١] وزيدت غيرَ مطردة في نحو: أَسْطاع يُسْتطيعُ والمراد أَطَاعَ يُطيعُ فزيدت السينُ عوضاً من سكونِ عين الفعلِ، لأَنَّ أصل أَطاع أَطْوَع فنقلت فتحةُ الواو إِلَى الطاءِ، وانقلبت الواو ألفا لتحركها في الأَصلِ وانفتاح ما قبلها وعُوِّضَ السينُ عَن نقلِ حركةِ عينِ الفعل عنِ العينِ إِلَى الفاء كما تقدَّم في أَهراق [٢]، وزيدت السينُ أيضاً مع كافِ الضميرِ في خطابِ المؤنَّثِ وهي لغةُ بعضِ العرَبِ [٣] فيتبعون كافَ خطابِ المؤنَّث سيناً في الوقفِ تبييناً لكسرةِ الكاف ويقولون: مررت بكِس وأَخذت مِنْكس ورأَيتُكِس.

ذِكْرُ زيادةِ اللاَّمِ [٤]

وهي أَبعدُ حروفِ الزيادةِ شبهاً بحروفِ المَدِّ واللين ولذلك قلَّت زيادتُها ولكن زيدت في أَسماءِ الإشارة [٥] كقولك: ذلِكَ وهُنَالِكَ وأُلا لِكَ، لأنَّ الأَصلَ ذاكَ وهناكَ وأُلاكَ، قال [٦]:

.... وهَــلْ يَعِــظُ الضِّلِّيــلَ إلاَّ أُلالِكَــا

وكسرت هذه اللاَّمُ لئلا تلتبس بلامِ الملك في قولك: ذالَكَ [٧] وزيدت أَيضاً في

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٥ ـ ٦ والمصنف ينقل منه.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٨٥.

(٣) قال عنها سيبويه، ٤/١٩٩: واعلم أن ناساً من العرب» وفي الجاربردي وابن جماعة، ١/ ٢٢٨ هم بنو بكر بن وائل بن قاسط.

(٤) المفصل، ٣٦٠.

(٥) المقتضب، ١/ ٦٠ والمنصف، ١/ ١٦٥ وشرح المفصل، ١٠/ ٦ ـ ٧.

(٦) هذا عجز بيتٍ وصدره:

أولئــك قــومــي لــم يكــونــوا أشــابــةً

وقد اختلف حول قائله فقد رواه أبو زيد في النوادر ١٥٤ منسوباً لأخي الكَلْحبة وصدره:

ألــم تــكُ قَــدْ جَــرَّبْــتَ مــا الفقــرُ والغنَــى

ورواه ابن يعيش منسوباً للأعشى ١٠/ ٦ وصدره كما أثبتاه، وورد البيت من غير نسبة وصدره يتفق مع رواية ابن يعيش في المنصف، ١/ ١٦٦ وورد من غير نسبة وصدره: ألا لك قومي في شرح التصريح ١/ ١٢٩ وهمع الهوامع، ١/ ٧٦.

(٧) أي هذا لك.

قولهم: عَبْدَل بمعنى عبد، وزيدَلٌ بمعنى زيد [1] وفَحْجَلٌ بمعنى الأَفْحَجِ، وهو وسيع الخطوةِ، وأَمَّا قولُهم: هَيْقَلٌ وفيشلة فيحتمل أن تكونَ اللاَّم زائدةً لقولهم لذكر النَّعام: هيقٌ بمعنى هَيْقَل [2] ولقولهم فيشة بمعنى فيشلة، ويحتمل أَنْ تكونَ اللاَّمُ أصلاً، وتكونَ الياءُ زائدةً لأَنَّ زيادةَ الياءِ ثانيةً كثيرٌ، وزيادةَ الياء أَيضاً أكثرُ من زيادة اللاَّم.

الفصلُ السابع
في إبدَالِ الحُروفِ [3]

وهو جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ من حروفِ الإبدالِ التي ستذكَرُ، والإبدالُ يقَعُ في الأَضربِ الثلاثة كقولك في وجوهٍ: أجوهٌ، وفي أَراقَ: هراقَ وفي هلاَّ فعلْتَ أَلاَ فعلت، فالذي أُثبتَ هو البَدلُ والزائلُ هو المبدَلُ منه، وكذلك العوضُ والمعوضُ منه، وربما فرَّقوا بَيْنَ البدَلِ والعِوَضِ بأَنَّ البدلَ يختصُّ بجَعْلِ الحرفِ في موضعِ المبدلِ منه، نحو: تاء تخمة لأنَّها موضعُ الواو المبدَلِ منها، والعوضُ يختصُّ بجعلِ الحرفِ في غير موضعِ المعوَّض منه نحو همزة اسم فإنها عوضٌ من لامهِ المحذوفةِ فلمَّا أُقيمت الهمزةُ في غيرِ موضعِ المحذوفِ وهو الواو سُمِّيَ ذلك عوضاً، ولا يقالُ له بَدَلٌ إلا تجوُّزاً مع قلَّتهِ [4] والبَدَلُ يأتي لتسهيلِ اللفظ بمشاكلةِ الحروفِ وهو على ضربَيْنِ: بدل هو إقامةُ حرفٍ مقَامَ آخر نحو: إقامة تاء تخمة مقامَ الواو، وبدَل هو قلبُ الحرفِ نفسهِ إلَى لفظِ غيرِه، والقلبُ إنَّما يكونُ في حروفِ العلَّةِ وفي الهمزةِ كقام فإنَّ أصلَه قَومَ، فالأَلفُ واو في الأَصلِ، وكراسٍ فألفه همزةٌ في الأَصلِ. ولا نريد بالبَدلِ هنا البَدَلَ الحادثَ/ مع الإدغام بَل الذي بدونِ الإدغام [5] وأَمَّا حروفُ الإبدال ١٢٥/ظ فقالَ في المفصَّل: وحروفُه حروفُ الزيادةِ والطاءُ والدَّالُ والجيمُ ويجمعها قولك: استنجَدَهُ يومٌ طَالَ [6]، وقالَ السَّخَاوي ما معنَاه: إنه غَلِط في جَعْلِهِ السينَ مِنَ حروفِ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢٣٧ والمقتضب، ١/ ٦٠.

(٢) الهيقل: ذكر النعام، اللسان، هقل.

(٣) المفصل، ٣٦٠.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣١٣.

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ٧ والمصنف ينقل عنه.

(٦) في المفصل ٣٦٠ واستنجده يوم صال زط، وفي الشافية لابن الحاجب ٥٤١، «وحروفه: أنصتْ يوم جدٌ=

البَدَلِ، وقالَ ابنُ الحاجبِ: [1] إنَّ ما ذَكَرَ من حروفِ البدَلِ غيرُ جامعٍ لها ولا مانعٌ لغيرِهَا وبيانُ أنَّها غيرُ مانعةٍ أنَّ حرفَ البدَلِ إنَّما يَعني به الحرفَ المبدَلَ لاَ المبدَلَ منهُ، بدليل أَنَّ العَين يُبْدَلُ منها وليست معدودةً في حروفِ الإبدالِ باتفاق، فإذا كانَ كذلك فعدُّه السين من حروفِ البدَلِ خطأ، لأنَّها لا تبدَلُ وإنما يُبْدَلُ منها قال: فقد ثبتَ بما ذُكِرَ أَنَّ الحروفَ المذكورةَ غيرُ مانعةٍ لأنه أدخل غيرَها فيهَا، وبيانُ أنَّها غيرُ جامعةٍ هو أَنَّ الصَّادَ والزايَ يبدلاَنِ مِنَ السينِ ولم يعدهما ها هُنَا مِنْ حروفِ البدَلِ وقد ذكر ذلك في المفصَّلِ [2] انتهى كلامُ المذكور. وقد ذكرنا حروفَ الإبدال على ما رتَّبها في المفصَّل ونبَّهنا على السينِ والصَّادِ والزاي في موضِعها كما ستقفُ عليه. وعدَّتُها في المفصَّلِ ثلاثةَ عشَر حرفاً وأولها الهمزةُ ثُمَّ الألفُ ثمَّ الواو ثم الياء ثمَّ الميمُ ثم النون ثم التاء ثم الهاء ثم اللام ثم الطاءُ ثم الدالُ ثم الجيمُ ثم السينُ.

القولُ علَى إبدَالِ الهمزةِ من غَيرِها [3]

وهي تُبْدَلُ من خمسة أَحرفٍ مِنَ حروفِ اللين الثلاثةِ، ومن الهاءِ والعينِ.

ذِكْرُ إبدَالِ الهمزةِ من حروفِ اللِّينِ

وهو يَأْتي علَى ثلاثةِ أَقسام:

أَحدها: إِبدالٌ واجبٌ مطَّردٌ.

ثانيها: إبدالٌ جائزٌ مطَّردَ.

ثالثها: إبدالٌ غيرُ مطَّردِ، **والمرادُ**: بالمطَّرد جريُ البابِ قياساً من غيرِ حاجَةٍ إلى سَمَاعٍ في كلِّ فردٍ فردٍ منه، والمرادُ بالواجبِ ما لا يجوزُ غيرهُ، والمرادُ بغيرِ المطَّردِ ما يتوقَّفُ كلُّ فردٍ فردٍ منه على السَّماع، والمرادُ بالجائزِ ما يجوزُ فيه الإبدالُ وتركُه.

= طاءٍ زلَّ» وقول بعضهم: استنجدَه يومَ طالَ. وهم في نقص الصاد والزاي لثبوت صراط وزقر، وفي زيادة السين».

(١) إيضاح المفصل «المطبوع» ٢/ ٣٩٢، والمخطوط، الورقة، ٥٢١ ظ.

(٢) في الأصل في التفصيل، ولعل مراده: الإيضاح في شرح المفصل لأن النص بحروفه فيه انظر ٢/ ٣٩٢.

(٣) المفصل، ٣٦٠.

أَمَّا القســمُ الأول وهو إبدال الهمزةِ من حروفِ اللين إبدالاً واجباً مطرداً [1]، فله عدةُ صور

منها: وجوبُ إبدالها من ألف التأنيثِ في نحو: حمراءَ، وصحراء وعُشَراءَ وما أشبهها، وإنما وَجب إبدالُ الهمزَةِ مِنَ الألفِ المذكورةِ لأَنَّ الأَصلَ كان حمرى وصحرى وعشرى بألفٍ واحدةٍ مقصورة مثل: حُبْلَى وسَكْرى فزادوا قبلَها ألفاً أُخرى تكثيراً لأبنية التأنيثِ ليصيرَ له بناءانِ ممدودٌ وهو باب حمراءَ، ومقصورٌ وهو باب حُبْلَى، فالتقى في آخرِ الكلمةِ ساكنان الألفُ الأُولَى المزيدة للمدِّ والألف الثانية التي للتأنيث، ولم يجز حذف إحداهما لأنهم لو حذَفُوا الأُولَى لبطلَ المدُّ الذي بنيت الكلمةُ عليه، ولو حذفُوا الثانية زالت علامة التأنيثِ فلم يَبْقَ إلاَّ التحريكُ فلو حركت الأُوْلَى لبطلَ المد المقصود، لانقلابها همزةً، لأَنَّ الألفَ لا تقبَلُ التحريكَ وكانت الكلمةُ تؤول إلى القصرِ، فحرِّكتِ الثانيةُ فانقلبت همزة فصارت صحراء [2] فهمزةُ صحراءَ وما أشبهها بدَلٌ من ألف التأنيث / ولذلك جمعت على صَحَاري بانقلاب الهمزة ياء ولو كانت أصليةً لثبتت ١٢٦/و الهمزة في الجمعِ وكان يجبُ أن يقالَ: صَحَارِىءٌ بالهمز.

ومنها: وجوبُ إبدال الهمزة مِنَ الواو أو مِنَ الياءِ إذا كانتَا لامين كهمزةِ كساء ورداءٍ لأَنَّ أصلَ كساءٍ كساو، بواو هي لامُ الفعلِ. لأَنَّه من الكسوةِ وأصلُ رداء رداي بياءٍ هي لامُ الفعلِ لأَنَّه من قولهم: فلانٌ حَسَنُ الرديَّةِ، فوقعت الواو والياء طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ وكَانَ ينبغي أَنْ يصحَّا لسكونِ ما قبلهما كَما صحَّتا في دَلْوٍ وظبي، لكنهم أعلوهما لضعفهما بالتطرفِ [3] ووقوعِهمَا بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ فقلبتا ألفاً إمَّا لعدمِ الاعتداد بالألفِ حاجزاً حتَّى صَارَ حرف العلةِ كأنه قَدْ وَلِيَ الفتحة التي قَبْلَ الألف وإمَّا لكونِ الألفِ منزَّلةً منزلة الفتحةِ لأَنَّها من جوهرِهَا فقلَبُوا حرفَ العلَّةِ بعدها ألفاً فالتقى ساكنانِ الألفُ الأولى والأَلف الثانية المنقلبة عن حرف العلَّة، ولم يمكن حذف إحداهما لئلا ينقلبَ الممدودُ مقصوراً، فحركت الأخيرة لما تقدَّمَ في صحراءَ فانقلبت

(١) المفصل، ٣٦٠.
(٢) الكتاب، ٤/ ٢١٤ والمقتضب، ٣/ ٨٤.
(٣) الكتاب، ٤/ ٣٨١.

همزةً، فالهمزةُ في الحقيقةِ في كساءٍ ورداءٍ إنما هي بدَلٌ مِنَ الألفِ التي هي بدَلٌ من الواوِ والياءِ [(١)].

ومنها: وجوبُ إبدال الهمزةِ مِنَ الياءِ في نحو: عِلْبَاءٍ وهو عَصَبُ العُنُقِ، لأَنَّ الأصلَ علباي، لقولهم: عَلِبَ البعيرُ إذا أَخَذَهُ داءٌ في جانبَي عنقِهِ وبعير معلَبٌ موسومٌ في عِلْبائِهِ [(٢)]، ومثلُهُ حِرْبَاء [(٣)] وإنما وجَبَ إبدالُها من الياءِ المذكورةِ لوقوعِ الياءِ طرفاً بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ للمدِّ، فقلبت الياء ألفاً ثُمَّ قلبت الأَلفُ همزةً كما قيلَ في كساء [(٤)].

ومنها: وجوبُ إبدال الهمزة مِنَ الواو والياء إذا كانتا عين الفعل كما في نحو: قائل وبائع [(٥)] لأَنَّهم لمَّا أَرادوا بناءَ اسم الفاعلِ من قالَ وباعَ زادُوا قبل ألفِ قالَ وبَاعَ ألفاً لبناءِ اسم الفاعلِ، كما زيدت في ضَارب فاجتمعَ ساكنان ألفُ اسم الفاعلِ، وألفُ باعَ وقال، ولَم يمكن الحذفُ لأَنَّهُ يزيلُ صيغةَ اسم الفاعلِ ويصيِّرُهُ إلَى لفظِ الفعلِ، ولم يجز ردُّه إلَى الأَصل فيقال: قاوِل وبايع، للزومِ إعلال اسم الفاعل لاعتلالِ الفعل، فقلبت الألفُ الثانيةُ فيهما همزةً، وكسرت كما كسرت عينُ فاعل فهذه الهمزةُ بدلٌ من ألفِ قالَ وباعَ، والأَلفُ بدَلٌ من الواو في قال، ومِنَ الياءِ في باع كما قيل في كساء ورداء.

ومنها: وجوبُ إبدال الهمزة منَ الواو إذا كانت الواو فاء الكلمة ومعها واوٌ أُخرى لازمة نحو: أو اصلَ وَأَواقي جمع واصلةٍ وواقيةٍ [(٦)] وهي ما تقيكَ وتحفظُكَ، كانَ الأَصلُ وَوَاصلُ وَوَوَاقي فلما اجتمعَ الواوان وجبَ قلبُ الأولى همزةً لثقلِ ذلك، ولأَنَّها كانت تَبْقَى معرضةً لدخولِ واو العطف وواوِ القسم عليها فيجتمع ثلاث واوات وذلك مستثقَلٌ، فلذلكَ وجبَ أن يبدَلَ من الواو الأولى همزة فقيل أواصلٌ وأواقي،

---

(١) الكتاب، ٣/ ٢١٤ **والمنصف**، ٢/ ١٣٧ وشرح المفصل، ١٠/ ٩ والمصنف ينقل فيه.
(٢) اللسان، علب.
(٣) الحرباء: دُويبّة نحو العظاية تستقبل الشمس برأسها، القاموس المحيط، حرب.
(٤) الكتاب، ٣/ ٢١٤.
(٥) المفصل، ٣٦٠.
(٦) المفصل، ٣٦٠ ـ ٣٦١: وفيه: ومن كل واو وقعت أولاً شفعت بأخرى لازمة في نحو: أواصل وأواقٍ جمعي واصلة وواقية.

قال/ (١) ١٢٦/ظ

. . . . يـا عَـديُّ لقَـدْ وَقَتْـكَ الأَواقـي

واحترز بقولِه: واوٍ أخرى لازمةٍ عن الواو التي تقعُ (٢) ثانيةً غيرَ لازمةٍ، وهي ما زيدت للمدِّ ساكنةً نحو الثانية في قولك وُوْعِدَ فإذا كانت الثانيةُ غيرَ لازمةٍ لم تكن الأَوْلى من قبيلِ الهمزِ اللازم بل الجائز فتقول: وُوعِدَ وأُوعد لأَنَّ الثانيةَ بمنزلةِ الألفِ من فاعل لسكونها وانضمامِ ما قبلها فجَازَ همزُ الأُولى ولم يجب كما سيأتي في: وجوه.

ومنها: وجوبُ إبدال الهمزة من الواو الأولى في تصغير واصل وواقية فتقول: أو يصل وأُويق، والأصل وُويصِلٌ ووُوَيْقٌ فأُبدلَ من الواو الأولى همزةٌ وجوباً كمَا في جمعهما (٣) حسب ما تقدَّمَ.

وأَمَّا القسمُ الثاني وهو إبدالُ الهمزةِ مِنْ حروفِ اللين إبدالاً جائزاً مطّرداً (٤) فله أيضاً صور:

منها: إبدالُها من الواوِ المضمومةِ ضمّاً لازماً سواء كانت الواو فاءً كوجوه وكوقِّت أو عيناً غير مدغم فيها كأَدْوُر وأَثْوب فإذا وقعت كذلك جَازَ إبدالُ الهمزة منها جوازاً حسناً استثقالاً للواو المضمومة لأنَّها كالواوين، وجَاز إبقاء الواو لأنه هو الأَصل فتقول مخيَّراً في ذلك بَيْنَ أُجوه وأُقِّت بالهمزِ، وبَيْنَ وُجوه ووُقتت بالواو، وكذا أَدْؤرٌ وأَثْؤُبٌ بالهمز وأَدُور وأثوب بالواوِ (٥) وإنما قال «مضمومة» أي (٦) ضمّاً

---

(١) هذا عجز بيت للمهلهل بن ربيعةَ التغلبي، وصدره:

ضَـــرَبَـــتْ صَـــدْرَهـــا إِلَـــيّ وقَـــالـــتْ

وقد ورد البيت منسوباً له في المقتضب، ٤/ ٢١٤ والحلل، ٢٠١ وورد من غير نسبة في المنصف، ١/ ٤١٨ وأمالي ابن الشجري، ٢/ ٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٨ ـ ١٠.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ١٠.

(٤) المفصل، ٣٦١ وفيه: والجائز إبدالها من كل واو مضومة وقعت مفردة فاءً كأجوه أو عيناً غير مدغم فيها كأدؤر.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٣١ والمنصف، ١/ ٢١٢ ـ ٢١٨ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٦.

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام، لأن «ضماً لازماً» قد سقط من المفصل وقد بين أبو الفداء بعد، ما يفيد أنها زيادة منه.

لازماً ليخرج ضمَّةَ الإعراب نحو: هذا دَلْوٌ وضمَّةَ التقاءِ الساكنَين نحو: ﴿اشتَرَوا الضَّلالَةَ بالهُدَى﴾ (١) ويمكن أن يستغنَى عن قولنا: ضمًّا لازماً بتقييد الواو بكونها فاءً أو عيناً، فإذا وقعت مضمومةً فاءً أو عيناً لا يكون ضمُّها إلاَّ لازماً حسبما ذكره في المفصل، وقال: غيرَ مدغم فيها، ليخرج مثل: التحوّل والتضوُّر، فإن إبدالها غيرُ جائز لئلا يزولَ الادغامُ.

ومنها: جوازُ إبدال الهمزةِ مِنَ الواو المضمومة المذكورة إذا كانت عيناً وكانت مشفوعةً بواو أُخرى مثل النَّوُور وهو النَّيْلَجُ (٢) والغَوُوْرِ من غَارَ الماءُ غوُوراً (٣) كلٌّ منهما بواوين الأُولى مضمومةٌ والثانية ساكنةٌ، فيجوز لكَ أن تبدلَ من الأُولَى المضمومة همزةً، ويجوز أن تبقيها واواً علَى حالها (٤)، أما قلبُها همزةً فلتنزُّلِ الواو المضمومة منزلةَ واوين، لأَنَّ الضمَّةَ واو صغيرةٌ فجَازَ القَلْبُ لاستثقالِ اجتماع ثلاثة أمثال، لا لاجتماع الواوين فقط، لأَنَّ الثانيةَ مدَّةٌ، وأمَّا إبقاؤها واواً علَى حالِهَا فلأنه الأَصلُ، ولأَنَّ ضمَّةَ الواو حركةٌ والحرَكةُ لا يكونُ لها حكمُ الواو حقيقةً، ولم يكره اجتماعُ الواوين هنا لكون الثانيةِ مدةً.

وأَمَّا القسمُ الثالثُ: وهو إبدال الهمزةِ من حروف اللين إبدالاً غيرَ مطَّردٍ (٥) فله صور أيضاً:

منها: إبدالُ الهمزةِ من الألفِ وهو غيرُ مقيسٍ عليه، وليس كلُّ العرب تفعله مثل دَأْبة وشَأْبة وابيأَضّ والعألم والخأتم وقوقأت الدجاجة، كلُّ ذلك بإبدال الهمزةِ من الألفِ حسبما سبق بعضُه في التقاء الساكنين (٦).

١٢٧/و **ومنها**: إبدال الهمزةِ من الواو التي هي غير مضمومة / وهو أيضاً إبدال غيرُ

(١) من الآية ١٦ من سورة البقرة.

(٢) في اللسان، نور، والنوور: النيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى به حتى يخضرَّ. ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة.

(٣) إذا ذهب في الأرض وسفل فيها، اللسان، غور.

(٤) في الكتاب ٤/ ٣٦٢ والوجهان جائزان.

(٥) المفصل، ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٦) شرح المفصل، ١٠/ ١٢ وانظر الكناش ٢/ ١٩٤.

مقيسٍ عليه، وغيرُ المضمومةِ إمَّا مكسورةٌ أو مفتوحةٌ أما الواو المكسورة فقد أبدلوا الهمزةَ منها إذا وقعت أولاً إبدالاً غيرَ مطرد نحو: وِشَاحٍ ووسادةٍ ووفادةٍ وهو اسمُ الوفد، فتقول: إشاح وإسادة وإفادة بهمز ذلك كله[(1)] وقد رأى المازنيُّ[(2)] أنَّ الإبدالَ من المكسورةِ خاصَّةً مقيسٌ مطَّرِدٌ وقرأ[(3)] أُبيٌّ[(4)] وسعيدٌ[(5)] ﴿مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[(6)] أي «وِعَاءِ أَخِيهِ» وأما المكسورةُ الواقعةُ حشواً نحو: طويل، فلم تهمز بوجه، وأَمَّا الواو المفتوحةُ فقد أُبدلَ منها الهمزةُ على قِلَّةٍ في نحو قولهم: امرأةٌ أناة والأصلُ وناة، لثِقَلِ حركتها بسبب عِظَم عجيزَتِهَا وفي نحو: أَسماءَ اسمُ امرأةٍ، فإنَّ همزَتها بدلٌ من واو مفتوحة، لأَنَّ الأصلَ وَسْماء من الوسامةِ وهو الحسنُ وفي نحو: أحد فإنَّ همزَته أيضاً بدل من واو مفتوحة لأَنَّ الأَصلَ وَحّدَ من الوحدَةِ، وأَما ما بالدار من أَحدٍ فهمزته أصلية لأَنه ليس بمعنَى الوحدة[(7)] وفي الحديث أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ رأَى سَـعْدَ بْنَ أبي وقاص[(8)] يدعُو ويشيرُ بأُصبُعَـيْـهِ في الدُّعاءِ فقال له ﷺ: أَحّدْ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٣١.

(٢) قال في المنصف، ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً فيها فيقولون في وسادة إسادة... وفي شرح المفصل، ١٠/ ١٤ واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس. وانظر شرح الأشموني، ٤/ ٢٩٦.

(٣) انظرها في المحتسب، ١/ ٣٤٨ وفي البحر، ٥/ ٣٣٢ وذلك مطرد في لغة هذيل.

(٤) هو أُبيُّ بنُ كعب بن قيس صحابيٌّ جليلٌ من أصحاب العقبة الثانية شهد بدراً والمشاهد كلّها وهو أولُ من كتب للنبي ﷺ، وقرأ عليه القرآن، وقرأ عليه من الصحابة ابنُ عباس وأَبو هريرة مات سنة ٢١ هـ وقيل ٢٣ هـ انظر ترجمته في الإصابة، ١/ ١٩ وغاية النهاية، ١/ ٣١ وشرح صحيح الترمذي لابن العربي المالكي، ١٣/ ٢١٥ ـ ٢٦٣. وطبقات الفقهاء، للشيرازي ٤٤ ـ ٤٥ وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ٥.

(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي كان فقيهاً ورعاً من سادات التابعين قرأ القرآن على ابن عباس وقرأ عليه أبو عمرو وقصته مع الحجاج مشهورة معروفة مات سنة ٩٢ وقيل ٩٥ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان، ٢/ ٣٧١ وغاية النهاية، ١/ ٣٠٥ وتذكرة الحفاظ، للذهبي، ١/ ٧٣ وطبقات المفسرين، ١/ ١٨١ وطبقات الحفاظ، ٣١ وطبقات الفقهاء، ٨٢ والأعلام، ٣/ ١٤٥.

(٦) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٧) الكتاب، ٤/ ٣٣١ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٧.

(٨) هو سعدُ بن مالك بن أهيب بن أبي وقاص أحدُ العشرةِ وآخرهم موتاً، روى عن النبي ﷺ كثيرا، وروى عنه سعيد بن المسيب، وكان أَحد الفرسان وهو أول من رمى بسهم في سبيل اللّه وقد ولي الكوفة لعمر وهو الذي بناها ثم عزل ووليها لعثمان مات سنة ٥١ هـ وقيل: ٥٤ وقيل: ٥٦ وقيل: ٥٧ هـ انظر ترجمته=

أَحّدْ [1] أي أشر بإصبَعٍ واحدِةٍ، والأَصْلُ وَحّد.

ومنها: إبدالُ الهمزةِ مِنَ الياءِ وهو أيضاً غيرُ مقيسٍ عليه فمنه: قَطَعَ اللّهُ أَدَيْه أي يديه [2]، وقولُهم: في أَسنانه أَللٌ أي يَلَلٌ، واليَلَلُ قِصَرُ الأَسنان العُلْيَا، وقولهم الشِّيمةُ وهي الخليقةُ [3] وأصلها الشِّيمةُ بالياءِ فهذا إبدالُ الهمزةِ من حروف اللين.

ذِكْرُ إبدالِ الهمزةِ مِنَ الهَاءِ [4]

وهو أيضاً قليلٌ غيرُ مطَّرد، فمنه قولُهم: ماءٌ وأَصله مَوَه الميم فاءٌ والواو عينٌ والهاءُ لامٌ فقلبوا الواو ألفاً لتحريكها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ في التقديرِ: ماه فأبدلُوا من الهاءِ همزةً فصار ماءً وإنَّما كانت همزتُه بدلاً من الهاءِ لقولهم في الجمع: أمواه وفي التصغير: مُوَيْهٌ، ولقولهم: أمّهتُ الدواةَ إذا صببتُ فيها الماءَ، ومنه قولهم في الجمع: أمواء والأصل أمواه فأبدَلُوا من الهاءِ في الجمع أيضاً همزةً [5] قال الشاعر: [6]

وبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمواؤهَا ... ما صحةٍ رَأدَ الضُّحَى أَفيَاؤهَا

والأصلُ أمواهُها، فأبدلَ من الهاء في الجمع أيضاً همزةً، ومنه قولهم: أَلْ فعلتَ بمعنى هَلْ فعلْتَ، وقولهم: ألا فعلتَ بمعنى هلاَّ فعلتَ [7].

= في الإصابة، ٢/ ٣٣ والاستيعاب، للنمري، ٢/ ١٨ وأُسدُ الغابة، لابن الأثير، ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢ وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ٥.

(١) انظره في كتاب الفائق في غريب الحديث، ١/ ١٠ والنهايةَ في غريب الحديث، ١/ ٢٢ وكشف الخفاء، ١/ ٥٧.

(٢) وحكى ابن جني عن أبي علي: قطع اللّه أَدَهُ، يريدون يده، اللسان، يدي.

(٣) والطبيعة والهمز فيها لغية، اللسان، شيم.

(٤) المفصل، ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٥) اللسان، موه.

(٦) الرجز لم يعرف قائله ورد في المنصف، ٢/ ١٥١ وإيضاح المفصل لابن الحاجب، ٢/ ٣٩٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٥ ـ ١٦ والممتع، ١/ ٣٤٨ وشرح الشافية، ٣/ ٢٠٨ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٣٧ والدرر الكامنة، ١/ ٣١٧.

(٧) والكثير هل فعلت، وهلاّ فعلت، إيضاح المفصل، ٢/ ٣٩٦.

ذِكْرُ إبدال الهمزةِ مِنَ العينِ (١)

وهو أيضاً قليلٌ (٢) فمنه قولُهم في عبابٍ: أبابٌ فأبدلوا الهمزةَ من العينِ لقربِ مخرجَيْهِمَا وأنشدُوا عليه: (٣)

أُبَــابُ بَحْــرٍ ضَــاحِــكٍ زَهُــوقِ

أي مرتفع.

القولُ على إبدالِ الأَلفِ مِنْ غيرِهَا

وهي تبدَلُ مِنْ أَربعَةِ أحرف: مِنَ الواو والياءِ والهمزة والنون.

ذِكْرُ إبدالِ الأَلفِ من الواو والياءِ (٤)

وهو يأتي واجبا مطرداً وغيرَ مطَّرِدٍ، أَمَّا الإبدالُ الواجبُ المطَّرِدُ، فإبدالُ الأَلف مِنَ الواو والياء عينَيْنِ ولامَيْنِ في فِعْلٍ أو اسمٍ على وزنِ الفعل إذا تحركت الواو والياءُ بحركة لازمة غير منقولةٍ ولا عارضة، وانفتحَ ما قبلهما / ولم يلزم مِنَ القَلْبِ لَبْسٌ، ١٢٧/ظ
ولم يكونا في معنى ما يكتنفه ساكنٌ، فإذا اجتمع في الواو والياء هذه القيودُ وجَبَ قلبُها أَلفا سواء كانتا عينا أو لاماً (٥) فمثالهما عَيْنَيْنِ في الفعلِ واو قَوَلَ، وياءُ بَيَعَ فقلبوهما ألفا لاجتماعِ القيودِ المذكورة، ومثالُهما لامَيْنِ في الفعلِ غَزَا ورَمى والأصل غَزَوَ وَرَمَي، فتحركتِ الواو والياءُ بالحركةِ الموصوفةِ وانفتحَ ما قبلهما فقلبتَا ألفاً فصارا (٦) غزا ورمى، ومثالُهما عينَيْنِ في الاسم بَابٌ ونابٌ الأصل بَوَبٌ وَنَيَبٌ فقلبتا ألفا لحصولِ القيودِ المذكورةِ فيهما، فصارَا بَاب ونَاب وكذلك ما يأتي من ذلك نحو:

---

(١) المفصل، ٣٦٣.
(٢) إيضاح المفصل، ٢/ ٣٩٧ والممتع، ١/ ٣٥٢.
(٣) الرجز لم يعرف قائله، ورد في شرح المفصل، ١٠/ ١٥ ـ ١٦ والممتع، ١/ ٣٥٢ وشرح الشافية، ٣/ ١٢٧ ـ ٢٠٧ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣١٧ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٧ والرواية عند بعضهم «هزوق».
(٤) المفصل، ٣٦٣.
(٥) الكتاب، ٤/ ٢٣٨، وشرح المفصل، ١٠/ ١٧ وشرح التصريح، ٢/ ٣٨٦ وشرح الأشموني، ٤/ ٣١٤.
(٦) في الأصل فصار وكذا ما يليها.

دار أَصلُها دَوَرَ فقلبت الواو أَلفاً فصَارَ دار، ومثالُهما لامَيْنِ في الاسم عصًا ورَحًى، والأَصْلُ عَصَوٌ وَرَحَيٌ فقلبتا ألفاً لما قلنا فَصَارَا عَصا وَرَحًى فإذا فُقِدَ قيدٌ من القيودِ المذكورةِ تعذَّرَ قلبُهما أَلفاً حينئذ ولنذكر أمثلةَ ذلكَ للإيضاح؛ فمثالُ الحركةِ غير اللازمة قولكَ: جَيَلٌ فلا تنقلب هذه الياءُ ألفاً وإن تحركت وانفتحَ ما قبلَها، لأَنَّ حركتَها غيرُ لازمةٍ لأَنَّها منقولةٌ إليها من الهمزة المفتوحة لأَنَّ أصلَهُ جَيْأَلٌ، وكذلك حركة الواو في قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوا الضَّلالَةَ بِالهُدَى﴾ (١) فإنها عارضةٌ لالتقاء الساكنين والعارضُ كالمعدوم، ومثالُ ما يلزم من قلبها اللَّبس: النَّزَوَان والغليانُ والهذَيانُ فإنَّها لو قلبت في ذلك أَلفاً لتحركِهَا وانفتاحِ ما قبلَها لاجتمَع أَلفانِ ووجَبَ حذفُ إحداهما فيصيرُ اللفظُ إلى نزان وغلان على وزن فَعال، فيلتبس بناءُ فَعَلَان بفعَال، وكذلك الزيدان رميا وغزوا فلو أُعِلاَّ صَارَا (٢) رَمَى وغزا، والتَبَس الاثنانِ بالواحدِ، وقد حُمِلَ الحيدَانُ والجَولان على النزوان، لأَنَّهم لمَّا صحَّحوا حَرفَ العلَّةِ الذي هو اللاَّمُ في النزوان والغَلَيَان مع ضعفهما بتطرفهما، كان تصحيحُ العَيْنِ في الحَيدَانِ والجَوْلاَنِ أولى، لقوتهما بقربهما من الفاء، ومثال كونهما في معنًى ما يكتنفه الساكنُ: اجتوروا واعتونوا، لأَنَّه في معنَى تَجَاوروا وَتَعَاوَنُوا فلا تقلب الواو هنا ألفاً لأَنَّ ما قبلها ساكنٌ وهو الألفُ وكذلك حَولَ وَعَورَ وصيدَ يقال: صَيَدَ البعير إذا رفع رأسَه (٣) لأَنَّ ذلك بمعنى أَحوَل وأَعوَر وأَصْيَد، فكما لم تقلبْ في أَحْول وبابِهِ، لم تقلب فيما هو بمعناه وَشَذَّ صحتهما في نحو: القَوَدِ والأَوَدِ والخَوَنَةِ (٤).

وأَمَّا إبدال الألفِ منهما غير المطَّرد (٥) ليكون دليلا على ما غُيِّر مِن ذلك أي الذي يؤخذُ بالسَّمَاع ولا يقاسُ عليه فنحو إبدال الألف من الياء في قولهم: طائيٌّ نسبة إلى طيّء والأصل طيئيٌّ (٦) فقلبوا الياءَ الأولى ألفاً وحذفوا الثانية، وكذلك قالوا:

(١) من الآية ١٦ من سورة البقرة.
(٢) في الأصل: أعلَّ صار.
(٣) إذا رفع رأسه كبراً، القاموس المحيط، صيد.
(٤) ذكر في الكتاب، ٣٤٦/٤ أمثلة كثيرة ثم قال: فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت واستحوذ. وانظر شرح المفصل، ١٠/ ١٧.
(٥) المفصل، ٣٦٣.
(٦) أتى الطمس على بعض حروفها وكذا حاري الآتي.

حاريٌّ في النسبةِ إلى الحيرةِ وهو بلدٌ بقربِ الكوفةِ [1] بقلبِ الياء ألفاً. وكذلك قالوا: ياجَلُ في يوجَل بقلبِ الواو الساكنة ألفاً. وأَمَّا بقاءُ حروفِ العلَّةِ عيناً في قولهم: نَوَى وَعَوَى وشَوَى وما أشبهها/ فلاعتلالِ اللامِ، لأَنَّهم لمَّا أعلوا لامَه لم يجمَعُوا بَيْنَ إعلالين في كلمة واحدة وكانت اللاَّمُ أَوْلَى بالإعلالِ لتطرفها. ١٢٨/و

ذِكْرُ إبدالِ الألفِ مِنَ الهمزةِ [2]

وهو ينقسمُ إلى لازمٍ وغير لازم، فاللاَّزمُ إبدال الألفِ مِنَ الهمزة الثانية الساكنة إذا تقدمَهَا همزةٌ مفتوحةٌ لتضاعفِ الثقلِ باجتماعهما فتبدلُ الثانيةُ حرفاً من جنسِ حركة ما قبلها كما في آدم وآمن، وغيرُ اللازم إبدال الألف من الهمزة الساكنة التي قبلها حرفٌ مفتوحٌ غير همزة كما في رأس حسبما تقدَّم ذِكْرُ ذلكَ في تخفيف الهمز [3].

ذِكْرُ إبدالِ الألفِ مِنَ النونِ [4]

ولا يكون إلاّ في الوقف، وهو على ثلاثةِ أوجه:

أحدها: إبدالُ نونِ المنونِ المنصوبِ أَلفاً كقولك في الوقف: رأيتُ زيداً لكن ما آخره تاء التأنيث وإن كانَ في الدرج منصوباً منوناً فإنه لا يوقَفُ عليه بالألفِ بل بالهاءِ كقولكَ: تزوَّجْتُ [5] امرأة وأكلتُ ثمرَه. وأما غيرُ تاءِ التأنيث فسواء كانت أصلية كبيت، أو للإلحاق كعفريت أو مبدلة من حرف أصلي كبنت وأخت فيُوقَفُ عليها في النصب بالألف كغيرهَا كقولك: بنيت بيتاً ورأيت عفريتاً وتزرجت بنتا.

ثانيها: إبدالُ نونِ التأكيد الخفيفة ألفاً في الوقف كما سبَق فتقف على ﴿**لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ**﴾ [6] لنسفعَا.

ثالثها: إبدالُ نون إذن في الوقف ألفاً كقولك: «كان إذا» فتقف بالألفِ بدلاً من

---

(١) معجم البلدان، ٢/٣٢٨.

(٢) المفصل، ٣٦٣.

(٣) الكتاب، ٣/٥٤٨ ـ ٥٥٢ وانظر الكناش، ٢/١٦٩.

(٤) المفصل، ٣٦٣.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) من الآية ١٥ من سورة العلق.

إذن، وإن كانت نوناً أصليةً غيرَ زائدةٍ لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولم تجر نونُ عَنْ وأنْ مجراها في ذلك لكونِ إذن مشابهةً للاسم دونهما [١].

القولُ على إبدَالِ الياءِ مِن غيرِهَا

وهي تُبْدَلُ من ثمانيةَ عشَر حرفاً، تسعة لا يلزَمُ أن تكونَ للتضعيف، وتسعة كلٌّ منها أحد حرفي التضعيف وقد نظَمُوا الحروفَ المذكورة التي تُبْدَلُ الياءُ منها فقالوا: [٢]

هَـــلْ كَـــانَ سِـــرٌّ بصـــدِّي أثِمْـــتُ عـــوِّضْ بِحَـــدِّ

ونحنُ نذكرُ إبدال الياءِ من الحروف المذكورةِ في قسمين:

القسم الأول: في إبدال الياءِ مِنَ الحروفِ التسعة التي لا يلزمُ أن تكونَ للتضعيفِ

وهي الألفُ ثم الواو ثم الهمزةُ ثم النونُ ثم العينُ ثم الباءُ ثم التاءُ ثم السينُ ثم الثاء.

ذِكْرُ إبدَالِ الياءِ مِنَ الأَلِفِ [٣]

وتبدَلُ الياء منه مطرداً متى انكسرَ ما قَبْلَ الأَلِفِ كَمَا في تصغير مفتاح وتكسيره كقولك: مُفَيْتِيح ومَفاتيح وكذلك إذا كانَ قَبْلَ الألفِ ياءٌ فتقلبُ الألفُ ياءً وتدغَمُ كما في تصغير حمار فتقول: حُمَيِّر، وكذلك إذا وقعت الأَلفُ رابعةً فصاعداً واحتيجَ إلَى تحريكها، أُبدِلَ من تلكَ الألفِ ياءٌ وذلك في التثنيةِ والجمع كقولك: ملهيَانِ ومُعطَيانِ وحُبْلَيانِ وملهياتٌ ومعطياتٌ وحبلياتٌ [٤] وكذلك تُبدَلُ الياءُ من الألف في: رأَيت كليهما، ومررت بكليهما.

ذِكْرُ إبدَالِ الياءِ مِنَ الوَاوِ [٥]

وتُبْدَلُ الياءُ من الواو سواء كانت الواو فاءً أو عيناً متى اجتمَعَ في الواو ثلاثُ

---

(١) الكتاب، ٤/٢٣٨ وفي إيضاح المفصل، ٢/٣٩٨ لأنها كالتنوين، ونون الفعل، لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخرا فوقفوا عليها بالألف كما وقفوا على التنوين.
(٢) لم أقف على قائله.
(٣) المفصل، ٣٦٣.
(٤) الكتاب، ٤/٢٣٨.
(٥) المفصل، ٣٦٣.

شرائطَ / أحدها: انكسارُ ما قبلها، ثانيها: سكونها، ثالثها: كونُها غيرَ مدغمة، ١٢٨/ظ
ولانقلاب الواو ياء عدةُ أمثلة [١]:

منها: ميقاتٌ وميزانٌ والأصلُ: مِوْقَاتٌ ومِوْزانٌ لأنَّه من الوقت والوزن فقلبت الواو ياءً لحصولِ الشرائط المذكورة الموجبة للقلب، فلو فُقِدَ أحدُها لم تقلب إلاَّ فيما يُستثنَى من ذلك كما سيأتي، كما لو فُقِدَ انكسارُ ما قبلها كقولك: موزون أو فُقِدَ سكونُها كقولك: طِوالِ أو وُجِدَ الادغامُ كقولك: اجلِوَّاذ [٢] فإنَّ الواو تبقَى في مثل ذلك سالمةً على حالِهَا لزوالِ موجبِ القلبِ أعني مجموعَ الأمورِ الثلاثة، لكن منهم من يقلبُ الواوَ المدغمة ياءً إذا انكسرَ ما قبلها فيقول: اجليواذ [٣] كما قيل ديوان، والأَصلُ: دِوَّان بدالٍ مكسورة وواو مشددة فأبدلت الواو الأُولَى ياءً لضربٍ من التخفيفِ، وإنَّما لم تقلب الواو ياءً في اجليواذ وديوان، وقد اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكونِ لأَنَّ الياءَ فيهما غيرُ لازمة، لأَنَّها إنَّما أُبدلت من الواو تخفيفاً، فلذلك لم تقلب لها الواو الأخيرة ومنها: عِصِيٌّ جمع عَصَا، والأصل عُصُوٌّ فأُبدِلَ من واو فَعُول ياء بقي عُصُيو ثم قلبت الواو التي هي لام الكلمة ياءً وأُدغمت الياء في الياء ثم كسرت الفاءُ والعينُ للتناسبِ بقي: عِصِيٌّ وكان من حقِّه أن تدغم الواو في الواو من غير قلب فيقال: عصوٌّ لكن قلبت كراهةً للواو المشددةِ مع كونها في جمع [٤] والجَمْعُ أَثقَلُ مِنَ الواحِدِ، وكونِهَا في موضع يكثرُ فيه التغييرُ، وهو الطَّرَفُ فلذلك قلِبت ياءً [٥].

ومنها: غازٍ وغازيةٌ والأصل: غازِوٌ وغازِوةٌ، لأَنَّه من غزوتُ فوقعت الواو طرفاً، والتغييرُ لازمٌ للطرفِ فلذلك كُفيَ في القلب سببٌ واحدٌ وهو انكسارُ ما قبلها، وأَمَّا التي في غير الطرف فلا يكفي في قلبها ياءً سببٌ واحدٌ، لبعدها عن محلِّ التغييرِ بل لا بُدَّ من المجموع [٦] كما تقدَّم.

---

(١) الكتاب، ٤/ ٢٣٨ ـ ٣٦٠.
(٢) هو السرعة في السير، اللسان والقاموس، جلذ.
(٣) وهو شاذ لا يقاس عليه، التسهيل، ٣٠٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢١١.
(٤) في الأصل في جميع.
(٥) الكتاب، ٤/ ٢٦٢ ـ ٣٨٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٢١ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٢٧.
(٦) الكتاب، ٤/ ٢٣٩ وشرح الشافية، ٣/ ٢٠٩.

ومنها: أَدلٍ وأَحْقٍ جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ والأصل: أَدْلُوٍ واحقُو، فوقعت الواو طرفاً بَعْدَ ضمَّةٍ وليس ذلك في الأَسماء المتمكنةِ فأبدلُوا من الضمَّةِ كسرةً ومن الواو ياءً فصَارَ من قبيلِ المنقوصِ [1].

ومنها: كلُّ مصدرٍ وقعت فيه الواو بعدَ كسرةٍ وبعدَها ألفٌ وقد أُعِلَّ فعلُ ذلك المصدرِ نحو: القِيامُ والانقياد، والأَصل: القِوَام والانقِوادُ فحصلت الواو فيهما بالشرائط المذكورة فقلبت ياء وجوباً [2] فلو فُقِدَ أَحدُ الشرائط المذكورة لم تقلب كما لو وقعت كذلك ولكن لم يُعلّ فِعْلُ ذلك المصدرِ فإنها لا تقلب نحو: قَاوَمَ قِوَاماً، فإِنَّ الواو صحَّت لصحتها في قاوم، وإن كان قبلها كسرة وبعدها ألف.

ومنها: حياض وبابه نحو: ثياب ورياض، والأصل: حِوَاض وثِواب وَرِوَاض، لأَنَّ المفرَد حوضٌ وثوبٌ وروضة وكان حقُّ جمعهِ أن تسلَم فيه الواو لأَنَّها متحركة

١٢٩/و وليس فيها سببٌ ظاهر غير سبب واحد، وهو انكسارُ ما قبلها والسببُ / الواحدُ لا يكفي في غيرِ الطرف، والوجه أن يقالَ: إنَّها إنَّما قلبت في الجمعِ المذكور لاجتماع خمسة أسباب [3]:

أحدها: انكسارُ ما قبلَ الواو في حياض. **ثانيها**: كونها في جمع، **ثالثها**: سكون الواو في المفرد، أعني في حوض ونحوه **رابعها**: كون لام حياض صحيحةً لأَنَّ اللاَّم إذا صحَّت قوِيَ إعلالُ العين، **خامسها**: وقوعُ الألف في الجمع بعد الواو. فلهذه العلل قلبت الواو ياءً في حياض وبابه لا لانكسار ما قبلها فقط، فإنه ليس بعلَّةٍ تامةٍ؛ أَلاَ تَرَى صحَّةَ الواو في طِوَالٍ مع انكسارِ ما قبلها لكونِ الواو في مفردِهِ الذي هو طويل، متحركةً [4].

ومنها: سيِّد وليَّة والأصل: سَيْودٌ ولَوْيةٌ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء [5].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٨٣ وشرح الشافية، ٣/ ٢٠٩.

(٢) الكتاب، ٤/ ٣٦١ وشرح المفصل، ١٠/ ٢٣ وشرح التصريح، ٢/ ٣٧٧ والهمع، ٢/ ٢٢١.

(٣) المنصف، ٢/ ٣٤٢.

(٤) شرح المفصل: ١/ ٢٣.

(٥) الإنصاف، ٢/ ٢٩٥ وشرح التصريح، ٢/ ٣٨١.

ومنها: أَغزيتُ واستغزيتُ [(١)] والأصل: أَغزوتُ واستغزوتُ لأنَّه من الغزو فقلبت الواو ياءً قلباً مطَّرداً لوقوعها رابعةً فصاعداً.

ومنها: ما شَذَّ قلبها فيه وهو نحو: صِبْيَةٍ وثِيَرَةٍ وعَلْيان ويَيْجَلٍ، أَمَّا صِبْيَةٌ فالأصل: صَبْوَة وصَبْوان، لأنه من صَبَوْتُ [(٢)] وأَمَّا ثِيَرةُ جمع ثُوْر فحقُّه أن يقالَ فيه ثِوَرَةٌ مثل زَوْج [(٣)] وزِوَجَة وقال المبرد: أَرادُوا أن يفرِّقوا بَيْنَ الثَّور الذي هو الحيوانُ والثور الذي هو القطعة من الأَقِطِ [(٤)] فقالوا في الحيوان: ثِيَرةٌ وفي الأقطِ: ثِورَةٌ [(٥)] وأما عَلْيَانُ وعَلْيَانَةٌ وهي الناقةُ الطويلةُ فأَصلُها: عَلْوانة لأنها من علوتُ فقلبت الواو ياءً في ذلك كلِّه على غير قياس، وأما يَيْجَل فأصله يوجَل لأنه من الوَجَل فكرهوا الخروجَ من الياءِ إلَى الواو كما كَرِهُوا الخروجَ من الكسرةِ إلى الضمَّةِ فقلبُوا الواو ياءً فصارَ يَيْجَل وهو أيضاً غير مطَّرد وإنما يُسْمَعُ ولا يُقَاسُ عليه [(٦)].

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ الهمزةِ [(٧)]

وتبدَلُ منها متَى انكسر ما قبلَها ساكنةً كانت الهمزةُ أو مفتوحة كذيب وميرٍ بدلاً مطَّرداً، والمير جمعُ مِئْرَةٍ وأصل ميرة: مئرة بالهمز وهي العداوةُ فقلبت كما تقدَّم في تخفيف الهمز.

ذِكْرُ إبدال الياءِ مِنَ النونِ [(٨)]

وقد أُبدلت في جمع إنسان وظَرِبَانِ [(٩)] فقالوا: أناسيٌّ وَظَرَابِيٌّ بتشديدِ الياءِ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٩٣.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٢٤.
(٣) الكتاب، ٣/ ٥٨٨ ـ ٤/ ٣٦١.
(٤) وهو لبن جامد متحجر، اللسان، ثور.
(٥) لم أقف على رأي المبرد هذا في ما بين يدي من كتبه، ونسب إليه في الخصائص ١/ ١١٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٢٤.
(٦) قال أبو علي، هو قياس عن قوم وإن كان ضعيفاً، شرح الشافية، ٣/ ٢١٠.
(٧) المفصل، ٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(٨) المفصل، ٣٦٤.
(٩) الظربان: دويبة تشبه الكلب منتنة، اللسان، ظرب.

والأصل: أناسين وظرابين فالياءُ الثانيةُ في أناسي وظرابي بدَلٌ مِنَ النونِ [١] وأبدلت الياء من النون في التضعيف أيضاً وذكرناه هنا وإن كان التضعيفُ يُذْكَرُ في القسم الثاني ليجتمع الكَلَام في النون كقولهم: تظنَّيْتُ والأصل: تظنَّنْتُ فقلبُوا النونَ الثالثةَ ياءً [٢] وكذلك قالوا: دينار والأصل: دِنَّار بنونَيْنِ، فأبدلُوا مِنَ النون الأولى ياءً، يدلُّ على ذلك جمعُه على دنانيرَ وكذلك ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ [٣] أَصلُه يتسنَّن أي يتغير فأبدَلُوا مِنَ النون الثالثة ياءً بقي يتسنَّى ثم قلبت الياءُ ألفاً لتحركها في الأصلِ وانفتاح ما قبلها بقي: يتسنَّى ثم حذفت الألفُ للجزم فصار اللفظ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ [٤]، وأُبدلت مِنْ نونِ إنسان [٥] في قوله: [٦]

فَيَـالَيْتَنِـي مِـنْ بَعْـدِمَـا طَـافَ أَهْلُهَـا ... هَلَكْـتُ ولـم أَسْمَـعْ بِهَـا صَـوْتَ إِيسَـانِ

١٢٩/ظ فأَبدَلَ / من نون إنسان الأولى ياءً.

ذِكْرُ إِبدال الياءِ من العينِ [٧]

وهو نحو قولهم في الضفادع: ضفادي فأبدلُوا من العين ياءً، وكذلك أُبدلت الياءُ من العين في التضعيف فقالوا: تلعَّيتُ والأصل: تَلَعَّعت من اللُّعَاعَةِ وهي بقلةٌ ومنه: «لُعَاعَةُ الدُّنْيَا» [٨] فأبدلُوا من العين الثالثةِ ياءً، والاعتذار في ذكر إبدال الياءِ مِنَ

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٢٧ والممتع، ١/ ٣٧٢.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤١٧ ـ ٤٢٤.

(٣) من الآية، ٢٥٩ من سورة البقرة، ونصها: فانظر إلى طعامك وشرابك لم يَتَسَنَّه، وقد قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل، وقرأ الباقون بالهاء في الوصل. الكشف، ١/ ٣٠٧ والإتحاف، ١٦٢، ورسمها في المخطوط بغير هاء.

(٤) المقرب، ٢/ ١٦٩.

(٥) قال اللحياني: في لغة طيء: ما رأيت ثَمَّ إيساناً، أي إنساناً اللسان، أنس.

(٦) البيت لعامر بن جؤين، ورد منسوباً له في الممتع، ١/ ٣٧١ والمقرب، ٢/ ١٧٠ ولسان العرب مادة أنس، ومن غير نسبة في المحتسب، ٢/ ٢٠٣ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣١٨.

(٧) المفصل، ٣٦٤، قال بعد ذكره: أناسي وظرابي ما نصه: وقوله:

ومَنْهَـــل ليـــسَ لَـــهُ حَـــوازقُ ... ولضفـــادي جَمِّـــه نقـــانـــقُ

وقد ورد هذا الرجز بلا نسبة في الكتاب، ٢/ ٢٧٣ وقال ابن يعيش عنه، ١٠/ ٢٨ إنه مصنوع لخلف الأحمر، والشاهد منه واضح.

(٨) قال ابن منظور في مادة لعع: واللعاعة: الهندباء واحدته لعاعة، ومنه قيل: في الحديث: إنما الدنيا =

العينِ المضاعفةِ هنا ما قيلَ في النون وكذلك الكلامُ فيما يأتي من ذلك.

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ الباءِ المُوحَّدة [1]

وأبدلت منها في قول الشاعر: [2]

لهـا أَشَـاريـرُ مـن لَحْـم تُتمِّـرهُ ... مـن الثَّعـالـي ووخْـزٌ مـن أَرانيهَـا

أي من الثعالب، ومن أرانبها، فأبدلَ الياءَ من الباءِ فيهما، يصفُ عقاباً والأشارير جمعُ إشرارة، وهي القطعة من اللَّحم تجفَّف للادّخار، ومعنى تتمره تجففه من التمر، والوخزُ القطعةُ من اللَّحم، وأُبدلت الياءُ أيضاً من الباء في التضعيف في قولهم: لا وَربيْكَ [3] والأصل: لا وربِّك بباء مشددة، فأبدلوا من الباءِ الثانيةِ ياءً، وكذلك ديباج والأصل دِبَّاج عند من جمعه على دَبَابِيجَ [4].

ذِكْرُ إبدال الياءِ من التاءِ المثنَّاةِ الفوقيَّة [5]

وهو نحو قولِ الشَّاعرِ: [6]

. . . . وايْتَصَلَـتْ بِمِثْـلِ ضَـوْءِ الفَـرْقَـدِ

فأبدلَ من التاء الأولى في اتَّصلَتْ ياءً.

= لعاعة، يعني أن الدنيا كالنبات الأخضر قليل البقاء، ومنه قولهم: ما بقي في الدنيا، إلا لعاعة أي بقية يسيرة، وحديث «إنما الدنيا لعاعة» في الفائق، ٢/ ٢٢٥ والنهاية، ٤/ ٦٣.

(١) المفصل، ٣٦٥.

(٢) البيت اختلف حول قائله، ورد في الكتاب، منسوباً لرجل من يشكر، ونسبه ابن منظور في المواد: رنب وتمر ووخز، لأبي كاهل اليشكري، وأورد الخلاف البغدادي في شرحه على شواهد الشافية، ٤/ ٤٤١ ـ ٤٤٣ فقال: البيت لأبي كاهل اليشكري، وقيل للنمر بن تولب اليشكري، وورد البيت من غير نسبة في المقتضب، ١/ ٢٤٧ ومجالس ثعلب القسم الأول، ١٩٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٢٨ والمقرب، ٢/ ١٦٩ وشرح الشافية، ٣/ ٢١٢ وهمع الهوامع، ١/ ١٨١ ـ ٢/ ١٥٧.

(٣) المفصل، ٣٦٤ وفيه: لا وربيك لا أفعل.

(٤) الديباج: ضرب من الثياب مولد، والجمع دياجيج ودبابيج، اللسان، دبج وشرح المفصل، ١٠/ ٢٦.

(٥) المفصل، ٣٦٥.

(٦) هذا الرجز قائله مجهول، وقبله:

قـــــام بهـــــا يَنْشُـــــدُ كُـــــلَّ مَنْشَـــــدِ

وقد ورد في شرح المفصل، ١٠/ ٢٦ والممتع، ١/ ٣٧٨ والمقرب، ٢/ ١٧٢ ولسان العرب وصل وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٧.

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ منَ السينِ [1]

وهو نحو قولِ الشاعر: [2]

إذا مـــا عُـــدَّ أَرْبَعَـــةٌ فِسَـــالٌ فـزوجُـكِ خـامسٌ وأَبـوكِ سَـادي

أي سادسُ فأبدلَ من السين ياءً.

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ منَ الثَّاءِ المثلَّثةِ [3]

وهو نحو قولِ الشَّاعر: [4]

قَـدْ مَـرَّ يـومَـانِ وهـذا الثَّـالـي وأَنْـتَ بـالهِجْـرَانِ لاَ تُبَـالِـي

أي الثالث فأَبدلَ من الثاء ياءً [5].

القسمُ الثاني: في إبدالِ الياءِ مِنْ أَحَدِ حَرْفَي التضعيفِ

وحروف التضعيفِ التسعة التي تُبْدَلُ منها الياءُ أولها بحسب ما رتبناها: اللاَّم ثم الصَّادُ ثم الراءُ ثم الضادُ ثم الميمُ ثم الدَّالُ ثم الهاءُ ثم الكافُ ثم الجيمُ.

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ اللاَّمِ المُضَاعَفَةِ [6]

وقد أُبدلت الياءُ منها في قولهم: أَمليتُ والأَصلُ: أَمْلَلْتُ [7] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

---

(1) المفصل، ٣٦٥.

(2) نسب البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/٤٤٦ البيت للنابغة الجعدي، وليس في ديوانه، وقد ورد في ديوان امرىء القيس، ٤٣١ وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ١٠/٢٨ وشرح الشافية، ٣/٢١٣، ولسان العرب، سدا، وشرح الجاربردي، ١/٣١٩ والهمع، ٢/١٥٧.

(3) المفصل، ٣٦٦.

(4) الرجز لم يعرف قائله، ورد في شرح المفصل، ١٠/٢٨ وشرح الشافية، ٣/٢١٣ واللسان، ثلث، وشرح الجاربردي، ١/٣١٩ وشرح نقرة كار، ٢/٢٢٣ والهمع، ٢/١٥٧.

(5) قال الأنصاري في مناهج الكافية، ٢/٢٢٤ وأَمَّا الضفادي في الضفادع والثعالي في الثعالب والسادي في السادسِ والثالي في الثالث، فضعيف الإبدالُ في كلٍّ منها لأنه غيرُ مسموعٍ من العرب الموثوق بهم وإن وردَ في الشعر.

(6) المفصل، ٣٦٣.

(7) قال ابن يعيش في شرح المفصل، ١٠/٢٤ والوجه أنهما لغتان لأنَّ تصرفهما واحد تقول أملى الكتاب =

﴿وليُمْلِلِ الذي عَلَيهِ الحَقُّ﴾ [1] وعلّةُ إبدال الياء من أَحدِ حرفي التضعيفِ حيثُ وُجِدَ، إنّما هو فرارهم من التضعيفِ وكراهتهم لاجتماعهما من غيرِ إدغام [2].

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ الصّادِ المُضَاعَفَةِ [3]

وأُبدلت الياءُ منها، في قولهم: قصَّيْتُ أَظفاري والأَصل: قَصَّصْتُ بتشديدِ الصّادِ فأبدَلُوا من الصّادِ الثالثةِ ياءً [4].

ذِكْرُ إبدَالِ الياءِ مِنَ الرَّاءِ المُضَاعَفَةِ [5]

وأُبدلت الياءُ منها في قولهم: تَسَرَّيْتُ والأصل: تسرَّرت لأنَّ السرِّيَّة من السرِّ وكذلك قيراط أصله: قِرَّاط براءٍ مشدَّدةٍ فأبدلوا من الراء الأولى ياءً وكذلك: شيراز والأصل شرَّاز لقولهم: قراريط وشراريز [6].

ذِكْرُ إبدالِ اليَاءِ مِنَ الضَّادِ المُضَاعفَةِ [7]

وأُبدلت الياءُ منها في قول العجاج: [8]

إذا الكِـرامُ ابتَـدَرُوا البَـاعَ بَـدَرْ   تَقَضِّـي البَـازي إذا البـازي كَسَـرْ

= يمليه إملاء وأملّه عليه إملالا فليس جعلُ أحدهما أصلا والآخر فرعا بأولىٰ من العكس.

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٢) الممتع، ١/ ٣٧٣.

(٣) المفصل، ٣٦٤.

(٤) في الكتاب، ٤/ ٤٢٤ «وكل هذا، التضعيف فيه عربي كثير جيد» وانظر شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣١٨ والدرر الكامنة للرومي، ١/ ٣١٨ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٦.

(٥) المفصل، ٣٦٤.

(٦) الخصائص، ٢/ ٩٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٢٦، والمقرب، ٢/ ١٦٩.

(٧) المفصل، ٣٦٤.

(٨) هو عبد الله بن رؤبة من بني مالك ويكنى أبا الشعثاء، شاعر رجاز مشهور لقي أبا هريرة وسمع منه عدة أحاديث انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء، ٢/ ٧٥٣ والشعر والشعراء، ٢/ ٤٩٣ وقد ورد الرجز في ديوانه، ٢/ ١٧ وورد منسوبا له في الممتع، ١/ ٣٧٤ والمقرب، ٢/ ١٧٠ وشرح الشواهد، للعيني، ٤/ ٣٣٦ وورد من غير نسبة في المحتسب، ١/ ١٥٧ والخصائص، ٢/ ٩٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٢٥ وهمع الهوامع، ٢/ ١٥٧ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٦.

فالأصلُ تَقَضَّضَ لأنَّه من الانقضاض فأبدلوا من الضاد الثالثة ياءً.

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ من الميمِ المُضَاعفةِ (١)

وأبدلت الياءُ منها في قولِ الشَّاعرِ: (٢)

تُـــزُورُ امــــرأً أمَّــــا الإلـــهَ فيتَّقــــي وأمَّــا بفعــلِ الصَّــالحــاتِ فيَــأْتَمــي

١٣٠/و يريد / يَأْتَم فأبدلَ من الميم الأخيرة ياءً، وكذا أبدلوا في ديماس والأصلُ: دِمَّاس (٣) على رأي من جمعه علَى دَمَّاميس (٤).

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ الذَّالِ المُضَاعفَةِ (٥)

وأبدلت الياءُ منها في تَصْدِيَةٍ فقالوا: تصدِيةٌ والأصل: تصدُّه من صددتُ، وتصِدُّه مثلُ: تَحِلَّة وتَعِلَّة والأصل: التَّحْللةُ والتَّعْللة فلما أُبدلت الياءُ من إحدى الدَّالين من تصدُّه للتخفيفِ بطلَ الإدغامُ وبقي تصدية (٦).

ذِكْرُ إبدالِ الياءِ مِنَ الهاءِ المُضَاعفَةِ (٧)

وأُبدلت الياءُ منها في دهديت الحجرَ، لأنَّ الأصل: دَهْدَهْتُ فأبدلوا من الهاءِ

---

(١) شرح المفصل، ٣٦٤.

(٢) البيت لكثير عزة ورد في ديوانه، ٣٠٠ برواية الصالحين مكان الصالحات وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ١٠/ ٢٤ ـ ٢٥ والمقرب، ٢/ ١٧١ والممتع، ١/ ٣٧٤ ولسان العرب، أمم، وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٧.

(٣) سجن كان للحجاج بواسط، ويطلق على موضع في وسط عسقلان، معجم البلدان، ٢/ ٥٤٤.

(٤) وأما من جمعه على دياميس فإن الياءَ ليس مبدلةً عنده بل هي مزيدة للإلحاق بسرداح. انظر ابن يعيش، ١٠/ ٢٦.

(٥) المفصل، ٣٦٤.

(٦) يقال صَدَّى يصدِّى تصديةً إذا صفق، وأصله صدَّد يُصَدِّد فكثرت الدالات فقلبت إحداهن ياءً، وأنكر بعضهم هذا القول وقال: إنما هو من الصدى وهو الصوتُ، والوجه الأولُ غير ممتنع لوقوع يصددن على الصوت أو ضرب منه وإذا كان كذلك لم يمتنع أن تكون التصديةُ منه فتكون تفعلةً فلما قلبت الدال الثانية ياءً امتنع الإدغام لاختلاف اللفظين. انظر شرح المفصل، ١٠/ ٢٥ ولسان العرب، صدد، والممتع، ١/ ٣٧٦.

(٧) المفصل، ٣٦٤.

الثانية ياءً، وكذلك صهصيتُ والأصل: صَهْصَهْتُ [1].

ذِكْرُ إبدَالِ اليَاءِ مِنَ الكَافِ المُضَاعَفَةِ [2]

وأُبدلت الياءُ منها في جمع مكُّوك وهو مكيال فقالوا: مكاكيّ والأَصلُ: مكاكيك فأَبدَلُوا من الكافِ الأَخيرةِ ياءً، وأدغموا فيها الياء التي قبلها فصار مكاكيّ.

ذِكْرُ إبدالِ اليَاءِ مِنَ الجيمِ المُضَاعَفَةِ [3]

وابدلت الياءُ منها في دياجي لأنَّ الأَصلَ: دياجيج [4].

القولُ علَى إبدالِ الواوِ مِن غيرِهَا

وهي تُبْدَلُ من ثلاثةِ أحرف: من الألفِ والياءِ والهمزة.

ذِكْرُ إبدالِ الواوِ مِنَ الأَلفِ [5]

فمنه: أَنَّها تُبدَلُ واجباً مطرداً من ألفِ فاعل كضاربٍ وخاتمٍ وألفِ فاعال [6] كسَاباط: [7] وألفِ فاعول كعاقول [8] وفي التصغيرِ والتكسيرِ كقولك: ضُويرب وخُويتم وضَواربُ وخَواتمُ وسُويبيط وسَوَابيطُ وعُويقيل وعَواقيلُ، أَمَّا انقلاب الألفِ واواً في تصغيرِ الأسماء المذكورة؛ فلانضمام ما قبلَها وأَمَّا في تكسيرِهَا فحملاً للتكسيرِ على التصغيرِ لأنهما من وادٍ واحدٍ؛ من قبيل أَنَّ علَمَ التصغيرِ ياءٌ ساكنةٌ ثالثة قبلها فتحة، وعَلَمَ التكسير أَلفٌ ثالثةٌ ساكنةٌ قبلَها فتحةٌ، والياءُ أُختِ الألفِ وما بَعْدَ ياءِ التصغيرِ حرفٌ مكسورٌ وما بَعْدَ ألفِ التكسير حرفٌ مكسورٌ فلذلِكَ حُمِلَ كلٌّ منهما

(١) صه القوم وصَهْصَه بهم زجرهم وقد قالوا: صَهْصَيت فأبدلوا الياء من الهاء. اللسان، صهصه.
(٢) المفصل، ٣٦٤.
(٣) المفصل، ٣٦٤.
(٤) يقال: ليلة ديجوج أي مظلمة، القاموس المحيط، دجج.
(٥) المفصل، ٣٦٦.
(٦) في الأصل فاعل.
(٧) الساباط: سقيفة بين حائطين، اللسان، سبط.
(٨) العاقول: معظم البحر أو موجه ومعطف الوادي والنهر وما التبسَ من الأُمور، والأَرض لا يهتدى لها ونبت. القاموس المحيط، عقل.

على الآخر، أَمَّا حَمْلُ التكسيرِ على التصغيرِ، فكما ذكرنا، وأَمَّا حَمْلُ التصغيرِ على التكسير فنحو: أُسَيْوِدٍ فإنَّ القياس يقتضي في مثلهِ قلبُ الواو ياءً وإدغامُ الياءِ في الياءِ، فيُقالُ: أُسَيِّدٌ فلم يُدغموا، حملاً لأُسَيْوِدٍ المصغَّرِ على أساودَ المكسَّر [1] وآدم كخاتم فتُقلَبُ ألفهُ واواً في تصغيرهِ وتكسيرهِ، فتقول: أُوَيدِم، وأَوادِم لِمَا تقدَّم في تخفيفِ الهمز.

ومنه: أَنَّ الواوَ تُبْدَلُ أيضاً من الألفِ في كل اسمِ مقصورٍ نسبت إليه سواء كانت ألفه من الواو أو الياء نحو: عَصَوِيٌّ ورَحويّ وإنما انقلبت الألفُ في ذلك إِلَى الواو دونَ الياءِ لئلاَّ يجمع بَيْنَ الياءات والكسرات.

ومنه: أَنَّ الواوَ تُبْدَلُ من الألفِ في تثنيةِ نحو: إِلَى ولَدَى وإذا وعلَى، إذا سميت بها شخصاً كقولك: إِلَوان ولَدَوان وإِذَوان وعَلَوان فتقلب الألف في جميع ذلك وما أَشبهه واواً لأَنَّ هذه الحروفَ لمَّا انتقلت إِلَى الأَسماءِ حُكِمَ علَى أَلفِهَا كما حُكِمَ على ألفاتِ الأَسماءِ التي لا تحسنُ إمالتُها مثل: عَصاً وقَطاً.

ذِكْرُ إبدالِ الواوِ مِنَ الياءِ [2]

١٣٠/ظ **فمنه** / أنها تُبدَلُ مطرداً من كلِّ ياءٍ ساكنةٍ غير مدغمةٍ قبلَها ضَمَّةٌ نحو: مُوقن ومُوسر، كانَ الأَصلُ: مُيْقِن ومُيْسِرٌ، لأنَّه من اليقين واليسر، فسكنت الياءُ، وانضمَّ ما قبلَها فقلبت واواً [3]، وكذلك طُوْبَى أَصلُها طُيْبَى لأَنَّها من الطيبِ فقلبت الياءُ واواً لسكونِهَا وانضمامِ ما قَبْلَهَا.

ومنه: أَنَّ الواوَ تُبْدَلُ أيضاً مطرداً من الياءِ في فِيعَال مصدَر فاعل كضِيراب مصدر ضاربَ في التصغيرِ إذا سُمِّيَ به فتقول: ضُويرب وكذلك تقول في قِيتال: قُويتيل لأَنَّ الياءَ في ضِيراب وقِيتال وهي ألف فاعَلت، وإنما صارت ياءً لانكسارِ ما قبلَها فلمَّا انضمَّ ما قبلَها للتصغيرِ صارت واواً [4].

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٢٩: والمصنف ينقل منه.
(٢) المفصل، ٣٦٦.
(٣) الكتاب، ٤/ ٢٤١ ـ ٣٦٤.
(٤) الكتاب، ٤/ ٢٤١ ـ ٣٦٤.

ومنه: أنَّ الواو تُبْدَلُ من الياءِ في كلِّ اسمِ معتل اللام على وزن فَعْلَى مثل تَقْوَى وبقْوَى ورَعْوَى وفَتْوَى والأصل تَقيا وبَقيا ورَعياً وفَتيا، لأَنَّه من وقَيتُ وبَقيتُ ورَعيتُ وأَفتيت للفرقِ بَيْنَ الاسم والصفة فإِنَّ الصفةَ من هذا البابِ لا تقلَبُ فيها الياءُ واواً كقولك: صدياً وريَّا وخِزْيَا [١].

ومنه: ما هو مسموعٌ وهو إبدالُ الواو ياء في قولهم: هذا أَمرٌ ممضوٌّ [٢] عليه وهو أَمُورٌ بالمعروفِ ونَهُوٌّ عن المنكر، وجبيتُ الخراجَ جَبَاوةَ [٣] قالوا: وليس لقلبِ الياءِ واواً في ذلك وما أشبهه علةٌ إلاّ تعويض الواو بذلك عن كثرةِ دخولِ الياء عليها فيكون ذلك كالقَصاص.

ومنه: إبدالُ الواوِ في بُوْطِرَ والأصل بَيْطَر فسكنت الياءُ وانضمَّ ما قبلها فقلبت واواً وكذلك ما أشبهه.

ذِكْرُ إبدالِ الواوِ مِنَ الهمزةِ [٤]

وهو نحو قولك في جؤن بالهمزة: جُون بإبدال الواو المحضةِ مِنَ الهمزة. حسبما سبق الكلام عليه في تخفيف الهمز.

القولُ على إبدالِ الميمِ مِنْ غيرِهَا

وهي تُبدَلُ من أربعةِ أحرفٍ: من الواوِ واللامِ والنونِ والباء.

ذِكْرُ إبدالِ الميمِ مِنَ الوَاوِ [٥]

وأبدلت في فم وحدَه، كان أَصلُهُ «فَوْه»، عينه واو، ولامهُ هاءٌ، لتصغيرهِ على

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل، ١٠/ ٣٢ وإنّما اختصوا القلب بالاسم دون الصفة لأَنَّ الواو أَثقلُ من الياء فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان، جعلوا ذلك في الأخف لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل، والأخف هو الاسم والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل وتضمنها ضمير الموصوف.

(٢) قال ابن الحاجب في الشافية، ٥٤٢: وشاذ ضعيف هذا أمرُ ممضوٌ عليه ونَهُوٌّ عن المنكر وجباوة.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤١٧ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣١٩.

(٤) المفصل، ٣٦٦.

(٥) المفصل، ٣٦٦.

فُويهِ وتكسيرهُ على أفواه، ووزنه فَعْلٌ بفتحِ الأولِ وسكونِ الثاني، فحذفت هاؤه لوقوعها طرفاً على حدِّ حذفِ حروفِ اللين لأنَّ الهاءَ حرفٌ مهموسٌ مشابهٌ للألفِ لأنَّها تُزادُ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ كما تزادُ الألف وتشاركُ الألفَ في الخفاء، فلمَّا حذفت بقي «فَوْ» الأول مفتوحٌ، والثاني واو فلو بقيت واواً لتحركت حالَ الإفراد بحركاتِ الإعراب وانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها وأدَّى ذلك إلى حَذْفِ الألفِ لملاقاةِ ساكنٍ بعدَهُ، فيبقى الاسمُ المتمكنُ على حَرْفٍ واحدٍ، وهو معدومٌ فلما كانَ بقاءُ الواو يُفضي إلى ذلك أبدَلُوا منها ميماً لكونِ الميمِ حرفاً صحيحاً وهو من مخرج الواو لأنَّهما من الشفه، وإنَّما قلنا حالَ الإفراد لأنَّهُ إذا أُضيفَ كقولك فُوكَ وفيَّ، زالَ الموجبُ لإبدالِ الواو ميماً لامتناع دخولِ حركات الإعراب عليها حينئذ [١].

ذِكْرُ إبدالِ الميمِ مِنَ اللَّامِ [٢]

١٣١/و وأبدلت من لامِ التعريفِ فقط في لغةِ / طيءٍ كما في الحديث: «ليس مِنْ امْبرِّ امصيامُ في امْسَفرِ»[٣] وهو بَدلٌ شاذٌّ[٤].

ذِكْرُ إبدالِ الميمِ مِنَ النونِ [٥]

فمنه: مطَّردٌ وهو إبدالُ الميم من كلِّ نونٍ ساكنةٍ بعدها باءٌ نحو: عَنْبَر وشَنْبَاء [٦] فتبدل النون ميماً في اللفظِ دونَ الخط وتقول: عمبر وشمباءُ.

ومنه: إبدال غيرُ مطَّردٍ ولكن مسموعٌ وهو أن تُبدَلَ الميمُ من النون المتحركة نحو: الشَّنَبِ والعِنَبِ، لأنَّ النونَ تقوى بالحركةِ فلا يبدلُ منها لكن جاءَ ذلك في قول

(١) الكتاب، ٣/ ٣٦٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢١٥.

(٢) المفصل، ٣٦٦.

(٣) انظره في صحيح البخاري، ٢/٢٣٨ ومسند الإمام أحمد، ٥/ ٤٣٤ عن كعب بن عاصم الأشعري، ومنال الطالب لابن الأثير، ١/ ٨٠ ومختصر الجامع الصغير للمناوي، ٣/ ٢٣٢ وكتاب تمييز الطيب من الخبيث، ١٤٠ وكون راويه النمر بن تولب كما في المفصل، ٣٦٦، حوله حديث مفيد، انظره في «الحديث النبوي في النحو العربي، ١٤٧ للدكتور محمود الفجال».

(٤) نصّ ابن الحاجب في الشافية، ٥٤٢ على ضعفه لاشذوذه، وانظر مناهج الكافية، ٢/ ٨٢٢٥

(٥) المفصل، ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٦) وهي مؤنث أشنب من الشنب، يقال: شنب الثغر إذا رقّ وجرى الماء عليه. اللسان، شنب.

الشَّاعِرِ: [1]

يـــا هـــالَ ذاتَ المنطـــقِ التَّمتَـــامِ وكفِّـــكِ المخضَّـــبِ البَنَـــامِ

فأَبدل [2] من نون البنانِ ميماً، وجاءَ أيضاً: طَامَهُ اللَّهُ علَى الخيرِ، والأصل: طَانَهُ اللَّه على الخيرِ أي جَبَلَهُ فأبدلَ من النون المتحركة ميماً.

ذِكْرُ إِبدالِ الميمِ مِنَ الباءِ الموحَّدة [3]

فمنه قولهم: بَنَاتُ مَخْرٍ وهي سحائبُ بيضٌ تأتي قَبْلَ الصَّيْفِ، والأصلُ بناتُ بَخْرٍ من البُخَارِ، فأَبدلُوا من باء بخرٍ ميماً، ومنه: ما زلتُ راتماً على هذا الأمر أي راتباً ورأيته من كثمٍ [4] من كَثَبٍ وهو القربُ، ومنه: قولُه [5]

فبَـــادَرَتْ شَـــاتَهـــا عَجْلَـــى مثـــابـــرةً حتَّى استقتْ دونَ مَحْنى جيدِهَا نَغَمَا

أرادَ نُغَباً وهو جمع نُغْبَةٍ وهي الجرعةُ، فأبدل الميمَ من الباءِ في ذلك كلِّه.

القولُ علَى إِبدالِ النونِ مِنْ غيرِهَا [6]

وهي تبدَلُ من حرفين مِنَ الواو واللام، أَمَّا إبدال النون من الواو فمنه: قولُهم: صنعانيّ وبهرانيّ، والأصل: صنعاويٌّ وبهراويٌّ فأَبدَلُوا النونَ من الواو وأَمَّا إبدالُ النونِ مِنْ اللَّامِ ففي: لعنَّ والأصل لعلَّ [7].

---

(١) الرجز لرؤبةَ بن العجاج ورد في ديوانه، ٣/ ١٤٤ وورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠/ ٣٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢١٦ وشرح الشواهد، ٤/ ٣١٩ وشرح التصريح، ٢/ ١٧٦ والممتع، ١/ ٣٩٢ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٥٥ وورد من غير نسبةٍ في المقرب، ٢/ ١٧٦ والممتع، ١/ ٣٩٢ وشرح الأشموني، ٤/ ٣١٩.

(٢) في الأصل فأبدلت.

(٣) المفصل، ٣٦٧.

(٤) غير واضحة في الأصل.

(٥) البيت لم يعرف قائله ورد في شرح المفصل، ١٠/ ٣٥ والمقرب، ٢/ ١٧٧ والممتع، . ١/ ٣٩٣ ولسان العرب، نغب، وشرح الأشموني، ٤/ ٣٤٠.

(٦) المفصل، ٣٦٧.

(٧) وقيل هما أَصلان لأنَّ الحرف قليلُ التصرف. انظر شرح الشافية، ٣/ ٢١٩ وشرح الشافية، للجار بردي ١/ ٣٢٠.

القولُ على إبدَالِ التاءِ مِنْ غَيرِهَا

وهي تُبدَلُ من خمسة أحرفٍ مِنَ الواوِ والياءِ والسينِ والصَّادِ والباءِ الموحَّدةِ، وزاد السَّخَاوي على ما في المفصَّل إبدالَها من الطَّاءِ والدال فصارت سبعة.

ذِكْرُ إبدالِ التَّاءِ مِنَ الواوِ (1)

وهي تُبدَلُ مِنَ الواو فاءً ولاماً، أَمَّا إبدالُها من الواو فاءً:

فمنه: إبدالٌ مطَّرد واجب، وهو إبدالُ التاءِ مِنْ كلِّ واو وقعت فاءً في افتعلَ وما تصرَّفَ منه، نحو: اتَّعدَ واتَّزنَ، ويتَّعدُ ويتَّزنُ ومُتَّعِدٌ ومتَّزنٌ والأَصلُ، اِوتَزَنَ ويُوتَزِنُ ومُوتَزِنٌ وكذا اوْتَعَدَ إلَى آخرها فقلبُوا الواو تاءً وأدغموها في تاءِ الافتعالِ (2).

ومنه: إبدالُ التاءِ مِنَ الواو بدلاً غيرَ مطرَّدٍ، وقَدْ جاءَ منه أَشياءُ: **منها**: التاء في أَتْلَجَهُ بمعنى أَوْلَجَهُ (3)، قالَ امرؤ القيس: (4)

رُبَّ رامٍ مِـــــن بنـــــي ثُعَـــــلِ مُتْلِـــجٍ كَفيَّـــــهِ فـــي قُتَـــرِهْ

الشاهدُ فيه: متلج بمعنى مُولج فأبدل فيه التاءَ من الواو، والقُترة بالضمِّ بيتُ الصَّائدِ الذي يكمنُ فيه لئلا ينفرَ الوحشُ منه. **ومنها**: التاءُ في تُجاه وتُراث وهي بدل من الواو لأنَّ ذلك من وَاجَه ووَرِثَ، وإنما كانَ غيرَ مطَّردِ، لأَنَّهُ لا يقالُ في وُقوف: تَقُوفَ ولا في ورود: تروَّد (5)، **ومنها**: التاء في تُخمةٍ وتُهَمةٍ وتَقِيَّةٍ وتَتْرَى وتَوراة وتولجٍ: وهو كِنَاسُ الوحشِ، وتِلَاد، وهو المالُ الأصلي، فإنَّ التاءَ في ذلك كله، بدلٌ مِن الواو، لأَنَّه من الوَخْمِ، ومن الوَهْم ومن الوقايةِ، ومن المواترةِ، ومن وَرِيَ الزَّنْدُ، إذا ظهرَ نُوره، ومِنَ الوَلوج في / الكَناسِ، ومن الولاد (6)، **ومنها**: التاءُ في ١٣١/ظ

(1) المفصل، ٣٦٧.

(2) الكتاب، ٤/ ٣٣٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٣٦.

(3) الكتاب، ٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ـ وهو الدخول، اللسان، ولج.

(4) ورد في ديوانه، ٢٦٤ وورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠/ ٣٧ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٦٦ ورواه الرضى في شرح الشافية، من غير نسبه انظر، ٣/ ٢١٩.

(5) الكتاب، ٤/ ٣٣٢.

(6) الكتاب، ٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ والمنصف، ١/ ٣٨ ـ ٦٣ وشرح المفصل، ١٠/ ٣٩.

تَيْقُور وهو فَيْعُول من الوقَارِ فهي بدَلٌ من الواو لأَنَّ الأَصلَ: ويقورٌ، وكذلك التاء في تُكلان لأَنَّه من وكلت الأمر، وفي «تُكَلَة» والأَصلُ: وُكَلَةٌ، وهو العاجزُ الذي يَكِلُ أَمره إِلَى غيرهِ، فالتاءُ في ذلك كلِّه بدلٌ من الواو فاءً [1].

وأَمَّا إبدال التَّاءِ مِنَ الواو لاماً [2] فمنه: التاء في أختٍ وبنتٍ وفي هنتٍ وفي كلتا، لأَنَّ الأصلَ أَخَوَةٌ وبَنَوةٌ وهَنَوٌ وكَلَوي فأبدلت التاءُ من الواو في ذلك كلِّه، ولذلك لم تكن التاءُ في بنت وأختٍ للتأنيثِ، وإنما هي بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة [3].

ذِكْرُ إبدالِ التَّاءِ ـ المثَنَّاةِ مِنْ فوق ـ مِنَ اليَاءِ آخر الحروفِ [4]

فمنه مطَّردٌ، وهو أَن تُبدَلَ التاءُ من كلِّ ياءٍ وقعت فاءَ افتعلَ نحو: اتَّسر والأصل ايْتَسر لأَنَّه من اليسرِ فأَبدلُوا من ياء ايْتسر تاءً وأُدغمت التاءُ في التاء كما أُبدلت التاء من الواو في نحو: اتَّزن حسبمَا تقدَّمَ.

ومنه: إبدالُ التاءِ من الياء لاماً في أسنتنا [5] والأصل أسنينا لأنَّ الثلاثي وهو سَنَوَةٌ إذا زيدَ فيه رجعت واوه ياءً، مثل أَغزينا ثم أَبدلُوا من الياء في أسنينا تاءً ليتميَّز أَسنتنا ـ وهو القحطُ ـ من أَسنينا إِذا دخلنا في السَّنة [6]، وكذا التاء في قولك: ثِنْتَان وكيتَ وذيتَ، والأصل ثِنْيَان فأبدلُوا من الياءِ التي هي لام الكلمة تاءً صار ثِنْتَان ولذلك كانت تاءُ ثنتين ليست للتأنيث مثل تاء بنتين تثنية بنت بخلِاف قولك اثنتَان فإنها للتأنيث كما أنها في قولك ابنتان للتأنيث حسبما سبق ذلك. **وأَما كيت** وذيت فالأصل كيَّةُ وذيَّةُ فحذفوا تاءَ التأنيث وأَبدلُوا منها ياءً ثم أَبدلُوا من الياءِ الأخيرة تاءً فصار: كيْتَ وذيْتَ [7].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٣٤.

(٢) المفصل، ٣٦٨.

(٣) الكتاب، ٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ـ ٤/ ٣١٧ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٠، وهي عند السيرافي للتأنيث.

(٤) المفصل، ٣٦٨.

(٥) الكتاب، ٤/ ٢٣٩ قال: وذلك قليل.

(٦) وثمة آراء أخرى حولها انظرها في شرح المفصل، ١٠/ ٤٠ وتسهيل الفوائد، ٣١٦.

(٧) الكتاب، ٣/ ٣٦٣ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٠ والممتع، ١/ ٣٨٨.

ذِكْرُ إبدالِ التاءِ مِنَ السينِ [(١)]

فمنه: إبدالُها في نحو: طَسْتٍ وستٍّ لأَنَّ أصلَ طَسْتٍ: طَسٌّ بسينٍ مشدَّدةٍ فأُبدلَ من السينِ الأخيرةِ التاء صار: طَستٌ وأَصلُ سِتّ: سدسٌ أُبدلَ من السين الأخيرة تاءٌ فصار: سِدْتٌ ثم أبدلَ من الدالِ تاءً أخرى، وأدغمت التاء في التاء صار: سِتّ [(٢)] ومما أُبدلت فيه التاءُ من السينِ قول الشاعر: [(٣)]

عَمْـــرِو بـــنِ يـــربـــوعٍ شِـــرَارَ النَّـــاتِ

أي الناس.

ذِكْرُ إبدالِ التاءِ مِنَ الصَّادِ [(٤)]

فمنه: لِصْتٌ قالَ الشَّاعِرُ: [(٥)]

. . . . كَـــاللُّصُـــوتِ المُـــرَّدِ

والأصل: لصٌّ فأبدلَ من الصَّادِ الثانيةِ تاءً.

ذِكْرُ إبدالِ التاءِ مِنَ البَاءِ [(٦)]

فمنه: الذعالتُ بالتاءِ المثنَّاةِ من فوقها، والأصل: الذعالبُ بالباءِ الموّحدة، وهي جمع ذعلوب، وهو الخَلِقُ مِنَ الثيابِ [(٧)]، وأَمَّا إبدالُ التاءِ من الطَّاءِ والدَّالِ وهو

---

(١) المفصل، ٣٦٨.

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٣٩ ـ ٤٨١ وشرح الشافية، للجار بردي ١/ ٢٢١ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٠.

(٣) الرجز لعلباء بن أرقم ورد منسوباً له في النوادر، ١٠٤ ولسان العرب، نوت وسين وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٦٩. وورد من غير نسبة في الخصائص، ٢/ ٥٣ والإنصاف، ١/ ١١٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٤١ والممتع، ١/ ٣٨٩ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢١ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٥٦.

(٤) المفصل، ٣٦٨.

(٥) هذه القطعة من بيت رواه البغدادي، ٤/ ٤٧٥ ونسبه إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي، وتمامه:

فتـــركْـــنَ نَهْـــداً عُيَّـــلاً أبنـــاؤهـــا   بنـــي كنـــانـــةَ كـــاللُّصُـــوتِ المُـــرَّدِ

وقد ورد البيت من غير نسبةٍ في شرح المفصل، ١٠/ ٤١ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٢ نهد: أبو قبيلة من اليمن، وعيل جمع عائل من العويل بمعنى البكاء، ومرَّد: جمع ما رد من مرد يمرد إذا عتا وخبث.

(٦) المفصل، ٣٦٨.

(٧) وقيل: هو طرف الثوب، أو ما انقطع من الثوب فتعلّق، اللسان، ذعلب.

ما ذكره السَّخَاوي زائداً على المفصَّلِ فنحو قولهم: فُسْتَاط والأصل: فُسطاط [1] ونحو قولهم: ناقةٌ تَرَبُوت والأصل: دَرَبُوت لأنَّه من الدُّرْبَةِ [2].

القولُ على إبدالِ الهَاءِ مِنْ غَيرِهَا

وهي تُبْدَلُ من أربعةِ أحرفٍ من الهمزةِ والألفِ والياءِ والتاءِ.

ذِكْرُ إبدالِ الهَاءِ مِنَ الهمزةِ [3]

وهو مسموعٌ لا يُقَاسُ عليهِ، ومعَ ذلك فقد أُبدلت من الهمزةِ الزائدةِ والأصلية أَمَّا إبدالُها من الهمزةِ الزائدةِ / . ١٣٢/و

فمنه: هَرَقْتُ الماءَ أي أرقته، وهَرَحْتُ الدَّابةَ أي أرحتُها، وهنرتُ الثوبَ أي أَنَرْتُهُ [4] وهردتُ الشيء أي أردته. وأَمَّا إبدال الهاءِ من الهمزة الأصلية:

فمنه: هِيَّاكَ أي إيَّاك ولِهَنَّكَ أي لأَنَّكَ، وهَمَا واللَّهِ لقد كانَ كَذا أي أَما واللَّه، وهِنْ فَعَلْتَ فعلتُ أي إنْ فَعَلْتَ فعلتُ في لغة طيء [5]، ومنه قولُ الشَّاعرِ: [6]

وأَتَـى صَـوَاحِبَهَـا فقُلْـنَ هَـذَا الـذي   منَـحَ المَـودَّةَ غَيْـرَنَـا وَجَفَـانَـا

الشاهدُ فيه هذا الذي بمعنى أَذا الذي، فأبدل الهاء من همزة أَذا.

ذِكْرُ إبدالِ الهَاءِ مِنَ الألفِ [7]

فمنه: قولُ الشَّاعرِ: [8]

---

(١) الممتع، ١/ ٣٩٠.

(٢) يقال: جمل تربوت أي ذلول، اللسان، ترب.

(٣) المفصل، ٣٦٩.

(٤) الكتاب، ٤/ ٢٣٨، يقال: نرت الثوب وأنرته ونيّرته إذا جعلت له علماً اللسان، نير.

(٥) الكتاب، ٤/ ٢٣٨ والممتع، ١/ ٣٩٧.

(٦) نسب ابن منظور هذا البيت في مادة «ذا» إلى جميل بن معمر وهو غير موجود في ديوانه، وقال البغدادي، ٤/ ١٧٧ إنَّ قائله مجهول ويشبه أن يكون من شعر عمر بن ربيعة وهو غير موجود في ديوانه أيضاً وورد البيت من غير نسبة في شرح المفصل، ١٠/ ٤٢ والممتع، ١/ ٤٠٠ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٢٢ وشرح الشافية، ١/ ٢٢٤ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٢٦ والدرر، للرومي، ١/ ٣٢٢.

(٧) المفصل، ٣٦٩.

(٨) الرجز لم يعرف قائلهُ. ورد في المنصف، ٢/ ١٥٦ والمحتسب، ١/ ٢٧٧ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٣. =

قَـــدْ وَرَدَتْ مِـــنْ أَمكِنَــــهْ   مِـــنْ هَـــا هُنَـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ
إنْ لَــــمْ تُـــــرَوِّهَـــــا فَمَـــــهْ

أي مِنْ ها هنا ومن هنا، وإنْ لم أُروِّها فما أصنع، فأبدل الهاءَ من الألفِ في هنا وفي ما.

ومنه: إبدالُهَا من ألف أنا في قولك: أَنَهْ [1]، مع جواز أنْ لا تكونَ بدلاً من الألف بل هاء للسكت كما تقدَّمَ في الوقف.

ومنه: حَيَّهَلَهْ والأصلُ حيَّهلا فأبدلت الهاءُ الأخيرة من الألفِ [2].

ومنه: يا هَنَاه في قوله: [3]

وقَـــدْ رَابَنِـــي قَـــولُهَـــا يَـــا هَنَـــا   ه . . . .

وهي لفظةُ ذمٍّ، وهي مبدلةٌ مِنَ الأَلفِ المنقلبةِ عن الواو في هنوات، لأَنَّ الأَصْلَ: هَنَاو، فقلبت الواو أَلفاً فالتقَى أَلفانِ فقلبت الأخيرةُ هاءً فصَارَ: هَنَاه.

ذِكْرُ إبدَالِ الهَاءِ مِنَ اليَاءِ [4]

فمنه قولُهم: هذِهِ أَمَةُ اللَّهِ، فالهاءُ الثانية في هذه بَدلٌ من الياءِ لأَنَّ الأَصل: هذي أَمَةُ اللَّهِ [5].

= والممتع، ١/ ٤٠٠ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٣٢٢ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٤ ولسان العرب، مادة هنا وهمع الهوامع، ١/ ٧٨ ـ ٢/ ١٥٧ وشرح شواهد الشافية، ٤٧٩ وشرح الأَشموني، ٤/ ٣٣٤.

(١) الكتاب، ٤/ ١٦٤ ـ ٢٣٨.

(٢) الكتاب، ٤/ ١٦٣ ـ ٢٣٨.

(٣) هذا صدر بيت لامرىء القيس وعجزه:

وَيْحَـــــكَ ألحقــــــتَ شـــــرًّا بشَــــرّ

ورد في ديوانه، ٣٠٨ ورد منسوباً له في الحلل، ٢١٨ وآمالي ابن الشجري، ٢/ ١٠١ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٣ وحاشية ياسين على شرح التصريح، ٢/ ٣٦٨ والدرر الكامنة، ١/ ٣٢٣ وورد من غير نسبة في المنصف، ٣/ ١٣٩ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٤.

(٤) المفصل، ٣٧٠.

(٥) في الكتاب، ٤/ ٢٣٨ وذلك في كلامهم قليل، وفي إيضاح المفصل، ٢/ ٤١١ ولو قيل: إنهما جميعاً أصل لم يكن بعيداً، وانظر شرح المفصل، ١٠/ ٤٥.

ذِكْرُ إِبدَالِ الهَاءِ مِنَ التاءِ [1]

وهو يأتي في الوقفِ علَى نحو: طلحة حسبَما تقدم في الوقف قالوا: وحكى قطرب [2] في لغة طيء: كيف البنونُ والبناة وكيف الأخوة والأخواة [3] فأبدلَ الهاءَ من تاءِ البناتِ وتاء الأخوات.

القولُ على إبدالِ اللَّام من غيرِهَا

وهي تُبْدَلُ مِنْ حرفَيْنِ مِنَ النون والضاد، أَمَّا إبدالُ اللَّامِ من النون، فمنه: قَولُ الشَّاعِرِ: [4]

وقفتُ فيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا ... أَعْيَتْ جَواباً ومَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والأصل، أُصيلانُ تصغيرُ أَصيل على غيرِ قياس فأَبدَلَ لامَ أُصيلال من نونِ أُصَيلان [5]، وأَمَّا إبدال اللام من الضَّادِ فمنه قولُ الشَّاعِرِ: [6]

مَالَ إِلَى أرطَاة حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

بمعنى اضطَجع، فأبدلَ اللَّامَ من ضَادِ اضْطَجَعَ.

---

(1) المفصل، ٣٧٠.

(2) هو أبو على محمد بن المستنير أخذ عن سيبويه وعيسى بن عمر وعن جماعة من علماء البصرة له من المصنفات كتاب معاني القرآن وكتاب إعراب القرآن وكتاب النوادر توفي سنة ٢٠٦ هـ انظر ترجمته في الفهرست، ٧٨ ونزهة الألباء، ٩١ والبغية، ١/ ٢٤٢.

(3) في إيضاح المفصل، ٢/ ٤١١: وأما إبدالها عن تاء الجمع في نحو: الأخواه والبناه فقليل ضعيف، وانظر الممتع، ١/ ٤٠١.

(4) البيت للنابغة الذبياني، ورد في ديوانه، ١٤ برواية أصيلاناً مكان أصيلالاً وعيت مكان أعيت، وورد منسوباً له في الكتاب، ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ والمقتضب، ٤/ ٤١٤ والإنصاف، ١/ ١٧٠ ـ ٢٦٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٦ وشرح التصريح، ٢/ ٢٦٧ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٨١.

(5) الكتاب، ٤/ ٢٤٠ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٦.

(6) الرجز لمنظور بن حية الأسدي وقبله:

لمـا رأى أَنْ لا دعَـه ولا شِبَـعْ

ورد منسوباً له في شرح الشواهد، ٤/ ٢٨٠ وشرح التصريح، ٢/ ٢٦٧ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٧٤ وورد من غير نسبة في الخصائص، ١/ ٦٣ ـ ٢/ ٣٥٠ ـ ٣/ ١٦٣ والمنصف، ٢/ ٣٢٩ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٣٢٤ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٦.

القَوْلُ علَى إبدَالِ الطَّاءِ مِنْ غَيْرِهَا [١]

وهي تُبْدَلُ من التاءِ: فمنه: واجبٌ مطَّرد، وهو إبدالُ الطَّاءِ من تاءِ افتعَل وما تصرَّف منه، متى كانت فاءُ افتعَل أحدَ حروفِ الأطباقِ المستعليةِ وهي أربعةَ: الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاء، لأنَّ التاءَ حرفٌ مهموسٌ غيرُ مستعَلٍ وحروفُ الأطباقِ مستعليةٌ وهي تضادّ التاءَ فأُبدلت الطاءُ منها ليتجانس [٢] الصوتُ ويكونَ العمَلُ من جهةٍ واحدةٍ
١٣٢/ظ وسيأتي في الإدغام مشروحاً / فمثال فاء افتعَل صادا: اصطبَر وضادا: اضطرب وطَاءً: اطَّرد، وظاءً: اظَّطلم والأصل اصْتَبر واضْتَرب واطتَرد واظْتَلم، فأُبدلت الطاءُ من التاءِ في ذلك [٣].

ومنه: بَدَلٌ غيرُ واجبٍ نحو قولهم: فحصطُ برجلي [٤] والأصلُ: فحصت فوقعَ لامُ الفعل صاداً وبعدَهُ تاءُ فعلتُ فأبدلت الطَّاءُ مِنَ التاءِ وهو في لغةِ بني تميم فقالوا: فحصطُ، للتناسبِ وليس بلغةٍ شائعة [٥].

القَوْلُ علَى إبدالِ الدَّالِ مِنْ غَيْرِهَا [٦]

وهي تُبْدَلُ مِنْ تَاء افتعل أيضاً متى كانت فاءُ افتعلَ زاياً أو ذالاً أو جيماً في بعض اللّغات، وهو شاذٌ، لأنَّ الزايَ حرفٌ مجهور والتاء مهموسةٌ فيتضادان، فأبدلت التاءُ دالاً لتناسبَ الزايَ وكذلك الكَلاَمُ في الذالِ والجيم فمثال فاءِ افتعلَ زاياً: ازْدَهَى وازْدجَرَ وازدَان وازدلَفَ والأصلُ: ازْتَهَى وازتجر وازتَانَ وازتَلَفَ، فأبدلت الدَّالُ مِنَ التاءِ في ذلك للتناسب [٧] ومثالُ فاءِ افتَعَلَ دالاً: ازدكر غير مدغم والأصلُ: اذتكر ومثالها جيماً علَى بعضِ اللغات: اجدَمَعُوا والأصل: اجتَمَعُوا ومنه: اجدَزَّ بمعنى

---

(١) المفصل، ٣٧٠.
(٢) غير واضحة في الأصل.
(٣) الكتاب، ٤/ ٢٣٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٤٦.
(٤) أصلها فحصت أي عبثت، اللسان، فحص.
(٥) في الكتاب، ٤/ ٢٤٠: وهي لغة لتميم قالوا: فحصطَ برجلك وحصط، يريدون حصتَ وفحصتَ، وانظر شرح المفصل، ١٠/ ٤٨.
(٦) المفصل، ٣٧١.
(٧) الكتاب، ٤/ ٢٣٩.

اجتزَّ قالَ الشَّاعِرُ: (١)

فَقُلْتُ لصاحبي لا تحبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجدزَّ شِيحا

أي اجتزَّ شيحاً، وقد أبدَلُوا الذالَ أيضاً مِنَ التَّاءِ في تولج وهو كناس الوحشِ فقالوا: دَوْلَج، وأَصْلُ تائِهِ بَدَلٌ من الواو.

القَوْلُ عَلَى إبدَالِ الجيمِ مِنْ غَيْرِهَا (٢)

وقد أُبدلت مِنَ التاءِ المشدَّدةِ في الوقفِ وهو قليلٌ شاذ لا ينطق به إلاَّ بعضُ العربِ كما حُكِيَ أنه سُئِلَ بعضُهم ممن أنتَ؟ فقال: فقيمج أي فقيميٌّ (٣) وقد أجري الوصل مجرَى الوقفِ مَنْ قَالَ: (٤)

خَالِي عُوَيفٌ وأبو عَلجّ ... المُطْعِمَانِ اللَّحْمِ بالعَشِجّ

يعني أبو علي والعشي، فنَوَى الوقفَ على الياءِ وأبدَلَها جيماً، لأَنَّ الياءَ إِنَّما أبدلت جيماً لخفائِها بالسكونِ في الوقفِ وإلاَّ فالياءُ المتحركة لا تبدَلُ جيماً لقوتها وزوالِ خفائها بالحركةِ.

القَوْلُ على إبدَالِ السينِ

قد تقدَّم في صَدْرِ الفصل أن السينَ ليست من حروفِ البَدَلِ لكنها مبدَلٌ منها

---

(١) البيت اختلف حول قائله فقد نسبه العَيني في أحد قوليه، ٤/ ٣٣٢ ليزيد بن الطثرية ونسبه في القول الآخر إلى مضرس بن ربعي الأسدي وكذلك نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٨٠. وورد البيت من غير نسبةٍ في شرح المفصل، ١٠/ ٤٩ والممتع، ١/ ٣٥٧ وشرح الشافية، ٣/ ٢٢٨ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٢٤ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٢.

(٢) المفصل، ٣٧١.

(٣) في الكتاب، ٤/ ١٨٢ هم «ناس من بني سعد» وفي الجار بردي، ١/ ٣٥٤ قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت؟ فقال: فقيمج، فقلت: من أيهم؟ فقال: مرج. أي مري وانظر الدرر الكامنة، ١/ ٣٢٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٥٠.

(٤) هذا الرجز قاله أعرابي من البادية من بني حنظلة ورد في الكتاب، ٤/ ١٨٢ والمحتسب، ١/ ٧٥ والمنصف، ٢/ ١٧٨ ـ ٣/ ٧٩ وشرح المفصل، ٩/ ٧٤ ـ ١٠/ ٥٠ والممتع، ١/ ٣٥٣ والمقرب، ٢/ ١٦٤ وشرح الشواهد، ٤/ ٢٨١ وشرح التصريح، ٢/ ٣٦٧ وشرح الأشموني، ٤/ ٢٨١.

فإيرادها في حروفِ البَدَلِ ليس بسديد (١)، ويُبْدَلُ مِنْهَا حرفَانِ: الصَّادُ والزاي.

القَوْلُ على إبدَالِ الصَّادِ مِنَ السِّينِ (٢)

فمنه: أَنَّه يجوزُ إبدال الصَّادِ مِنَ السينِ متَى وقعَ بَعْدَ السينِ غينٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ (٣)، لأَنَّ هذه الحروفَ مستعليةٌ والسينَ مهموسةٌ مستفلة، ولمَّا كانت الصادُ مستعلية وهي مع ذلك مهموسة وافقت هذه الأحرفَ في الاستعلاءِ ووافقت السينَ في الهمسِ والصفيرِ والمخرَجِ، فلذلك أُبدلت منهَا، فمثالُ السين التي بَعدَها الغينُ سالغٌ وهو من البَقَر كالبازِلِ من الإبلِ، يُقَالُ: عِجْلٌ ثُمَّ تَبِيعٌ ثُمَّ جَذَعٌ ثُمَّ رَبَاعٌ ثُمَّ سَدِيسٌ ثم سَالغٌ (٤)، ويجوزُ صَالِغٌ بإبدالِ الصَّادِ مِنَ السِّينِ، ومثالُ السينِ التي بَعْدَهَا خَاءٌ سَخْرٌ وَسَلْخٌ فتقول: صَخْرٌ وصَلْخٌ بالصَّادِ / أيضاً (٥) ومثالُ السينِ التي بَعْدَهَا قاف: سَويق ١٣٣/و
وسَبَقْتُ، فيجوزُ: صَويق وصَبَقْتُ بالصَّادِ أيضاً (٦) ومثالُ السينِ التي بَعْدَهَا طَاءٌ: سراطٌ وسَاطِعٌ، فيجوزُ صِراط وصَاطع بالصَّادِ أيضاً (٧) فإن تأخرت السينُ عن هذِه الحروف لم يجز فيها ذلكَ، فلا يقالُ في قستُ: قصتُ ولا في خسرتُ: خصرتُ، ويجوزٌ في صاد نحو: الصراط، المضارعة، وهي إشرابُ الصَّادِ صوتَ الزاي (٨).

القَوْلُ على إبدالِ الزاي مِنْ غَيْرِهَا (٩)

وهي تُبْدَلُ مِنَ السِّينِ والصَّادِ:

---

(١) ومن قبل نصّ ابن الحاجب في الإيضاح، ٢/ ٤١٣ على ذلك.
(٢) المفصل، ٣٧٣.
(٣) الممتع، ١/ ٤١٠ ـ ٤١١.
(٤) سلغت الشاةُ والبقرة تسلغُ سلوغاً وهي سَالغ تمّ سنُّها وما حكى من قولهم: صَالغ فعلى المضارعةِ وقيل هي عنبرية على أن الأصمعي قال هي بالصاد.. ولد البقرة أول سَنَةٍ عجلٌ ثم تبيعٌ ثم جذعٌ ثم ثَني ثم رباعٌ ثم سديسٌ ثم سالغٌ ثم سالغ سنة وسالغ سنتين إلى ما زاد. انظر اللسان، سلغ.
(٥) الكتاب، ٤/ ٤٨٠ والممتع، ١/ ٤١١.
(٦) الكتاب، ٤/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩.
(٧) الكتاب، ٤/ ٤٨٠.
(٨) شرح المفصل، ١٠/ ٥٢ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٢٥.
(٩) المفصل، ٣٧٣.

أَمَّا إبدالُها مِنَ السِّينِ، فتبدل الزاي مطرداً جائزاً من كلِّ سين ساكنة بعدَهَا دال نحو: يَسْدُر فيجوز فيه يَزْدُر، وفي يُسْدِلُ ثوبَه؛ يُزْدِلُ ثوبَهُ[(١)] وكَلْبٌ وهم بَطْنٌ من قضاعةَ يُبدلُونَ الزايَ مِنَ السينِ إذا وقعَ بَعْدَ السينِ قافٌ فيقولون في سَقَر: زَقَر[(٢)].

وأَمَّا إبدالُ الزاي من الصَّادِ[(٣)] فتبدَلُ أيضاً مطَّرِداً جائزاً من كلِّ صاد ساكنة بعدها دال نحو: فصدي فيجوز فيه: فزدي بالزاي ويجوز إبقاء الصَّادِ بحَالِهَا وهو أكثر[(٤)]، ويجوزُ أن يضارَعَ بها الزاي[(٥)] ولا تَقَعُ المضارعة إلاَّ حيثُ يتجاورُ حرفانِ بَيْنَهُمَا منافرة فيُؤْتَى بحرفٍ يَصْلُح للتوسُّطِ بينهما ليزيلَ المنافرة، وذلك كما يُنْحَى بالصَّاد نحو الزاي إذا تقدمت الصَّادُ علَى الدَّالِ فتأتي بحرف مخرجه بَيْنَ مَخْرَجِ الصَّادِ ومخرَجِ الزاي، وليسَ كذلك السين في يَسْدُرُ فلا يجوزُ فيها المضارعة فإن تحركت الصَّادُ، امتنعَ إبدال الزاي منها لكن يجوزُ فيها المضارعة فتقول في نحو صَدَرَ عن كذا بالصَّاد، وبمضارعة الصَّاد الزاي دون إبدال الصَّاد زاياً، فالحروف المذكورة حينئذٍ علَى ثلاثة أوجه:

فمنها: ما يجوزُ فيه الإبدال والمضارعة نحو الصاد مع الزاي في نحو: فَصْدي.

ومنها: ما يجوزُ فيه الإبدال دونَ المضارعَةِ وهو السينُ الساكنةُ إذا كان بعدها دال نحو: يَسْدُر، **ومنها**: ما يجوزُ فيه المضارعةُ دون الإبدال وهو ما فيه شين معجمة مع دال أو جيم مع دال نحو: أشدَق وأجدَر، فتشرَبُ الجيمُ صوتَ الشينِ وتشرَبُ الشينُ صوتَ الجيم[(٦)] وهي لغةٌ قليلةٌ رديئة لعسرِ النطق بذلك، ولذلك لم تأتِ في القرآن الكريم ولا في كلام فصيح[(٧)].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٤٧١ ـ ٤٧٩.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٥٢ وشرح الشافية، ٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) المفصل، ٣٧٣.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٧٧ ـ ٤٧٩.

(٥) بعدها في الأصل مشطوب عليه «ومعنى المضارعة أن يشرب الصاد شيئاً من صوت الزاي» وقد أثبتها قبل، وانظر تسهيل الفوائد، ٣١٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٢٥، وفي حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٢٥ ما نصه: الزاي لعذرة وبني القيس، والمضارعة لقيس، والصاد لقريش.

(٦) الكتاب، ٤/ ٤٧٩.

(٧) الكتاب، ٤/ ٤٣٢ وبعدها في إيضاح المفصل، ٢/ ٤١٥ بخلاف إشراب الصاد بصوت الزاي فإنه ورد في=

الفصل الثامن في الإعلال [١]

وهو تغييرُ حرفِ العلَّةِ للتخفيفِ ويجمعهُ: القَلْبُ والحَذْفُ والإسكانُ، وحروفُ الإعلال ثلاثة: الألف والواو والياءُ وسميت حروفَ العلَّةِ لكثرة تَغَيُّرِها، وثلاثتها تقعُ في الأضربِ الثلاثة كقولك: مَالٌ ونابٌ [٢] وسَوْط وبَيْضٌ، وَقَالَ وَحَاوَلَ وَبائِعٌ، ولا وَلَوْ وَكي.

القَوْلُ عَلَى الأَلفِ [٣]

وهي لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المتمكنة ولا في الأفعالِ بل إمَّا زائدة كألف
١٣٣/ظ كتاب أو منقلبةٌ عن واو أو ياء كألف مَال ورحى [٤] / وإنَّما حَكَمُوا بِعَدَمِ أصالَتِهَا في الأَسماء والأَفعالِ لحصولِ الاشتقاقِ والتصريف في الأَسماءِ والأَفعالِ المستدلِّ بهما علَى الزيادةِ والانقلابِ كفقد ألفِ ضارب في المشتقِّ منه، وهو الضَّرْب [٥] بخلاف الحروفِ، فإنَّ الألفَ فيهن أصلٌ ليس إلاَّ، لأنَّ الحروفَ جوامدُ غير متصرفة ولا مشتقة، فلا يعرفُ لها أصلٌ غير ما هي عليه فلا يُقالُ في ألفِ ما ولا وحتى إنها زائدةٌ أو بدَلٌ لعدَمِ الاشتقاق وعدم التصرفِ [٦] لأَنَّ البَدَلَ ضَرْبٌ من التصرف، ويجري مجرى الحروفِ في أَصالةِ الألف، الأسماءُ المبنية المتوغلة في شبه الحروف نحو: متَى، والأسماء الأعجمية نحو، مَاه [٧]، لأنا إنَّما قضينَا بعدَمِ زيادة الألفِ في الحروفِ لعدَمِ الاشتقاق وهذا موجودٌ في هذه الأسماء.

القَوْلُ على مواقعِ الواو والياءِ الأصليتَيْنِ [٨]

وهما يتفقان في مواقعهما من الكلمَةِ ويختلفَانِ:

= القرآن وفي الكلام الفصيح.

(١) المفصل، ٣٤٧.

(٢) في الأصل كتاب وهي في المفصل: كقولك: مال وناب وسوط وبيض.

(٣) المفصل، ٣٧٤.

(٤) في الأصل ورجا.

(٥) بعدها مشطوب عليه «وكعود ألف قرطاس إلى أصلها في الجمع كقراطيس».

(٦) المنصف، ١/٧ ـ ٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/٢٦٨.

(٧) بلدة بفارس، معجم البلدان ٥/٤٨ ـ ٤٩.

(٨) المفصل، ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

أَمَّا اتفاقُهما فيتفقانِ في وقوعهما فاءً كوعدٍ ويَسْرٍ، وعيناً كقولٍ وبيعٍ، ولاماً كغزوٍ ورميٍ، ويتفقان أيضاً في وقوعهما عيناً ولاماً معاً فمثال الواو عيناً ولاماً: قوةٌ، ومثالُ الياءِ عيناً ولاماً: حيَّةٌ ويتفقانِ في وقوعهما مجتمعتَيْنِ في أول الكلمة وتقدَّم كلٌّ منهما على الأخرى نحو: ويح ويومٍ ولكنَّ تقديمَ الواو أكثر فباب ويحٍ أكثر من باب [1] يومٍ. **وأَمَّا اختلافُهما**:

فمنه: أنَّ الواوَ تقدَّمت فاءً على الياءِ لاماً نحو: وفيت، وأنَّها تقدمت أيضاً عيناً على الياءِ لاماً نحو: طويتُ دونَ العكسِ أي دون أن تتقدَّم الياءُ على الواو، وكذلك فإن قيلَ: فالحيوانُ قد تقدمت فيه الياءُ عيناً علَى الواو لاماً فالجواب: أن الأصلَ في حيوان عند الخليلِ وسيبويه حَيَيَانُ [2]، لأنَّه من حييت، والحيَّةُ من ذلك، وإنَّما قَالُوا: حيوان لأنَّ اختلافَ الحرفَيْن أخفُّ من اتفاقهما.

ومنه: أَنَّ الياءَ وقعت مضاعفة فاءً وعيناً معاً، ولم يأت ذلك إلاَّ في كلمةٍ واحدةٍ وهي «يَيَنٌ» اسمُ مكانٍ [3] ولا تَقَعُ لواو كذلكَ، والمرادُ بالتضعيفِ أن يتجاور المثلان [4].

ومنه: أنَّ الياءَ وقعت فاءً ولاماً معاً نحو قولهم: يَدَيْتُ إليه يداً [5]. **ومنه**: أنَّ الياءَ وقعت فاءً وعيناً ولاماً في قولهم: يَيَيْتُ ياءً حسنةً إذا كتبتها، ولم تقع الواو فاءً ولاماً إلا في قولهم واو، وكذلك لم تقع الواو فاءً وعيناً ولاماً إلاَّ في الواو على قولِ الأخفشِ إن ألفَهَا منقلبةٌ عن واو فهي على قوله موافقةٌ للياءِ في يَيَيْتُ، وقال الفارسيُّ: إنَّ ألفَ واو منقلبةٌ عن ياءٍ [6] فهي على قولِهِ موافقةٌ لها في يَدَيْتُ وهو أولى من قولِ الأخفشِ فإنَّه لم يُسْمَعْ كلمةٌ كلُّها من حرفٍ واحدٍ إلاَّ يَيَيْتُ وهو شاذٌ، ولكون العربيَّةِ ليس فيها كلمة فاؤها/ ولامها واو، جعلوا كونَ الفاءِ واواً، دليلاً على أنَّ اللاَّم ياءٌ ١٣٤/و

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٥٥ والنقل منه مع تصرف يسير.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٠٩ والمتقضب، ١/ ١٨٦ والمنصف، ٢/ ٢٨٤.

(٣) معجم البلدان، ٥/ ٤٥٤.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٥٥.

(٥) المرجع السابق، ١٠/ ٥٥.

(٦) المرجع السابق، ١٠/ ٥٨ والممتع، ٢/ ٥٦٠.

واتفقوا على أنَّ كلَّ كلمةٍ فاؤها واو إنَّما تكْتَبُ لامها ياءً فلذلك كتبوا الوغى بالياء [1].

القَوْلُ علَى الواوِ والياءِ فَاءَيْنِ

ذِكْرُ الواوِ فاءً [2]

وهي تثبتُ صحيحةً وتسقطُ وتُقْلَبُ، أَمَّا ثَبَاتُها على الصحَّةِ فنحو: وَعَدَ وَوَلَدَ فعلين والوَعْدُ والوَلَدُ اسمين لا مصدَرَيْنِ لأَنَّ مصدر مثل ذلك تسقط منه الواو فيقال: عِدَةٌ ولِدَةٌ كما سنذكره الآن في سقوط الواو، وأَمَّا سقوطُ الواو فاءً، ففي مضارع فَعَلَ أو فَعِلَ إذا كان مضارعُهما مكسورَ العينِ لفظاً أو تقديراً لوقوع الواو حينئذٍ بَيْنَ ياءٍ وكسرة.

أَمَّا العينُ المكسورةُ لفظاً: فنحو: يوعِدُ ويَومِقُ سقطت الواو لوقوعها بَيْنَ ياءٍ وكسرةٍ بقيَ يَعِدُ ويَمِقُ، ثم طردُوا الحذفَ مع باقي حروفِ المضارعةِ فقالوا: أَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ، وإن لم تقع الواو بَيْنَ ياءٍ وكسرةٍ ليأتي المضارع على وجه واحد طرداً للباب [3].

وأَمَّا العينُ المكسورة تقديراً: فنحو: يَوضَعُ ويَوْسَعُ فإنَّ العينَ فيهما مكسورة بحسب الأصلِ فهي مكسورةٌ تقديراً ولكن فُتحت من أجل حرف الحَلْقِ، فالفتحةُ عارضةٌ والعارضُ لا اعتدادَ به لأَنَّه كالمعدوم [4] فلذلك سقطت الواو فيهما فقالوا: يَضَعُ وَيَسَعُ فَأَمَّا إذا انفتحت العينُ ولم تكن مكسورةً تقديراً، فإنَّ الواو تثبتُ كما في قولِهِ تعَالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [5] فحذفت الواو من «يَلِد» لانكسارِ ما بعدَهَا وثبتت في «يُولَدُ» لانفتاحِ ما بَعْدَهَا، وإنَّما حذفت الواو إذا وقعت بين ياء وكسرةٍ طلباً للخفة لأَنَّ الواو ثقيلةٌ وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرةُ، والفعلُ أثقَلُ من الاسم، فحذفت

---

(١) المزهر، ٢/ ٧٨.

(٢) المفصل، ٣٧٥.

(٣) الإنصاف، ٢/ ٧٨٢.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٥٩ ـ ٦١.

(٥) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

الواو فيه لاجتماع هذا الثقل، وكذلك تُحذَفُ الواو من المصدَر الذي حذفت من فعله نحو: العِدَةِ والمِقَةِ والأَصلُ: الوِعْدَةُ والومْقَةُ وإنَّما حذفت لأمرين أحدهما: كون الواو مكسورةَ وهو مستثقلٌ، وثانيهما: كونُ الفعلِ أُعِلَّ أعني يَعِدُ وَيَمِقُ، لأَنَّ المصدَر يعتَلُّ باعتلالِ فعلِهِ، وأَمَّا قَلْبُ الواو، ففي ما مَرَّ من الإبدال في نحو: تُخمة وميزان.

ذِكْرُ اليَاءِ فَاءً [1]

وهي مثلُ الواو فيما ذُكِرَ إلاّ في السقوط إذا وقعت بَيْنَ ياءٍ وكسرةٍ فإنَّ الياءَ تثبتُ ولا تحذَفُ لأَنَّهما من جنسهما فثبتت في نحو: يَنَعَ الثَّمْرُ يَيْنَعُ، وَيَسر يَيْسِرُ وهو قِمَارُ العَرَبِ بالأزلام والاسمُ المَيْسِرُ وقد حكَى سيبويهِ على سبيلِ الشذوذ أنَّ بعضَهم يجري الياءَ مجرى الواو في الحذفِ في يَئِسَ ييئس فيقول: يَئِسَ يَئِسُ [2] كَوَمَقَ يَمِقُ من أجْلِ مجيء الهمزةِ مستثقلة معها، فلذلك تحذف في ييئس لأجلِ الهمزةِ ولا تحذَفُ عند فقدها، فلا يقال: يَسَر يَسِرُ بالحَذْفِ بل يَسَرَ يَيْسِرُ لفقد الهمزةِ، وأَمَّا قَلْبُ الياءِ فقد سبقَ في الإبدال وهي تُقْلَبُ مثلما تقلَبُ الواو فيقال في ايتسر: اتَّسَرَ / كما يقال في ١٣٤/ظ اوْتعدَ: اتّعد [3].

ذِكْرُ التنبيهِ على موضعِ ثبوتِ الواوِ وموضعِ حَذْفِهَا [4]

اعلم أنَّ الفَرْقَ بَيْنَ وَجِلَ يَوجَل ووَجِعَ يَوْجَعُ حيث ثبتت الواو فيهما، وبين وَضع يَضَعُ وَوَسِعَ يَسَعُ، حيث حذفت الواو فيهما وكُلٌّ من القبيلَيْنِ فيه حرفُ الحلق، أن فتحةَ يَوجَل ويَوجَعُ أصليةٌ، لأنه من باب فَعِلَ يَفْعَلُ مثل عَلِمَ يَعْلَمُ وشَرِبَ يَشْرَبُ وفتحةُ يَضَعُ ويَسَعُ عارضةٌ ومثلُه من المعتلِّ وَرِمَ يَرِمُ وَوَرِث يرِث فالكسرةُ مرادةٌ وإنما فُتِحَ لحرفِ الحَلْقِ فحذفت الواو في يَضَعُ وَيَسَعُ للكسرةِ المرادة وقد شبِّهت الفتحةُ

---

(١) المفصل، ٣٧٥.

(٢) قال في الكتاب، ٤/ ٥٤: وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يئس يَيْئس ويَسَر ييسر . . . وزعموا أن بعض العرب يقول: يئس يئسُ، فاعلم فحذفوا الياء من يفعل، وانظره في ٤/ ٣٣٩.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ٦٣.

(٤) المفصل، ٣٧٥.

العارضةُ في يَضَعُ وَيَسَعُ بكسرةِ التجَارِي وهو مصدرُ تَجَارَى، وقياسُه الضَّمُّ مثل التَّحَاسُدِ والتكاثُرِ، وإنَّما كُسرت الراء فيه لتصحَّ الياءُ وشُبِّهَتِ الفتحةُ الأصليةُ في يَوْجَل ويَوْجَعُ بكسرةِ التجارِبِ جمعُ تجْرِبةٍ فكسرةُ التجاري عارضةٌ كفتحة يضَعُ ويَسَعُ وكسرةُ راء التجارِبِ أصليةٌ كفتحةِ يوجَل ويَوْجَعُ [1].

ذِكْرُ مَا جَاءَ فِي مضَارِعِ أفعالٍ تُذْكَرُ [2]

اعلم أنه قَدْ جَاءَ عن العَرَبِ قَلْبُ الواو والياء في مضارعِ افتَعَلَ أَلفاً فيقولون: يا تَعِدُ ويا تَسِرُ [3] وجَاءَ في مضارع يَئِسَ لغتانِ: يَيْأَس بفتحِ العينِ وهو الأَصلُ، وَيَيْئِسُ بالكسرِ على خِلَافِ الأصلِ، وجاء أيضاً فيهما إبدالُ الأَلفِ من الياءِ فقالوا في يَيْأَس بالفتحِ: يَاءَسَ وفي يَيْئِسُ بالكسر: يائِس.

وجاءَ في مضارعِ فَعِلَ يَفْعَلُ مثل وَجِلَ يَوْجَل أربعُ لغاتٍ: وَجِلَ يَوْجَلُ بإثبات الواو لأَنها لم تقع بين ياء وكسرة وهي أجودُها، ويَاجَلُ بقلب الواو ألفاً على حدِّ قلبها في يا تَعِد ويا تَزن، ويَيْجَلُ بقلب الواو ياءً، وَيِيْجَلُ بكسرِ المضَارَعَةِ لتكونَ وسيلةً إلَى قلبِ الواو ياءً لسكونِ الواو حينئذ وانكسار ما قبلَهَا، وليسَ كسرُ هذه الياء من لغةِ مَنْ يقول تِعْلَمُ بكسر حرف المضارعةِ [4] وهو التاءُ المثناة الفوقية [5] بل لأجلِ أن تنقلبَ الواو ياءً كما ذكرنا، لأَنَّ من يقولُ: تِعْلَم بكسرِ التاء الفوقية لا يقول يِعْلم بكسرِ الياءِ التحتية فهي لغةٌ أخرى. واعلم أَنَّهم يستثقلون الابتداءَ بالياءِ المكسورة، ولذلك لا يوجدُ اسم أوله ياء مكسورة غيْرَ يِسَارٍ لليد فاعرفْهُ [6].

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٦٢ والنقل منه مع تصرف يسير.

(٢) المفصل، ٣٧٥.

(٣) في الكتاب، ٤/ ٣٣٤ وأما ناس من العرب» وفي المقتضب، ١/ ٩٠: هم قوم من أهل الحجاز وفي حاشية ابن جماعة، ١/ ٢٧٣ وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعي.

(٤) جعلها سيبويه في ٤/ ١١٠ لغة لجميع العرب إلا أهل الحجاز، وفي حاشية ابن جماعة، ١/ ٢٧٣ هي لغة بني أسد وتيم وتميم.

(٥) في الأصل من الفوقية.

(٦) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٧٣ وشرح الشافية، ٣/ ٩٢.

ذِكْرُ بناءِ افتعَلَ من أفعالٍ تُذْكَرُ [١]

وهو أنك إذا بنيتَ افتعلَ من نحو: أَكل وأَمر جعلتَ همزةَ أكل ياءً وأتيت بتاءِ افتعَل بَعْدَهَا فقلتَ: ايتكل وايتمر والأصل: ائتكل بهمزتين الأولى: همزةُ الوصلِ وهي مكسورة، والثانية: فاءُ الفعلِ وهي ساكنةٌ، فقلبت الثانيةُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها على حَدِّ قلبِهَا في ذئب وبئر، ولا يجوزُ أن يقالَ في ايتكل وايتمر: اتَّكل واتَّمر بادغام هذه الياء المنقلبة عن الهمزةِ في تاء افتعل كما قيل في ايتسر اتَّسَر، لأنَّ الياءَ في ايتكل ليست لازمةً لعودِهَا إلى أصلها عند زوال / همزة الوصلِ في نحو ١٣٥/و المضارع نحو: يأتكلُ ويأتمرُ، فتعود الياءُ همزةً لزوالِ الموجب لقلبها وهو همزةُ الوصلِ، ومعنَى ايتكل أخذ أموال الرُّشا [٢] ويقال: ايتكلت أسنانُهُ من الكبَرِ، ومعنى ايتمَر قَبِلَ الأمرَ [٣] وكذلك تقول: ايتزر بالإزار لما قلنا من أن ياء ايتزر غيرُ لازمةٍ، ولا يجوز فيه اتَّزر لأَنَّ اتَّزَر وهو ركوبُ الوِزْرِ [٤].

القَوْلُ عَلَى الوَاو واليَاءِ عينَيْنِ [٥]

إذا كانت عينُ الكلِمَةِ واواً أو ياءً فإمَّا أن تُعَلَّ أو تُحْذَفَ أو تسلمَ فذلك ثلاثةُ أقسام:

القسمُ الأول
في إعلالِ الواوِ والياءِ عَيْنَيْنِ

اعلم أنَّ إعلالَهُما قد وقَع في عددٍ من الأَفعالِ والأَسماءِ مما تحركت فيها الواو والياء عيناً وانفتَح ما قبلها فقلبت ألفاً طلباً للخفة لثِقَلِ الحركة علَى حرفِ العلَّةِ [٦]، أَمَّا الأَفعالُ المعتلَّةُ فنحو: قالَ وخافَ وَبَاعَ وَهَابَ، لأَنَّ أصلَها قَوَلَ وخَوِف وبَيَعَ

(١) المفصل، ٣٧٥.
(٢) الرِّشا جمع رشوة، المخصص لابن سيده، ١٤/ ١٦٢ - ١٥/ ١٣٨.
(٣) الصحاح، أكل، أمر.
(٤) في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٢٤ وقول من قال اتّزَرَ، وهم، وانظر شرح المفصل، ١٠/ ٦٣ - ٦٤.
(٥) المفصل، ٣٧٦.
(٦) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٧٥.

وهَيَبَ فتحركت الواو والياء فيهنَّ وانفتَح ما قبلهما فقلبتا ألفاً ثم أَعلُّوا المضارعَ كما أعلوا الماضي، وإن لم تقم فيه علَّةُ الإعلال ليكونَ المضارعُ والماضي على سنن واحدةٍ، فقالوا: يقولُ ويخافُ ويَبِيعُ ويَهَابُ والأصل: يَقْول ويَخْوَفَ ويَبِيعُ وَيَهيَبُ بتحريك حرفِ العلَّةِ وسكونِ ما قبله فنقلت ضمَّةُ واو يقول إلى القاف بقي: يقول، وتقلب فتحةُ واو يخوف إلى الخاء فانفتح ما قَبْلَ الواو فقلبت ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاحِ ما قبلَها بقي: يخَافُ، ونقلت كسرةُ ياء يبيعُ إلى اليَاءِ بقيَ: يَبيعُ[١] ونقلت فتحة ياء يَهْيَبُ إلى الهاءِ فانفَتَحَ ما قَبْلَ الياءِ فقلبت ألفاً لتحركها بحسب الأصلِ وانفتاحِ ما قَبْلَها بقي: يَهابُ. **وأَمَّا الأَسمَاءُ المعتلَّة**[٢] فنحو: بَاب ونابٍ ورجل مالٍ ولاعٍ، إذ أصلُ بابٍ ونابٍ: بَوَب ونَيَب لجمعهما على أبواب وأنياب، والاسمُ إذا سَاوَى الفعل في الزنةِ ووقوع حرفِ العلة منه موقعه مِنَ الفعلِ حيث أُعِلَّ حُكِمَ عليه بحُكْمِ الفعلِ فلذلك قلبتْ الواو والياءُ في بَوَبٍ ونيبٍ ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وأصلُ رجلٍ مال: مَوِل يُقَالُ: مَوِلَ مَوِلٌ مثل حَذِرَ فهو حَذِرٌ، واللاَّعُ الجَبَانُ وأصله لَوِعَ فتحركت الواو في مَوِلَ وَلَوِعَ وانفتَحَ ما قبلها فقلبت ألفاً بقي رجلٌ مالٍ ولاع وكذلك ما هو من ذلك مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما ومن ذلك أسماء فاعلي الأفعالِ المذكورِ ومفعوليها نحو: قائلٍ وخائفٍ وبائعٍ وهائبٍ ومقولٍ ومخوفٍ[٣] ومَبيعٍ ومهيبٍ مما أُعِلَّتْ لاعتلالِ أفعالِهَا[٤] على ما سيذكر في أثناءِ هذا الفصل.

ومن الأسماءِ المعتلَّةِ مَفْعَلٌ وإخوته[٥]: اعلم أنه قد جَاءَ من هذه الأفعالِ
١٣٥/ظ المعلولةِ مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ بفتح العينِ وَمَفعِلٌ وَمَفعِلَةٌ بكسرها ومَفْعُلَةُ / بضمِّها، أَمَّا مَفْعَلٌ بالفتحِ، فنحو: مَعَاذ أَصلُه مَعْوَذٌ فنقلَت فتحةُ الواو إلى العينِ فقلبت ألفاً لتحركها في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلَها بقي: مَعَاذ، وأما مَفْعَلَةٌ بالفتح فنحو: مَقَالة أصلُها مَقْوَلة

---

(١) المنصف، ١/ ٢٤٥ وشرح المفصل، ١٠/ ٦٤.
(٢) أتى الطمس على بعض حروفها.
(٣) غير واضحة في الأصل.
(٤) المنصف، ١/ ٢٨٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٦٤.
(٥) **في المفصل، ٣٧٦.**

فنقلت فتحةُ الواو إلى القافِ، وقلبت الواو ألفاً كما قيل في معاذ بقيت مقالة، وأما مَفْعِلٌ بالكسرِ فنحو: مَسِير، أصله مَسْيِر على وزن مَفْعِلٍ فنقلت كسرةُ الياءِ إلى السين بقي مَسِير، وأما مَفْعِلَةٌ بالكسرِ فنحو: معيشة أصلُها مَعْيِشة نقلوا كسرةَ الياءِ إلَى العين بقيت معيشة [١] وأما مَفْعُلَة بالضمِّ فنحو: مَشورة أصلُها مَشْوُرة فنقلت ضمَّةُ الواو إلَى الشينِ فسكنت الواو وانضمَّ ما قبلَها، واستقرَّت وبقيت مشورة مثل: مثوبة ومعونة [٢].

ذِكْرُ الأفعالِ المعتلَّةِ التي لحقتها الزيادةُ [٣]

وهي تعتلُّ كما أُعلَّت الأفعال التي لم تلحقها الزيادة لكن إذا لم يكن ما قَبْلَ حرفِ العلَّةِ ألفاً أو واواً أو ياءً كما سنذكر، فالتي أعلَّت نحو: أقام واستقامَ واختَارَ وانقَادَ، فأقامَ أصلُه: أَقْوَم فقلبت فيه الواو ألفاً، وإن لم ينفتح ما قبلها، لأَنَّ هذه الواو هي التي أُعلَّت قبلَ الزيادةِ في قامَ فأُجرِيَ حرفُ العلَّةِ مع الزيادةِ مجراه قبل الزيادة فنقلتْ فتحةُ واو أقوَم إلَى القافِ وقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها بقي: أَقامَ، وكذلك استقام أصلُه اسْتقوَمَ فقلبت واوه ألفاً لما قلنا في أقام بعينه، وكذلك اختار أصلُه: اختَير على وزن افتعلَ، وانقادَ أصله: انْقَودَ على وزن انفعَلَ تحركت الياءُ والواو فيهما وانفتحَ ما قَبلَهُمَا فقلبتا ألفاً بقي اختارَ وانقادَ، واعلم أنَّ جميعَ ما أُعِلَّ ولم تستكملْ فيه علَّةُ الإعلال، فإنَّما أُعلَّ اتباعاً للفعل الذي قامت العلَّةُ في إعلاله قالَ في المفصَّل [٤]: لكونها منها ولضربها بعرقٍ فيها. ومعناه أَنَّ علَّة اعتلالها اعتلالُ الأفعالِ التي علَّتُها كاملة، لأَنَّها جاريةٌ عليها أي ضربَ فيها عرقُ الإعلال [٥].

ذِكْرُ الأَفَعَالِ التي لا تُعَلُّ لكونِ ما قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ ألفاً أو واواً أو ياءً [٦]

أما الأَلفُ قبلَ الواو والياءِ فنحو: قَاولَ وَتَقَاوَلُوا وزايل وتزايلوا، فلم تُعلَّ الواو

---

(١) المقتضب، ١/ ١٠١ والمنصف، ١/ ٢٩٦.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٦٧.

(٣) المفصل، ٣٧٦.

(٤) المفصل، ٣٧٦.

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ٦٧.

(٦) المفصل، ٣٧٦.

والياءُ فيهما لأَنَّ نَقْلَ حركتهما إلى ما قبلهما غيرُ ممكنٍ لكونِ ما قبلهما ألفاً وهي لا تقبلُ الحركةَ، وأَمَّا الواو والياءُ قبلَ الواو فنحو: عوَّذَ وتعوَّذَ وزيَّنَ وتزيَّنَ بالإدغام فلم يقلب حرفُ العلَّةِ المدغم فيه، لأَنَّه لو نقلت حركتُه إلَى ما قبلَهُ وقلبَ أَلفاً لبطلَ الإدغامُ وزَالَ البناءُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ [١].

القسمُ الثاني: في حذف الواو والياءِ عينَيْنِ

وهما تحذفانِ على ثلاثة أضربٍ للالتقاء الساكنين، أو للتخفيف، أو لضرورة الإعلال.

ذِكْرُ الحذفِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ [٢]

١٣٦/و / وهما هاهنا عينُ الفعل ولامه إذا كان عينُ الكلمة حرفَ علَّة.

فمنه: أن تسكَّنَ اللاَّمُ في الفعلِ المجرَّدِ، إمَّا للأمر نحو: قُلْ وبع أو للجزم نحو: لم يقلْ ولم يَبِعْ، أو لاتصال ضمير الفاعلِ نحو: قُلْتُ وقُلْنَ، فيلتقي ساكنانِ حرفُ العلَّةِ المسكّن واللاَّمُ المسكنة [٣] لأحد هذه الأمور الثلاثة أعني للأمرِ أو للجزمِ أو لاتصال ضمير الفاعل، فيُحذَفُ حرفُ العلَّةِ للالتقاءِ الساكنَيْنِ.

واعلم أنَّ ضميرَ الفاعل الي تسكَّنُ له لامُ الفعلِ، إنَّما هو البارزُ المتحركُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ للمتكلِّم والمخاطبِ نحو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْتِ وبِعْتِ، والأصلُ: قَوُلْتُ وبَيِعْتُ بضم الواو وكسر الياء فنقلت الحركةُ عنهما إلَى ما قبلهما أعني إلى فاءِ الفعلِ بَعدَ حذْفِ حركتها فالتقى ساكنان حرفُ العلَّةِ ولامُ الفعلِ فحذفَ حرفُ العلَّةِ، وأَمَّا ضميرُ المؤنث فإذا كان للمخاطبِ نحو: قُلْتِ وكذلك ضميرُ جماعة المؤنث أيضاً في الماضي والأَمر والمضارع نحو: قُلْنَ وبِعْنَ، ويا هندات قلن وبعن، وهُنَّ يقُلْنَ وَيَبِعْنَ والأَصْلُ في الماضي والأمرِ: قَوُلْنَ بضمِّ الواو وبَيِعنَ بكسرِ الياءِ فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما وحُذِفَتَا كما تقدَّم في قُلْتُ وبعتُ بقي: قُلْنَ وبِعْنَ وأَمَّا في

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٦٧.

(٢) المفصل، ٣٧٦.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ٦٨.

الأمر فأصله أَقْوُلْنَ وأَبيعْنَ نقلت حركة حرفِ العلَّةِ إِلَى ما قبلها فاستغنيَ عن همزةِ الوصلِ فحذفت والتقى ساكنانِ حرفُ العلَّةِ ولامُ الفعلِ فحُذِفَ حرفُ العلَّةِ بقي: قُلْنَ وبِعْنَ، وأَمَّا في المضارِعِ فالأَصلُ تَقْوُلْن بضمِّ الواو وَيَبْيِعْنَ بكسر الياء وسكون ما قبلهما فنقلت حركتُهما إِلَى ما قبلَهُما وحُذِفَتَا لالتقاءِ الساكنين كما تقدَّم في قُلْتُ وبِعْتُ بقي: يَقُلْنَ وَيَبِعْنَ.

ومنه: ما كانَ مِنْ هَذا النحو مزيداً فيه نحو: أَقامَ واستقَامَ فيُقَالُ: أَقِمْ واستقِمْ فَيُحْذَفُ حرْفُ العلَّةِ، والأَصْلُ: أَقْوِمْ واسْتَقْوِمْ، فنقلت حركةُ حرفِ العلَّةِ فيهما إِلَى ما قَبْلَهُمَا وحَذفَ حرفُ العلَّةِ كما حُذِفَ في قُمْ لا فَرْقَ بَيْنَ المزيدِ فيه والمجرَّدِ في ذلك [1].

ذِكْرُ الحَذْفِ للتخفيفِ [2]

وهو جائزٌ ولازم، أَمَّا الجائزُ:

فمنه: سَيدٌ وهينٌ وميتٌ بالتخفيف والأَصلُ: سَيْوِدٌ وهَيْوِنٌ ومَيوِتٌ على فَيْعِلٍ بكسرِ العينِ [3]، اجتمعت الواو والياء وسبقت إِحداهما بالسكونِ فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياءُ في الياءِ بقي: سَيِّدٌ وَهَيِّنٌ وميِّتٌ ثم خففوه بحذف إِحدى الياءين وهي الياءُ التي كانت واواً، وهي عينُ الكلمةِ بقي سَيدٌ وهَيْنٌ وميتٌ. **وأَمَّا التخفيفُ اللازِمُ**:

فمنه: قَيْلُولَةٌ وكينونةٌ والأصلُ قَيْوَلُولَةُ وَكَيْوَنُونَةُ فقلبت الواو الأولى ياءً وأدغمت الياءُ في الياءِ علَى القاعدةِ بقيَ قَيِّلُولة وكَيِّنُونَةُ ثم خفِّفَ ذلك بحذفِ إِحدَى الياءين [4] ولزم التخفيفُ لطولِ الاسم، والقيلولةُ النومُ في الظهيرةِ. والكينونةُ من كانَ يكونُ [5].

---

(١) شرح المفصل، ١٠/٦٨.

(٢) المفصل، ٣٧٦.

(٣) الإنصاف، ٢/ ٧٩٥ وشرح الشافية، ٣/ ١٥٢.

(٤) بعدها مشطوب عليه: «أي ما قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت والتقى ساكنان حرف العلة ولام الفعل فحذف حرف العلة بقي: قلن وبعن».

(٥) اللسان، قيل وكون.

ذِكْرُ الحَذْفِ لضرورةِ الإعلالِ(١)

١٣٦/ظ **فمنه** / الإقامةُ والاستقامةُ والأَصلُ: إِقْوَامٌ واسْتِقْوامٌ وهما من المصادرِ التي أُعِلَّتْ أَفْعالُهَا، فوجَبَ إعلالُهَا كذلك، فنَقَلُوا فتحةَ الواو في إِقْوامٍ واستِقْوَامٍ إِلَى ما قبلَهَا وقَلَبُوا الواوَ ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلَهَا فالتقى ألفان فحذفت إحداهما وهي الثانيةُ عند سيبويهِ والخليلِ لأَنَّها الزائدةُ وهي الأُولى عند الأخفشِ التي هي عينُ الفعل (٢) بقي: أقامَ واستقامَ فعوِّضَ المصدَرُ التاءَ في آخره عَمَّا حُذِفَ منه بقي: إقامة واستقامة.

القسمُ الثالثُ: في سلامةِ الواو والياء عينَيْنِ (٣)

وهما يَسْلَمَانِ إذا فقدت أَسبابُ الإعلالِ والحذفِ، أو وجدت لكن منعَ مانعٌ، أما ما فُقدتْ فيه علَّةُ الإعلالِ:

فمنه: سكونُ ما قَبْلَ حَرْفِ العلَّةِ في الأَصلِ نحو: أَعْين وأَزواج ومِقْول (٤).

ومنه: حركةُ ما قبلَ حرفِ العلَّةِ بغير الفتح نحو: قُوبَاء (٥) وخُيَلاَء (٦). وأَمَّا ما وجدت فيه أَسبابُ الاعتلالِ لكن مَنع مانعٌ:

فمنه: صَوَرَى وهو اسمُ ماءٍ بقربِ المدينةِ (٧)، فلو قلبت واوه ألفاً لبقي صارا فيَلْبسُ، وكذلك حَيَدَى وهو الحمارُ الذي يحيدُ من كلِّ شيءٍ، فلو قلبت ياؤه ألفاً لصارَ حَادَى فيلتبس بالفعلِ.

ومنه: الجَولاَنُ والحَيَكَانُ وهو مصدَر حَاكَ يحيكُ وهو مشيُ القصيرِ إذا مَشَى

---

(١) المفصل، ٣٧٦.

(٢) الكتاب، ٤/ ٣٥٤. والمنصف، ١/ ٢٩١.

(٣) المفصل، ٣٧٦.

(٤) هو اللسان، اللسان، قول.

(٥) داء يظهر في الجسد، القاموس المحيط، قوب.

(٦) الكبر، القاموس، خيل.

(٧) في معجم البلدان، ٣/ ٤٣٢ عن الجرمي، وفي القاموس، صور: ماء ببلاد مزينة، أو ماء قرب المدينة، وانظر المخصص، ١٥/ ١٩٧.

وحرَّك منكبيه، فهنا قد وجدتْ أَسبابُ القلبِ ولكن منَع منه مانعٌ وهو كونُ الاسم ليسَ على مثالِ الأفعالِ، وشرطُ إعلاله أن يكونَ على مثال الأفعال نحو: باب ودار، لأَنَّ أصلَهُما وهو بَوَب ودَوَر على مثال الفعل بخلاف ما ذكر من الجولاَن وشبهه [1].

القولُ على أَبنيةِ الأَفعَالِ المعتلَّةِ وهي مثلُ أَبنيتهِ الصحيحةِ [2]

أَمَّا المعتلَّةُ بالواو:

فمنها: ما هو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: قَام يقُوم والأَصلُ: قَوَمَ يَقْوُمُ مثل خرجَ يخرُجُ من الصحيح.

ومنها: ما هو على فَعِلَ يَفْعَلُ نحو: خَاف يخَافُ والأَصلُ: خَوِفَ يَخْوَفُ مثل عَلِمَ يَعْلَمُ، **ومنها**: ما هو على فَعُلَ يَفْعُلُ نحو: طَالَ يَطُولُ وجَادَ يجودُ والأَصلُ: طَوُلَ يَطْوُلُ وَجَوُدَ يَجْودُ مثلُ حَسُنَ يَحْسُنُ وذلك إذا كانا لازمين بمعنى أَنَّه صار طويلاً أو جواداً، فأَمَّا إن أُريدَ بطَالَ يطولُ وجَادَ يجودُ المتعدي بمعنى أنه طالَ غيرَهُ وجَادَ علَى غيرهِ فلا يكونُ من فَعُلَ يَفعُل حينئذ ولكن من فَعَلَ يَفْعُلُ مثل قَتَلَ يَقْتُلُ، واسمُ الفاعلِ مِنَ الَّلازمِ طويلٌ وطُوال كظريفٍ وسُراع وهو اسم الفاعل من سَرُعَ، أما اسمُ الفاعلِ من المتعدي فطائلٌ كما أنه من قَالَ قائل.

وأَمَّا المعتلَّة بالياء:

فمنها: ما هو على فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: بَاع يبيعُ والأصل بَيَعَ يَبْيِعُ مثل ضربَ يضْرِبُ.

ومنها: ما هو على فَعِلَ يَفْعَلُ نحو: هَابَ يَهَابُ والأصل هَيِبَ يَهْيَبُ مثل شَرِبَ يَشْرَبُ ولم يجىء في اليائي يَفْعُل بضمِّ العين مثل: يخرجُ ولا في الواوي فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين مثل: حَسِبَ يَحسِبُ وذهبَ الخليلُ في طَاحَ يَطِيحُ وتَاهَ يَتيهُ أَنَّهما فَعِلَ
١٣٧/و يَفْعِلُ كَحسَب / يَحْسِبُ وهما من الواوي لقولهم: طوَّحتُ وتوَّهتُ وهو أَطْوحُ منه وأَتْوَهُ [3] وإنما كَانَا من فَعِلَ يَفْعِلُ بكسرِ عينِ الماضي والمضارعِ معاً لقولِهم: طِحتُ

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٧٠ وشرح الشافية، ٣/ ١٢٦.

(٢) المفصل، ٣٧٦.

(٣) الكتاب، ٤/ ٣٤٤ وانظر المنصف، ١/ ٢٦١ واللسان، تيه.

وتِهتُ بكسرِ فاءِ الفعلِ ولو كانَا من فَعَلَ بفتح العين وهو واوي، لضمُّوا الفَاء كقُلْتُ فلمَّا جاءَ الكسرُ وقد ثبتَ أنهما من الواوي عُلِمَ أَنَّ الكسرَ إنما يكونُ مما تكونُ عينُ ماضيهِ مكسورةً، فثبتَ أنَّهُ لا يستقيمُ يطيحُ ويتيهُ من الواوي إلاَّ أن تكونَ عينُ الماضي مكسورةً وهذا الذي قالهُ الخليلُ خارجٌ عَن القياسِ، وأَمَّا مَنْ قَالَ: طيَّحتُ وتيَّهتُ، فلا إشكال في أنهما مثل بَاع يبيعُ، وهما من فَعَلَ يَفْعِلُ وهو القياسُ [1].

ذِكْرُ تحويلِ الأَبنَيةِ المعتلَّةِ [2]

إذا كانت عينُ الفعلِ واواً واتَّصلَ به ضميرُ الفاعلِ البارز المتحرك للمتكلِّم أو المخاطَبِ حُوِّلَ ذلكَ الفعلُ مِنْ فَعَلَ بفتح العَيْنِ إِلَى فَعُلَ بضمِّها ثم تُنْقَلُ ضمَّةُ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ وتحذَفُ العَيْنُ نحو: قُلْتُ قُلْنَا قُلْتِ قُلْتُم قُلْتَ قُلْتُن كان الأصل: قَوَلْتُ بفتحِ العَيْنِ فُحوِّلَ إِلَى فَعُلَ بضمِّها فصار قَوُلْتُ ثم نُقلت ضمَّةُ العينِ إِلَى الفاءِ بَعْدَ حذفِ فتحةِ الفَاءِ الأصلية فسكنت الواو والتقت مع اللَّام الساكنةِ لاتصالِ الضميرِ فحذفت الواو بقي: قُلْتُ قُلْنَا إلى آخرها.

وإن كانت عينُ الفعلِ ياءً حُوِّلَ الفعلُ معَ الضمائرِ المذكورةِ من فَعَلَ بفتحِ العينِ إِلَى فَعِلَ بكسرِهَا ثم تُنْقَلُ كسرةُ العينِ إِلَى الفاء وتحذَفُ الياءُ بعينِ ما قلنَا في الواو فيبقى: بِعْتُ بِعْنَا بكسرِ فاء الفعل إلى آخرِ الضمائر المذكورة [3].

وإنَّما حُوِّلَ في الواوي من فَعَلَ إلى فَعُلَ وفي الياء من فَعَلَ إلى فَعِلَ للفرقِ بَيْنَ بناتِ الواو وبناتِ الياءِ، وإنَّما غيِّرت حركةُ الفاءِ الأصلية بنقلِ حركةِ العَيْنِ إليها لتدُلَّ الضمَّةُ والكسرةُ علَى الواو والياءِ المحذوفَتْينِ، وقد فرَّقُوا هنا بَيْنَ الواوي واليائي ولم يفرِّقُوا في موضع بقاءِ العين نحو: قَالَ وبَاعَ إمَّا لتعذُّرِ الضمّ والكسر مع الألف، وإمَّا لكونِ ما انقلبت إليهِ الواو والياء موجوداً، وكذلك لم يفرقوا فيما فيه العينُ مكسورة في الأصلِ نحو: خِفْتُ وهِبْتُ والأصل خَوِفَ وهَيِبَ فلم يحول فيه الواوي إِلَى فَعُلَ بضمِّ العين ولكن نقلُوا كسرةَ العينِ لكونها أصليةً إِلَى الفاءِ للإيذانِ بأن المحذوفَ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٤٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٧١ والممتع، ٢/ ٤٤٤.

(٢) المفصل، ٣٧٧.

(٣) المنصف، ١/ ٢٣٣.

مكسورٌ في الأصلِ أعني خَوِفَ وهَيِبَ ولا يكونُ هذا النقلُ والتحويلُ إلاَّ معَ الضميرِ البارز المذكورِ خاصَّةً، فلا يقَعُ مع الضميرِ المستكن في الفعلِ الماضي وغيرهِ لِلَّبْسِ بفعلِ ما لم يسمَّ فاعله وأيضاً فإنَّ النقلَ والتحويلَ إنما يكونُ عند حَذْفِ العينِ كُقلْتُ وبِعْتُ للدلالة علَى المحذوفِ، وبعضُ العرَبِ [1] لا يبالي باللَّبسِ ويقول: كِيْدَ زيدٌ يفعَلُ وما زِيْلَ زيدٌ يفعَلُ كذا بمعنى كَادَ وما زَالَ وأصلَ كَادَ وزَالَ ها هنا كَيِدَ وَزِيِلَ فينقلُ في كَيِدَ كسرةَ العينِ إلَى الفاء بعد حذفِ حركة الفاء ويسكِّنُ العينَ من غيرِ أن / يحذفَها ولا يَخافُ اللَّبْسَ بما لم يسمَّ فاعلهُ لأَنَّ كَادَ وما زالَ لا زمانِ وما لم يسمَّ فاعلُه لا يكونُ من اللَّازم، وهو شاذٌّ لخروجهِ عَنِ القياس [2]. ١٣٧/ظ

ذِكْرُ مَا لم يُسَمَّ فاعلِهُ من الأفعَالِ المعتلَّةِ [3]

فمن ذلك: أنك تقولُ: قِيْلَ وبِيْعَ بالياءِ وكسرِ الفاءِ صريحاً وتقول: قِيل وبِيع بإشمام الفاء شيئاً من [4] الضمَّةِ، وقد عبَّروا عن هذه الحركة بالإشمام [وهي في الحقيقةِ رومٌ [5] فاعلمه. وتقولُ: قُول وبُوع بالواو [6] وكذلك اختيرَ وانقيدَ له بالياءِ وبالإشمام [7]] [8] وتقول أيضاً: اختورُ وانقود له، بالواو وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما في ما لم يسمَّ فاعلُه في قسم الفعلِ.

ومنه: أنَّ بَابَ قيل وبيع إذا بُنِيَ للمتكلِّم والمخاطبِ جازَ فيه أيضاً ثلاثةُ أوجه فتقول عن نفسِكَ إذا عادَكَ النَّاسُ وللمخاطب إذا عَادَهُ النَّاسُ عِدْتُ وعِدْتَ والأصل:

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٤٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٢٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) المفصل، ٣٧٧.

(٤) غير واضحة في الأصل.

(٥) لأن الروم حركة خفيفة، والإشمام تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت، إيضاح المفصل، ٢/ ٤٣٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٤ وانظر ثلاثة مذاهب لكيفية الإشمام عن الشاطبي في شرح التصريح، ٢/ ٢٩٤.

(٦) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد، والضم الخالص موجود في كلام هذيل ويعزى لفقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد، شرح التصريح، ٢/ ٢٩٤.

(٧) بعدها في الأصل مشطوب عليه «وهي في الحقيقة روم فاعلمه» وقد سبق ذكره.

(٨) ما بين المعقوفين مكرر في الأصل، مشطوب عليه.

عُوِدْتُ وعُودِتَ مثل ضُرِبْتُ وضُرِبْتَ فنقلت كسرةُ العينِ وهي الواو إلى الفاءِ بعدَ إزالة ضمَّتِهَا، وحذفت العينُ لسكونِهَا وسكونِ لامِ الفعلِ لاتصالِ ضميرِ الفاعلِ بها بقي عِدْتَ بكسرِ العين ولك في ذلك الإشمام أيضاً، ولك أن تبقي ضمَّة الفاءِ فتقول: عُدْتُ وعُدْتَ وباب اختَرْتُ كذلك فتقول اخْترتَ يا رجلُ واخْتِرتُ أنا بكسر الفاء وضمِّها الخالصين وبالإشمام، وجَمْعُ المؤنَّثِ المخاطَب كذلك نحو: عُدْتُنَّ وعِدْتَنَّ، وأَمَّا بابُ أُقيمَ واستقيمَ لا يجيء فيه غير كسر الفاء، لأَنَّ الأصلَ أُقْوِمَ واستُقْوِمَ مثل أُخْرِجَ واستُخرِجَ فنقلت الكسرةُ عن العين وهي الواو في أُقْوِمَ واستُقْوِمَ إلى الفاء فسكنت الواو وانكسرَ ما قبلَها فقلبت ياءً بقي: أُقيمَ واستُقيمَ [1] وقد تقدَّمَ أيضاً الكلامُ علَى ذلك في قسمِ الفعل.

ذِكْرُ صِحَّةِ حَرْفِ العلَّةِ عيناً [2]

فمن ذلك: عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجتَوُروا وإِنَّما صَحَّ حرفُ العلَّةِ في هذه الكلمات مع تحركهِ وانفتاحِ ما قبلَهُ لأَنَّ عَوِرَ بمعنى أَعْوَرَ وحَوِلَ بمعنى أَحْوَلَ وصَيِدَ بمعنى أَصْيَدَ، وهو داءٌ يصيبُ البعيرَ فيرفَعُ له رأسه، وازدوجوا بمعنى تَزَاوَجُوا واجْتَوروا بمعنَى تَجَاوَرُوا، وحرفُ العلَّةِ في هذه يجبُ أن يصِحَّ لسكونِ ما قبلَهُ [3] ولذلك صَحَّ فيما هو بمعناه، وشَذَّ عَارَتْ عينهُ تَعَارُ قَالَ الشَّاعِرُ: [4]

. . . . أَعَــــارَتْ عينُــــهُ أَمْ لَــــمْ تَعَــــارَا

ومنه: ما لحقته الزيادة [5] من ذلك نحو: أَعْورَ اللَّه عينَهُ، وأصيدَ بعيرَه وكذلك

---

(١) شرح المفصل، ١٠/ ٧٤.

(٢) المفصل، ٣٧٧.

(٣) المنصف، ١/ ٢٦٠.

(٤) هذا عجزُ بيتٍ صدرهُ:

تُسَــــائِــــلُ بــــابــــنِ أَحْمَــــرَ مَــــنْ رآهُ

نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٥٣ - ٣٥٥ إلى عمرو بن أحمرَ بن باهلة وهو أَحدُ عُوران قيس، وورد البيت من غير نسبةٍ في المنصف، ١/ ٢٦٠ - ٣/ ٤٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٥ وحاشية ياسين على شرح التصريح، ٢/ ٣٨٧.

(٥) المفصل، ٣٧٧.

إذا بُنِيَ منها استفعل نحو: استعوَرتْ عينهُ فيصحُ حرفُ العلَّةِ في المزيد فيه كما صَحَّ في عَوِرَ وصَيِدَ لأَنَّ حُكْمَ المزيدفيه كحكم أصلهِ.

ومنه: ليس وأصلُها لَيِسَ بكسر الياء مثل عَلِمَ، وإنما لم تقلب فيها الياءُ ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ مَا قبلها لأَنَّهم أَلزموها السكونَ ليكونَ ذلك إشعاراً بأنها لا تنصرف فلم يقولوا في لَيِسَ لاَس، كما قالوا في هَيِبَ هَابَ لأَنَّها لمَّا كانت لا تتصرَّفُ صارت مثلَ الحرفِ الساكن / أَبداً نحو: لَيتَ ولقوَّةِ مشابهَةِ ليسَ بليتَ لم يقولوا: ١٣٨/و لِسْتُ[١] كما قالُوا هِبْتُ، وقد جَاءَ في صَيِدَ البعيرُ: صَيْدُ وفي عَلِمَ: عَلْمُ بالإسكان فيهما مثل لَيْسَ وهو جائزٌ فيها غيرُ لازمٍ، لأنَّهما لم يشبها ليتَ كمشابهةِ ليس لها وصَيْدُ وعلْم بالتسكين فرعانَ لصَيِدَ وعَلِمَ المتحركين، لأَن فَعْلَ بسكونِ العينِ لا يكون في الأفعالِ[٢].

ومنه: صحَّةُ العينِ في الاسم نحو: هو أقوَلُ الناسِ، من أَقَالَه البيَع[٣] وهو أبيعُهم، لأن الاسمَ إذا جاءَ على مثَالِ الفعلِ وليس فيه ما يفرق بينهما صُحِّحَ ليكونَ تصحيحهُ وإعلال الفعل فارقاً بينهما، وأَمَّا صحَّةُ العينِ في فعلِ التعجب نحو: ما أقولَه من أقالَه البيَع وما أبيعَه، فلكونه فعلاً غير متصرِّفٍ فأشبهَ الأسماءَ فصُحِّحَ فيه حرفُ العلَّةِ كما صُحِّحَ في الأَسماءِ[٤]، وشَذَّ: أجودت والقياسُ أَجَادت لأَنَّ أصلَه الثلاثي جَادَ وهو قَدْ أُعِلَّ[٥] وكذلك شَذَّ: استَرْوَح إليه واستَحْوَذَ، ومعناه غلبَ، واستْجَوَد[٦] واستَصْوَبَ والقِياسُ استرَاح واستَحَاذَ واستَجَاد واستصَاب، وكذلك شَذَّ: أطيَبَتْ إذا جاءت بالطيبِ، وأَغيلَت إذا أَرضعت ولدها وهي حاملٌ، وأخيلت إذا تهيَّأت للمطرِ، وأغيمت واستغيل والقياس: أطابت وأغالت وأخالت وأغامت واستغَال وكذلك شَذَّ استنوقَ[٧]

---

(١) حكى الفراء أن بعضهم قال لست بكسر اللام، الهمع، ١/ ١١٥ وانظر الكتاب، ٤/ ٣٤٣.

(٢) المنصف، ١/٢٥٨.

(٣) يقال: أقاله يُقيله إقالة، وتقايلا إذا فسخا البيع، وعاد المبيع إلى مالكه، والثمن إلى المشتري إذا كان قد ندم أحدهما أو كلاهما. اللسان، قيل.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٥٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٦.

(٥) الكتاب، ٤/ ٣٤٦ وشرح الشافية، ٣/ ٩٧.

(٦) يقال: استجدت الشيء وأعددته جيداً واستجاد الشيء وجده جيداً أو طلبه جيداً. اللسان، جود.

(٧) من قولهم في المثل قد استنوق الجمل، وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلط ذلك بغيره=

والقياسُ استنَاقَ.

ذِكْرُ إعلاَلِ اسم الفَاعِلِ (١)

إذا بُنِيَ من نحو: قَالَ وبَاعَ على وزنِ فَاعِل قيلَ فيه: قائِلٌ وبائعٌ بقلب عينِ الفعلِ همزةً حملاً له على فعلهِ في الإعلال لقربهِ منه وقُلبتْ همزةً تشبيهاً لها بكساءٍ ورداءٍ أَعني لوقوعِهَا بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ، كأنَّهم قَلبُوها أَلفاً، ولم يمكن حَذْفُ إحداهما لئلاَّ يصيرَ اسمُ الفاعلِ إلَى لفظِ الفعلِ، ولا رَدُّ الألفِ الثانية إلَى أَصلِهَا لوجوبِ إعلال اسم الفاعل لاعتلالِ فعلهِ، فلم يَبْقَ إلاَّ تحريكُ الألفِ الثانيةِ بالكسرِ، لأَنَّها عينُ فاعلٍ، فصارتْ همزةً لأَنَّ الأَلفَ لا تقبَلُ الحركةَ؛ فقيل: قائلٌ وبائعٌ بالهمزِ وإنما وجَبَ إعلال اسم الفاعل مع سكونِ ما قَبْلَ حَرْفِ العلَّةِ لاعتلالِ فعله لقربِ اسم الفاعل مِنَ الفعلِ (٢) [وربما حذفت العين] (٣) نحو: شاك (٤) أي تَامُّ السِّلاح (٥).

وأَمَّا اسمُ الفاعلِ من جَاءَ ففيهِ قَولانِ موقوفان علَى معرفة أَصلهِ: وأَصْلُه جايىءٌ الجيمُ فاءٌ والياءُ عينٌ، والهمزةُ لامٌ، فالقولُ الأَوَّلُ: إنَّه مقلوب بأَنْ أخرتْ في اسم الفاعلِ العينُ (٦) التي هي الياءُ إلى موضعِ اللاَّمِ وقدِّمت اللاَّمُ التي هي الهمزةُ إلى موضعِ العَيْن صار جائيٌ ثم حذفت الياءُ في الرفعِ والجرِّ للتنوين فصار جَاءٍ مثل قاضٍ (٧) والثاني: أن أصلَه كما قلنا (٨) ولكن قلبتَ الياءُ التي هي عينُ الفعلِ همزةً

= وينتقل إليه، نسب إلى طرفة بن العبد انظره في فصل المقال، ١٦٢ وجمهرة الأمثال (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ١/ ٥٤.

(١) المفصل، ٣٧٨.

(٢) الكتاب، ٣٤٨/٤ والمقتضب، ١/ ١١٥ والمنصف، ١/ ٢٨٠.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.

(٤) ووجه ذلك أن الماضي منه شَاكَ فسكنت العين بإنقلابها ألفاً وجاءت ألفُ فاعل فالتقت ألفان فحذفت الثانيةُ، لأنَّه أَبلَغ في الإعلال والتخفيفِ وتقولُ في مستقبله: يُشَاك فهو شَائِكٌ وشَاك بالقلبِ فتحذَفُ العينُ انظر شرح المفصل، ١٠/ ٧٧.

(٥) بعدها في المفصل، ٣٧٨ ومنهم من يقلب فيقول شاكيء.

(٦) مكررة في الأصل.

(٧) في الكتاب، ٤/ ٣٧٧: وأما الخليل فكان يزعم أن قولك: جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنَّ مقلوبة، وانظر المقتضب، ١/ ١١٥ وشرح الشافية، ١/ ٢٥.

(٨) بعدها مشطوب عليه: «كقولك خائف بتقدم ولكن الياء على الهمزة».

على حدٍّ قلبها في قائل وبائع فاجتمعَ همزتان فقلبت الأخيرة ياءً ثمَّ حذفت للتنوينِ [١]
وقد تقدَّم ذلك أيضاً في أواخر تخفيفِ الهمزةِ، وقد صحَّت العينُ في اسم الفاعلِ في
قولهم: عَاوِرٌ وصَايدٌ لصحَّةِ عينهما في الفعل أعني: عَوِرَ وصَيِدَ وكذلك / مُقَاوِم ١٣٨/ظ
ومُبَاين ومُبَايع، لصحَّتِهَا في الفعل وهو: قَاومَ وبَاينَ وبَايعَ.

ذِكْرُ إعلال اسم المفعولِ [٢]

وهو يعتَلُّ لاعتلالِ فعلهِ لأنَّه جارٍ علَى الفعلِ جريانَ اسم الفاعل، وإنما يُبْنَى على صيغةِ مفعولٍ من ثلاثي متعدٍّ نحو: مَقُول ومَبيع والأَصْلُ: مَقْوُول ومَبْيُوع علَى وزنِ مفعول، فاستثقلت الضمَّةُ علَى الواو والياءِ وهُمَا عينُ الفعلِ ونُقلتْ ضمتَّهُمَا إلى ما قبلهما وهو فاءُ الفعلِ أعني القافَ والباءَ فالتقى ساكنان العينُ وواو مفعول فحذفت إحدَاهُما؛ والمحذوفُ عندالخليلِ .وسيبويه هو واو مفعول لزيادتِهَا وأصالةِ العين ولقولهم [٣]: مَبِيعٌ، إذ لو كانَ المحذوفُ هو الياءُ لقالُوا: مَبُوع وعند الأخفشِ أنَّ المحذوفَ هو العينُ دونَ واو مفعول لمجيئها لمعنى، وما كانَ لمعنى فهو أَوْلَى بالبقاءِ [٤] وأَمَّا قولُهم: مَبيعٌ دون مَبْيُوعٍ فلأَنَّ الضمَّة لمَّا نُقلِتْ [٥] عن الواو والياء قلبت كسرةً في باب مبيع إمَّا للتنبيهِ علَى بناتِ الياء أو للياءِ التي سُكِّنتْ بعدَها ثم حُذفت، فلمَّا قلبت كسرةً في باب مبيوع انقلبت واو مفعول ياءً لسكونِهَا وانكسارِ ما قبلَها، ورُجِّحَ مَذْهَبُ الخليلِ وسيبويهِ بأنّه أَقلُّ تغييراً.

وشَذَّ مَشِيْبٌ والقياس مَشُوْبٌ والأصلُ: مَشْووبٌ ولكن لمَّا قالُوا في الفعلِ شِيْبَ بقلبِ الواوِ ياءً قالوا: مشيبٌ حملاً لاسم المفعولِ علَى فعلهِ [٦] وكما قالوا مشيبٌ بناءً على شِيْبَ قالوا: مهوبٌ بالواو وهو من الياء بناءً علَى هُوْبَ على لغة من قال فيما لم

---

(١) وهو مذهب سيبويه الكتاب، ٣٧٨/٤ وشرح المفصل، ٧٦/١٠.
(٢) المفصل، ٣٧٨.
(٣) في الأصل ولقولك.
(٤) انظر الخلاف حول ذلك في الكتاب، ٣٤٨/٤ والمقتضب، ١٠٠/١ والمنصف، ٢٨٧/١ وشرح الشافية، للجار بردي، ٢٩٥/١ وشرح الشافية، ١٤٧/٣.
(٥) غير واضحة في الأصل.
(٦) المنصف، ٢٨٨/١ وشرح المفصل، ٧٨/١٠.

يسمَّ فاعلُهُ: قول وبُوع فكأنه قال: هُوبَ زيدٌ فهو مَهوبٌ، وشَذَّ أيضاً: مخيوطٌ ومزيوتٌ ومبيوعٌ وتفاحةٌ مطيوبةٌ، ويومٌ مغيومٌ (١) وجاءَ ذلك في لغةِ بني تميم فإنهم يُتمِّونَ مفعولاً في اليائي دون الواوي لأَنَّ الياءَ لَمَّا كانت أَخَفَّ من الواو وسكِّن ما قبلَها أجروها مجرى الحرفِ الصحيحِ، وقال سيبويهِ (٢): ولا نعلمهم أَتمُّوا في الواو لأنَّ الواوَ أثقَلُ عليهم من الياءاتِ، وقال غيره: (٣) إنه وردَ مصوونٌ ومدووف بالإتمام في الواوي، وورد بالحذفِ على القياسِ أيضاً كقولك: مَصُونٌ ومدوف.

ذِكْرُ حُكمِ الياءِ المضموم ما قَبْلَهَا (٤)

فمذهَبُ سيبويهِ أنَّ كلَّ ياءٍ هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلَها أن تقلَبَ الضمَّةُ كسرةً لتسلَم الياءُ نحو: بِيْض، جمع بيضاءَ والأصلُ بُيضٌ بضمّ الفاءِ مثل: حُمْر جمع حمراءَ فانقلبت (٥) الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ، ومذْهَبُ الأخفشِ أنْ تقلبَ الياء واواً فتقول بُوضٌ (٦) وهو يقصرُ قلبَ الياءِ واواً على الجَمْعِ نحو: بِيْض جمعُ أَبيضَ فلو بُنِيَ نحو: بُرْدٍ من البياضِ لكان الأَصْلُ بُيْض بضمِّ الباءِ الموحَّدة وسكون الياء المثناة فعلَى مذهَبِ سيبويه تُبْدِلُ من ضمَّةِ الباء الموحَّدةِ كسرةً لتصحَّ الياءُ فتبقى بِيضٌ، وعلَى مذهَبِ الأخَفش تُبدِل من الياء واواً فبقِيَ بُوضٌ، ومَذْهَبُ سيبويهِ هو القياسُ لأَنَّ الضرورةَ ملجئةٌ في اجتماعِ الياءِ والضمَّةِ إلى تغيير إحداهما (٧)، وتغييرُ الحركةِ أولَى من تغييرِ الحرف، لأنَّ المحافظةَ علَى الحروفِ أولى من المحافظَةِ علَى الحركةِ.

١٣٩/و ومعيشةٌ علَى مذهَبِ سيبويه يجوزُ أن تكونَ مَعْيُشة بضمِّ العَيْنِ وأن تكونَ على /

(١) المقتضب، ١/ ١٠١ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٢٥.
(٢) الكتاب، ٤/ ٣٤٩ وشرح الشافية، ٣/ ١٤٩.
(٣) كالمبرد، وانظر المقتضب، ١/ ١٠٢ وهل يجوز ذلك في سعة الكلام انظر المنصف، ١/ ٢٨٥ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٠ وحاشية المقتضب، ١/ ١٠٢.
(٤) المفصل، ٣٧٩.
(٥) في الأصل فانقلب.
(٦) انظر الخلاف حول ذلك في الكتاب، ٤/ ٣٥٩ والمقتضب، ١/ ١٠٠ ـ ١١٢ والمنصف، ١/ ٢٩٧ ـ ٣٣٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٨١.
(٧) في الأصل أحديهما.

مَفْعِلة بكسرها [1].

أَمَّا إذا كانت مَعُيْشة بضمٍّ العَيْنِ فقد نُقِلت الضمَّةُ عن الياءِ وهي عينُ الكلمةِ إلى الفاءِ وهي العين، فحصلت ياء ساكنة وقبلها ضمَّةٌ فوجبَ على مَذْهَبِ سيبويهِ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً فصارت مَعِيْشة، وأَمَّا إذا كانت مَفْعِلة بكسرِ العين فواضح؛ لأَنَّك نقلت كسرةَ الياءِ إِلَى ما قبلها، فسكنت الياءُ وانكسرَ ما قبلَها فاستقرت الياءُ وبقيت معيشة ومَذْهَبُ الأخفَشِ أنَّ أَصلَها معيشةُ بالكسرِ ليس إلاَّ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مَفْعُلة بضمِّ العَيْنِ لأنها لو كانت كذلك لكانت ياءً ساكنةً قبلها ضمَّة، فيجبُ قِلبُ الياء واواً على مذهبَهِ فيصيرُ مَعُوشة.

ولو بنيتَ من البَيْع على مَذْهَبِ سيبويه نحو: تُرْتُب، لقلتَ: تُبِيعٌ، والأَصلُ: تُبْيُعٌ فنقلت الضمَّةُ عن الياءِ إِلَى الباءِ التي قبلَها فبقيت الياء ساكنةً وقبلها ضمَّةٌ، فأبدلت من الضمَّةِ كسرة لتصحَّ الياءُ فصارَ تُبِيعُ، وعلَى مَذْهَبِ الأخفَشِ تُبُوعٌ والأصل: تُبْيُعٌ فلمَّا نُقلت الضمَّةُ عن الياء إِلَى الباء انقلبت الياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلَها، وقد شَذَّ مضوفةٌ وهو الأمر الذي يُشفَقُ منه [2] لأَنَّ أصلَه مَضْيُفَةٌ بضمِّ الياءِ علَى مَفْعُلَة، وقياسُهَا على مَذْهَبِ سيبويه نَقْلُ الضمَّةِ إِلَى الضَّادِ وقلبُهَا كسرةً فيبقى: مَضِيفةٌ، ولكن جاءت مضوفة على قياسِ مَذْهب الأخفشِ وشذت على مذهب سيبويه [3] كما شَذَّ القَوَدُ [4] والقُصْوَى عنده، والقياسُ عنده القُصْيَا لأَنَّ بناتِ الواو إِذَا جَاءت على فُعْلَى تُرَدُّ إِلَى الياءِ كالدُّنيا والدُّهيا [5] والعُلْيَا فجاءت القُصْوَى شاذاً، وعند الأَخفَشِ قياسٌ.

ذِكْرُ ما يُعَلُّ وما لا يُعَلُّ من الأسماءِ الثلاثية المجردَّةِ [6]

أَمَّا مَا يُعَلُّ فقد تقدَّمَ أنَّ الأسماءَ المجرَّدةَ إِنَّما تُعَلُّ إذا كانت على مثَال الفعلِ بأن

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٤٩.

(٢) اللسان، ضيف، وفي شرح الشافية، للجار بردي ١/ ٢٩١ المضوفةُ: مفعلة من ضِفْتُ الرجل ضيافة، إذا نزلت عليه ضيفاً أو من أضفت من الأمر: أشفقت منه وحذرت، والمضوفة هو أمر يشفق منه، والمراد ما ينزل من حوادث الدهر».

(٣) المنصف، ١/ ٣٠١ والمحتسب، ١/ ٢١٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٧١ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٨٣.

(٤) القصاص. اللسان، قود.

(٥) كذا في الأصل، ولم أقف عليها فيما بين يدي من كتب المقصور والممدود والمعاجم.

(٦) المفصل، ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

تكونَ على فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ بفتحِ الفاء وتحريك العين بالحركاتِ الثلاث، وكيفما كانت العينُ فالقلبُ واقعٌ بها لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، فمن ذلك: نحو بابٍ ودارٍ لأَنَّ الأصلَ: بَوَب ودَوَر كما أنَّ أصلَ قَامَ: قَوَمَ فأعِلاَّ كما أُعِلَّ قَوَمَ بقلبِ العين ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها.

ومنه: شَجَرَةٌ شَاكَةٌ [1] والأَصْلُ: شَوِكَة.

ومنه: رجلٌ مال والأصل: مَوِل مثل حَذِر وقد تقدّم الكلام عليه [2] وقد شَذَّ ما صَحَّ من ذلك للتنبيهِ علَى الأَصلِ فيما جاءَ معتَلاً نحو: القَوَدِ والحَوكةِ في الحَاكة والخَونةِ والجَوَرةِ [3] ورجلٌ رَوِعٌ أي فَزِعٌ وحَوِلٌ بمعنى أُحْول.

وأما ما لا يُعَلُّ فهو ما كانَ من الأَسماءِ الثلاثيَّة ليس على مثالِ الفعلِ، وذلكَ بأن يكونَ إمَّا علَى فُعَلَةٍ بضمِّ الفاءِ نحو: نُوَمَةٍ للكثيرِ النومِ، ولُوَمَةٍ للكثيرِ اللَّوم، وعُيَبَةٍ للذي يعيبُ الناسَ، وإمَّا على فِعَل بكسرِ الفاء نحو: العِوَض والعِودَة جمع عَوْدٍ وهو الذي جَاوزَ البازلَ، فصحَّت العينُ في ذلك لأنَّه ليسَ على وزنِ الفعلِ [4] فإن قيلَ فقد أعلوا قِيماً بكسرِ القافِ وتخفيف الياء وفتحِهَا وكان القياسُ يقتضي أن يقالَ: قِوَم بتصحيح الواو لأنَّه على فِعَل مثل عِوَض فالجواب: أنه أُعِلَّ لأنَّه مصدَرٌ كالصِّغَرِ والكِبَرِ وفعلُه / قَامَ يَقُوم قوماً وهو بمعنَى القِيام فأعلَّ كما أُعِلَّ القيامُ لاعتلالِ فعلِه، ١٣٩/ظ
وقد جَاءَ قِيَمٌ صفةً في قولِهِ تَعَالَى: ﴿دِيناً قِيَماً﴾ [5] بكسرِ القافِ وتخفيفِ الياءِ وفتحِها وقريء في السبعةِ كذلك [6] ولا إشكال في الوصفِ بالمصدَرِ كقولك: رجلٌ عدلٌ، وأَمَّا القراءةُ الأخرى أعني ﴿دِيْنَاً قَيِّماً﴾ بفتحِ القافِ وتشديدِ الياءِ وكسرِهَا فقيِّماً صفةٌ مشبهَّةٌ مشتقَّةٌ من القيام مثل سيِّد وميِّت، وشذَّ من المصادرِ حِولٌ بمعنى التحوُّل في

(١) يقال: شجرة شاكةٌ وشوكة وشائكة ومُشيكة: إذا كان فيها شوك، اللسان، والقاموس، شوك.

(٢) في ٢/٢٥٨.

(٣) يقال قوم جورة وجارة أي ظلمة، الصحاح واللسان، جور.

(٤) الكتاب، ٤/٣٥٩ وشرح المفصل، ١٠/٨٣.

(٥) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٦) في الكشف، ١/٤٥٨ قرأه الكوفيون وابنُ عامر بكسر القاف والتخفيف وفتح الياء، وقرأ الباقون بفتح القاف وكسر الياء والتشديد. وانظر النشر، ٢/٢٦٧.

مثل قولهِ تَعالَى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ [١] وكان القياس حِيَلاً بإعلال الواو ياء لأن فعله وهو «حال» معتلٌ، فكان ينبغي إعلال حِوَلٍ لاعتلال فِعْله كَمَا أُعِلَّ قيم لاعتلال فعلهِ فيصحُ على خلافِ القياسِ [٢].

ذِكْرُ فُعُلٍ بضمِّ الفاءِ والعَيْنِ [٣]

ما جَاءَ من الأَسماءِ المعتلَّةِ من ذواتِ الواو علَى فُعُلٍ بضمِّ الفاءِ والعينِ فتسكَّنُ عينُه تخفيفاً لاجتماعِ الضمَّتين والواو فيُقالُ في جمع نَوارٍ [٤]وهي النفُور من الريبةِ نُوْرٌ وفي جمع عَوان: عُوْنٌ والأَصلُ نُوُرٌ وعُوُنٌ فسكنت الواو طلباً للتخفيف لأَنَّه لمَّا سُكِّنَ نظيرهُ من الصحيحِ طلباً للخفة نحو: كُتْبٍ ورُسْلٍ كان تسكينهُ في المعتلِّ أُولَى [٥] وأَمَّا في ضرورةِ الشعر فيجوز التثقيلُ، وهو ضمُّ الواو في باب نُور وعُون قالَ الشاعرُ: [٦]

أَغَـــرُّ الثَّنَـــايَـــا أَحَـــمُّ اللِّثَـــا ... تِ تمنَحُـــهُ سُـــوُكَ الإِسْحِـــلِ

وأَمَّا مَا جَاءَ على فُعُلٍ من ذوات الياء فهو كالصحيح لأَنَّ الضمَّةَ على الياء أخفُّ منها علَى الوَاو فقالوا: رجال غُيُرٌ جَمْعُ غَيور وبُيُضٌ جمع بيوضٍ ومن خفَّف كُتُب ورُسُل فأسكَنَ الضمَّةَ فإنه يخفِّفُ نحو: غُيُر وبُيُض أيضاً فيقول: رجالٌ غِيرٌ ودَجاج بِيضٌ لأَنَّه لمَّا سكَّنَ عينَ الكلمة كما أَسكنَ في كُتْبٍ ورُسْلٍ بقيت العينُ ساكنةً وقبلها ضمَّةٌ فأبدلَ من الضمة كسرةً لتصحَّ الياءُ وليس هذا التخفيفُ بواجبٍ كما أنَّ ليس تخفيف كتب ورسل بواجب [٧].

---

(١) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٨٣.
(٣) المفصل، ٣٨٠.
(٤) ضبطها الناسخ بضم النون، وفي اللسان، «نور» ورد الفتح والكسر فيها.
(٥) الكتاب، ٤/ ٣٥٩، ٣٦٠ والمقتضب، ١/ ١١٢ والمنصف، ١/ ٣٣٨.
(٦) نسب ابن منظور في مادة سوك البيت لعبد الرحمٰن بن حسان، وورد البيت من غير نسبة في المقتضب، ١/ ١١٣ والمنصف، ١/ ٣٣٨ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٤ والممتع، ٢/ ٤٦٧ وشرح الشواهد، ٤/ ١٣٠ وشرح الأشموني، ٤/ ١٣٠.
(٧) الكتاب، ٤/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ والمقتضب، ١/ ١١٢ والمنصف، ١/ ٣٣٨.

القَوْلُ على الأسماءِ المزيدِ فيهَا

وهي تنقسمُ إِلَى مَا يُعَلُّ وإِلَى ما يُصَحَّحُ:

ذِكْرُ مَا يُعَلُّ [(١)]

وهو ما وافقَ الفعلَ في الزنة أي: في الحركاتِ والسكناتِ وفارقَهُ إما بزيادة ليست من زياداتِ الأَفعالِ كالميم في أوله أو بكونه على مثالٍ لا يكونُ الفعلُ عليه، أَمَّا ما وافقَ الفعلَ في الزنةِ وفارَقَهُ بزيادةٍ لا تكون في الفعل فنحو: مقال ومسير ومعونة، فأُعلت لأَنَّها بالإعلالِ لا تلتبسُ بالفعلِ، لأَنَّ الفعلَ لا تكونُ الميمُ في أوله وأصلُ مَقَالٍ: مَقْوَلٌ فنقلت فتحةُ حرف العلَّة إِلَى ما قَبْلَهُ وقُلِبَ ألفاً لتحركه في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلَهُ بقي: مَقَالٌ، وأصلُ مَسيرٍ: مَسْيِرٌ بكسرِ الياء وليس فيه غيرُ نقلِ كسرةِ الياء إِلَى ما قبلها فبقي: مسيرٌ، وأصلُ مَعُونَةٍ: مَعْوُنَةٌ بضمِّ الواو فنقلت الضمَّةُ إِلَى العَينِ بقيت، معونةٌ والتاءُ فيها للتأنيثِ بمنزلةِ اسم ضُمَّ إِلَى اسم فلا اعتدادَ بها في
١٤٠/و البناء [(٢)] وقد شَذَّ مكْوَزَةٌ ومَزْيَدٌ وَمَرْيَمٌ وَمَدْيَنٌ، إذ قياسُها أن تنقلَ فتحةُ حَرفِ العلَّةِ / إِلَى ما قبلَهُ ويُقْلبُ ألفاً لتحركه في الأَصلِ وانفتاحِ ما قبله فيبقى: مكازةٌ ومزادٌ ومَرَامٌ ومدانٌ كما قالوا: مَقَامٌ ومقالٌ وإِنَّما جاءت كذلك لأَنَّها أعلامٌ والأعلامُ كثُرَ فيها التغييرُ بحسب الوضع نحو: مَحْبَبٍ وموهبٍ، وشَذَّ في غيرِ العلَم مَشْورةٌ بفتحِ الواوِ والقياسُ: مَشَارةٌ وأما مشُورةٌ بضم الواو فقياسُها مَشُوْرَةٌ بضمِّ الشين وتسكين الواو، وشَذَّ أيضاً مَصْيَدة وفي الحديث [(٣)] «الفُكَاهَةُ مَقْودةٌ إِلَى الأَذَى» وقُرِىءَ [(٤)] ﴿لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [(٥)] والقياسُ: مصادةٌ ومقادةٌ ومثابةٌ بقلب حرفِ العلَّةِ في ذلك كلِّه ألفاً،

---

(١) المفصل، ٣٨٠.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٨٦ والنقل منه.

(٣) لم أعثر عليه في كتب الحديث، وهو قول في الكتاب، ٤/ ٣٥ والمقتضب، ١/ ١٠٧ ـ ١٠٨ والخصائص، ١/ ٣٢٩.

(٤) نسبها ابن جني في المحتسب، ١/ ٢١٣ إلى الحسن وابن هرمز، وابن عمران ونبيج وابن بريدة، وانظر البحر المحيط، ١/ ٣٣٥.

(٥) من الآية، ١٠٣ من سورة البقرة.

لا يقالُ قَالُوا: مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ بغير إعلال والقياسُ إعلالُه فيقال: مَقَالٌ وَمَخَاطٌ لأنَّهُ على مثال الفعلِ، وقد فارقَه بزيادةٍ لا تكون في الفعل فهو مثل مقَام، فالجواب: أنه منقوصٌ من مِقْوَال ومِخْياط فكما لم يُعلَّ الأصلُ لمفارقته وزنَ الفعلِ بزيادة الألفِ، ولأَنَّ حرفَ العلَّةِ قد اكتنفَهُ الساكنُ، فكذلك لم يعلَّ الفرعُ.

وأَمَّا ما وافق الفعل في الحركاتِ والسكناتِ وفارقَهُ بمثالٍ لا يكونُ للفعلِ فنحو: أن يُبْنَى من بَاعَ وبابهِ مثلُ تِحْلىء [١] بكسر التاءِ الفوقية وهو القشرُ الذي فيه الشَّعرُ فَوْقَ الجِلْد، فإذا بنيتَ مثلَه من باعَ ونحوه فتعلُّه لأنَّه ليسَ على مثالِ المضارعِ لأَنَّ الأفعالَ ليس فيها تِفْعلُ [٢] بكسرِ التَّاءِ فتقول على هذا تِبِيْعٌ بإِسْكَانِ الياءِ وإِلْقاءِ حركَتِهَا علَى الساكنِ الذي قبلَهَا ولو صححتَ لقُلْتَ تِبْيِعٌ بكسرِ الياءِ التحتية [٣].

ذِكْرُ ما صُحِّحَ مِنَ الأَسماءِ المعتلَّةِ المزيد فيها لمماثلتها الفعلَ [٤]

وهو أنَّ كُلَّ ما كَانَ من الأَسماءِ علَى مثالِ الفعلِ وليس فيه ما يفارقُه به فإِنَّه يُصَحَّحُ فرقاً بينَهُ وبينَ الفعلِ فمن ذلك أَدْوُرٌ بضمِّ الواو جمع دارَ ومنه: أَبْيضُ وأسودُ ومنه: أَعيُنٌ بضمِّ الياء وإِخْوَانٌ وأَخونةٌ الذي يُؤْكَلُ عليه [٥] وأَعْينَةٌ فصحَّ حرفُ العلَّةِ في ذلكَ، ولم يعلَّ بنقل حركته إلى الساكن الذي قبله لأنه لو أعلَّ كذلك لبقي: أدور وأباض وأسادُ وأَعين وأَخانةٌ وأعانةٌ وهو جمعُ عِيَان وهي حديدةٌ في رأس المحرك فيصحُّ في ذلك كله لأَنَّ الزيادة في أوله همزةٌ، والهمزةُ من زوائد الأَفعالِ فصُحِّحَ لئلا يَلْبسَ بالفعلِ، ومما يجبُ فيه تصحيحُ حرفِ العلَّةِ أيضاً أنك لو بنيت تَفْعِلُ بفتحِ التاء وكسرِ العين، أو تَفْعَل بفتحهما من زادَ يَزيدُ أو قالَ يَقُولُ لقلت في الأول: تَزْيِدُ وتَقْوِلُ علَى وزنِ تَفْعِلُ وقلتَ في الثاني: تَزْيَدُ وَتَقْوَلُ عَلَى تَفْعَلُ بفتحهما، ووجَبَ

(١) الكتاب، ٤/ ٣٥٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٦ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٠٠.

(٢) في الأصل تفعَّل بتشديد العين.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ٨٦ وشرح الشافية، ٣/ ١٥٦.

(٤) المفصل، ٣٨٠.

(٥) الخُوان والخِوان: الذي يؤكل عليه، معرب، والجمع أخونة في القليل وفي الكثير خون، والإخوان كالخوان، اللسان، خون.

التصحيحُ لأَنَّهُ لو أُعلَّ لالتبسَ بالفعلِ [1].

ذِكْرُ ما يُعَلُّ من الأسماءِ المزيد فيها علَى وَجْهٍ آخرَ [2]

ما تقدَّم من الأَسماءِ المزيد فيها إنَّما أُعلَّت لموافقتِهَا الفعلَ في الوزنِ ومفارقتها له بما تقدَّمَ ذكرهُ، وأمَّا الأَسماءُ التي أُعلَّت على وجهِ آخر فهي أَسماءٌ مزيدٌ فيها أيضاً، ولكن لم توافق الفعلَ في وزنِهِ وهي أَقسامٌ:

١٤٠/ظ **فمنها**: مصادرُ معتلَّةُ العينِ بالواو نحو: قيامٍ/ وعياذٍ واجتياز وانقياد [3] إذ أَصلهما قِوَام وعِواد واجتِواز وانقِواد فقلبت الواو في المصادر المذكورة ياءً لاعتلالِ أَفعالِهَا، لأَنَّ المصدَر يُعَلُّ لاعتلال فعلهِ ويصحُّ بصحته كصحَّة قِوَامٍ ولواذٍ لصحَّةِ فعلِهِ وهو قَاوَمَ ولاوَذَ، لكن اعتلالَ الفعلِ وَحْدَهُ ليسَ بكافٍ في قلبِ الواو ياءً بل لا بُدَّ مَعَهُ من وقوعِ الكسرةِ قبلَ الواو والألفِ بَعْدَهَا كما في قيام وشبههِ [4] وإنَّما اعتبرت الأَلفُ لأَنَّها أَقربُ إِلَى الياءِ مِنَ الواو وفَعَلُوا ذلكَ طلباً للخفَّةِ ليكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ، لأنَّ الخروجَ من الكسرِ إِلَى الياءِ إِلَى الأَلِفِ أَخفُّ من الخروجِ من الكسرةِ إِلَى الواو إِلَى الأَلفِ.

ومنها [5]: اسماءُ جموع أُعلَّت لاعتلالِ الواحدِ مَع وقوعِ الكسرةِ قبلَ الواو والألف بعدها نحو: ديارٍ ورياحٍ وجيادٍ إذ أصلُها: دِوَارٌ وِرِواحٌ وجِواد فقلبت الواو ياءً لاعتلال وحدانها وهي: دارٌ وريحٌ وجيدٌ، لأنَّ الجمعَ يُعَلُّ لاعتلالِ الواحدِ [6] كما يُعَلُّ المصدَرُ لاعتلالِ الفعلِ مع وقوعِ الكسرةِ قَبْلَ الواو والألف بعدها في الجموع المذكورة.

ومنها: [7] أَسماءُ جموعٍ لم تعل وحدانها نحو: سياطٍ وثيابٍ ورياضٍ وحياضٍ،

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٨٥.
(٢) المفصل، ٣٨١.
(٣) الكتاب، ٤/ ٣٦١ وإيضاح المفصل، ٢/ ٤٤٢.
(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٧٨.
(٥) المفصل، ٣٨١.
(٦) في الأصل الواو.
(٧) المفصل، ٣٨١.

فقلبت الواو ياءً فيها وإن لم تقلبْ في وحدانها وهي: سَوْطٌ وثَوبٌ وروضةٌ وحوضٌ، لأنَّ الواو في وحدانها ساكنةٌ ميتةٌ فأشبهت ما اعتلَّ لأنَّها بالسكونِ صارت مثلَ ألفِ دار وياءِ ريحِ المعتلَّيْنِ وانضمَّ إلَى سكون الواو وقوعُ الكسرةِ قبلَها والألف بعدها في الجموعِ المذكورة فلذلك قلبت الواو ياءً [١] فيها وقد تقدَّم الكلامُ علَى هذا القسمِ فيمَا مضَى [٢].

ومنها: [٣] ما جاء شاذاً وهو نحو: تِيَر ودِيَم جمعُ تارةٍ وديمةٍ [٤] فأُعلَّ الجَمْعُ لإعلال واحدِه، لأَنَّ أَصلَ ألفِ تارةٍ وياء ديمةٍ الواو فكانَ القياسُ: «تِوَرٌ ودِوَمٌ» لأنَّ حكَم الجمع يُرَاعَى فيه حكمُ الواحد، ولكن لمَّا اعتلَّ الواحدُ وانكسرَ ما قبلَ الواو في الجمع قلبت الواو ياءً، لكنَّ إعلالَ الواحدِ معَ الكسرةِ لا يستقلَّانِ بدون الألفِ ولذلك كان قَلبُهَا في تيرٍ وديم شاذاً [٥] وكذلك ثِيرَة جمعُ ثوْرٍ وقياسه ثِوَرَةٌ لأنَّ ما كانت الواو ظاهرةً في واحدِه كانَ الظاهرَ في جمعه نحو: عَوْدٍ وعِوَدَة [٦] وكُوز وكوزةٍ [٧] وزَوْجٍ وزِوجَة وعلَّةُ قلبِ الواو ياءً في ثِيرَةٍ سكونُ الواو في الواحدِ ووقوعُ الكسرةِ قبلَ الواو في جمعه وهُما بدونِ الألفِ لا يستقلَّانِ فلذلكَ كان شاذاً [٨] وقد تقدَّمَ الكلام عليه أيضاً فيما مضى [٩] وقالوا: طِوالٌ في جمع طَويل بالتصحيح لتحرُّكِ الواو في واحده وهو طَويلٌ وأما قولُ الشاعر: [١٠]

---

(١) المنصف، ١/ ٣٤٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٧ ـ ٨٨.

(٢) في ٢/ ٢٣.

(٣) المفصل، ٣٨١.

(٤) الديمة: المطر الدائم، القاموس المحيط، ديم.

(٥) الكتاب، ٣/ ٥٩٤ **والمقتضب**، ١/ ١٣٠ والمنصف، ١/ ٣٤٤.

(٦) الجمل المسن وفيه بقية، اللسان، والقاموس المحيط، عود.

(٧) في حاشية الأصل: الكوزة جمع كوز وهو الذي يشرب به.

(٨) الكتاب، ٣/ ٥٨٨.

(٩) في ٢/ ٢٣١.

(١٠) هذا عجز بيت صدره:

تبيَّـــــنَ لـــــــي أنَّ القمـــــاءةَ ذلَّــــةٌ

والبيت لأنيفِ بن زبان النبهاني ورد منسوباً له في شرح شواهد الشافية ٤/ ٣٨٥ وورد البيت من غير نسبة في المنصف، ١/ ٣٤٢ والمحتسب، ١/ ١٨٤ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٨ وشرح الشافية للجاربردي، =

. . . . وَأَنَّ أَعْــزَّاءَ الــرِّجَــالِ طِيَــالُهَــا

فشاذٌ غيرُ معروف [1]، فإنْ قيلَ: إنَّهُ قد اجتمعت الأسباب الثلاثة في رِوَاءٍ جمعُ ريَّان [2] ومع ذلك لم تقلبْ فيه الواو ياءً، أمَّا الكسرةُ قبلَ الواو والألف بعدها في جمعهِ أعني في رِواءٍ فظاهرٌ، وأمَّا إعلالُ الواحد فلأنَّ أصلَهُ رَوْيَانُ / فقلبت الواو ياءً ١٤١/و وأُدغمت في الياءِ فالجوابُ: أنه منعَ مانعٌ من إجراء القياس فيه لأنَّهم لو أعلوه وقالوا: رياءٌ لجمعوا بين إعلالين، إذ أصلُ الجمع المذكور رواي فقلبت الياءُ التي هي لامُ الكلمةِ همزةً لتطرفها بعد ألفٍ زائدةٍ، فلو قلبُوا الواوَ التي هي عينُ الكلمة ياءً لجَمَعُوا بين إعلالين وكانت اللام أولَى بالتغيير، فلذلك صحَّت الواو لكونها عيناً، وأمَّا نِواءٌ بتصحيح الواو جمع ناوٍ فلا يردُ أيضاً لعدَمِ اجتماعِ الأسبابِ الثلاثَةِ فيه، لأنَّ الواو في واحده لم تعلَّ فلا يكون نظيراً لرواء جمعُ ريَّان لأنَّ الواو في ريَّانَ معتلَّةٌ وفي ناو صحيحةٌ متحركةٌ [3] كما في طَويل وطِوال، يُقَالُ جَمَلٌ ناوٍ أي سمين.

ذِكْرُ الأُمورِ المانعةِ مِنَ الإعلالِ غَيْرِ ما تقدَّمَ [4]

لأنَّه تقدَّم أنَّ الاسمَ يصحُّ إذا كان على مثالِ الفعلِ وليس فيه ما يفارقه [5] به والذي هو غيرُ ذلك عدة أمور:

أحدها: كونُ الكلمة اسماً لأنَّ أصلَ الإعلالِ للفعلِ لتغيره لفظاً ومعنًى، فإنَّ قامَ غيرُ يقومُ لفظاً ومعنى، بخلافِ الاسم فإنَّ زيداً فاعلاً ومفعولاً ومضافاً هو زيد فلزم من تغيّر الفعل في نفسِهِ وتصرُّفه، أن يكونَ الإعلالُ لَهُ في الأصلِ.

ثانيها: كونُ الاسم غيرَ مناسبٍ للفعلِ بالجريان عليه أو بالزنة.

ثالثها: سكونُ حرفِ العلَّةِ.

= ١/ ٢٩٢ وشرح الشواهد، ٤/ ٣٠٤ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٠٤. والقُماءة من القمأة: وهي الصِّغَرُ.

(١) والقياس طوالها، إيضاح المفصل، ٢/ ٤٤٥.

(٢) المفصل، ٣٨١.

(٣) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٤٦ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٨.

(٤) المفصل، ٣٨١.

(٥) غير واضحة في الأصل.

رابعها: سكون ما قبلَ حرفِ العلة أو ما بَعْدَهُ، وأَمَّا ما أُعِلَّ مما سُكِّنَ فيه ما قَبْلَ حرفِ العلَّةِ أو ما بَعْدَهُ فهو ما كانَ من الأَسماءِ جارياً علَى الفعلِ حملاً له علَى أصل له أُجري مُجراه نحو: الإقامة والاستقامة والأَصْلُ: إقْوامةٌ واسْتِقْوَامةٌ بسكونِ ما قبلَ حرفِ العلَّةِ، فكانَ القياسُ يقتضي تصحيحهما، ولكن لما اعتلَّ فِعْلُهما أُعِلَّ المَصْدَرُ بأَنْ نُقلت فتحةُ الواو إِلَى ما قبلَها وقلبت ألفاً فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما، وهي الأولى عند الأخفشِ والثانيةُ عند الخليل حسبما تقدَّم [١].

خامسها: كونُ حرفِ العلَّةِ أصلياً كما سيظهر مما يذكرُ من الأمثلةِ.

فمن ذلك: حُوَّلٌ وصحَّت فيه الواو المتحركةُ المدغم فيها لسكون ما قبلها وكونِ الاسم غير مناسبٍ للفعلِ وليس فيه من أسبابِ الإعلال غيرُ كونِ حرفِ العلَّةِ متحركاً، والسَّبَبُ الواحدُ لا يؤثِّرُ لا سيما مع وجودِ أسباب التصحيح، والحُوَّلُ: العَارِفُ بتحويلِ أمورِهِ.

ومنه: عُوَّارٌ وهو القَذَى في العين، ومِشْوارٌ وتِقْوَالٌ، وصحَّتِ فيها الواو لوقوعِهَا في الأَسماءِ المذكورةِ بَيْنَ ساكِنَيْنِ، وكونِهَا أسماءً غير جاريةٍ علَى الفعلِ [٢].

ومنه: سُوُوقٌ جمعُ ساقٍ وصحَّت واوه لسكونِ ما بَعْدَهَا، وكونِهَا في اسمِ غير مناسبٍ للفعلِ.

ومنه: غُوُور هو مصدر غَارَ الماءُ غوراً وغووراً، وصحَّت فيه الواو الأولى لسكونِ ما بعدَها أعني الواوَ الثانيةَ، ولأنَّه لو أُعِلَّ لسكنَّت الواو الأُولَى وبَعْدَهَا واو ساكنةٌ فكانَ يجبُ الحَذْفُ ويصيرُ / علَى فُعْلٍ فَيَلتبسُ فعُولُ بفُعْل. ١٤١/ظ

ومنه: طويلٌ وصحَّت واوه مع تحركها وانفتاح ما قبلَها لكونِهَا في اسمٍ غير جارٍ علَى الفعل، لأَنَّ الجاريَ إِنَّما هو قولُكَ طائلٌ غداً [٣].

ومنه: مَقَاوِمُ جَمْعُ مقَام فصحَّ حَرْفُ العِلَّةِ فيه لكونِهِ اسماً قد بَعُدَ عن شَبَهِ الفعلِ بكونِهِ جمعاً، لأَنَّ الفعلَ لا يُجْمَعُ وإِن كانَ قد أُعِلَّ واحدُه وهو مقامٌ، لأنَّ أَصلَهُ مَقْوَمٌ

---

(١) في ٢/ ٢٦٢.

(٢) الكتاب، ٤/ ٣٥٤ والمنصف، ٣/ ٤٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٣) في الكتاب، ٤/ ٣٥٥ ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يفعل لقلت: طائلٌ غداً.

فأُعلَّ لشبهه بالفِعْلِ، لأَنَّ «مَقْوَمٌ» مِثْلُ مَفْعَلٍ [1].

ومنه: أهْوِ ناءٌ وأَبيناء جمعُ هيِّن وبيِّنٍ وصَحَالأنَّ كلا منهما غير مناسب للفعل ولأنَّ ما قَبْلَ حرف العلَّةِ فيهما ساكنٌ [2].

ومنه: شيوخ لسكون ما بَعْدَ حرف العلَّةِ وكونِهِ غير مناسبِ للفعلِ [3].

ومنه: هيامٌ وخيار لكونهما غير مناسبَيْن للفعلِ، وما بَعْدَ حرف العلةِ فيهما ساكنٌ [4].

ومنه: مَعَايش جَمْعُ معيشة أَمَّا معيشةٌ فمعتلَّة حسبما تقدَّم فيهما [5] وأَمَّا جمعُها وهو معايش بياءٍ صريحةٍ، فإنَّما لم تعل بجعلِهَا همزةً لوجودِ سببِ التصحيح فيها، وهو كونُ حرفِ العلَّةِ أصلياً، وقد وقَعَ بَعْدَ ساكنٍ وهو ألفُ الجمعِ الذي أُعِلَّ بالسكونِ في معيشة [6].

ذِكْرُ حكم حرفِ العِلَّةِ بَعْدَ ألفِ الجمعِ [7]

إذا كَانَ الجمعُ على مفاعِلَ أو فواعِلَ مما بَعْدَ أَلفِهِ حرفان واكتنَفَ الألفَ واوان أو ياءانِ، أو واو وياءٌ، فإنك تَقلبُ الحرفَ الذي بَعْدَ الألفِ همزةً لاستثقالهم حرفي علَّةٍ بينهما ألف مع قُرْبِ الأخيرِ من الطرفِ فقلب همزةً تشبيهاً بقائل، فمثالُ الألفِ بَيْنَ واوينِ، أَوائلُ إذ أصلُه أواولُ، جمعُ أَوَّلٍ، فقلبت الواو الثانيةُ همزةً لما قلنا، ومثلُه بَيْنَ ياءين خَيَائرُ جمعُ خيِّر من الخير، ومثالُه بَيْنَ ياءٍ وواو سَيَائقُ إذ أصله سَيَاوِقُ جَمْعُ سيِّقةٍ والأصل: سَيْوِقةٌ وهو ما يسوقُه العَدُوُّ من الدَّوابِّ، ومثالُه بَيْنَ واو وياء جمعُ فوعلةٍ من البيع فإنك إذا بنيت من البيع فوعلةً قلتَ في جمعها: بَوائعُ وشَذَّ ضَيَاون [8] جمعُ ضَيْوَنٍ وهو سِنَّور الذَّكر، وكان القياسُ ضيائنُ لكن لما صحَّت في

(١) في الأصل مثل تفعل.
(٢) الكتاب، ٤/ ٣٥٤.
(٣) الكتاب، ٤/ ٣٥٤.
(٤) الكتاب، ٤/ ٣٥٤.
(٥) في ٢/ ٢٧٠.
(٦) الكتاب، ٤/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ وشرح المفصل، ١/ ٩٠.
(٧) المفصل، ٣٨١ ـ ٣٨٢.
(٨) في الأصل ظياون.

الواحد وهو ضَيْوَنٌ صحّتْ في الجمعِ وهو شاذ [(١)] كما أنَّ القَوَدَ شاذٌ واعلم أَنَّ قلبَ الواو والياء بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً على ما ذكرناه إنَّما هو مَذْهَبُ سيبويهِ وهو الأصحُّ، وأَمَّا الأخفشُ فيقصرُ القلبَ على الواوي خاصَّةً ولا يقلبُ اليائي [(٢)]، وأَمَّا إذا كانَ بَعْدَ ألفِ الجمعِ ثلاثةُ أحرفٍ واكتنفَ ألفَ الجمع حرفا علَّةٍ على ما شُرِحَ فلا يُقْلَبُ الثاني همزةً [(٣)] لأنَّه ليس من ذلك، لبعدِ الثاني حينئذٍ عن الطرف؛ لأَنَّ حرفَ العلَّةِ يَقْوَى ببعدِهِ عن موضعِ التغييرِ وذلك نحو: عواويرَ وطواويسَ وأَمَّا قولُ الشاعر [(٤)]:

وكَحَّلَ العيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

بحذف الياءِ من العواوير جمع عوَّار، ولم يقلب الواو همزةً، لأنَّه [(٥)] يريدُ الياءَ المحذوفةَ، وما كان مُراداً بالنيَّةِ فهو كالملفوظِ وهذا عكسُ قولِ الشاعرِ: / [(٦)] ١٤٢/و

فيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

بإعلالِ حرفِ العلَّةِ الذي بَعْدَ الألفِ بجعلهِ همزةً مع بُعْدِهِ عن الطَّرفِ، وإنَّما فُعِلَ ذلك لعدَمِ الاعتدادِ بالياءِ الثانيةِ، لأنَّها مزيدةٌ لإشباع كسرةِ الهمزةِ مثلُ قوله: [(٧)]

---

(١) المنصف، ٢/ ٤٦.

(٢) انظر في هذه المسألة: الكتاب، ٤/ ٣٧١ والمقتضب، ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧ والمنصف، ٢/ ٤٤ ـ ٤٥ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٨٨.

(٣) المفصل، ٣٨٢.

(٤) الرجز لجندل بن المثنى الطُّهوي وقبله:

حنى عِظَامي وأراهُ ثَاغِري

وردَ الرجزُ منسوباً له في شرح الشواهد، ٤/ ٢٩٠ وشرح التصريح، ٢/ ٣٦٩ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٧٤ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٣٧٠ والخصائص، ١/ ١٩٥ والمحتسب، ١/ ١٠٧ والمنصف، ٢/ ٤٩ ـ ٣/ ٥٠ والإنصاف، ٢/ ٧٨٥ وشرح المفصل، ٥/ ٧٠ والممتع، ١/ ٣٣٩ واللسان، عور وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٠.

(٥) في الأصل فلأنه.

(٦) الرجز لحكيم بن معية الربعي وبعده:

خطَّارة تُدمي خياشيمَ النُّعَرْ

وورد منسوباً له في شرح الشواهد، ٤/ ٢٩٠ وشرح التصريح، ٢/ ٣١٠ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٧٦ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٣/ ٥٧٤ والمقتضب، ٢/ ٢٠١ وشرح المفصل، ٥/ ١٨ ـ ١٠/ ٩١ ـ ٩٢ وشرح الشافية، ٣/ ١٣٢ ولسان العرب، عيل وشرح الأشموني، ٤/ ٢٩٠.

(٧) هذا عجز بيت للفرزدق وصدره:

=

. . . . نَفْيَ الدَّراهم تَنْقَادُ الصَّياريفِ

وعيائيلُ جَمْعُ عيِّلٍ وهو أَحَدُ العِيَالِ، يقال: عنده عشرون عَيِّلاً، فالياءُ الأخيرةُ في عيائيل مقدَّرٌ عَدَمُهَا من حيثُ كانت زائدةً للاشباع وهو عكس عواور، لأَنَّ ياءَها المحذوفة قُدِّرَتْ موجودةً، وهي معدومةٌ، وهذه قُدِّرَت معدومةً وهي موجودةٌ، ولذلك لم يعتد بحذف ياءِ عواور، ولا بإثبات ياء عيائيل، وقالوا: صُيَّم وقُيَّم [1] بقلب الواو ياءً لقربها مِنَ الطَّرَفِ وهو جائزٌ غيرُ واجبٍ، ولذلك صحا ولم يعلا فقالوا: صُوَّم وقُوَّم وصُوَّامٌ وقُوَّام بالتصحيح [2] وشَذَّ قولُهم: فلانٌ من صُيَّابةِ قومهِ، أي من صميمهم وخِيارِهم [3] والأَصلُ: صُوَّابةٌ لأنَّه من صَابَ يَصُوب وكذلك شَذَّ [4]:

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ ... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا

والقياسُ: النُّوامُ، فقلبت الواو ياءً مع بُعْدِهَا عن الطَّرفِ [5].

ذِكْرُ حكمِ الواوِ والياءِ المجتمعتَيْنِ [6]

إذا اجتمعت الواو والياءُ وسُبقت إحداهما بالسكونِ قلبت الواو ياءً وأُدغمت في

= تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ

ورد في ديوانه، ٢/ ٥٧٠ وورد منسوباً له في الكامل، ١/ ٢٥٣ ـ ٢/ ١٤٦ وشرح الشواهد، ٢/ ٢٨٩ وشرح التصريح، ٢/ ٣٧٠ وورد من غير نسبة في المقتضب، ٢/ ٢٥٦ والخصائص، ٢/ ٣١٥، والمحتسب، ١/ ٦٩ ـ ٢٥٨ ـ ٢/ ٧٢ وأمالي ابن الشجري، ١/ ١٤٢ ـ ٢٢١ ـ ٢/ ٩٣ وشرح الأشموني، ٢/ ٢٨٩.

(١) المفصل، ٣٨٢.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل، ١٠/ ٩٣ وفي هذا الجمع وجهان أجودُهما: صُوَّم وقُوَّم بإثبات الواو على الأصل؛ والوجه الآخر: صُيَّم وقُيَّم بقلب الواو ياءً والعلةُ في جواز القلب في هذا الجمع أنَّ واحده قد أُعلَّت عينُه نحو: صائم وقائم والجمع أثقلُ من الواحد وجاورت الطرف فقلبوا الواو ياءً كما قلبوها في عصيّ وربما قالوا: صِيَّم وقِيَّم بكسر أوله.

(٣) اللسان صيب، وهي حكاية الفراء كما في شرح المفصل، ١٠/ ٩٤.

(٤) البيت اختلف حول قائله فقد نسبه ابن يعيش في شرح المفصل، ١٠/ ٩٣ إلى ذي الرُّمَّةِ وقد ورد في ديوانه، ٦٣٨ برواية:

أَلاَ خيَّلَتْ ميٌّ وقد نامَ صُحْبَتِي ... فَمَا نَفَّرَ التهويمَ إلاَّ سَلاَمُها

ونسبه العيني، ٤/ ٣٢٨ إلى أبي الغمر الكلابي. وورد البيت من غير نسبة في الممتع، ٢/ ٤٩٨ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٢٩٥ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٠٦ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٢٨.

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ٩٤.

(٦) المفصل، ٣٨٣.

الياء لما بينَهُمَا من المقاربةِ والمماثلةِ وإن تَبَاعَدَ مخرجاهُمَا، ليكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ، وإنَّما اشتُرِطَ سكونُ السابقةِ منهما ليمكن الإدغامُ، لأنَّ الإدغام من شرطِهِ سكـونُ الأَولِ، وإنَّمـا قلبـت الـواو إلـى اليـاءِ دون العكـس لأَنَّ اليـاءَ أَخَـفُّ، فمثـالُ اجتماعهما في الثلاثي: شيٌّ وليٌّ وطيٌّ وفي المزيد، سَيِّدٌ وميِّتٌ وديَّارٌ وقيُّومٌ والأَصلُ: شَيْوٌ ولَيْوٌ وطَيْوٌ وسَيْوِدٌ ومَيْوت وديْوَار وقَيْوُوم، فقلبت الواو في جميعِ ذلك ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء، والصحيحُ أَنَّ وزنَ سيِّدٍ فَيْعِلٌ بكسرِ العَيْنِ، وهو بناءٌ مختصٌ بالمعتَلِّ، لأَنَّ المعتلَّ ضَرْبٌ بذاتِهِ ولا حاجةَ إِلَى أن يُقَالُ: إِنَّه فَيْعَلٌ بفتحِ العَيْنِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى كَسْرِهَا لعدَمِ فَيْعِلٍ بكسرِ العينِ، لأنَّه إِنَّما هو معدومٌ في الصحيح خاصَّةً لافي المعتلِّ (١) وأَمَّا إذا اجتمعتَا على الوجهِ المذكورِ وخيفَ من القَلْبِ اللَّبْسُ فإنها لم تقلبْ وذلك في نحو: سُوِيرَ وبُويِعَ وتُسُويرَ وتُبوُيعَ لأَنَّهم لو قلَبُوا وقالوا. سُيِّرَ الأميرُ وبُيِّعَ المَتَاعُ لالتبس فُوعِلَ بفُعِّلَ فيلتبس سُوَيرَ الأمير بسُيِّر زيدٌ إلى موضع كذا، وبُويعَ بُبُيِّعَ أي يلتبس فُوعِلَ بفُعِّلَ نحو: مُزِّق، فاغتفروا الثقلَ خيفَةَ اللَّبْسِ وذلك إذا وَقَعَ اللَّبْسُ في أَبنيتهم كما ذكرنا في فُوعِلَ وفُعِّل (٢).

ذِكْرُ ما يُهْمَزَ مِنَ الجَمْعِ وَمَا لَمْ يُهْمَزْ (٣)

إذا وقعت الواو أو الياءُ بَعْدَ أَلف الجمع وكانت تلك الواو والياءُ أَصليَّةً ساكنةً في المفرَدِ، حُرِّكت ولم تهمزْ وذلك نحو: مَقَاوم ومَعَاون وَمَعَايش لأَنَّها جمعُ مَقَامَةٍ وَمَعُونَةٍ ومعيشةٍ أَمَّا سكونُ الواو والياء في معونةٍ ومعيشةٍ فظاهرٌ، وأَمَّا كونهما أصليتين / فلأنهما من العَوْنِ والعَيْشِ، وأَمَّا مقامة فألِفُهَا واو أَصليةٌ كما تقدَّمَ، فيجبُ ١٤٢/ظ
في الجموعِ المذكورةِ التصحيح بالواوِ والياءِ مِنْ غَيْرِ همز، لأنَّ كلاً مِنَ الواو والياءِ بَعْدَ الألفِ إنما تقلبُ همزةً لأحد ثلاثة أُمورٍ: وهي إذا اكتنَفَ ألفَ الجمعِ حرفا عِلَّةٍ وتطرفت الثانيةُ كما تقدَّم في أوائل، أو إذا كانت عيناً في اسم الفاعل كقائل، أو كانت زائدةً وليس لها أَصلٌ في الحركة كياءِ صحايف وليس هذا البابُ بواحدٍ من ذلك،

(١) الإنصاف، ٢/ ٧٩٥ وشرح المفصل، ١٠/ ٩٤ والممتع، ٢/ ٥٠١ وشرح الشافية، ٣/ ١٥٢.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٩٦.
(٣) المفصل، ٣٨٣.

فوجب أن تبقَى الياءُ والواو في نحو الجموع المذكورة عَلَى حالِهِمَا ولذلك كانت قراءة ﴿مَعَائِشَ﴾ [1] بالهمز خطأ، فإنه لا يُعَلُّ بالهمز، فإن كانَ قَدْ أُعِلَّ واحدُه وهو معيشة لشبهها بالفعلِ لأَنَّها إِنْ كانت مَفْعُلَةً بالضمِّ فهي مثل يَخْرُج، إذ لا اعتداد بالهاءِ في الوزنِ، وإن كانت مَفْعِلَةٌ بالكسرِ فهي مثلُ يَضْرِبُ بخلافِ جمعها فإنه بَعُدَ عن شبه الفعلِ، لأَنَّ الفعلَ لا يُجْمَعُ، فوجَبَ بَقَاءُ حرفِ العلَّةِ على حالِهِ لكن لم يحرك لأَنَّه لمَّا وَقَعَ ساكناً بَعْدَ الألفِ فلم يكن بُدٌّ من حَذْفٍ أو تحريكٍ، والحَذْفُ يزيلُ المثالَ، فوجب التحريكُ لأَنَّه كانَ متحركاً بحسب الأصلِ أعني معِيشَةً، وأما إذا وَقَعَ بعد ألفِ الجمعِ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ وكانت في المفرد مدةً زائدةً لا أصلَ لها في الحركة نحو أَلِف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة فإنَّها تُعَلُّ في الجمع بقلبها همزةً، ولا تحرك فتقول: رسائل وعجائز وصحائف بهمز الجميعِ، لأَنَّه لَمَّا وقَعَ بَعْدَ ألفِ الجمعِ المدَّاتُ المذكورة، التقى ساكنان فلم يكن بُدٌّ من الحذفِ أو التحريك، ولم تحذف خوفاً من زوالِ الأمثلةِ، ولم تحرك إذ لا أصل لها في الحركةِ، لأَنَّ الزائدَ للمدِّ لا أصلَ له في الحركةِ فلم يبق إلاَّ قلبُه همزة.

وأَمَّا مصايبُ بالياءِ فشاذ، والأصلُ: مَصَاوِبُ بواوٍ صريحةٍ لأَنَّ أصلَهَا مُصْوِبة [2] مِنْ صَابَ يَصُوْبُ لكن لكثرته في كلامهم خُفِّفَ علَى غيرِ قياس.

وأما مدائنُ فتهمَزُ ولا تهمَزُ فمن همز قالَ: هي فعائلُ من مدن فتكون الميم أصليةً والياءُ زائدةً فتهمز، ومَنْ لم يَهمزْ قالَ: هي مفاعل من دانَ يدينُ فتكون الميمُ زائدةً والياءُ أصلية ولها أصلٌ في الحركة فلذلك تحرَّكُ ولا تُهمَزُ [3].

---

(1) من الآية ١٠ من سورة الأعراف ونصها: ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش. «قرأها بالهمز، الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية. انظر البحر، ١/ ٢٧١ والتبيان، ١/ ٥٥٨ والإتحاف، ٢٢٢. وقد قال الفراء في معانيه، ١/ ٣٧٣ وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف... وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام، وانظر حاشية ابن جماعة، ٢/ ٢٠١ وشرح المفصل، ١٠/ ٩٧.

(٢) نقلت حركة الواو إلى الصاد وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب، ٤/ ٣٥٦ وفي اللسان، مدن، عن أبي علي، فيه قولان: من جعله فَعِيْلَة من قولك: مدن بالمكان أي أقام به، همزه، ومن جعله مَفْعِلة من قولك: دين أي ملك لم يهمزه كما لا يهمز معايش.

ذِكْرُ حكمِ فُعْلَى [1]

إذا كانت عينُ فُعْلَى ياءً، قلبت في الاسم واواً وبقيت في الصفةِ ياءً علَى حالِهَا، أَمَّا الأسماء فنحو: طُوبى وكوسى والأصلُ: طُيْبَى وكُيْسَى، لأنَّه من الطيب والكَيْسِ فقلبت الياءُ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلَهَا وهذا على قاعدةِ الأخفش لأنَّ الياءَ إذا وقعت عيناً وقبلها ضمَّةٌ فالأخفش يقلب الياءَ واواً، وسيبويهِ يقلبُ الضمَّةُ كسرةً لتسلمَ الياء، وأَمَّا الصفاتُ فنحو: مِشْيَةٌ حَيْكى [2] و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [3] بإبقاءِ الياءِ علَى حالِهَا، وفعلُوا ذلكَ فرقاً بَيْنَ الأسماءِ والصفاتِ ولما كانت الصفاتُ أثقلَ اختارُوا لها الأخفَّ [4].

القَوْلُ عَلَى الواوِ والياءِ لامَيْنِ

وحكمُهما أن تُعلَّا أو تُحْذَفَا / أو تَسْلَما. ١٤٣/و

ذِكْرُ إعلالِهِمَا [5]

وهو ينقسمُ إلَى القَلْبِ وإلَى التسكين، أما القَلْبُ: فهو إما إلَى الألفِ وإمَّا قلبُ إحداهما إلى صاحبتها.

أَمَّا قلبهما إلَى الألفِ فشرطه أن تَقعَا متحركتَيْنِ وينفتحَ ما قبلهما ولم يقع بَعْدَهُما ساكنٌ، لأنَّ الساكنَ بَعْدَهُمَا يمنَعُ قلبَهُمَا ألفاً لئلا يجتمعَ ساكنانِ فمثالُ قلبِهِمَا لامين غزا ورمَى وَعَصاً وَرَحَىً، كَانَ الأَصْلُ غَزَوَ وَرَمَيَ وَعَصَو وَرَحَي، فتحركت الواو والياءُ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً.

وأَمَّا قلبُ إحداهما إلَى الأُخرى، فهو قسمان:

---

(١) المفصل، ٣٨٣.

(٢) إذا كان فيها تبختر، اللسان، والقاموس، حيك.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٦٤.

(٥) المفصل، ٣٨٣.

أحدهما: قَلْبُ الواو إِلَى الياء نحو: أغزيتُ والغازي ودُعيَ ورُضِيَ، أَمَّا قلبُهَا في أغزيتُ ونحوه ممَّا جاءَ فيه الماضي علَى أربعة أحرف فصاعداً فلانقلابها ياء في مضارعهِ لسكونِها فيه وانكسار ما قبلها، لأنَّ الأصلَ في مضارع أَغزى يُغْزِوْ بكسرِ الزاي وسكونِ الواو فقلبت فيه ياءً وجوباً لسكونِ الواو وانكسارِ ما قبلها وكونها طرفاً وحُمِلَ الماضي الذي هو أغزيت عليه ليجري الماضي والمضارع على سنن واحدٍ [1].

وأَمَّا قلبُها في الغازي والأصل غَازِوٌ وبتحريكِ الواو وانكسارِ ما قبلَها فليسَ فيه غيرُ علَّةٍ واحدةٍ وهي انكسارُ ما قبلَ الواو ولكن لمَّا وقعت الواو طرفاً كُفِيَ في القلب علَّةٌ واحدةٌ، لكونِ الطرفِ موضعَ التغييرِ وإِنَّما يُحْتَاجُ إِلَى علَّتَين إذا بَعُدَتْ عن الطرفِ، وكذلك قلبت الواو في دُعِيَ ورُضي عن زيد، والأصلُ دُعِو ورُضِو بفتح الواو للفعلِ الماضي فقلبت الواو ياءً لانكسارِ ما قبلَهَا وكونِهَا طرفاً [2].

وثانيهما: قَلْبُ الياءِ إِلَى الواو نحو: البَقْوَى والشَّرْوَى، والجِبَاوة، والأصلُ الْبُقْيَا والشَرْيا والْجِبَايَةُ لأنَّه من بقيتُ الشيءَ إذا انتظرته ومن شريتُ، ومن جبيت الخَراجَ، فقلبت الياءُ في ذلك كلِّه واواً استيفاءً للواو من الياءِ لكثرةِ دخولِ الياءِ عليهما، وغلبتها لها، وللفرقِ بين الاسمِ الصفةِ [3] حسبما تقدَّمَ.

وأما الإسكان فنحو: يغزو ويرمي وهذا الغازي، وراميك وقاضيكَ، فسكنت اللام في ذلك كلِّهِ استثقالاً للحركةِ علَى حرفِ العلَّةِ [4].

ذِكْرُ حَذْفِهِمَا [5]

فمنه نحو: لا تَغْزُ ولا تَرْمِ، واغْزُ وارْمِ بحذفِ حرفِ العلَّةِ وإبقاء حركة ما قبلَهُ، وحُذِفَ حَرْفُ العِلَّةِ للجزمِ وللبناء في الأمر كما حذفت الحركةُ بهما من الصحيح، ومنه نحو، يدٍ ودمٍ وأخٍ وأبٍ والأصلُ: يَدَيٌ وأَخَوٌ وأَبَوٌ فحذفت اللَّامُ من ذلك طلباً

---

(١) شرح المفصل، ١٠/٩٨.

(٢) شرح المفصل، ١٠/٩٨.

(٣) الكتاب، ٤/٣٨٩.

(٤) الكتاب ٤/٣٨٣ وإيضاح المفصل، ٢/٤٥٢ وشرح المفصل، ١٠/٩٩.

(٥) المفصل، ٣٨٣.

للتخفيف على غير قياس، وما حُذِفَ لغيرِ علّة يُسمَّى الحذفَ على سبيلِ الاعتباط بالعينِ المهمَلةِ لأَنَّ القياسَ لا يقتضي حذفَها.

ذِكْرُ سَلاَمَتِهِمَا [1]

وتسلمان لامَيْنِ في نحو: الغزوِ والرمي ويغزُوان ويرميَان وغزَوا ورميَا، أمّا صحتُهما في الغزوِ والرمي فلسكونِ ما قبلهما لأَنَّ حرفَ العلَّةِ إذا سُكِّنَ ما قبله صَحَّ وأَمَّا في يَغْزُوان وما بَعْدَهُ فللألفِ التي بعدهما لأنَّها إذا وقعتْ بَعْدَ حرفِ العلَّةِ أوجبت / صحته. ١٤٣/ظ

القَولُ علَى إعرابِ حُروفِ العِلَّة

ذِكْرُ إعرابِ الواوِ واليَاءِ [2]

وهُمّا إمَّا أن يكونَ ما قبلهما ساكناً أو متحركاً، فإن سُكِّن ما قبلهما كان حالُهما في الإعراب حالَ الصحيحِ فيجريان في تحمُّلِ حركاتِ الإعراب رفعاً ونصباً وجرًّا مجرى الاسمِ الصحيحِ لخفتِهِمَا بسكونِ ما قبلهما، ولا فَرْقَ بَيْنَ أن يكونَ الساكنُ حرفاً صحيحاً كَدَلْوٍ وظَبْيٍ، أو واواً كعَدوٍّ أو ياء كعديٍّ، أو أَلفاً كواوٍ وزاي، فيعرَبُ ذلك كلُّه بالحركاتِ الثلاث، كإعراب الصحيح، لأَنَّ الواو الأُوْلَى من عدوٍّ، والياءَ الأولى من عديٍّ، وألفَ واوٍ وألفَ زاي، بمنزلةِ لام دَلْوٍ وباءِ ظبيٍ، وكذلك آيٌ جمعُ آيةٍ، تُعْرَبُ بالحركات الثلاث، وإنَّما صحت الواو الأَخيرةُ في واوٍ والياءُ في زايٍ وآيٍ مع وقوعِهما طرفاً بَعْدَ الأَلفِ ولم تقلبا همزةً كما قُلِبَتا في كساءٍ ورداءٍ لأَنَّ ألفَ كساءٍ ورداءٍ زائدةٌ غير منقلبة فلا يلزم من قلبِهِمَا بَعْدَهَا همزةً الجَمْعُ بَيْنَ إعلالَينِ بخلاف الألف في الواو والزاي والآي فإنها منقلبة فلو قلبتا همزة بعدها لزم الجمع بين إعلالين، لأَنَّ ألفَ واوٍ منقلبةٌ عن واوٍ عندَ الأخفشِ وعَنْ ياءٍ عندَ غيرهِ [3] وألفَ زاي منقلبةٌ عَنْ واوٍ أيضاً لأنها من زَوَيْتُ وأَمَّا ألفُ آي جَمْعُ آيةٍ كَتَمْرٍ وتَمْرةٍ، فأصلُ آيةٍ أَيَيَةٌ

---

(١) المفصل، ٣٨٣.

(٢) المفصل، ٣٨٤.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ٩٩ ـ ١٠٠.

بهمزةٍ مفتوحةٍ وياءينِ متحركَتَيْنِ فقلبت الأُوْلَى أَلفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، بقيَ: أَأْية فلمَّا كانت الألفُ منقلبة في الأسماءِ المذكورةِ وهي عينُ الأَسماءِ المذكورة لم يجز قَلْبُ الواو والياء بعدَها همزةً لأَنَّ الواوَ والياءَ لامُ الأسماءِ المذكورة فلذلكَ لم تُعَلّ بجعلها همزةً، لئلا يُجْمَعَ بين إعلالَيْنِ وإن تحرَّكَ ما قبلهما فتلك الحركةُ إما ضمَّةٌ أو كسرةٌ لا فتحة لأَنَّ الواوَ والياءَ طرفَيْنِ لو انفتحَ ما قبلهما قُلبَتا ألفاً لكنَّ الاسمَ لا تَقَعُ لامهُ واواً مضموماً ما قبلَها، لأَنَّ ذلكَ لا يُوجدُ في الأَسماءِ المتمكنة حسبما سَبَق الكلامَ عليه (١) فلم يَبْقَ في الأسماءِ غيرُ الياء المكسورِ ما قبلها نحو: القاضي. **وأَمَّا الفعلُ**: فتكونُ لامهُ واواً وياءً متحركاً ما قبلهما نحو: يَغْزُو ويرمِي فإذا وقعت الواو والياءُ كذلك كانَ لهما مع حركاتِ الإعراب حالاتٌ. **أما حالهُما** مع النصبِ فهما يتحمَّلانهِ دونَ غيرهِ من حركاتِ الإعراب نحو: لن يَغْزُوَ ولن يرميَ، وأريدُ أن نستسقيَ ونستدعيَ، ونحو: رأيتُ الراميَ والعَمِيَ والمُضَوضِيَ، وهو المصوِّتُ، وقد شَذَّ تسكينهُمَا (٢) في موضعِ الفتحِ كقولِ الشَّاعرِ (٣):

.... أَبَـى اللّـهُ أَنْ أَسْمُـوْ بَـأُمٍّ ولا أبِ

وقولِهِ: (٤)

فـآليـتُ لا أرثـي لَهـا مِـنْ كَـلالَـةٍ ولا مِـنْ حَفَـىً حتَّـى تُـلاقـيْ محمَّـدَا

وقولِهِ (٥):

---

(١) في ١/ ١٧٠ ـ ٣٨٣.

(٢) المفصل، ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٣) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره:

فَمَـا سـوَّدتنـي عـامـرٌ عـن وِرَاثَـةٍ

ورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠/ ١٠١ وشرح الشواهد، ١/ ١٠١ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٩٥٣ ورد من غير نسبةٍ في الخصائص، ٢/ ٣٤٢ والمحتسب، ١/ ١٢٧ وشرح الشافية، ٣/ ١٨٣ والمغني، ٢/ ٦٧٧ وشرح الأشموني، ١/ ١٠١.

(٤) البيت للأعشى ورد في ديوانه، ١٨٥ وورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠/ ١٠٢.

(٥) هذا صَدْرُ بيتٍ عجزه:

بَـيْـنَ الـطَّـويِّ فَـصَـاراتِ فَـوادِيهَـا

نسبه سيبويه، ٣/ ٣٠٦ إلى بعض السعديين وورد في ديوان الحطيئة، ١١١ وورد من غير نسبة في الخصائص، ١/ ٣٠٧، ٢/ ٢٩١ ـ ٣٤١ والمنصف، ٢/ ١٨٥ ـ ٣/ ٨٢ والمحتسب، ١/ ١٢٦ ـ ٢/ ٢٤٣ =

يَـا دَارَ هِنْـدٍ عَفَـتْ إلاَّ أَثَـافِيْهَـا ....

فحذفت الفتحة من أسمو وهي منصوبةٌ بأنْ، ومن تلاقي وهي منصوبةٌ بحتَّى ومن أثافِيْهَا وهي منصوبةٌ على الاستثناءِ، للضرورة ومِن ذلك المثَلُ / «أَعْطِ القَوْسَ ١٤٤/و بَارِيْهَا»(١) والأَمْثَالُ يَقَعُ فيها ما لا يَقَعُ في غيرِهَا، وقيل: إنهما سكنتا في ذلك تشبيهاً للواو والياء بالألفِ، وقيل حَمَلُوا النصبَ على الرفعِ لأنَّ الرفعَ بالتسكين كما سيأتي.

وأَمَّا حالُهما مع الرفع فهما تسكَّنان(٢) فيه استثقالاً للضمَّةِ عليهما وقبلَهُمَا إما ضمَّةٌ في الواو أو كسرةٌ في الياء وقد شَذَّ التحريكُ في قولِ الشَّاعرِ:(٣)

.... مَـوالِـيٌ كَكِبَـاشِ العُـوسِ سُحَّـاحُ

والعُوسُ: ضَرْبٌ مِنَ الغَنَمِ، وسُحَّاحُ: سِمَانٌ، والشاهدُ تحريكُ ياءِ موالي بالضمِّ وإنما جَاءَ التحريكُ في اليَاء دونَ الواو لأَنَّ اليَاءَ أخفُّ فاحتملت ذلك. **وأما حالُهما** مع الجرِّ(٤) فهو يختَصُّ(٥) بالياءِ لِمَا تقدَّمَ مِنْ أنَّ الاسمَ المتمكن لا يكونُ آخره واواً قبلها ضمَّةٌ، وحكم الياء لاماً في الجرِّ حكمُها في الرفعِ وهو التسكينُ استثقالاً للكسرةِ علَى الياءِ معَ الكسرةِ التي قبلَها، وقد شَذَّ تحريكُ اليَاءِ في الجرِّ كما شَذَّ في الرفع فمنه قولُ الشَّاعرِ:(٦)

= وأمالي ابن الشجري، ١/٢٩٦ وشرح شواهد الشافية، ٤/٤١٠.

(١) ومعناه استعنْ علَى عملك بأهلِ المعرفةِ والحذق. انظر المثل في جمهرة الأمثال، ١/ ٥٠ والمستقصى، ١/٢٤٧ ومجمع الأمثال، ١/٤٧٩ وفصل المقال، ٢٤١.

(٢) المفصل، ٣٨٥.

(٣) هذا عجز بيت صدره:

قَـدْ كَـادَ يَـذْهَـبُ بِـالـدُّنْيَـا وبَهْجَتِهَـا

وفي رواية ولذتها، وقد نقلَ البغداديُّ في شرح شواهد الشافية، ٤/٤٠٢ عن ابن المستوفى أن هذا البيت نسبه أبو بكر السراج لجرير، وليس في ديوانه. وورد العجز من غير نسبةٍ في المفصل، ٣٨٥ وشرح المفصل، ١٠/١٠٣ وشرح الشافية، ٣/١٨٢ وورد البيت من غير نسبةٍ في شرح الشافية، لنقره كار، ٢/٢١٩ ومناهج الكافية، ٢/٢١٩ وفي رواية: مواليءٌ.

(٤) المفصل، ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) البيت لجرير بن عطيةَ ورد في ديوانه، ٤٥٥ وورد البيت منسوباً له في الكتاب، ٣/٣١٤ والمقتضب، ١/١٤٤ ـ ٣/٣٥٤ والخصائص، ٣/١٥٩ والمنصف، ٢/٨٠ ـ ١١٤ وشرح المفصل، ١٠/١٠٤ وشرح=

فَيوماً يُجَازِينَ الهَوَى غيرَ مَاضِيٍ ... ويَـوْمـاً تُـرَى منهُـنَّ غُـولٌ تَغَـوَّلُ

وقولُهُ: [١]

لاَ بَـارَكَ اللَّـهُ فـي الغَـوَانـيِ هَـلْ ....

وقَولُه: [٢]

مَـا إنْ رَأَيـتُ ولا أَرَى فـي مُـدَّتـي ... كجَـوارِيٍ يَلْعَبْـنَ فـي الصَّحْـرَاءِ

بتحريكِ الياءِ في ماضي وفي الغَوانِي وفي جَوَارِي بالكسرِ. **وأَمَّا حالُهما** مع الجزم [٣] فهما تسقُطَانِ فيه سقوطَ الحركةِ من الصحيح، ولا يقَعُ الجَزْمُ إلاَّ في الفعل، وشَذَّ إثباتُها فيهِ كقولِ الشَّاعرِ: [٤]

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِئْـتَ مُعْتَـذِراً ... منْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقوله: [٥]

= الشواهد، ١/ ١٠٠ وشرح الأشموني، ١/ ١٠٠.

(١) هذا صدر بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وعجزه:

يُصْبِحْـنَ إلاَّ لَهُـنَّ مُطَّلَـبُ

ورد في ديوانه، ٣ برواية فما مكان هل، وورد منسوباً له في الكتاب، ٣/ ٣١٤ والمقتضب، ١/ ١٤٢ ـ ٣/ ٣٥٤ وشرح شواهد المغني، ٢/ ٦٢٠ وورد من غير نسبةٍ في الخصائص، ١/ ٣٦٢ ـ ٢/ ٣٤٧ والمحتسب، ١/ ١١١ والمنصف، ٣/ ٦٧ ـ ٨١. ومغنى اللبيب، ١/ ٢٤٣ وهمع الهوامع، ١/ ٥٣.

(٢) البيت لم يعرف قائلُه ورد في شرح المفصل، ١٠/ ١٠٤ وشرح الشافية، ٣/ ١٨٣ ومناهج الكافية، ٢/ ٢١٩ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٠٣.

(٣) المفصل، ٣٨٦.

(٤) البيت لم يعرف قائله ورد في المنصف، ٢/ ١١٥ والإنصاف، ١/ ٢٤ وشرح المفصل، ١٠/ ١٠٤ ـ ١٠٥ وشرح الشافية، ٣/ ١٨٣ وشرح الشواهد، ١/ ٩٠٣ وشرح التصريح، ١/ ٨٧ ومناهج الكافية، ٢/ ٢١٩ وهمع الهوامع، ١/ ٥٢ وشرح الأشموني، ١/ ٨٧.

(٥) هذا صدر بيت لقيس بن زهير وعجزه:

بِمَـا لاقَـتْ لَبُـونُ بنـي زيـادِ

ورد منسوباً له في النوادر، ٢٠٣ وشرح المفصل ، ١٠/ ١٠٥ ولسان العرب، أتى وشرح الشواهد، ١/ ١٠٣، ٢/ ٤٤ وشرح التصريح، ١/ ٨٧ وشرح شواهد المغني، ١/ ٣٢٨ ـ ٢/ ٨٠٨ وورد البيت من غير نسبةٍ في الكتاب، ٣/ ٣١٦ والخصائص، ١/ ٣٣٣ والمحتسب، ١/ ٦٧ ـ ١٩٦ والمنصف، ٢/ ٨١ ـ ١٤١ والإنصاف، ١/ ٣٠ وشرح الشافية، ٣/ ١٨٤ ومغني اللبيب، ١/ ١٠٨ ـ ٢/ ٣٨٧ ومناهج =

أَلَــمْ يَــأتِيــكَ والأَنْبَــاءُ تَنْمــي . . . .

وفي روايةِ ابنِ كثير: [1] ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [2] وفيه تأويلان:

أَحدُهما: أن تكونَ مَنْ شرطاً، وقد حُمِلَ يتَّقي علَى الصحيح نحو: يقتدر، ويكون يصبرْ مجزوماً على ما يقتضيه الشرطُ.

وثانيهما: أن تكونَ مَنْ بمعنى الذي فيكون يتقي مرفوعاً لأَنَّ رفعَهُ بإثبات الياءِ ويصبر مرفوعاً، أيضاً لكن سكِّنت لامُهُ تخفيفاً حملاً للصحيحِ علَى المعتَلِّ، لأنَّ المعتلَّ تسكَّنُ لامُه في الرفع والأَولُ أَوْلَى [3] لأَنَّه حَمْلٌ للفرعِ علَى الأصلِ، لأنَّ المعتلَّ فرعٌ والصحيحُ أصلٌ، بخلافِ الثاني فإنه حَمْلٌ للأصلِ علَى الفَرْعِ.

ذِكْرُ إعرَابِ الألفِ [4]

وهي تثبتُ ساكنةً رفعاً ونصباً وجرًا، لأَنَّ تحريكها يخرِجُهَا عن حقيقتِهَا وتسقطُ في الجزمِ كسقوطِ أختيها، إذ موجبُ حَذْفِهما موجبٌ لحذفها أيضاً نحو: لم يَخْشَ، وشَذَّ إثباتُهَا في الجزمِ كَما شَذَّ إثباتُ أُختيها فيه كقولِ الشَّاعرِ: [5]

. . . . كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَبْلـي أَسِيـراً يَمَـانِيَـا

= الكافية، ٢/٢١٩ وهمع الهوامع، ١/٥٢ وشرح الأشموني، ١/٢٠٣ ـ ٢/٤٤.

(١) هو عبدُ اللَّه بن كثير بن عمرو وُلِدَ بمكةَ ولقيَ بها عبدَ اللَّهِ بن الزبير، وأخذ القراءة عرضاً عن عبد اللَّه بن السائب وروى القراءةَ عنه حمادُ بنُ سلمةَ والخليل بن أحمد توفي سنة ١٢٠ هـ انظر ترجمته في الفهرست، ٤٢ ـ ٤٣ وغاية النهاية، ١/٤٤٣ والنشر، ١/١٢٠.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة يوسف، وفي الكشف، ٢/١٨ قرأ قنبل بياء في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الوصل والوقف، وانظر النشر، ٢/٢٩٧ والاتحاف، ٢٦٧.

(٣) تبع أبو الفداء ابن الحاجب في هذا التفصيل، انظر إيضاح المفصل، ٢/٤٥٩ فالنقل منه مع تصرف يسير وفي البحر، ٥/٣٤٣ ذكر عدداً من التوجيهات ثم قال: «والأحسن من هذه الأقوال: أن يكون يتقي مجزوماً على لغة، وإن كانت قليلة».

(٤) المفصل، ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٥) هذا عجز بيتٍ لعبدِ يغوث بن وقَّاص وصَدْرُه:

وتَضْحَـــــكُ منــــــي شَيْخَـــــةٌ عَبْشَمِيَّـــــةٌ

وقد ورد منسوباً له في المفضليات، ١٥٨ والحلل، ٣٣٩ وشرح شواهد المغني، ٢/٦٧٥ وورد من غير نسبةٍ في المحتسب، ١/٦٩ وشرح المفصل، ٩/١١١ ـ ١٠/١٠٤ ومغني اللبيب، ١/٢٧٨ وشرح الأشموني، ١/١٠٣.

وقوله: [1]

مَـا أَنْـسَ لا أَنْسَـاهُ آخـرَ عيشَتـي مَـا لاَحَ بـالمِعْـزَاءِ رَيْـعُ سَـرَابِ

وقوله: [2]

إذا العَجُـوزُ كَبِـرتْ فَطَلِّـقِ ولاَ تَـرَضَّـاهَـا وَلاَ تَمَلَّـقِ

بإثباتِ الألفِ في تَرَى وحقُّها الحَذْفُ للجزم بلَمْ، وبإثباتها في لا أنساه وحقُّها الحَذْفُ للجزمِ علَى جوابِ الشرط، فقياسه لا أنسَهُ، وفي ولا تَرَضَّاهَا وحقُّها الحذْفُ للنهي وقياسه / ولا ترضّها، وثبتت الأَلفُ في ذلك كما ثبتت الواو في لم تهجو والياءُ في ألم يأتيك. ١٤٤/ظ

ذِكْرُ مَا يُصْنَعُ بالواو إذَا وقعتْ طرفاً وانضمَّ ما قبلَها [3]

قد تقدَّم أَنَّه ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما آخره واو وقبلها ضمَّة، فإذا أَدَّى إليها قياسٌ فحكمهُ أن تقلبَ الضمَّةُ كسرةً لتنقلب الواو ياءً لانكسارِ ما قبلَها [4] واعلم أنَّ ذلكَ لا يختصُّ بالواو المنضمّ ما قبلها بل كلُّ لامٍ هي واو ومتَى تحرَّك ما قبلَها بأي حركةٍ عرضت [5] ولم يكن بَعْدَ تلك الواو علامةُ تثنيةٍ فإنَّها تُقلَبُ لأَنَّها إن انفتحَ ما قبلها قُلبت ألفاً نحو: عصا، وإن انكسرَ قلبت ياءً أيضاً نحو: غازٍ لأَنَّ الأصلَ غَازِوٌ، ولكن كلامنا في هذا الباب إنما هو في الواو إذا كانت لاماً، وانضمَّ ما قبلَها فمن ذلك قولهم في جَمْعِ دَلْوٍ وحقْوٍ على أَفْعُلٍ: أَدْلٍ وأَحْقٍ والأصلُ: أَدْلُوٌ وأَحْقُو مثلُ كَلْبٍ وأكلُبٍ فلمَّا وقعت الواو في أدْلُوٍ وأَحْقُوٍ طرفاً وانضمَّ ما قبلها وجبَ أن يُفْعَلَ بِهَا ما ذكر من قَلْبِ الضمَّةِ التي قبلَها كسرة لتنقلبَ الواو ياءً، فيبقى أَدْلِي وأَحْقِي، فتصير من

(١) نسب البغدادي في شرح شواهد الشافية، ٤/٤١٣ هذا البيت للحصينِ بن قعقاع وورد من غير نسبةٍ في شرح المفصل، ١٠/١٠٤ ـ ١٠٧ ومناهج الكافية، ٢/٢١٩.

(٢) الرجز لرؤبةَ بن العجاج ورد في ديوانه، ٣/١٧٩ وورد من غير نسبة في الخصائص، ١/٣٠٧ والمنصف، ٢/١١٥ والإنصاف، ١/٢٦ وشرح المفصل، ١٠/١٠٦ وشرح الشافية، ٣/١٨٥ وشرح التصريح، ١/٨٧.

(٣) المفصل، ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٤) الكتاب، ٤/٣٨٣.

(٥) إيضاح المفصل، ٢/٤٦١ والنقل منه.

قبيل المنقوص نحو: قاضٍ، وكذلك إذا جَمَعْتَ عَرْقُوةً وهي خشبَةُ الدَّلْوِ، وقَلَنْسُوةً على حدِّ جَمْعِ تَمْرَةٍ علَى تَمْرٍ فتحذف التاء للجمع تَبْقَى عَرْقُوٌ وقَلَنْسُوٌ، فتقَعُ الواو طرفاً وقبلَها ضمَّةٌ فيُفْعَلُ بِهَا ما ذُكِرَ، فتبقى عَرْقٍ وقَلَنْسٍ، قَالَ الشاعرُ: (١)

لا صَبْـرَ حَتَّـى تَلْحَقـي بعَنْـسِ أَهْـلِ الـرِّيَـاطِ البيـضِ والقَلَنْسـي

كان قَلَنْسُوٌ بضمِّ السين وبَعْدَهَا واو فأبدل من الضمَّةِ كسرةٌ فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

واعلم أنَّ الجمعَ على حدِّ تَمْرٍ وتَمْرَةٍ، إنما يكونُ في المخلوقاتِ كالتمر، وأَمَّا في المصنوعات فَقَدْ جَاءَ قليلاً كَعَرْقو وقَلَنْسو (٢) ومنه: سفينةٌ وسَفِينٌ (٣) وأمَّا إذا وقعت الواو حشواً فإنَّها تسْلَمُ ولا تُعَلُّ (٤) كما في نحو: قَلَنْسوةٍ وقَمَحْدُوةٍ وأُفْعُوان وعنفُوان حيث لم تتطرف، ولها في إعلالها طرفاً وسلامِتها حشواً فيما ذكرنا نظيرٌ مما تقدَّمَ، أَمَّا نظيرُ إعلالِهَا طرفاً في نحو: أدْلٍ وقَلَنْسٍ فنحو: كساءٍ ورداءٍ، وأَمَّا نظيرُ سلامِتها حشواً في قَلَنْسُوةٍ وقَمَحْدُوةٍ فنحو: النِّهايةِ والعظَايةِ والصَّلايَةِ وهي الفِهْرُ (٥) والشقاوةُ والأبوةُ والأخوةُ فكما أنَّ الهاءَ في قَمَحْدُوة مَنَعَتْ من قلبِ الواوِ ياءً، كذلك الهاء في النهايةِ وما بَعْدَهَا فإنَّه لولاهَا لوجَبَ قلبُ الواو ياءً والياءِ همزةً ولذلك أعلوا قَلَنْس جمعُ قَلَنْسوةٍ، ولم يُعِلُّوا قَلَنْسوةً لمنع الهَاءِ من إعلالَها فإن قِيْلَ: فَقَدْ قَالُوا في صَلايةٍ صلاءة وفي عَبَايةٍ عَبَاءةٌ وفي عَظَايةٍ عَظَاءةٌ، فهمزوا حرفَ العلَّةِ حشواً، وكان القيـاس يقتضـي أن لا يقلـبَ همـزةً لـوجـودِ الهَـاءِ بَعْـدَهَـا وجـريـانِ الإعـراب عليهـا فالجواب: أنَّ تاءَ التأنيثِ في حكم كلمةٍ أخرَى منضمَّة إِلَى التي قَبْلَها فيصيرُ حرفُ العلَّةِ في صَلاءةٍ وبابِهَا / كأنه قَدْ وَقَعَ طرفاً فلذلك أُعِلَّ وإِنْ كانت الهاءُ حرفَ ١٤٥/و

---

(١) الرجز لم يعرف قائله أنشده الأصمعي عن عيسى بن عمر، ورد في الكتاب، ٣/٣١٧ والمقتضب، ١/١٨٨ و ـ الخصائص، ١/ ٢٣٥ والمنصف، ٢/ ١٢٠ ـ ٣/ ٧٠ وشرح المفصل، ١٠/١٠٧ ولسان العرب، قلس وعنس.

(٢) فجرى عليهما بعد حذف التاء ما جرى على واو دلو، إذ أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء، فصار: عرقٍ وقلنسٍ. انظر إيضاح المفصل، ٢/ ٤٦١ وشرح المفصل، ١٠/١٠٨.

(٣) شرح المفصل، ١٠/١٠٩ والمصنف ينقل منه.

(٤) المفصل، ٣٨٩.

(٥) قيل: هو الحجر مطلقاً، وقيل: هو الحجر قدر ما يدق به الجوز ونحوه، اللسان، فهر.

الإعراب، فلم تجر الصَّلايةُ مجرَى النِّهايةِ لأنَّ الهاءَ لحقت الصلاءة بَعْدَ النظر إلَى الإعلال، وأَمَّا من قالَ صلاية فإنه لم ينظر إلَى انفصالِ تاءِ التأنيثِ ورآها أنَّها من نفسِ الكلمَةِ فلم تعل لوقوعِهَا حشواً [(١)] ويشبهُ عَدَمُ اعتبارهم تاءَ التأنيث في صَلاءةٍ وعَظاءةٍ وعَبَاءةٍ حيث أُعِلَّ ما وُضِعَ للمثنَّى من غير نظرٍ إلَى المفرَدِ نحو قولهم: علقتُه بثِنَايَيْنِ [(٢)] فلم تهمزهُ العربُ لأنَّهم بنَوهُ علَى التثنيةِ من أول الأمرِ، ولو كانَ تثنيةَ «ثنأ» لوجبَ أن يقولوا: ثِنَاءَيْنِ بالهمزِ كما قالوا: كساءينِ، ومثلُ ذلكَ قولُهم: مِذْرَوَانِ [(٣)]، فإنَّه وُضِعَ للمثنَّى، إذ لو ثُنّيَ على واحده لَقِيلَ مِذْرَيَانِ كما قالوا مَغْزَيَانِ ومثله قولُهم، خُصْيَانِ فإنه لو ثُنِّيَ على واحدِهِ لقيل: خُصيتَانِ بإثباتِ التاءِ لأَنَّ مفردَه خُصْيَةٌ فكأنه وُضِعَ أصليًّا للمثنَّى [(٤)].

ذِكْرُ حُكم الواوِ المتطرفةِ بَعْدَ مَدَّةٍ [(٥)]

إذا اجتمعَ في الطرف واوانِ في اسم علَى وزنِ فُعُولٍ والأُولَى مَدَّةٌ مدغمةٌ، قَبْلَهَا ضمَّةٌ نحو: عُتُوّ فإمَّا أن يكونَ ذلك الاسمُ جمعاً أو غيرَ جمعٍ: **فإن كان** جمعاً قلبت الواو المتطرفةُ ياءً نحو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ [(٦)] وعِصِيٍّ جمعُ عاتٍ وجَاثٍ وعصَاً لأمرين أحدهما: لكونِ الكلمةِ جمعاً، والجمعُ مستثقَلٌ، وثانيهما: لكونِ الواو الأولى في عُتُوٍّ وجُثُوٍّ وعُصُوٍّ مدةً زائدةً فلم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لامُ الكلمةِ كأنَّها قد وليت الضمَّةُ، فلذلك قلبت الضمَّةُ كسرةً والواو ياءً كما قلبت في نحو: أَدْلٍ وقَلْنسٍ وكسروا العينَ في عِصيٍّ كما كسروها في أدْلٍ ليكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ، وفَعَلُوا بهذه الواو ذلك ولم يعتدوا [(٧)] بالمدَّةِ التي قبلها حاجزاً نظير ما فعلُوا في كساءٍ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٨٧.

(٢) يقال: علقت البعير بثنايين غير مهموز لأنه لا واحد له، إذا علقت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل، اللسان، ثني.

(٣) المِذْرَوانِ: الجانبَانِ من كلِّ شيءٍ تقولُ العَرَبُ: جَاءَ فلانٌ يضربُ أصدَرَيهِ ويهزُّ عِطْفَيهِ وينفسُ مِذْرَويهِ، وهما منكباه. لسان العرب، مادة ذرو.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٨٧ والمقتضب، ١/ ١٨٩ ـ ١٩١ والمنصف، ١/ ١٣١.

(٥) المفصل، ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٦) غير واضحة في الأصل.

(٧) في الأصل يعتد.

ورداءٍ حيثُ لم يعتدُّوا بالألفِ حاجزاً لكونها زائدةً للمدِّ، فقُدِّرت واو كساوٍ، كأنَّها قد وليت فتحةَ السينِ، فقلبوها ألفاً ثم همزةً حسبما تقدَّم في موضعهِ [(١)] إجراءً لكساءٍ مجرَى عصاً حيث قلَبُوا الواو في كساوٍ أَلَفاً ثم همزةً للفتحةِ التي قبلَ الأَلفِ كما قلَبُوهَا بَعْدَ الفتحةِ في عصاً وهذا الصنيعُ مستمرٌ في عُتوٍّ وبابهِ، أعني فيما كانَ جمعاً فإنَّ الواوَ تُقلَبُ فيه ياءً على الوجه المذكورِ قياساً مطرَّداً إلاَّ ما شَذَّ من قولهم: إنَّكَ لتنظرُ في نُحُوٍّ كثيرةٍ [(٢)] **وأمَّا ما ليسَ** بجمع بل مفردٍ نحو مصدر عَتا عُتُواً وجَثا جُثُوًّا وكذلك مغزٌّو فالوجه إبقاءُ الواو صحيحةً لخفَّةِ المفرَدِ قالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿**وَعَتَو عُتُوًّا كَبِيراً**﴾ [(٣)] مع جوازِ القلب أيضاً فيه كقولهم: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ [(٤)] قَالَ الشَّاعِرُ: [(٥)]

وَقَـدْ عَلِمَـتْ عِـرسـي مُلَيْكَـةُ أننـي　　　أنـا اللَّيـثُ مَعْـدِيَّـاً عليـهِ وَعَـادِيَـا

يروى معدِّياً ومعدُوًّا، وقالُوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ [(٦)] والقياس مَسْنُوَّةٌ، لأَنَّه من سَنَوتُهَا إذا سَقيتَهَا بالسَّانيةِ [(٧)]/ وقالُوا: مَرْضِيٌّ والقياسُ مَرْضُوٌّ لأنَّه من الرضوان وقَدْ جَاءَ ١٤٥/ظ
مَرْضُوٌّ علَى القياسِ أيضاً قَالَ سيبويه: [(٨)] والوجهُ فيمَا كَانَ واحداً صحَّةُ الواو مع أنَّ قلبهَا عربيٌّ أيضاً تشبيهاً له بالجمعِ والوجهُ فيمَا كَانَ جمعاً قَلْبُ الواو ياءً ليس إلاَّ، إلاَّ مَا جَاءَ شَاذًّا حَسْبَمَا تَقَدَّمَ.

ذِكْرُ حكم الواوِ والياءِ طرفاً بَعْدَ ألفٍ [(٩)]

ما يقَعُ طرفاً مِنْ واوٍ أو ياءٍ بَعْدَ ألفٍ فلا تخلو تلكَ الألف من أن تكونَ زائدةً أو

---

(١) في ٢/ ٢١٩.
(٢) الكتاب، ٤/ ٣٨٤ قال: وهذا قليل.
(٣) من الآية ٢١ من سورة الفرقان.
(٤) في الكتاب، ٤/ ٣٨٥: وهي لغة جيدة.
(٥) البيت لعبد يغوث بن وقاص ورد منسوباً له في المفضليات، ١٥٨ والكتاب، ٤/ ٣٨٥ وشرح الشواهد، ٤/ ٣٢٦ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٠٠ وورد من غير نسبة في المنصف، ٢/ ١٢٢ والمحتسب، ٢/ ٢٠٧ وشرح المفصل، ١٠/ ١١٠، ومناهج الكافية، ٢/ ٢١٥ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٢٦.
(٦) المفصل، ٣٩٠.
(٧) هي الغربُ وأداته، وما يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره، اللسان، سنو.
(٨) الكتاب، ٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(٩) المفصل، ٣٩٠.

أصليةً، فإن كانت زائدةً قُلِبَتَا بعدَها همزة كما تقدَّم في كساءٍ ورداءٍ وإنَّما اشتُرِطَ في القلبِ أن تكونَ الألفُ زائدةً غير أصليةٍ إمَّا لأنَّ تقديرَ الزائدِ كالمعدوم أقربُ من تقديرِ الأصلي كالمعدوم، فيصيرُ حرفُ العلَّةِ كأنه قدَ وليَ الفتحةَ فيُعَامَلُ في القلبِ والإعلالِ معاملةَ عصاً ورحًى كما تقدَّمَ في كساءٍ .أو لأنَّ الزائدَ تكثرُ بهِ حروفُ الكلمَةِ فتستثقَلُ والواو مستثقلَةٌ فخففِّت بالقَلْبِ مع الحروفِ الكثيرةِ وحُمِلت الياءُ عليَها، ولم تقلبْ مع الأصلي؛ لأنَّه لا تكثرُ به الحروفُ ولذلك قالوا: غَزَوتُ وأغزيتُ فَبَقُّوها واواً مع قِلَّةِ الحروفِ وقلبوها ياءً مع الحروفِ الكثيرةِ، وإنْ كانت الألفُ أصليةً لم تقلبا بعدَهَا نحو الألف في: واوٍ وزايٍ وثايةٍ، أَمَّا أَلفُ واو وزاي، فإن أُريدَ بهما أنهما حرفَا هِجَاءٍ لم يحكم على ألفهما بواوٍ أو ياءٍ، لأنَّ ذلك تصريفٌ ولا يكونُ في الحروفِ [1] وإن أُريدَ بهما أنَّهُمَا اسمانِ في نحو قولك: هذه واوٌ أو زايٌ حَسَنَةٌ، جرَى فيهما حكمُ الأسماءِ فيحكَمُ علَى الألفِ حينئذ أنَّها منقلبةٌ، وألفُ واو في حالةِ كونها اسماً منقلبةٌ عند الأخفشِ عن واو، قال: لأنَّه لم تسمَعْ فيها الإمالةُ فتكونُ الواو عنده من ثلاثِ واوات، وكذلك ألفُ زاي منقلبة عن واو لقولهم: زَوَيْتُ فالألف الأصليةُ حينئذ تكونُ غيرَ منقلبةٍ كما في الحروفِ، وتكونُ منقلبةً كما في الأسماءِ وعلى كِلاَ التقديرَيْنِ لا يقلَبُ ما بعدَهَا؛ لأمرين:

أحدهما: استبعادُ تقديرِ الأَصلي معدوماً كما قُدِّرَ الزائدُ معدوماً حتَّى صَارَ حرفُ العلَّةِ كأنه قد وَليَ فتحةَ ما قَبْلَ الألفِ الزائدة كما تقدَّم.

وثانيهما: لكونِ الألفِ الأصلية في الأسماءِ لا تكونُ إلاَّ منقلبةً فإذا أخذْتَ تقلبُ ما بعدَها، واليتَ ما بَيْنَ إعلالين وذلك إجحافٌ، فلهذه العلَّةِ لم تقلب الياءُ في ثايةٍ وشبهها من نحو: غايةٍ ورايةٍ وآيةٍ، همزةً لأَنَّ ألفَ ثايةٍ وبابِهَا هي عينُ الفعلِ وهي منقلبَةٌ، فلو قلبُوا اللاّمَ بَعْدَهَا لوالَوا بَيْنَ إعلالَيْنِ، والثايةُ حِجَارةٌ يجعلُهَا الراعي حَوْلَ الغَنَم وأَلِفُها منقلبةٌ عَنْ واوٍ لقولهم: ثويتُ وجاء إعلالُ أَلف ثاية وشبهها على خلافِ
١٤٦/و القياس، لأنَّ القياسَ يقتضي تصحيحَ العينِ وإعلالَ اللاّمِ، فأعلت العينُ في ذلك / وصحَّت اللاّمُ [2].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٤٠١ والمنصف، ١/ ١٥٢ وإيضاح المفصل، ٢/ ٤٦٥.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ١١١.

ذِكْرُ حكمِ الواوِ المتطرفَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ [1]

والواو إذا كانت لاماً وانكسَر ما قبلَهَا قُلبت ياءً لا محالة، ولا يُشتَرطُ فيها السكونُ لاستثقالِهَا لاماً مع الكسرةِ قبلَها، كما في نحو: غازيةٍ وَمَحْنيةٍ والأصلُ غَازِوةٌ ومَحْنِوَةٌ، لأنَّه من غزوتُ وحَنَوْتُ، وإذا كانت الواو قد قلبت ياءً من أجل كسرة ما قبلَها مع حاجزٍ بينهما كَمَا في نحو: قِنْيَةٍ [2] وهو ابنُ عمي دِنْيٍ، وابن عمَّة دِنْيا [3] والأصل دِنْوٌ ودِنْواً، فلئن تقلب إذا وليتها الكسرة مثلُ غازيةٍ بطريقِ الأَوْلَى.

القَوْلُ على فعْلى بفتح الفاء وضمها وكسرها

ذِكْرُ فَعْلَى بفتحِ الفاءِ [4]

وتكون يائيةً وواويةً، أَمَّا التي لامُها ياءٌ فتُقْلَبُ فيها الياءُ واواً في الأسماءِ دونَ الصفاتِ فرقاً بينهما، وخُصَّت الأسماءُ بقلبِ يائِهَا واواً لأَنَّ الأسماءَ أخفُّ فاحتملت الأثقلَ وهو الواو، وخصَّت الصفات بإبقاء الياء لأَنَّ الصفات أَثقلُ لقربها من الفعل فخصت بالأَخفِّ وهو الياءُ، فمن أمثلة فَعْلَى اسماً بقلب الياء واواً التقوى لأَنَّها من وقيتُ، والبَقْوَى من البقيَّة، والرعوى من رعيت والشَّرْوَى من شريتُ ومنها: العوَّى أَحدُ منازلِ القمرِ، لأَنَّه من عويتُ أي لويتُ فأصله: عَوْياً فقلبوا الياء واواً وأدغموا الواو في الواو بقي عوَّى، وقلبوا فيه الياء واواً على خلاف القاعدةِ محافظةً على الفرقِ بَيْنَ الأسماءِ والصِّفاتِ [5] ومنها: الطغوى من الطغيان ومن أمثلة فَعْلَى صفة بإبقاء الياءِ مِنْ غَيْرِ قَلْبِ خزياً من الخزي وصدياً أي عَطْشَى، وريَّا تأنيثُ ريَّان وأصلُها رَوْياً فقلبوا الواو ياءً وأدغموها في الياءِ لكونها صفةً ولو كانت اسماً لعكسوا أعني لقلبُوا الياءَ واواً وقالوا: روَّى [6].

---

(1) المفصل، ٣٩٠.

(2) القِنوة والقِنية الكسبة وجعل الكوفيون قنيت وقنوت لغتين، اللسان، قنا.

(3) أي لاصق النسب، وهي تقال كما قال اللحياني في ابن الخال والخالة وابن العمة الصحاح واللسان، دنو، وشرح الجاربردي، ١/٣٠٢.

(4) المفصل، ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(5) إيضاح المفصل، ٢/٤٦٦.

(6) الكتاب، ٤/٣٨٩.

وأَمّا فَعْلَى التي لامُها واو فلا فَرْقَ فيها بَيْنَ الاسم والصفةِ بَلْ تَبْقَى الواو ثابتةً فيهما على حالِهَا فمثالُ الاسم: دَعْوَى وعَدْوَى، ومثالُ الصفةِ: شَهْوَى ونَشْوَى [١].

ذِكْرُ فُعْلَى بضمِّ الفَاءِ [٢]

وتكونُ أيضاً واويةً ويائيةً أما التي لامُهَا واو فيفرق فيها بَيْنَ الاسم والصفة بأن تقلَب الواو ياءً في الأسماءِ دونَ الصفاتِ علَى عَكْسِ ما تقدَّم في فَعْلَى فمن أمثلةِ فُعْلَى الواوية اسماً بقلبِ الواو ياءً قولهم: الدُّنْيا والعُلْيَا والقُصْيا، فهذه وإن كانت في الأصلِ صفاتٍ، لكنها أخرجت عن الصفاتِ وجُعلت أسماء لهذه الذوات فأجريت مجرَى الأسماءِ، وشَذَّ من هذا الباب القُصْوَى تنبيهاً على الأصل [٣] وشَذَّ أيضاً حُزْوى [٤] لأنَّه عَلَمٌ والأعلامُ يقَعُ فيها من التغيير ما لم يقع في غيرها، وتبقَى الواو علَى حالِهَا في الصفةِ نحو: غزوى إذا جعلته صفة من غزا.

وأما فُعْلَى التي لامُهَا ياء فلم يفرق بينَ الاسم الصفة بَلْ تَبْقَى الياءُ ثابتةً على
١٤٦/ظ حالِهَا فيهما نحو: الفُتْيَا في الأسماء والقضيا في الصفاتِ لأنَّها من قضيتُ / [٥].

ذِكْرُ فِعْلَى بكسرِ الفَاءِ [٦]

وليسَ ذلكَ في الأبنيةِ ولكن ذُكرت فرضاً وتصويراً وحكمُها أن لا يفرَّقَ بين الاسم والصفةِ في ذوات الواو والياءِ [٧].

ذِكْرُ الجمعِ الذي لا ينصرفُ مِنَ المعتلِّ [٨]

الجمعُ الذي لا ينصرفُ إذا كان ما بَعْدَ ألفهِ حرفانِ وكان الحرفُ الأول همزةً

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٨٩.

(٢) المفصل، ٣٩١.

(٣) قال الأنصاري في مناهج الكافية، ٢/ ٢١٦: لأنه لما استغنى به عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى، صار كأنه اسم غير صفة فلذا حكم بشذوذه، وجاء القصيا على القياس وهي لغة تميم.

(٤) موضع بنجد، في ديار تميم، وقيل: موضع باليمامة، وقيل: جبل من جبال الدهناء، معجم البلدان، ٢/ ٢٥٥.

(٥) شرح الشافية ٣/ ١٧٩ وشرح الأشموني ٤/ ٣١٣، ٣١٤.

(٦) المفصل، ٣٩١.

(٧) الكتاب، ٤/ ٣٩٠ وشرح الشافية، ٣/ ١٧٩.

(٨) المفصل، ٣٩١.

والثاني ياءً قلبت الهمزةُ ياءً، والياءُ التي بَعْدَ الهمزةِ ألفاً.

فمن ذلك جمع نحو: مطيَّة وركيَّة فتقول: مَطَايَا ورَكَايَا لأنَّه مثلُ جمعِ صحيفةٍ ورسالةٍ وهما يُجْمَعَانِ على صَحْائِفَ ورسائِلَ فجمعُ مطيَّة على ذلك مطائي بهمزِ الياءِ الأُولَى مثل صحائفَ ثمَّ قلبت الياءُ التي بعد الهمزةِ ألفاً لما سنذكره بقي: مطاءا بألفين بينهما همزة فتجتمع الأَمْثال لأَنَّ الهمزةَ من جنس الألفِ فكأنه قد اجتمعَ ثلاثُ ألفاتٍ وهو مستثقلٌ فقلبت الهمزة ياءً بقي مطايا، وكذلك ركيَّةٌ وركَايَا، وإِنَّما تُقْلبُ (١) الهمزةُ ياءً في الجمع المذكورِ إذا كانت همزةً عارضةً في الجمعِ وهي التي لم تكن في الواحد، ومنه: شَوَايَا وَحَوَايَا جمعُ شاويةٍ وحاويةٍ فاعلتَيْنِ من شويتُ وحويتُ والأَصل شَوَاوي وحَواوي فقلبت الواو التي بعد ألف الجمع همزةً لتوسط ألفِ الجمعِ بَيْنَ حرفي علَّةٍ كما تقدَّمَ في أوائلَ صار: شَوائي وحَوائي، فقلبت الياءُ التي بَعْدَ الهمزةِ ألفاً فصارَ شواءا وحواءا، ثم قلبوا الهمزةَ ياءً كما قيل في مَطايَا صار: شَوَايا وحَوَايا، وإِنَّما قلبت الياءُ في ذلك ألفاً لتطرفها بعد الهمزةِ طلباً للخفةِ لأَنَّهم قلبُوا اللاَّمَ المعتلَّةَ أَلفاً وليس قبلها همزة في نحو: عذارَى والأصل عذاري فقلبها مع الهمزة أولَى، لثقلِ الهمزة، وقد قالَ بعضُهم: هَدَاوي في جمع هديّةٍ وهو شاذ والأَجودُ هدايا (٢) ومن الجمع المذكور ما التزمت فيه الواو بدلَ الهمزةِ (٣) وذلك في جمعِ نحو: إداوةٍ وعلاوة وهِراوة فقالُوا: أَدَاوَى وعَلاَوى وهَرَاوَى، فأتوا بالواو في الجمع ليكون الجمعُ مشاكلاً للواحدِ في وقوعِ واو بعد ألفٍ في الجمع كما كانَ في الواحد (٤).

واعلم أَنَّه احترزَ بقوله (٥) أن الهمزةَ إِنَّما تقلب ياءً إذا كانت عارضةً في الجمع،

---

(١) في الأصل نقلت.

(٢) الكتاب، ٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١. نقل صاحب اللسان، هدى، عن أبي زيد قوله: «الهداوى لغة عليا معد، وسفلاها الهدايا» وفي شرح الشافية، ٣/ ١٨٢ وقد قالوا: هداوى في جمع هدية قلبوا الهمزة واواً لوقوعها بين الألفين كما في حمراوان، وهو عند الأخفش قياسيٌ وعند غيره شاذ.

(٣) المفصل، ٣٩١.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٩١ والمنصف، ٢/ ٦٣ ـ ٦٤.

(٥) أي الزمخشري في المفصل، ٣٩١ حيث قال: وأما نحو: إداوة وعلاوة وهراوة فقد ألزموا في جمعه الواو بدل الهمزة، فقالوا: أداوي وعلاوي وهراوي كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف، وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة جواء وسواء جمع جائية وسائية فاعلتين من جاء وشاء، لم تقلب.

عن الهمزةِ التي ليست عارضةً في الجمع وهي التي تكون في الواحد فإنها لا تقلبُ في الجمع ياءً بل تبقى همزةً على حالِهَا وذلك نحو جمع جائية وشائيةٍ فاعلتين من جَاءَ وشَاءَ فتقولُ: جَواءٍ وشَوَاءٍ لا جوايا وشَوَايا، لأنَّهم إذا كانوا يقولونَ في سفينةٍ سفائن فيـأتون بهمزةٍ لم تكن في الواحدِ، فإذا كانت في الواحد كان مجيئُها في الجمع بطريق الأَوْلَى [1].

ذِكْرُ حُكْمِ الواوِ رابعةً [2]

كُلُّ واو وقعت رابعةً فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها قلبت ياءً نحو أغزيت وغازيت ورجَّيتُ وترجَّيتُ واسترشيت ولقلبها في ذلك وجهان:

أما الأول: فلأن الواو لما وقعت رابعةً فصاعداً ثقلت الكلمةُ بها، فقلبت ياءً
١٤٧/و وكان قلبُها ياءً لثقل الكلمة / بالطولِ أَوْلَى من بقائها واواً، لأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو هذا الوجهُ هو المعتَمدُ عليه في سبب [3] قلبِهَا ياءً واحترز بقوله: ولم ينضمَّ ما قبلها عن مثلِ مضارع غَزَوْتُ وهو أَغزو، فإنَّ الواو قد وقعت في أغزو رابعةً ومع ذلك لم تقلب ياءً لانضمام ما قبلَها.

وأَمَّا الثاني: فلأَنَّ الواوَ الرابعة فصاعداً، ينكسرُ ما قبلها في بعض تصاريف الكلمةِ فيجبُ قلبُها ياءً كقولك: يُغزِي ويَستغزِي فإِنَّ الأَصلَ في الرباعي مضارع أَغزَى أن يكون يُغْزِوُ مثل يُرْسِلُ فقلبت فيه الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها ثم حُمِلَ الماضي علَى المضارع ليتماثَل اللفظُ فيهما، كما أُعِلَّ المضارعُ لاعتلال الماضي في نحو: يَقُولُ ويبيعُ [4] وكذلك قلبت في غازيتُ ورجيتُ ياءً لانقلابها في مضارعهما وهو: أُغازي وأُرجِّي، وقالوا: ترجَّيتُ وإِنْ لم تنقلب في مضارعهِ الذي هو أَترجَّى لكن ألف أترجَّى هي بدلٌ من الياءِ في أُرجِّي فوجَبَ القلبُ بَعْدَ دخولِ تاءِ المطاوعةِ

---

(١) الكتاب، ٤/٣٧٧ ـ ٣٩١ والمنصف، ٢/٦٢ وشرح المفصل، ١٠/١١٣.
(٢) المفصل، ٣٩١.
(٣) غير واضحة في الأصل.
(٤) الكتاب، ٤/٣٩٣.

كما وجَبَ قبل دخولها، فلذلك قالُوا: ترجَّيتُ ولَمْ يقولوا: ترجَّوت [(١)] .وكذلك قلبت في استرشيتُ ياءً لقولهم في المضارع أَسترشي، وكذلك قلبت في مضارع غُزيَ ورُضِيَ ياءً، لأَنَّ الماضي الذي هو غُزِي لمَّا بُنَى لما لم يسمَّ فاعِلُه كُسِرَ ما قبلَ الواو مثل ضُرِبَ إذا بُنِيَ لما لم يسمَّ فاعله فقلبت الواو فيه ياءً لانكسار ما قبلها وحُمِلَ المضارِعُ عليه نحو يغزَيانِ ليتماثل المستقبلُ والماضي [(٢)] وكذلك تقول: يرْضَيَانِ فتقلبُ الواو ياءً لأنها قد قلبت في رضِيَ، وتقول في شأَيَ من الشأْو، وهو السبقُ، يشأيان، فتقلب في المضارع ياءً وإنْ لم تنقلب في الماضي وقد اختُلِفَ في تعليله فقيل: هو شاذٌ [(٣)] لأَنَّه لم ينقلبْ في الماضي ليحملَ المضارعُ عليه، وقيل: إنما قلبت في المضارع لانقلابها في ما لم يسمَّ فاعله كقولك شُؤيَ ثم حُمِلَ المضارعُ عليه والأَوْلَى [(٤)] أن يقالَ: إنما قلبت في يشأيان لوقوعها رابعةً، ولم ينضمَّ ما قبلها، وكذلك قلبت الواو ياءً في: مَلْهَيان ومُصطفَيان ومعليَانِ ومُسْتدعيانِ، لوقوعها كما ذُكِرَ أعني رابعةً فصاعداً ولم ينضمَّ ما قبلَهَا.

ذِكْرُ حُكم العَيْنِ واللاَّمِ إذا كَانَا حَرْفَي عِلَّةٍ [(٥)]

إذا اجتمعَ في آخرِ الفعلِ حرْفَا عِلَّةٍ نحو: حَيِيَ وعَيِيَ من مضاعف الياء لم يمكن إعلالهما معاً، لأنه إجحافٌ ولكن تُعَلُّ اللاَّمُ لأنَّهَا أولَى بالإعلالِ، ولولا إعلال اللام لوجَبَ إعلالُ العينِ في حَيِيَ بقلبِ الياءِ الأولى ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لمَّا أُعِلَّت اللاَّمُ في المضارِع بقلبها ألفاً نحو يَحْيَى وبحذفِهَا في الجزمِ نحو: لم يَحْيَ، كرهوا الجمعَ بين إعلالين فصحت العينُ لذلكَ ونزِّلت منزلةَ الحرفِ الصحيح، فلذلك لم تتغيَّر الياء الأُولَى من حَيِي وعَيِي وأُجريَا مجرَى بَقِيَ وفَنِيَ، لكن أكثرَ العربِ يدغمُ العينَ في اللاَّمِ إذا تحرَّكت / بحركةٍ لازمةٍ نحو: حَيِي وعَيِي فيقولون: حَيَّ وعَيَّ ١٤٧/ظ
إجراء لذلك مجرَى شدَّ قالَ اللَّه تَعالَى: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [(٦)] فتقولُ في

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٩٣ والمنصف، ٢/ ١٦٥.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ١١٥.
(٣) المنصف، ٢/ ١٦٦.
(٤) وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٧١ وانظر شرح المفصل، ١٠/ ١١٥.
(٥) المفصل، ٣٩١.
(٦) من الآية، ٤٢ من سورة الأنفال.

الواحد: حَيَّ زيدٌ وفي الجمع حَيُّوا [(١)] ولم تستثقل الضمَّةُ علَى الياءِ المدغَم فِيها لسكونِ ما قَبْلَهَا وهو الياءُ المدغمة قالَ الشَّاعرُ: [(٢)]

عَيُّـــوا بــــأَمْـــرِهِـــمُ كَمَـــا   عَيَّـــتْ بِبَيْضَتِهَـــا الحَمَـــامَـــه

فَقَالَ: عَيُّوا وعيَّت، كما يقالُ: ظَنُّوا وظَنَّت، وإذا أدغمت جاز لَكَ فَتْحُ الحَاءِ من حَيٍّ وكسرها، أما فتحُها فواضحٌ على الأصل، وأَمَّا كسرُها فلأَنَّهُ لما سُكِّنَتْ الياءُ التي بَعْدَهَا للإدغامِ أشبهت الياءَ الساكنةَ في لِيٍّ جمْعُ أَلْوَى، يقال: قَرْنٌ أَلْوَى [(٣)] وقرونٌ لِيٌّ بضمِّ اللاَّمِ وبكسرِهَا [(٤)] والكسرةُ في لامِ لِيٍّ أَظْهَرُ من الكسرةِ في حاءِ حيٍّ، لاستثقالِ الضمَّةِ قبلَ اليَاءِ الساكِنَةِ وليس كذلك حيٌّ لأنَّها فتحةٌ وهي قبلَ الياءِ غيرُ مستكرهةٍ.

واعلم أَنَّ الادغامَ إنما يَقَعُ فيما حركته لازمة [(٥)] نحو: حيَّ لأَنَّ فَتْحَ آخرَ الفعل الماضي لازم فلذلكَ حَسُنَ الإدغامُ في حيٍّ بخلافِ ما لم تلزم حركته فإن الادغامَ لا يجوزُ فيه، ويجبُ فكُّه مثل مضارع المضاعف المذكور نحو: لن يحْيَى، ولن يَستحييَ ولن يُحَايِيَ، لأَنَّ من شرطِ المدغَمِ فيه أن يكونَ متحركاً والياءُ في المضارع المذكور ساكنةٌ في الرفع، محذوفةٌ في الجزمِ، والفتحةُ في النصب عارضة لأنَّها حَرَكَةُ إعرابٍ تزولُ في الرفعِ والجزمِ فلا اعتدادَ بِهَا، لأنَّ الحركةَ العارضةَ كالمعدومةِ بخلافِ فتحةِ آخر الماضي فإنَّها فتحةٌ لازمةٌ فلذلك أُدغم حَيٌّ في الماضي للحركةِ اللازمةِ، ولم يدغم في المضارع لعدَمِ اللزوم [(٦)].

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٩٦ والمقتضب، ١/ ١٨١.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص ورد في ديوانه ٧٨ برواية:

بَـــرِمَـــتْ بَـنـــــو أســـدٍ   كمـا بـرمـتْ ببيضتهـا الحمَـامـة

وورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠/ ١١٤ ـ ١١٥ ولسان العرب، حيا وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٣٥٧ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤/ ٣٩٦ والمقتضب، ١/ ١٨٢ والمنصف، ٢/ ١٩١ برواية النعامة.

(٣) أي معوج، اللسان، لوى.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٠٤.

(٥) المفصل، ٣٩٢.

(٦) المقتضب، ١/ ١٨٢.

واعلم أنَّ إدغامَ ما ذُكِرَ ليسَ بلازمٍ بل يجوزُ فيه الإظهارُ لأَنَّ هذه اللاَّمَ قد تُسكَّنُ وقَدْ تُحْذَفُ في المضارع كما تقدَّم فليست مما تلزمها الحركةُ في كلِّ حالٍ كالصحيح نحو: شدَّ لأنَّ الدَّالَ لا تحذف بوجهِ فتقولُ على الإظهارِ في الواحد: حَيِيَ زيدٌ وفي الجمع حَيُوا كما تقول: عَمُوا [١] قَالَ الشَّاعرُ: [٢]

وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ ... حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

والأصل: حَيِيُوا، فحذفت ضمةُ الياءِ الثانية تخفيفاً فالتقى ساكنانِ هي والواو فحذفت الياءُ وضُمَّت الياءُ الباقية وهي الأولى لأجلِ الواو بقي: حَيُوا.

وإذا بنيت من هذه الأفعالِ فِعْلَ ما لم يسمَّ فاعِلُه جاز في أُحْيِيَ من أَحْيَا، وفي اسْتُحْيِيَ من استحيَا وفي حُوْيِيَ من حَايَاهُ يُحَايِيهِ الإظهارُ كالأمثلةِ المذكورةِ والإدغام كقولك أُحِيَّ واسْتُحِيَّ وحُوِّيَ لكونِ حركتها لازمةً [٣] وقالوا في جمع حَيَاءٍ نحو حَيَاءِ الناقة: أَحِيَّةٌ بالإدغام وأَحْيِيَة بالإظهار [٤] وكذلك يقال في جمع عَيِيَ أعيَّاءٌ بالإدغام وأَعْيِيَاء بالإظهار [٥] وأَمَّا قوي نحو: قَوِيَ زيدٌ علَى كذا / فهي مثل عَيِيَ في ١٤٨/و
أحدِ وجهيه وهو ترك الإدغامِ وأصله قَوِوَ على فَعِلَ فقلبت الواو المتطرفةُ ياءً لانكسارِ ما قبلها بقي: قَوِيَ فلم يلتقِ مثلانِ فلم يكن مثلَ عَيَّ في الوجهِ الآخر الذي هو الإدغام [٦].

ذِكْرُ حُكْمِ الواو عيناً ولاماً وهو مضاعَفُ الواو [٧]

إذا كانت عينُ الفعلِ ولامُه واوينِ فلا يجيءُ إلاَّ عَلى فَعِلَ بكسر العين، لتنقلب

---

(١) الكتاب، ٤/٣٩٦ والمنصف، ٢/١٩٠.

(٢) البيت لأبي حُزابة الوليد بن حنبقة ورد منسوبا له في لسان العرب، حيا وشرح شواهد الشافية، ٤/٣٦٣ وورد من غير نسبةٍ في الكتاب، ٤/٣٩٦ والمقتضب، ١/١٨٢ والمنصف، ٢/١٩٠، وشرح المفصل، ١٠/١١٦ كهْمس: وهو كهمَسُ بْنُ طَلْقٍ الصريمي، وكان من جملة الخوارجِ مع بلال بن مرداس.

(٣) المنصف، ٢/١٨٨.

(٤) المفصل، ٣٩٢.

(٥) في الكتاب، ٤/٣٩٧: وسمعنا بعض العرب يقول: أعيياء وأحيية فيبين وانظر المنصف، ٢/١٩١ وشرح المفصل، ١٠/١١٨.

(٦) شرح المفصل، ١٠/١١٨ ـ ١١٩.

(٧) المفصل، ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

اللامُ ياءً لانكسار ما قبلها استثقالاً لاجتماع الواوين كقولهم: قَوِيْتُ والأصل: قَوِوْتُ على فَعِلْتُ فانكسَر ما قبل الواو الأخيرة فانقلبت ياءً صارَ قويتُ، ولو بنوا من القُوَّةِ نحو: غزوتُ وسَرَوتُ على فَعَلْتُ بفتحِ العَيْنِ وفَعُلْتُ بضمِّها لسلمت الواو ولَزِمَ أن يقولُوا قَوُوْتُ أو قَوَوْتُ وهو مستثقلٌ لأَنَّهم إذا كَرِهُوا اجتماع الياءين فهم لاجتماعِ الواوين أَكْرَهُ كقولهم: حَيَوانٌ [١] وأَصلُه حَيَيَان فقلبُوا الياءَ الثانية واواً لقربِهَا من الطرف مع أنهم قَلَبُوا الأَخفَّ إلى الأثقل [٢] كراهةً للتضعيفِ في الياءِ واجتماعُ الواوين أثقَلُ من اجتماع الياءين لأَنَّهم قد استثقلُوا الواو الواحدةَ في نحو: شَقيتُ ورضيتُ والأصلُ: شَقِوتُ ورَضِوتُ فبنوا الماضي على فَعِلَ فانقلبت الواو ياءً فيهما لانكسارِ ما قبلها صار: شقيتُ ورضيتُ، وإنما صحت الواو في قويتُ وحَويتُ لاعتلال اللاَّم لئلا يجمَعُوا بَيْنَ إعلالين في كلمةٍ واحدةٍ فأمَّا إذا كانت العينُ واللاَّمُ واوين وسكِّن ما قبلَ الواو الأخيرة فإنَّها تَصِحُّ كما صحَّت في غَزْوٍ ودَلْوٍ وذلك نحو القُوَّةِ والحُوَّةِ [٣] والصُّوَّةِ [٤] والبَوِّ [٥] والصَّوُّ مما حَصَلَ فيه تضعيفُ الواو وإنما احتُمِلَ في ذلك ثِقَلُ التضعيفِ لأمرين:

أحدهما: تسهيلُ الادغامِ للتضعيفِ، لأنَّ اللسان ينطق بالمدغمِ دفعةً واحدة بخلافِ المظهرِ فإنه ُينطقُ به دفعَتَيْنِ نحو: بَتَّ وبَتَتَ.

ثانيهما: أنَّ هذا التضعيفَ وقعَ في الأسماء، والأسماءُ محتملات لذلك، لأنَّها لا تتصرَّفُ كما يتصرَّفُ الفعلُ من الماضي إلى المستقبل [٦].

القَوْلُ علَى كيفيةِ بِنَاءِ بعض الأَبنيةِ المعتلَّةِ [٧]

إذا بُنِيَ فِعْلٌ مِنَ الحُوَّةِ ونحوها على افْعَالَّ مثل: احمَارَّ قيل في فعلِه الماضي

(١) الكتاب، ٤/ ٤٠٩ والمنصف، ٢/ ٢١٠.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) حمرة تضرب إلى سواد، اللسان، حوى.

(٤) مختلف الريح وصوت الصدى أيضاً، اللسان، صوى.

(٥) ولد الناقة، وقيل: هو الحوار، اللسان، بوا.

(٦) المنصف، ٢/ ٢١١ وشرح المفصل، ١٠/ ١١٩.

(٧) المفصل، ٣٩٣.

احْواوَى، والأصلُ احْواوَوَ بفتح الواو الأخيرة لوجوب فتحِ آخر الفعلِ الماضي وقبلها فتحة أيضاً فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها صَارَ احوَاوَى ولم يقولوا: احواوَّ بالإدغام لفَواتِ المثلين لانقلابِ الواو الأخيرة ألفاً كما ذكرنا فلم يدغم لذلك، كما لم يدغم في قوي لفواتِ المثلين وهذا التعليلُ أسَدُّ مما ذكرَه في المفصَّلِ [1] فإنه قال ما معناه: إنَّهم لو أدغموا في احواوى الماضي لأدغمُوا في المضارع فيلزم أن تضمَّ الواو في يَحْوَاوُّ المضارع لوجوبِ تحريك الحرف المدغم فيه فكان يلزَمُ ضمُّ الواو في يَحْواو في الرفع وهم / يستثقلون الضمَّةَ على الواو ولذلك قالوا: هو يَغْزُو ويَسْرُو، ١٤٨/ظ فأسكنوها رفعاً في المضارع استثقالاً لضمِّها فلو أدغمُوا نحو: يَحْوَاوَّ لوقعُوا فيما فروا منه وهو تعليلٌ ليسَ بطائلٍ، لأنَّه كَانَ من الجائزِ أن يدغموا في احواو الماضي دون المضارع كما أدغموا حَيي الماضي فقالوا حَيَّ زيدٌ، دون المضارع الذي هو: يَحيى على ما تقدَّم، وأمَّا مَصْدَرُ نحو: احوَاوَى فيجيء على وجهين: [2]

أحدهما: احْوِيْوَاءٌ على وزن افْعِيعَال والأصل: احْوِيْواي مثل اشْهِيْبَاب فقلَبُوا الياءَ الأخيرةَ المتطرفةَ همزةً كما قلبت في كساءٍ وعلى هذا فقد اجتمعَ في المصدَرِ المذكور أعني احْوِيْوَاءً الياءُ والواو الثانيةُ وسبقت إحداهما بالسكون ومع ذلك لم تقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء على القاعدة قالوا: لأنَّه مثلُ سُويرَ الأَميرُ لأنَّ الياءَ في المصدَرِ المذكورِ بدلٌ من الألفِ الأولى في احواوَى الفعل، فإنها انقلبت ياءً لانكسارِ ما قبلها في المصدرِ كما أنها في سُويرِ بدَلٌ من الألف في سائر.

ثانيهما: احْوِيَّاء وهو مَذْهَبُ سيبويه [3] وذلك أنه لما اجتمَعت الياءُ والواو الثانية في احْوِيْوَاء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء علَى القاعدة بقي: احوِيَّاء. **وإذا بُنِيَ من الحُوَّةِ ونحوها فعلٌ على افعَلَلْتُ مثل احمَرَرْتُ قيل**: احوَوَيْتُ ويجيءُ مصدره على وجهين أيضاً:

أحدهما: احْوِوَاءً مثل اقتِتَالاً فكما لم يدغموا في اقتتال لم يدغموا في احْوِوَاء.

---

(١) هذا تعليل ابن الحاجب في إيضاحه، ٢/ ٤٧٤ إذ قال بعد رده على الزمخشري ما نصه: «فالوجه ما ذكرناه من أن امتناع الإدغام إنما يكون لأنه لم يلتق مثلان، وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه».

(٢) المنصف، ٢/ ٢٢١.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٠٤ والمقتضب، ١/ ١٧٧.

ثانيهما: حِوَّاءً مثل قِتَّالاً، وهو مذهب الأَخفشِ فإنه نقلَ حركةَ الواو الأولى من احوَواء إلى الحاء فاستُغنِيَ عن همزةِ الوصلِ وأُدغمت الواو في الواو بقيَ حِوَّاء كما فَعلُوا في اقتتالٍ فصار قِتَّالاً.

الفَصْلُ التاسعُ في الإدغَامِ (١)

وهو بتشديدِ الدَّالِ في عِبَارَةِ البصريين وبتخفيفها في عبارة الكوفيينَ (٢) والإدغام في اللغةِ إدخالُ شيءٍ في شيء، ولذلك سُمِّي هذا الباب إدغاماً حيث كانَ اتصالُ الحَرْفَيْنِ بالإدغام كأنَّه إدخالُ حَرْفٍ في حرف، وأَمَّا في الاصطلاح فهو تشديدُ حرفٍ متحرك لفظاً أو حكماً بإيصالِ ساكنٍ قبلَه من جنسه (٣) والغَرَضُ به طَلَبُ التخفيفِ لأَنَّ المَثَلَيْنِ يثقُلُ النطقُ بهما لأنكَ تعُودُ إذا نطقتَ بالثاني إِلَى موضع الأَول، ولذلك شُبِّه النُّطْقُ بهما بمشي المقيَّدِ، فإذا أُدغِمَ أَحدُهما في الآخر ارتفعَ اللسانُ بهما دَفْعَةً واحدةً (٤) والمُدغَمُ والمُدْغَمُ فيه أبداً حرفانِ، الأول ساكنٌ والثاني متحركٌ لأَنَّ الأَوَّلَ إذا تحرَّكَ امتنَع اتصالُه بالثاني، لأنَّ الحركةَ تحولُ بينَهُمَا لأَنَّ مَحَلَّ الحركةِ من الحرفِ بَعْدَهُ، وجميعُ الحروفِ تُدْغَمُ ويدغَمُ فيها إلاَّ الألفَ لأَنَّها ساكنةٌ أبداً فلا يمكن
١٤٩/و إدغامُ ما قبلَهَا فيها لسكونها / ولا إدغامُهَا فيما بَعْدَهَا، لأَنَّها ليسَ لها مَثَلٌ متحرك والتقاء المثلين على ثلاثة أضربٍ (٥):

أحدهما: أن يسكَّنَ الأَوَّلُ ولم يكن حرفَ مدٍّ ويتحرَّكَ الثاني، فيجبُ الإِدغامُ ضرورةً إِذْ لا حاجزَ بينَهُمَا من حركةٍ وغيرها فيشتدُّ ازدحامُهما في المخرج فيجبُ الإدغامُ نحو: لم يبرح حاتمٌ ولم أقل لك، فأَمَّا إذا كان الأَوَّلُ حرفَ مدٍّ من كلمة أخرى، فإنه لا يدغَمُ في مثلِهِ علَى المختَار نحو قولِهِ تعَالَى: ﴿قَالُوا وأَقْبَلُوا﴾ (٦)

---

(١) المفصل، ٣٩٣.
(٢) شرح المفصل، ١٠/ ١٢١.
(٣) الكتاب، ٤/ ٤١٧.
(٤) الممتع، ٢/ ٦٣١.
(٥) المفصل، ٣٩٣.
(٦) من الآية ٧١ من سورة يوسف.

لزوالِ المدِّ بالإدغام.

ثانيهما: أن يتحرَّكَ الأَوَّلُ ويسكَّن الثاني فيمتنع الإدغامُ كقولك: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ، لأَنَّ حركةَ الحرفِ الأولِ تفصِلُ بَيْنَ المتجانسَيْنِ، فيتعذَّرُ الاتصال وقد حكَى قومٌ من بني بكر بنِ وائل: أنَّهم يسكِّنونَ الأول المتحرك ويحركونَ الثاني الساكن ويدغمون لِثقَلِ اجتماعِ المثَلين (١) فيقولون في مثل رَدَدْنَ ومَرَرْنَ: ردَّنَ ومرَّنَ (٢).

ثالثها: أن يتحرَّكا وهو على ثلاثةٍ أوجه: ما يجبُ فيه الإدغامُ، وما يجوزُ، وما يمتنع.

ذِكْرُ ما يجبُ فيه الإغامُ (٣)

وهو أن يلتقيا في كلمةٍ واحدةٍ وليس أحدهما للإلحاق ولا في معنَى الانفصال، ولم يؤدِّ الإدغامُ إلَى لَبْسٍ ولم يكن قَبْلَ الأول ساكنٌ، فإذا حصلت هذه الشرائطُ وجَبَ الادغامُ نحوَ، ردَّ ويَردُّ، وفَرَّ يَفِرُّ واحمَرَّ يحمَرُّ وما أشبهها إلاَّ إذا اضطر الشاعر فيردُّه إلَى الأصلِ كقوله: (٤)

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّـي أَجـودُ لأقـوامٍ وإنْ ضَنِنُـوا

ذِكْرُ ما يجوزُ فيه الإدغَامُ والإظهَارُ (٥)

وهو أن يكونَ المثَلاَنِ المتحركانِ منفصلَيْنِ أي في كلمتين وأنْ يكونَ ما (٦) قبلهما إما متحركاً أو حرف مدٍّ نحو: هو يَنْعَتُ تِلك، والمالُ لزيد، وثوبُ بَكْرٍ، لقيام

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٣٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢٤٥.

(٢) في حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٣١ ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم.

(٣) المفصل، ٣٩٣.

(٤) البيت لقعنب بن أمِّ صاحب ورد منسوباً له في الكتاب، ١/ ٢٩ ـ ٣/ ٣١٦ ـ ٥٣٥ والنوادر، ٤٤ والمنصف، ٢/ ٣٠٣ ولسان العرب، ضن وورد من غير نسبةٍ في المقتضب، ١/ ١٤٢ ـ ٢٥٣ ـ ٣/ ٣٥٤ والخصائص، ١/ ٢٥٧ والمنصف، ١/ ٣٣٩ ـ ٢/ ٦٩ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، وقد قال سيبويه، ١/ ٢٩: واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمعُ أهلُ الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل.

(٥) المفصل، ٣٩٣.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

حرفِ المَدِّ مقامَ الحركةِ لأَنَّ زمانَه أطولُ من زمانِ غيره، فإن سُكِّنَ ما قبلَهما ولم يكن الساكنُ حرفَ مدٍّ، لم يجز الإدغامُ لأنك تسكِّنُ الحرفَ الذي تحاول إدغامَه، وقبله ساكنٌ غير مدَّةٍ فيجتمعُ ساكنانِ على غيرِ حدِّه، ومما يجوزُ فيه الإدغامُ والإظهارُ أيضاً أن يكونَ المتحركانِ بالشرائطِ المذكورة في حكمِ الانفصالِ نحو: اقتَتَلَ فمن أدغَم نَقَلَ حركةَ التاءِ الأولَى إلَى القافِ وأدغم التاء في التاء فتسقط همزةُ الوصلِ للاستغناءِ عنها فيبقى: قَتَّلَ (١) ويجوزُ فيه فَتْحُ القافِ وكسرها، وإنَّما جَازَ في ذلك الإدغام والإظهارُ لجريانه مجرَى المتصلَيْنِ من وجهٍ، ومَجْرَى المنفصلَيْنِ من وجهٍ، أما وجهُ الاتصالِ فلأَنَّ تاءَ الافتعال وتاءَ قَتَلَ التي هي عينُ الفعلِ مثلاَنِ في كلمةٍ واحدة فجَازَ الإدغامُ لاجتماعِ المثلَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ، وأَمَّا وجهُ الانفصالِ فلأَنَّ تاءَ الافتعالِ اتفق في اقتَتَلَ
١٤٩/ظ أَنَّه وقعَ بَعْدَهَا مثلها، وليس ذلك مطرداً، فإنه / لا يلزَمُ أن يكونَ بَعْدَهَا تاء أبداً فإنه قَدْ يُقَالُ: اقتسمَ وافتقرَ فكانتا كالمنفصلَيْنِ في نحو: أَنْعَتُ تِلْكَ، إذْ قَدْ يكونُ مَعَهَا غيرُ التاءِ نحو: اضربُ تِلك فمَنْ أظهَر فلهذا، أعني لكونِهِمَا في حكمِ المنفصلَيْنِ.

ذِكْرُ ما يمتنِـعُ فيه الإدغامُ (٢)

وهو على ثلاثةِ أضربٍ:

فالأول: أن يكونَ أحدُهما للإلحاق نحو: قَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ فإنهما ملحقان بِجَعْفَرٍ ودَحْرَجَ فلو أُدغم لخرَجَ عمَّا أُلحِقَ به فيمتنعُ الإدغامُ لذلك.

والثاني: أن يؤدي فيه الادغامُ إلَى لَبْسِ مِثَالٍ بمثال نحو: سُرُرٍ (٣) وطُلُلٍ (٤) وجُدُدٍ (٥) فلو أدغَم بقيَ: سُرٌّ وَطُلٌّ وَجُدٌّ فيلتبس فُعُلُ بضمِّ العين بفُعْلٍ بتسكينِ العين فيمتنع لذلك (٦).

الثالث: أن ينفصِلاَ ويكونَ ما قبل الأول حرفاً ساكناً غيرَ مدَّةٍ نحو: قَرْمُ مَلِكٍ

---

(١) الممتع، ٢/٦٣٨.

(٢) المفصل، ٣٩٣.

(٣) جمع سرير وكذا أسرة، اللسان، سرر.

(٤) ما شخص من آثار الديار ويجمع على أطلال وطلول، اللسان، طلل.

(٥) جمع جديد، كسرير وسرر: اللسان، جدد.

(٦) الممتع، ٢/٦٤٤ ـ ٦٤٥.

وعدوُّ وَليدٍ، فيمتنعُ لاجتماعِ الساكنين لا على شرطِهِ لأنَّكَ لو أدغمتَ ميمَ قَرْمٍ في ميم مَلِكٍ لالتقت راءُ قَرْمٍ والميمُ الأَوْلَى على غير شريطةِ اجتماع الساكنين، وهذا قولُ النحويينَ، والقُرّاءُ مطبقونَ على صحَّةِ إدغامِ مثل ذلك [1] ويَقَعُ الإدغامُ في المثْلَيْنِ وفي المتقاربَيْنِ لكن بَعْدَ جعلِهِما مِثْلَيْنِ، ليُمكن الادغامُ، ومعرفةُ التقاربِ والتباعدِ يُبْتَنَى على معرفةِ مخارجِ الحروفِ فلذلك وجب ذِكْرُهَا.

القَولُ علَى مخارجِ الحُروف [2]

وهي ستةَ عشرَ مخرجاً في جليلِ النَّظَرِ، وأَمّا في دقيقِ النَّظَرِ فلكلِّ حرفٍ مخرجٌ فللهمزةِ والهاءِ والألفِ اللينة أقصى الحلقِ وهو أولُ المخارج، وللعينِ والحاءِ أوسطُ الحلقِ وهو ثانيها، وللغينِ والخاءِ أدنى الحلقِ إلى الفَم وهو ثالثها، وللقافِ أقصى اللسانِ فما فوقَهُ من الحنك الأعلَى وهو رابعُها، وللكافِ من اللسانِ والحنَكِ ما يلي مخرجَ القافِ وهو خامسُها، وللجيم والشينِ والياءِ وسطُ اللسانِ وما يحاذيه من وسطِ الحنكِ الأعلَى وهو سَادِسُها، وللضادِ أولُ حافَّةِ اللسان وما يليها من الأضراسِ وهو سابعُهَا [3]، ولِلّام ما دونَ أول حافة اللسانِ إلَى منتهَى طرفهِ بَيْنَها وبَيْنَ ما يلِيهَا من الحنَكِ الأعلى فُوَيْقَ الضَّاحِكِ والنابِ والرباعيَّة والثنية وهو ثامنُها، وللنونِ ما بَيْنَ طَرَفِ اللسانِ وبَيْنَ فُوَيْقِ الثَّنَايَا وهو تاسعُهَا، وللرَّاء ما هو أدخلُ في ظهرِ اللِّسانِ قليلاً من مخرجِ النونِ منحرفاً إلى مخرجِ اللّامِ وهو عاشرُها، وللطَّاءِ والدَّال والتَّاءِ ما بَيْنَ طَرَفِ اللسانِ وأصول الثنايا وهو حادي عشرها، وللصَّادِ والسينِ والزاي ما بَيْنَ طَرَفِ اللِّسانِ والثنايا وهو ثاني عشرها، وللظاء والذال والثاء ما بَيْنَ طرفِ اللسان وأطرافِ الثنايا العليا وهو ثالثُ عشرها، وللفاءِ بَطْنُ الشفةِ السفلى وأطرافُ الثنايا العليا وهو

(١) ترى حديثاً مسهباً حول هذا الخلاف في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٧٨ وقد انتهى ابن الحاجب منه إلى القول: إنَّ الرجوع إلى القراء أولى. وانظر لذلك شرح المفصل، ١٠/ ١٢٣ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٣٥ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٢) المفصل، ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣) قال ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٠: «وسواءً أخرجها من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر» ولم يصرح الزمخشري بواحدٍ منهما وانظر الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

رابعُ عشرِهَا، وللباءِ والميمِ والواو ما بَيْنَ الشفَتَيْنِ وهو خامسُ عشرِها، فهذا الذي عدَّه صاحبُ المفصَّلِ وهو خمسةَ عشرَ مخرجاً، وتركَ السادسَ عشَر وهو الخيشومُ وله
١٥٠/و النونُ / الخفية كما ستذكر، ولكن يشكلُ بإنحصارِ الحروفِ التسعة والعشرين في المخارجِ الخمسةَ عشر المذكورة فلم يبقَ شيءٌ من التسعةِ والعشرين حتَّى يكونَ مخرجُه هو السادسَ عشر [١].

ذِكْرُ عَدَدِ الحروفِ [٢]

قال الزمخشريُّ: وهو يرتقي إلى ثلاثةٍ وأربعينَ حرفاً، فالأُصولُ تسعةٌ وعشرون علَى ما هو المشهور [٣] أولُها: الهمزةُ وصُوِّرت بصورةِ الألفِ، وصورتُها وصورةُ الألفِ اللينة واحدة، كالباءِ والتاءِ فاللفظُ مختلفٌ والصورةٌ واحدةٌ، وكان المبرِّدُ يعَدُّ الحروفَ ثمانيةَ وعشرين حرفاً أولُها الباءُ وآخرُهَا الياءُ ويدَعُ الهمزةَ ويقولُ: لا صورةَ لها لأنَّها تُكتَبُ تارةً واواً وتارةً ياءً وتارةً ألفاً فلا تُعَدُّ مع التي أشكالها محفوظة معروفة [٤] والصوابُ: أنَّ الهمزةَ من حروف المعجم، وصورتُها الألفُ علَى الحقيقةِ وإنَّما كتبت بغيرِ الألفِ إذا خُففَت أَلا ترى إذا وقعت أولاً لم تكتب إلاَّ أَلفاً نحو: أَعلَم أحمدُ أترجَّة، وذلك لمَّا وقعت أولاً ولم يمكن تخفيفُها، فأَمَّا الألفُ اللينة التي في نحو: قَالَ وبَاعَ فلا يمكن النطقُ بها منفردةً فإنَّها مَدَّةٌ ولا تكونُ إلاَّ ساكنةً [٥] وتتفرَّعُ من هذه التسعة والعشرين ستةُ أَحرفٍ مأخوذٌ بها في القرآن وفي كلِّ كلامٍ فصيح، وثمانيةُ أحرفٍ مستهجنةٌ غيرُ مأخوذٍ بِهَا في اللغةِ الفصيحةِ.

أما الستةُ المأخوذُ بها في اللغة الفصيحةِ فالنونُ الخفيفةُ وتُسمَّى الخفيَّةَ وهمزةُ

---

(١) قال ابن الجزري في النشر، ١/ ١٩٨: وقد اختلَفُوا في عددها فالصحيحُ المختارُ عندنا وعند من تقدمنا أنها سبعةَ عشرَ مخرجاً، وقال كثيرٌ من النحاةِ والقراء: هي ستةَ عشر فأسقطوا مخرجَ الحروف الجوفية، التي هي حروفُ المدِّ، والميم وجعلوا مخرجَ الألفِ من أقصى الحَلْق والواو من مخرج المتحركة وكذلك الياء وذهبَ قطربُ والجرميُّ والفراءُ وابنُ دريد وابنُ كيسان إلى أنها أربعةَ عشرَ فأسقطوا مخرجَ النونِ واللَّام والراءِ وجعلوها من مخرجٍ واحد وهو طرفُ اللسانِ، والصحيحُ عندنا الأول. بتصرف.

(٢) المفصل، ٣٩٤.

(٣) العين، للخليل، ١/ ٦٤ والكتاب، ٤٣١ ـ ٤٣٤.

(٤) المقتضب، ١/ ١٩٢ وسر الصناعة لابن جني، ٤٦.

(٥) سر الصناعة، ٤٦ ـ ٤٨.

بَيْنَ بَيْنَ وألفُ التفخيمِ وألفُ الإمالةِ، والشينُ التي كالجيمِ، والصَّادُ التي كالزاي [1].

أَمَّا النونُ الخفيفة: فالمرادُ بها النونُ الساكنةُ في نحو: مِنْكَ وعَنْكَ ومخرَجُها من الخيشوم وإِنَّما تخرجُ مِنَ الخيشوم إِذَا وليَها حرفٌ من خمسةَ عشَر حرفاً وهي القافُ والكافُ والجيمُ والشينُ والصَّادُ والضَّادُ والسينُ والزاي والطَّاءُ والدَّالُ والباءُ والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ [2] والفَاءُ، فإِنَّ النونَ متَى سُكِّنت وكَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ من هذه الحروفِ فهي النونُ الخفيفةُ، ومخرجُها من الخيشومِ ولا علاجَ للفمِ في إِخراجها لاختلالِها بإِمساك الأنفِ، والخيشومُ الذي هو مخرجُها هو أَقصى داخلِ الأنفِ حيث ينجذبُ إِلَى داخل الفمِ فإِن لم يكن بَعْدَهَا حرفٌ أو كانَ ولكن من غيرِ الخمسةَ عشَر المذكورةِ فهي التي من الفمِ وليست بالخفيفةِ [3].

وأَمَّا همزةُ بَيْنَ بَيْنَ فهي التي تُجعَلُ بَيْنَ الهمزَةِ وبَيْنَ الحرفِ الذي منه حركتها، فالمكسورةُ تكونُ بَيْنَ الهمزةِ والياء، والمضمومةُ بَيْنَ الهمزةِ والواو، والمفتوحةُ بين الهمزةِ والألف، فَعَلَى ذلك تكونُ همزةُ بين بين ثلاثةَ أحرفٍ فتصيرُ الحروفُ المتفرعةُ المأخوذُ بها في اللغةِ الفصيحة ثمانيةً لا ستةً وإذا انضمت الثمانيةُ إِلَى التسعةِ والعشرين صارت سبعةً وثلاثينَ.

وأما ألفُ التفخيم: فهي التي يُنْحَى بها نحو الواو كقولهم: الصلوة والزكوة / ١٥٠/ظ وكتبت بالواو تنبيهاً علَى ذلك [4].

وأَمَّا ألفُ الإمالةِ وتسمَّى ألفَ الترخيم [5]: لأَنَّ الترخيمَ تليينُ الصوتِ وتنقيصُ [6] الجهرِ فيه، وهي التي يُنْحَى بِهَا نحو الياءِ كقولك: عَالِمٌ وأَمَّا الشينُ التي كالجيمِ ففي نحو: أَشدق إِذا أَشربتها صوتَ الجيمِ لأَنَّ الشينَ حرفٌ مهموسٌ رخوٌ

---

(١) الكتاب، ٤/ ٤٣٢ ـ والمقتضب، ١/ ١٩٤ وشرح الشافية، ٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) غير واضحة في الأصل. وانظر شرح المفصل، ١٠/ ١٢٦.

(٣) نقل الرضي عن السيرافي قوله: ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر. شرح الشافية، ٣/ ٢٥٥ وانظر الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٤) وهي لغة أهل الحجاز، ومن يليهم من العرب، ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد، الكتاب، ٤ / ٤٣٢ وابن جماعة، ١/ ٣٣٩.

(٥) قال الجاربردي، ١/ ٣٣٩: ويسميه سيبويه ألف الترخيم، لأن الترخيم تبيين الصوت ونقصان الجهر فيه.

(٦) غير واضحة في الأصل.

والدَّالَ مجهورٌ شديدٌ فتبايَنا، فقُرِّبَ بينَهُمَا بإشرابِ الجيمِ لأَنَّها قريبةٌ من مخرجِ الشينِ وموافقةٌ للدَّالِ في الشِّدَّةِ والجهرِ. **وأمَّا الصَّادُ** التي كالزاي فكقولك في مصدرٍ: مَصْدَرٌ بإشمامِ الصَّادِ الزايَ للمناسبَة علَى نحو ما تقدَّمَ.

وأَمَّا الثمانيةُ المستهجنة [1] وهي التي لا يُؤخَذُ بها في اللغةِ الفصيحة [2]:

١ ـ الكافُ التي كالجيمِ قالُوا: وهي في لغةِ بعض اليمنِ [3] يقولون في جَمَل: كَمَل.

٢ ـ الجيمُ التي كالكَافِ: وهي مثلُ الكافِ التي كالجيم وهما جميعاً شيءٌ واحدٌ، إلاَّ أن أصلَ أحدِهما الكافُ، وأصلَ الآخر الجيمُ وهُمَا مما يعْسُر تحقيقُهما فإِنَّ إشرابَ الكاف صوتَ الجيم وبالعكسِ متعذِّرٌ.

٣ ـ الجيمُ التي كالشينِ وعكسها وتقَعُ في الجيم الساكنة إذا كَانَ بعدها تاءٌ أو دالٌ نحو: اجتمعُوا والأَجدر، وإنَّما كانت الجيمُ كالشينِ مستقبحة وعكسها أعني الشينَ كالجيم مستحسَنٌ حسبما تقدم لأَنَّه كُرِهَ اجتماعُ الشينِ والدالِ للتباينِ كما تقدَّم في الحروفِ الستة المأخوذ بها في اللغةِ الفصيحةِ وكانَ إشمامُ الشينِ الجيمَ مستحسناً ولم يكره اجتماعُ الجيمِ مع الدالِ أو التاءِ لعدَمِ التباينِ فَلَم يحسُن إشمامُ الجيم الشينَ، لأَنَّه انتقال إلَى المباين فلذلك حَسُنتِ الشينُ التي كالجيمِ وقَبُحَتْ الجيمُ التي كالشينِ.

٤ ـ الضادُ الضعيفةُ [4]: وهي تخرجُ من طرفِ اللسانِ وأَطرافِ الثنايا فتخرجُ بَيْنَ الضادِ والظاءِ [5] وقال ابنُ الحاجبِ [6]: كما يَنْطُقُ بها أكثر النَّاسِ اليومَ، ممن

---

(١) المفصل، ٣٩٤.

(٢) هي غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، الكتاب، ٤/ ٤٣٢ وشرح الشافية، للجار بردي ١/ ٣٣٩.

(٣) وفاشية في لغة البحرين، شرح الشافية، ٣/ ٢٥٧.

(٤) قال ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٤: ويعني التي لم تقَو قوَّةَ الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعفَ الظاءِ المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما وانظر الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية، ٣/ ٢٥٦: قال السيرافي إنها لغةُ قومٍ ليسَ في لغتهم ضاد، فإذا احتاجُوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاءً لإخراجهم إياها من طرفِ اللسان وأطراف الثنايا وربما تكلَّفوا إخراجها مخرجَ الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء.

(٦) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٤.

يقصد الفرقَ بَيْنَ الضَّادِ والظَّاءِ.

٥ ـ الصادُ التي كالسينِ: نحو قولك في صَبَغَ: سَبَغَ.

٦ ـ الطاءُ التي كالتاء: وهي التي تُسمَعُ مِنْ بعضِ الأعاجمِ كثيراً، كقوله في طالب: تالبٌ [١].

٧ ـ الظاء التي كالثاءِ: نحو قولكَ في. ظَلَم: ثَلَم [٢].

٨ ـ الباء [٣] التي كالفاء نحو قولك في: بور فور [٤]، قالَ ابنُ الحاجب في شرح المفصل: وبقيَ حرفٌ لم يتعرَّض له، وإن كان ظاهرُ الأَمرِ أنَّ العربَ تتكلَّمُ به وهي القافُ التي كالكافِ كما ينطقُ بها أكثرُ العربِ اليوم [٥] وإذا ضممت هذه الثمانيةَ والقافَ التي كالكافِ إلى السبعةِ والثلاثين، صارت الحروفُ ستةً وأربعين [٦].

القَولُ علَى تقسيمِ الحُروفِ بحسَبِ صِفَاتِهَا [٧]

وهي تنقسمُ إلَى المجهورة والمهموسةِ والشديدةِ والرخوةِ وما بَيْنَ الشديدةِ والرخوةِ، والمطبقةِ والمنفتحةِ والمستعليةِ والمنخفضةِ، وحروفِ القلقلةِ وحروفِ الصفيرِ وحروفِ الذلاقةِ والمُصْمَتةِ واللينة والمنحرف والمكررِ والهاوي والمهتوتِ [٨].

---

(١) قال الجار بردي، ١/ ٣٣٩: وهي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في طالت: ثالت وفي السلطان السلتان، وينشأ ذلك من لغة العجم لأن الطاء ليست في لغتهم فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم فصعب نطقهم.

(٢) قال ابن جماعة، ١/ ٣٣٩ زاد في التسهيل الظاء كالثاء نحو ثالم في ظالم. وانظر التسهيل، ٣٢٠.

(٣) في الأصل: الثاء التي كالفاء.... في ثور والتصويب من الكتاب، ٤/ ٤٣٢ والمفصل، ٣٩٤ وإيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٤ والتسهيل، ٣٢٠ وشرح المفصل، ١٠/ ١٢٨ وشرح الشافية للجار بردي ومعه حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٣٩ والمساعد، ٤/ ٢٤٥ وفي كثير من هذي المصادر «وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم» انظر شرح الشافية، ٣/ ٢٥٦.

(٤) البور جمع بائر، وهو الهالك اللسان، بأر، وشرح الجار بردي، ١/ ٣٣٩.

(٥) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٤.

(٦) الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٧) المفصل، ٣٩٤.

(٨) الكتاب، ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦ والمقتضب، ١/ ٢٩٤ وشرح المفصل، ٢/ ٦٧١ ـ ٦٧٨ والممتع، ٢/ ٦٧١ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٤٠ وشرح الشافية، ٣/ ٢٥٧.

١٥١/و **أَمَّا المجهورةُ**: / [١] فتسعةَ عشرَ حرفاً ويجمعُها النصفُ الثاني مِنْ هَذَا البيتِ مع النونِ والزاي وهو: [٢]

الكَظْمُ أَعْظَمُ ما في المَرْءِ مِنْ خُلُقٍ   إِذْ قَـدَّ طَبْـعَ غَـويٍّ ظَـالِـمٍ ضجِـرِ

وهذا ترتيبُها في النظم، أَلفٌ، ذَالٌ، قَافٌ، دَالٌ، طاءٌ، بَاءٌ، عَيْنٌ، غينٌ، واوٌ، ياءٌ، ظاءٌ، أَلفُ لامٍ، ميمٌ، ضادٌ، جيمٌ، راءٌ، نونٌ، زايٌ، وقد ذكرَ الألف مرتين والمرادُ بالألف الأوْلَى الهمزة، وبالثانيةِ الألف اللينة التي لا يمكن النطقُ بها منفردةً وإِنَّما سميت مجهورةً لأَنَّها قويةٌ مانعةٌ للنَّفَسِ أن يجريَ معَها عند النطقِ بها ولم تخرجْ إلاَّ بصوتٍ قوي شديدٍ.

وأَمَّا المهموسةُ: فعشرةُ أحرفٍ ويجمَعُها: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ وهي: سينٌ، تاءٌ، شينٌ، حاءٌ، ثاءٌ، كافٌ، خاءٌ، صادٌ، فاءٌ، هاءٌ، وهي ما عدَا المجهورةَ وهي ضد المجهورة لأَنَّها حروفٌ ضعيفةٌ يجري معها النَّفَسُ لضعفها عند النطقِ بها ألا ترى أنك إذا كررتَ بعضَ المجهورةِ وجدتَ النَّفَسَ محصوراً بحيث لا يُحَسُّ مع النطق بها بشيءٍ مِنَ النَّفَسِ نحو: قَقَقْ، بخلاف المهموسةِ نحو كَكَكْ، فإنكَ تجدُ النَّفَسَ معهَا كلها في حالِ النطقِ بها، لأَنَّه لم يقو الاعتمادُ عليها في موضِعها فيمنَعُ النَّفَسَ كما منعَتْهُ المجهورةُ [٣].

وأَمَّا الشديدةُ: فثمانية [٤] ويجمَعُهَا: أَجِدُكَ قَطَبْتَ وهي: ألفٌ، جيمٌ، دَالٌ، كَافٌ، قَافٌ، طَاءٌ، بَاءٌ، تَاءٌ، ومعنى الشدَّةِ انحصارُ صوتِ الحرفِ في مخرجه ولزومهِ له حتَّى امتنعَ صوتُ غيرهِ أن يجريَ مَعَهُ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ [٥].

وأَمَّا الرخوةُ: فثلاثةَ عشرَ حرفاً [٦] وهي: تَاءٌ، حَاءٌ، ذَالٌ، زايٌ، سينٌ، شينٌ صادٌ، ضَادٌ، ظَاءٌ، غَيْنٌ، فَاءٌ، هَاءٌ، ومعنى الرخاوة ضد معنَى الشدَّةِ ويُعْرَفُ التباينُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) المفصل، ٣٩٥.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٣٤ وإيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٦ وشرح المفصل، ١٠/ ١٢٩.

(٤) المفصل، ٣٩٥.

(٥) الكتاب، ٤/ ٤٣٤ والمقتضب، ١/ ١٩٥ والممتع، ٢/ ٦٧٢.

(٦) المفصل، ٣٩٥.

بَيْنَ الشديدةِ والرخوة أنكَ إذا وقفتَ على حرفٍ من الحروفِ الشديدةِ نحو الجيم في نحو: الحجّ، وجدتَ صوتَ الجيم واقفاً منحصراً لازماً لموضعهِ لا تقدِرُ على مدِّهِ، وإذا وقفتَ على حرفٍ من الرخوةِ وجدتَهُ بخلافِ ذلك نحو: الطشّ فتجدُ الصوتَ به جاريا وتقدِرُ على مدِّهِ إذا شئت[1] والطشُّ: المطَرُ الضعيفُ.

وأَمَّا التي بَيْنَ الرخوةِ والشديدةِ: فثمانية[2]؛ ويجمعُها: لم يُرَوِّعنا[3] وهي لامٌ، ميمٌ، ياءٌ، راءٌ، واوٌ، عينٌ، نونٌ، ألفٌ، وهي الأَلفُ اللينة ومعنَى كونِهَا بَيْنَ الشدَّةِ والرخاوَةِ أنه ليسَ فيها ما في الشديدةِ من الانحصارِ ولا ما في الرخوةِ من الجريانِ واللينِ، وإنَّما هي بَيْنَ ذلك أَلا تَرَى أَنَّك إذا قلتَ: لم يتبعْ ووقفت على العينِ وجدت في الصوتِ انسلالاً وامتداداً إلَى موضع الحَاءِ[4].

وأَمَّا المطبقةُ: فأربعة[5] وهي: صَادٌ، ضَادٌ، طَاءٌ، ظَاءٌ، وسميت مطبقةً لانطباق مخرجها من اللِّسانِ على ما حَاذَاهُ مِنَ الحنَكِ فينحصر بَيْنَ اللِّسانِ والحنكِ الأعْلى[6] وأَقواها في الإطباق الطَّاءُ وأضعفُها فيه / الظاءُ، والصَّادُ والضَّادُ ١٥١/ظ متوسطتان.

وأما المنفتحة[7]: فجميعُ الحروفِ بَعْدَ المطبقة فتكون عدةُ المنفتحة خمسةً وعشرينَ حرفاً، وإنَّما سميت منفتحة لأَنَّها لا تنحصرُ بَيْنَ اللِّسان والحنك بل يَبْقَى ما بَيْنَ اللِّسانِ والحنَكِ مفتوحاً عند النطق بِهَا[8] وبعضُها ليسَ مخرجُه من اللِّسانِ وهو معَ ذلكَ منفتِحٌ نحو: حروفِ الحَلْقِ.

---

(١) شرح الشافية، ٣/ ٣٦٠.

(٢) المفصل، ٣٩٥.

(٣) هي في الأصل مشددة، قال ابن جماعة، ١/ ٣٤٢ عن «لم يروعنا» ما نصه: الظاهر أن هذا الفعل من الرواية، وقد جمعت أيضاً في: ولينا عمر ولم يرعونا، وجمعها ابن مالك في: لم يروعنا من الروع، قال أبو حيان: وعدل عن قولهم. لم يروّعنا إلى لم يروعنا لأنه قصد أن لا يكرر حرفاً قال: وهو لحظ حسن» وانظر التسهيل، ٣٢٠ ومناهج الكافية، ٢/ ٣٤١.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ١٢٩.

(٥) المفصل، ٣٩٥.

(٦) الكتاب، ٤/ ٤٣٦.

(٧) المفصل، ٣٩٥.

(٨) الكتاب، ٤/ ٣٤٦.

وأَمَّا المستعليةُ: فسبعةٌ [(١)] الأربعةُ المطبقةُ والخاءُ والغينُ والقَافُ والاستعلاءُ ارتفاعُ اللِّسانِ إِلَى الحنَكِ أطبقت أو لم تطبقْ.

وأَمَّا المنخفضةُ: فما عدا المستعليةَ فتكونُ اثنينِ وعشرين حرفاً ومعنَى الانخفاض ضد الاستعلاءِ أي أن اللسان لا يستعلى بها عند النطقِ إِلَى الحنَكِ كما يَسْتعلي بالمستعليةِ [(٢)].

وأَمَّا حروفُ القلقلة [(٣)]: فخمسةٌ ويجمعها: قَدْ طَبجَ، وهي: القافُ والدَّالُ والطَّاءُ والبَاءُ والجيمُ، والطَّبْجُ الضَّرْبُ على الشيءِ الأَجوفِ، والقلقلةُ ما يُحَسُّ به عند الوقوفِ عليها من شدَّةِ الصَّوتِ المتصَّعدِ من الصَّدْرِ مع الحَفْزِ والضَّغْطِ، والحَفْزُ: الدَّفْعُ، والضَّغْطُ: الزَّحْمُ، وبعضُها في ذلك أشدُّ من بعض وأبينها في ذلك القافُ، وإِنَّما يَظْهَرُ ذلك فيها عند الوقفِ فإِذا وصلتَ لم يكن ذلك [(٤)].

وأَمَّا حروفُ الصفير [(٥)]: فثلاثةٌ وهي: الزاي والسينُ والصادُ، وسميت بذلك لأَنَّ الصوتَ عندَ النُّطْقِ بها يشبه الصفيرَ [(٦)].

وأَمَّا حروفُ الذَّلاقة: فستةُ [(٧)] ويجمعُها: مُرْ بِنَفْلٍ، والنَّفْلُ بتسكين الفَاءِ: العَطِيَّةُ وهي الميمُ والرَّاءُ والباءُ والنونُ والفاءُ واللَّامُ، وسميت بذلك للاعتماد في إِخراجها على ذَلْقِ اللِّسانِ وهو طَرَفُه [(٨)].

وأَمَّا المصمتة: [(٩)] فما عدا الذَّلقيَّةَ، فتكونُ المصمتة ثلاثةً وعشرين حرفاً وسمِّيتْ مصمتة لأَنَّه لا يُكَادُ أن يُتَكَلَّمَ بكلمةٍ رباعيَّةٍ أو خماسيَّةٍ مركَّبةٍ من المصمتةِ وحْدَهَا بل لا بُدَّ أن يكونَ فيها حرفٌ من حروفِ الذَّلاقةِ فمتى رأيت كلمَةً على تلك

---

(١) المفصل، ٣٩٥.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٣٦ والممتع، ٢/ ٦٧٥ وشرح الشافية، ٢/ ٢٦٢.

(٣) المفصل، ٣٩٥.

(٤) شرح الجار بردي، ١/ ٣٤٢.

(٥) المفصل، ٣٩٥.

(٦) شرح المفصل، ١٠/ ١٣٠.

(٧) المفصل، ٣٩٥.

(٨) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٨.

(٩) المفصل، ٣٩٥.

العدة وليس فيها حرفٌ من حروف الذلاقة فليست بعربيَّةٍ في الأصلِ [(١)] وذلك نحو: عَسْجَد [(٢)].

وأَمَّا اللينةُ [(٣)]: فهي الواو والألفُ والياءُ وسميت باللينةِ لما فيها من قَبُولِ التطويلِ لصوتِهَا وهو معنَى اللِّين فإذا وافقَها ما قَبْلَها في الحركةِ فهي حرفُ مَدٍّ ولينٍ، فالأَلفُ حرفُ مَدٍّ ولينٍ أبداً، والواو والياءُ بَعْدَ الفتحةِ حرفا لينٍ، والواو بعدَ الضمَّةِ والياءُ بعد الكسرةِ حرفا مَدٍّ ولينٍ، والأَلفُ أشدُّها امتداداً لأَنَّه أوسعُ مخرجاً [(٤)].

وأَمَّا المنحرف: [(٥)] فهو اللَّامُ وهو حرفٌ شديدٌ جَرَى فيه الصوتُ لانحرافِ اللِّسانِ مع الصوتِ، وسمي منحرفاً لانحرافِ اللِّسانِ فيه مع الصوتِ الخارجِ من ناحيتَي مستدَقِّ اللِّسانِ [(٦)].

وأَمَّا المكرر: فهو الراء [(٧)] سمي بذلك لتكررهِ عند الوقوفِ عليه فيتعثَّرُ طَرَفُ اللِّسانِ بما فيه من التكريرِ كقولك: سِرٌّ ونحوه، ويسمَّى منحرفاً أيضاً لانحرافهِ إِلَى مخرج اللَّام [(٨)].

١٥٢/و **وأَمَّا الهاوي**: / فهو الألف [(٩)] والمُرَادُ به الألف اللينة لا الهمزة وسُمِّيَ الهاوي لأَنَّه صوتٌ لا معتمدَ له في الحَلْقِ ولكن يهوي من مخرجه إذا مددته من غيرِ عَمَلِ عُضْوٍ فيه، ويتسعُ مخرجه لهواءِ الصوتِ أشد من اتساع مخرج الياء والواو [(١٠)].

وأما المهتوت: فالتاء لضعفها وخفائها [(١١)] قالَ السَّخَاوي: كذا رأيته في نُسَخِ

---

(١) الممتع، ٢/ ٦٧٦ وشرح الشافية، ٣/ ٢٦٢.

(٢) وهو الذهب.

(٣) المفصل، ٣٩٥.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٣٥ _ ٤٣٦.

(٥) المفصل، ٣٩٥.

(٦) في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٨٩: والمنحرف اللام لأن اللسان عند النطق ينحرف إلى داخل الحنك ولذلك سمي منحرفاً وجرى فيه الصوت...

(٧) المفصل، ٣٩٦.

(٨) الكتاب، ٤/ ٤٣٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢٦٤.

(٩) المفصل، ٣٩٦.

(١٠) الكتاب، ٤/ ٤٣٥ _ ٤٣٦.

(١١) قال في المفصل، ٣٩٦: والمهتوت التاء لضعفها وخفائها.

المفصَّلِ وأحسبُه من غَلَطِ النقلِ (١) فإنَّ المهتوتَ إنَّما هو الهاءُ لضعفِهَا وخَفَائِهَا قالَ الخليلُ (٢): ولَوْلاَ هَتَّةٌ في الهَاءِ لأشبهتِ الحَاءَ، والهتُّ الإسراعُ في الكَلاَمِ، وأرادَ الخليلُ بهتَّةِ الهَاءِ العَصْرَةَ التي قبْلَها دُوْنَ الحَاءِ (٣).

ذِكْرُ أَلقَابِ الحروفِ المذكورةِ على رَأْيِ الخَليلِ (٤)

وهو يسمي الكافَ والقَافَ لهويتَيْنِ لأنَّ مبدأَهما من اللَّهاةِ، واللَّهاةُ: مَا بَيْنَ الفَمِ والحَلْقِ (٥) والجيمُ والشينُ والضَّادُ شَجْرِيَّةٌ لأن مبدأها من شجْرِ الفم وهو مفرجُه أي مفتحُه، والصَّادُ والسينُ والزاي أسَلِيَّةٌ لأَنَّ مبدأَها من أَسَلةِ اللِّسان أي رأسه، والطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ نطعية؛ لأَنَّ مبدأَها من نِطْعِ الغار الأعلَى، والنِطْعُ بكسرِ النونِ ما ظَهَرَ من الغَارِ الأعلَى فيه آثارٌ كالتحزيز، والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ لثوية لأَنَّ مبدأها من اللَّثَةِ وهي اللَّحمُ الذي فيه الأَسنان، والرَّاءُ واللَّامُ والنونُ ذَولَقية، لأَنَّ مبدأها من ذَوْلَقِ اللِّسان، وذَوْلَقُ اللسان وذَلْقهُ بتسكينِ اللاَّم واحدٌ، وهو طرفُه والواو والفاءُ والباءُ والميمُ شفوية وشفهية، فالشفوية على أَنَّ المحذوفَ هاءٌ والأَصلُ شفهة لجمعها على شِفَاه، وتصغيرُها على شُفَيْهَةٌ، والأَلفُ والواو والياءُ جوفاء واحدها أجوفُ؛ لأَنَّ انقطاعَ مخرجِهنَّ آخرُهُ الجَوفُ، وزاد غيرُ الزمخشريِّ (٦) معهما الهمزةَ لاتصالِ مخرجها بالجوف أيضاً.

القَولُ علَى كيفيَّةِ الإدغَام (٧)

متى أُريدَ إدغامُ حَرْفٍ في حَرْفٍ مقاربه فلا بُدَّ من قَلْبِ أَحدهما إلَى الآخر، والقاعدةُ قَلْبُ الأَوَّلِ إلَى لَفْظِ الثاني، ليصيَرا مثلَيْنِ ثم يُدغَمَ الأَوَّلُ في الثاني لاستَحِالَةِ

(١) وممن ذهب إلى أن المهتوت هو التاء، ابن الحاجب في إيضاح المفصل، ٢/ ٤٩٠ وابن يعيش في شرحه، ١٠/ ١٢٤ ـ ١٣١ والرضي في شرحه على الشافية، ٣/ ٢٦٤ في حين نصَّ صاحب الممتع، على أن المهتوت هو الهاء، ٢/ ٦٧٦ وتبعه الجار بردي، ١/ ٣٤٤ ونقرة كار، ٢/ ٢٤٣ ونبها على غلط المفصل.

(٢) العين، ١/ ٦٤.

(٣) ما ذكره أبو الفداء عن المهتوت، ذكره الجار بردي، ١/ ٣٤٤. أيضاً.

(٤) المفصل، ٣٩٦.

(٥) وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الحلق، الصحاح، لها.

(٦) العين، ١/ ٦٤.

(٧) المفصل، ٣٩٦.

إدغام المقارب في مقاربه بدون القَلْب، لأَنَّ الإدغامَ يصيِّرُ الحرفَيْنِ كحرفٍ واحدٍ، ليحصلَ النطقُ بهما دفعةً واحدةً، وذلكَ مع اختلافِ الحرفَيْنِ محال، لأَنَّ لكلِّ حرفٍ منهما مخرجاً غيرَ الآخر، فلذلك وجبَ قَلْبُ الأَولِ وتسكينه إن كَانَ متحركاً ثُمَّ إدغامُه كما إذا أردت إدغامَ الدَّالِ في السين في قولهِ تَعَالَى: ﴿يكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾ [1] قَلَبْتَ الدَّالَ سيناً وأَسكنتَها ثُمَّ أَدغمتها في السينِ وقلت: ﴿يكا سَّنَا بَرْقِهِ﴾ وكذلك التاءُ في الطَّاءِ في قولهِ تَعَالَى: ﴿وقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [2] والمتقاربان [3] حكمُهما في الاتصالِ والانفصالِ كحكمِ المتماثلَيْنِ فالمتصلانِ / ما كانَا في كلمةٍ واحدةٍ والمنفصلانِ ما كَانَا في ١٥٢/ظ
كلمتَيْنِ، فإن التقَى المتقاربَانِ في كلمةٍ واحدَةٍ نُظِرَ فإن كانَ إدغامُهما مما يؤدي إلَى لَبْسٍ لم يجز الإدغامُ نحو: كُنية فلا يقال: كُيَّةٌ بإدغام النونِ في الياء لئلا يلتبس فيُظَنَّ أنه من مضاعَفِ الياء، وكذلك لا يُقَالُ في شاةٍ زَنْماء: زَمَّاءٌ وهي مِنَ المعزِ ما له لحية، ولا في غنم زُنْم. زُمٌّ لئلا يتوهمَ أنه مثلُ شَمَّاءَ وشُمّ ولا في عَتِدَ، وهو الشديدُ التَّامُ الخَلْقِ: عَدٌّ، بقَلْبِ التاءِ دالاً، وإدغامِ الدَّالِ، لأَنَّه يلبس بالعَدِّ من العَدَدِ، وكذلك لا يقال في وَتِدَ يَتِدُ: يَدٌّ لتوالي إعلالين وهما حَذْفُ الواو من يَوْتِد لوقوعها بَيْنَ ياءٍ وكسرةٍ ثم قَلْبُ التاءِ [4] إلَى الدَّال للإدغام ومن ثَمَّ لم يبنوا نحو ماضي وَدِدْتُ على الفتح لأَنَّهم لو بنوه على الفتح لقالوا في مضارعه يَودِدُ على يَفْعِلُ بكسرِ العَيْنِ وكَانَ يجبُ حَذْفُ الواو لوقوعِهَا بَيْنَ ياءٍ وكسرةٍ فكان يبقى: يَدِدُ ثم يُدْغَمُ فيبقَى: يَدٌّ فيتوالى إعلالان فلذلك قالُوا: وَدِدْتُ بالكسرِ ليكونَ المضارع على يَوَدَدُ بالفتح، فتسلم الواو مثل يَوْجَل، وقالوا في مصدر وطَدَ ووَتدَ: طِدَةٌ وتِدَةٌ ولم يقولوا: وطْداً ووتْداً، لأَنَّه مستثقَلٌ إن لم يدغم، ومُلْبسٌ إن أُدغمَ إذ لو قلبوا الطاء والتاء في وطْداً ووتْداً، وأدغموا لصار ودًّا فيُلبس بقولك: وَدَّ من غيره [5]، فأما إذا لم يُلبس الإدغام [6] فإنه حيئنذ يجوزُ وذلك نحو: امَّحَى وهمَّرش، والأَصْلُ: انْمَحَى وهَنْمَرشٌ

(١) من الآية ٤٣ من سورة النور.
(٢) من الآية ٧٢ من سورة آل عمران.
(٣) المفصل، ٣٩٦.
(٤) في الأصل الثاء.
(٥) الكتاب، ٤/٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٦) المفصل، ٣٩٦.

مثل: جَحْمَرِشٌ فقلبوا النونَ وأدغموا لعدَمِ اللَّبْسِ [١] والهَنْمَرِشُ: العجوزُ الكبيرةُ.

وإن التقى المتقاربَانِ في كلمتَيْنِ لم يقع بإدغامهما لَبْسٌ ولا تغييرُ [٢] صيغة لأَنَّ اللَّبْسَ والتغييرَ إنما يقَعانِ [٣] إذا كانا في كلمةٍ واحدةٍ لكن يشترَطُ لصحَّةِ الإدغام فيهَما أن لا يكونَ قَبْلَ الحَرْفِ الذي [٤] تريد إدغامَه ساكنٌ صحيحٌ، لأَنَّك إن أدغمتَ وتركتَ الساكنَ على حالهِ جمعتَ بَيْنَ ساكنَيْنِ على غير حدِّه وإن ألقيتَ عليه حركةَ الحرفِ الذي تريدُ أن تدغِمَهُ غيَّرت بناءَ الكلمة، فأَمَّا إن كانَ الساكنُ قَبْلَ الحَرْفِ المدغَمِ حرفَ مَدٍّ جازَ الإدغامُ، لأَنَّ المَدَّ عوضُ الحركةِ.

واعلم أنه ليس بمطلقٍ أن كُلَّ متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر [٥]، ولا أنَّ كُلَّ متباعدَيْنِ يمتنع الإدغامُ فيهما فقد يعرضُ للمقارب من الموانعِ ما يحرمهُ الإدغامَ، ويتفق للمتباعد من الخواصِّ ما يسوغُ إدغامهُ. **أَمَّا ما لم يدغم** من المتقاربِ للموانعِ:

فمنه: أنهم لم يُدغِمُوا حروفَ ضَوِيَ مَشْفرٌ في مقاربها لكن يدغم مقاربُها فيها، فلا تدغم الميمُ في الباء نحو: أكرم بَكراً ولا الشينُ في الجيم نحو: نقش جوهر ولا

١٥٣/و الفاءُ في الباء / نحو: أعرف بَكراً ولا الراءُ في الّلام نحو: اختَرْ لَه وكذلك لا يدغم في الضاد ولا في الواو ولا في الياء مقاربُها لكن يدغم مقاربُها فيها، وإنما امتنَعَ إدغام حروفِ ضَوِيَ مَشْفَر في مقاربِهَا لأَنَّها حروفٌ فيها زيادةٌ على مقاربِهَا في الصوت فإدغامها يؤدي إلَى الإجحاف بها، وإبطال ما لهَا مِنَ الفضلِ علَى مقاربها؛ ففي الميم غنةٌ ليست للباءِ، وفي الشينِ تفشٍّ واسترخاءٌ ليس للجيم، وفي الفاء تأفيف ليس في الباء، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء، وفي الراء تكريرٌ ليس في الّلامِ، وفي الضاد استطالةٌ ليست لشيءٍ من الحروف [٦] وفي الواو والياءِ المَدُّ، هذا هو المشهورُ عِنْدَ النُّحاةِ لكن القرَّاءَ لا يوافقونهم عليه، فإنه قد أُدغمت

---

(١) الكتاب، ٤/ ٤٥٥ وشرح المفصل، ١٠/ ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) في الأصل يقع.

(٤) في الأصل التي.

(٥) المفصل، ٣٩٧.

(٦) شرح المفصل، ١٠/ ١٣٤ والمصنف ينقل منه.

الضَّادُ في الشينِ وفي القراءة الصحيحة في قولهِ تَعَالَى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [(١)] وأُدغمت الشينُ في السينِ في قولهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ [(٢)]، وأُدغمت الفاءُ في الباء في قولهِ: ﴿يَخْسِفْ بِهِمْ﴾ [(٣)] وأُدغمت الراءُ في اللّام في قولهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [(٤)].

ومنه: أنَّهم لم يدغِمُوا من حروفِ الحَلْق ما كانَ منها أدخل في الفم، في الأدخل في الحَلْقِ ومعنى ذلك أنَّه لا يدغمُ الأخرجُ في الأدخلِ فلا تدغم الحاءُ في الهاءِ نحو: امدحْ هِلالاً، لأَنَّ الحَاءَ أدخلُ في الفم والهاءَ أدخلُ في الحَلْقِ لكن تدغم الهاءُ في الحَاء نحو: اجبه حّاتماً، لأَنَّ الهَاءَ أدخلُ في الحلقِ، والحاءَ أدخلُ في الفم أي أقربُ إلى الفم، فلذلك أُدغمت الهاءُ في الحاء دونَ العَكْسِ [(٥)] وقس على ذلك وإنَّما كَرِهُوا ذلك لأَن الأدخلَ في الحلق أثقَلُ، فلو أَدغمُوا الأخرجَ فيه لقلَبُوا الأَخَفَّ إلى الأثقلِ بخلافِ العكس وهو إدغامُ الأدخلِ في الأخرجِ فإنه قلبُ الأثقلِ إلَى الأخفِّ وهو أيضاً مثلُ ما تقدَّم مِنْ أنَّ هذا هو المشهور عند النحاة ولكن قد ثَبَتَ في القراءة الصحيحة خلافُه نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [(٦)] قُرِىءَ بإدغام الحَاءِ في العَيْنِ فأدغموا الأخرجَ وهو الحاءُ في الأدخلِ وهو العَيْنُ وهو علَى خلافِ القياس عند النُّحاة [(٧)].

وأَمَّا ما يدغمُ مع التباعد في المخرج:

فمنه: أنَّهم أَدغُموا الحرفَ في الحرفِ إذا تقاربَا في الصفةِ نحو الواو والياء،

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة النور، قال الدمياطي في الإتحاف، ٢٤: «والضاد تدغم في الشين في قوله تعالى لبعض شأنهم لا غير» وذكر ابن جماعة، ١/ ٣٤٦ أنها قراءة أبي عمرو بن العلاء، وانظر النشر، ١/ ٢٩٢.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الإسراء، وانظر النشر، ١/ ٢٩٢ والإتحاف، ٢٤.

(٣) من الآية ٩ من سورة سبأ، كذا في الأصل وهي قراءة الجماعة ما عدا أبا عمرو وابن كثير وقد أدغم ذلك الكسائي وحده لأن الحرفين اشتركا في المخرج، وفي منع إدغام لام التعريف فيهما، انظر الكشف، ٢/ ٤٩ ـ ١٥٦ والاتحاف، ٢٨٥ ـ ٣٥٧، قال ابن جماعة، ١/ ٣٤٦ وفي يخسف بهم عن الكسائي ونخسف في قراءته بالياء لا بالنون.

(٤) من الآية ٣١ من سورة آل عمران، وهي لأبي عمرو وحده، الكشف، ١/ ١٥٧ والاتحاف، ٢٣ ـ ١٣٧.

(٥) الممتع، ٢/ ٦٨٠ وشرح الشافية، للجار بردي ١/ ٣٤٧.

(٦) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران، وهي لأبي عمرو، النشر، ١/ ٢٩٠ والاتحاف، ٢٣/ ١٨٣.

(٧) شرح المفصل، ١٠/ ١٣٦ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٤٨.

فلما تقاربَا في صفَةِ المَدِّ والاستطالةِ، قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء عند اجتماعهما وسَبقِ إحداهما بالسكون، وإن تباعدَ مخرجاهما لأَنَّ الياءَ من وسطِ الفَم والواو من الشفة، وكذلك النونُ تدغَمُ في الميم نحو: مَنْ مَعَك، وهما متباعدان في المخرج لأَنَّ النونَ مِنَ اللِّسانِ، والميمَ من الشفةِ لتقاربهما بالغنةِ [١] وكذلك ما أُدغم مِنْ حروف طرف اللسان نحو: التاء والطاء والدال في الضادِ والشينِ والجيمِ وإن كانت
١٥٣/ظ متباعدةً في المخرجِ، لأَنَّ الشينَ بما فيها منَ التفشي اتصلت بمخرجِ / حروفِ طرف اللِّسانِ وكذلك الجيمُ وأَمَّا الضادُ فلِمَا فيها مِنَ الاستطالةِ كما سيذكر ذلك مفصلاً.

القَولُ علَى إدغام كلِّ واحدٍ من الحروفِ

ذِكْرُ إدغَام الهمزةِ [٢]

وهي التي تسمَّى في أول حروفِ المعجم بالألفِ فإذا التقت همزتَانِ في غير موضع العَيْنِ فلا إدغام فيهما بل تُعامَلانِ بما تقدَّم في تخفيفِ الهمز، فأَمَّا إذا التقت همزتَانِ في موضع العَيْنِ بأن تكون العينُ مضاعفةً نحو: فعَّال وفعَّل مما عينُه همزة فإنَّها تدغمُ قياساً حينئذٍ نحو: سأَّل للكثيرِ السؤال، والدَّأَّات اسمُ وادٍ [٣] وأَعانَ على ذلك وجودُ المدَّةِ بعد هما كما رأَيتَ من الأَلفِ التي بَعْدَ الهمزةِ المدغم فيها في: سأَّال والدَّأَّات لأنَّها كالمسهلة لأمرهما [٤] ولا تدغم الهمزةُ في غيرِ موضع العَيْنِ ولا تدغمُ في نحو: قرأ أبوكَ لكنْ رُوي عن بَعْضِ العرب تحقيقُ الهمزتَيْنِ في مثل: قرأ أبوك ولم يسهلوهما على ما هو الأولى، فيجوز إدغام الهمزَتيْنِ حينئذٍ في غير موضعِ العَيْنِ على قولِ هؤلاء في نحو: قرأ أبوك وهي لغةٌ رديئة [٥] وأَمَّا إدغام الهمزةِ في مقاربها سواء كانت عيناً مضاعفة أو غيرهما فممتنع، لِمَا ثبتَ فيها من جوازِ التخفيفِ الذي يحصل به سهولتُها وعند التخفيفِ يتعذَّرُ الإدغام، لأنَّها إمَّا أن تحذفَ فلا إدغام وإما أن تسهَّل فتصير كحروفِ اللين، فلا إدغام على أنها همزةٌ بل تدغَمُ على

(١) غير واضحة في الأصل.
(٢) المفصل، ٣٩٧.
(٣) في معجم البلدان ٢/ ٤١٦ «به مياه لبني أسد».
(٤) شرح المفصل، ١٠/ ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٥) الكتاب، ٤/ ٤٤٣ والممتع، ٢/ ٦٣٣.

أَنَّها حرفُ لينٍ، وإذا امتنَع إدغامُها في مقاربها امتَنع إدغامُ مقاربِهَا فيها كذلك، ولأَنَّه يؤدي إلَى إدغام الأَدخلِ في الفمِ في الأدخلِ في الحلقِ، لأَنَّ الهمزةَ أَدْخَلُ الحروفِ في الحَلْقِ (١).

ذِكْرُ الأَلفِ (٢)

وهي لا تُدْغَمُ البتة لا في مثلها ولا في مقاربها؛ أما تعذرُ إدغامها في مثلها فقد تقدَّمَ في صَدْرِ هذا الفصل، وأمَّا تعذُّره في مقاربها فلأَنَّه إن كانَ في الأدخلِ في الفم فلما يؤدي إليه من ذهاب مَدِّها مِنْ غيرِ ما يقومُ مقامَه، وإن كانَ في الأَدخلِ مِنْهَا في الحَلْقِ وهو الهمزةُ فكذلك، ولاجتماعِ الهمزتين ولادغامِ الأدخلِ في الفمِ في الأدخلِ في الحَلْقِ (٣).

ذِكْرُ إدغام الهَاءِ (٤)

وهي تدغَمُ في الحَاء سواء وقعت الهَاءُ قبلَها أو بَعْدَهَا، فمثالُ الهَاءِ قَبْلَها قولك: في اجبَهْ حَاتماً اجبَحاتماً، ومثال الهَاءِ بَعْدَ الحَاءِ قولك في اذبَح هَذه: اذبَّحاذه، فقَلبُوا الثاني إلَى لفظِ الأول عكس باب الإدغامِ، لأَنَّهم لو قَلبُوا الأول إلَى الثاني لقلبوا الحَاءَ هاءً وأدغموها في الهَاءِ فكان يؤدي إلَى إدغام الأدخلِ في الفم وهو الحَاءُ في الأدخلِ في الحَلْقِ وهو الهَاءُ، وكذلك الاعتذار، في كلِّ موضعٍ قُلِبَ فيه الثاني إلَى لَفْظِ الأولِ في هذا الفصل، ولا يدغمُ في الهَاءِ إلا مثلُها نحو: اجبه هِلالاً، وأدغمت الهَاءُ في الحاء لتقاربهما في المخرج؛ لأنَّ الهَاءَ من أولِ الحَلْقِ والحَاءَ/ من وسطه (٥). ١٥٤/و

ذِكْرُ إدغام العَيْنِ (٦)

وهي تدغَمُ في مثلها كقولَك: ارفعّ علياً، وقُرِىء: ﴿مَنْ ذَا الذي يَشْفَعُ

(١) شرح الشافية للجاربردي ١/ ٣٢٨ وشرح الشافية، ٣/ ٢٣٦.
(٢) المفصل، ٣٩٧.
(٣) إيضاح المفصل، ٢/ ٤٩٨ والنقل منه.
(٤) المفصل، ٣٩٧.
(٥) الكتاب، ٤/ ٤٤٩ والممتع، ٢/ ٦٧٩ وشرح الشافية، ٣/ ٢٦٤.
(٦) المفصل، ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

عِنْدَهُ﴾ [١] بالإدغام، وتدغَمُ أيضاً في الحَاءِ سواء وقعت العَيْنُ قَبْلَ الحَاءِ كقولك في ارفعْ حاتماً: ارفحَّاتماً أو وقعتْ بَعْدَ الحَاءِ كقولك في اذبْح عتود: اذبحّتودا، ولا يدغم في العين إلا مثلُها [٢] لأنَّه لَيْسَ قبلها في المخرجِ ما يصحُّ إدغامُه إلا الهاء وهي لا تدغَمُ في العَيْنِ لأَنَّ العَيْنَ مجهورةٌ والهاءَ مَهموسةٌ رخوةٌ فقد خالفتها في جهَةِ التجنيسِ [٣] وأَمَّا ما وردَ مِنْ إدغام الحَاءِ فيها في قوله تعَالَى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [٤] بإدغام الحَاءِ في العَيْنِ في القراءة الصحيحة [٥] فضعيفٌ عِنْدَ النحويينَ لأَنَّه إدغام الأدخل في الفمِ في الأدخلِ في الحَلْقِ [٦]. وإذا اجتمَع العَيْنُ والهَاءُ جَازَ قلبُهما حاءين وادغامُ الحَاءِ في الحَاءِ نحو قولك في مَعَهُم واجبه عُتبة: مَحُّم واجْبَحَّتْبَهْ، لأَنَّهم لو أدغموا الهَاءَ في العَيْنِ بقلب الهَاءِ عيناً، لأَدَّى إلى الإدغام في العين مع شبهها بالهمزةِ وهو مستكرَهٌ، ولو أدغمُوا العَيْنَ في الهَاءِ بقَلْب العَيْنِ هَاءً لأَدغُموا الأَدخَلَ في الفمِ في الأدخلِ في الحَلْقِ، فلمَّا كانَ كذلك واشتَدَّ تقاربُهما وعَسُرَ النّطْقُ بهما قَلَبُوهما جَميعاً إلَى حرفٍ يقاربُهما، ولا يلزم منه شيءٌ من ذلك وهو الحاء [٧].

ذِكْرُ إدغامِ الحَاءِ [٨]

وهي تُدْغَمُ في مثلها نحو اذبحّ حملاً، و ﴿لاَ أَبْرَحُ حَتَّى﴾ [٩] ويُدغَمُ فيهَا الهَاءُ والعَيْنُ لقربِهما منها، ولأنَّهما أَدخلُ في الحَلْقِ. كقولك في اجبه حاتماً: اجْبَحَّاتماً،

---

(١) من الآية، ٢٥٥ من سورة البقرة، وانظر النشر ١/ ٢٨٠ والاتحاف، ٢٢.

(٢) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) من الآية، ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) رواها اليزيدي عن أبي عمرو، وروي عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد نحو: لا جناح عليهما (٢٢٩ البقرة) المفصل، ٣٩٨ والنشر ١/ ٢٩ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣٤٨ والاتحاف، ٢٣.

(٦) نسب ابن يعيش ضعفها إلى سيبويه، ثم قال: ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج، شرح المفصل، ١٠/ ١٣٧.

(٧) الكتاب، ٤/ ٤٥٠ والمقتضب ١/ ٢٠٨ والممتع، ١/ ٦٨١ والإدغام لبني تميم.

(٨) المفصل، ٣٩٨.

(٩) من الآية ٦٠ من سورة الكهف. وانظر النشر ١/ ٢٨٠ والاتحاف ٢٢.

وفي ادفع حملا: ادفحّملا حسبما تقدم.

ذِكْرُ ادغام الغَيْنِ والخَاءِ المعجَمَتَين [(١)]

وكلُّ واحدةِ منهما تُدْغَمُ في مثلها وفي صاحبتها فإدغامُ الغَيْنِ في مثلها نحو قراءة أبي عمرو ﴿وَمَنْ يَبْتَغ غَيْرَ الإسْلاَم دِيناً﴾ [(٢)] وإدغامُ الخَاءِ في مثلِهَا قولك: لا تمسخْ خُلْقك، ومثالُ إدغام الغَيْنِ في الخَاءِ قولُكَ في ادمغْ خلفاً: اد مخَّلَفاً، ومثالُ إدغام الخَاءِ في الغَيْنِ قولُك في اسلخ غَنَمكَ: اسلغّنمك.

واعلم أَنَّ إدغامَ الغَيْنِ في الخَاءِ جارٍ عَلَى القياسِ، لأَنَّه إدغامُ الأدخَلِ في الأخرجِ، وأما عكسُه وهو ادغامُ الخَاءِ في الغينِ فَعَلَى خِلاَف القياس [(٣)] لأَنَّه إدغامُ الأخرجِ في الأدخلِ لكن سوغ ذلك شدَّة تقاربِهما حَتَّى لا يكادُ يتميَّزُ الأدخَلُ منهما من الأخرج فاغتُفِرَ الأَدخَلُ لذلك [(٤)].

ذِكْرُ إدغام القَافِ والكَافِ [(٥)]

وهما في ذلك كالغَيْنِ والخَاءِ أيَ كُلُّ واحدةٍ منهما تدغَمُ في مثلِهَا وفي صاحبتِهَا فمثالُ إدغام القَاف في القاف قولُه تعَالَى: ﴿فلمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾ [(٦)] والكَافِ في الكاف كقوله تعالَى: ﴿كي نُسَبِّحكَ كثِيراً ونذكُرَكَ كثيراً﴾ [(٧)] ومثالُ إدغَام القَافِ في الكَافِ ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّة﴾ [(٨)] والكافِ في القافِ: ﴿حتَّى إذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قالُوا﴾ [(٩)]

---

(١) المفصل، ٣٩٨.

(٢) من الآية ٨٥ من سورة آل عمران وانظر النشر ١/ ٢٨٠ والاتحاف ٢٢ ـ ٢٥ ـ ١٧٨.

(٣) ثمة خلافٌ بين سيبويه والمبرد حول هذا الإدغام فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ البَيانَ أحسنُ والإدغام حسنٌ في حين ذهب المبرد إلى أنّ الإدغام أحسنُ من البيان، وقد أيّد ابنُ يعيش سيبويه فقال: البيانُ أحسنُ لأمرين أحدهما: أنّ الغين قبل الخاء في المخرج والباب في الإدغام أن يدغَم الأقربُ في الأبعد، والثاني: أنّ الغين مجهورةٌ والخاء مهموسةٌ والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين والجميع جائزٌ حسن. انظر الكتاب ٤/ ٤٥١ والمقتضب، ١/ ٢٠٩ وشرح المفصل، ١٠/ ١٣٧ والممتع، ٢/ ١٨٣.

(٤) إيضاح المفصل، ٢/ ٥٠٠.

(٥) المفصل، ٣٩٨.

(٦) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف وانظر النشر ١/ ٢٨١ والاتحاف ٢٢.

(٧) من الآيتين ٣٣ ـ ٣٤ من سورة طه، وانظر النشر، ١/ ١٨١ والاتحاف، ٢٢.

(٨) من الآية ٤٥ من سورة النور، وانظر النشر، ١/ ٢٩٣ والاتحاف، ٢٤.

(٩) من الآية ١٦ من سورة محمد، وانظر النشر، ١/ ٢٩٣ والاتحاف، ٢٤.

١٥٤/ظ وجميعُ ذَلِكَ علَى القياس [١] إذ لا يعتبر الأدخلُ والأخرجُ في غير/ حروفِ الحَلْقِ أعني السبعةَ التي تقدَّمت وهي: الهمزةُ والألفُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخَاء.

ذِكْرُ إدغامِ الجيم [٢]

وهي تُدغَمُ في مثلها نحو: أَخرج جَابراً، ولم يلتقِ في القرآنِ جيْمانِ، وهي تُدغَمُ في الشين نحو: أخرج شيئاً وقال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [٣] وإنما أُدغمت الجيمُ في الشين لقربِهَا منها معَ كونِ الشينِ أفضلَ لأَنَّها أَزيدُ صفة، ولذلك لم تدغم الشينُ في الجيم ولا في غيرها عند النحويين [٤] لما لَها مِنَ الفضيلَةِ بزيادةِ التفشي وقد أُدغمت الجيمُ في التاء في قراءة أبي عمرو في قوله: ﴿ذي المَعارجِ تَعْرُجُ﴾ [٥] بإدغام جيمِ المعارج في تاءِ تعرج، وليس بالقويِّ لأَنَّ الجيمَ قريبةٌ مِنَ الشينِ فكما أنَّ الشينَ لا تدغَمُ لفضيلتِها فكذلك الجيمُ، وتدغَمُ في الجيم: الطاءُ، والدَّالُ، والتاءُ، والظاءُ، والذالُ، والثاءُ، وإن لم تقاربها، لأَنَّ هذه الحروفَ من طرَفِ اللِّسان والثنايا، والجيمَ من وسَطِ اللسانِ لكن أُجريت الجيمُ مجرى الشينِ في إدغام هذه الحروف فيها، لأَنَّها من مخرج واحدٍ، وإنما أُدغمت هذه الحروفُ، في الشينِ لِمَا في الشينِ من التفشي المتصل بهذه الحروف فمثالُ إدغامِ الطاء في الجيم: اربطّ جملاً والدَّالِ: احمدّ جابراً والتاءِ: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُها﴾ [٦] والظاءِ: احفظّ جاركَ والذالِ ﴿إِذْ جَاؤُوكُم﴾ [٧] والثاءِ: لم يلبثّ جالساً، ولا تُدغَمُ الجيمُ في واحدٍ مِنْ هذه الحروف الستة التي أدغمت فيها، كلُّ ذلك لمشاركتها للشينِ، فأدغمت هذه الحروفُ فيها كما تدغَمُ في الشين مِنْ غيرِ عكس [٨].

---

(١) الكتاب، ٤/٤٤٩ _ ٤٥٠.

(٢) المفصل، ٣٩٨.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الفتح، وانظر النشر، ١/ ٢٨٩.

(٤) الكتاب، ٤/٤٤٨ _ وإيضاح المفصل، ٢/ ٥٠١ وانظر النشر، ١/ ٢٩٢.

(٥) من الآيتين ٣ _ ٤ من سورة المعارج وانظر النشر ١/ ٢٨٩ والاتحاف، ٢٣ _ ٢٨.

(٦) من الآية ٣٦ من سورة الحج، وانظر الكشف، ١/ ١٥٠.

(٧) من الآية ١٠ من سورة الأحزاب وانظر الكشف، ١/ ١٤٨.

(٨) إيضاح المفصل، ٢/ ٥٠١ وشرح المفصل، ١٠/ ١٣٨ والممتع ٢/ ٦٨٦ _ ٦٨٧.

ذِكْرُ إدغامِ الشينِ [1]

وهي لا تدغم إلاَّ في مثلها كقولك: اقمشْ شيخاً لكن يُدغَمُ فيها ما يُدْغَمُ في الجيم، وتدغَمُ فيها أيضاً الجيمُ واللاَّمُ فمثالُ إدغام الطاء في الشين: لم يخالط شّراً والدَّال: لم يُرِد شّيئاً، والتاءِ، أصابت شّرباً والظاء، لم يحفظّ شعراً والذَّالِ؛ لم يتخذ شريكاً، والتاءِ، لم يرثّ شسعاً [2] والجيم ما تقدَّمَ من، أخرج شّيئاً ومثالُ إدغام اللاَّم فيها قولك في دنا الشاسع: دناشّاسع وفي هَلْ شَرَيتَ شيئاً، هشَّريت شيئاً، لكثرةِ اللام في الكلام وإنَّما أُدغمت اللاَّمُ في الشينِ ولم تدغم الجيمُ لنقصِ الجيمِ عن الشينِ في التفشي والاستطالة قليلاً [3].

ذِكْرُ إدغَامِ اليَاءِ [4]

وهي تُدْغَمُ في مثلها متصلةً وشبيهةً بالمتصلةِ، والمرادُ بالمتصلةِ أَنْ تكونا في كلمةٍ واحدةٍ وبالشبيهةِ بالمتصلةِ أَنْ تكونا في كلمتين في حكم كلمةٍ واحدةٍ سواء كانَ قَبْلَ الياءِ فتحة أو كسرة فمثالُ إدغام المتصلة وقبلها فتحة: حَيَّ في حَيِيَ مع جوازِ الإظهار ومثالُها وقبلها كسرة سيّ، وهو المثل، ومثالُ إدغام الشبيهةِ بالمتصلةِ نحو: مررتُ بغلاميَّ وقاضيَّ مضافَيْنِ إلَى ياءِ المتكلم، لأَنَّ ياءَ الإضافةِ لا بُدَّ لَها مما تَتَّصِلُ به فكانت مَعَ ما أُضيفَ إلَيها كالكلمةِ الواحدةِ، وكذلك تدغَمُ الياء في الياءِ منفصلتَيْنِ أي في كلمتين ليستا كالكلمَةِ الواحدةِ لكن يشترَطُ في المنفصلَةِ/ أن ينفتِحَ ما قَبْلَ الياءِ ١٥٥/و المدغمة نحو: اخشَي ياسراً، وأَمَّا إذا كَانَت حركةُ ما قَبْلَ الياءِ المنفصلَةِ مِنْ جنسِهَا نحو: اظلمِي ياسراً لم تدغم [5]، ولا تدغَمُ الياءُ إلاّ في مثلها لا في مقاربها ولا في غيرِه، فإنَّ الجيم [6] والشينَ من مخرجِ اليَاءِ ومَعَ ذلكَ لا تدغَمُ فيهما لِمَا للياءِ مِنَ

---

(١) المفصل، ٣٩٨.

(٢) شسع النعل: قبالها الذي يشد إلى زمامها، اللسان، شسع.

(٣) الممتع، ٢/٦٨٨.

(٤) المفصل، ٣٩٩.

(٥) الكتاب، ٤/٤٤٦ وشرح المفصل، ١٠/١٣٩.

(٦) غير واضحة في الأصل.

الفضيلَةِ علَى غيرِهَا بِمَا فيهَا مِنَ المَدِّ، لأنَّها لو أُدغمت في غيرِهَا زَالَ مَدُّها، ولكن تدغَمُ في الياءِ الواو والنونُ، أما الواو ففي نحو: طَيّاً ولَيّاً، والأَصلُ طَوْياً ولوياً، وإنَّما أُدغمت الواو فيهَا مع انتفاءِ المقاربةِ بينهما في المخرج، إمَّا لمشابَهتِهَا لها في المَدِّ، وإمَّا لإبدالِ الواو ياءً استثقالاً بالواو فلما أُبدلت ياءً، واتُّفِقَ أَنَّ ما بَعْدَها مثلها، وجَبَ الإِدغامُ لاجتماعِ المثلَيْنِ، وأَمَّا النونُ فأُدغمت في الياءِ في نحو: مَنْ يَعْلَم، وإنَّما أُدغمت فيها مع أنَّها ليست مقاربةً لها في المخرج لتحسينِ الكلام بالغُنَّةِ عِنْدَ الإمكان في الحروفِ التي لا يستثقَلُ ذلك فِيهَا [1].

ذِكْرُ إدغَامِ الضَّادِ [2]

وهي لا تُدْغَمُ إلاَّ في مثلِهَا عِنْدَ سيبويهِ [3]، نحو: اقبضْ ضِعْفَها، ولا تدغَمُ في غيرها لما فيها مِنَ الاستطالةِ، لئلا يذهبها الإدغامُ لكن جَاءَ إدغام الضَّادِ في الشين في قراءة أبي شُعيبِ السُّوسي [4] عَنِ اليزيديِّ [5] عن أبي عمرو [6] في قولهِ تعَالَى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِم﴾ [7] ويدغَمُ في الضادِ ما يدغَمُ في الشينِ إلاَّ الجيمَ وذلك سبعةُ أَحرفٍ وهي: الطاءُ نحو: حط ضمانك والدالُ نحو: زد ضحكاً والتاءُ نحو: شدت ضفائرها والظاءُ نحو: احفظ ضأنك، والذالُ نحو: انبذ ضاربك، والثاءُ نحو: لم يلبث ضارباً واللامُ نحو: الضَّاحك وقولُه تعَالَى: ﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُم﴾ [8].

---

(١) الممتع، ٢/ ٦٨٩.

(٢) المفصل، ٣٩٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٦٥ ـ ٤٧٠ والممتع، ٢/ ٦٩٠.

(٤) صَالِحُ بنُ زيادِ بن عبيدِ اللَّه، أبو شُعيبِ السُّوسي أخذَ القراءةَ عرضاً وسمَاعاً على أبي محمد اليزيدي وروى عنه الحسينُ بنُ عليٍّ الخياط وكان مقرئاً ضابطاً ثقةً من أَجَلِّ أصحابِ اليزيدي. توفي ١٦١ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ٤٦ وغاية النهاية ١/ ٣٣٢ والنشر، ١/ ١٣٤.

(٥) يحيى بنُ المباركِ بن المغيرة المقرىء صاحبُ أبي عمرو أَخذَ عن الخليل وروى عنه ابنه محمد، وَخَلْقٌ كثير وكان عالماً باللغة والنحو وأخبار الناس ألف كتاب النوادر في اللغة والمقصور والممدود والنقط والشكل توفي ٢٠٢ هـ. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٨١ والنشر ١/ ١٣٤ والبغية، ٢/ ٤٠.

(٦) النشر، ١/ ٢٩٣ والاتحاف، ٢٤.

(٧) من الآية ٦٢ من سورة النور.

(٨) من الآية ٢٨ من سورة الأحقاف وهي للكسائي. انظرالكشف، ١/ ١٥٣ والاتحاف، ٣٩٢.

ذِكْرُ إدغَامِ اللاَّم [1]

وهي إنْ كانت المعرِّفةَ فهي لازمٌ إدغامها في مثلِها، وفي ثلاثةَ عشرَ حرفاً وهي: الطَّاءُ، والـدَّالُ، والتَّاءُ، والظَّاءُ، والـذَّالُ، والثَّاءُ، والصَّادُ، والسيـنُ، والـزايُ، والشينُ، والضَّادُ، والنونُ، والرَّاءُ، لأَنَّ هذه الحروفَ منها أحدَ عشَر حرفاً من طَرَفِ اللِّسانِ، واللاَّمُ مِنْ طَرَفِ اللِّسان، ومنها حرفَانِ يخالطان طرف اللِّسانِ وهما الضَّادُ والشينُ، لأَنَّ الضَّادَ استطالت حتَّى اتصلت بموضعِ اللاَّمِ، والشين كذلك.

وإن كانت اللاَّمُ غير المعرِّفةِ نحو: لام هَلْ وبَل فإدغامها في هذه الحروفِ جائزٌ وليسَ بواجبٍ ويتفاوتُ جَوازُه حُسْناً وقُبْحاً وتوسُّطاً بَيْنَهُما علَى حَسبِ القربِ من اللاَّم بمجاورةٍ أو صفةٍ فإنَّه كُلَّما قَرُبَ الحَرْفُ مِنَ اللاَّمِ بنحو ذلك كَانَ إدغَامُ اللاَّم فيه أَقوى إلاَّ أَن يمنَع مانعٌ. **أما الأحسَنُ** فإدغام اللاَّمِ في الرَّاءِ لأَنَّها أقربُ هذه الحروف إليها نحو: هل رأيتَ [2]، وأما الأقبَحُ فإدغام اللاَّم في النون نحو: هل نخرجُ وإنما كان قبيحاً مع مقاربتهما؛ لخروجِ اللاَّم بإدغامها في النونِ عَنْ نظائِرِهَا، وذلكَ لأَنَّ النونَ تُدْغَمُ في حروفٍ من جملتها اللامُ كما سنذكر في إدغامِ النون وليس شيءٌ من تلكَ الحروفِ يُدْغَمُ/ في النون إلاَّ اللاَّمُ، فلما خرجَتْ عَنْ نَظَائِرِهَا في ذلك كَانَ قبيحاً، ١٥٥/ظ وأَمَّا الأوسط بَيْنَ الحسنِ والقبحِ، فهو إدغام اللاَّم في باقي الحروفِ المذكورة، نحو **﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾** [3] في قراءة الكسائي [4] بإدغام لاَمِ هَلْ في الثاءِ، ونحو ما أنشدَ سيبويهِ [5]:

فَــذَرْ ذَا ولَكــن هَتُّعِيْــنَ مُتَيَّمــاً ... عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخرَ اللَّيلِ نَاصِبِ

يُريدُ هَلْ تُعينُ فأدغمَ اللاَّمَ في التَّاءِ، ونحو ما أنشد أيضاً [6]:

---

(١) المفصل، ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٥٧ والممتع، ٢/ ٦٩٣ والكشف، ١/ ١٥٣.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المطففين.

(٤) الكشف ١/ ١٥٣ والاتحاف، ٣٥ وانظر الكتاب ٤/ ٤٥٩ والممتع، ٢/ ٦٩٣.

(٥) البيت لمزاحم العقيلي، ورد منسوباً له في الكتاب ٤/ ٤٥٩ وشرح المفصل، ١/ ١٤٢.

(٦) البيت لطريف بن تميم العنبري، نسب له في الكتاب، ٤/ ٤٥٨ وشرح المفصل، ١٠/ ١٤٢ والممتع، ٢/ ٦٩٤.

تَقُــولُ إذا أَهْلَكْــتُ مــالاً لِلَــذَّةٍ   فكيهــةُ هَشَّــيءٌ بكفَّيــكَ لائِــقُ

أي هل شيءٌ فادغم اللاَّم في الشين، وفكيهةُ اسمُ امرأةٍ، ومعنى لائق باق، ولا يدغم في اللاَّم إلا مثلُها، والنونُ نحو: هَلْ لكَ ومَنْ لك وإدغامُ الرَّاءِ في اللاَّم لَحْنٌ كَذا قالَ في المفصَّلِ، وهو مَذْهَبُ سيبويهِ والخليلِ [1] قَالَ السَّخَاوي: وقَدْ أَدغم أبو عمرو الرَّاءَ في اللاَّم [2] فيما يزيدُ عَنْ ثمانينَ مَوضعاً في القرآن الكريم، وأبو عمرو حجَّةٌ فيما يَنقُل وفيما يَقْرأُ فيجبُ الرجوعُ إليه في ذلك [3].

ذِكْرُ إدغَامِ الرَّاءِ [4]

وهي لا تُدغمُ إلاَّ في مثلِها كقولهِ تَعالَى: ﴿واذْكُرْ رَبَّكَ﴾ [5] وهو مَذْهَبُ البصريينَ [6] فإنَّه لا يجوزُ عِنْدَهُم إدغَامُ الرَّاء في غيرها لِمَا فيها مِنَ التكرير، لأنَّ الإدغَامَ يذهبه، وأبو عمرو يُدغِمُها في غيرها فإنه أدغمَها في اللام في نحو ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [7] وقد تقدَّم في اللاَّم [8] أنه أدغَم الرَّاءَ في اللاَّم فيمَا يزيدُ عَنْ ثمانينَ موضعاً في القرآن الكريم، وأمَّا الإدغامُ في الراء فتدغَمُ فيها اللاَّمُ والنونُ فاللاَّمُ كقولِه تعَالَى: ﴿كيفَ فَعَلَ ربُّكَ﴾ [9] والنونُ ﴿وإذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم﴾ [10].

---

(١) الكتاب، ٤/٤٤٨.

(٢) الكشف، ١/١٥٧ والاتحاف، ٢٩.

(٣) وقد دفع ابن الأنباري ما قيل عن أبي عمرو بقوله: فأمَّا ما رُويَ عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام في قوله عز وجل: نغفر لكم خطاياكم فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ولعل أبا عمرو أخفى الرَّاء فخفيَ على الراوي فتوهمه إدغاما. انظر أسرار العربية، ٤٢٥.

(٤) المفصل، ٤٠٠.

(٥) من الآية ٤١ من سورة آل عمران. وانظر الاتحاف، ٢٤.

(٦) شرح المفصل، ١٠/١٤٣.

(٧) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٨) بعدها في الأصل إلا.

(٩) من الآية ٦ من سورة الفجر، وهي لأبي عمرو وهشام وحمزة والكسائي، الاتحاف ٢٧١ وانظر الكشف، ١/١٥٨ والنشر، ١/٢٩٣.

(١٠) من الآية ٧ من سورة إبراهيم.

ذِكْرُ إدغَامِ النونِ [١]

ولهَا في الإدغام وعدمِه معَ الحروف أَربعُ أحوالٍ، وهي: الإدغامُ والبيَانُ والقَلْبُ إلَى الميم، والإخفاء [٢].

أما الحَالَةُ الأُولى: وهي إدغامُها فتدغمُ النونُ في حروفٍ ستةٍ يجمعها قولك: يَرْمَلُونَ كقولك مَنْ يقول، ومِنْ رَاشِدٍ، ومِنْ مُوسى، ومَنْ لَك ومَنْ وافدٌ؟ ومَنْ نُكرم؟ أَمَّا إدغامُ النونِ في مثلها فلا إشكالَ فيه لاتِّحاد المخرج [٣] وأما في الخمسةِ الباقية، فأُدغمت في الراء واللاَّمِ لفرط تجاورهما في المخرجِ، ولذلك كان إدغامُها معهما أحسن من البيانِ، وأُدغمت في الميم وإن كانَتْ مِنْ حروفِ الشفة لمشاركَتِها لَها في الغنَّةِ، وأَمَّا في الياءِ والواو فلأَنَّ النونَ بمنزلةِ حروفِ المَدِّ.

وتُدغَمُ النونُ في الحروفِ المذكورةِ علَى ضَرْبَيْنِ: إدغام بغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ، أَمَّا إدغامُها بغنَّةٍ، وهي صوتٌ مِنَ الخيشوم يتَبعُ الحرفَ فلأَنَّ النونَ لها غنَّة في نفسِهَا فأبقوها في الإدغام ليكونَ لها أثرٌ من صوتِهَا، وأَمَّا بغيرِ غُنَّةٍ فبأن تصير مع الرَّاءِ راءً، ومعَ اللاَّمِ لاماً ومعَ الواوِ واواً إلَى آخر الحروفِ المذكورة [٤] هذا إذا لم يعرضْ ما يمنَعُ مِنَ الإدغام كما تقدَّم من عدَمِ الإدغام في نحو: شاةٍ زَنْماء، وغَنَم زُنْم.

١٥٦/و وأَمَّا الحَالَةُ الثانية: وهي بيانُها فتبينُ النونُ معَ الهمزةِ والهاءِ/ والعينِ والحاءِ والغينِ والخاءِ كقولك: مِنْ أَجلِكَ ومِنْ هانيءِ ومِنْ عندكَ ومَنْ حَملك؟ ومَنْ غيَّركَ؟ ومنْ خالَفك فتبيَّنُ مع حروفِ الحَلْقِ الستة المذكورةِ ولا تُخْفَى ولا تُدْغَم، ووجَبَ البيانُ لتباعدِ هذه الحروف عَنِ النونِ أقصى البُعْدِ [٥] لكن في بعضِ اللُّغاتِ أُجريتِ الغينُ والخَاءُ مجرَى حروفِ الفَم فأخفَوا النونَ معهما كقولك: مُنْخُلٌ ومُنْغلٌ، والبَيَانُ أحسنُ لأنَّهما من حروفِ الحَلْقِ [٦].

---

(١) المفصل، ٤٠٠.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٥٢.

(٣) النشر، ١/ ٢٩٤.

(٤) حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٤٩.

(٥) الكتاب، ٤/ ٤٥٢ وشرح المفصل، ١٠/ ١٤٤.

(٦) الكتاب، ٤/ ٤٥٥ والمقتضب، ١/ ٢١٦.

وأمَّا الحالةُ الثالثةُ: وهي قلبُها فتقلب النونُ إلَى الميم قَبْلَ الباءِ كقولِكَ في شنباءَ: شمباءُ وفي عَنْبَرٍ: عَمْبَرٌ، لأَنَّ النونَ لمَّا اجتمعت معَ البَاءِ وهي بعيدةٌ عنها في المخرجِ ومباينةٌ لهَا في الخواصِّ لم يمكن الإدغامُ ففروا إلَى حرفٍ من مخرج الباءِ وهو الميمُ وجَرَى ذلك مَجْرَى الإدغام (١).

وأمَّا الحالةُ الرابعة: وهي إخفاؤها فتُخفى النونُ مع باقي الحروف بَعْدَ الحروفِ المتقدمة الذكر فتُخفَى في خمسة عشر حرفاً، ويجمعها أوائلُ كَلِمِ هذا البيت (٢):

تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زِيدَ في ضَنى كَمـا ذَاقَ طَيْـرٌ صِيـدَ سُـوءاً شَبَـا ظُفُـرْ

وهي تاءٌ، جيمٌ، دَالٌ، قافٌ، ثاءٌ، زايٌ، فاءٌ، ضادٌ، كافٌ، ذالٌ، طاءٌ، صادٌ، سينٌ، شينٌ، ظاءٌ. قال أبو عثمانَ المازني: وبَيَانها معَ حروفِ الفَمِ لَحْنٌ لما ذكرناه مِنَ التقارب في المخرج (٣).

ذِكْرُ إدغام الطَّاءِ، والدَّالِ، والتَّاءِ، والظَّاءِ، والذَّالِ، والثَّاءِ (٤)

وهذه الستةُ يُدْغَمُ بَعْضُها في بعضٍ لِمَا بَيْنها مِنَ التقاربِ، لأَنَّها مِنْ طَرَفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثنايا فلذلك لم يمتنع إدغامُ بَعْضِهَا في بعضٍ، وتُدْغَمُ هذه الستةُ أيضاً في حروفِ الصفير التي هي: الصَّادُ والذَّالُ والسين مِنْ غيرِ أن يدغم شيءٌ مِنْ حروفِ الصفيرِ في شيءٍ مِنْ هذهِ الستة المذكورةِ، لئلا يذهبَ مَا فيها (٥) مِنَ الصفيرِ لكن تُدْغَمُ بعضُ هذهِ الثلاثة في بعضٍ أَعني حروفَ الصفير، ومن هذه الحروفِ حروفُ الأطباقِ وهي: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ والظَّاء فإذا أُدغمت فالقياسُ أن يتركَ الإطباقُ علَى حاله كقولك: أضبط داوودَ، واحفَظ ذَهَبك، واحفظ صَديقَك لئلا يذهبَ الحرفُ في الإدغامِ ويذهبَ إطباقه (٦) ومعنَى ظهورِ الإطباق أَنْ يُؤْتَى بالتشديدِ متوسطاً ليظهرَ الإطباقُ كما تقدَّمَ في النونِ من أنَّ النونَ الساكنةَ تُدْغَمُ مَعَ إبقاءِ غنَّتها، والقُرَّاءُ السَّبعةُ

(١) الكتاب، ٤/ ٤٥٣ وشرح المفصل، ١٠/ ١٤٥.
(٢) لم أهتد إلى قائله وانظره في شرح الأشموني، ٤/ ٣٥٤.
(٣) الكتاب، ٤/ ٤٥٣ وإيضاح المفصل، ٢/ ٥٠٦.
(٤) المفصل، ٤٠١.
(٥) في الأصل قبلها.
(٦) الممتع، ٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٤ وشرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

علَى ذلك في الطَّاءِ معَ التاء [١] في نحو ﴿فَرَّطْتُ﴾ [٢] وَ﴿أَحَطْتُ﴾ [٣] و﴿بَسَطْتَ﴾ [٤] وأَمَّا إذهابُ الإطباقِ فمعناهُ أن تُذْهِبَ الطَّاء مثلاً حتى تجعلَها كالدَّالِ، كقولك في اخْطُطْ دَالاً، أخطُدَّالاً لكنَّ الأقيَس تبقيةُ الإطباق [٥].

ذِكْرُ إدغَام الفاءِ [٦]

وهي لا تُدْغَمُ إلاَّ في مثلِها كقولِه تعَالَى: ﴿وما اخْتُلِفَ فيهِ﴾ [٧] لكن جَاءَ إدغامُها في غيرِهَا فإنَّها أُدغمت في البَاءِ في قراءةِ الكسائي في قولِه تَعالى: ﴿يَخْسِفْ بِهِمْ﴾ [٨] وهو عِنْدَ النُّحاةِ ضعيف [٩] / وتُدْغَمُ في الفَاءِ الباءُ للتقارب كقولِكَ في اضربْ فُلانا: اضْرُ فّلاناً، وإنَّما جَازَ عندَ النُّحاةِ إدغَامُ البَاءِ في الفَاءِ مِنْ غيرِ عَكْسٍ لأَنَّ البَاءَ بَعدتْ مِنْ حروفِ الفَم، والفَاءَ هي الأَدْنَى إليها، والأَبْعَدَ عَن حروفِ الفَم يُدْغَمُ في الأقربِ إلَيه مِنْ غيرِ عكسٍ [١٠]. ١٥٦/ظ

ذِكْرُ إدغَام الباءِ [١١]

وهي تُدْغَمُ في مثلها في نحو قراءة أبي عمرو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [١٢] وتُدْغَمُ في الميمِ وفي الفَاء [١٣] نحو ﴿يعذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٤]، ﴿واذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ

---

(١) النشر، ١/ ٢٨٧ والاتحاف، ٢٤.

(٢) من الآية، ٥٦ من سورة الزمر ونصُّها: أن تقولَ نفسٌ يا حسرتي على ما فرطت في جنب اللّه.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النمل ونصُّها: فمكثَ غيرَ بعيدٍ فقال: أحطتُ بما لم تُحِط به وجئتك من سبأ بنبأ يقين.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة المائدة ونصُّها: لئن بَسَطْتَ إليَّ يدكَ لتقتلني...

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ١٤٦.

(٦) المفصل، ٤٠١.

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران وانظر النشر ١/ ٢٨١ والاتحاف ٢٢.

(٨) من الآية ٩ من سورة سبأ، وانظر الصفحة ٣٢١، والكشف، ١/ ١٥٦ والاتحاف، ٢٩.

(٩) قال ابن عصفور في الممتع، ٢/ ٧٢٠ ولا يحفظُ ذلكَ من كلامهم وهو معَ ذلك ضعيفٌ في القياس لِمَا فيهِ من إذهاب التفشي الذي في الفاء. وانظر البحر ١١/ ٢٦١.

(١٠) شرح المفصل، ١٠/ ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١١) المفصل، ٤٠١.

(١٢) من الآية، ٢٠ من سورة البقرة، وانظر النشر، ١/ ٣٠٠ والاتحاف، ٢٢.

(١٣) وذلك في قراءة أبي عمرو والكسائي، وانظر الكشف ١/ ١٥٥ والنشر، ١/ ٢٨٧ والاتحاف، ٩.

(١٤) من الآية ٤٠ من سورة المائدة.

مِنهُمْ﴾ (١)، ولا يُدْغَمُ فيها إلاَّ مثلُها إلاَّ مَا سَبق في ﴿يَخْسِفْ بهم﴾ (٢).

ذِكْرُ إدغَام الميم (٣)

وهي لا تُدْغَمُ إلاَّ في مثلِهَا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿فتَلقَّى آدَمُ مِنْ ربِّه﴾ (٤) وأُدغمت في مثلِهَا في القرآنِ الكريم في مائةٍ وسبعةٍ وثلاثينَ موضعاً، ولا تُدْغَمُ في غيرِهَا لِمَا فِيهَا من زيادَةِ الغُنَّةِ ولكن تُخْفَى عِنْدَ البَاءِ (٥) نحو قولهِ تَعَالَى: ﴿أَعْلَم بالشَّاكرينَ﴾ (٦) وعبَّر (٧) عنه اليزيدي عن أَبي عمرو بالإدغام، وليس بإدغامٍ في الحقيقةِ (٨) وتُدْغَمُ في الميم النونُ والباءُ أما النونُ فكقولك: عَنْ مَالك وكقولهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يتسَاءلُونَ﴾ (٩) وأَمَّا إِدغام البَاءِ فيها فكما سَبَقَ مِنْ قولَهِ تَعَالَى: ﴿يعذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (١٠) وقوله تعالى: ﴿يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ (١١).

القَوْلُ علَى تَاءِ افتعلَ وتَاءِ استفْعَلَ وتَاءِ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ

ذِكْرُ تَاءِ افتعَلَ (١٢)

ولها أحكام:

فمنها: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا تَاءٌ مثلها نحو: اقتَتَلَ القَومُ فإذَا وقعتْ كَذلِكَ جَازَ فيها

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٩ من سورة سبأ، وانظر الصفحة ٣٢١.

(٣) المفصل، ٤٠١.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة البقرة، وانظر النشر، ١/ ٢٨٢ والاتحاف، ٢٢.

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ١٤٧.

(٦) من الآية ٥٣ من سورة الأنعام والتلاوة: أليس اللّه بأعلم بالشاكرين.

(٧) غير واضحة في الأصل.

(٨) قال ابن عصفور في الممتع، ٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٠ ويحكى عن البصريين أن أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك فيرى من يسمعه ممن لا يضبط سمعه أنه أسكن الحرف الأول وإن كان لم يسكن.

(٩) من الآية ١ من سورة النبأ.

(١٠) من الآية ٤٠ من سورة المائدة، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي. الاتحاف، ٥٩.

(١١) من الآية ٤٢ من سورة هود، وهي لأبي عمرو والكسائي، الكشف، ١/ ١٥٦ والاتحاف، ١.

(١٢) المفصل، ٤٠١.

البَيَانُ والإدغامُ أما البَيَانُ فلأَنَّه وإنِ اجتمعَ المثْلانِ في كلمةٍ واحدَةٍ لكنَّهما بمنزلَةِ المنفصلَيْنِ، لأَنَّ تَاءَ افتعَل ليسَ بلازمٍ أَنْ يكونَ بَعْدَها مثلُها أَبداً، كما في اجتمعَ واستمعَ وانتصرَ ونحوها، فلمَّا لم يلزم ذلك أَشبهتا المنفصلَيْنِ فجَازَ الإظهارُ وأَما الإدغامُ فلاجتماع المثلَيْن في كلمةٍ واحدةٍ ولم يمنع مانعٌ من الإدغامِ وسبيله أَنْ تسكِّنَ التاءَ الأولَى من اقتتلُوا وتلقيَ فتحتَها على القَافِ وتدغمَ التاءَ في التاءِ فتسقط ألفُ الوصلِ للاستغناءِ عنها بتحريك القاف فتقول: قَتَّلُوا القومَ بفتحِ القَافِ وتقولُ في يَقْتتِلونَ المضارعِ يَقتِّلُون، والعَمَلُ فيه كالعَمَلِ في الماضي [(١)] ومنهم من يحذفُ حركةَ التَّاءِ الأُولَى [(٢)] ويدغمُهَا مِنْ غيرِ نَقْلِ الحركةِ إلَى القافِ فيلتقي ساكنانِ القافُ والتاءُ الأُولى المدغمة فتحركُ القافَ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنين فتسقطُ همزةُ الوصلِ لتحرُّكِ القَاف فتقول: قِتَّلوا يقِتِّلُون بكسرِ القافِ فيهما، وتَقُولُ في مصدرها: قِتَّالاً والأَصْلُ اقتِتالاً فَنَقَلُوا وأَدغَمُوا كما قلنا صَارَ: قِتَّالاً، وتقول في مُقْتَتِلُونَ علَى لغَةِ الفتح مُقَتِّلُونَ بفتحِ القَافِ وعلَى لُغَةِ الكَسْرِ مُقِتِّلُونَ بكسرِ القَافِ ويجوزُ أيضاً مُقُتِّلُونَ بضَمِّ القَافِ إتباعاً لضمَّةِ الميم [(٣)] كَمَا قرأ [(٤)] بَعْضُهُمْ ﴿مُرُدِّفِينَ﴾ [(٥)] بضَمِّ الرَّاءِ إتباعاً لضمَّةِ الميمِ وهي قراءةٌ لأهلِ مَكَّةَ، والأصل: مُرْتَدِفِيْنَ.

ومنها: أَنَّ تاءَ الافتعَالِ تُقْلَبُ إلَى غيرِهَا إذَا وقعَتْ بَعْدَ تسعةِ أَحرفٍ أعني أن تكونَ فاءُ افتعلَ حرفاً منها وهي:

١ ـ الطَّـاءُ ٢ ـ الظَّـاءُ/ ٣ ـ الصَّـادُ ٤ ـ الضَّـادُ ٥ ـ الـدَّالُ ٦ ـ الـذَّالُ ٧ ـ الـزَّاي ١٥٧/و
٨ ـ الثَّاءُ ٩ ـ السينُ، لكنَّ انقلابَ تاءِ الافتعالِ بَعْدَ الحروفِ التسعةِ المذكورةِ علَى ثلاثةِ أوجهٍ: فإنَّ تاءَ افتعلَ لهَا معَ الأربعةِ الأُوَلِ من هذهِ التسعةِ حكمٌ، ومعَ الثَّلاثةِ التاليةِ للأربعةِ حكمٌ آخر، ومع الحرفَيْنِ الباقِيَيْنِ مِنَ التسعةِ حكمٌ آخر كما سيذكر مفصَّلاً.

---

(١) الممتع، ٢/ ٦٣٨.

(٢) المفصل، ٤٠١.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ١٤٧ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٥١.

(٤) رواها الخليل عن بعض المكيين، المحتسب، ١/ ٢٧٢ والبحر، ٤/ ٤٦٥ وفي الكتاب، ٤/ ٤٤٤ وحدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون: مُرِدِّفين، فمن قال هذا، فإنه يريد مرتدفين.

(٥) من الآية ٩ من سورة الأنفال.

ذِكْرُ حُكْمِ تَاءِ افتَعَلَ مَعَ الأَحرفِ الأَربَعَةِ الأُوَلِ وهي: الطَّاءُ والظَّاءُ والصَّادُ والضَّادُ [(١)]

وهو أنَّ فاءَ افتعلَ إذا كانت أحدَ هذه الأربعة وبَعْدَهَا تاء افتعلَ وجبَ قَلْبُ تاءِ افتعل طاءً كاطَّلبَ واظْطَلم واصْطَبر واضْطَرَبَ والأصلُ: اطْتَلَبَ واظْتَلَم واصْتَبَر واضْتَرَبَ، فقلبت تاءُ افتعلَ طاءً لموافقةِ الطَّاءِ هذه الحروفَ في الاستعلاءِ والإطباقِ ومقاربَتِهَا للتاءِ في المخرج، ثُمَّ لهذهِ الطَّاءِ المنقلبةِ عَنْ تَاءِ افتَعَلَ مَعَ هَذِهِ الحُروفِ الأربعةِ أحكامٌ أُخَرُ، أَمَّا مَع الطَّاءِ فتُدْغَمُ ليسَ إلاَّ كاطَّلبَ، وأَمَّا مع الظَّاء فتبيَّنُ وتدغَمُ أَمَّا بَيَانُها فنحو: اظْطَلم، وأَمَّا إدغَامُها فيكونُ بقَلْبِ كلٍّ منهما إلَى صَاحِبَتِهَا أعني بقلبِ الظَّاءِ المعجمَةِ إلَى الطَّاءِ كاظَّلَمَ بظِاءٍ مهمَلَةٍ مشدَّدَةٍ وتُقلَبُ الطَّاءُ المهمَلَةُ إلَى الظَّاءِ اظَّلم بظِاءٍ معجمَةٍ مشدَّدَةٍ وإنَّما قُلبت كلٌّ منهما إلَى الأُخرى لِمَا بَيْنَ الطَّاءِ والظَّاءِ مِنَ الاتفاقِ في الاستعلاءِ والجهرِ [(٢)] ويُنْشَدُ بيتُ زهيرٍ [(٣)] علَى هذه الأوجه الثلاثة وهو:

هُــو الجَــوادُ الــذي يُعْطِيـكَ نَـائِلَـهُ عفــواً ويُظْلَــمُ أَحيَــانــاً فَيَظْطَلِــمُ

بالطَّاءِ والظَّاءِ وبظَاءٍ معجمَةٍ مشدَّدةٍ، وبطَاءٍ مهمَلَةٍ مشدَّدةٍ، وأَمَّا معَ الضَّادِ فكذلك تُبيَّنُ وتُدْغَمُ أَمَّا بَيَانُهَا فنحو: اضْطَرَبَ وأَمَّا إدغامها فبقَلبِ الطَّاءِ ضَاداً وإدغامِ الضَّـادِ فيهـا فتقـول: اضَّـرَبَ ولا يجـوز اطَّـربَ بقلـبِ الضَّـادِ طَـاءً لأَنَّ الضَّـادَ حَـرْفٌ مستطيلٌ، فلو أُدغمَ في الطَّاءِ لذهـب ما فيه من ذلك، وحكى سيبويه على طريق الشذوذ قلب الضاد طاءً وإدغامه في الطاء في قولِهم: اطَّجع في اضْطَجَعَ وهو غريبٌ مثلما أَبدَلُوا مِنَ الضَّادِ لاماً فقالوا: الطَجَعَ في اضْطَجع [(٤)] وأَمَّا معَ الصَّادِ فكذلك تُبَيَّنُ وتُدْغَمُ أما البَيَانُ فنحو: اصْطَبَر وأَمَّا الإدغامُ فبقَلْبِ الطَّاءِ صَاداً كقولك: مُصَّبرٌ

---

(١) المفصل، ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢) الخصائص، ٢/ ١٤١.

(٣) ورد في ديوانه، ١٥٢ وورد منسوباً له في الكتاب، ٤/ ٤٦٨ وشرح المفصل، ١٠/ ١٤٩ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٥٣ والدرر، ١/ ٣٥٤ وشرح الشواهد، ٤/ ٣٣١ وشرح التصريح، ٢/ ٣٩١ وورد من غير نسبة في الخصائص، ٢/ ١٤١ وشرح الشافية، ٣/ ٢٨٩ وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣١.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٧٠ ـ ٤٨٣.

في مُصْطَبِرٌ، واصَّفَى في اصطفى واصَّلَى في اصْطَلَى، وقُرِيءَ [1] ﴿أَنْ يَصَّلِحَا﴾ [2] ولا يجوزُ أَنْ تقولَ في اصَّبرَ ومُصَّبر: اطَّبر ومُطَّبر، بقَلْب الصَّادِ طاءً وإدغامِهَا في الطَّاءِ لأجلِ ما في الصَّادِ مِنَ الصَّفيرِ الذي يُذهِبُ بالإدغام [3].

ذِكْرُ حُكْم تَاءِ افتعَلَ معَ الأحرفِ الثلاثةِ مِنَ التِّسعَةِ التالية للأربَعَةِ المتقدِّمَةِ وهُنَّ الدَّالُ والذَّالُ والزَّاي [4]

وهو أَنَّ فَاءَ افتعَلَ إذا كانت أحدَ هذه الثلاثة وبَعْدَهَا / تاءُ افتعَلَ وجَبَ قَلْبُ تاءِ ١٥٧/ظ افتعَلَ دَالاً، لأَنَّ هذه الحروفَ الثلاثةَ مجهورةٌ والتاءَ مهموسةٌ فجيءَ بحرفٍ يوافِقُ التاءَ في مخرجهِ ويوافقُ هذهِ الحروفَ في الجَهْرِ وهو الدَّالُ، ثُمَّ لهذه الدَّالِ المنقلبةِ عَنْ تَاءِ افتعَلَ مَعَ هذهِ الحروفِ الثلاثة أَحكامٌ:

أَمَّا مَعَ الدَّالِ فتدغَمُ لا غير كقولكَ: ادَّانَ والأَصْلُ: ادْتَانَ فقلبت التاءُ دالاً وأُدغمت الدَّالُ في الدَّالِ [5].

وأَمَّا معَ الذَّالِ فالأقوى أن تدغمَ مع جوازِ البيَانِ أَمَّا إدغامُها فَعَلى وجهَيْنِ:

أحدهما: أنْ تقولَ في مُذْدكرٍ: مُدَّكرٌ بدالٍ مهمَلَةٍ مشدَّدَةٍ لأَنَّ الأَصل مُذْتَكِرٌ فقلبت التاءُ دالاً معَ الذَّالِ فَبقيَ مُذْدَكِرٌ بذَالٍ معجمَةٍ ثُمَّ دالٍ مهمَلةٍ فقلبتَ الأولَ إلى الثاني وأَدغمتَ الدَّالَ في الدَّالِ فبقي مُدَّكرٌ.

وثانيهما: عكسه كقولك: مُذَّكِرٌ بذالٍ معجمَةٍ مشدَّدةٍ وذلك بقَلْبِ الثاني إلى لَفْظِ الأولِ، أعني بِقَلْبِ الدَّالِ المهملَةِ ذَالاً معجمةً وإدغام الذَّالِ في الذَّالِ فيبقى مُذَّكِرٌ، ولكنَّ الأقيسَ أن يُدْغَم الأَولُ في الثاني أعني مُدَّكرٌ بدَالٍ مهمَلةٍ [6] وأَمَّا بَيَانُها

---

(١) وهي قراءة عاصم الجحدري المحتسب، ١/٢٣٠١ وفي الكتاب، ٤/٤٦٧ وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ (الآية).

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء، وفي الأصل إلا أن.

(٣) شرح المفصل، ١٠/١٥٠.

(٤) المفصل، ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٥) الكتاب، ٤/ ٤٧٠.

(٦) الكتاب، ٤/٤٦٩ ـ ٤٧٧.

فَقَدْ حَكَى أبو عمرو عَنِ العربِ أنَّهم يقولون: اذْدَكَر ومُذْدَكِرٌ وأنشد: [١]

تُنْحي عَلَى الشَّوكِ جُرَازاً مِقْضَبا وَالهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبا

والجُرَازُ المِقضبُ: السيفُ القَطَّاعُ، والهَرْمُ جَمْعُ هَرْمَةٍ وهو ضَرْبٌ من الحَمْضِ.

وأَمَّا مَعَ الزاي فتبيَّنُ [٢] وتُدْغَمُ أيضاً، أمَّا بَيَانُهَا فنحوُ قولِكَ: ازْدَانَ لأَنَّ الدَّالَ تُوافِقُ الزايَ في الجهرِ، وأما إدغامُهَا فنحوُ قولِكَ: إزَّانَ فتُقْلبُ الدَّالَ زاياً وهو من قَلْبِ الثاني إلى لفظِ الأول والإظهارُ حَسَنٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وازْدُجِر﴾ [٣].

ذِكرُ حُكمِ تَاءِ افتعَلَ مَعَ الحرفَيْنِ البَاقِيَيْنِ مِنَ التِّسعَةِ وهُمَا: الثَّاءُ والسينُ [٤]

أَمَّا إذا كَانَ ما قَبْلَ تَاءِ افتعلَ ثاء فإنَّه يجبُ إدغامُ فاءِ افتعلَ في تاءِ افتعلَ ليس إلاَّ، بَقْلبِ كلِّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتِهَا فتقول في نحو: مُثْتَرِدٍ وهو مفتعلٌ من الثَّرِيدِ: مُثَّرِدٌ بثاءٍ مثلثةٍ مشدَّدةٍ بقلبِ الثاني إلَى الأولِ والأَصْلُ: مُثْتَرِدٌ فقلبت تاءُ افتعلَ ثاءً وأُدغمت الثَّاءُ فيها صار: مُثَّرِدٌ وتقولُ أيضاً: مُتَّرِدٌ بتاءٍ مثَّناةٍ مشدَّدةٍ بقَلْبِ الأولِ إلَى الثاني على نحو ما ذكر [٥] ونَقَلَ السَّخَاوي وجهاً ثالِثاً: وهو الإظهارُ فقَالَ: يجوزُ مُثْتَرِدٌ قَالَ: وجَازَ الإظهارُ لأَنَّهُمَا ليسَا بمثلَيْنِ وهو يُخَالِفُ ما في المفصَّلِ فإنه قَالَ: يُدْغَمُ ليس إلاَّ [٦] والأقيسُ مِنْ ذلك إدغامُ الأولِ في الثاني أعني مُتَّرِد بتاءٍ مثَّنَاةٍ مشدَّدةٍ، ومن ذلك: اثَّارَ واتَّارَ وهو افتعلَ مِنَ الثَّأر والأَصلُ اثْتَارَ فمَنْ قَالَ: اثَّارَ قَلَبَ الثانيَ إلى الأول ومَنْ قَالَ: اتَّارَ قَلَبَ الأولَ إلَى الثاني.

١٥٨/و **وأَمَّا إذا** كَانَ مَا قَبْلَ تاء افتعَلَ سيناً [٧] فيجوزُ في تاءِ افتعَلَ / أن تبيَّنَ وأن تدغمَ أمَّا

(١) الرجز لأبي حكاك ورد منسوباً له في الممتع، ١/٣٥٨ والمقرب، ٢/١٦٦ وورد من غير نسبة في شرح المفصل، ١٠/ ١٥٠ واللسان، ذكر، وشرح الأشموني، ٤/ ٣٣٢ وحاشية الصبان، ٤/ ٣٣٢.

(٢) في الأصل فبين.

(٣) من الآية ٩ من سورة القمر، ونصها: فكذَّبوا عَبْدَنا وقالوا مَجْنُونٌ وازْدُجِرْ.

(٤) المفصل، ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٥) في الكتاب، ٤/٤٦٧، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مثترد، وهي عربية جيدة والقياس مترد.

(٦) المفصل ٤٠٢ وشرح المفصل، ١٠/ ١٥١.

(٧) المفصل، ٤٠٣.

بَيَانُها فنحو قولِكَ: مُسْتَمِعٌ وجَازَ البَيَانُ لأنَّهما جنسانِ [١] وأمّا الإدغامُ فهو بقَلبِ التَاءِ سيناً نحو: مُسَّمِع وهو مثلُ: مُصَّبِرٍ فقلَبُوا الثاني إلى لفظِ الأول ولم يجزْ فيهِ مُتَّمعٌ بقَلْبِ الأول إلَى الثَّاني لأجلِ الصفيرِ الذي فيه.

ذِكْرُ تشبيهِ تَاءِ الضَّميرِ في فَعَلْتُ بتَاءِ افتعَلَ [٢]

وقد شَبَّهَ بَعْضُ العَرَبِ ممن تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُه [٣] تَاءَ الفعلِ في فَعَلْتُ بتاءِ الافتعالِ، فَفُعِلَ بِهَا مع الحروفِ المتقدمةِ الذكر ما فُعِلَ بتاءِ الافتعالِ معها [٤] فَقَلَبُوا تاءَ فَعَلْتُ طاءً مع الطَّاءِ فَقَالُوا في خَبَطْتُ: خَبَطُّ قَالَ الشَّاعِرُ: [٥]

وفــي كُــلِّ حــيٍّ قَــدْ خَبَــطَّ بِنعمَــةٍ ....

أي خَبَطْتُ، وقَالُوا في مَرِضْتُ: مَرَطُّ فَقَلَبُوا تاءَ الفاعلِ طاءً مع الضَّاد وأَدْغَمُوا الضَّادَ في الطَّاء، وقَالُوا في حِصتُ عينَه: حصطٌّ، فقلَبُوا تَاءَ الفاعلِ طَاءً مع الصَّادِ كمَا قَلَبُـوا تَـاءَ الافتعـالِ فـي مُصْطَبـر، والحَـوْصُ الخيـاطَـة يُقـالُ: حِصْـتُ عيـنَ البـازي أَحُوصُها [٦] وقَالُوا في فُزْتُ: فُزْدُ، فقلَبُوا تَاءَ الفاعلِ دالاً مع الزاي كما قُلبت في ازْدَانَ وقَالُوا في عُدْتُهُ: عُدُّهُ وفي نقدته: نقدّه، فَقَلَبُوا تَاءَ الفاعلِ دَالاً مع الدَّالِ في ذلك. قَالَ سيبويهِ: [٧] وأَعرَبُ اللُّغتَيْنِ وأجودُهما أن لا تُقْلَبَ هذهِ التَّاءُ لكونها

---

(١) اختلف مخرجاهما، شرح المفصل، ١٠/ ٢٥١.

(٢) المفصل، ٤٠٣.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٧١.

(٤) لما بينهما من الشبه من حيث إن تاء ضمير الفاعل كالجزء من الكلمة، وتاء افتعل جزء من الكلمة أيضاً، المنصف، ٢/ ٣٣٢ وشرح الشافية، للجار بردي ١/ ٣٥٤.

(٥) هذا صدر بيت لعلقمةَ بن عبدةَ وعجزه:

فَحُـــــقَّ لِشَـــــأْس مِـــــنْ نَـــــدَاكَ ذَنُـــــوبُ

ورد في ديوانه، ٣٧ وورد منسوباً له في الكتاب، ٤/ ٤٧١ وشرح المفصل، ١٠/ ١٥١ وشرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٥٥ وشرح شواهد الشافية، ٤/ ٤٩٤ ورواه ابن عصفور في الممتع، ١/ ٣٦١ من غير نسبة.

(٦) يقال حَاصَ الثوبَ يحوصُه حوصاً وحِياصةً: خَاطَهُ والحَوْصُ ضيقٌ في مؤخر العينِ حتى كأنها خيطتْ وقيل: هو ضيقُ مَشَقِّهَا، وقيل: هو ضيقٌ في إحدى العينين دونَ الأُخرى. اللسان، حوص.

(٧) الكتاب، ٤/ ٤٧٢ وإيضاح المفصل، ٢/ ٥١٦.

منفصلةً في الحقيقةِ في كلمة أخرى.

ذِكْرُ حُكْم تَاءِ اسْتَفْعَلَ [(١)]

نحو: اسْتَعَظَمَ واسْتَضْعَفَ واسْتَدَركَ واستتبَعَ، وحُكمُ هذهِ التاء أن لا تدغمَ في مثلها ولا في مقاربِهَا، لأَنَّ الأَولَ في ذلك كلّه متحرك والثاني ساكنٌ، فلا سبيلَ إلى الإدغامِ وكذلكَ لا تدغَمُ التاءُ في نحو: اسْتَدَانَ واسْتَضَاء واسْتَطَالَ، وإن كانَ الثاني متحركاً لأمرين:

أحدهما: أنه لَو وقعَ الإدغام لنُقلت حركَةُ التاءِ إلى سينِ استفعَلَ وهذه السينُ لم تتحرك قَطُّ.

وثانيهما: أنَّ دالَ استدَانَ وما في موضِعها من طاءِ استطَالَ، وضَادِ استضَاءَ في نيَّةِ السكونِ إذ الأصلُ: اسْتَدْيَنَ بسكونِ الدَّالِ وإنَّما حُركت للإعلال، والسَّاكنُ لا يدغَمُ فيه [(٢)].

ذِكْرُ حُكم تَاءِ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ [(٣)]

اعلم أنَّ فَاءَ الفعلِ الواقعة بَعْدَ تاءِ تفعَّلَ وتَفَاعَل إنْ كانت حرفاً يصحُّ إدغامُ التاءِ فيه جَازَ الإدغامُ، والحروفُ التي تُدغَمُ فيها التاءُ اثنا عشرَ حرفاً ويجمعها أوائلُ كَلِمِ هَذَا البيتِ وهو: [(٤)]

سَرَى طَيْفُ دَعْدٍ زائراً ذا ضَنَى ثَوَى ... شَفَى ظماً جُوداً صفاً فتَعَطَّفَا

وهي: السينُ والطَّاءُ والدَّالُ والزَّايُ والذَّالُ والضَّادُ والثَّاءُ والشينُ والظَّاءُ والجيمُ والصَّادُ والفَاءُ، فإذا كانت فاءُ الفعلِ أحدَ هذهِ الحروف الاثني عشرَ وقبلَهَا تاءُ تَفَعَّل أو
١٥٨/ظ تَفَاعَلَ، جَازَ الإظهَارُ والإدغَامُ فالإظهارُ / نحو: تَطَيَّروا وتَطَايَرُوا، والإدغامُ بأن تسكنَ التَّاءَ وتقلبَهَا طَاءً وتدغمَهَا في الطَّاءِ التي هي فاءُ الفعلِ، وتجتلب لأجلِ تسكينِ

---

(١) المفصل، ٤٠٣.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٧٣ والممتع، ٢/ ٧١٤.

(٣) المفصل، ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله.

التَّاءِ للإدغام همزةَ الوصل فتقول: اطَّيّروا واطَّايَرُوا وكذلك تقولُ في تَزَيَّنوا وتَزَاينُوا: ازَّينوا وازَّاينُوا قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿حتَّى إذَا أَخَذَتِ الأَرضُ زُخْرُفَهَا وازَّيَّنَتْ﴾ (١) وتَقُولُ في تَثَاقَلُوا وتَدارَأُوا: (٢) اثَّاقَلْتُم وادَّاراتُم قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿اثَّاقَلْتُم إلَى الأَرْضِ﴾ (٣) وقَالَ تَعَالَى: ﴿فادَّارَأْتُم فِيهَا﴾ (٤) هذا في الفعلِ الماضي، فأَمَّا المستقبَلُ فتقول في يتفعَّلُ نحو يتطَيَّر: يَطَّيَّر قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿وإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى ومَنْ مَعَه﴾ (٥) وكذلك تقولُ في يتذكَّر: يذَّكَّر قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ (٦) وتَقُولُ في يَتَفَاعَلُ نحو يَتَدَارَكُ: يَدَّارَكُ قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿تَسَّاقَطُ عَلَيكِ رُطَبَاً جَنِيًّا﴾ (٧) فتقلبُ التاءَ في يتدارك دالاً وفي تساقط سيناً، وتدغمها كما ذُكِرَ، وإن اجتمعَ في أولِ الفعلِ المضارعِ تَاءانِ جَازَ إبقاؤهما وحَذْفُ إحداهما، قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيهِمُ المَلائِكَةُ﴾ (٨) وقَالَ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ المَلائكةُ والرُّوحُ فِيهَا﴾ (٩) وشَرْطُ جَوازِ الحذفِ أن تكونَ التَّاءانِ مفتوحتَيْنِ فإن انضمَّتِ الأُولَى امتنعَ الحَذْفُ نحو: تُتَحَمَّلُ، إذا بُنِيَ لمفعولِ ما لم يسمَّ فاعِله، لأَنَّها لو حُذفتْ، حَصَلَ اللَّبسُ، وإذا حَذَفْتَ إِحدَى التَّاءين وقلتَ: تَذَكَّرونَ في تَتَذَكَّرون لم يجز إدغامُ التاءِ الباقيةِ في الذَّالِ، لئلاَّ يجمَعُوا بَيْنَ حَذْفِ التاءِ الواحدةِ وإدغامِ التاء الأُخرى، واختُلِفَ في أي التاءين هي المحذوفة فقيل: الأُوْلَى، وقيلَ: الثانيةُ وهو الأصحَّ، لأَنَّ الثِّقَلَ إنَّما نَشَأَ منها (١٠).

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٢) في الحاشية مشطوب عليه: تثاقلتم وتدارأتم، والمثبت هو ما في الأصل، وهو صواب.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٣١ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ٢٦٩ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٢٥ من سورة مريم، وهي على قراءة الكسائي وأبي عمرو، السبعة لابن مجاهد، ٤٠٩.

(٨) من الآية ٣٠ من سورة فصلت.

(٩) من الآية ٤ من سورة القدر.

(١٠) والمحذوف عند سيبويه والبصريين الثانية، وعند الكوفيين الأولى، وجوز بعضهم الأمرين. الكتاب، ٤/ ٤٧٦ والإنصاف، ٢/ ٦٤٨ والكشف، ١/ ٣١٥ وشرح الشافية، ٣/ ٢٩٠ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣٥٧.

القَولُ عَلَى أَسماءٍ شَذَّ فيهَا الإدغَامُ (١)

فمنها: ستٌّ وهو من الإدغامِ الشَّاذِّ (٢) إذ أصله: سِدْسٌ فَقَلَبُوا السينَ تاءً فصارت سدْتٌ، ثُمَّ أَدغمُوا الدَّالَ في التاء فصار: ستٌّ ويدلُّ علَى شذوذِهِ أَنَّهم لم يقولُوا في سُدْس بضمِّ السين سُتٌّ، ولا في السِّدْسِ بكسرِ السينِ سِتٌّ، والسِّدْسُ مِنْ أظماءِ الإبل (٣).

ومنها: وَدٌّ في لغة بني تميم وأَصْلُها: وَتِدٌ، أحدُ الأوتادِ، فأسكنوا التَّاءَ كما أسكنوا في فَخِذٍ، ثُمَّ أدغموا التَّاءَ في الدَّالِ صَارَ: وَدٌّ، وهو شَاذٌّ، لأَنَّه يلبسُ بلفظِ «ودّ» الذي هو الصَّنَمُ واللغةُ الجيدة وَتِدٌ بغير إدغام وهي اللغةُ الحجازية (٤).

ومنها: قَولُهم في عِتْدَانٍ جَمع عَتُود: (٥) عِدَّانٌ بإدغامِ التَّاءِ في الدَّالِ وهو معَ جوازِهِ شَاذٌّ قياساً لا استعمَالاً للَّبْسِ بالمُضاعفِ، لأَنَّه يُوهِمُ أَنَّ العَيْنَ واللَّامَ منْ جنس واحدٍ، وقالَ بَعْضُهم: عُتُدٌ في جَمْعِ عَتُودٍ فراراً من سكونِ التَّاءِ قَبْلِ الدَّالِ في عِتْدَانٍ، وفراراً من اللَّبسِ في عِدَّان (٦).

ذِكْرُ ضَرْبٍ مِنَ الحَذْفِ يجري مَجْرَى الإدغامِ في التخفيفِ (٧)

وقَدْ وَرَدَ ذلكَ في عدَّةٍ من الكَلامِ:

١٥٩/و **منها**: أَنَّهُم عَدَلُوا في بعضِ الكَلم / التي التقَى فيها المثلاَنِ أو المتقاربَانِ عَنِ الإدغامِ لتعذُّرِهِ إِلَى الحَذْفِ فَقَالُوا في ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ: ظِلْتُ ومِسْتُ

---

(١) المفصل، ٤٠٤.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٨١ والممتع، ٢/ ٧١٥.

(٣) الظِمْءُ: ما بين الشربين والوردين، والسدس بالكسر من الورد بعد الخمس، وقيل هو بعد ستة أيام وخمس ليالٍ، والجمع أسداس، قال الجوهري: والسدس من الورد في أظماء الإبل أن تنقطع خمسة وترد السادس، اللسان، والصحاح ظمأ، وسدس.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٨٢ وشرح المفصل، ١٠/ ٣.

(٥) وهو التيس، اللسان، عتد.

(٦) الكتاب، ٤/ ٤٨٢ وشرح المفصل، ١٠/ ١٥٣ والممتع، ٤/ ٧١٦.

(٧) المفصل، ٤٠٤.

وأَحَسْتُ، قَالَ يَصِفُ الأسدَ: [1]

خَلاَ أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إلَيهِ شُوسُ

ووجه الحذف في الأسماءِ المذكورةِ أنّهم استثقَلُوا التضعيفَ أعني اجتماعَ المثلَيْنِ، ولم يمكن الإدغامُ لسكونِ الثاني ولم يمكن تحريكهُ لاتصالِ تاءِ الفاعلِ به لوجوبِ سكونِ لامِ الكَلمةِ في فَعَلْتُ، فعدَلُوا إلى وجهٍ آخر مِنَ التخفيفِ وهو حَذْفُ الأولِ منهما علَى غيرِ قياس بأن نَقَلُوا حركةَ السينِ الأولَى مِن أَحْسَسْتُ إلى الحَاءِ وحَذَفُوا السينَ بقي: أَحَسْتُ [2] فأَمَّا إذا لم تتصلْ بالمضَاعفِ المذكور تاءُ فَعَلْتُ فلاَ يُحذَفُ منه شيءٌ نحو: أَحسَّا وأَحسُّوا، لإمكان الإدغامِ حينئذٍ بتحريكِ الثاني لزوالِ المانعِ وهو تاءُ فَعَلْتُ.

ومنها: أنَّ بَعْضَ العرَبِ يقول: استَخَذَ فلانٌ أرضاً، وفيه لسيبويهِ [3] مذهبانِ:

أحدُهما: أن يكونَ أصلُه استَتْخَذَ فحذفت التاءُ الثانيةُ بقي: استخَذَ.

وثانيهما: أن يكونَ أصلُه: اتَّخَذَ فأُبدِلَ مِنَ التاءِ الأولى سينٌ بقي: استَخَذَ، **ومنها**: أنهم قالوا: [4] اسطَاعَ يَسْطِيعُ فحذَفُوا التَاء والأصلُ استَطَاعَ، يستَطِيعُ وقال **بعضهم استاع يستيع** وهو يجوز أن يكون قد حذفوا طاء استطاع يستطيع وتَرَكُوا تَاءَ الاستفعالِ، ويجوزُ أن يكونَ قَدْ حَذَفُوا تَاءَ الاستفعالِ بقي: اسطاعَ فأبدَلُوا مِنَ الطَّاءِ تاءً بقي: استَاعَ يَسْتِيْعُ [5].

ومنهَا: أنهم قالوا [6] في نحو بني العَنْبَرِ: [7] بَلْعَنْبَرِ وفي بني العَجْلاَنِ:

---

(١) البيت لأبي زبيدٍ حَرْمَلَةَ بنِ المنذر ورد منسوباً له في المنصف، ٣/ ٨٤ والمحتسب، ١/ ١٢٣ ـ ٢٦٩ ـ ٢/ ٧٦ والحلل، ٤١٢ وسمط اللآلي، للبكري، ١/ ٤٣٨ وورد من غير نسبة في المقتضب، ١/ ٢٤٥ والخصائص، ٢/ ٤٣٨ ومجالس ثعلب القسم الثاني، ٤١٨ والإنصاف، ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٧ العِتَاقُ، الإبلُ النجيبة، الشُّوسُ: المحدقةُ النَّظر.

(٢) الكتاب، ٤/ ٤٨٥ والمقتضب، ١/ ٢٤٥ وشرح المفصل، ١٠/ ١٥٤.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٨٣ والمنصف، ٢/ ٣٢٩.

(٤) المفصل، ٤٠٤.

(٥) الكتاب، ٤/ ٤٨٤ وشرح الشافية، ٣/ ٢٩٢.

(٦) المفصل، ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٧) هم أبو حي من تميم. اللسان، عنبر.

بَلْعَجْلَانِ [١] ووجهُه أنه لما التقت النون من بني معَ لامِ التعريف في العنبرِ واتفق في هذه اللَّامِ أنَّها ظاهرةٌ في اللَّفظِ لأنَّها لا تدغَمُ في العينِ فلم يمكن إدغامُ النونِ فيها لسكونِهَا فحذفت النونُ تخفيفاً لكثرةِ لامِ التعريف في كلامهم بقي: بَلْعَنْبَرِ، فأَمَّا إذا لم تظهر لامُ التعريف في اللفظ حيثُ كَانَ بَعْدَهَا مما تدغَمُ فيهِ نحو: بني الصَّيد [٢]، وبني النَّجَارِ [٣] وبني النَّمر [٤]، فإنَّهم لا يحذفونَ النونَ لأنَّهم لو حذَفُوها لجمَعُوا على الكلمةِ إعلالَيْنِ: حَذْفُ النونِ وإدغامُ اللَّامِ [٥].

ومنها: أنَّهم قَالُوا: نَزَل بَنُو فُلانٍ عَلْمَاءِ أي عَلَى الماءِ فحذَفو ألفَ علَى لِسكونِهَا وسكونِ لامِ التعريفِ، فالتقت لام علَى، ولامُ التعريفِ ولم يمكن الإدغامُ في لامِ التعريفِ لسكونِهَا، فحُذِفَت لامُ علَى بقي: عَلْمَاءِ [٦] قَالَ قَطريُّ بنُ الفُجَاءَةِ: [٧]

لَعَمْـرُكَ إنـي فـي الحَيَـاةِ لَـزَاهِـدٌ   وفـي العَيْشِ مَـا لَـمْ أَلْـقَ أُمَّ حكَيـم
فلـو شَهِـدَتْنـي يَـومَ دُوْلَابَ أبْصَـرتْ   طِعَـانَ فتًـى فـي الحَـرْبِ غيـرِ ذميـم
غَـدَاةَ طَفَـتْ عَلْمَـاءِ بَكْـرُ بـنُ وائِـلٍ   وعَاجَتْ صُدُورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَميم

الشاهدُ فيه قولهُ: عَلْمَاءِ بكرُ بنُ وائلٍ، وإذا كَانُوا قَدْ حَذَفُوا معَ إمكانِ الإدغامِ
١٥٩/ظ نحو حَذْفِهم التَّاءَ الأُولى المدغمة في يَتَّسع ويَتَّقى فقَالُوا / يَتَسعُ ويَتَقي بالتخفيفِ كراهةَ التضعيفِ، فالحذفُ في عَلْمَاءِ أَوْلَى لتعذُّرِ الإدغامِ [٨] كَما تقدَّم وهذَا آخرُ مَا

---

(١) حي من أحياء العرب. اللسان، عجل.
(٢) لعلهم بنو الصيداء بَطْنٌ من أسد اللسان، والقاموس المحيط، صيد.
(٣) قبيلة من العرب هم الأنصار، اللسان، نجر.
(٤) نسبة إلى نمر بن قاسط بن ربيعة، اللسان، نمر.
(٥) الكتاب، ٤/ ٤٨٤ والممتع، ٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨.
(٦) الكتاب، ٤/ ٤٨٥ وشرح المفصل، ١٠/ ٥.
(٧) الأبيات الثلاثةُ لقطريِّ بنِ الفجاءةِ من رؤوساءِ الخوارج (الأزارقة) كان خطيباً فارساً شاعراً استفحَلَ أمرُه في زمنِ مصعب بن الزبير وبقي ثلاثَ عشرَ سنة يقاتِل حتى توفي سنة ٧٨ هـ. ترجمته في سير أعلَام النبلاء، ٤/ ١٥١ والأعلام، ٦/ ٤٦ وقد وردت الأبيات منسوبةً له في الكامل، ٣/ ٢٩٧ ـ ١٥٨ وورد البيت الأول منسوباً له في المنصف، ١/ ٢٤ وشرح الشواهد الشافية، ٤/ ٤٩٩ ووردت الأبيات من غير نسبة في شرح الشافية، للجار بردي، ١/ ٣٥٩ وورد البيت الأخير من غير نسبةٍ في أسرار العربية، ٤٢٩ وشرح المفصل، ١٠/ ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٨) الكتاب، ٤/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥.

نَقَلْنَاهُ مِنَ المشتَرك.

الفَصْلُ العَاشِرُ فِي الخَطِّ [١]

وهو مُرَتَّبٌ علَى قِسْمَيْنِ الأول: في حَدِّ الخَطِّ وَمَا جَاء منه عَلى الأصلِ.

والثاني: في أشياءَ جاءت خارجةً عن الأصل.

القسمُ الأول

في حَدِّ الخَطِّ وَمَا جَاءَ منه عَلَى الأَصْلِ المقرر

فنقول: أَمَّا الخَطُّ [٢] فهو تصويرُ اللَّفظِ المقصود تصويره بحروفِ هِجَائِهِ، كما إذا قيل: اكتُبْ زيداً، فإنَّما تكتبُ مُسمَّى الزاي والياءِ والدَّال وهو هذه الصورةُ أعني زيد لأنَّ الصورةَ هي مُسمَّى هذه الحروف، فإذا قيل: اكتب شعراً مع قرينَةِ لفظِهِ كتبتَ صورته وإلاَّ ما يَنْطَلِقُ عليه الشِّعرُ [٣] وكذلك إذا قيل: اكتبْ جيمْ عَيْنْ فَاءْ رَاءْ فإنْ قُصِدَ تصويرُ مُسَمَّى هذه الحروف فإنَّما تكتب جَعْفَر، وإنْ قُصِدَ تصويرُ أسماء حروفِ جَعْفَر دون مُسمَّاها كتبت جيمْ عَيْن فَاءْ رَاءْ، ولذلك خَطَّأَ الخليلُ [٤] لمَّا سأَلهم كَيْفَ تنطقونَ بالجيم مِنْ جَعْفَر فقالوا: جيمْ، فقالَ: إنَّما نطقتُم باسم المسؤولِ عنه لا بالمسؤولِ عنه والجوابُ: جَهْ، لأنَّه مُسَمَّى الجيم، فإنْ سُمِّيَ بحرفِ الهِجَاءِ مسمًّى آخرُ كما لو سُمِّيَ رجلٌ أو السورةُ بياسين جاز أن تكتبَ علَى صورةِ أسماءِ الحروفِ نحو: ياسين وَجَازَ أن تكتبَ على صورة مسمَّى الحروفِ نحو: يس.

والأصل [٥] في كلِّ كلمة أن تكتب بصورةِ لفظِهَا بتقدير الابتداءِ بِهَا والوقوفِ عليها، وهو أصلٌ مُعتَبَرٌ في الكتابةِ والخطُّ مبنيٌّ عليه.

---

(١) ألفينا أبا الفداء في هذا الفصل شارحا لما ورد في شافية ابن الحاجب حول الخط والإملاء.

(٢) الشافية، ٥٥١.

(٣) أي إذا قيل: اكتب شعرا فإن قامت **قرينةٌ** تدل على أن المقصودَ لفظُ شعر كتبت هذه الصورة شعر وإلا فمقتضاه أن تكتب ما ينطلق عليه الشعر. شرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٣٧١.

(٤) في الشافية، ٥٥١: ولذلك قال الخليل...

(٥) الشافية، ٥٥١ ـ ٥٥٢.

فمما كُتب على الأصلِ المذكورِ نحو: رَهْ زيداً، وقِهْ زيداً بالهَاءِ، لأنَّك إذا وقفتَ قُلْتَ: رَهْ وقهْ بالهاء.

ومنه: (١) أنَّهم كتبُوا ما الاستفهامية في قولك: مَهْ أنتَ ومجيءَ مَهْ جئتَ بالهاءِ لأنَّه يوقَفُ عَلَيْهِ بالهاءِ بخلافِ «ما» في حَتَّامَ وإلامَ وعَلامَ؟ فإنَّه لا يكتَبُ بالهاءِ إلاّ إذا قُصِدَ الوقوفُ عليهَا بالهاءِ كَمَا سيذكر وإنما لم تكتب «مَا» بالهاءِ في حَتَّامَ لشدةِ الاتِّصالِ بحرفِ الجَرِّ فصارت «ما» كأنها جُزْءٌ مما قبلها، ويدلُّ على ذلك أنَّ الياءَ في حَتَّام وإلاَمَ وعَلاَمَ كُتبتْ ألفاً مع ما الاستفهاميَةِ المجرورةِ المذكورةِ لأَنَّ هذه الألفَ في الوسطِ حينئذ.

ومنه: (٢) أنهم كَتَبُوا مِنْ مَا وَعَنْ مَا: مِمَّ (٣) وَعَمَّ، بِغَيْرِ نونٍ لشدَّةِ الاتصالِ بالحرفِ فإنَّ قُصِدَ في «ما» الاستفهاميَّةِ المجرورةِ بحتَّى وأخواتِهَا أنْ يوقَف عليها بالهَاءِ كتبت الهاءُ متصلةً مع ميم ما، وجَازَ حينئذ أن لا ترجع الياءُ في بابِ حتَّى ولا النونُ في مِنْ وَعَنْ، بَلْ تَبْقَى الألفُ ثابتةً مع الهَاءِ كما كانت في حَتَّامَ بغيرِ هَاءٍ لعدَمِ الاعتدادِ بالهَاءِ كقولك: حَتَّامَهْ وإلاَمَهْ وَعَلاَمَهْ وَمِمَّهْ وَعَمَّهْ، وَجَازَ أن يعتدَّ بالهَاءِ فترجع الأَلفُ إِلَى أَصلِهَا في حَتَّى وَإِلَى وَعَلَى، وتثبتُ النونُ في مِنْ وعَنْ فنقول عَلَى ذلك: حتَّى مَهْ وإِلَى مَهْ وَعَلَى مَهْ ومِمَّنْ مَهْ وَعَمَّنْ مَهْ (٤).

ومنه: (٥) أَنَّهم كَتَبُوا أنا زيدٌ بالألف لأَنَّه يوقَفُ علَى أنا بالألفِ وَمَنْ قَالَ: أنهْ في الوقف كتبَهُ أَنَه زيدٌ بالهَاءِ، وكذلك كُتِبَ قولُه تَعالَى: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ**﴾ (٦) بالألفِ
فيمَنْ وَقَفَ علَى أَنَا بالألفِ، والهَاءِ فيمَنْ وَقَف بالهَاءِ، إذ أصلُه لكنْ / أَنَا هُوَ اللَّهُ، ١٦٠/و
فحذفتِ الهمزةُ وأُدغمت نونُ لكن في نونِ أَنا بقي لكنَّا (٧).

(١) الشافية، ٥٥٢.

(٢) الشافية، ٥٥٢.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٥) الشافية، ٥٥٢.

(٦) من الآية ٣٨ من سورة الكهف.

(٧) قرأ ابنُ عامرٍ وأبو جعفر بإثبات الألفِ بَعْدَ النونِ وصلاً ووقفاً، والأصل لكنْ أنا فنقل حركةَ همزةِ أنا إلى نونِ لكن وحذفت الهمزةُ وأدغمَ أحدَ المثلَيْنِ في الآخر، فإثباتُ الألفِ في الوصلِ لتعويضهَا عن الهمزة أو=

ومنه [1]: أَنَّهم كَتَبُوا تَاءَ التأنيثِ في نحو: رحمةٍ هاءً فيمن وقفَ بالهَاءِ وكُتبتْ تاءً فيمَنْ وقفَ عليهَا بالتاءِ، بخلافِ أختٍ وبنتٍ وباب قائماتٍ وباب قامَتْ هندُ، فإِنَّ ذلك إنَّما يكتَبُ بالتَّاءِ للوقفِ علَى الجميعِ بالتاءِ، إلاَّ في لغة رديئة يقول أهلُها: قائماه بالهَاءِ في الوقفِ علَى قائماتٍ [2].

ومنه: [3] أنَّهم كتَبُوا المنوَّنَ المنصوبَ ألفاً لأَنَّ الوقفَ عليه كذلك نحو: رأيتُ زيداً، وكُتِبَ المرفوعُ والمجرورُ بالحذفِ نحو: جاءَني زيدٌ ومررتُ بزيدٍ، لأنَّ الوقوفَ عليه كذلك، ومَنْ وقَفَ على المرفوعِ والمجرورِ بالواوِ والياءِ كتبهُمَا بالواوِ واليَاءِ.

ومنه: أنهم كَتَبُوا إذن بالألف على الأكثر [4] وكتبها بعضُهم نوناً توهماً منه أنَّ الألفَ التي يوقَفُ عليها بَدَلاً من النونِ التي في الأصل.

ومنه: [5] أنَّهم كَتَبُوا نحو: اضربَا، بالألف علَى الأكثرِ، لأَنَّه إذا وُقِفَ علَى نونِ التأكيدِ الخفيفةِ في نحو: اضربَنْ قُلبت ألفاً كقولك: اضْرِبَا ومن كتبها نوناً ألحقها باضرِبُن بضمِّ لام الفعل، وكان قياسُ اضربُنْ التي بضمِّ اللاَّمِ أن تكتَب بواوٍ وألفٍ نحو: اضربُوا، لأَنَّ الوقوفَ عليها كذلك، وأَنْ تكتَب اضربِنْ بكسر اللام بياءٍ نحو اضربي، وهَلْ تضرُبنْ بضمِّ اللام؛ بواوٍ ونون، وهو غيرُ هذه النون أعني نونَ الإعراب نحو: هل تضربُونَ، وَهَلْ تضربِنْ بكسرِ اللاَّمِ؛ بياءٍ ونونِ الإعراب نحو: هَلْ تضربِيْنَ لأَنَّ الوقفَ علَيْهَا كلها كذلك، أعني بحذفِ نونِ التأكيدِ، ورَدِّ مَا كَانَ قَدْ حُذِفَ لأجلِهَا وهو نونُ الإعراب حسبَما تقدَّم في نونِ التأكيدِ [6] لأنَّ الأصل في كَتْبَةِ كلِّ كلمةٍ أن

= لإجراءِ الوصلِ مجرى الوقف، والباقون بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً على حدِّ أنا يوسف. الإتحاف، ٣٥٠ وشرح الجاربردي ومعه حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٧٣.

(١) الشافية، ٥٥٢.

(٢) أدب الكاتب، ٢٠٠.

(٣) الشافية، ٥٥٢.

(٤) وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك في التسهيل، ٣٣٣ وذهب المازني فيما ذكره الرضي، ٣/ ٣١٨ والمبرد وابن عصفور كما في الهمع، ٢/ ٢٣٢ إلى أنها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، انظر أدب الكاتب، ٢٠٢ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٧٤.

(٥) الشافية، ٥٥٢.

(٦) في ٢/ ١٢٦.

تكتبَ بصورةِ لفظِهَا بتقديرِ الابتداءِ بهَا والوقوفِ عَلَيْهَا، لكن تركُوا هذا الأصلَ في نونِ التأكيدِ، وكتبُوا ذلكَ علَى لفظهِ لأَنَّهُ لو كتبَ علَى هذا الأصلِ لعَسُرَ تبيّن التأكيدِ ولم يدرك أصلاً، لأنَّه علَى هذه الصورةِ عِند عَدم إرادةِ التأكيدِ، وإنما يَقعُ اللَّبسُ المذكورُ في غيرِ اضربَنْ للمفرَدِ المذكر، ولذلك كُتِبَ بالوجهين أعني بالألفِ وبالنونِ نحو: اضرَبا واضربَنْ، أما مَنْ كَتب اضربَنْ بالنونِ فلأَنَّ النونَ الخفيفةَ التي فيه مثلُ النونِ في باقي أخوته، وأَمَّا مَنْ كَتبهُ علَى الأصل بالألفِ فلفواتِ الأمرينِ المانِعَيْنِ لأَنَّهُ يُتَبَيَّنُ التأكيد بكتابةِ النونِ ألفاً ولا يعسرُ حينئذٍ تَبيُّنُ هَذَا الأصلِ (١).

ومنه: (٢) أنَّهم كتبُوا بَابَ قاضٍ رفعاً وجراً بغيرِ ياءٍ لأَنَّ التنوينَ مرادٌ، وبابُ القاضي، بالياءِ علَى الأفصحِ فيهما، لأَنَّ الوقفَ عليهما كذلك في الأفصحِ، ومن وقفَ عليهما بياءٍ فيلزمه أن يكتبهما بياءٍ، ومن وقَف عليهما بحذفِ الياءِ يلزمه أن يكتبهما بغيرِ ياءٍ (٣).

ومنه: (٤) أَنَّهم كَتَبُوا الحرفَ في نحو: بزيدٍ وكزيدٍ ولزيدٍ متصلاً، لأَنَّه لا يوقَفُ علَى حرفِ الجرِّ، فَصَارَ مع الاسم الذي بعدَهُ كالجزءِ منه، كما كَتَبُوا الكَافَ ونحوها في مثل: مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ متصلاً، لأَنَّه لا يُبْتَدَأُ بهذِهِ الكاف (٥).

القسمُ الثاني
فيما لا صورةَ له تخصُّه

١٦٠/ظ وهو الهمزةُ، وفِي أشياءَ جاءت خارجةً عن / الأصلِ المقرَّرِ في الخَطِّ وهي أربعةٌ: وصَلٌ، وزيادةٌ، ونقصٌ، وبَدل.

---

(١) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٧٤.
(٢) الشافية، ٥٥٢.
(٣) وقف القراء السبعة ما عدا ابن كثير على نحو: قاضٍ والقاضي، بحذف الياء، ووقف ابن كثير ووافقه ابن محيصن عليهما ببقاء الياء، وحذف الياء في قاضٍ هو الأفصح وثباتها في القاضي هو الأفصح، انظر التبصرة لمكي ٢٣٣ ـ ٢٣٥ وإبراز المعاني، ٣٧٣ والإتحاف، ١٠٥ ـ ١١٧ وشرح التصريح، ٢/ ٣٤٠.
(٤) الشافية، ٥٥٢.
(٥) ونحوه في شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٧٢ بتصرف يسير.

القَوْلُ علَى الهمزةِ

وليسَ لهَا في الخَطِّ صورةٌ تخصُّها، وهي إمَّا أن تكونَ في أولِ الكَلِمَةِ أو في وسطِهَا أو في آخرها.

ذِكْرُ الهمزةِ أولاً [1]

وهي تكتَبُ بالألفِ مطلقاً سواء كانت مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً نحو: أَحدٍ وأُحُدٍ وإِبلٍ.

ذِكْرُ الهمزةِ وسطاً [2]

وهي تنقسمُ إِلَى ساكنةٍ ومتحركةٍ أما الهمزةُ الساكنةُ المتوسطةُ فتكتب بحرفِ حركةِ ما قبلها، أعني إِنْ كَانَ ما قَبْلَهَا مفتوحاً كتبت بالألفِ، وإِنْ كَانَ مضموماً كتبت بالواو، وإِنْ كان مكسوراً كتبت بالياءِ مثلُ: يأَكلُ ويُؤمنُ ويَئِس [3].

وأَمَّا الهمزةُ المتحركةُ المتوسطةُ [4]

فتقسَمُ إِلَى متحركةٍ قَبْلَهَا ساكنٌ، وإِلَى متحركةٍ قبلَها متحركٌ:

أَمَّا المتحركة التي قَبْلَهَا ساكنٌ، فتكتَبُ بحرفِ حركةِ الهمزة نفسها نحو: يَسْأَل وَيلؤم ويُسْئِمُ، ومنهم مَنْ يحذِفُ الهمزةَ في الخطِّ إِنْ كَانَ تحفيفُها بنَقْلِ حركتِهَا إِلَى ما قَبْلَهَا أَو بإِدغامِهَا، مثالُ النَّقْلِ: يَسَل ويَلُمْ ويَسِم ومثالُ الإِدغامِ: سَوَّةٌ والأصلُ سَوْءَةٌ فقلبت الهمزةُ واواً وأُدغمت الواو في الواوِ بقي. سَوَّةٌ بواوٍ مشدَّدةٍ، ومنهم مَنْ يحذِفُ الهمزةَ المفتوحةَ [5] في الخطِّ بَعْدَ نَقْلِ حركَتِهَا نحو: يَسَل دونَ المضمومة والمكسورة نحو يَلْؤُم وَيئِسُ، والأَكثرُ علَى حَذْفِ الهمزةِ المفتوحة بَعْدَ الألفِ في

(١) الشافية، ٥٥٢.

(٢) الشافية٥٥٢.

(٣) حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٧٥.

(٤) الشافية، ٥٥٣.

(٥) تخفيفاً لكثرة وقوعها، حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٧٥.

الخطِّ نحو: سَالَ، والأصل سَاءَلَ [1] ومنهم من يحذف المضمومةَ والمكسورةَ أيضاً فالمفتوحةُ كما مرَّت أعني سَاءَلَ والمضمومة نحو التساول والمكسورة نحو يُسَايل والأصل: سأأل والتساؤل ويسائل.

وأَمَّا الهمزةُ المتحركةُ [2] التي قَبْلَها متحركٌ فتكتَبُ علَى وجوهٍ: **أحدها**: أنْ تكتَبَ علَى ما تُسَهَّلُ به أعني إنْ سُهِّلت بالواوِ كتبتْ بالواو نحو: مُؤجلٍ وإن سُهِّلت بالياءِ كتبت بالياءِ نحو: فئة.

وثانيهما: أَنْ تكتبَ الهمزةُ المذكورةُ بحرفِ حركتِهَا، إذا لم يكن قَبْلَها ضَمَّةٌ سواء كان قبلَهَا فَتحةٌ أو كسرةٌ والمرادُ بحرفِ حركتِهَا أنَّ المتحركةَ بالفتحِ تُكْتَبُ ألفاً وبالضمِّ واواً وبالكسرِ ياء، نحو: سأَلَ ولَؤُمَ ويَئِسَ ومِنْ مُقْرِئك ورَؤُف.

وثالثها: أَنْ تكتَب الهمزةُ المتحركةُ المذكورةُ علَى الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ وذلك إذا كانت الهمزةُ مكسورةَ وما قَبْلَها مضمومٌ نحو: سُئِلَ أو مضومةً وما قبلها مكسورٌ نحو: يُقْرِئُك فإذا كانت الهمزةُ كذلك جازَ أنْ تكتَب علَى ما تُسَهَّلُ بِهِ وأَنْ تكتبَ بحرفِ حركتِهَا فتكتب سُئِلَ بالواوِ مِنْ حيث إنَّ همزتَه تسهَّلُ بالواوِ لضمَّةِ ما قَبْلَها، وتكتب بالياءِ مِنْ حَيْثُ إنَّ الهمزَة مكسورةٌ وتكتب يُقْرِئُكَ بالياءِ مِنْ حيثُ إنَّ همزتَه تُسَهَّلُ بالياءِ لكسرةِ ما قَبْلَها، وتكتَبُ بالواو من حيث إنَّ همزته مضمومةٌ [3].

ذِكْرُ الهمزةِ آخراً [4]

وهي إمَّا أَنْ يكونَ ما قبْلَها ساكناً أو متحركاً.

١٦١/و أَمَّا التي قَبْلَهَا ساكنٌ فتحذَفُ ليس إلاَّ نحو: هذا / خبءٌ ومررت بخبءٍ ورأيت خبئا وليست هذه الألفُ صورةَ الهمزةِ، وإنَّما هي الألفُ التي يُوقَفُ عليها عوضاً عنِ التنوينِ مثلها في: رأيت زيداً [5].

(١) على وزن ضارب من المفاعلة، ولا يحذفون الهمزة بعد ساكن آخر، الدرر الكامنة، ١/ ٣٧٦.

(٢) الشافية، ٥٥٣.

(٣) شرح الشافية للجار بردي، ١/ ٣٧٦ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٤) الشافية، ٥٥٣.

(٥) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٧٦ والتشابه واضح.

وأَمَّا التي قَبْلَهَا متحركٌ، فتكتَبُ بحرفِ حركةِ ما قَبْلَهَا فالتي قَبْلَها فتحةٌ بالألفِ، والتي قَبْلَها ضَمَّةٌ بالواو، والتي قَبْلَها كسرةٌ بالياءِ، سواء كانت الهمزةُ مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً أو ساكنةً، أَمَّا المتحركةُ فنحو: قَرَأَ ويقرِئُ ورَدُؤَ يُقَالُ: رَدُؤَ الشَّيءُ يَرْدُؤ رَدَاءَةً إذَا فَسَدَ [1]، وأَمَّا الساكنةُ فنحو: لم يَقرَأْ ولم يقرِئْ ولَمْ يردُؤْ وإِنَّما كُتِبَتِ السَّاكنة هَا هُنَا كذلك لأَنَّ الوقفَ بالسكونِ هو الأَصلُ فلمَّا قُدِّرَت الهمزةُ ساكنة وقَبْلَها متحرِّكٌ دُبِّرت بحركةِ مَا قَبْلَهَا وإذا كتبُوهَا متحركةً كذلك، فلأَنْ يكتبوها ساكنةً كذلك بطريقِ الأَولَى.

وأَمَّا إذا وقعت الهمزةُ طرفاً [2] وكانت لا يوقَفُ عليها لاتّصالِ غيرِهَا بِهَا مِنْ ضميرٍ متصلٍ أو تاءِ تأنيثٍ نحو: جُزأَكَ وهُزأَة رفعاً ونصباً وجراً فحكمُها حكمُ الهمزةِ المتوسطة حسبما تقدَّم، فمَن كَتَبَ المتوسطة بصورها، أعني إمَّا بحرفِ حركَتِهَا أو بحرفِ حركةِ ما قبلَها، كَتَبَ هذه بصورِهَا في الطَّرفِ، وَمَنْ حَذَفَ المتوسطة، حَذَفَ هذهِ في الطَّرفِ نحو: جزْؤُكَ بواوٍ وجزْءكَ بحذف الواو، وكذلك: مررت بجُزئِكَ وجُزْءِكَ بالياءِ وحذفِهَا، ورأيتُ جُزْأَكَ وجُزْءَكَ بالألفِ وحذفِهَا، وتقولُ في تاءِ التأنيثِ هُزْأَةٌ وهُزْءَةٌ بالأَلفِ وحذفِها، خَلاَ في نحو: مقروّة وبَريَّة فإِنَّ الهمزةَ فيهما وإنْ كانت متطرفةً وهي لا يوقَفُ عليها لاتّصالِ تاء التأنيثِ بها فإِنَّها لا تجري مجرى المتوسطةِ في جوازِ الإثباتِ بَلْ بحذفِ الهمزةِ فيهما مَنَ الخَطِّ، لأَنَّ همزَتهما لمَّا سُهِّلت بجعلِهَا واواً في مقروةٍ وياءً في بريَّة في اللفظ، التزمُوا حذفَها في الخطِّ كما حُذفت في اللفظ [3] ولا تجري الهمزةُ الواقعةُ في الأَوَّلِ المتصلةُ بشيءٍ قَبْلَها مجرَى المتأخرةِ المتَّصلةِ بشيءٍ بَعْدَها في جوازِ الإثباتِ والحَذْفِ لكنَّ الواقعةَ أولاً المتصلةَ بما فِيهَا تثبُتُ ليس إلاَّ نحو: يأَخذ، ونحو: كأَحدٍ ولأَحدٍ، فتكتب بصورتها التي كانت تكتَبُ بِهَا قَبْلَ اتِّصَالِ حَرْفِ المضَارَعةِ وحَرْفِ الجرِّ، لكن يَردُ عَلَى ذَلكَ «لِئلاَّ» فإِنَّ همزَتَهُ وقعت أولاً واتَّصلت باللاَّمِ فكانَ القياسُ أن تكتَبَ بالألفِ كما كُتِبَ لأَحدٍ بالألفِ، لكن كتبتْ بالياءِ كراهةً لصورتِهَا لو كتبت بالألفِ مَعْ حَذْفِ النون إذ تصيرُ

---

(١) في شرح الجاربردي، ١/ ٣٧٦: يردؤ رداءة فهو رديء أي فاسد.

(٢) الشافية، ٥٥٣.

(٣) حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٧٦.

صورتُهَا لألاَ [١].

وكلُّ همزةٍ بَعْدَهَا حَرْفُ مَدٍّ صُورتُه كَصُورةِ حَرَكَةِ الهمزةِ فإنَّ تِلْكَ الهمزة تُحْذَفُ مِنَ الخَطِّ [٢] فمثالُ الهمزةِ المفتوحةِ وَبَعْدَهَا الألف قولُك: رأيتُ خَطأً فإنه إنَّما تكتَبُ بألفٍ واحدةٍ وهي أَلفُ تنوين الهمزةِ وَكَانَ ينبغي أَنْ تكتَبَ الهمزةُ ألفاً وبَعْدَهَا ألفُ ١٦١/ظ التنوينِ كَمَا كَانَ بَعْدَ الدَّالِ في رأيتُ / زيداً ألفٌ، فكتبوا رأيتُ خطأً بألفٍ واحدةٍ كراهةَ اجتماعِ المثلينِ [٣]، ومثالُ المضمومةِ وبَعْدَها واوٌ: مستهزءون بهمزةٍ مضمومةٍ وبَعْدَها واو فتكتَبُ بواوٍ واحدةٍ هي واو الإعرابِ وتحذَفُ الهمزةُ من الخطِّ التي هي لامُ الكلمة، ومثالُ المكسورة وبَعْدَها ياءٌ: مستهزِءينَ بياءٍ واحدةٍ هي ياءُ الإعرابِ وتحذَفُ الهمزةُ التي هي لامُ الكلمةِ [٤] وقد تكتَبُ الهمزةُ ياءً في مستهزِئونَ ومستهزئينَ فيُجْمَعُ بَيْنَ الياءِ والواو وبَيْنَ الياءين، لأنَّ الياءَ ليست في الاستثقالِ مثلَ الواو، كأنَّهم لمَّا استثقَلُوا الواوين لفظاً استثقلوهُما خطَّاً ولم يستثقلوا اجتماعَ الياءيْنِ ولا الياءِ والواو، فإن قيل: فالألفُ أخَفُّ مِنَ الواوِ فَكَانَ ينبغي أَن تكتبَ الألفُ بَدَلَ الهمزةِ المحذوفةِ فيما ذكر؟ فالجوابُ: أَنَّما لم تكتب الألفُ لكراهةِ صورةِ الألفِ مرَّتين في المثنى رفعاً نحو: مستهزأان بألفين فلمَّا استُثْقِلَ اجتماعُهما في المثَنَّى رفعاً، لم تكتب في غيره طرداً للبابِ، بخلافِ قرأا ويقرأان فكتُبا بألفين خوفَ لَبْسِ المثَنَّى بالمفرَدِ في قَرَأَ. أو لَبْسِ المثَنَّى بجمعِ المؤنَّثِ في يقرأان لو كتبَ بألفٍ واحدةٍ، وكَتَبُوا نحو: مستهزِئَيْن بياءين في المثَنَّى نصباً وجراً وكَتَبُوا الجمعَ بياءٍ واحدةٍ للفرقِ بينَ المثَنَّى والمجموعِ، وَكَتَبُوا نحو: رِدائي في الأكثر بياءين لتغاير الياءين صورةً، لأنَّ الياءَ الأُوْلَى مخالَفةٌ في الصورةِ للثانيةِ بخلاف مستهزئين لو كُتِبَ بياءينِ، لأنَّ

(١) قال الجاربردي في شرح الشافية، ١/ ٣٧٧ وكانَ قياسُ همزةٍ لئلا أنْ تكتَبَ بالألف لكنها كتبت بالياء، إما لكثرةِ الاستعمال فصارت الهمزةُ فيه كالمتوسطةِ أو لأنَّه لو كُتِبَ بالألفِ مع حَذْفِ النون لكانت صورته لالا، فكرهوا ذلك وكتبوها بالياءِ، وكان قياسُ لَئِنْ أيضاً أن تكتَبَ بالألفِ لكن كتبت بالياءِ لكثرة استعماله. وانظر أدب الكاتب، ١٩٧.

(٢) الشافية، ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٣) أدب الكاتب، ١٩١.

(٤) أدب الكاتب، ٢١١.

صورتَهما متحدةٌ، وإنَّما قالَ في الأكثر (١) لأنَّ بعضهم يكتب ردائي بياءٍ واحدةٍ وكَتَبُوا نحو: حنائيّ بياءينِ في الأكثرِ للمغايرةِ والتشديد، فإنَّ الثانيةَ مشددةٌ لأنَّها ياءُ النسبةِ، وعُلِمَ مِنْ قولِهِ في الأكثر أَنَّ منهم مَنْ يكتبُ حنائي بياءٍ واحدةٍ وكتَبُوا نحو: لم تقرَئي يا امرأةُ بياءينِ، وفاقاً لما ذكرَنا مِنَ تغايرِ اليَاءينِ صورةً، واللَّبسِ بتُقْرِي بغيرِ ياءِ الضميرِ من قَرَى يقْرِي (٢) انتهَى الكلاَم علَى الهمزة.

القولُ على الوصل

وهو ممَّا خُولِفَ فيه الأصلُ المقرَّرُ في الخَطِّ (٣).

فمنه: أنَّهم وَصَلُوا الحروفَ وشبَهها بما الحرفية نحو: ﴿إِنَّما إِلهكُمُ اللّهُ﴾ (٤)، وأَيْنَمَا تَكُنْ أكنْ، وكُلَّما أتيتني أُكرمكَ، بخلافِ الاسمية نحو «ما» التي بمعنَى الذي، فإنَّها تكتَبُ منفصلةً نحو: إنَّ ما عندي حَسَنٌ، وأين ما وعدتني، وكلُّ ما عندي حَسَنٌ، لأَنَّ ما الحرفية كالتتمة للكَلِمَةِ بخلاَفِ الاسمية لاستقلال الأسماءِ بالدلالة (٥).

ومنه: أَنَّهم وَصَلُوا ما الحرفية بِمَنْ وَعَنْ (٦) فقالُوا: مِمَّا وَعَمَّا نحو: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُم﴾ (٧) ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٨) وفصَلُوا ما الاسمية عنهما فقالوا: أخذتُ مِنْ مَا أَخذتَ منه، وأخبرتُ عَنْ مَا في نفسي (٩)، وقد تُكْتَبُ ما الحرفية، وما الاسمية متصلَتَيْنِ فيما إذا سكن ما قبلهما نحو: ممَّا وعَمَّا لوجوبِ إدغامِ نونِ مِنْ وَعَنْ في

---

(١) الشافية، ٥٥٤.

(٢) شرح الشافية، ٣/ ٣٢٤.

(٣) بعدها في شرح الجاربردي، ١/ ٣٧٨ فنقول: أقسامه أربعة: الوصل والزيادة والنقص والإبدال، أما الوصل فإنهم وصلوا الحروف. . .

(٤) من الآية ٩٨ من سورة طه.

(٥) أدب الكاتب، ١٩٤ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٧٨ والتشابه واضح.

(٦) الشافية، ٥٥٤.

(٧) من الآية ٢٥ من سورة نوح، على قراءة أبي عمرو، الكشف، ٢/ ٣٣٧ وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣٧٨.

(٨) من الآية ١ من سورة النبأ، والتمثيل الأوضح هو في قوله تعالى «عما قليل» لأن «ما» فيها حرفية، في حين أن «ما» في «عمَّ يتساءلون» استفهامية اسمية، ولعل مراده من سوقه لآية النبأ أن الاسمية تكتب متصلة أيضاً كما وضح ذلك بعدُ، وقد قال الرضي، ٣/ ٢٣٦ وقد تكتب الاسمية أيضاً متصلة وانظر أدب الكاتب، ١٩٦ والمساعد، ٤/ ٣٣٨.

(٩) شرح الشافية، ٣/ ٣٢٥ وهمع الهوامع، ٢/ ٢٣٧.

١٦٢/و الميم التي في «ما» مراعاةً / للفظِ مع كونِ الأوّلِ حرفاً ولم يَصِلُوا «مَتَى» وإن كانت «مَتَى» مثلَ «أَيْنَ» بما الحرفية، لِمَا يلزَمُ من تغييرِ اليَاءِ لقلبِهَا ألفاً لاتصالِ ما بمتَى، فَيَقَعُ الوهم فيها [١].

ومنه: أَنَّهم وصَلُوا أَنْ الناصبة للفعلِ المضارعِ مع «لا» [٢] وحذفت في الخَطِّ نحو: أَريدُ أَلاَّ تخرجَ، لكثرتها في الكلامِ بخلاف أَنْ المخففة فإنها تكتَبُ منفصلةً نحـو: علمـت أنْ لا تقـوم، ونحـو ﴿أَنْ لا يَقْـدِرُونَ عَلَـى شَـيْءٍ﴾ [٣] لقلَّـةِ استعمـالِ المخفَّفـةِ المـذكـورةِ، ووصَلُـوا إِنْ الشـرطيـة أيضـاً إِذا اتصلَـت بـلا ومَـا، نحـو: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾ [٤] ﴿وإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [٥] وحذفت في الخَطِّ ليتأكد الاتصال، لأَنَّ هذه النونَ تُحذَفُ مع «لا» و«ما» وجوباً لفظاً للادغام، فحذفت في الخَطِّ أيضاً ليوافق الخَطُّ اللفظَ، والمرادُ بهذا الحَذْفِ انقلابُ النونِ في اللفظِ لاماً أو ميماً للإدغام، لا حذفها من اللفظِ بالكلية [٦].

ومنه: أَنَّهم وصَلُوا نحو: يومئذٍ وحينئذٍ في مَذْهَبِ من [٧] يبني: يَوْمَ وحِيْنَ بإِضافتهما إِلَى «إِذ» فمن [٨] ثَمَّ كتبت الهمزةُ ياءً، وإِلاَّ فالقياسُ أَنْ تكتَبَ ألفاً لأَنَّها وقعت في الأولِ مِنْ (إِذنْ) فهي مثلُ إِبل، ولكن لما وُصِلَتْ إِذ بيوم وحين، صارت الهمزةُ كالمتوسطةِ، فصارت كالمتَّصلَةِ فدبِّرت بحركةِ نفسِهَا وهي مكسورةٌ فمنْ ثَمَّ كتبت ياء [٩]، وقدْ تُكْتَبُ أيضاً كذلك وإِنْ لم يكن مبنياً [١٠].

---

(١) قال الرضي في شرح الشافية، ٣/٣٢٦: يعني لو وصلت كتبت الياء ألفاً فتكتب متى ما، كعلام وإلام وحتام، ولا أدري أي فساد يلزم من كتب ياء متى ألفاً كما كتبت في علام وإلامَ، والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها بخلاف علام وإلام.

(٢) الشافية، ٥٥٤.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٥) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٦) الشافية، ٥٥٤.

(٧) هم الكوفيون.

(٨) زيادة يقتضيها السياق وفي الشافية، ٥٥٤. فمن ثم...

(٩) تسهيل الفوائد ٣٣٥ وهمع الهوامع، ٢/٢٣٨.

(١٠) وهو الأكثر كما قال الرضي، ٣/٣٢٦.

ومنه: أَنَّهم وصَلُوا لاَمَ التعريفِ [١] بالاسم الذي بَعْدَهَا نحو: الرَّجل على مذْهَبِ سيبويهِ والخليلِ [٢] أَمَّا اتصالُهَا على مَذْهَبَ سيبويهِ فَعَلَى القياسِ، لأَنَّ حَرْفَ التعريفِ عنده هو اللاَّمُ وَحْدَها فهو حرفٌ واحدٌ، فيجبُ اتصالهُ كما اتصلت اللاَّمُ والكافُ في قولك: لزيدٍ وكزيدٍ، وأَمَّا على مذهب الخليل فيحتاجُ الاعتذارَ عَنْ اتِّصالِه لأَنَّ آلةَ التعريفِ عنده أَل، أعني الألفَ واللاَّمَ معاً فهما مِثْلُ: هَلْ، فَكَانَ القياسُ أنْ تكتبَ منفصلةً كما كُتِبَ: هَل الرَّجُلُ منفصلةً ويُجَابُ: بأَنَّه اختُصَّ بالوصلِ لكثرتِهِ في الكلام انتهى الكَلام عَلى الوصل.

القَوْلُ عَلى الزِّيادة

وهي ما زادُوه في الكتابةِ علَى خِلاَفِ ما يقتضيهِ القياسُ المقرَّرُ في الخَطِّ.

فمنه: [٣] أَنَّهم زَادُوا ألفاً بَعْدَ واو الجمع المتطرفة في الفعلِ الماضي أو الأمرِ نحو: سَادُوا وجَاؤوا وسُوْدُوا وجُورُوا للفرقِ بينَها وبَيْنَ واوِ العطفِ، وحُمِلَ عليه ما اتصلتْ بِهِ الواو نحو: أَكلُوا وشَرِبُوا وإِنْ لم تلتبس واوه بواوِ العطفِ لأَنَّ واو العطفِ لا تكون متصلةً طرداً للباب بخلافِ نحو: يَغْزُو وَيَدْعُو فإنه لا يُزَادُ بَعْدَ الواو ألفٌ لعدم لبْسِ واوه بواوِ العطفِ لأَنَّ المفرَد ليس يَغْزُ ولا يَدْعُ إذ لا بدَّ في بُنيتِهِ من الواو [٤].

واعلم أَنَّ واوَ الجمع متَّى وقعت متطرفةً، زيدت الألفُ معَها كما تقدَّم، ومتَى وقعت مَعَ ما يخرجُهَا عن حكم التطرف لم تكتب الألفُ معها، فمِنَ ثَمَّ كُتِبَ: ضربُوا هم، بألفٍ إذا كانت لفظةُ هم ضميراً منفصلاً مؤكداً للضميرِ / المتصل فلفظةُ «هُم» ١٦٢/ظ حينئذٍ كلمةٌ أخرى مستقلة، وضَرَبُوا التي قَبْلَها كلمةٌ أُخرى أيضاً. والواو فيها متطرفة، وكَتَبُوا «ضَرَبُوهم» بغيرِ ألفٍ إذا كانت لفظةُ «هم» ضميراً متصلاً مفعولاً، والمتَّصلُ كالجزءِ مما قَبْلَهُ فكتبت بغيرِ ألفٍ لأَنَّ الواوَ حينئذٍ قَدْ وقعتْ مَع ما أخرجَها عن حكمِ التَّطرِف، ومنهم من يزيدُ الألف بَعْدَ واو الجمعِ الذي في اسمِ الفاعلِ [٥] نحو:

---

(١) الشافية، ٥٥٤.

(٢) ينظر المذهبان في الكتاب، ٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨ وشرح الشافية، ٣/ ٣٢٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٧٩ والتشابه واضح.

(٣) الشافية، ٥٥٤ ـ ٥٥٥.

(٤) أدب الكاتب ٢٠١ والهمع، ٢/ ٣٢٨.

(٥) نقل ذلك عن الفراء والكسائي في يدعو، وعن الكوفيين في ضاربو زيد، المساعد، ٤/ ٧٨.

شَارِبُوا الماء وزَائِرُوا زيد، ومنهم مَنْ يحذِفُ الألفَ في الجميعِ، أَعني في الفعلِ واسمِ الفَاعِلِ (١) ويُغْتَفَرُ ما ذُكِرَ من الفرقِ لندوره (٢).

ومنه: (٣) أَنَّهم زَادُوا فِي مائةٍ أَلفاً فرقاً بينها وبين منه في الصورة وأَلحقوا بمائة، مثناها أعني، مائتَين (٤) وإِنْ لم يحصل الالتباسُ في المثنَّى، لأَنَّ صورةَ المفردِ ثابتةٌ في لَفظِ المثنَّى، فَعَامَلُوه معاملته بخلافِ جمعِ مائةٍ، وهو مئاتٌ فإنه لم يكتب كذلك لفواتِ وجودِ صورة المفردِ فيه لسقوطِ تاءِ التأنيث في الجمع (٥).

ومنه: أَنَّهم زَادُوا الواو في: عمرو فرقاً بَيْنَه وبَيْنَ عُمَرَ (٦) لكثرةِ الاستعمالِ بخلافِ ما أَشبَهه، وهو غيرُ كثيرٍ نحو: غُمْر بغينٍ معجمة علماً (٧)، وعُمَرُ النكرة جمع عُمْرَةٍ، ولا تُزادُ الواو في عمرو حَالَ النصبِ كقولك: رأيت عمراً لوجودِ الفرقِ، وهو وجودُ الألفِ في عمرو لكونه منصرفاً، وعدمُها في عُمَرَ لامتناعهِ من الصرفِ (٨).

ومنه: أَنَّهم زَادُوا في أولئك واواً للفرقِ بينه وبَيْنَ إليك (٩)، وأُجرِيَ أُولاءِ علَى أولئك في زيادةِ الواو وإن لم يلبس لأنه هُو هُو (١٠).

ومنه: أَنَّهم زَادُوا الواو (١١) أيضاً في أُولى (١٢) نصباً وجراً نحو: مررت بأُولي عِلْمٍ، ورأيت أُولي علمٍ للفرقِ بينها وبين إِلى، وحُمِلَ أُولو رفعاً عليه وإِن لم يلبس

---

(١) تسهيل الفوائد، ٣٣٧ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٠.

(٢) أي لندور الالتباس وزواله بالقرائن، اغتفر حذف الألف في الجميع، شرح الشافية، ٣/٣٢٨ وشرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٠.

(٣) الشافية، ٥٥٥ وفي الأصل: أنهم زادوا مائة ألفاً.

(٤) هذا واحد من رأيين فيها، والآخر عدم زيادة الألف، المساعد، ٤/ ٣٧٦.

(٥) تسهيل الفوائد، ٣٣٧، وشرح الشافية، ٣/٣٢٨.

(٦) الشافية، ٥٥٥.

(٧) غَمْر وغمير وغامر، أسماء، اللسان، غمر.

(٨) أدب الكاتب، ٢٠٠ والمساعد، ٤/ ٣٧٦.

(٩) الشافية، ٥٥٥.

(١٠) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(١١) في الأصل: زادوا الياء.

(١٢) الشافية، ٥٥٥.

بإلى، طرداً للبابِ[1].

القَوْلُ عَلَى النَّقْصِ

وهو ما نقصَ من الكتابةِ علَى خلافِ ما يقتضي القياسُ المقرَّرُفي الخَطِّ.

فمنه: أَنَّهم كَتَبُوا كُلَّ مشدَّدٍ مِنْ كلمةٍ واحدةٍ حرفاً واحداً[2] نحو: شَدَّ وَمَدَّ وادَّكر، وأُجريَ نحو: فَتَتُّ مجراه إذا كانت لامَ الفعلِ الماضي وتَاءُ فَعَلْتُ مثلَيْنِ وأُدغمت لامُ الفعلِ في ضميرِ الفاعل لشدَّة اتصالِ الفاعلِ بخلافِ نحو: وَعَدْتُ مما قُلِبتْ فيه لامُ الفعلِ الماضي تاءً في اللفظ وأُدغمت في تاءِ الفاعلِ، فإن المشدَّد في مثلهُ يُكْتَبُ حرفَيْنِ، لفَقْدِ المثلَيْنِ حقيقةً، وبخِلاَفِ نحو: أَجْبهْهُ[3] لفقدِ كونِ المدغَم فيه فاعلاً، لأَنَّ الهَاءَ الثانيةَ ضميرُ المفعولِ، وبخلافِ لام التعريفِ المدغمةِ في الحرف الذي بَعْدَها من كلمةٍ أُخرى سواء كانَ ذَلِكَ الحرفُ لاماً نحو: اللَّحم أو غيرَ لام نحو: الرَّجلِ، فإنَّهما أَعني المدغَم والمُدْغم فيه، يُكْتَبَانِ حَرْفَيْنِ؛ لكونِهمَا كلمَتَيْنِ أعني كونَ لامِ التعريفِ كلمةً، والحرفُ الذي أُدغمَ فيه لامُ التعريفِ مِنْ كلمةٍ أُخرى، بخلافِ الذي والتي والذين فإنَّ اللاَّمَ / المشدَّدة فيها كُتبت لاماً واحدةً، لأَنَّ لامَ ١٦٣/و التعريفِ هَا هُنَا لا تنفصلُ عَمَّا أدغمت فيه، أعني عَنِ اللاَّمِ التي في أَوَّلِ الذي ونحوه إذ لا يُقَالُ: لذي ولذينَ ولتي، كما يقال: لَحْـمٌ ورجلٌ، وكتب نحو: اللذين في التثنيةِ نصباً وجراً بلامَيْنِ، وإن كانَ قياسُه علَى ما تقدَّم في إخوته، لاماً واحدةً، لكن كتب بلاَمين للفَرْقِ بَيْنَه وبيْنَ الذينَ الذي هو الجمع، وحُمِلَ: اللَّذانِ واللَّتانِ واللَّتَيْنِ عليه لأَنَّه مثنًّى من بابِهِ[4] وكذلك كَتَبُوا «اللاَّؤون»[5] وإخوَتَه، أعني: اللائي واللاتي، واللَّواتي، بِلاَمَيْنِ وَكَانَ القِيَاسُ لاماً واحدةً، لعدمِ انفصالهِ عن لامِ التعريفِ، لكن لمَّا كان من جملتِهِ اللاءِ بكسرِ الهمزةِ الأَخيرةِ لجمعِ المؤنَّثِ وهو مما يجبُ كتابتُه بلامَيْنِ لالتباسهِ بآلاءِ لو كُتِبَ بلامٍ واحدةٍ، فكتبت إخوته بلامَيْنِ طرداً

(١) همع الهوامع، ٢/ ٢٣٩.

(٢) الشافية، ٥٥٥.

(٣) أي اضربْ على وجهه، اللسان، جبه، وحاشية ابن جماعة، ١/ ٣٨١.

(٤) أدب الكاتب، ٢٠٠ وشرح الشافية، ٣/ ٣٣٠.

(٥) مراده لفظها، وهي في الشافية، ٥٥٥ مرفوعة قال: وكذلك اللاءون وأخواته.

للبَابِ لأنها بمعناهُ ولفظُها كلفظِهِ، كما حُمِلَ أُولاءِ على أُولئك.

ومن النَّقْصِ ما تقدَّمَ من الحَذْفِ؛ أعني حَذْفَ نونِ عَن [1] ومِنْ عند إدغامها في الميم التي في ما الاستفهامية، والخبرية، نحو: سَلْ عَمَّ شِئْتَ و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [2] و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [3] وحذفت نونُ إنْ الشرطية أيضاً عند إدغامها في لام «لا» وميم «ما» نحو: إلاَّ تذهبْ أذهبْ فحذِفَ في ذلك كلِّه الحرفُ الأخيرُ من الكلمةِ الأولى، إذا أُدغم في أول الثانية، وهو حَذْفٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه [4].

ومنه: أَنَّهم نقصُوا الألفَ مِنْ بسم اللَّهِ الرَّحمٰن الرحيم [5] تخفيفاً لكثرةِ استعمالهِ بخلافِ باسم اللَّهِ مقتصراً عليه، أو باسم ربِّك ونحوه.

ومنه: أَنَّهم نقَصُوا الألِفَ من اللَّه [6] وكُتِبَ بلاَمين وهاءٍ من غيرِ أَلفٍ بَعْدَ اللاَّمِ الثانية لكثرةِ استعمالِه لئلا يشتبهَ بكتابَةِ اللاَّت فيمن كتبَها بالهاءِ.

ومنه: أَنَّهم نَقَصُوا الألف من الرحمٰن مطلقاً أي مَعَ بسمِ اللَّه الرحمٰن الرحيم وبدونها كعبدِ الرَّحمٰن [7].

ومنه: ما نَقَلَهُ السَّيدُ في شرحِ التصريف [8]، أَنَّهم نَقَصُوا [9] الألف من الحارثِ علماً ومِنَ السَّلٰم عليكم، وعبد السَّلٰم، ومن ملئكة، وسماوات، وصٰلحينَ، ونحوها مما لم يُخْش لَبْسٌ [10].

---

(١) الشافية، ٥٥٥.

(٢) من الآية ١ من سورة النبأ.

(٣) من الآية ٥ من سورة الطارق.

(٤) مناهج الكافية، ٢/ ٢٧٥.

(٥) الشافية، ٥٥٥.

(٦) الشافية، ٥٥٥.

(٧) وفي أدب الكاتب، ١٩٢ وكتبوا الرحمٰن بغير ألف حين أثبتوا الألف واللام، وإذا حذفت الألف واللام فأحبُّ إليَّ أن يعيدوا الألف فيكتبوا: رحمان الدنيا والآخرة.

(٨) قال السيد ركن الدين الاستراباذي في شرح الشافية، الورقة، ١٠٤ ظ: وكذلك نقصوا الألف من الحرث علماً... ومن السَّلٰم عليكم، وعبد السَّلٰم ومن ملئكة وسمٰوات وصلحين وصٰلحات ونحوها، مما لم يخف لبس. وانظر حاشية ابن جماعة، ١/ ٣٨٢.

(٩) بعدها في الأصل مشطوب عليه «فيمن كتبها بالهاء» وذكرها قبل سطرٍ بعد قوله اللات.

(١٠) أدب الكاتب، ١٩١ وتسهيل الفوائد، ٣٣٦ والمساعد، ٤/ ٣٧٢ والهمع، ٢/ ٢٤٠.

ومنه: أَنَّهم نَقصُوا الألِفَ من ثمْنيةٍ وثلْثٍ وثلثْينَ، اختصاراً لكثرته [1].

ومنه: أَنَّهم نَقَصُوا الألفَ أيضاً من نحو: الرّجل والدَّارِ [2]، إذا دخلت عليهما لامُ الابتداء أو لامُ الجرِّ، فقالوا: لَلرَّجلُ خَيْرٌ مِنَ الإمرأة [3] وللدَّارُ الآخرةُ خَيْرٌ من الأُولى، وهذا السيفُ لِلرَّجُلِ، وهذه الحصيرُ لِلدَّارِ، وإنَّما نَقَصُوا الألفَ من ذلك وكانَ القياسُ إثباتَها، لأَنَّها مثلُ قولك: بالرَّجلِ وكالرَّجلِ، لئلا يلتبَس بالنفي، لأَنَّه لو كتبت الألفُ معَ لامِ الابتداءِ أو لامِ الجر لصارتْ صورتُها صورةَ «لا» بعدها صورة لرجل، فكانَ صارَ: لا لرجل، بخلافِ قولك: بالرجل وكالرجلِ فإنه لا يلبس بالنفي [4].

ومنه: أنَّهم نَقَصُوا الألفَ واللاَّمَ معاً فيما أوله لام [5] نحو: اللَّحم واللَّبنِ إذا دخلت عليه / لامُ الجرِّ أو لامُ الابتداء نحو قولك: لِلَّحم ولِلَّبن أَمَّا حَذْفُ الألفِ فلما ذُكرَ في الرجلِ والدارِ، أعني لئلاَّ يلبس بالنفي، وأَمَّا حذْفُ اللاَّمِ فلئلا تجتمع ثلاثُ لاماتٍ؛ لامُ الجر أو لامُ الابتداءِ، ولامُ التعريف، واللاَّمُ التي هي فاءُ الكلمةِ الدَّاخلة علَيْهَا لامُ التعريفِ [6]. ١٦٣/ظ

ومنه: أَنَّهم نَقَصُوا ألفَ الوصلِ في الاستفهامِ [7] مِنْ نحو: أَبْنُكَ بَارٌّ و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [8] إذا استفهمتَ عنهما، وكان القياسُ إثباتَها، لأَنَّ دخولَ الحرفِ علَى الاسم إذا كانَ أولُهُ ألف وصلٍ لا يوجبُ حَذْفها، كقولك: مررت بابنِكَ وهذا السَّيفُ لابنِكَ، فإنَّكَ تكتبُ ألفَ الوصلِ مَعَ الحَرْفِ المتصل بها، فكذلك كَانَ يَنْبَغِي أن تكتبَ مع همزةِ الاستفهام، ولكن حذَفُوا ألفَ الوصلِ كراهةً لصورةِ الألفين في أولِ الكلمةِ مع وجوبِ حَذْفِهَا لفظاً [9]، وقد جَاءَ في الاسمِ المعرَّفِ باللاَّمِ إذا دخَلَ عليه حرفُ

---

(١) الشافية، ٥٥٦.
(٢) الشافية، ٥٥٦.
(٣) كذا في الأصل وفي اللسان، مرأ «إذا عرّفوها قالوا: المرأة، وقد حكى أبو علي: الإمرأة».
(٤) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٢.
(٥) الشافية، ٥٥٥.
(٦) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٢ والتشابه واضح مع تصرف يسير.
(٧) الشافية، ٥٥٥ ـ ٥٥٦.
(٨) من الآية، ١٥٣ من سورة الصافات.
(٩) أدب الكاتب، ١٨٧ والمساعد، ٤/ ٣٦٠.

الاستفهام الأَمرانِ، أعني إثباتَ ألفِ الوصلِ مع ألفِ الاستفهامِ، وحذفَها، وذلك في نحو: آلرَّجلُ عندكَ؟ بألفينِ وأَلرجلُ عندكَ؟ بحذفِ ألف الوصلِ، أَمَّا الحَذْفُ فلما قلنا من كراهةِ اجتماعِ الألفينِ، وأَمَّا الإثباتُ فلأَنهم قصدُوا أَنْ يُفرِّقوا بيْنَ الخَبرِ والاستخبار خشيةَ اللَبسِ فيمَا كَثُرَ بخلافِ ﴿أَصْطَفَى﴾ [١] فإنَّه لم يكثر [٢].

ومنه: أنَّهم نَقَصُوا من ابنٍ إذا وقعَ صفةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ أَلفاً [٣] لفظاً وخطاً، مثلُ: هذا زيدُ بنُ عمرو، للطولِ، ولكثرةِ الاستعمالِ بخلافِ رَسْمِ المصحَفِ وبخلاف مثنَّاهُ [٤]، لأَنَّه لم يكثر كثرةَ المفردِ، وبخلافِ ما إذا كان صفةً لغيرِ عَلَمٍ نحو: يا رَجُلُ ابنُ عَمرو [٥].

ومنه: أَنَّهم نَقَصُوا أَلفَ هاءِ مَع الإشارةِ [٦] نحو: هَذَا وَهذِهِ وَهَذَانِ وهؤلاء، لكثرةِ الاستعمال، بخلاف: هَاتَانِ وَهَاتي، فإنه لم يكثر كثرةَ ما تقدَّم، وبخلافِ ما إذا صُغِّرَ ما تقدَّم نحو: هاذيّا وهاؤليّا [٧]، لأَنَّه لم يكثر أيضاً، فإن جاءت الكافُ نحو قولك: هَذَاكَ رددت الألفَ وكذلك في: هَاذَانكَ لئلاَّ يوهم جعلُ ثلاثِ كلمات ككلمةٍ واحدة.

ومنه: أَنَّهم نَقَصُوا الألفَ أَيضاً من ذلك، وأولئك، ولكنْ، ولكنَّ [٨] اختصاراً للكثرةِ أو كراهة لصورةِ لا، في أول الكلمة [٩].

ومنه: أنَّهم نَقَصُوا كثيراً الواوَ مِنْ داودَ [١٠] وطاوسَ وناوسَ كراهةً لاجتماعِ الواويْنِ مع الكثرةِ، ونقصَ بعضُهم الألفَ من عثمٰن، وسليمٰن، ، وإبرٰهيم، وإسحٰق، وإسمٰعيل، ومعٰوية، للكثرةِ مَعَ العلميَّة [١١].

---

(١) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.
(٢) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٢ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٧٣.
(٣) في الشافية، ٥٥٦ ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين ألفه...
(٤) كقولك: يا زيدان ابنا عمر.
(٥) بخلاف ما لو كان خبراً كقولك: زيد بن عمرو... حاشية ابن جماعة. ١/ ٣٨٢.
(٦) الشافية، ٥٥٦.
(٧) وهما تصغير هذان وهؤلاء.
(٨) الشافية، ٥٥٦.
(٩) مناهج الكافية، ٢/ ٢٧٣.
(١٠) الشافية، ٥٥٦.
(١١) أدب الكاتب، ١٩١ ـ ١٩٩ ومناهج الكافية، ٢/ ٢٧٦.

القَوْلُ علَى البَدَل

وهو ما أُبدِلَ خارجاً عن قياسِ الكتابةِ الأَصلي.

فمنه: أَنَّهم كَتبُوا كلَّ ألفٍ رابعةٍ فصاعداً في اسمٍ أو فعلٍ ياءً إلاَّ ما قبلها ياءٌ، فكَتَبُوا بالياءِ مغزًى ويُغزي ومصطفى، وأُنثَى [1] وقُرْبَى، وإِنَّما كُتِبَ بالياءِ إمَّا تنبيهاً على أَنَّ تلكَ الألفَ تنقلبُ ياءً عند التثنية ونحوها، أو تنبيهاً علَى أنَّها مما تُمَالُ، ولم يكتبُوا بالياءِ ما قبلها ياءٌ نحو خزياً / وصدياً، كراهةً لاجتماع الياءين إلاَّ من نحو: ١٦٤/و يَحْيَى وريَّى، علماً، إمَّا للفرق بَيْنَ العَلَم وغيره، وإمَّا لكثرةِ العَلَمِ.

وأَمَّا الألف الثالثة: [2] فإن كانت عن ياءٍ نحو: رَحَى كتبت ياءً، وإن لم تكن مبدلةً عن ياءٍ كتبت ألفاً، سواء كانت مبدلةً عن واوٍ أو لم تكن مبدلةً عن شيء [3]، ومنهم مَنْ يكتبُ البابَ كله بالألفِ سواء كانت مبدلة عن ياء، أو غير مبدلةٍ، لأَنَّ القياسَ أَنْ تكتبَ الألفُ بالألفِ مع أَنَّه أَنْفَى للغَلَطِ عنِ الكاتبِ [4].

واعلم أَنَّه كتبت الصلوٰة والزكوٰةُ والحيٰوة، بالواو في خطِّ المصحَفِ وهو علَى خلافِ الأصلِ، فيجوز أن تكتبَ ذلكَ على رسمِ المصحَفِ وعَلَى القيَاسِ [5].

واعلم أَنَّ الألفَ الثالثةَ التي تكتَبُ بالياءِ إن كانت تِلكَ الألفُ في اسم منوَّنٍ نحو: رحًى فالمختارُ عند ابنِ الحاجب أَنَّه يُكْتَبُ بالياءِ في الأحوالِ كُلِّهَا [6]، وهو قياسُ المبرِّدِ [7]، وأَمَّا قياسُ المازنيِّ [8] فيكتَبُ بالألفِ في الأحوالِ كلِّها، أي في النَّصْبِ والجَرِّ والرفع، وقياسُ سيبويهِ أَنْ يُكتبَ المنصوبُ بالألفِ والمرفوعُ

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) الشافية، ٥٥٦.

(٣) المقصور والممدود لابن ولاد ١٤٨.

(٤) شرح الشافية، للجاربردي، ١/ ٣٨٣ والهمع، ٢/ ٢٤٣.

(٥) أدب الكاتب، ٢٠١.

(٦) الشافية، ٥٥٦.

(٧) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٣.

(٨) ونسب للفراء والفارسي، انظر المرتجل لابن الخشاب ٤٩ وشرح المفصل، ١٠/ ٧٧ وحاشية الصبان، ٤/ ٢٠٤ والدرر الكامنة، ٢/ ٣٨٣.

والمجرورُ بالياءِ [١].

وتُتعرَّفُ ذواتُ الياءِ مِنْ ذَوَاتِ الواوِ بوجوهٍ: [٢]

منها: التثنيةُ، كما سُمِعَ في فتًى، فتيان، وفي عَصاً عصوانِ.

ومنها: الجمعُ بالألفِ والتاءِ، كما سُمِعَ الفتياتُ والقنواتُ.

ومنها: المَرَّةُ كما سُمِعَ رَمْيَةٌ وغَزْوَةٌ بفتحِ الفَاءِ فيعرَف أَنَّ أَلفَ رَمَى من الياءِ، وأَلفَ غَزَا مِنَ الواو.

ومنها: النوعُ نحو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ بكسرِ الفَاءِ، فإنه يُتَعرَّفُ به كما قيلَ في المرَّة.

ومنها: رَدُّ الفعلِ إِلَى الضميرِ المرفوعِ المتحرِّكِ كما سُمِعَ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ، فيعلم أَنَّ ألفَ رَمَى من الياء، وأَلفَ غَزَا مِنَ الواو.

ومنها: المضارعُ كما سُمِعَ يرمي ويغزو بكسرِ الميم وضمِّ الزاي.

ومنها: أَنَّ تكونَ فاءُ الفعلِ واواً نحو: وَعَى، ووَدَى [٣]، فيعلم أَنَّ أَلفَهُ من اليـاءِ، لأنَّـه ليسَ فـي كـلامهـم مـا فـاؤهُ ولامُـه واو، قـالـوا غيـرَ الـواوِ أحـد حـروفِ المعجم [٤].

ومنها: كونُ العَيْنِ واواً نحو: شَوَى، فيعلم أَنَّ ألفَهُ مِنَ الياءِ، لأَنَّه ليسَ في كلامهم ما عينُه ولامُه واو إلا ما شَذَّ مِنَ القُوَى والصُّوَى [٥].

فإن جُهِلَ ولم يَجْرِ فيه شيءٌ مما ذُكِرَ، فإِنَّ أُميلتَ أَلفهُ كتبت بالياءِ [٦] نحو: متى، وإِن لم تُمَلْ كتبت بالألفِ [٧] وإِنَّما كَتَبُوا لَدَى، بالياءِ لقولهم لَدَيْكَ، وأَمَّا كِلاَ، فَتُكْتَبُ علَى الوجهَيْنِ، أعني بالألفِ والياءِ لأَنَّ قَلْبَ ألفِهَا تاءً في كِلْتَا يدلُّ علَى الواو، وإِمالَتَهَا تدلُّ على الياءِ، إِذ لا جائز أن تكونَ إِمالتُهَا لكسرةِ الكافِ، لأَنَّ الكسرة

---

(١) الكتاب، ٣/ ٣٠٩ وشرح الشافية لنقره كار، ٢/ ٢٧٧.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد، ١٣٦ والكشف، ١/ ١١.

(٣) الدية، وودي الشيء: إذا سال، اللسان، ودي.

(٤) شرح الشافية للجاربردي، ١/ ٣٨٤ والتشابه واضح.

(٥) جمع صوة، وهي علامات تكون على الجبال والطرق، المقصور والممدود، ٦٥.

(٦) الشافية، ٥٥٧.

(٧) همع الهوامع، ٢/ ٢٤٢.

لا تُمَالُ لها أَلفٌ ثالثةٌ وهي بَدَلٌ عن واو [١].

وأَمَّا الحروفُ فلم يُكْتَبْ مِنْهَا بالياءِ غَيْرُ بَلَى [٢]، وإِلَى، وَعَلَى، وَحَتَّى، أَمَّا إِلَى وَعَلَى فَكُتِبَا بالياءِ لِقَلْبِ أَلفِهِمَا ياءً مَعَ الضَّمِيرِ نحو: إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ، وأَمَّا حَتَّى، فلحَمْلِهَا عَلَى إِلى لأَنَّهَا بمعناها الأصلي في الغايةِ [٣] وأَمَّا بَلَى فلقُوَّةِ إِمالتِهَا، والإِمالَةُ تستقِلُّ فِي الدلالةِ علَى اليَاءِ غالباً.

واللَّهُ أَعْلَمُ بالصَّوَاب

/ وكانَ الفَرَاغُ مِنْ جمعهِ وتأليفِهِ في العَشْرِ الأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ سنة سَبْعٍ وعشرين ١٦٤/ظ
وسبعمائةٍ هجريَّةٍ نَبَوِيَّةٍ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلاَةِ والسَّلاَمِ
بالمُشَيرِفَةِ [٤] مِنْ ظَاهِرِ حِمْصَ [٥] الشَّرْقِيِّ الشَّماليِّ
الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ

---

(١) مناهج الكافية، ٢/ ٢٧٨.

(٢) الشافية، ٥٥٧.

(٣) قال ابن جماعة، ١/ ٣٨٤: وروي عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن إمالتها وانظر المساعد، ٤/ ٣٥٤ وشرح الجاربردي، ١/ ٣٨٤.

(٤) لم أجدها في معجمات البلدان التي بين يدي، وهي قرية صغيرة من أعمال حمص، من بلاد الشام.

(٥) حمص بالكسر ثم السكون، بلد مشهور قديم بين دمشق وحلب، معجم البلدان، ٢/ ٣٠٢.

الفهارس العامة

أولاً ــ فهرس الآيات القرآنية

﴿الفاتحة﴾

﴿سورة البقرة﴾

﴿آل عمران﴾

﴿النساء﴾

الآيــة	رقمها	الجزء/ الصفحة
مِنْ سَبَأ	٢٢	٢/ ١٦٦
وأَحَطْتُ	٢٢	٢/ ٣٣٣
ألاَّ يَسْجُدُوا	٢٥	١/ ١٧٢
عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكُم	٧٢	٢/ ٧٧

﴿القصص﴾

ولمَّا وردَ ماءَ مدينَ وجدَ عليه أمةً من الناسِ يسقونَ ووجدَ من دونهم امرأتين تذودان	٢٣	٢/ ٧
وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة	٧٦	٢/ ٩٢
فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون.	٧٩	٢/ ١٠١

﴿العنكبوت﴾

يا عبادي	٥٦	١/ ١٦٧

﴿الروم﴾

وإن تصبهم سيئةٌ بما قدَّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	١/ ٢٨٧ ـ ٢/ ٢٧

﴿لقمان﴾

ولو أَنَّ ما في الأرض من شجرة أَقْلاَمٌ	٢٧	٢/ ٩٣ ـ ١١٩

﴿السجدة﴾

أَوَلَمْ يَهْدِ لهم كم أَهلكنا من قبلهم من القرون	٢٦	١/ ٢٨٣

﴿الأحزاب﴾

إِذْ جاؤوكُم	٣	٢/ ٣٢٦
هَلُمَّ إلينا	١٨	١/ ٢٧٧ ـ ٢/ ١١٦
لو أَنَّهم بادون في الأَعراب	٢٠	٢/ ١١٩
وكان اللَّهُ قوياً عزيزاً	٢٥	٢/ ٣٩

ثانياً ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً ـ فهرس الأمثال والأقوال

رابعاً ـ فهرس الأَشعار والأَرجاز

١ ــ الأشعار

قافية البيت	قائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
رقيبا	ل [1]	م الرمل	١/ ٢٥٢
عريبا	ل	م الرمل	١/ ٢٥٢

فصل الباء المضمومة

حبيبُها	نصيب بن رباح	الطويل	١/ ١٤٥
ولا عربُ	ذو الرمة	الطويل	١/ ١٦٨
مشعبُ	الكميت بن زيد	الطويل	١/ ١٩٥
قريبُ	كعب بن سعد الغنوي	الطويل	٢/ ١٠٢
ذنوبُ	علقمة الفحل	الطويل	٢/ ٣٣٩
قريبُ	هدبة بن خشرم	الوافر	٢/ ٤٧
ولا أبُ	ل	الكامل	١/ ٢٠٨
مطلبُ	ابن قيس الرقيات	المنسرح	٢/ ٢٩٠

فصل الباء المكسورة

الكرب	ل	الطويل	١/ ٣٢٤
ولا أب	عامر بن الطفيل	الطويل	٢/ ٢٨٨
ناصب	مزاحم العقيلي	الطويل	٢/ ٣٢٩
من عجب	—	البسيط	١/ ٢٠٣
الذهب	أبو نواس	البسيط	١/ ٣٤٩
نشب	ل	البسيط	٢/ ٨٨
تصب	حسان بن ثابت	البسيط	٢/ ١٧٤
العراب	—	الوافر	٢/ ٤٠
سراب	الحصين بن قعقاع	الكامل	٢/ ٢٩٢
ملكذب	—	المنسرح	٢/ ١٧٦
بالشباب	—	الخفيف	٢/ ١٠٥
أودى بها	الأعشى	المتقارب	٢/ ١٢٨

باب التاء

فصل التاء المضمومة

شمالات	جذيمة الأبرش	المديد	٢/ ١٢٧

(١) الرمز (ل) للبيت المختلف حول قائله.

فصل الدال المضمومة

فصل الدال المكسورة

باب الراء

فصل الراء الساكنة

فصل الراء المفتوحة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة

فصل اللام المضمومة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
سلاسل	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	٢/ ١٠٤
تغول	جرير	الطويل	٢/ ٢٩٠
طيالها	أنيف بن زبان	الطويل	٢/ ٢٧٨
وينتعل	الأعشى	البسيط	١/ ٢٦ ـ ٢/ ٩٩
العمل	ـ	البسيط	٢/ ٨٨
وننتعل	الأعشى	البسيط	٢/ ١١١
الصهيل	شمير بن الحارث الضبي	الوافر	١/ ٢٣٨
خلل	كثير عزة	الوافر	١/ ١٨٤

فصل اللام المكسورة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
جلجل	امرؤ القيس	الطويل	١/ ٢٠٢
تنجلى	=	الطويل	٢/ ٨١
ولاصال	=	الطويل	٢/ ٨٣ ـ ١١٠
أوصالي	امرؤ القيس	الطويل	٢/ ٨٤
مجهل	مزاحم بن الحارث	الطويل	٢/ ٨٥
فحومل(ومنزلى)	امرؤ القيس	الطويل	٢/ ١٦٣
أوقال	ل	البسيط	١/ ٢٩٢
الطحال	ـ	الوافر	١/ ١٨١
الدخال	لبيد	الوافر	١/ ١٨٣
المأكل	عنترة بن شداد	الكامل	٢/ ٤٢
فستنجلي	ـ	الكامل	٢/ ٢٥
العقال	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	١/ ٢٧٠
الأسحل	عبد الرحمٰن بن حسان	المتقارب	٢/ ٢٧٣

باب الميم

فصل الميم المفتوحة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
عندما	عمرو بن عبد الحق	الطويل	٢/ ١٤٠ ـ ١٤١

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
نغما	—	الطويل	٢/ ٢٤١
تستقيما	زياد الأعجم	الوافر	٢/ ٢٠
الحمامة	عبيد بن الأبرص	م الكامل	٢/ ٣٠٢

فصل الميم المضمومة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
سلامها	ل	الطويل	٢/ ٢٨٢
قدمه	طرفة بن العبد	المديد	١/ ٢٨٦
ولا حرم	زهير بن أبي سلمى	البسيط	٢/ ٢٥
فيظطلم	زهير بن أبي سلمى	البسيط	٢/ ٢٢٦
حلم	ل	البسيط	٢/ ٢٠١
وشام	جرير	الوافر	١/ ٣٠٨
الخيام (الخيامو)	جرير	الوافر	٢/ ١٦٣
مستديم	كثير عزة	الوافر	١/ ١٨٤
ظلم	ل	الكامل	١/ ٣٣٣
عظيم	ل	الكامل	٢/ ١٨

فصل الميم المكسورة

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
حاتم	الفرزدق	الطويل	١/ ٢٣٧
سلام	ذو الرمة	الطويل	١/ ٢٧٩
الأهاتم	الفرزدق	الطويل	١/ ٣٠٣
اللهازم	—	الطويل	٢/ ٩٣
السلم	ل	الطويل	٢/ ١١١
سالم	ذو الرمة	الطويل	٢/ ١٧٨
فيأتمي	كثير عزة	الطويل	٢/ ٢٣٦
حكيم	قطري بن الفجاءة	الطويل	٢/ ٣٤٤
زميم	قطري بن الفجاءة	الطويل	٢/ ٣٤٤
تميم	قطري بن الفجاءة	الطويل	٢/ ٣٤٤
الأيام	جرير	الكامل	٢/ ١٩٣
الكريم	—	الخفيف	٢/ ١٤٥

قافية البيت	قائـــلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
يمانيا	عبد يغوث بن وقاص	الطويل	٢/ ٢٩١
عاديا	=	الطويل	٢/ ٢٩٥
قويا	—	الخفيف	١/ ١٢٣

٢ ــ الأرجــاز

قافية البيت	قائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة

باب الدال

فصل الدال المكسورة

الفرقد	ـ		٢/ ٢٣٣

باب الـراء

فصل الراء الساكنة

عمر	عبد اللَّه بن كيسبة		١/ ٢٣٩
خزر	ل		٢/ ٦٦
عور	ل		٢/ ٦٦
وما شعر	العجاج		٢/ ٦٦
القصر	ـ		٢/ ١١٣
أبو عمر	ـ		٢/ ١٥٩
القصر	ـ		٢/ ١٥٩
بدر	العجاج		٢/ ٢٣٥
كسر	العجاج		٢/ ٢٣٥
ونمر	حكيم بن معية		٢/ ٢٨١

فصل الراء المكسورة

الدار	ـ		١/ ٢٢٢
قرقار	أبو النجم		١/ ٢٧٦
أسيرها	أبو النجم		١/ ٣٠٠
قصورها	أبو النجم		١/ ٣٠٠
العواور	جندل بن مثنى الطهوي		٢/ ٢٨١

باب الزاي

فصل الزاي المكسورة

التنزي	رؤبة		١/ ١٦٥

قافية البيت	قائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة

باب السين

فصل السين المفتوحة

تقـيّسا	رؤبة		٢/ ٦٥

فصل السين المضمومة

أنيس	جران العود		١/ ١٩٦ ـ ٢/ ٧٩
العيس	جران العود		١/ ١٩٦ ـ ٢/ ٧٩

فصل السين المكسورة

القلنسي	ـ		٢/ ٢٩٣
العيس	ـ		٢/ ٢٩٣

باب الضاد

فصل الضاد المفتوحة

وخضا	العجاج		١/ ١٦٠

فصل الضاد المكسورة

الفضفاض	رؤبة		١/ ٣٤٠
إباض	رؤبة		١/ ٣٤٠

باب الطاء

فصل الطاء الساكنة

المختلط	العجاج		١/ ٢٢٥
قط	العجاج		١/ ٢٢٥

باب العين

فصل العين الساكنة

فالطجع	منظور بن حية الأسدي		٢/ ٢٤٧

قافية البيت	قـائـلـه	البحر	رقم الجزء/ الصفحة
فمه	—		٢٤٦/٢

باب الياء

فصل الياء المفتوحة

للسانيه	—		١٣٦/٢
ناجيه	—		١٣٦/٢

خامساً ـ فهرس الألفاظ اللغوية

سادساً ـ فهرس الأعلام

سابعاً ـ فهرس القبائل والطوائف والأمم

ثامناً ـ فهرس البلدان والمواضع

تاسعاً ـ فهرس الكتب

عاشراً ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة (محمد بن عبد اللّه) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المطبوعات العربية، بيروت، لبنان.

٢ ـ أسرار العربية للأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد) تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.

٣ ـ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي (عبد الرحمٰن) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

٤ ـ الأصمعيات للأصمعي (عبد الملك بن قريب) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.

٥ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م.

٦ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (علي بن الحسن) الطبعة الرابعة، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٨ م.

٧ ـ أمالي الزجاجي (عبد الرحمٰن بن إسحاق) تحقيق عبد السلام محمد هارون المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.

٨ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري (هبة اللّه بن علي) دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان.

٩ ـ الأمالي لأبي علي القالي (إسماعيل بن القاسم) المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٣ م.

١٠ ـ الأمثال النبوية لمحمد الغروي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٠١ هـ.

١١ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (عبد اللّه بن عمر الشيرازي). التزام عبد الرحمٰن محمد، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ = ١٩٤٥ م.

١٢ ـ أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: لابن هشام الأنصاري (عبد اللّه بن يوسف) تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، لبنان.
١٣ ــ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري)، المطبعة الوهبية، ١٢٠٨ هــ.
١٤ ــ الأصول في النحو: لابن السراج (محمد بن سري)، تحقيق د. الفتلي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هــ ــ ١٩٨٥ م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
١٥ ــ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي تأليف أبي شامة الدمشقي (عبد الرحمٰن بن إسماعيل) تحقيق إبراهيم عطوة عوض شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
١٦ ــ ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه لطارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر ــ بغداد، ١٩٧٣ م.
١٧ ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي. تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد حنفي، مصر ١٣٥٩ هــ.
١٨ ــ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، الطبعة الرابعة.
١٩ ــ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (محمد بن علي) الطبعة الأولى ١٣٥٦ هــ = ١٩٣٧ م، مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٢٠ ــ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (أحمد بن علي) وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمري، مكتبة المثنى، بغداد، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة في مطبعة السعادة عام ١٣٢٨ هـ.
٢١ ــ إصلاح المنطق، لابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٦٨ هــ = ١٩٤٩ م.
٢٢ ــ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (إبراهيم بن السري) تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، المطابع الأميرية، القسم الأول ١٩٦٣ م، القسم الثاني، ١٩٦٤ م، القسم الثالث، ١٩٦٥ م.
٢٣ ــ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ الحلبي المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، حلب، ١٣٤٣ هــ = ١٩٢٥ م.
٢٤ ــ إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي (جمال الدين علي بن يوسف)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩ هــ = ١٩٥٠ م.
٢٥ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري: (عبد الرحمٰن بن محمد) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٦ ــ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. موس العليلي. مطبعة ــ العاني ــ بغداد.

٢٧ ــ الإيضاح في علل النحو للزجاجي (عبد الرحمٰن بن إسحاق) تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

٢٩ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل بن محمد البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه المعلم رفعت بيلكه الكليسي طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، ١٣٦٦ هـ = ١٩٤٧ م.

٣٠ ــ البحر المحيط لأبي حيان (محمد بن يوسف)، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض السعودية.

٣١ ــ البداية والنهاية، لابن كثير (إسماعيل بن عمر الدمشقي) مطبعة السعادة القاهرة.

٣٢ ــ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (محمد بن علي) ومعه الملحق التابع للبدر الطالع للسيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة اليمني مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ.

٣٣ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (عبد الرحمٰن) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.

٣٤ ــ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي (محمد بن يعقوب) تحقيق محمد المصري منشورات وزارة الثقافة، ١٩٢٠ هـ = ١٩٧٢ م.

٣٥ ــ البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد). تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.

٣٦ ــ البيان والتبيين للجاحظ (عمرو بن بحر) تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م، وتحقيق حسن السندوبي الطبعة الثانية، المكتبة التجارية، ١٣٥١ هـ = ١٩٣٦ م.

٣٧ ــ تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر ١٣٠٦ هـ.

٣٨ ــ تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (إسماعيل بن حماد)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبع على نفقة حسن شربتلي، دار الكتاب العربي بمصر.

٣٩ ــ تاريخ آداب اللغة العربية: لجرجي زيدان، مطبعة الهلال، الطبعة الثانية ١٩٣٧ هـ.

٤٠ ــ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور سيد يعقوب بكر، الطبعة الثانية الجزء الرابع والخامس دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م.

٤١ ــ تاريخ حماة للشيخ أحمد الصابوني، شرح وتعليق الأستاذ قدري الكيلاني، الطبعة الثانية المطبعة الأهلية بحماة.

٤٢ ــ تاريخ الخلفاء، للسيوطي (عبد الرحمٰن) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة مطبعة المدني، المكتبة التجارية بمصر ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م.

٤٣ ـ التبصرة في القراءات لأبي محمد (مكي بن أبي طالب القيسي) تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى ٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٤٤ ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (عبد اللَّه بن الحسين) تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦ م.

٤٥ ـ تتمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي (عمر) المطبعة الوهبية، ١٧٨٥ هـ.

٤٦ ـ تذكرة الحفاظ لأبي عبد اللَّه شمس الدين الذهبي، الطبعة الثالثة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م.

٤٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (محمد عبد اللَّه) تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.

٤٨ ـ تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه لطوبيا العنيسي الطبعة الثانية، ١٩٣٢ م.

٤٩ ـ تفسير النسفي (عبد اللَّه بن أحمد) مطبوعات محمد على صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، بمصر.

٥٠ ـ تقويم البلدان، لأبي الفداء (إسماعيل بن علي) اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود وديسلان، طبع في مدينة باريس، بدار الطباعة السلطانية، سنة ١٨٤٠ م.

٥١ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للشيباني (عبد الرحمٰن بن علي الشافعي) الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥٢ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر، للشيخ عبد القادر الدومي الدمشقي الحنبلي، وقف على طبعة أحمد عبيد، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بدمشق، ١٣٤٩ هـ.

٥٣ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر (أحمد بن علي) دار صادر، دار بيروت نسخة مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بدار المعارف النظامية بحيدر آباد في الهند سنة ١٣٢٥ هـ.

٥٤ ـ تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور (محمد بن مكرم) تحقيق د. عبد اللَّه الحسيني ـ مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٥٥ ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري تحقيق يعقوب عبد النبي مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر.

٥٦ ـ جامع الترمذي مع شرح تحفة الأحوذي، نشر الحاج حسن إيراني، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥٧ ـ الجمل في النحو (كتاب) للزجاجي (عبد الرحمٰن بن إسحاق) تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥٨ ـ جمهرة الأمثال، للعسكري (حسن بن عبد اللَّه) ومعه كتاب مجمع الأمثال للميداني (ضمن

مجلد واحد) المطبعة الخيرية بمصر، ١٣١٠ هـ. وطبعة أخرى بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ـ المؤسسة العربية الحديثة ـ الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

٥٩ ـ جمهرة اللغة لابن دريد (محمد بن الحسن) مطبعة دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى، حيدر آباد، الهند، ١٣٤٤ هـ.

٦٠ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي تحقيق د. حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٦١ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (ضمن مجلد واحد) مطبعة المشهد الحسيني القاهرة.

٦٢ ـ حاشية الشيخ محمد الخضري على شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبد اللّه) وبهامشه الشرح المذكور، نسخة مصورة عن طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٣ ـ حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني (علي بن محمد) على ألفية بن مالك ومعهما شرح الشواهد للعيني (ضمن مجلد واحد) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٤ ـ حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح الفاكهي (أحمد بن عبد اللّه) المسمى بمجيب الندا على قطر الندى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.

٦٥ ـ الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، نشر نادي أبها الأدبي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٦٦ ـ الحروف لأبي الحسين المزني تحقيق د. محمود حسن محمود، ود. محمد حسن عواد، دار الفرقان ـ الطبعة الأولى ١٩٨٣ م ـ ١٤٠٣ هـ.

٦٧ ـ العلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد الطليوسي (عبد اللّه بن محمد) تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع المطبعة الأولى القاهرة، ١٩٧٩ م.

٦٨ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد البر) الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٣ م.

٦٩ ـ الحيوان للجاحظ (عمرو بن بحر) تحقيق عبد السلام محمد هارون مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.

٧٠ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي الطبعة الأولى (بولاق) وطبعة عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٩٧٩، الجزء الثاني ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م، الجزء الثالث ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨ م، الجزء الرابع ١٩٦٩ الجزء الخامس ١٩٧٦ م الجزء السادس ١٩٧٧ م.

٧١ ـ الخصائص لابن جني (عثمان بن جني) تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر

الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
٧٢ ــ دائرة المعارف الإسلامية نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي وأحمد الشنشاوي وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس.
٧٣ ــ درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنى، بغداد.
٧٤ ــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (أحمد بن علي) الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد في الهند، ١٣٤٨ هـ.
٧٦ ــ دلائل الأعجاز للجرجاني عبد القاهر تحقيق محمود شاكر، الطبعة الثانية ــ مكتبة الخانجي.
٧٧ ــ ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق عبد الكريم الدجيلي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤م.
٧٨ ــ ديوان الأدب للفارابي (إسحاق بن إبراهيم) تحقيق أحمد مختار عمر مراجعة إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الجزء الثاني ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م، الجزء الثالث، مطبعة الأمانة ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
٧٩ ــ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤ م.
٨٠ ــ ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، الطبعة الثانية.
٨١ ــ ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧٤ م.
٨٢ ــ ديوان امرىء القيس لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
٨٣ ــ ديوان بشر بن خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م.
٨٤ ــ ديوان تميم بن مقبل، تحقيق الدكتور عزه حسن، دمشق، ١٣٨١ هـ.
٨٥ ــ ديوان جران العود النميري رواية أبي سعيد السكري، تحقيق أحمد نسيم دار الكتب المصرية الطبعة الأولى، ١٣٥٠ هـ = ١٩٣١ م.
٨٦ ــ ديوان جميل بن معمر، تقديم بطرس البستاني، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
٨٧ ــ ديوان أبي نواس (الحسن بن هانىء) شرح محمود واصف، الطبعة الأولى المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٨ م.
٨٨ ــ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، مراجعة حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ م = ١٣٩٤ هـ.
٨٩ ــ ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبي الحسن السكري تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي مطبعة التقدم بمصر.

٩٠ ـ ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي مختصر من شرح العلامة التبريزي (يحيى بن علي) علّق عليه وراجعه محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ١٣٧٤ هـ = ١٩٦٥ م.

٩١ ـ ديوان أبي دهبل الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء في النجف، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.

٩٢ ـ ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) تصحيح كارليل هنري هيس مكارتني، طبع بكلية كمبريدج، ١٩١٩ م.

٩٣ ـ ديوان زيد الخيل الطائي، صنعهُ الدكتور فوزي حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق.

٩٤ ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م.

٩٥ ـ ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.

٩٦ ـ ديوان طرفة بن العبد، تقديم كرم البستاني، دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م.

٩٧ ـ ديوان العرجي (عبد اللّه بن عمر) رواية ابن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.

٩٨ ـ ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق شارلزليل، ليدن ١٩١٣ م.

٩٩ ـ ديوان عبيد اللّه بن قيس الرقيات تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.

١٠٠ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ م.

١٠١ ـ ديوان عنترة بن شداد، المكتبة المصرية، ١٣٢٢ هـ = ١٩٠٥ م.

١٠٢ ـ ديوان القطامي (عمير بن شييم) تحقيق جون بيرث، ليدن ١٩٠٢ م.

١٠٣ ـ ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ثادوث كويلسكي، ليبزيغ، ١٩١٤ م.

١٠٤ ـ ديوان كثير عزة (عبد الرحمٰن الخزاعي) جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت، لبنان، ٦٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.

١٠٥ ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة الطبعة الأولى، بغداد ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.

١٠٦ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٦ م.

١٠٧ ـ ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، نشر المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ.

١٠٨ ـ ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م.

١٠٩ ــ ديوان ابن نباتة (جمال الدين محمد) نشر محمد القلقيلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

١١٠ ــ ديوان الهذليين (شعر أبي ذؤيب الهذلي وساعدة بن جؤية) القسم الأول مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٦٤ هــ = ١٩٤٥ م.

١١١ ــ رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري تحقيق لجنة من العلماء المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

١١٢ ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هــ = ١٩٧٥ م.

١١٣ ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي (محمود) دار الفكر ١٣٩٨ هــ ــ ١٩٧٨ م.

١١٤ ــ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح (عثمان بن جني) تحقيق لجنة من الأساتذة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هــ = ١٩٧٩ م.

١١٥ ــ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري (عبد اللّٰه بن عبد العزيز) تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤ هـ = ١٩٥٦ م.

١١٦ ــ سنن أبي داود مراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ــ لبنــان.

١١٧ ــ سنن المصطفى لابن ماجه (محمد بن يزيد القزويني)، ومعه حاشية أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المعروف بالسندي، الطبعة الأولى المطبعة التازية بمصر. وطبعة دار إحياء التراث العربي لبنان ١٩٧٥ م بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

١١٨ ــ سنن النسائي (أحمد بن شعيب) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هــ وحاشية الإمام السندي، تصحيح الشيخ حسن محمد المسعودي المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

١١٩ ــ سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام عمر بن أحمد بن عثمان الذهبي حقق الجزء الرابع شعيب الأرناؤوط ومأمون الصاغرجي، وحقق الجزء الخامس شعيب الأرناؤوط، مؤسسه الرسالة الطبعة الأولى، لبنان، ١٤٠١ هــ = ١٩٨١ م.

١٢٠ ــ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال، نشر نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هــ ــ ١٩٨٦ م.

١٢١ ــ السيرة النبوية للإمام أبي الفداء (إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي) تحقيق مصطفى عبد الواحد، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٣٨٤ هــ = ١٩٦٤ م.

١٢٢ ــ الشافية في الصرف لابن الحاجب (عثمان بن عمر) (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هــ = ١٩٤٩ م.

١٢٣ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (عبد الحي بن العماد الحنبلي) المكتبة التجارية

للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
١٢٤ ــ شرح أشعار الهذليين، صنعةُ أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمد محمود شاكر، مكتبة دار العروبة.
١٢٥ ــ شرح التصريح على التوضيح للأزهري (خالد بن عبد اللّه) وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح التصريح دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٢٦ ــ شرح ديوان الأخطل (غويث بن غوث) تحقيق إيليا سليم الحاوي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩ م.
١٢٧ ــ شرح ديوان جرير بن عطية جمع وتصحيح عبد اللّه إسماعيل الصاوي، الطبعة الأولى المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
١٢٨ ــ شرح ديوان الحماسة لأحمد بن محمد المرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القسم الأول ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م، القسم الثاني، ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م القسم الثالث ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م، القسم الرابع، ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م.
١٢٩ ــ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لأحمد بن يحيىٰ ثعلب، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ = ١٩٤٤ م.
١٣٠ ــ شرح ديوان علقمة بن عبدة، رواية الأعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جول كربول، الجزائر، ١٩٢٥ م.
١٣١ ــ شرح ديوان الفرزدق عني بجمعه عبد اللّه إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية، القاهرة.
١٣٢ ــ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح الشواهد لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
١٣٣ ــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري (عبد اللّه جمال الدين بن يوسف) تحقيق محمد محيي الدين عبد االحميد دار الفكر.
١٣٤ ــ شرح شواهد ابن عقيل لعبد المنعم الجرجاوي وبهامشه فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للشيخ محمد قطه العدوي تصحيح أحمد سعد علي الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٧ م.
١٣٥ ــ شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تصحيح الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الرسالة، بيروت.
١٣٦ ــ شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبد اللّه) على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد، الطبعة العشرون، نشر وتوزيع دار التراث القاهرة، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
١٣٧ ـ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي وبهامشه حلية اللب المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري، البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م.
١٣٨ ـ شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ لابن مالك (محمد بن عبد اللّٰه) تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٧٥.
١٣٩ ـ شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٤٠ ـ شرح لامية الأفعال لابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأخيرة، ١٣٦٨ هـ.
١٤١ ـ شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
١٤٢ ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة الآداب في النجف ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
١٤٣ ـ الشعر والشعراء، تأليف أبي محمد بن عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة، طبعة محققة معتمدة على الطبعة المحققة دي غوية، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان.
١٤٤ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليلي (محمد بن عيسى) تحقيق د. عبد اللّٰه الحسيني، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
١٤٥ ـ صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي طبع بنفقة عبد الواحد محمد التازي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٤ م.
١٤٦ ـ طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٠ م.
١٤٧ ـ طبقات الشافعية، تأليف جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي تحقيق عبد اللّٰه الجبوري، مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى، بغداد ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
١٤٨ ـ طبقات الشافعية لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
١٤٩ ـ طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤ م.
١٥٠ ـ طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت، لبنان ١٩٧٠ م.
١٥١ ـ طبقات المفسرين للداوودي (محمد بن علي) تحقيق علي محمد عمر مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، الناشر مكتبة وهبة الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

١٥٢ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه (أحمد بن محمد الأندلسي) ضبط وشرح أحمد أمين وزملائه الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.
١٥٣ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، للحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجبل، الطبعة الرابعة، بيروت لبنان، ١٩٧٢.
١٥٤ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري عني بنشره برجشتراسر طبع لأول مره بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ م.
١٥٥ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، مراقبة الدكتور محمد عبد المعين خان، حيدر آباد الدكن، ١٩٦٧ م = ١٩٨٧ هـ.
١٥٦ ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (محمود بن عمر) اهتم بطبعه الحسن بن أحمد النعماني، الطبعة الأولى، حيدر آباد، الهند.
١٥٧ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني (محمد بن علي) الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١ هـ.
١٥٨ ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للعجيلي الشهير بالجمل (سليمان بن عمر) ومعه تفسير الجلالين للسيوطي والتبيان للعكبري (ضمن مجلد واحد) البابي الحلبي وشركاه بمصر.
١٥٩ ـ فرائد اللآل في مجمع الأمثال، للشيخ إبراهيم السيد علي الأحدب الطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٣١٢ هـ.
١٦٠ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس، جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٥٨ م.
١٦١ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية: اللغة، البلاغة العروض، الصرف) وضعته أسماء حمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
١٦٢ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية، النحو) وضعته أسماء حمصى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
١٦٣ ـ الفهرست لابن النديم محمد بن إسحاق المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٤٨ هـ.
١٦٤ ـ فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، مطبعة السعادة بمصر.
١٦٥ ـ قائمة حصر المخطوطات العربية بدار الكتب والوثائق القومية المصرية، المخطوطات المبدوءة بحرف الكاف، مايو ١٩٧٤ م.
١٦٦ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي هـ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المطبعة الثانية، ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م.

١٦٧ ـ الكافية في النحو لابن الحاجب هـ (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ = ١٩٤٩ م.

١٦٨ ـ الكامل في اللغة للمبرد (محمد بن يزيد) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٦٩ ـ الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طبع ونشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، إلا الجزء الثالث فهو من نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م، الجزء الثاني، الطبعة الثانية ١٩٧٩، الجزء الثالث ١٩٧٥ م الجزء الرابع، الطبعة الثانية ١٩٧٥ الجزء الخامس، ١٩٧٧ م.

١٧٠ ـ كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام بتحقيق د. عبد المجيد قطاش والمأمون للتراث، دار دمشق الطبعة، الأولى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠.

١٧١ ـ كتاب التعريفات للجرجاني (علي بن محمد) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

١٧٢ ـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (أحمد بن موسى)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٠ م.

١٧٣ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (أحمد بن علي) قام بنشره محمد مصطفى زياده، الجزء الثاني، القسم الثاني، القاهرة، ١٩٧١ م.

١٧٤ ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، لعبد الرحمٰن بن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر بيروت، ١٩٦٦ م.

١٧٥ ـ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور عبد اللّٰه درويش الجزء الأول، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٧ م.

١٧٦ ـ كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني (سهل بن محمد) تحقيق جولدزيهر، طبع ليدن مطبعة بريل ١٨٩٩ م.

١٧٧ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنةِ الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الثالثة ١٣٥١ هـ.

١٧٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين يالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٥٧ م وطبعه دار سعادات، الطبعة الأولى ١٣١٠ هـ).

١٧٩ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسى تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

١٨٠ ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (محمود بن عمر)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان).

١٨١ ــ لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، للدكتور رياض حسن الخوام، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية بمصر ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م.

١٨٢ ــ لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم هـ ــ تحقيق عبد اللّه الكبير وزملائه دار المعارف، ١٤٠١ هـ ــ = ١٩٨١ م.

١٨٣ ــــ اللمع في العربية (كتاب) لابن جني تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت.

١٨٤ ــــ المؤرخ الجغرافي أبو الفداء صاحب حماة في ذكرى مرور سبعمائة عام على ولادته. طبعه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الجمهورية العربية السورية. يشتمل على عدد من البحوث، والقصائد، ١٩٧٤ م. (أبو الفداء للدكتور عبد الرحمٰن حميدة ــ عبرة من عصر أبي الفداء للدكتور قسطنطين زريق ــ أبو الفداء: البيئة الأمير الملك المؤرخ للدكتور سهيل زكار ــ منهج أبي الفداء في البحث للدكتور حسن الساعاتي ــ المؤرخ أبو الفداء ونزعته العلمية للدكتور كامل عياد ــ أبو الفداء وتعليل التاريخ للدكتور عمر فروخ ــ الآفاق الجغرافية عند أبي الفداء للأستاذ مصطفى الحاج إبراهيم ــ مذكرات أبي الفداء للدكتور نقولا زيادة ــ حماة في عصر أبي الفداء للأستاذ إحسان العظم ــ شخصية أبي الفداء في شعر ابن نباتة وصفي الدين الحلي للأستاذ وليد قنباز ــ أبو الفداء وتاريخه للدكتور عبد العزيز الدوري ــ المؤيد أبو الفداء ملكاً وعالماً، للأستاذين قدري الكيلاني وكامل شحادة).

١٨٥ ــ متن البخاري (محمد بن إسماعيل) بحاشية السندي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٨٦ ــ مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة، معمر بن المثنى، عارضه بأصوله محمد فؤاد سزكين الطبعة الأولى، الناشر أمين الخانجي، ١٣٧٤ هـ ــ = ١٩٥٤ م.

١٨٧ ــ مجالس ثعلب (أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠ هـ ــ = ١٩٨٠ م.

١٨٨ ــ مجمع الأمثال للميداني (أحمد بن محمد النيسابوري) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، **الطبعة** الثالثة، دار الفكر، ١٣٩٣ هـ ــ = ١٩٧٢ م. (وطبعة مكتبة عبد الرحمٰن ١٣٥٢ هـ ــ).

١٨٩ ــ مجموع أشعار العرب، الجزء الأول مشتمل على الأصمعيات، الجزء الثاني مشتمل على ديواني العجاج والزفيان (ضمن مجلد واحد) والجزء الثالث مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وأبيات مفردة منسوبة إليه (ضمن مجلد واحد)، تصحيح وليم بن الورد البروسيي طبع في ليبزيغ، برلين، ١٩٠٣ م.

١٩٠ ــ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، يحتوي المجلد الأول على متن الشافية وشرح العلامة الجاربردي (أحمد بن الحسن) وبهامشه حاشية ابن جماعة، وحاشية حسين الرومي (الدرر الكامنة على شرح الجابردي) ويحتوي المجلد الثاني على شرح الشافية لنقره كار (عبد اللّه العجمي) ومناهج الكافية على شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، ومنظومة الشافية وشرحها للسيد الشريف الكرماني. عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة ١٣١٠ هـ.

١٩١ ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق على النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

١٩٢ ــ مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي (وهو شرح عبد الرؤوف المناوي على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي) تحقيق وشرح مصطفى محمد عمارة الطبعة الأولى عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٤ م.

١٩٣ ــ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء (إسماعيل بن علي) وبذيله تاريخ ابن الوردي، دار الطباعة بالقسطنطينية، ١٢٨٦ هـ.

١٩٤ ــ المخصص لابن سيدة (علي بن إسماعيل) المطبعة الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، ١٢١٦ هـ.

١٩٥ ــ المرتجل لابن الخشاب عبد اللّه بن أحمد تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

١٩٦ ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

١٩٧ ــ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

١٩٨ ــ المستشرقون لنجيب العفيفي، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

١٩٩ ــ المستقصى في أمثال العرب لمحمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.

٢٠٠ ــ المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه ووضع فهارسه أحمد محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر بمصر، ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨ م وطبعة المكتب الإسلامي ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.

٢٠١ ــ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الفيومي (أحمد بن محمد) توزيع دار الباز مكة المكرمة.

٢٠٢ ــ معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة

مصر للطبع والنشر، القاهرة.
٢٠٣ ــ معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء الجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة الجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م.
٢٠٤ ــ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
٢٠٥ ــ معجم الأطباء من سنة ٦٥٠ هـ، إلى يومنا هذا (ذيل عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعه) الدكتور أحمد عيسى بك جامعة فؤاد الأول، كلية الطب الطبعة الأولى، ١٣٦١ هـ = ١٩٤٢ م.
٢٠٦ ــ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، دار بيروت، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م.
٢٠٧ ــ معجم الشعراء لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ومعه كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم للحسن بن بشر الآمدي، تصحيح الأستاذ الدكتور ف. فرنكو، نشر مكتبة القدس، ١٣٥٤ هـ.
٢٠٨ ــ معجم شواهد العربية، تأليف عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي بمصر ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
٢٠٩ ــ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) تحقيق مصطفى السقا، الطبقة الأولى، ١٣٦٤ هـ = ١٣٧١ هـ = ١٩٤٥م ــ ١٩٥١ م.
٢١٠ ــ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، نشر المكتبة العربية بدمشق ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.
٢١١ ــ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي (موهوب بن أحمد) تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الثانية، ١٣٨٩ = ١٩٦٩ م.
٢١٢ ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بميدان الأزهر.
٢١٣ ــ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري عبد الوهاب دار الكتب الحديثة.
٢١٤ ــ مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف السكاكي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأولى، ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م.
٢١٥ ــ المفصل للزمخشري (محمود بن عمر) وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد

محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الطبعة الثانية، دار الجبل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.

٢١٦ ـ المفضليات للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.

٢١٧ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، صححه عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد اللّٰه محمد الصديق مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.

٢١٨ ـ المقتضب للمبرد (محمد بن يزيد) تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الأجزاء الأربعة الصادرة ما بين ١٣٨٢ هـ = ١٣٩٩ هـ.

٢١٩ ـ المقرب لابن عصفور (علي بن مؤمن) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد اللّٰه الجبوري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى بغداد ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

٢٢٠ ـ المقصور والممدود، لابن ولاد (أحمد بن محمد) عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م.

٢٢١ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق للدكتور فخر الدين قاوه، منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الرابعة، بيروت ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

٢٢٢ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير تحقيق د. محمود الطناحي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

٢٢٣ ـ المنتخب من غريب كلام العرب لكراع (علي بن الحسن الهنائي) تحقيق د. محمد بن أحمد العمري. مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

٢٢٤ ـ المنقوص والممدود ليحيىٰ بن زياد الفراء ومعه كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الراجكوتي دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م.

٢٢٥ ـ المنصف (شرح كتاب تصريف المازني) لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّٰه أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.

٢٢٦ ـ موسوعة السنة (صحيح البخاري) أشرف عليه د. بدر الدين جين ـ دار سحنون تونس.

٢٢٧ ـ الموطأ للإمام مالك تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م.

٢٢٨ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ووزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٢٩ ـ النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف الجزء الأول والرابع الطبعة السادسة ١٩٧٩ م.

٢٣٠ ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمٰن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة القاهرة ١٣٨٦ هــ = ١٩٦٧ م.

٢٣١ ــ النشر في القراءات العشر لابن الجزري (محمد بن محمد) تصحيح علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٢٣٢ ــ النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ومعه الدار النثير تلخيص نهاية ابن الأثير للسيوطي وبالهامش كتابان أحدهما مفردات الراغب الأصفهاني في غريب القرآن وثانيهما تصحيفات المحدثين في غريب الحديث للحافظ أحمد الحسن بن عبد اللّه العسكري طبع بالمطبعة الخيرية، مصر، القاهرة.

٢٣٣ ــ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تعليق سعيد خوري الشرتوني الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ١٣٨٧ هــ = ١٩٦٧ م.

٢٣٤ ــ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمعها الدكتور رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٧٥ م.

٢٣٥ ــ هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق جوزيف هورفتز، ليدن، ١٩٠٤ م.

٢٣٦ ــ هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استامبول، ١٩٥١ م. أعادت طبعة بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

٢٣٧ ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٢٣٨ ــ الوافي بالوفيات للصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك) الجزء الثاني بعناية مس. ديدرينغ، ١٣٩٤ هــ = ١٩٧٤ م. الجزء التاسع بعناية يوسف فان أس، دار النشر شتناير بفيسبادن ١٣٩٣ هــ = ١٩٧٣ م.

٢٣٩ ــ وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لابن خلكان (أحمد بن محمد) تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

ب ــ الدوريات

١ ــ الكشافات التحليلية للمجلدات الخمسة الأولى لمجلة المورد ١٩٧١ ــ ١٩٧٦ م. عوض محمد الدوري، وزارة الثقافة والفنون العراقية، دار الجاحظ دار الحرير للطباعة، بغداد ١٣٩٨ هــ = ١٩٧٨ م.

٢ ــ المورد، وزارة الأعلام، الجمهورية العراقية، المجلد الثاني، العدد الثاني حزيران ١٩٧٣ م.

جــ ــ الرسائل الجامعية

١ ــ الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية القسم الثاني ــ قسم المبنيات ــ

للنجراني (إسماعيل بن إبراهيم بن عطية المتوفى ٧١٤ هـ) تحقيق عبد الهادي أحمد محمد الغامدي جامعة أم القرى ــ كلية اللغة العربية .

٢ ــ تهذيب إصلاح المنطق ليحيى بن علي الخطيب التبريزي تحقيق فوزي سعود رسالة دكتوراة إشراف الدكتور محمودفهمي حجازي جامعة القاهرة، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

٣ ــ كتاب شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق علي توفيق محمد الحمد رسالة ماجستير إشراف الدكتور سيد يعقوب بكر والدكتور محمود فهمي حجازي، جامعة القاهرة، ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .

٤ ــ المقصور والممدود لأبي علي القالي تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، رسالة ماجستير إشراف الدكتور كامل جمعة، جامعة القاهرة .

د ــ المخطوطات

١ ــ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (عثمان بن عمر المتوفى ٦٤٦ هـ) مكتبة البلدية الإسكندرية تحت رقم ٥٤٥/ ٢٣٤٣ ب نحو .

٢ ــ التبر المسبوك في تواريخ أكابر الملوك لأبي الفداء إسماعيل بن علي المتوفى ٧٣٢ هـ ــ دار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٤٧ تاريخ .

٣ ــ شرح الشافية للحسن بن محمد بن شرفشاه الاسترايادي المتوفى ٧١٥ هـ ــ دار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٧٣١ هـ .

٤ ــ شرح الكافية لتقي الدين النيلي (من أهل القرن السابع) دار الكتب المصرية، تحت رقم ٣٤٨ نحو .

٥ ــ شرح كافية ابن الحاجب للغجدواني يليه رسالة في مسألة الكحل مجهولة المؤلف، مكتبة البلدية، الاسكندرية تحت رقم ٢٦٦١ د، نحو .

٦ ــ شرح الكافية الكبير (المسمى بالبسيط) للحسن بن محمد بن شرفشاه الاسترباذي المتوفى ٧١٥ هـ، دار الكتب المصرية، تحت رقم ٣٢٩ نحو تيمور .

٧ ــ فوائد وافية بحل مشكلات الكافية، لملاجامي، مكتبة البلدية، الاسكندرية تحت رقم ٥٥٨٥/ ٥١٣٥ د ــ نحو .

٨ ــ كناش المحاسني (إسماعيل المحاسني المتوفي ١١٠٢ هـ)، دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٧٧ أدب تيمور .

٩ ــ كناشه في الطب لم يعلم جامعها، دار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٧٧ طب طلعت .

١٠ ــ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري بردي، دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٤٥ تاريخ .

١١ ــ الوافية في شرح الكافية (المسمى بالمتوسط) للحسن بن محمد بن شرفشاه الاسترباذي المتوفى ٧١٥ هـ، دار الكتب المصرية، تحت رقم ٢٨٧ نحو قولة .

الحادي عشر ـ فهرس موضوعات

الجزء الثاني

(*) الرمز (م) لمفصل الزمخشري، والرمز (ك) لكافية ابن الحاجب، والرمز (ش) لشافيته.

الموضوع	الصفحة	الـرمـز

الموضوع	الصفحة	الرمز

الفهارس العامة

تصويبات الجزء الثاني

الجزء والصفحة	السطر	الصواب
٢/١٣	١٠	الفعلَ
٢/١٤	١٧	مَرِضَ
٢/١٨	٨، ١١	لا يكن، شيء
٢/١٩	٤/١٩	اجتماعِ أندى
٢/٢٢	١٢	وأسماءً
٢/٢٥	١٣	جزاءَ
٢/٢٦	١٢	مؤمناتٍ
٢/٢٧	٣	تُصِبْهُمْ
٢/٣١	٣	كسرةً أو ضمةً
٢/٣٢	٨	أفصحَها
٢/٣٢	١٨، ١٩	اللذينِ، يسمّ
٢/٣٥	٣	تنصبُ
٢/٣٧	٦	حاجَتَكَ وقعدَتْ
٢/٣٨	٨	التَّفرقِ
٢/٣٩	١١	شامتٌ (تنقل للشطر الأول)
٢/٤١	١٦	أضحوا
٢/٥٣	١	كونَ
٢/٥٤	٢	إنه
٢/٥٥	١٨	توجيه
٢/٦١	١٣، ١٤	تَمذرَعَ، تدرَّعَ
٢/٦٢	١	غيرَ
٢/٧٢	١١	مغيِّرِ
٢/٧٨	١١	مقدَّمٍ
٢/٨٢	٥	كقوله تعالى تالله
٢/٨٣	٨	المقسَم
٢/٨٧	١٣	الناصبةَ
٢/٩٣	٤	أي مِن
٢/٩٣	٢٦	أظنّه
٢/٩٨	١٢	فأنِ
٢/١٠٢	٣	لغاتٌ
٢/١٠٤	٧	ذاك
٢/١٣٠	٣	يا قوم اغزُنَّ
٢/١٣٢	٥	تخرجُنَّ
٢/١٤٤	٣	تحتملْ
٢/١٥٢	١١	الألفِ ياء
٢/١٥٢	١٣	والسيّالُ
٢/١٥٦	٩، ١٢	الجُملِ، جيدةٌ
٢/١٥٨	٩	بِبكِرٍ
٢/١٦٨	١٥	تضربُنَّ
٢/١٧٣	١٦	الثلاثُ
٢/١٧٤	١٥	أُأمُرْ
٢/١٧٦	١٣	مثالٌ
٢/١٧٧	١	أَيِمَّةٌ
٢/١٨٣	١٧	وسكونٍ
٢/١٨٥	٨	اللِّين
٢/٢٠٨	١٢	معدٌّ
٢/٢١٨	١٦، ١٧	مطَّردٌ، مطّردٍ
٢/٢٣١	١٦	ظَرِبانٍ
٢/٢٦١	١	اقْوُلَنَّ وابْيِعَنَّ
٢/٢٧٤	١٢	مريمُ ومدينُ
٢/٢٧٨	٢	فشاذٌّ
٢/٢٨٠	١٩	سِنَّور
٢/٢٨٦	٦	بتحريك
٢/٢٩٣	٩	ولا تعلُ
٢/٢٩٤	١٦	الضمةَ
٢/٣٠٣	١٠	وحُوِيّ
٢/٣٠٧	٨	الإدغامُ
٢/٣١٢	١٥	وقَبُحتِ
٢/٣١٦	١٣	فستةٌ
٢/٣٢٣	١٢	اجبخّاتماً، اذبحّاذه
٢/٣٣٩	٩	خَبَطْتَ، مَرِطٌ
٢/٣٤١	١٥	الأصحُّ
٢/٣٤٧	١٤	تضربُنَّ
٢/٣٥٤	٤، ٥، ٧	أَنِ
٢/٣٥٧	٥	لامٌ
٢/٣٦١	٢	ويُغزَى
٢/٣٧٢	١٨	عليهم ولا
٢/٣٧٤	٢٣	الرحمن
٢/٣٧٨	٥	يخلفُهُ
٢/٣٨٥	٧	تنزَّلُ الملائكةُ والروحُ
٢/٣٨٥	٧	ليعبدوا
٢/٤٦٠	١٨	ش (الرمز)